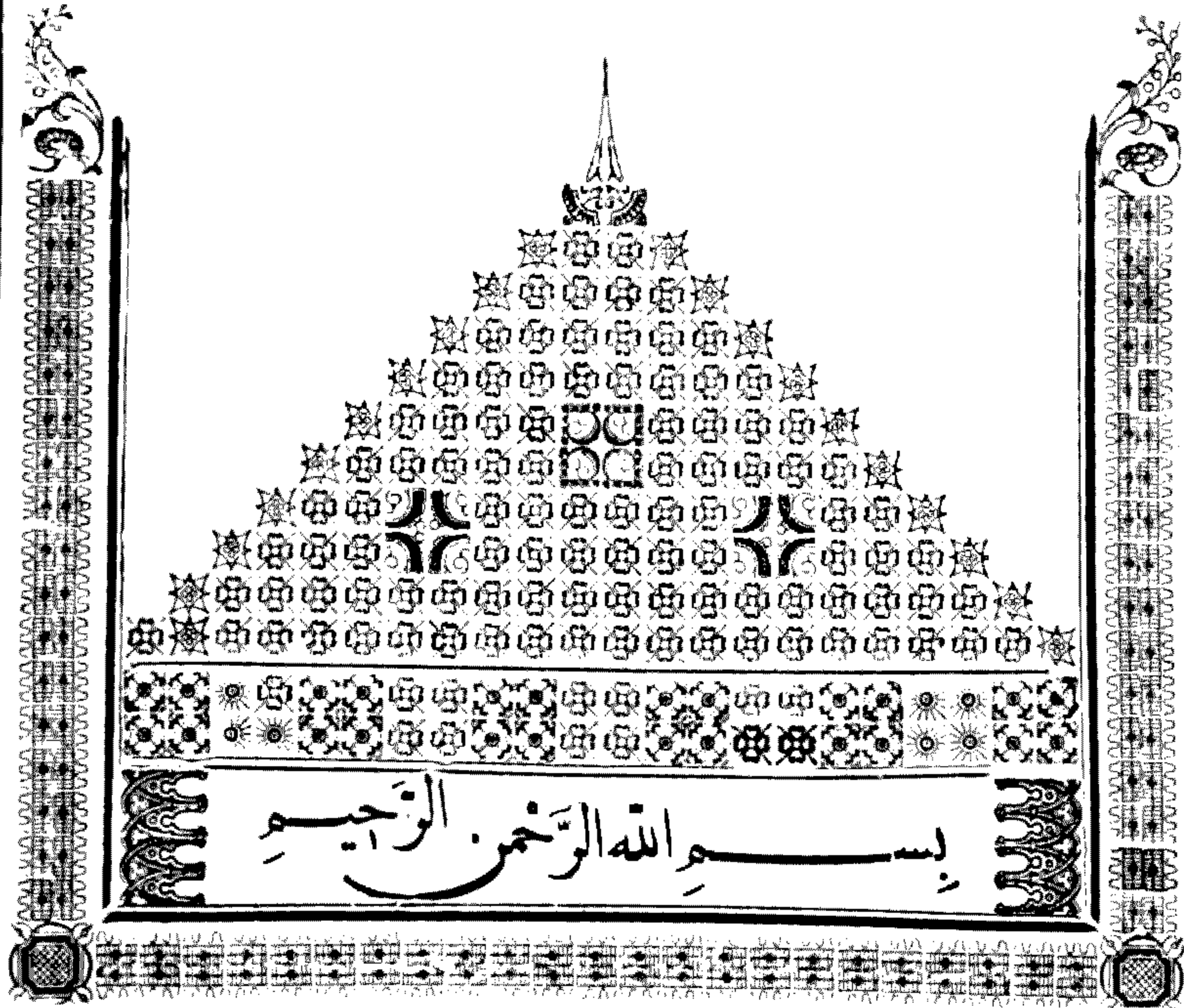


الجزء الثاني من حاشية الشيخ الدسوقي
على متن مغنى الأييب لابن هشام
الانصارى تغمدهما الله
برحمته واسكنهما
فسيح جنته



* (حرف النون) *

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذ فهو من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وأجيب بأن المراد بالنون المفردة ما لم ينضم اليها شيء من غير جنسها وحينئذ فيصدق نون التوكيد الثقيلة لأنها لا ينضم اليها شيء من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالنون المفردة في الخط (قوله الثقيلة أصل) أي والخفيفة فرع عنها بالحذف وقوله الثقيلة أصل أي ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أي لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أي فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أي يجنس الفعل لأن الماضي لا يدخلانه أصلاً وأما الأمر فيدخلانه مطلقاً لا أفعل في التعجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أقائلن الخ) قال الدماميني يمكن أنه غير مؤكد بل أصله أقائل أنا حذف الهمزة تخفيفاً وأدغم التنوين في النون على حذف الكا هو الله ربي وفيه أن معنى التكلم غير مراد في البيت وإنما هو خطاب لمن جاهد حليلته في مولود وقبله

أريت أن جاءت به أملودا * مر جلا ويلبس البرود

المرجل حسن الشعر والاملود بضم الهمزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفي الشواهد أحضري بيا المخاطبة ثم إن التخريج الذي قاله الدماميني لا يتأق في قوله يا ليت شعري عنكم حنيفا * أشاهرت بعدنا السيوف

وحنيفا مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم إن اسم الفاعل معرب مع نون

* (حرف النون) *

* (النون المفردة) تأتي على أربعة أوجه * أحدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا في ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناها التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله * أقائلن أحضروا الشهود *

فضرورة نسوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكد كذب ما صيغ الامر مطلقا ولو ٢ كان دعائيا كقوله * فأنزلن سكينة علينا *

الأفعل في التعجب لان معناه كعنى
الفعل الماضى وشذوقه
* فأحر به بطول فقر وأحرى *

ولا يؤكذب ما الماضى مطلقا
وشذوقه

دامن سعدك لورجت متما
لولا لم يك للصبا به جانحا
والذى سهله أنه بهنى افعلى وأما

المضارع فان كان حال لم يؤكذبها
وان كان مستقبلا كذبها وجوبا
في نحو قوله تعالى وتالله لا أكذبك

أصفاكم وقرى من الوجوب
بعد اما في نحو واما تخافن من
قوم واما ينزغنك وذكرا بن

جنى أنه قرى فاماترين ياء ساكنة
بعد هانون الرفع على حد قوله
لم يوفون بالجاء فضاهاشذوذ ان ترك

نون التوكيد واشبات نون الرفع
مع الجازم وجوازا كثيرا بعد
الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا

وقلبلا في مواضع كقولهم
* ومن عضة ما ينبت شكريها *

(الناتى التنوين) وهو نون زائدة
ساكنة تلحق الآخر لغرض كيد
فخرج نون حسن لانها أصل ونون

ضيفن للطغى لانها متحركة ونون
منكسر وانكسر لانها غير آخر
ونون لتسفعها لانها للتوكيد

وأقسامه خمسة تنوين التمكين
وهو اللاحق للاسم المعرب
المنصرف اعلا ما يبقاه على أصله

وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف

التوكيد لمراقبة الاسماء في الاعراب (قوله شبه الوصف) أى اسم الفاعل وقوله بالفعل
أى الفعل المضارع (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أى
قول النبي عليه السلام وهو ليس ينظم وقيل انه من كلام عبد الله بن رواحة اه
تقرير دردير (قوله الأفعل) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء
بناء على مذهب المصنف والكوفيين من أنها فعل أمر وأما على مذهب البصريين من
أنها فعل ماضى جى به على صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الآن يقال الاستثناء من
صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحر به) صدره * ومستبدل من بعد عضي صريفة *
العضي الماتة من الابل وهى معرفة لاتنون ولا تدخلها أل والصريفة تصغير صرمة
بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحرى) بالحاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه لان
الأصل وأحرى وأبدات نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة في حالة الوقف قال ابن
مالك وأبدانها اترفع ألفا * وقفا (قوله متما) التميم هو الذى ذلله الحب وعبد له محبوبه
والصبا رقة الشوق وحرارته وجانحا مائلا (قوله بمعنى افعلى) أى بمعنى الطلب لانه
دعاء والمعنى دم يأسعدها وقال الدمامي لوقال بمعنى ليفعل كان أولى لان فاعل دام في
البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفع افعلى فلا يحل دم هنا محمل دام بخلاف ليدم وقد
يقال أراد بافعلى ما يدل عليه وهو الامر لا خصوصية الصيغة فكأنه قال بمعنى الامر
فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لا قسم يوم القيامة على قراءة
بعض بالاثبات (قوله في نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع
جوا بالقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفيا لم يجوزوا كيدته نحو وتالله تفتواذ
المعنى لا تفتواذ وقوله ولم يفصل احترازا عما اذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكد
نحو لالى الله تحشرون (قوله وقرى من الوجوب) أراد بالقريب من الوجوب ما كثر
استعماله بحيث لا يعترض على تركه الا نادرا ويريد بنحو واما تخافن أن يكون المضارع شرطا
لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أى فهو طلب لوقوعه بعد لا النافية
(قوله وقليل في مواضع كقولهم الخ) أى من كل مضارع وقع بعدما الزائدة الغير المؤكدة
لان وغير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعد ان الشرطية فهو
قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضر بن زيد او شذوقهم

ربما أوفيت في علم * ترفع نونى شمالات

(قوله ومن عضة الخ) العضة شجرة والشكر ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج)
أى برائدة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شئ (قوله ونون ضيفن) أى النون الاولى
التي قبل التنوين فهى زائدة للاحاق ضيف بجعفر (قوله لانها متحركة) أى وان كانت
زائدة لان أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الانسب أن يقول لانها غير لاحقة للأصل
لان القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة للدال للمدلول أى

ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال * وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كصه ومه واياه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتسوين تمكين لاتنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا التوسيم به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جمع - ل في مقابلة النون في مسلين وقبل هو عوض عن الفتحه نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحه قد عوض عنها الكسرة فهاذا العوض الثاني وقبل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا الوسمى بمسلة أو عرفة زال تنوينها وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح أن يقدرفيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأني ذلك كما لا تقدر التاء في بنت

التسوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفي هذه التسمية نظرا لاقتضاءها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن الا أنه غير أمكن (قوله ويسمى تنوين الامكنية) أي الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قبل هذه التسمية أولى لان الممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العلم للخاص فالأضافة بيانية لان الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أي فئاتون منها كان نكرة ومالم يتون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لانه حينئذ نكرة واذا قلت اياه بالتنوين كان المعنى زدني من أي حديث كان واياه بلاثنين معناه زدني من حديث خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظر الكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذي فيه يكون للتنكير ورده ذلك بأن الذي للتنكير هو الدال على التنكير كما في صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضي وأنا لا أرى تنافيا بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير وقد تدل الكلمة على مئينين فرجل تنوينه للتمكين والتنكير ما وبعده العلية يتمحض للتمكين (قوله مع زوال التنكير) لا يقال ان التنوين أو لا قبل العلية كان للتنكير والا أن صار للتمكين لان الاصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل في مقابلة النون في مسلين) أي لان جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والا صل قد وجد فيه النون متكملابها ولم توجد في جمع المؤنث الذي هو فرع بل وجد متكملابنفسه فقد وجدت في الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لاصله (قوله ثم الفتحه) ردان (قوله لا يجامع العلتين) أعني العلية والتأنيث لان تنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة المنصرفه الخالية عن العلتين (قوله لا يجامع العلتين) أي المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معها ما كان لغیر التمكين (قوله ولهذا) أي لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين (قوله لو سمي بمسلة وعرفة) أي ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أي لوجود العلية والتأنيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزمخشري أن عرفات مصروف) أي عند التسمية به وحينئذ فتسوينه تنوين تمكين وانما يلز عند العلية لانها لم توجد فيه العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أي مسمى به مصروف أي فتسوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أي ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هي والالف للجمع) لكن هي مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأني ذلك) أي تأني تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث للدلالة على تأنيث شيء واحد كالمجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا تنظير وحاصله أن التاء في بنت

مختصة بالموث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على الموث لأنه لا يجتمع تاءان
 دالان على موث وقوله مع أن التاء الخ أي لأن أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك
 الخ) هذا رد لكلام الرخشي أي أنا لا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هي للتأنيث
 اللفظي وهو كاف وحينئذ عرفات ومسلات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ
 فتزويهما ليس للتأنيث بل للمقابلة (قوله نحو عرفة) لأن عرفة وجد فيه العلمية
 والتأنيث وأما عرفات علمانية تأنيث وعلمية وجعية والجمعية لها دخل في منع الصرف
 في صيغ منتهى الجوع فله ادخل في منع الصرف في الجملة (قوله ولأنها علامة لم تتغير
 في وصل) أي لأن التاء في عرفات علمانية لا تتغير وصلها ولا وقفها بخلاف تاء عرفة ومسلات
 فإنها تتغير في الوقف وتصير هاء وإذا لم تتغير تاء عرفات فهي أقوى من الذي يتغير في منع
 الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلي (قوله فانه عوض من الياء)
 أي بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فأصله جوارى وغواشي على صيغة منتهى
 الجوع أعني مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
 فصار جوارى فحذف التنوين لأنه ممنوع من الصرف لأنه على زنة مفاعل تقديره إذا
 المحذوف لعله كالنائب فصار جوارف أي بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عودها
 في اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد
 فيقول إن منع الصرف مقدم على الاعلال فالأصل عنده جوارى ومررت بجوارى
 بفتح جيم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النائية عن الكسرة على الياء
 فحذفت وأما الفتحة الأصلية فهي خفيفة فهي ظاهرة وحينئذ فصار جوارى ثم عوض
 التنوين عن تلك الحركة أعني الضمة والفتحة النائية عن الكسرة فصار جوارى
 فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحها النائية عن الكسرة) هذا
 إشارة لجواب عن استشكل بعضهم استئصال الفتحة على الياء مع أنها في نفسها خفيفة
 وذلك لأنها نائية عن الكسرة التي حو هذه الكلمة أن تعرب بها والكسرة على الياء
 ثقيلة بلا شك فاعطى نائبا وهو الفتحة حكمها في الاستئصال فحذفت (قوله اذ لو صح)
 أي اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبل بحيث يقال
 حبل لأن أصله حبل بل قد يقال إن التعويض في حبل أولى لأن حركة حبل متعذرة
 لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوارف فإن حركاتها انما هي ثقيلة يمكن النطق بها
 والتعذر خوف الثقل (قوله ولا هو) أي وليس التنوين في جوارف للتمكين (قوله خلافا
 للاخفش) أي فالأصل عنده جوارى بالمنع من الصرف لصيغة منتهى الجوع فاستثقلت
 الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان الآحاد فتون
 للتمكين (قوله عارض) أي والعارض لا يعتد به (قوله وهي) أي الياء منوية أي
 فكأنها موجودة وقوله بدليل أن الحرف الذي بقي آخر الميم يحرك المراد بالحرف الأخير

مع أن التاء المذكورة مبدلة من
 الواو وليكن اختصاصها بالموث
 بأبي ذلك وقال ابن مالك اعتبارا
 نحو عرفات في منع الصرف أولى
 من اعتبارا نحو عرفة ومسلات لأنها
 لتأنيث مع جمعية ولأنها علامة
 لم تتغير في وصل ولا وقف وتنوين
 العوض وهو اللاحق عوضا من
 حرف أصلي أو زائدا ومضاف
 اليه مفرد أو جملة فالأول بجوار
 وغواش فانه عوض من الياء
 وفا السيبويه والجمهور لا عوض
 من ضمة الياء وفتحها النائية عن
 الكسرة خلافا للمبرد اذ لو صح
 لعوض عن حركات نحو حبل ولا
 هو تنوين التمكين والاسم منصرف
 خلافا للاخفش وقوله لما حذفت
 الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد
 كسلام وكلام فصرف مردود
 لأن حذفها عارض للتخفيف وهي
 منوية بدليل أن الحرف الذي بقي
 أخير الميم يحرك بحسب العوامل

وقد وافق على انه لو سمي بكتف امرأة ٦ ثم سكن تحقيرها لم يجز صرفه كما جاز في هندوانه اذا قيل في جبال علم الرجل

جبل بالنقل لم ينصرف انصرف
قدم علم الرجل لان حركة
تاء كتف وهمزة جبل منوياً الثبوت
ولهذا لم تقلب ياء جبل ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها والثاني بخندل
فان تنوينه عوض من ألف جنادل
قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه
وأنه تنوين الصرف ولهذا يجز
بالكسرة وليس ذهاب الالف
التي هي علم الجمعية كذهاب الياء
من نحو جوار وغواش والثالث
تنوين كل وبعض اذا قطعنا عن
الاضافة نحو وكلا ضربه
الامثال فضلنا بعضهم على بعض
وقبل هو تنوين التمكين رجوع
لزال الاضافة التي كانت تعارضه
والرابع اللاحق لاذ في مثل
وانشقت السماء فهي يومئذ
واهية والاصل فهي يوم اذ
انشقت واهية ثم حذفت الجمله
المضاف اليها لانه ما وجى بالتنوين
عوضاً عنها وكسرت الذال
للساكنين وقال الاخفش
التنوين تنوين التمكين والكسرة
اعراب المضاف اليه وتنوين
الترنم وهو اللاحق للقوا في المطلقة
بدلاً من حرف الاطلاق وهو الالف
والواو والياء وذلك في انشاد بني
تميم وظاهر قولهم انه تنوين محصل
لترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش
كما سيأتي والذي صرح به سيبويه
وغیره من المحققين أنه جى به لقطع
الترنم وان الترنم وهو التغنى يحصل
بأحرف الاطلاق لقبولها المدة الصوت فيها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها

الراء من جوار والشين من غواش وعدم تحريكها لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيت
كانت الياء منوياً لم يلحق بالجمع بأوزان الآحاد (قوله وقد وافق) أى الاخفش (قوله
لم يجز صرفه) أى بل يمنع من الصرف لانه محرك الوسط أصالة وقوله كما جاز في هندى أى
الثلاثى الساكن الوسط أصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث اذا
كان رباعياً امتنع صرفه وأما اذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جاز فيه الامر ان كان كان
محركاً لان تحرك الوسط منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يجز صرفه) أى نظراً الى أن الحركة
مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف والعارض لا يعتد به (قوله جبال) هو اسم
لؤنث الضبع وأما مذكرة فيقال له ضبعان كسرحان (قوله بالنقل) أى نقل حركة
الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصرف قدم) أى لانه ثلاثى مسمى به مذكر بخلاف
زيب وسعاد وجبال اذا سمي به مذكر لانه رباعى فيمتنع للتأنيث الاصل (قوله ولهذا
لم تقلب) أى ولا جعل كون همزة جبل منوياً الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أى
بحركة عارضة (قوله من ألف جنادل) أى فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى
الجموع فالالف فيه زائدة لاجل الجمع ثم انه حذف منه الالف فصار جنادل ثم انه نون
عوضاً عن الالف فصار جنادل فالمراد من جنادل الجمع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على
هذه الصيغة (قوله وليس ذهاب الالف الخ) هذا جواب عما يقال أى فرق بين جوار
وجنادل حيث جعل تنوين جوار تنوين عوض وجعل تنوين جنادل تنوين صرف مع
أن كلا منهما صيغته في الاصل صيغة منتهى الجموع وحاصل الجواب ان الالف في
جنادل علامة الجمعية فحذفها محذوف لا محذوف اعتباراً واعتباراً
كالعدم فاختلقت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء في جوار فانها ليست علامة
الجمعية على أنها محذوفة لعلها فالصيغة لم تختلف فكان التنوين لغیر الصرف (قوله
وكلا ضربه الخ) أى كل طائفة وقوله على بعض أى على بعضهم (قوله اللاحق لاذ)
المراد منها جنس الجملة ولوتعددت كما في سورة الرزلة (قوله للساكنين) لان اذمنية على
السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف اليه) أعنى اذا فاذ عنده معربة لا بنية
وقد تقدم رده بقوله

نهيتك عن طلابك أتم عمرو • بعافية وأنت اذ صبح

فليس قبلها ما مضاف اليه (قوله المطلقة) أى الذى آخرها حرف اطلاق أى مذكره
الحروف الثلاثة (قوله وذلك) أى لحرف التنوين للقوا في المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق
في انشاد أى تغنى بنى تميم (قوله للترنم) أى التغنى (قوله والذي صرح به سيبويه)
أى فقد وقع خلاف في تسميته قيل لانه محصل للترنم وقيل لان به يحصل قطع الترنم (قوله
انه جى به لقطع الترنم) أى فقوله -م تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حذف قولهم
قد ربه للذين يتفنون التمدرو يقولون ان الله لم يقدر الاشياء فى الازل وقد اقرضوا

ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله * وقول ان أصبت لقد أصابن * ٧ وقوله * لما نزل برحمتنا وكان قدن *
وزاد الاخفش والعروضيون

تنويناً سادساً وسموه الغالي وهو
اللاحق لآخر القوافي المقيدة
كقول رؤبة

* وقام الاعماق حاوي المحترق *
وسمى غالباً تجاوزاً حد الوزن
ويسمى الاخفش الحركة التي
قبله غلوا وقائده الفرق بين
الوقف والوصل وجعله ابن يعيش
من نوع تنوين الترم زاعماً أن
الترم يحصل بالنون نفسها لأنها
حرف أغن قال وانما سمى المقفى
مغنياً لأنه يغني صوته أي يجعل
فيه غنة والاصل عنده مغني ثلاث
نونات فأبدلت الأخيرة بباء تخفيفاً
وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت
هذا التنوين البتة لأنه يكسر
الوزن وقال لعل الشاعر كان يزيد
ان في آخر كل بيت فضعف صوته
بالحمزة فتوهم السامع أن النون
تنوين واختار هذا القول ابن
مالك وزعم أبو الحاج بن معز وز
أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى
تنوين الترم أنه نون عوض من
المدة وليس بتنوين وزعم ابن
مالك في التحفة ان تسمية اللاحق
للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة
تنويناً مجازاً وانما هو نون أخرى
زائدة ولهذا لا يختص بالاسم
ويجاءع الالف واللام ويثبت
في الوقف * وزاد بعضهم تنويناً
سابعاً وهو تنوين الضرورة وهو
اللاحق لما لا ينصرف كقوله

وصار القدرة الا أن لقباً لله معتزلة لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تأثير القدرة
الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أي بخلاف الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم
(قوله وقول ان أصبت الخ) صدره * أقلل اللوم عاذل والعتابن * وعاذل مرخم وهو
لجريرو من أبيات القصيدة

إذا غضبت عليك بنو نعيم * وجدت الناس كلهم غضاباً
(قوله لقد أصابن) أي فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيه الحرف (قوله لما
نزل الخ) هذا مجزئ للناطقة صدره * أفد الترحل غير أن ركابنا * (قوله القوافي المقيدة)
أي التي آخرها حرف ليس من حروف الاطلاق (قوله وقام الاعماق) تمامه
مشتبه الاعلام لماع الخفق * القاتم شديد السواد والاعماق جمع عمق بفتح العين المهملة
وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة أي مغبر النواحي والحاوي بالخاء المعجمة الخالي
والمحترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبل
وما يستدل به على الطريق والخفق بفتح الفاء واصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب
(قوله لتجاوز حد الوزن) أي فهو من الغلو بمعنى الزيادة لأن هذا زائد على الوزن
(قوله الحركة التي قبله) هي كسرة القاف لأنه مضاف إليه وجرى على الالسن فتحها
كانه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أي فاذا أتى به الشاعر علم أنه وقف
ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيحتمل أنه واصل ويحتمل أنه واقف وان
كانت القاف ساكنة لاجل توافق الروي مطلقاً والاصل أن اسكان القاف لاجل
توافق الروي لا يمنع تردد السامع من كون المنشد واصل أو واقفاً ألا ترى أنك تنشده
الآيات الساكنة الآخر موصولاً ببعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون
الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لا لاجل الوقف (قوله وجعله
ابن يعيش) هذا هو الذي وعده فيما سبق فتنوين الترم عنده لا يختص بالقوافي المطلقة
(قوله أغن) أي خارج من الخيشوم الذي هو مخرج الغنة التي هي صوت يخرج من
الخيشوم (قوله لأنه يغني صوته) ومنه الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغني الطير عليها
(قوله والاصل) أي أصل مغن (قوله فأبدلت الأخيرة بباء) أي وحذف الباء (قوله
وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين) أي اللاحق للقوافي المقيدة (قوله عوض
من المدة) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالي لأنه ليس عوضاً عن شيء (قوله وليس بتنوين)
أي لأن التنوين نون زائدة لغـير توكيد وما كان بدلاً عن حرف أصلي فليس بزائد (قوله
وزعم ابن مالك) هذا غير اختياره لمذهب السيرافي والزجاج فله قولان (قوله ويثبت في
الوقف) فيه أن الزمخشري كلامه في هذا أنه لا يثبت في الوقف وعبارته حيث أشار إلى
تنوين الترم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل
المنشد ولم يقف فهذا نص في أنه لم يثبت في الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف) أي

* ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *

والمنادى المضموم كقوله

* سلام الله بامطر عليها *

وبقوله أقول في الثاني دون
الاول لان الاول تنوين التمكين
لان الضرورة اباحت الصرف
وأما الثاني فليس تنوين تمكين
لان الاسم مبني على الضم * وثامنا
وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم
هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائده
يجرد تكثير اللفظ كما قيل في ألف
قبعثري وقال ابن مالك الصحيح
أن هذا نون زيدت في آخر الاسم
كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما
قاله نظير لان الذي حكاه سماه
تنوين فلهذا دليل منه على أنه سمعه
في الوصل دون الوقف ونون
ضيفن ليست كذلك وذكر ابن
الخباز في شرح الجزاينة أن
أقسام التنوين عشرة وجعل
كلاما من تنوين المنادى وتنوين
صرف مالا ينصرف قسمين رأسه
قال والعاشر تنوين الحكاية
مثل أن تسمى رجلا بعاقلة ليبيبة
فانك تحكي اللفظ المسمى به وهذا
اعتراف منه بأنه تنوين الصرف
لان الذي كان قبل التسمية يحكي
بعدها (الثالث نون الاناث) وهي
اسم في نحو النسوة يذهب خلافا
للمازني وحرف في نحو يذهبن
النسوة في لغة من قال أكوني
البراهيت خلافا لمن زعم انها اسم
ومابعدا بدل منها أو مبتدأ
مؤخر والجملة قبله خبره

فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين في الممنوع من الصرف وتنوين
التمكين لا يجامعهما وحينئذ فقولهم ان الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة
معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه بتنوين مشابه في الصورة لتنوين الصرف وان كان ليس
تنوين تمكين لوجود العلتين (قوله ويوم دخلت الخدر الخ) تمامه
* فقالت لك الولايات انك مر جلي * الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم
جارية مخدرة أي مقصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون
فياء تصغير فزاي فهاه تأنيث اسم محبوبته وهي ابنة عم الشاعر امرئ القيس وقيل
هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والولايات جمع ويلة
والويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منها في معرض الدعاء عليه والعرب
تفعل ذلك صرفا لعين الكمال عن المدح وعليه ومنه قولهم فاته الله ما أفهمه وقوله انك
مر جلي أي مصيرني راجلة أي ماشية لم يقر له بظهر يعبري (قوله عنيزة) أي فقد نون ما فيه
العلية والتأنيث (قوله وللمنادى المضموم) أي المبني على الضم (قوله وبقوله) أي وهو
كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المبني على الضم تنوين ضرورة (قوله
أباحث الصرف) أي لما لا ينصرف أي وأباحث مجامعة العلتين لتنوين التمكين (قوله
لان الاسم مبني على الضم) أي وتنوين التمكين انما يكون في الاسماء المعربة (قوله وهو
التنوين الشاذ) أي ولا يكون الا في الاسماء المبنية (قوله كما قيل في ألف قبعثري)
فالالف ليس المقصد منها التأنيث بل مجرد التكثير (قوله سماه تنوينا) أي ولم يعتد بذلك
الا لكونه سمعه في الوصل أي وبجذف في الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت في الوصل الا اذا
كان تنوينا حقيقيا ولو كان نونا لثبت فيه وصلا ووقفا (قوله ونون ضيفن) أي النون
الاولى اما الثانية فهي تنوين وقوله ليست كذلك أي بل ثبت وصلا ووقفا (قوله
وهذا) أي قوله فانك تحكي اللفظ المسمى به وقوله بأنه أي التنوين المحكي تنوين
الصرف أي تنوين التمكين وقوله لان الذي كان قبل التسمية يحكي بعدها أي والذي قبل
التسمية تنوين تمكين فيكون الحامل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه
لجعل تنوين الحكاية زائدا وقد يقال لانه لم أن تنوين الحكاية تنوين تمكين لانك اذا
سميت رجلا بعاقلة ليبيبة اجتمع العلية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامعهما فالحق
أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وان كان المحكي للتمكين ونظيره هذا قولك من زيد افي
حكاية من قال ضربت زيدا فالفحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما
في لفظك فليست حركة اعراب والالزم نصب خبر المبتدأ بلا ناسخ وانما هي حركة حكيت
بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفا كما ان حكاية الاعراب
ليست اعرابا (قوله خلافا لالمازني) أي القائل انها حرف فالفاعل عنده ضمير (قوله
خلافا لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله في لغة وذلك أن كون قوم يلتزمون الابدال أو تأخير

المتبدا بعد انما التأويل اذا وقعت فلتة من غيرهم (قوله خلافا لمن زعم انها اسم) أى
 لأن هذا التخريج انما يكون لو جاء هذا الكلام فى غير لغة هؤلاء القوم وأما فى لغتهم فلا
 تخرج اصلا (قوله وتلحق قبل بيا المتكلم) أى وجوبا وجوازا فالوجوب فى الفعل
 واسم الفعل ومنى وعنى وما عداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف (قوله المنتصبة) أى
 الكائنة فى محل نصب وفى نسخة المتصلة (قوله أوجامدا نحو عانى الخ) فلا يعترض
 هذا بأن نون الوقاية انما تدخل فى الفعل لتقى آخره من الكسر وذلك لا يتأتى فى الفعل
 الذى آخره ألف فهلا قالوا عساى وما خلاى مثلا بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجراء
 لباب الفعل على وتيرة واحدة أو جلا للفرع على الاصل لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام
 وهو اذا لم تجلب له نون الوقاية دخله الكسر فحمل عليه ما لم يدخله الكسر مع عدم النون
 (قوله اذهب القوم الكرام الخ) صدره * عددت قومي كعديد الطيس * والطيس هو
 الكثير من الرمل (قوله ليسى) أى فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل بيا المتكلم
 (قوله يجوز فيه الفك والادغام) أى وعليه ما قامرون فعل مضارع مرفوع بثبوت
 النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقل النون الباقية
 نون الرفع) هذا قول الجزولى ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب
 لانها واقعة أولا فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقيل نون الوقاية) هو قول سيبويه
 (قوله وهو الصحيح) أى لأن نون الرفع وان سبقت عهد حذفها فى الجملة عند الناصب
 والجازم لحذفها ما لوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله
 اسم الفعل) ظاهر هذا الكلام أنه لا بد من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضى على
 خلافه فقال ويجوز الحاقها اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضا لانها
 ليست أفعالا أصلا فى الاصل اه دما مبنى (قوله الحرف) المراد ان وأخواتها (قوله
 وغالبية الحذف مع لعل) نحو لعل أبلغ الاسباب لعل آتيتكم منها بقبس ومن ثبوتها قوله
 فقلت أعبرائى القديوم لعلنى * أخطبها قبرا لا ييض ما جد

(قوله وقيلته مع لبت) أى وقيلته الحذف وظاهره أن الحذف مع لبت جائز بقوله نظما
 وترا وهو قول القراء ونص سيبويه على أن الحذف مع لبت ضرورة وهو ظاهر كما فى
 المفصل لوهثال الحذف قول زيد الخليل

كنية جابر اذا قال لبتى * أصادفه وأفتد بعض مالى

(قوله وتلحق أيضا) أى وتلحق وجوبا نون الوقاية بيا المتكلم المنخفضة (قوله الا فى
 الضرورة) منال عدم اللحاق فيها للضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليه الدن) يعنى قد تلحق نون
 الوقاية قبل الياء المضاف اليه الدن نحو قد بلغت من لدنى عذرا بالتشديد كما قرأ الا كثرون

(الرابع نون الوقاية) ونسمى نون
 العماد أيضا وتلحق قبل بيا المتكلم
 المنتصبة بواحد من ثلاثة * أحدها
 النون متصرفا كان نحو أكرمى
 أوجامدا نحو عسانى وقاموا
 ما خلانى وما عدانى وحاشانى ان
 قدرت فعلا وأما قوله
 * اذهب القوم الكرام ليسى *
 فضرورة ونحو تأمر ونى يجوز فيه
 الفك والادغام والنطق بنون
 واحدة وقد قرئ بهن فى السبعة
 وعلى الاخرة فقل النون الباقية
 نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو
 الصحيح * الثانى اسم الفعل نحو
 دراكنى وتراكنى وعلبكى بمعنى
 أدركنى واتركنى والزمنى * الثالث
 الحرف نحو اتنى وهى جائزة الحذف
 مع ان وأن ولكن وكان وغالبة
 الحذف مع لعل وقيلته مع لبت
 وتلحق أيضا قبل الياء المنخفضة بن
 وعن الا فى الضرورة وقبل المضاف
 اليه الدن أو قد أقط الا فى قليل
 من الكلام وقد تلحق فى غير ذلك
 شذوذا كقولهم بجلنى بمعنى حسبى

وقرأ نافع وأبو بكر لدني بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه أن عدم لحاق نون الوقاية
للدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع وأما قد وقط المضافان
إلى الياء فقد دني وقطني بالنون فيهم - ما أعرف من قدي وقطي بتركها كذا قال ابن مالك
وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف
فيه ضرورة (قوله أسلمني) الهـ - مزلة للاستفهام ومسلماني اسم فاعل مبتدأ والنون
للوفاية والياء في محل جر بالإضافة لمسلم وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لا تمنع
من الإضافة وهذا الأعراب هو المشهور وقال هشام الهـ - مزلة للاستفهام ومسلم
مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم - لم لأن التنوين يمنع من الإضافة والاصل
عنده أسلم لي ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبني
ذلك الخ) أي أن مذهبه - أن الياء في ضاربي في محل نصب وليست هناك إضافة فهو
بمنزلة زيد ضارب عمرا وإذا لم يكن إضافة فالذي قبل الياء تنوين لانون وقاية لأنها تجماع
الإضافة والقرض القرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أي لأن الجزاء عما يكون
بالإضافة والتنوين مانع منها وإنما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله
ويرده قول الشاعر * وليس الموافيني أيرقد خائباً) أي فانه لو كان ذلك تنويناً لانون
وقاية لزم عليه الجمع بين أل والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء في محل جر بالإضافة
(قوله الموافيني) أي الجاني إلى وقوله أيرقد أي يعطى ويعان والخائب الذي لم ينل
مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجال أخوف أخواني أي أشدها
فظهر كون أفعـل بعض ما أضيف إليه غاية أنه أسند للمصدر مجازاً فاندفع ما يقال أن
الحديث يقتضي أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وإن أفعـل
التفضيل إنما يضاف لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أي لا وصفية
والوزن (قوله وليس كذلك) أي بل يقال وإن كان شذاً

* (نعم) *

(قوله بفتح العين) المراد به العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم - لأن ذلك إنما
يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك وقوله بفتح العين أي
وبفتح النون أيضاً (قوله وكأنه تكسرهما) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية
والاسمية وآثرنا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد
جمع بين اللفظين من قال

دعاني عبيد الله نفسي فداؤه * فمالك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الأولى وكسر الثانية اهـ دما بيني (قوله وبعضهم) أي بعض كناية وقوله
وبعضهم أي بعض كناية أيضاً (قوله تنزيلاً لها منزلة الفعل) أي لأن الفعل الثلاثي
إذا كانت عينه مكسورة يجوز اتباع فائه لها وقوله كما نزلت بلي منزلة الفعل في الإمالة

وقوله
* أسلمني إلى قومي شراحي *
يريد شراحي وزعم هشام أن
الذي في مسلماني ونحوه تنوين لانون
وبني ذلك على قوله في ضاربي أن
الياء منصوبة ويرده قول الشاعر
* وليس الموافيني أيرقد خائباً *
وفي الحديث غير الدجال أخوفني
عليكم * والتنوين لا يجمع الالف
واللام ولا اسم التفضيل لكونه
غير منصرف وما لا ينصرف
لا تنوين فيه وفي الصحاح أنه يقال
يجلي ولا يقال يجلي وليس كذلك
* (نعم) *

بفتح العين وكأنه تكسرهما وبها
قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء
وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم
يكسر النون اتباعاً لكسرة العين
تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولك نعم
وشهد بكسرتين كما نزلت بلي منزلة
الفعل في الإمالة والقارمي

لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس وهي حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وأما قام زيد والثاني بعد
افعل ولا تفعل وما في معناه ما نحو هلا تفعل وهلام تفعل وبعد الاستفهام ١١ في نحو هل تعطيني ويحتمل أن تفسر

في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد
الاستفهام في نحو هل جاء زيد
ونحو هل وجدتم ما وعد ربكم
حقا أثننا لأجرا وقول صاحب
المقرب انه بعد الاستفهام للوعد
غير مطرد لما ينشأ قبل قيل وتأتي
للتوكيد كما وقعت صدرنا نحو نعم
هذه أطلا لاهم والحق أنها في ذلك
حرف اعلام وأنها جواب لسؤال
مقدرو لم يذكر سبويه معنى الاعلام
التي قبل قال وأما نعم فعدة وتصديق
وأما بلى فيوجب بها بعد النفي
وكأنه رأى أنه اذا قيل هل قام
زيد نقيل نعم فهي لتصديق ما بعد
الاستفهام والاولى ما ذكرناه
من أنها الاعلام اذا لم يصح أن تقول
لما قيل ذلك صدقت لأنه انشاء
لا خبر * واعلم أنه اذا قيل قام زيد
فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع
دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما
قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه
بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن
يعشوا قل بلى وربى ويمتنع دخول
لأنها النفي الاثبات للنفي النفي
واذا قيل أقام زيد فهو مثل قام زيد
أعنى أنك تقول ان أثبت القيام
نعم وان نفيت لا ويمتنع دخول
بلى واذا قيل ألم يقم زيد فهو مثل
لم يقم زيد فتقول ان أثبت القيام
بلى ويمتنع دخول لا وان نفيت
قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم
نذير قالوا بلى أأنت بربكم قالوا بلى
أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنه لو قيل نعم في جواب أأنت بربكم لكان كفرا والحاصل أن بلى لا تأتي

أى لأن الأصل في الامالة أن تكون في الفعل (قوله لم يطلع على هذه القراءة) أى قراءة
ابن مـ عود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود
لكن لم أسمعهما (قوله وهي حرف تصديق) أى للخبر بكسر الباء وقوله ووعد أى
للطالب وقوله واعلام أى المستخبر (قوله بعد افعل) أى بعد الامر والنهى (قوله وما في
معناه) أى وهو التحضيض لأنه في الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله في نحو هل تعطيني)
أى فتقول نعم سأعطيك فهو وعد منكم له وقوله في نحو هل الخ أى من كل استفهام عن
مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام فقط (قوله ان تفسر) أى نعم
قوله في هذا) أى في هذا المثال نحو هل تعطيني من = استفهام عن مطلوب فعله
تكون للاعلام به (قوله أثننا لأجرا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطيني فهي محتملة
لأن تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله
غير مطرد) أى لأنها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام اذا كان المستفهم عنه غير مطلوب
حصوله وقد تكون للوعد اذا كان المستفهم عنه مطلوباً حصوله (قوله وتأتي للتوكيد)
أى تقوية الكلام (قوله نعم هذه اطلا لاهم) أى هذه اطلا لاهم قطعاً ولا بد (قوله جواب
لسؤال مقدر) أى فكان قائلاً قال له هل هذه اطلا لاهم فقال نعم هذه اطلا لاهم وحينئذ
فيخرج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهي من هذا القبيل فكانه قال لك يا فلان
أنت صاغ لي فأجبت بقولك نعم أى صاغ لك وكذا اذا طرق عليك انسان الدار فقلت
نعم فهي واقعة في جواب سؤال فكانه حينئذ قال الباب قال أنت حاضر فأجبت نعم أنا
حاضر ومن ذلك ما يقع في كلام الموافقين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الامر كذا فهو
جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم
فكان القارئ يأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله
وأما بلى الخ) من كلام سبويه (قوله من أنها الاعلام) أى لأن المتكلم بها بعد لم المخاطب
يجواب استفهامه (قوله قام زيد) أى ونحوه من كل كلام موجب (قوله لأنه انشاء)
أى ولو كانت في ذلك لتصديق اصح ذلك (قوله لعدم النفي) أى لأن بلى لا تكون الاجواب
لنفي (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفي
فتقرره وأما بلى فانما يجاب بها النفي تكذيباً له فيكون الجواب بها مثبتاً (قوله ومنه) أى
من تكذيب النفي بلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام
المجاب خبراً أى مجرداً عن الاستفهام سواء كان موجباً أو منفيماً والكلام الآن فيما
اذا كان الكلام المجاب استفهاماً موجباً أو منفيماً (قوله ويمتنع) أى لعدم النفي لأنها
لا تقال الا في جوابه (قوله واذا قيل ألم) أى والحال أن مرادك الاستفهام عن النفي
لا تقرير النفي (قوله ويمتنع دخول لا) أى لأنها النفي الاثبات للنفي النفي (قوله قالوا بلى)
أى جاءنا النذير وقوله قالوا بلى أى أنت ربنا وقوله قال بلى أى آمنت (قوله لكان كفراً) أى

أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنه لو قيل نعم في جواب أأنت بربكم لكان كفرا والحاصل أن بلى لا تأتي

الابعدتني وأن لا تأتي الابعد
 ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما
 جازي قد جاءتك آياتي مع انه لم
 يتقدم أداة نتي لان لو أن الله
 هداني يدل على نتي هدايته ومعنى
 الجواب حينئذ بلي قد هديتك
 بجي الآيات أي قد أرشدتك
 بذلك مثل وأما عود فهم ينههم
 وقال سيبويه في باب النعت في
 مناظرة جرت بينه وبين بعض
 النحويين فيقال له ألت تقول
 كذا فانه لا يجذب ا من أن يقول نعم
 فيقال له أفلمت تفعل كذا فانه
 قائل نعم فزعم ابن الطراوة أن ذلك
 لحن وقال جماعة من المتقدمين
 والمتأخرين منهم الشلوبين اذا
 كان قبل النتي استفهام فان كان
 على حقيقته فجوابه بكواب النتي
 المجرد وان كان مراداه التقرير
 فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النتي
 رعبا للفظه ويجوز عند أمن اللبس
 أن يجاب بما يجاب به الايجاب
 رعبا للمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده
 دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ
 لا يقال أليس أحد في الدار ولا
 أليس في الدار الازيد وعلى ذلك
 قول الانصار رضي الله تعالى عنهم
 لنتي صلى الله عليه وسلم وقد قال
 لهم أستم ترون لهم ذلك نعم وقول
 جحدر
 أليس الليل يجمع أم عمرو
 وابانا فذلك يشاهدني
 نعم وأرى الهلال كما تراه
 وبملوها النهار كما علاني
 وعلى ذلك

لان نعم تقر ما قبلها سواء كان ايجابا أو نفيًا فلو قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد
 نتي) أي فتفهم الايجاب وقوله الابعد ايجاب أي وتصيره منفيا وقوله بعدهما أي
 فتقرهما (قوله يدل الخ) أي لان لولا امتناع والامتناع منفي (قوله أي قد أرشدتك)
 أي فعني قوله بلي قد جاءتك آياتي بلي قد هديتك أي بلي قد أرشدتك وليس المراد بالهداية
 التوصيل كما هو أصل معانيها والافاء قوله بعد فكذب بها الخ (قوله بذلك) أي بجي
 الآيات (قوله وأما عود فهم ينههم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصيل (قوله وقال
 سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لان حاصله ان نعم تقر ما قبلها
 فاذا كان اثباتا صبرته اثباتا وان كان نفيًا صبرته نفيًا وكلام سيبويه الذي حكاه يقتضي أن
 نعم بعد النتي تفهم الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو
 سيبويه وقوله أي لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجذب أي ذلك الخصم مفر من أن
 يقول نعم والحاصل أن سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها نعم بعد النتي والقصد منها
 الاثبات لان قول الخصم نعم معناه قلته مع أن مقتضى ما سبق أن معنى قوله نعم أني لست
 قلته (قوله أفلمت تفعل) أي تقول ذلك فهو بمعنى ما قبله (قوله فانه قائل نعم) أي فعله
 (قوله فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحن) أي زعم أن قول سيبويه نعم في حكايته لحن منه وكان
 الأولى له أن يقول بلي بدل نعم وقد شد على ابن الطراوة في كلامه هذا (قوله فان كان على
 حقيقته) أي فان كان الاستفهام على حقيقته بأن كان الاستفهام عن النتي (قوله فجوابه
 بكواب النتي) أي قد دخله نعم وبلي لكن تدخله نعم لتقرير النتي وتدخله بلي لتكذيب النتي
 وافادة الاثبات (قوله وان كان مراداه التقرير) أي التقرير لما بعد النتي أي حمل
 المخاطب على الاقرار بدخول النتي فهو في الحقيقة ايجاب (قوله فالأكثر أن يجاب بما
 يجاب به النتي) أي وحينئذ فيجاب ببلي لان نعم ليحصل الاقرار بما بعد النتي (قوله أن يجاب
 بما يجاب به الايجاب) أي وحينئذ فيجاب بنعم لا ببلي (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد
 الخ) أي ولو كان معناه نفيًا لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لان أحد والاستثناء
 المفرغ لا يقعان الابعدتني (قوله أستم ترون) أي تعرفون (قوله نعم) أي فأمن اللبس
 جاء من علمهم أن النبي عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم انما نرى لهم ذلك فقد أجابوا
 النتي المسبوق بالاستفهام التقرير بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظر الله في لعدم اللبس
 (قوله جحدر) بوزن جعفر (قوله فذلك) أي جمع الليل له ولا تم عمرو تدان وتقريب لنا
 منها (قوله نعم الخ) أي فالعني الليل يجمع مع أم عمرو (قوله وعلى ذلك) أي على ما ذكر
 من جواز اجابة النتي المسبوق بالاستفهام التقرير بما يجاب به الايجاب اذا أمن اللبس
 مراعاة لأمعنى جرى الخ والحاصل أن ما تقدم من أن نعم بعد النتي تقره محمول على
 ما اذا كان النتي غير مسبوق باستفهام تقريري بأن لم يسبق باستفهام أصلاً أو سبق
 باستفهام حقيقي وكلام سيبويه فيما اذا وقع قبل النتي استفهام تقريري فهو ايجاب معني

فلا معارضة (قوله جرى كلام سيبويه) أي فقول سيبويه للخصم ألت تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا وقول الخصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن عصفور) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائدا عليه (قوله التقرير) أي الاستفهام التقريري المسبوق بالنفي (قوله في الجواب) أي من حيث الجواب وقوله مجرى النفي المحض أي في جواب إجابته بنعم وبلي (قوله في تصديقه نعم) أي لم تعطني (قوله وفي تكذيبه) أي تصديره إيجابا لأنه لم نقض فيه فقله بلي أي أعطيتني (قوله وذلك) أي وبيان كونهم أجروه مجرى النفي المحض وإن كان إيجابا في المعنى (قوله فيما تدعيه) أي من الإعطاء (قوله وقد يخالفك) أي بأن يكون معترفا بعدم الإعطاء (قوله هل أرادتم) أي فيكون مخالفا (قوله أو نعم أعطيتني) أي فيكون موافقا لما يدعيه (قوله فذلك) أي لأجل الاحتمال أجابوه على اللفظ أي أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا للمراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الإيجاب (قوله على اللفظ) أي مراعاة للنظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) أي أعتنى الإيجاب (قوله وأمانم في بيت بخدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فقط ضاه أن يكون معنى نعم في بيت بخدر أن الليل لم يجمعه مع أم عمر ومع أن المراد أنه يجمعه ما فلم يكن الجواب منوطا بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جوابا للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لمقتدر (قوله فجواب لغير مذكور) أي فهو جواب لقوله في نفسه الليل يجمعهنا وأم عمر وفأجاب بقوله نعم فقله نعم ليس جوابا لقوله المذكور ليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال مقتدر فكان الطارق حين طرق قال أنت حاضر فأجابه بقوله نعم أنا حاضر (قوله في اعتقاده) أي في نفسه (قوله وجاز ذلك) أي إجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبي حيان فلعن المصنف لم يطلع عليه (قوله أو لقوله) أي جواب لقوله (قوله قال) أي ابن عصفور (قوله وأما قول الانصار الخ) هذا جواب عما يقال إن قول الانصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب أن محل أناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى إذا لم يؤمن اللبس فإن أمن جاز مراعاته كما في كلام الانصار (قوله لأنه) أي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أنهم يريدون أي بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) أي على مراعاة المعنى في الجواب لأن اللبس يحمل استعمال سيبويه لأن فيه قرينة من زلة لللبس وهو كون القصد الزام الخصم (قوله لأن الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال إن الله عالم بالقصد من قولهم نعم أي أنت ربنا فينبغي أن يكون ذلك كافيا كما أن لا إله إلا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفي الجنس إلا أن يقال إن وجوب العبارة الصريحة من حيث أنها قاطعة لبعض الاحتمالات التي يعتقدها بعض الكفرة تأمل (قوله غير المعنى المراد) أي ونعم جوابا لأنت بريكم تحتمل احتمالين محتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظر الكون الجواب

جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وإن كان إيجابا في المعنى فإذا قيل ألم أعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلي وذلك لأن المقر قد يوافق فيما تدعيه وقد يخالفك فإذا قال نعم لم يعلم هل أرادتم لم تعطني على اللفظ أو نعم أعطيتني على المعنى فذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى وأمانم في بيت بخدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمر وجاز ذلك لأن اللبس لعنه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمر وأوهو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو أقوله فذلك نباتداني وهو أحسن قال وأما قول الانصار فجازل زال اللبس لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير اه ويحترز على هذا أنه لو أجيب ألت بريكم بنعم لم يكف في الإقرار لأن الله سبحانه وتعالى أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقرر لهذا لا يدخل في الإسلام بقوله لا إله إلا الله برفع اللاحتماله

منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظر السكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفى
الوحدة) أى بخلاف لا اله فانهم اتفقوا على الجنس وقوله لنفى الوحدة أى فيحتمل أنه انهم اتفقوا
الاله الواحد غير الله ولم ينف الهين فأكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال
قد علم من كلامهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كاف في الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر
وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم
لكفروا (قوله انما قال الخ) أى ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا ولكن يرد على المصنف
بأنه بمجرد الاحتمال العقلي كيف يرد به على العلماء الذين ذكروا عنه (قوله مراده) أى
مراد ابن عباس أى على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أى
قاصدين اجابة اللفظ (قوله اذا الاصل) علة لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون
بالاحتمال) أى لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل أن
يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين اجابة اللفظ فتأمل

(حرف الهاء)

(قوله الهاء المفردة) أى التى لم يتصل بها ألف ولا واو ونحو له وبه وفيه إياه (قوله أن
تكون ضميرا) أى فالضمير الهاء والواو ومقوية للحركة وقال الزجاج مجموعها ما هو الضمير
وهذه الواو وانما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه أما ان وقعت بعد
ساكن معتل فالمختار فيه اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الاسح
نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيها وكذا حفص في قوله تعالى فيه مها نانا (قوله
للغائب) أى دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أى فالأول مجرور
باللام والثاني بالاضافة والثالث مفعول (قوله للغيبة) أى حرف يوثق به ليدل على غيبة
مرجع الضمير الذى هو ايا وهذا بناء على أن الضمير ايا وحدها (قوله وأصلها) أى هاء
السكت أى الغالب أن يوقف عليها (قوله لبيان حركة) أى لانه لو وقف بدون الهاء
لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيان امتداده لسكون الهاء أو المراد ببيان حاله
من أنه ألف الندية فلربما توههم مع حذفها أن الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو
ما هي) أراد بنحوها ما كان محركا بحركة غير اعراية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل
لان حركته وان لم تكن اعراية الا أنها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبني
لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله ورباوصات بنية الوقف) أى يوثق بها في الوصل
كالحال في الوقف أى بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام ببعضه ببعض ولا تنف
في السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله وأتى صواحبا الخ) يحتمل أن يكون صواحبا
مرفوعا على أنه فاعل يأتى ويحتمل أن يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود
على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنع اعطى ومضارعه يمنع ويمنع بالفتح والكسر
والمودة مفعول ثان قدم لان ذكره أهم وغيرنا فقول أول وجفانا هجرنا ترك مودتنا

(قوله)

لنفى الوحدة فقط ولعل ابن عباس
رضى الله عنهما انما قال انهم
لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا
وجوزا للشاويين أن يكون
مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا
للملفوظ به على ما هو الافصح لكان
كفرا اذا الاصل تطابق الجواب
والسؤال لفظا وفيه نظر لان
التكفير لا يكون بالاحتمال

(حرف الهاء)

الهاء المفردة على خمسة أوجه
أحدها أن تكون ضميرا للغائب
وتستعمل في موضعى الجز والنصب
نحو قال له صاحبه وهو يحاوره
والثاني أن تكون حرفا للغيبة
وهى الهاء فى إياه فالتحقيق انها
حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير
ايا وحدها والثالث هاء السكت
وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف
نحو ما هي ونحوها هاء ووازيدها
وأصلها أن يوقف عليها وربما
وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة
من همزة الاستفهام كقوله
وأنى صواحبا فقلن

هذا الذي منحه المودة غيرنا وجفانا والتحقيق أن لاتعد هذه لانها ليست باصل ١٥ على أن بعضهم زعم أن الاصل هذا حذف

الالف والخامس هاء التانيث نحو
رجة في الوقف وهو قول الكوفيين
زعموا انها الاصل وأن التاء في
الوصل بدل منها وعكس ذلك
البصريون والتحقيق أن لاتعد
ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء
كلمة لا كلمة

(ها)

على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون
اسما للفعل وهو خذ ويجوز مد ألفها
ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها
ويجوز في الممدودة أن يستغنى عن
الكاف بتصرف همزتها تصاريف
الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح
وها للمؤنث بالكسر وهاؤما
وهاؤن وهاؤم ومنه هاؤم اقرؤا
كأيه والثاني أن تكون ضميرا
للمؤنث فتستعمل بضرورة الموضع
ومنصوبته نحو فآلهما خورها
وتقواها والثالث أن تكون للتنبيه
فتدخل على أربعة أحدها
الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو
هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد
وهناك والثاني ضمير الرفع المخبر
عنه باسم اشارة نحوها أنتم أولاء
وقيل انما كانت داخلة على
الاشارة فتقدمت فرد بنحوها أنتم
هؤلاء فأجيب بانها أعيدت توكيدا
والثالث نعت أي في النداء نحو
يا أيها الرجل وهي في هذا واجبة
للتنبيه على انه المقصود بالنداء قبل

(قوله هذا الذي) أي فالاصل إذا الذي (قوله أن لاتعد هذه) أي الهاء الموجودة هنا
من أقسام الهاء المفردة لانها ليست بأصل بل مبدلة والكلام في المفردة اصالة وقد يقال
ان المصنف قد ذكر في حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد
عليه اه دمايني (قوله لانها ليست بأصل) أي بل هي مبدلة من الهمزة التي للاستفهام
(قوله ان الاصل هذا) أي فالهاء للتنبيه داخلة على اسم الاشارة وقوله فحذفت الالف
أي الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الاشارة (قوله زعموا انها) أي الهاء (قوله وعكس ذلك
البصريون) أي لان الاصل في الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء في الوقف هاء فالتاء أصل
والهاء فرع لان الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لاتعد) أي هاء التانيث من أقسام
الهاء المفردة (قوله لانها جزء كلمة) نص الرضى على أن هاء التانيث كلمة ركبت مع ما دخلت
عليه فصارت الشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب

(ها)

(قوله ويجوز مد ألفها) أي مدامتصلا كما أن فيما ان مكنا كم فيه منفصل وقوله ويجوز
أي يجوز ذلك كما يجوز القصص فتقول هاوها زيدا وقوله ويستعملان أي المقصورة
والممدودة فتقول هاوها لفظ هذه أربع لغات (قوله وهاؤما) أي للمثنى مذكرا أو
مؤنثا (قوله وهاؤم) أي لجمع المذكرفها اسم فعل وم حرف دال على جماعة الذكور
وكذا يقال في الباقي (قوله وهاؤن) أي بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن
(قوله فتدخل على أربعة) حكى الرخمشري في المفصل أنه يقال هاء ان زيدا مطلق وها
اقول كذا وهذا ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المصنف لكن قال الرضى لم أعثر لذلك
على شاهد وهو عجيب فان الرخمشري أنشد في المفصل قول النابغة

ها ان ناعذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد ناه في البلد

وهذا شاهد على دخوله على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا مطلق الا أن المسند اليه
في البيت اسم اشارة فاعل الرضى يقول ان هذا لا يصلح شاهد لدخولها على الاسمية
الحالية من اسم الاشارة تأمله والعذرة بكسر العين المهملة نوع من الاعتذار ونناه ذهب
متحيرا اه دمايني (قوله بخلاف ثم وهنا) المدار على التشديد في النون وأما الهاء
فيجوز فتحها وضمها (قوله بالتشديد) أي فلا يقول هاءم ولا هاها ولا هاهاها لانها كلها
للبعيد (قوله فرد بنحوها أنتم) أي فانه لو كانت ها داخلة على الضمير المرفوع داخلة
في الاصل على اسم الاشارة للزوم أن اسم الاشارة دخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله
نعت أي في النداء) أي فأى منادى مبني على الضم والهاء للتنبيه والرجل نعت أي
وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أي فالمقصود بالنداء انما هو النعت لا أي
ولكن لما كان لا يمكن مناداه لما فيه من الجمع بين يا وأل أتى بأى توصلا لندائه (قوله
يا أيها الرجل) قال الاخفش الرجل ليس نعمتلاى بل هو خبر لم حذف وأي موصولة

والجمله صلة ووجب حذف هذا المبتدأ المناسبة التخفيف للمنادى كذا في الرضى ونقله ملا
على قارى والاشموني عنه وزاد الاشعوني وعن ابن كيسان والكوفي أن اسم الإشارة
مقدّر بعد الهاء (قوله قبل وللتعويض) أى أن الهاء تدخل على نعت أى في النداء للتنبيه
وللتعويض فهي للأميرين (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز وما حذف
الالف فهو واجب اتفاقا للساكنين وقوله اتساعا أى لضممة أى (قوله يضم الهاء في
الوصل) أى وأما في الوقت فتسكن الهاء ولا تضم (قوله عند حذف الحرف) أى حرف
القسم أعني الواو والباء والتاء فإذا حذف الحرف أثبت بالهاء وظاهر كلام الشيخ خالد في
شرح الأبرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بديل من التاء وهو أولى لسلامته من
حذف الجار وابقاء علمه وان كان ما ذكره المصنف أولى لأن الابق بالحرروف عدم التصرف
(قوله بقطع الهمزة) أى بأن تقول حاء الله او هاء الله وقوله ووصلها أى بأن تقول ها الله أو
تقول ها الله هذه هي الأربعة أحوال

(هل)

(قوله التصديق الإيجابي) أى طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون
التصديق السلبي) يعني أنهم لا تدخل على سلب فلا ينافي أنهم عند دخولها على الإيجاب
لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابهم بالنفي بلامثلاته برفان هنا وهما نسبة عليه المحلى
في شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أى فهو وعالم بأنه حصل منك
ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الأشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أى وهل
لا يطلب بها التخصيص وانما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تخصيص الحاصل
وهذا ممنوع والذي قاله في متن التلخيص أن هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه وإذا
لم يمنع لاحتمال أن زيدا مفعول المحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان الأصل هل
ضربت زيدا ضربت ولكنه لما كان احتمالا مرجوحا لما فيه من حذف عامل المفعول
الأول وحذف معمول العامل الثاني كان ذلك قبيحا وقيل انما يمنع لامكان أن التقديم
لمجرد الاهتمام وردده السعد بأنه لا وجه للقبح حينئذ والالزام قبح وجه الحبيب أتمنى على أن
التقديم لمجرد الاهتمام ولا قائل به (قوله اذا أريد بأى المتصلة) أى لأنها الطلب تعيين أحد
الأميرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذ فلا يصح معادلتها لاهل التي يطلب
بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة وانما تعادل الهمزة التي يطلب
التصور (قوله اذا أريد بأى المتصلة) أى وذلك لأن أم المتصلة لتعيين أحد الأمرين فهي
خاصة بالتصور بمنزلة أى وذلك لا يكون الا بعد تصديق بأصل الحكم والتردد في تعيين شئ
من الأجزاء فيجب أن تكون معادلتها للهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق
لما بين حصول التصديق وطلبه من المناقاة ويصح مقابلة هل بأى المنقطعة لأنها ضرب
عن حكم وطلب الحكم آخر فلا تنافيا لاهل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة

وللتعويض عما تضاف اليه أى
ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن
تُحذف ألفها وأن تضم هاؤها
اتساعا وعليه قراءة ابن عامر أياه
المؤمنون أياه الثقلان يضم الهاء
في الوصل والرابع اسم الله تعالى
في القسم عند حذف الحرف
يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها
وكلاهما مع اثبات ألف ها وحذفها

(هل)

حرف موضوع لطلب التصديق
الإيجابي دون التصور ودون
التصديق السلبي فيمنع نحو هل
زيد اضربت لأن تقديم الاسم
يشعر بحصول التصديق بنفس
النسبة ونحو هل زيد قائم أم عمرو
إذا أريد بأى المتصلة وهل لم يقم
زيد وتظهرها في الاختصاص بطلب
التصديق

في المثال وقد رتب ما بعد هاجم له جاز وهذا كما ينبغي على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال إن هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحيد فتعداد لها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دما ميني (قوله أم المنقطعة) أي فهي من أدوات الاستفهام الحق إنها حرف اضراب وإنما أفادت استفهاما حقيقيا فهو ما من الأدوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لا غير) قد سبق له أن لا غير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لأنها حرف وسيأتي أنها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب) أي بخلاف الهمزة فإنها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) أي فلا يمنع دخولها على المنفي (قوله الاطعان الا فرسان الخ) عامة * الاتجشؤكم حول التنابير * (قوله بخلاف الهمزة) أي فإنها ليست بلازم أن تخلص للاستقبال (قوله نحو أنظنه قائما) أي في الحال لأن الظن حالي ولا يصح أن تقول هل تظنه لأن هل للاستقبال والظن حالي للاستقبال (قوله بالاستقبال) كأنه توهم أن الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعوا علما وفيه أنه لا يلزم أن يعلم ما كل أحد (قوله فسهو) أي لأن المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أنظن زيدا قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أي الذي يعاهدك على التعاضد والتناصر وزيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم بضم الميم أي كل أقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاء هاهل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فخرجوا من الحنث وبعد هذا البيت

فلا تكتمن الله ما في صدوركم * ليخفي ومهما يكتم الله يعلم

يريد أن الله عالم بالخصيات والسرائر ولا يخفي عليه شيء من ضمائر العباد فلا تضرروا الغدر وتنتقض العهد فانكم ان أضمرتموه علمه الله وفي هذا البيت تعديدية كتم للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) أي فلا تقول هل زيدا ضربت وإن كان على تقدير الفعل لأنه إذا رأت الفعل في حيزها لم ترض الابعاء فته في صريح اللفظ عند سيبويه (قوله أشن ذكرتم) كثر المثال إشارة إلى أنه لا فرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها منه بالقاء مثلا (قوله أثنك لانت يوسف) دخلت هنا على أن واما فيما قبلها من المثالين فقد دخلت على الشرط (قوله انها) أي هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفأصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفي الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقبل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا على شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطياروا أكبر الأربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم علي وكاهم صحابة الا طالب فقد مات

أم المنقطعة وعكسهما أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فإن من لطلب التصور لا غير وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطالبين وتفرق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال * ألا طعان الا فرسان عادية * والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أنظنه قائما وأما قول ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون الفعل المستفهم عنه الامستقبلا فسهو قال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير

فن مبلغ الاحلاف عن رسالة

وذيان هل أقسمتمو كل مقسم الرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على أن ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفئن مت فهم الخالدون أشن ذكرتم أثنك لانت يوسف أبشرا منا واحدا تتبعه والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك

لنا عقيل من ربا ع وقال

ليست شعري هل ثم هل آتينهم
أويحولن دون ذلك حمام
وقال تعالى قل هل يستوي الاعمى
والبصير أم هل تستوي الظلمات
والنور التاسع أنها يراد بالاستفهام
بها التني ولذلك دخلت على الخبر
بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان
الا الاحسان والباء في قوله
* أأهل أخو عيش لذيد بدائم *
وصح اللفظ في قوله
* وإن شقائي عبرة مہراقہ *
وهل عند رسم دارس من معول
اذ لا يعطف الانشاء على الخبر (فان
قلت) قد مر لك في صدر الكتاب
ان الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل
أفأصفاكم ربكم بالبنين
ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه
لم يصفهم بذلك (قلت) وإنما تراها
للا نكار على مدعى ذلك ويلزم من
ذلك الاتفاء لأن التني ابتداء
ولهذا لا يجوز أقام الازيد كما
يجوز هل قام الازيد فهل على
الرسل الا البلاغ هل يتطرون
الا الساعة وقد يكون الانكار
مقتضيا لوقوع الفعل

كافرا (قوله ليست شعري) أي لبتني أشعروا علم هل آتينهم ثم هل آتينهم وهذا نو كيد للاول
(قوله انها يراد بالاستفهام بها) الباء في بالاستفهام للبدل أي انها تارة للتني بدل
ما وضعت له أعني الاستفهام فاستعمالها في التني حينئذ مجاز لانه استعمال في غير
ما وضع له وسيأتي ما يخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أي خبر المبتدأ أي لأن
الا والباء لا يدخلان على الخبر الا في خبر التني (قوله والباء في قوله) ظاهر هذا انه لولا أن
التني يراد به لم تزد الباء في الخبر وعلى هذا فلا تزد في نحو قولك هل زيد قائم اذا أردت
الاستفهام الحقيقي وفيه نظر فقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر الغير
الموجب ينقبس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اه دما ميني قال الشمني
ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب في كل موضع وانما هو من قبيله في مواضع
صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشي قال اصل انه ليس منه الابدليل (قوله الاهل
اخو عيش الخ) هو للفرزدق يرمي جريرا وقومه بانسان الاتن ومصدره
* يقول اذا ادلولي عليها واقردت * اقلولي ارتفع واقردت سكنت وقبل البيت
وليس كليبي اذا جن لي به * اذا لم يذق طعم الاتان بنائم

(قوله اذ لا يعطف الخ) علة للمعلل مع علة أو علة لمحذوف أي وانما قلنا بصحة
العطف حينئذ (قوله اذ لا يعطف الانشاء على الخبر) أي فلما جعلت هل للتني
كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) أي المعنى فيراد بالاستفهام
بها التني (قوله لم يصفهم) أي لم يخصهم بالبنين أي فهو تني (قوله على مدعى ذلك) أي
اصفاهم بالبنين (قوله لأنها التني ابتداء) أي وانما التني لزوم بخلاف هل فانها
تستعمل للتني ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا ان استعمال هل في التني مجاز ويجاب
بأنه لا منافاة أصلا لان هل موضوعة للاستفهام ثم فصلت واستعملت في التني ابتداء
من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا لا نكار ويلزم ذلك التني
والحاصل أن الهمزة تستعمل في الانكار ويلزمها التني فدلالته على التني بواسطة
استعمالها في الانكار بخلاف هل فانها تستعمل في التني ابتداء بدل الاستفهام فدلالته
على التني بلا واسطة وهذا لا يقتضي ان هل موضوعة للتني ولا يخالف قوله ان هل يراد
بالاستفهام بها التني المقيد أن دلالة على التني ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء
للبدل كذا أجاب الشمني عن اعتراض الدما ميني بالمنافاة ولعل الاظهر حمله على ظاهره
هنا وأن الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالتني الاستفهام مجازا أي أن التني متفرع على
الاستفهام وهذا كفواهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافي قوله انها التني ابتداء لان
معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافي
التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أي لكون الهمزة للانكار لا للتني وانما هو لزوم
لا يجوز الخ أي لان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد التني (قوله مقتضيا لوقوع الفعل)

(١) قوله سفع الجبل المناسب سفع القاع وفي الصحاح سفع الجبل (١٩) أسفله لأعلام فاضافته للقاع لادنى ملابسة اه

على العكس من هذا وذلك اذا كان
بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل
نحو أنضرب زيدا وهو أخوك
ويتلخص أن الانكار على ثلاثة
أوجه انكار على من ادعى وقوع
الشيء ويلزم من هذا النفي
وانكار على من أوقع الشيء
ويحتصان بالهمزة وانكار لوقوع
الشيء وهذا هو معنى النفي وهو
الذي تنفرد به هل عن الهمزة
العاشر أنها تأتي بمعنى قد وذلك
مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى
هل أتى على الانسان حين من
الدهر جماعة منهم ابن عباس
رضي الله عنهما والكاظمي
والفراء والمبرد قال في مقتضيه
هل للاستفهام نحو هل جاء زيد
وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل
اسمه هل أتى على الانسان اه
وبالغ الزمخشري فزعم أنها تبدأ
بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو
مستفاد من همزة مقدرة معها
ونقله في المفصل عن سيبويه فقال
وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا
انهم تركوا الالف قبلها لأنها
لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء
دخولها عليها في قوله

سائل فوارس ربوع بشتتنا
أهل رأونا بسفع القاع ذي الاكم
اه ولو كان كما زعم لم تدخل الا
على الفعل كقد وثبت في كتاب
سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب أم
المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه

أي بخلاف ما سبق فانه مقتض لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) أي بان كان
الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه لا يوجب الاعلى ما حصل وقوله من هـ ذا أي المذكور سابقا
وقوله من هذا أي الانكار على دعوى الثبوت (قوله انكار على من ادعى وقوع الشيء)
أي كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنيين (قوله انكار على من ادعى الخ) أي
كافي قوله تعالى أفأصفاكم ربكم (قوله وانكار على من أوقع الشيء) أي كالانكار
على من ضرب أخاه أو شتم أباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وانكار) أي نفي
لوقوع الشيء أي نفي ذلك الشيء كافي هل جزاء الا حسن الا الا حسن أي ما جزاء الا حسن
شيء الا الا حسن (قوله أنها تأتي بمعنى قد) أي بخلاف الهمزة فلا تأتي لذلك (قوله
هل أتى على الانسان) أي قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقي لان الله تعالى عالم
بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) أي المبرد (قوله
أنها تبدأ) أي سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) أي نقل الزمخشري
كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد
من همزة مقدرة وانما حذفت تلك الهمزة لان هل لا تدخل الاعلى شيء مستفهم عنه فينبذ
تسويح في الهمزة وحذفت والقرينة عليها هل (قوله لانها) أي هل لا تدخل الاعلى شيء
مستفهم عنه (قوله لانها لا تقع الا في الاستفهام) أي في الكلام الذي فيه الاستفهام
بهمزة لا بهل كما يتوهم (قوله سائل) أي أسأل والباء في قوله بشتتنا بمعنى عن والشدّة بالفتح
الحالة الواحدة في الحرب (١) وسفع الجبل أعلاه حيث يسفع فيه الماء والقاع المستوى
من الارض والاكم جمع أكمة وهي التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) أي ولو
كان الواقع كما ذكره الزمخشري (قوله وثبت الخ) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى ولم أر
في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة الخ قال الدماميني وأظن أن الصحة من
النسختين الثانية بدليل قوله في الدليل الثاني الآتي وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك اه
لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيبويه ذكر في باب أم المتصلة مانصه وكذلك هل انما
تكون بمنزلة قد الا أنهم تركوا الالف اذا كانت لا تقع الا في الاستفهام فكان المصنف رأى
الصواب فأبدل النسخة الثانية بالاولى وغفل عما يأتي في الدليل الثاني (قوله ما نقله
عنه) أي ما نقله الزمخشري عن سيبويه (قوله ولكن فيه أيضا) أي ولكن ثبت
في كتاب سيبويه (قوله فانه قال في باب عدة) أي فانه قال في باب عدة ما يتركب منه
الكلام من الكلمات قوله ولم يزد على ذلك) أي بحيث يقول وهي للاستفهام وبمعنى قد
(قوله ولم يزد) أي سيبويه على ذلك أي وهذا يخالف ما ذكره في باب أم المتصلة الذي نقله
عنه الزمخشري وقد يقال معنى قوله وهي للاستفهام أي أن الكلام معها على الاستفهام
وذلك لتقدير الالف فلا تأتي (قوله أي أقدم) أي بالهمزة إشارة للاستفهام التقريري
فقوله على معنى التقرير أي المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام الزمخشري وقوله

فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام مانصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشفه هل أتى أي أقدم

على معنى التقرير والتقريب جميعاً أى أنى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً بل شيئاً منسياً نطفة في الاصلاب والمراد (٢٠) بالانسان الجنس بدليل اننا خلقنا الانسان من نطفة اه وفسرها غيره بقدر خاصة ولم

يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أنى على الانسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام قال والحين زمن كونه طيننا وفي تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة بمعنى كما في البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تأتي بمعنى قد أصلاً وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن أثبت ذلك الا أحد ثلاثة امور أحدها تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ولعله انما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقى وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريرى والمقرر ربه من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قدمضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم فالذى أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمنع عليه احياءهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون أى فهل تذكرون فتعلمون انه من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه اه وقال آخر مثل ذلك الا انه فسر الحين بزمن

والتقريب المستفاد من قد (قوله التقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار بما بعد الاداة ولما كان التقرير بظاهره را في الآية والتقريب فيها خفى تعرض لبيان بقوله أى أنى على الانسان الخ ولولوا يريد بيان الامرين لقبيل قتر واعترف بأنه أنى الخ (قوله قبل زمان قريب) أى أنى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) أى في الماضى والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن جملة وزمان كونه نطفة في أصلاب الآباء طائفة من الزمان الممتد في الماضى (قوله والمراد بالجنس) أى والمراد بالانسان الجنس المحقق في الافراد أى في بعضهما لخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) أى فان الخلق من النطفة بعض افراد الانسان لا كلها ألا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقدر) أى وهذا يوافق ما مشى عليه المصنف أولاً في قوله العاشر ولما ذكره المبرد في المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) أى فالمعنى قد أى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً لتحقيقا وهذا أقرب في الحمل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) أى هل في هذه الآية (قوله يتوقعون) أى يتظنون (قوله لا تتعين لذلك) أى المرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال في هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخله عليها الهمزة أولاً والثانى انها تكون بمعنى قد دائماً الثالث انها تتعين كونها بمعنى قد ان دخلت عليها الهمزة والا فلا تتعين كونها بمعنى تارة تكون وتارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد أصلاً (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقدر لا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يكون انه انما فسر هل بقدر لانه أراد أن هل للاستفهام التقريرى والتقرير بمعناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال فسقط الاستدلال به (قوله والمقتر به) أى والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أى حيث قالوا أنذارنا وكنا تراباً أنما نلقى خلقاً جديدهم عالمون بأنه قد مضى على الانسان دهر لم يكن شيئاً مذكوراً فقال لهم هل أى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذى أحدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمنع عليه احياءهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أى فى الجواب (قوله مثل ذلك) أى أن هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث (قوله الا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أى لا بزمن كونه نطفة في أصلاب الآباء (قوله وكذا قال الزجاج) أى قال انه للاستفهام التقريرى الا انه حمل الانسان على آدم كما أن الاول جملة على غيره كما علمت وفسر الزجاج الحين بزمن الكون تراباً بخلاف الاول فانه فسر بزمن التصوير فى الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريرى (قوله

التصوير فى الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفة ثم مضوا الى ان صاروا شيئاً وذكر مذكوراً وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على آدم عليه الصلاة والسلام فقال المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه نطفة ثم مضوا الى ان نطفة فيه الروح اه وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام المقرر وارى وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال

وذكر جماعة من النحويين أن هل
تكون بمنزلة أن في افادة التوكيد
والتحقيق وجملا على ذلك هل في
ذلك قسم لذى حجر وقدروه جوابا
للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول
سيبويه الذي شافه العرب وفهم
مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم
يقبل ذلك والثالث دخول الهمزة
عليها في البيت والحرف لا يدخل
على مثله في المعنى وقد رأيت عن
السيرا في أن الرواية الصحيحة أم
هل وأم هذه منقطعة بمعنى بل فلا
دليل وبثقت برثوت تلك الرواية
فأليت شاذ فيمكن تخريجه على
أنه من الجمع بين حرفين بمعنى
واحد على سبيل التوكيد كقوله
* ولا للما بهم أبدأ دواء * بل الذي
في ذلك البيت أسهل لاختلاف
اللفظين وكون أحدهما على
حرفين فهو كقوله

فأصبح لا يسألنه عن عيابه

أصعد في علو الهوى أم تصوبا

* (هو وفروعه) *

تكون أسماء وهو الغالب وأحرفا
في نحو زيد هو الفاضل إذا أعرب
فصلا وقلنا لا موضع له من الأعراب
وقيل هي مع القول بذلك أسماء
كما قال الاخفش في نحو صه ونزال
أسماء لا محل لها وكما في الألف
واللام في نحو الضارب إذا قدرناهما
اسما

* (حرف الواو) *

الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر
من أقسامها إلى أحد عشر

وذكر الخ) الأولى تأخير آخر الباب إذا مدخل له في الدليل (قوله هل في ذلك) أي أن في
ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر (قوله وهو بعيد) أي لفظا لأنه لم يعهد أن هل
بمعنى أن ومعنى لأنه لا يصلح أن يكون جوابا إذ لا تتم به الفائدة لأن المعنى أقسم بالفجر أن
في ذلك القسم قسم الذي عقل فالحق أن هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بأنه كاف لكل
ذي عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أي والفجر الخ أنكم تهذبون
يا أهل مكة بدليل ألم تركيب فعل ربك بعد الخ (قوله لم يقل ذلك) أي لم يقل أن هل بمعنى قد
وفيه أن هذا يخالف ما ذكره سابقا من أن ما نقله الزمخشري في المفصل عن سيبويه من أن
هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها الخ قد ثبت في كتاب سيبويه ذكره في باب أم المتصلة
(قوله لم يقل ذلك) أي دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة ولم أرفي كتاب
سيبويه الخ فيرد عليه أنه لا يلزم من عدم الرؤية أنه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا
الارادوان وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أي بأن يكون
حرف الاستفهام دخل على حرف الاستفهام (قوله في المعنى) أي فوجب جملا على معنى
قد (قوله بمعنى بل) أي وهي ليست للاستفهام وهذا القول هو الحق خلافا لما سبق له من
أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) أي في البيت على أن هل بمعنى قد (قوله
فيمكن تخريجه) الأولى أن يقول فإليت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد نظير
قوله * ولا للما بهم أبدأ دواء * وظاهر قوله ويمكن تخريجه أي تأويله أي فيكون ليس شاذ
مع أنه حينئذ شاذ (قوله بل الذي في البيت) أي بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى في البيت
السابق أسهل منه في هذا البيت (قوله لاختلاف اللفظين) أي وهما الهمزة وهل (قوله
عن عيابه) أي فالباء بمعنى عن وهي مؤكدة لعن (قوله وأحرفا) أي وتسميته ضميرا مجاز
للصورة كما يأتي بيانه (قوله هي مع القول بذلك) أي كونه ضمير فصل لا محل له من الأعراب
(قوله في نحو صه) قيل هي مبتدأ ستمرفوعها مستأخر وقيل مفعول مطلق كما أنه
قيل لضمير الفصل محل باعتبار ما قبله أو ما بعده (قوله إذا قدرناها) أي الألف واللام
وقوله اسم أي اسم موصول أي فلا منافاة بين كونه لا محل له من الأعراب وكونه اسما

* (حرف الواو) * الواو المفردة *

(قوله الواو المفردة) هي التي لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال
الداميني أن أراد مجموع ما ذكره هنا فقيه أنه ذكر هنا خمسة عشر وإن أراد مجموع
ما ذكره صوابا فقيه أنه ثمانية لأنه أبطل من خمسة عشر سبعة وهي واو الصرف التي نصب
المضارع بعدها وواو رب وواو النمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار
وواو التذكروا والمبدلة من همزة الاستفهام فواجه قوله أحد عشر وأجاب
الشعني بأن غرض المصنف عد غير الواو التي نصب المضارع بعدها لأنه قال فيها الحق أنها
للعطف والواو التي للانكار والواو التي للتذكروا والمبدلة من همزة الاستفهام لأنه

الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف (٢٢) الشي على مصاحبه نحو فانجيته وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد

أرسلنا نوحا وإبراهيم وعلى لاحقه
فحوى كذلك يوحى اليك وإلى الذين
من قبلك وقد اجتمع هذان في ومنك
ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى
فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو
احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك
وكونه المعية راجح ولترتيب كثير
والعكس قليل اه ويجوز أن
يكون بين متعاطفيها تقارب أو
تراخ فحوا نارا دوه اليك وجاء لوه
من المرسلين فان الرد بعيد لقائه
في اليم والارسال على رأس
اربعين سنة وقول بعضهم ان معناها
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع
بقيد الاطلاق وانما هي للجمع
لا بقيد وقول السيرافي ان التحويل
واللغويين اجمعوا على انها
لا تفيد الترتيب مردود بل قال
بافادتها اياه قطرب والرعي
والفراء وثعلب وأبو عمرو والزاهد
وهشام والشافعي ونقل الامام
في البرهان عن بعض الحنفية أنها
للمعية وتنفرد عن سائر احرف
العطف بخمسة عشر حكما أحدها
احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة
السابقة والثاني اقترانها بما نحو
اما شاكر او اما كفورا والثالث
اقترانها بالان سبقت بنى ولم
تقصد المعية فحوى ما قام زيد ولا
عمرو لتفيد ان الفعل منى عنهما
في حالتى الاجتماع والافتراق ومنه
وما أموالكم ولا أولادكم بالى
تقربكم عندنا لاني

قال الصواب ان لاتعد هذه الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الاربعة فهو أحد عشر
فلا اشكال (قوله مطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معية ولا لاحقة ولا سابقة (قوله
وأصحاب السفينة) أى فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وإبراهيم) أى
فقد عطف إبراهيم الذى هو لاحق على السابق الذى هو نوح (قوله وإلى الذين من
قبلك) هو عطف على الضمير فى اليك مع أن الذين من قبله أعنى الانبياء سابقون على نبينا
(قوله وقد اجتمع هذان) أى عطف السابق على اللاحق والعكس وهذا بناء على أن كل
واحد عطف على ما قبله وقبل الجميع عطف على الاول وعليه فليس فى الآية الا عطف
السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف فى إعادة الخافض فى زيد مررت به وبعد مرو
وبكر ولبعض اذا كان العاطف مرتبافكل على ما قبله قطعاً (قوله فعلى هذا)
أى فعلى ما ذكر من انما تعطف الشي على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه
(قوله ثلاثة معان) أى المعية والترتيب وعكسه (قوله راجح) أى أكثر فهو فوق
الكثير (قوله تقارب) فحوى جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غداة فينبى ما تقارب (قوله
فحوا نارا دوه اليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هي للجمع لا بقيد) والحق أن
الجمع المطلق ومطلق الجمع فى اللغة شى واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شى لاهى
بقيد لاشى وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح طارئ ومن
عذ الاصطلاح نشأ هذا الوهم أى قوله غير سديد فالحق أن كلام هذا البعض سديد (قوله
لاتفيد الترتيب) بل هى لمطلق الجمع فهى محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها
لاتفيد الترتيب) أى فقط أى انما غير موضوعه لذلك (قوله والشافعي) أى فقال ان
ترتيب أعضاء الموضوع واجب أى فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل
الامام فى البرهان) أى امام الحرمين لان البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو
المعالى عبد الملك الجوينى ضياء الدين (قوله أن المعية) أى لا للترتيب ولا لمطلق الجمع
فهو قول ثالث فيها (قوله للمعاني الثلاثة السابقة) أى الترتيب وعكسه والمعية وأورد على
هذا حتى فأنها على كلام الجمهور وتحتمل المعاني الثلاثة فاذا قلت قدم الججاج حتى المشاة
احتمل المعية والسبقية والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بأن كلامهم ما وان
احتمل معطوفه للمعاني الثلاثة لكن الترتيب فى الواو ذهني وخارجي بخلاف حتى فان
الترتيب فيها ذهني (قوله ولم تقصد المعية) أى ولم يقصد نى الحكم عنهما على سبيل المعية
اما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بل لانها توهم نى الحكم مطلقا والقرض نفسه على سبيل
المعية اه دما بينى (قوله لتفيد) أى الواو وحدها انها لا تشرك ما قبلها فيما بعدها
ولا بعدها انما هى لتوكيد النى (قوله ومنه) أى ومن اقتران الواو بلا عدم قصد نى الحكم
عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله ومنه وما أموالكم ولا أولادكم الخ) أى فالهنى
استنى تقريركم عندنا فى الحالتين أى اجتماع الاموال والا اولاد عندكم واقترانها (قوله

والعطف حينئذ من عطف الجمل) أى فمقدر للثاني عامل فتقول فى ما قام زيد ولا عمرو ولا
قام عمرو وكذا تقول ما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم
(قوله الشرطين) وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية (قوله
دخولها) أى دخول لا (قوله فلا يجوز) أى لفقد الشرط الأول ووجه منعه ظاهر وهو
أن الواو تقتضى تشريك ما بعدها لما قبلها فى الإيجاب وذكر لا يقتضى نفي ما بعدها
فكون ما بعدها موجبا منقيا وهو تناقض (قوله لان فى غير) أى فى غير المغضوب (قوله
أحرزه) أى جعله فى حوز يمنع من الوصول اليه (قوله من حقه) أى من موته وقوله دعج
أى شديدة السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد
جبل بالجيم والباء (قوله ولا حيل) أى فهو عطف على ظلم أى تفتى أحرزه من الموت
ظلم الليالى ولا حيل فقد عطف بلا بعد اثبات (قوله لان المعنى لا تفتى الخ) أى فالاستفهام
بمعنى النفي لانه لا إنكار (قوله فهل يهلك الخ) أى لا يهلك الخ (قوله ولا يجوز ما اختصم
زيد الخ) أى لان الواو لا تفيد نفي الاختصاص عنهم مجتمعين ومنفردين فيفيد أن
الاختصاص يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفي عنه مع أنه لا يعقل الا
بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمرو على أن لازادة كان
جائزا وأن محل المنع اذا قصد نفي الفعل عنهم مطلقا فى حال الاجتماع والانفراد لان نفي
الشيء يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أى لجرد التوكيد واما
الاولى والثالثة فهما زائدان لكن لا مجرد التوكيد بل لفائدة نفي التسوية فى كل اثنين اجتماعا
وانفرادا (قوله لامن اللبس) أى لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين
ولو جعلت لا لبت زائدة لاقتضى أن الاستواء منى عنهم مجتمعين ومنفردين فيكون
الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى انه يتنى مع أن الاستواء أى المساواة فى الامور
لا تعقل الا بين امرين (قوله المفرد) أى وأما فى الجمل فذلك من خصوصيات القاء نحو
الذى قام زيد فيكرمه عمرو أخوك (قوله عطف العقد على النيف) أى عند تركبهما
وجعلهما عدا واحدا تقول ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فعشرون أو ثم
عشرون أما عند كونهم ماعددين مستقلين فيعطقان بكل عاطف تقول ماضى ثلاثة
بل عشرون أو لكان عشرون وتقول مضى ثلاثة فعشرون أو ثم عشرون بحسب
ما تريد من هله أو تعقيب (قوله النيف) هو واوى العين كسيد من ناف بنوف اذا زاد
وهو ما زاد من الواحد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر والعقد عشرات أو مآت أو ألوف
(قوله المفرقة) أى التى كل واحدة منها الواحد بانفراده كما لو كان زيد موصوفا بالشعر
وعمر وبالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعروا كاتب (قوله بكارجل) بضم الباء وبالقصير
وبالاضافة (قوله مسلوب وبالى) أى فهما صفتان للربعين فاحدهما موصوف
بكونه مسلوبا والثانى موصوف بكونه باليا وليس المراد أن كلا من الربعين مسلوب

والعطف حينئذ من عطف الجمل
عند بعضهم على ضمير العامل
والشهور أنه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع
دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا
عمرو وانما جاز ولا الضالين لان فى
غير معنى النفي وانما جاز قوله
فاذهب فأى فتى فى الناس أحرزه

من حقه ظلم دعج ولا حيل
لان المعنى لا تفتى أحرزه مثل
فهل يهلك الا القوم الفاسقون
ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه
للمعية لا غير وأما وما يستوى
الاعى والبصير ولا الظلمات ولا
النور ولا الظل ولا الحرور وما
يستوى الاحياء ولا الاموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة
زوائد لامن اللبس والرابع اقترانها
بلاكن نحو ولكن رسول الله
والخامس عطف المفرد السبى
على الأجنبي عند الاحتياج الى
الربط كررت برجل قائم زيد وأخوه
ونحو زيد قائم عمرو وغلामه وقولك
فى باب الاشتغال زيد اضربت عمرا
وأخاه والسادس عطف العقد
على النيف نحو واحد وعشرون
والسابع عطف الصفات المفرقة
مع اجتماع منوعاتها كقوله
بكيت وما بكارجل حزين
على ربعين مسلوب وبالى

والثامن عطف ما حقه التثنية أو
الجمع نحو قول الفرزدق
ان الرزية لا رزية مثلها
فقدان مثل محمد ومحمد
وقول أبي نواس
أقنابها يوم ما ويوما وثالثا
ويوما له يوم الترحل خامس
وهذا البيت يتساءل عنه أهل
الادب فيقولون **كم** أقاموا
والجواب ثمانية لان يوما الاخير
رابع وقد وصف بان يوم الترحل
خامس له وحينئذ فيكون يوم
الترحل هو ثامن بالنسبة الى أول
يوم التاسع عطف ما لا يستغنى
عنه كاختصم زيد وعمر واشترك
زيد وعمر وهذا من أقوى الأدلة
على عدم افادتها الترتيب ومن
ذلك جلست بين زيد وعمر ولهذا
كان الاصمعي يقول الصواب بين
الدخول وحومل لا فحومل
وأجيب بأن التقدير بين فواحي
الدخول فهو كقولك جلست بين
الزيدين فالعمرين أو بأن الدخول
مشتمل على أما كن ويشاركها
في هذا الحكم ام المتصلة في نحو
سواء على أتت أم قعدت فانها
عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر
والحادى عشر عطف العام على
الخاص وبالعكس فالاول نحو
رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي

وباللتنافي (قوله ما حقه التثنية والجمع) أى فالاصل والغالب والكثير فيه ذلك
فلا ينافى أن التفريق أيضا فصيح الا أنه خلاف الكسيرة الغالب (قوله الرزية) بالهمز
وبدونه وقوله فقدان بكسر أوله كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد
الثاني أخو الحجاج فالاصل الغالب أن يقول محمد بن (قوله أقنابها) أى بدار كسرى
(قوله يوما ويوما) أى فالاصل الغالب أن يقول أقنابها أياما ولا يفرق (قوله وقد
وصف الخ) أى فهذا اليوم الموصوف محسوب من الخمسة التي بعد الثلاثة المذكورة
أولا لان المبدأ للشيء محسوب من ذلك الشيء (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ)
فيه أن هذا يفيد أن أيام الإقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا
أن يقال سمي يوم الرحيل يوم إقامة نظرا لإقامة بعضه ولكن الذى يذكره في الحكاية
أن الإقامة كانت أربعة أيام ورحلوا فى الخامس والحكاية أن جماعة من حلفتهم أبو
نواس مروا بعد اثني كسرى فرأوا فى إيوانه محملا نظريفا فأكثروا فيه أربعة أيام يأكلون
ويشربون ثم رحلوا فى الخامس فقال بعض الناس منهم لابي نواس اذكر هذه الواقعة
فى قصيدة ففعل ذلك فقوله ويوما له يوم الترحل خامس معناه ويوما موصوفا بأن يوم
الترحل خامس منسوب لهذا اليوم من حيث انه بلفظه ثم انه قد ينازع فى اختصاص
الواو بهذا اذا ما منع من نحو أتت يوما فيوما (قوله على عدم افادتها الترتيب) أى لانه
لا يعقل الفعل هنا الامعاء وفيه أن القائل بأنهم موضوعه للترتيب له أن يقول انها تفيد
الترتيب مالم تقوم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيد وعمر) أى لان البنية
لا تعقل الا بين شيئين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف ما لا يستغنى
عنه (قوله لا فحومل) أى لان العاطف هنا عطف ما لا يستغنى عنه والعامل بين والبنية
لا تعقل الا بين متعدد وعطف ما لا يستغنى عنه من خواص الواو (قوله بين فواحي
الدخول) أى أطرافه القرينة وقوله أو بأن الدخول الخ الاولى تقديمه على قوله فهو كقولك
جلست لانه صحيح أيضا فى قولك جلست بين الزيدين فالعمرين (قوله فهو كقولك جلست
بين الزيدين فالعمرين) أى فالعنى جلست بين أما كن الزيدين والعمرين (قوله أو بأن
الدخول مشتمل) أى من غير تقدير مضاف فغاير ما قبله (قوله ويشاركها فى هذا الحكم
أم الخ) فيه أن الموضوع فى الكلام على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد
وأجاب الشئى بان قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور وقوله ويشاركها الخ اعتراض منه
عليهم وهو بعيد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ وهذا السؤال
والجواب بعينه يتأتى فى قوله قريبا ويشاركها فى هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) أى فعده
من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظيرا لخصر الاضافى أو انه تسع غيره ثم بين ما فيه وهذا ان
الجوابان يأتیان فى مشاركة حتى لأم فى عطف الخاص على العام كما يأتى (قوله رب اغفر لي
ولو لوالدي) المثال باعتبار غير الوالدين وكل واحد عطف على ما قبله (قوله ولمن دخل بيتي

مؤمناً والله مؤمنين والمؤمنات
والثاني نحو واذا أخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية
ويشاركها في هذا الحكم الأخير
حتى كان الناس حتى الأنبياء وقدم
الحجاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصة
على عام والثاني عشر عطف عامل
حذف وبقى معموله على عامل آخر
مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله
* وزجج الحواجب والعيونا *
أي وكحل العيون والجامع بينهما
التحسين ولولا هذا التقيد لورد
اشترية بدرهم فصاعداً إذا التقدير
فذهب الثمن صاعداً والثالث عشر
عطف الشيء على مرادفه نحو وانما
أشكو بني وحزني إلى الله ونحو
أولئك عليهم صلوات من ربهم
ورحمة ونحو عوجاً ولا أمتي وقوله
عليه الصلاة والسلام ليبيني منكم
ذو الاحلام والنهي وقول الشاعر
* والقي قولها كذبا ومينا *
وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مينا
فلا عطف ولا تأكيدها لأن تقدير
الاحلام في الحديث جمع حلم بضمين
فالله ليبيني البالغون العقلاء
وزعم ابن مالك أن ذلك قد يأتي في
أرواؤه منه ومن يكسب خطيئة أو
اثماً والرابع عشر عطف المقدم
على متبوعه للضرورة كقوله
ألا يا نخله من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام
والخامس عشر عطف المحفوض
على الجوار كقوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وأرجلكم فممن خفض
الأرجل

مؤمناً) أي فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين والمؤمنات أعم من دخل بيته (قوله
ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعني قوله ومنك وكذا ما بعده بناء على أن الكل عطف
على الأول (قوله ويشاركها في هذا الحكم) أعني العكس وهو عطف الخاص على العام
(قوله حذف) أي ذلك العامل (قوله وكحلنا العيون) أي فالعامل المحذوف المعطوف
هو كحلن ومعموله الثاني هو العيون وانما احتجنا لتقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف
العيون لأنه يكون الكلام فاسداً لأن المعنى حينئذ وزجج العيون مع أن العيون لا تزجج
أي لأن التزجيج هو التدقيق مع الاستطالة ولا يقال يقدر مضاف أي هذب العيون لانا
نقول لا يصح أيضاً لأن هذب العيون إذا تف كان ذلك تقييماً للعين مع أن المراد تحسينها
(قوله ولولا هذا التقيد) أي بقولنا يجمعهما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الفاء في
هذا المثال عطف عام لا حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعداً على العامل الأخير
وهو اشترية لكن لما قيد الأول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال إذا
الاشتراء وذهب الثمن صاعداً لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانه
يجمعهما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أي فقد عطف بالفاء عامل حذف
وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجمعهما وقوله صاعداً حال معموله
للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزني إلى الله) أي فالحزن هو البث (قوله صلوات من
ربهم ورحمة) أي فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليبيني) أي في الصلاة (قوله ذوو الاحلام)
جمع حلم بضمين أي العقل وقوله النهي هو جمع نهيته وهو العقل لأنه ينهى عما لا يليق (قوله
والقي) أي جذية البرش أي وجد وضمير قولها للزباء والبيت لعدي بن البرش وصدره
* وقدت الأديم لراشيه * (قوله وزعم بعضهم أن الرواية الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن
السبكي وهو لا وفق لبقيّة القصيدة لأن أبياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الياء بخلاف
مارواه الجمهور فإظهاره وهم (قوله بضمين) أي والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما
يقول الأول (قوله أن ذلك) أي عطف الشيء على مرادفه وقوله قد يأتي في أو أي فليس
من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) أي التابع المتقدم على متبوعه (قوله
نخله) كناية عن المرأة وبعده

سألت الناس عنك فخبروني * هنأ من ذاك يكرهه الكرام

وليس بما أحل الله بأس * إذا هو لم يخالفه الحرام

ولا يعلم فأنه ونسبه بعضهم للأحوص وفي التقطازاني على المفتاح أن هذا غير خاص
بالواو قال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء
ونحو أو ولا وجعل بعضهم المعطف على الضمير في متعلق عليك بلا فصل (قوله ورحمة الله
السلام) أي فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم) بالجر أي فهو
معطوف على وجوهكم لانها هي التي تغسل وجره لجاورته للمجرور فاعراب أرجلكم

وفيه بحث سباني (تنبيه) زعم قوم أن الواو (٢٦) قد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتستعمل على أوجه أحدها أن تستعمل بمعنى أو وذلك على أوجه ثلاثة

أحدها أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما لناس مجرور عليه وجارم ومن ذكر ذلك ابن مالك في الحقة والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذا أنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو والثاني أن تكون بمعناها في الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لثلاثتهم إرادة الإباحة والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان أمرا بجمالة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف بأو والثالث أن تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله

وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا أشنى إذا الغليل قال معناه أو البكا إذا لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل أن الأصل فاختر من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كافي واختار موسى قوله ويؤيده أن أبا علي القالي رواه ابن وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة وصل رأسك فقال شارحوا كلامه المراد التخيير

منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أي الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار أنما يكون في النعت كثيرا وفي التوكيد قليلا وأما في النسق فلا يكون فيه ذلك لأن العاطف يمنع من المجاورة فالأولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للرجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لأنها نظمت (قوله سباني) أي في القاعدة الثانية من الباب الثاني (قوله على أوجه) أي ثلاثة إما بمعنى أو أو بإيه الجزأ ولأم التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الإباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أي فالواو بمعنى أو التي للتقسيم (قوله مجرور عليه وجارم) أي إما مجرور عليه أو جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى أو التي للتقسيم (قوله على معناها الأصلي) أي وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل أنك إذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فإن لاحظت أن تلك الأنواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما في الكلمة اسم وفعل وحرف والحال أنك قصدت دخولها تحت الكلمة وإن لاحظت أنها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكلي وأما تقسيم الكل فتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه أكثر) أي مع أنه ليس كذلك (قوله بمعناها في الإباحة) أي التي يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله أي أحدهما) أي فالأمر بجمالة أحدهما وإن كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) علامة مقدمة على المأمور وهو قوله قيل أي لأجل إتيان الواو للإباحة (قوله إرادة الإباحة) أي فيتمهم أن المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فإن لم تصوموها فصوموا سبعة إذا رجعت مع أنه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله إرادة الإباحة) أي والا كان لا حاجة لذكر قوله فتلك عشرة كاملة لأن ذلك معلوم (قوله بجمالة كل منهما) أي القرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج عنهما (قوله وجدلوا ذلك) أي الأمر بجمالة كل (قوله والعطف بأو) أي فإن القصد الأمر بجمالة واحد منهما لا بعينه (قوله وقالوا نأت) أي المحبوبة من الوصال وقوله فاختر لها أي لاجلها (قوله إذا لا يجتمع الخ) أي لأن الصابر لا يبكي والباكي ليس بصابر (قوله ونقول يحتمل الخ) أي ويحتمل أن المعنى اختر الصبر ساعة والبكا أخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكا مفعولا لفعل محذوف والتقدير وازك البكا ويدل عليه السياق والسباق فإن الأمر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا أشنى إذا الغليل يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا (قوله أي أحدهما) أي فالأصل اختر من الصبر والبكا أحدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من أي والمنعول (قوله رواه ابن) أي يدل لها (قوله المراد التخيير) أي لأنه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكات ولما كان المتبادر من هذا الكلام أن التخيير مستفاد من الواو مع أنه المطلق الجمع

ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل
 الواو بل من جهة أن المعنى وصل
 ان شئت واسكت ان شئت قال
 أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو
 تأتي للتخفيف مجازا والثاني أن تكون
 بمعنى باء الجزر كقوله -م أنت أعلم
 ومالك وبعث الشاة ودرهما
 قاله جماعة وهو ظاهر والذات
 أن تكون بمعنى لام التعديل قاله
 الخارزنجي وجل عليه الواوات
 الداخلة على الافعال المنصوبة
 في قوله تعالى أو يوبقهن بما كسبن
 ويعف عن كثير ويعلم الذين أم
 حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم
 الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
 الصابرين باليتنازدة ولا تكذب
 بآيات ربنا ونكون والصواب
 أن الواو فيها للمعية كما سيأتي
 * الثاني والثالث من أقسام الواو
 واوان يرتفع ما بعدهما أحدهما
 واوالاستئناف فحولنين لكم
 ونقر في الارحام ما نشاء ونحو
 لاتأكل السمك وتشرب اللبن فيمن
 رفع ونحو من يضل الله فلا هادي
 له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو
 واتقوا الله ويعلمكم الله اذ
 لو كانت واو العطف لا تنصب نقر
 ولا تنصب أو انجزم تشرب وجزم
 يذركم قرأ الا تخرون ولزم عطف
 الخبر على الامر وقال الشاعر
 على الحكم المأني يوما اذا قضى
 قضيته أن لا يجوز ويقصد
 وهذا متعين للاستئناف لان
 العطف يجعله شريكا في النفي

أني بكلام المحققين من الشراح وأني بكلام أبي شامة إشارة الى جواز أن يكون التخفيف
 من الواو لانها قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققوهم) القصد من نقل كلام
 المحققين وكلام أبي شامة الرد على من قال ان الواو تستعمل للتخفيف كما و (قوله أن المعنى)
 أي فالتخفيف من نحو الكلام (قوله قال أبو شامة) هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل
 لكلام المحققين كما انه مقابل للقاتل بأنهم للتخفيف (قوله والثاني) أي من الواجهة الثلاثة
 التي تخرج الواو عن معناها الاصل وتستعمل فيها (قوله أنت أعلم ومالك) أي فالواو
 حرف عطف ومال عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو في الحقيقة
 بمعنى باء الجزر متعلقة بأعلم وردها بأنه يحتمل أن الاصل أنت أعلم بمالك فأنت ومالك أي
 مقترنان فأنت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا في الكلام حذف متعلق أعلم
 وحذف المبتدأ والخبر معا (قوله الشاة) اسم جنس وقوله شاة أي كل شاة بدل مما قبله
 وقوله ودرهما أي بدرهم أي بعث الشاة كل شاة بدرهم وفيه أن النكرة لا تبدل من المعرفة
 الا اذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ وخبره الدماميني على تقدير
 العامل أي دفعت شاة وأخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أي لعدم الحذف بخلاف
 ما ذكر من التخريج في كل من المثالين فانه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الاصل
 (قوله والثالث) أي من الواجهة الثلاثة التي تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع
 وتستعمل فيه (قوله الخارزنجي) بخفاء معجزة فالف فراء مهمله مفتوحة فزاي معجزة
 مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنجي بلدة قاله الدماميني (قوله للمعية) أي
 والنصب بأن مضمرة بعد واو المعية في الاجوبة الثمانية (قوله أحدهما واوالاستئناف)
 قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أني بالواو وأم لافامعني اضافته للواو بل
 ربما أوهمت هي العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر في الارحام) أي
 فقرأته بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بأن تقتضي الاستئناف (قوله فيمن رفع أيضا)
 أي وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله (قوله لا تنصب نقر) أي عطفها
 على نين وقال الدماميني يمكن أن الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على مانعها به نين أي
 تفعل ذلك لنين لكم القدرة الباهرة ونقر ولك أن تجعل نين متعلقا بخلقناكم المذكور
 ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا تنصب) أي اذا أريد النهي عن الجمع والعطف بين
 المصادر المؤولة (قوله أو انجزم) أي اذا أريد النهي عن كل واحد (قوله وجزم يذر) أي
 عطفها على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفها على الجملة الشرطية بتمامها
 لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم (قوله وللزم الخ) يعني لو كانت الواو في هذه الآية
 عاطفة للزم ما ذكر لكن الا لازم باطل فكذا الملزوم فتعين أنها الاستئناف (قوله وللزم
 عطف الخبر) أعني قوله ويعلمكم الله على الامر أعني اتقوا الله (قوله المأني) صفة للحكم
 وقضيته مفعول قضى وقوله ويقصد الواو الاستئناف لأنها للعطف والا كان عطفها على

فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني
ولا أعود لانه لو نصب كان المعنى
ليجتمعا تركا لعقوبي وتركى لما
تنهاى عنه وهو باطل لان طلبه
لترك العقوبة انما هو فى الحال
فاذا تقيد ترك المنهى عنه بالحال
لم يحصل غرض المؤتب ولو جزم
فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا
على أن تقدر ناهية ويرد أنه
المقتضى لترك التأديب انما هو
الخبر عن نفي العود لانه نفيه نفسه
عن العود اذ لا تناقض بين النهى
عن العود وبين العود بخلاف
العود والاخبار بعدمه ويوضحه
أنك تقول أنا أنهاء وهو يفعل
ولا تقول أنا لأفعل وأنا أفعل
معا والثانية واو الحال الداخلة على
الجملة الاسمية فحوا جاء زيد والشمس
طالعة ونسبى واو الابتداء
ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ
ولا يريدون انها معناها اذ لا يرادف
الحرف الاسم بل أنها وما بعدها
قيد للفعل السابق كما أن
اذ كذلك ولم يقدروها باذ لانها
لا تدخل على الجملة الاسمية وهم
أبو البقاء فى قوله فى وطائفة
قد أهمتهم أنفسهم واو الحال
وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكى
وزاد عليه فقال الواو لا ابتداء
وقيل للحال وقيل بمعنى اذ
والثلاثة بمعنى واحد فان اراد
بالابتداء الاستئناف فقوله ما سواه

يجوز وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجوز وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجوز
ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لان نفي الجورية تقتضى ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال
الداميني يمكن أن الواو عاطفة وان الاصل وأن يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجوز ثم
حذفت أن فارتفع الفعل على حذف من آياته بربكم البرق وتسمع بالمعبدى خير من أن تراه
وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا فى كون هذا مقبسا أولا وان أن تجعل جملة ويقصد عطفا
على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكى (قوله وكذلك قولهم) أى قول
من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعنى) أى اترك عقوبتى (قوله لانه لو نصب)
أى بأن مضمرة بعد واو المعية التى هى عاطفة (قوله كان المعنى ليجتمعا الخ) أى لان
الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من
الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تقيد الخ) أى لانه اذا
جعلت للعطف كان ترك المنهى عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل غرض المؤتب من ترك
ما نهاه عنه فى المستقبل واعترض بأناسلم ان طلب ترك العقوبة حالى لكن لانسلم أن متعلقه
المطلوب وهو ترك العقوبة حالى بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد به ترك المنهى عنه وان
يجتمعا فيحصل غرض المؤتب والمعنى أطلب منك فى الحال أن تترك عقوبتى فى المستقبل
فيحصل فيه تركى لما تنهى عنى (قوله لم يحصل غرض المؤتب) أى وهو ترك المنهى عنه
مطلقا (قوله اذ لا تناقض بين النهى عن العود) فيمكن أن تنهى عن العود وبعود والعود
مقتضى لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أى فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أى ويوضح
التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أى مائة قدم من أنه لا تناقض بين العود والنهى عنه
بخلاف العود والاخبار بعدمه (قوله والثانية) أى من الواو بن التى يرتفع ما بعدها
(قوله ونسبى واو الابتداء) أى لدخولها على مبتدا (قوله والاقدمون باذ) فيه قولون فى
تقدير المثال السابق أى اذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أى واو الحال بمعنى اذ
(قوله كما أن اذ كذلك) أى قيد للفعل قبلها (قوله لانم الا تدخل على الجملة الاسمية) أى
بخلاف اذ فلذا اختاروا اذ دون اذ (قوله لانها لا تدخل الخ) أى لان اذ لا تدخل على
الجملة الاسمية التى تدخل عليها واو الحال (قوله فى قوله فى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)
قبلها ثم أنزل عليكم من بعد النعم أمانة نعوذ بها عنكم (قوله وقيل بمعنى اذ) أى
فظاهرها ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع أنها نفسها (قوله وزاد عليه) أى
وزاد مكى على أبى البقاء فى الخطأ (قوله الواو الخ) هذا قول قول مكى (قوله والثلاثة)
الخ علة لغلط مكى (قوله فان اراد الخ) أى وظاهره أنها متغايرة (قوله فان اراد الخ) أى
انه ان ارادواو الابتداء واو الاستئناف التى تبدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان
قوله ما سواه (قوله فقوله ما سواه) أى فى الخطأ أى من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى
واحد ولم يزد أحدهما على الآخر فى الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أى من أمثلة الواو التى

للمحال وفيه أن الكلام في الواو التي يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أي
كونها داخلة على الفعل والموضوع دخواها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على
الجملة الفعلية أو لا تدخل فشيء آخر (قوله ومن أمثلتها) أي واو الحال مطلقا لا بقيد
الداخلة على الأسماء السابقة (قوله لم يشموا) أي لم يغمدوا - يوفهم أي لم يدخلوها
في أغمدتها حال عدم كثرة القتلى أي اتنى الإدخال حال عدم كثرة القتلى بها فالثابت لهم
إدخالها في الأغدة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة
فالمعنى اتنى إسامتهم أي أدخلهم السيوف في الأغدة واتنى كثرة القتلى منهم بها وهذا
يشعر بذتهم لجنهم وخوفهم وأجاب بعض بأن المعنى ولم يكثروا الخ أي بحيث يقتلون
أراذل الناس بل انما يقتلون أكفاهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا
الكف (قوله لم يشموا) يقال شمت السيف بالكسر غمده ويطلق على السل أيضا فهو من
أسماء الاضداد كذا في ملا على قارى (قوله واذا سبقت) أي الواو (قوله عندهم من يجيز
تعدد الحال) أي وأما عندهم من يمنع فيقول انه يتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر
(قوله تعدد الحال العاطفة) أي فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أي
كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الأشهر حملها على الحالية الداخلة على
الجملة الاسمية ليكون تعدد الحال بلا عطف وأما من منع تعدد الحال فيتعين العطف
والخلاف في تعدد الحال من غير عطف أمامه فلا خلاف في جوازه (قوله اهبطوا
بعضكم الخ) الجملة الحالية (قوله وليس النصب بها) أي بل العامل السابق بواسطتها من
فعل أو شبهه (قوله خلافا للجرجاني) مما رتب عليه أنه لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في
نحو سرت وإياك كما يصل بأحرف الجر (قوله ولم تأت) أي واو المعية (قوله فتحتمل الواو
فيه ذلك) أي المعية (قوله وموجب التقدير) أي في وجه العطف وقوله وموجب التقدير
أي تقدير المضاف في الاقول والفعل في الثاني وقوله في الوجهين أي عطف المفردات
وعطف الجمل (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدماميني عن ابن سبيده ان الاجماع كالجمع
يتعلق بالذوات والمعاني وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم
استعمال المشترك في معنیه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظي (قوله
فجمع كيد) أي فالكيد معنى بخلاف المال (قوله ويقرأ) هي قراءة رويس من العشرة
(قوله فلا اشكال) أي في جعلها عاطفة أو للمعية لان كلامهم لا يجوز لتقدير (قوله
ويروي برفع الشركاء) وهي قراءة روح من العشرة (قوله عطفها على الواو) أي في أجمعوا
وقوله للفصل أي وانما صح العطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الامر
لظاهرا لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قد
سرى على المصنف التحقيق والافهى عندهم من عدها ممتقلة يجعلها غير عاطفة (قوله
لعطفه على اسم صريح الخ) قال الدماميني جزمه هنا بأنها لا عطف مع قوله بعد والحق

ومن أمثلتها داخلة على الجملة
الفعلية قوله
بأيدي رجال لم يشموا سيوفهم
ولم تكثرا القتلى بها حين سلب
ولو قدرت للعطف لا قلب المدح
ذما واذا سبقت بجملة حالية
احتملت عندهم من يجيز تعدد الحال
العاطفة والابتدائية فتحو اهبطوا
بعضكم لبعض عدو ولكم في
الارض مستقر * الرابع والخامس
واوان ينصب ما بعدهما وهما واو
المفعول معه كسرت والنيل
وليس النصب بها خلافا للجرجاني
ولم تأت في التنزيل يقين فأما قوله
تعالى فأجمعوا أمركم وشركاهم
في قراءة السبعة فأجمعوا بقطع
الهمزة وشركاهم بالنصب فتحتمل
الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة
مفرداء على مفرد بتقدير مضاف
أي وأمر شركاءكم أوجه على
جملة بتقدير فعل أي واجمعوا
شركاءكم بوصل الهمزة وموجب
التقدير في الوجهين أن أجمع
لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك
أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع
فانه مشترك بدليل فجمع كيد الذي
جمع مالا ويقرأ فأجمعوا بالوصل
فلا اشكال ويروي برفع الشركاء
عطفها على الواو للفصل بالمفعول
* والواو الداخلة على المضارع
المنصوب لعطفه على اسم صريح

أومؤول فالأول كقوله * وليس عباة وتقرعيني * أحب الى من لبس الشفوف * والثاني شرطه أن يتقدم الواو نبي أو طلب
ويسمى الكوفيون هذه واواصرف (٣٠) وليس النصب بهم اخلا فالحق ومثاله ما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
الصابرين وقوله

* لانه عن خلق وتأني مثله *
والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي
* السادس والسابع واوان ينجز
ما بعدهما احداهما واو القسم
ولا تدخل الاعلى مظهر ولا تتعلق
الابمعدوف نحو والقرآن الحكيم
فان تلتها واواخرى نحو والتين
والزيتون فالتالية واو العطف
والاحتياج كل من الاسمين الى
جواب * الثانية واو رب كقوله
* وليل كوج البحر أرخى سدوله *
ولا تدخل الاعلى منكر ولا تتعلق
الابنوخ والصحيح أنها واو العطف
وان الجزرب محذوفة خلافا
للكوفيين والمبرد وجهتم افتتاح
القصائد بها كقول رؤبة

* وقاتم الاعماق حاوى المخرق *
وأجيب بجواز تقدير العطف على
شئ في نفس المتكلم ويوضح كونها
عاطفة أن واو العطف لا تدخل
عليها كما تدخل على واو القسم قال
* والله لولا نمره ما حبيته *

* والثامن واو دخولها كخروجها
وهي الزائدة أثبتها الكوفيون
والاخفش وجماعة وجل على ذلك
حتى اذا جاؤها وقتت أبوابها بدليل
الآية الاخرى وقيل هي عاطفة
والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها
وقيل هما عاطفتان والجواب
محذوف أى كان كيت وكيت
وكذا البعث في فلما أسلموا لله للجبين

أنها واو العطف فيه تنافر لان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بأن الواو المتكلم فيها
ليست كذلك وقد جزم أولا بأنها للعطف نعم لو قال أولا انها واو اصراف لا العطف ثم قال
والحق انها واو العطف لالتام الكلام وانتساق النظام (قوله أومؤول) عنى به المصدر
المتصية من الكلام السابق اذ لا سابق قبل بل متوهم (قوله كقوله) أى القائل أعنى
ميسون زوجة معاوية (قوله واو اصراف) أى لانها اصرافت المضارع من الرفع الذى كان
يستحقه الى النصب ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى أنها غير عاطفة (قوله والحق أن
هذه واو العطف) أى الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف لأنها فى الاول عطف
مصدر على مصدر صريح وفى الثانى عطف مصدر رامة ذراعى مصدر متوهم واضمار
أن فى الاول جائز وفى الثانى واجب (قوله كما سيأتى) أى فى الباب الرابع فى مجت
العطف على المعنى (قوله ولا تتعلق الابعذوف) أى وجوب تقديره أقسم ولا تنجيب بانشاء
لمسبق أن القسم الاستعطافى من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله والاحتياج)
أى والابان كانت للقسم أى كالقسم الاول فى كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف
فانه وان كان المعطوف قسما الا أنه غير مستقل (قوله لاحتياج كل من الاسمين
الى جواب) أى مع أنهم انما يذكرون جوابا واحدا ويمكن أن يقال انها القسم وحذف
جواب أحدهما للدلالة على جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارده قسمين على مقسم به
واحد (قوله ولا تتعلق) أى على القول بأنها تتعلق والحق أن رب حرف جر شبه بالزائد
لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله الابعذوف أى فى البيت المذكور (قوله افتتاح
القصائد) أى فلم يتقدم عليها ما تطف عليه (قوله فى نفس المتكلم) أى وحيث قد يكون
الاصل ورب هول اقبحته وقاتم الاعماق الخ وأما احتمال كون الراوى حذف من أول
القصيدة شيئا كما فى الشئى فبعيد (قوله لا تدخل عليها) أى لان حرف العطف لا يدخل
على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) أى لانه لا يمنع دخول حرف على آخر مخالف له
فى المعنى وان اتحد الفظا وأما الواو اتحد الفظا ومعنى فانه يتسع (قوله وقتت أبوابها) أى
فهى زائدة فى جواب اذا وقوله الزائدة أى فى الجواب وقوله والجواب أى جواب
اذا (قوله كيت وكيت) كناية عما يناسب المقام أى رأوا نفعها منها وسلمت عليهم
الملائكة أوحياهم الله (قوله وكذا البحث) أى القول (قوله وتله للجبين) أى قيل
ان هذه الواو زائدة فى جواب ما وقيل ما بعدهما (قوله على القول الاول) أى القائل
بالزيادة وان كان القائل بالزيادة مختلفا لان بعضهم يقول الاولى هى الزائدة وبعضهم
يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ماء دامن يقول انها عاطفة (قوله لا جبر
عظمه) جبر العظم اصلاحه وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اه دما مبنى (قوله
وينوى) الواو زائدة لان المضارع الواقع حالا اذا كان شيئا لا يربط بالواو فقوله ينوى
حال أى ما بال الخ فى حال كونه ناولا الخ قال الدمامبى ويمكن العطف على محذوف أى

ونادى به الاولى أو الثانية زائدة على القول الاول أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى
والزيادة ظاهرة فى قوله فبال من أسعى لا جبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

ولقد رمقتك في المجالس كلها
 فاذا وانت تعين من يغني
 * والتاسع واو الثمانية ذكرها
 جماعة من الادباء كالحري ومن
 النحويين الضعفاء كابن خالويه
 ومن المفسرين كالثعالبي
 وزعموا أن العرب اذا عدوا قالوا
 ستة سبعة وثمانية ايذا أنا بأن
 السبعة عدد تام وان ما بعده عدد
 مستأنف واستدلوا على ذلك
 بآيات احداها سيقولون ثلاثة
 رابعهم سابعهم كلهم الى قوله سبحانه
 وثامنهم كلهم وقيل هي في ذلك
 لعطف جملة على جملة اذا التقدير
 هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم
 وقيل العطف من كلام الله تعالى
 والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلهم
 وان هذا تصديق لهذه المقالة
 كما أن رجاء الغيب تكذيب لتلك
 المقالة ويؤيده قول ابن عباس
 رضى الله عنهما حين جاءت الواو
 انقطعت العدة أى لم تبقى عدة عاذ
 يلتفت اليها (فان قلت) اذا كان
 المراد التصديق فما وجه مجي
 قل ربى أعلم بعثتهم ما يعلمهم
 الاقليل (قلت) وجه الجملة الاولى
 تؤكد صحة التصديق باثبات علم
 المصدق ووجه الثانية الاشارة الى
 أن القائلين تلك المقالة الصادقة
 قليل أو أن الذى قالها منهم عن يقين
 قليل أو لما كان التصديق فى الآية
 خفيا لا يستخرجه الامثل ابن عباس

هم مل حتى وينوى الخ (قوله ولفد رمقتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وانت) الواو زائدة
 والمعنى فاذا انت فاذا الخاتمة وانت مبتدأ وجهه تعين خبر وقوله يغني أى يقصدنى بسوء
 أو يظلمنى وقوله رمقتك أى نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هي الداخلة على لفظ الثمانية
 حالة سرد العدد فتى أى لفظ ثمانية حال سرد العدد أى هؤلاء القوم بواو (قوله وزعموا
 أن العرب الخ) فى الدمامين ان هذه لغة فصيح لبعض العرب (قوله اذا عدوا) أى من
 الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها وفى الدمامين
 توجيه تمام السبعة بأن العدد اذا مفرد أو مركب من فردين وهو الزوج أو من زوج
 وفرد أو من زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها الواحد والاثنين والاخير
 من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتى تكرار فالثمانية
 زوج وزوج وقدمضى والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله وأن ما بعده عدد مستأنف)
 أى فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث ان ما بعدهام مستأنف لكن لما كانت لا تدخل
 الاعلى لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) أى
 فقوله وثامنهم كلهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) أى جميع الجمل التى فيها
 الواو التى ليست فيها (قوله وقيل العطف) أى بالواو وقوله وأن هذا أى قوله وثامنهم
 كلهم وقوله لهذه المقالة أى أعنى هم سبعة (قوله لتلك المقالة) أعنى سيقولون ثلاثة
 رابعهم كلهم ويقولون خمسة سادسهم كلهم (قوله ويؤيده) أى يؤيد كون العطف
 أى الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مقول لقول ابن
 عباس (قوله يلتفت اليها) أى فيكون قوله وثامنهم كلهم من مقول الله تعالى
 (قوله اذا كان المراد) أى من جملة وثامنهم كلهم (قوله الجملة الاولى) أى قوله قل ربى
 أعلم بعثتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق أعنى قوله وثامنهم كلهم ليس
 بصحيح وان الذى صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربى أعلم أى
 أن المصدق بذلك هو العالم بكل شئ واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شئ تأكد التصديق
 (قوله تؤكد صحة التصديق) الاولى حذف صحة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف
 (قوله باثبات علم المصدق) أى وهو الله (قوله ووجه الثانية) أعنى قوله ما يعلمهم الاقليل
 الاشارة الى فكان المولى قال انهم صدقوا فى هذه المقالة ولكن هذه المقالة لصادقة لم يقل
 بها الاقليل لقلة العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) أى وهى سبعة (قوله أولا كان الخ)
 أى أو يقال فى وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أى من الله لهم وقوله لا يستخرجه
 الا ابن عباس أى وأمثاله (١) من الراشدين فى العلم الذين يعلمون مواقع الكلام
 بأن يقولوا هذه الواو لا بد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق
 لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا) أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من
 كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكلب سادسا ورابعا واعلم أن قوله ما يعلمهم

(١) قوله الا ابن عباس أى وأمثاله هكذا فى خطه ونسخ المتن التى بأيدينا الامثل ابن عباس اه

قبل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثلاثون منهم كلهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي
هو لا سبعة ليكون في الكلام ما يعمل (٣٢) في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا يمنع ولهذا ردوا

على المبرد قوله في بيت الفرزدق
واذما مثلهم بشر ان مثلهم حال
ناصرها خبر محذوف أي واذا
ما في الوجود بشر مماثلاتهم الثانية
آية الزمر اذ قيل فتحت في آية
النار لان أبوابها سبعة وفتحت
في آية الجنة اذ أبوابها ثمانية
وأقول لو كان لو او الثمانية
حقيقة لم تكن الآية منها اذ
ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها
ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على
عدد خاص ثم الواو ليست داخله
عليه بل على جملة هو فيها وقد
مر أن الواو في وفتحت مقحمة عند
قوم وعاطفة عند آخرين وقيل
هي واو الحال أي جاؤها مفتحة
أبوابها كما صرح بمفحة حال من
جنات عدن مفتحة لهم الابواب
وهو قول المبرد والقاسمي وجماعة
قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم
اكراماً لهم عن أن يفتنوا حتى
تفتح لهم الثالثة والناهون عن
المنكر فانه الوصف الثامن
والظاهر أن العطف في هذا الوصف
بخصوصيته انما كان من جهة
أن الامر والنهي من حيث هما
أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية
الصفات أو لان الأمر بالمعروف
ناه عن المنكر وهو ترك المعروف
والناهي عن المنكر أمر بالمعروف
فأشير الى الاعتماد بكل من
الوصفين وأنه لا يكتفي فيه بما يحصل
في ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على امامته في هذه الآية مذهب الضعفاء

الاقليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن وأما على الجوابين الاولين فالمعنى
ما يعلمهم فيمضى الاقليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن
يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أي وسبعة خبر لمبتدأ محذوف
(قوله اسم إشارة) أي وتكون الإشارة لهم بخبريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه
تقديره اسم إشارة (قوله ما يعمل في الحال) أي وهو اسم الإشارة لان فيه معنى الفعل
وهو أشير والحال يكتفي في العمل فيها راجحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد يقال انما قدره
اسم إشارة ولكن فجعل العامل غير معنوي بل اسم مفعول والاصل هو لا معدود دون
والحال أن ثامنه هم كلهم ولا منع ولا شيء لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام
كما أن تقدير اسم الإشارة كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل
دون حروفه كاسم الإشارة والجار والمجرور وليت ولعل وكان لان فيها معنى الفعل دون
حروفه (قوله واذا ما في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلهم حال (قوله
لو كان لو او الثمانية حقيقة) أي لان سلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من
ذلك القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أي واو الثمانية عنده هو لاء الجماعة القائلين
بها هي الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أي لا على
سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو ترق في الاعتراض
أي سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجميع عدد خاص فالواو ليست داخله على
ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هي واو الحال) أي
فجملة الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بأنهم واو الثمانية (قوله حال من جنات
عدن) أي حال كون مفتحة حالا (قوله وانما فتحت الخ) هذا الكلام انما هو على
جعلها للعمال فقوله قبل أي على جعلها للحال (قوله اكراما) أي بخلاف النار فانها
سجن لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح الا لدخل فيه أو الخارج
منه (قوله الثالثة) أي من الآيات التي استدلت بها على وجود واو الثمانية (قوله
فانه الوصف الثامن) أي من الاوصاف المذكورة في المجاهد في سبيل الله (قوله
من حيث هما أمر ونهي) احتراز به عن حيثية تعلق الامر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر
فانهما من هذه حيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) أي متضادان
فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا في الظاهر بواو وليست تلك
الواو شرطاً في صحة العطف ولا في حسنه (قوله وهو) أي المنكر وقوله ناه عن المنكر
أي لان الامر بالشئ نهى عن ضده (قوله فأشير) أي بالواو وقوله الى الاعتماد الخ أي
أنه أشار بالواو الى أن كل واحد منهما معتد به في ذاته وأنه لا يتم وجود كل منهما
ولا يكتفي الوجود الضمني وذلك لان شأن العطف المغيرة فلترك الواو لئلا يمتدح أحدهما
يفنى عن الآخر لان كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أي مع كونه

فكانه استعلى على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أى الواو (قوله عددت) أى
 وأن ما بعدها عدد مستأنف (قوله ولذلك) أى لكون السبعة عددا تاما صحيح ضربهم
 السبعة في الثمانية وجعلوا الثمانية طرفا للسبعة وما ذلك الا لكون السبعة عددا تاما وفيه
 ان كل عدد يضرب في غيره سواء كان تاما أو غير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب
 في الثمانية وفي غيرها فهذه العلة لا تفيد شيئا تأمله ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة في ثمانية
 اشتهر منهم على أنه مثل أو شبهة مثل ولما اختاروها مضروبة كان ذلك دليلا على أن تلك
 السبعة عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف رد ذلك كلام
 أبي البقاء بأنها واو الثمانية (قوله على ذلك) أى الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أى
 الايمان بها أى بالواو وقوله على مغايرة أى لاجل مغايرة ما بهداهما قبلها فلما امتازا عن
 نعمت الصفات بالتضاد تناسب امتيازهما في الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضي
 الفاضل) أى فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهي واو الثمانية وقوله القاضي
 الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن علي بن الحسين العسقلاني مولدا المصري موتا
 (قوله وتبيح) أى فرح واقتخر باستخراجها أى لانها زائدة عما استخرجه غيره من
 الآيات الثلاثة المشهورة وهي آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل (قوله وقد سبقه
 الى ذكرها النعلي) أى ولم يطلع القاضي على ما قاله النعلي والاماتيج باستخراجها
 زيادة على ما استخرجه النحاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) أى لان النساء
 الاثني تروجهن عليه السلام المسلمات القاتلات الثابتات العابدات السائحات
 لا يخلو ما أن يكن ثيبات أو أبكارا (قوله فلا يصح اسقاطها) أى فلا أسقط الواو لتوهم
 اجتماع الامرين (قوله صالحة للسقوط) أى لانها انما جئ بها لمجرد الايدان بأن
 السبعة عدد تام (قوله فسهو) أى لانه لا يتأتى اسقاط الواو ههنا لان الايام الحسومات
 ثمانية أيام بلياليها السبعة (قوله ثم ان ابكارا الخ) هذا زيادة في الاعتراض على القول
 بأنها واو الثمانية (قوله تفصيل للصفات) أى فالصفات السابقة ستة وهذا ان الامر ان
 تفصيل فيها أى أن ما يتروجه النبي اماتيبات أو أبكارا (قوله لتأ كيد لصوقها
 بموصوفها) أى لتفيد أن الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتا
 مؤكدا لازما فالمراد بالصوق للصوق المعنوي لا اللفظي والافقد وجد الفصل بين الصفة
 والموصوف بالواو وايضا المقام أن تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلا بد من ضمير
 يربطها وقد وجد زيادة عليه الواو التي عهد الربط بها كما في الحال لان من معانيها الجمع
 والجمع من ناحية الضم والصوق فقد أفادت زيادة للصوق وتأكيده (قوله أثبتها
 الزمخشري) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف أحوال وبعد
 النكرات صفات قال ان هذه الجمل صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الاصل اعني
 الضمير فليكن ذلك الرابط انما هو لتأ كيد لصوقها بالموصوف لان الصفة ملصوقة بالاسم

وقال انما دخلت في الصفة
 الثامنة ايدانا بأن السبعة
 عندهم عدد تام ولذلك قالوا
 سبع في ثمانية أى سبع أذرع
 في ثمانية أسبار وانما دخلت الواو
 على ذلك لان وضعها على مغايرة
 ما بعدها لما قبلها الرابعة
 وأبكارا في آية التحريم
 ذكرها القاضي الفاضل وتبيح
 باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها
 النعلي والصواب ان هذه الواو
 وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن
 اشتمل على جميع الصفات السابقة
 فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثبوتية
 والبكارة وواو الثمانية عند القائل
 بها صالحة للسقوط وأما قول النعلي
 ان منها الواو في قوله تعالى سبع
 ليال وثمانية أيام حسوا ففسهوا بين
 وانما هذه واو العطف وهي واجبة
 الذكر ثم ان ابكارا صفة ناسعة
 لاثمانية اذ أول الصفات خبرا
 ممكن لا مسلمات فان أجاب بأن
 مسلمات وما بعده تفصيل لخبر
 ممكن فلهذا لم تعد قسمة لها قلنا
 وكذلك ثيبات وأبكارا تفصيل
 للصفات السابقة فلا تعد هما معهن
 (العاشر) الواو الداخلة على الجملة
 الموصوف بها لتأ كيد لصوقها
 بموصوفها وافادتها أن انصافه
 بها أمر ثابت وهذه الواو أثبتها
 الزمخشري ومن قلده

وجاء على ذلك مواضع الواو فيها كلها واوا الحال نحو وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كبهم أو كالذي من على قرية وهي خاوية على عروشها (٣٤) وما أهلنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوق لمحجى الحال من النكرة في هذه

الآية امران أحدهما خاص بها وهو تقدم النسب والثاني عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذا الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو في الدار قائما رجل وعند وجودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بعماء قعدة رجل ومانع الوصفية في هذه الآية امران أحدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالاذا لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت بأحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره والثاني عام في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو (الحادي عشر) واوضحه الذكور نحو الرجال قاموا وهي اسم وقال الاخفش والمازني حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل غير العقلاء اذا نزلوا منازلهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذوه شربت به والدليل يدعو صياحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا والذي جراه على ذلك قوله بنو لابتات والذي سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا

والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق فالزحشري لم ينظر لقوله سم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله الواو فيها كلها واوا الحال) أي بناء على المشهور ومن ان الواو في تلك الآيات واوا الحال وأما عند الزحشري ومن قلده فالواو في ذلك واوا اللصوق وكان الانسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها واوا الحال من هنا ويذكرها بعد قوله الا ولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) أي بجملة خبر اكم صفة لشيء على ما قاله الزحشري ومن قلده وكذلك وثامنهم كبهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهي خاوية صفة لقرية وكذلك قوله الا ولها كتاب معلوم (قوله والمسوق لمحجى الحال) أي اذا جعلت الجملة حالا بناء على القول المشهور من أنها حال (قوله ولهذا جاءت) أي الحال منها عند تقدمها أي الحال عليها أي لانه اذا تقدمت عليها لم يصح جعلها صفة (قوله وعند وجودها) أي الحال (قوله هذا خاتم حديدا) أي خديدا جامدة فلا يصح كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قعدة رجل) في ضبط بفتح القاف وفي آخر بالكسر وقوله قعدة رجل أي قعدة جامدة والمراد أن الماء قد رما يجلس فيه الرجل (قوله في هذه الآية) وهي وما أهلنا من قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله اذا لا يجوز التفريغ الخ) أي خلافا لما في السعد على المفتاح (قوله اذا لا يجوز التفريغ) أي ولو جعلت الا ولها كتاب صفة لزم التفريغ في الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) أي فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزحشري (قوله حرف) أي دال على جمعية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديره هم (قوله وذلك) أي ويبان ذلك أي التنزيل في الآية (قوله لتوجيه الخطاب اليهم) أي في قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فأتى بالواو ولذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) أي لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفي في ذلك باسناد الدنو والتصوب قال الدماميني وروي تزيته والدليل والتمزغ تخص الشرب قليلا قليلا وبنات نعش سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثمان كبرى وصغرى القطب من جلته والتصوب النزول والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جراه) أي حمله على ذلك أي على ترجيع الواو في قوله فتصوبوا والغير العقلاء وقوله قوله بنو أي لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لابتات أي مع أنه المشهور فيها والسائق (قوله سوغ ذلك) أي سوغ الاتيان بنودون بنات (قوله أن ما فيه) خبر الذي والضمير عائد على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبه الخ) حاصله ان جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص بالعاقل بخلاف جمع التكسير فانه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكنه تغيير فيه بناء الواحد فأشبهه بجمع التكسير فلما الحق بجمع التكسير سهل مجيئ بنو لغير العاقل فلما أتى بنو ساغله الاتيان بالواو التي للعاقل في قوله تصوبوا للمشاكلة (قوله ولهذا) أي لاجل شبهه بجمع

التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع
 الخ أي لأن الزيدن وجمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باق على أصله (قوله بلحارث) أي
 بنى الحارث وأشار بأول إلى أنهار وابتات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أي فهو فعل مضارع
 مرفوع لتجرده من الناصب والجارم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريجه
 على غير هذه اللغة لأنها ضعيفة بأن تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أو مبتدأ مؤخر
 والجملة خبر (قوله يلمونني الخ) جعل هذا من هذه اللغة ظاهرا لانه من كلامهم وشطر
 البيت الياء من النخيل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجارم
 والواو علامة الجماعة وأهلى فاعل (قوله في اشترائي النخيل) يروي البيت باضافة
 الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المتكلم كما أنشدناه ويروي بترك الياء والاضافة للمفعول الذي
 هو النخيل وألوم أفعل مأخوذ من المبنى للمفعول أي وكلامهم أكثر ملومية (قوله وقيل
 الخ) هذا كلام ضعيف لأن تواطأ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف يبعد
 جعلهم لها فاعلات بل الغرض انما أرادوا العلامات ولو أرادوا غير العلامات لم يمانطقوا
 بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذي يحسن تخريجه
 على هذا القليل انما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح واما كلام قوم التزموا
 ذلك في اغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعا خلافا للمخرج لكل كلام
 على اللغة الجيدة (قوله وقد تستعمل) أي الواو والعلامة (قوله وهذا) أي قول
 أبي سعيد ان التنزيل اذا وصفت بالا كل لا بالقرص سهو منه (قوله بمعنى العدوان
 والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) أي
 فالكلام أعني أكوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالا كل
 واستعار الا كل للظلم واشتق من أكل أو أجمعني ظلوا والقريبة الواو في أكلوني لانها
 لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت بنيتك) استعار الا كل لظلم البنين أو لانهم استعار لهم
 الكلام من حيث كان المظلوم بمنزلة الماء كقول في الاستهلال والاستئصال ثم لما كان ذلك
 مستقبحا وخيم العاقبة جعله ويلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه الطبائع
 السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى اه دما ميني وقوله أكلت بنيتك الخ بعده

ولو كان الاولى غابوا شهودا * منعت فناء بيتك من يجيل

وهذه الايات في رجل طرد بنه فخطم رجل يقال له يجيل بيوتة بما شئته فأقبل بعض
 أولاده من الشام فنصره واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لا يسه طعاما
 (قوله الكلا) بالقصر العشب وقوله الويل أي الوخيم المر الذي لا يوافق المزاج
 (قوله وشبه الاكل المعنوي) أي وهو الظلم المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله
 والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام ويؤثر على ابن الشجري لانه قال شبه الاكل
 المعنوي بالحقيقي وهو أكل الضب أولاده وأكل للضب ولا يجوز أن يشبهه الاكل

جاز تأنيث فعله نحو الا الذي آمنت به
 بنو اسرائيل مع امتناع قامت
 الزيدون (الثاني عشر) واو علامة
 المذكرين في لغة طي أو أزد شنوأة
 أو بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون
 فيكم ملائكة بالليل وملائكة
 بالنهار وقوله

يلومونني في اشترائي النخيل

أهلى فكلامهم ألوم

وهي عند سيويه حرف دال على
 الجماعة كما أن التاء في قالت
 حرف دال على التأنيث وقيل
 هي اسم مرفوع على الفاعلية
 ثم قيل ان ما بعده ابدل منها وقيل
 مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا
 الخلاف في نحو قاما أخوالا وكن
 نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء
 اذا نزلوا منزلة ثم قال أبو سعيد نحو
 أكلوني البراغيث اذا وصفت
 بالا كل لا بالقرص وهذا سهو منه
 لأن الا كل من صفات الحيوانات
 عاقلة وغير عاقلة وقال ابن
 الشجري عندي أن الا كل هنا
 بمعنى العدوان والظلم كقوله
 أكلت بنيتك كل الضب حتى

وجدت مرارة الكلا الويل
 أي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي
 بالحقيقي والاحسن في الضب
 في البيت أن لا يكون في موضع
 نصب على حذف الفاعل

أي مثل أكل الضب بل في موضع رفع على حذف المفعول أي مثل أكل الضب أولاده لأن ذلك أدخل في التشبيه وعلى هذا فيجتمل
الآكل الثاني أن يكون معنواً بالان الضب (٣٦) ظالم لأولاده بأكله إياهم ففي المثل أعق من ضب وقد جمل بعضهم على هذه اللغة

ثم عموا وسموا كثير منهم وأسروا
النجوى الذين ظلموا وجلهم ما على
غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد
جوز في الذين ظلموا أن يكون
بدلاً من الواو في وأسروا أو مبتدأ
خبره أما وأسروا أو قول محذوف
عامل في جملة الاستفهام أي
يقولون هل هذا وأن يكون خبراً
لمحذوف أي هم الذين أوفاء
بأسروا والواو علامة كما قدمنا
أو يقول محذوفاً أو بدلاً من
واو استمعوه وأن يكون منصوباً
على البديل من مفعول يأتيهم
أو على ضمائر أدم أو أعني وأن
يكون مجروراً على البديل من
الناس في اقتراب للناس حسابهم
أو من الهاء والميم في لاهية قلوبهم
فهذه أحد عشر وجهاً وأما الآية
الاولى فاذا قدرت فيها الواو ان
علامتين فالعلامتان قد تنازعا
الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر
في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً
إليه وهذا من غرائب العربية
أعني وجوب استتار الضمير في فعل
الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ
وما قبله خبراً وكونه بدلاً من الواو
الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف
الرحم فالواو الثانية حينئذ عائدة
على متقدم رتبة ولا يجوز العكس
لأن الأولى حينئذ لا مفسر لها
ومنع أبو حيان أن يقال على هذه
اللغة جاؤني من جاك لأنهم لم تسمع
الامع ما لفظه جمع وأقول إذا كان
خفية وقد أوجب الجميع علامة التانيث في قامت هندا كما أوجبوها في قامت

المعنوى بالمعنوى (قوله) أي مثل أكل الضب بيان للمتنى (قوله أدخل في
التشبيه) أي لأنه قد شبه أكل الرجل أولاده بأكل الضب أولاده فالشبه به والمشبه
كل منهما ما أكل أولاد بخلاف المعنى الأول فانهم مالم يسموا متحدين (قوله الثاني)
أي كما أن الأول كل معنوى فقد شبه أكل معنوى بأكل معنوى (قوله ظالم لأولاده)
أي لأن أكل الأصل لأولاده ظلم منه إياهم (قوله على هذه اللغة) أي لغة طي التي تلحق
الفعل علامة تثنية الفاعل وجعه (قوله ثم عموا وسموا كثير الخ) أي فقد جعل ذلك
البعض أن الواو في الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثاني عند البصريين وفاعل الأول
محذوف أي هم وقوله وأسروا النجوى الذين أي فأسروا فاعل مضارع والواو علامة
والذين فاعله (قوله أن يكون بدلاً من الواو الخ) أي وعلى جميع الأوجه فالواو فاعل
أسروا الأعلى جعل الذين ظلموا فاعلاً (قوله أو مبتدأ خبره أما وأسروا الخ) أشار بذلك
إلى ما قبل فيها من الأعراب سواء كان على هذه اللغة أو غيرها (قوله أو يقول محذوفاً)
أي يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) أي من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربه
محدث الاستمعوه وهم يلعبون (قوله فهذه أحد عشر وجهاً) حاصلها أن الذين ظلموا أما
في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جرفان كان في محل رفع فهو ما بديل من واو وأسروا
أو من واو استمعوه وأما مبتدأ خبره أما جملة وأسروا أو قول محذوف وأما فاعل
بأسروا والواو علامة أو يقول محذوف وأما خبر المحذوف فهذه سبعة أوجه على أن
الذين ظلموا في محل رفع وأما على أنه في محل نصب فوجهان وكذا إذا كان في محل جر
(قوله وأما الآية الأولى) أي وهي ثم عموا وسموا الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه
(قوله في فعل الغائبين) أي لأنه انما يستترو وجوباً في فعل المخاطب وفعل المتكلم
وكذا في فعل الغائب المفرد كما في فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه)
هذا تنظير في كون الاسم الظاهر بدلاً من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه
(قوله فالواو الثانية حينئذ عائدة الخ) أي فهي على هذا الأعراب اسم بخلافها على
الأعراب الأولى (قوله على متقدم رتبة) أي وإن كان متأخر اللفظاً (قوله ولا يجوز
العكس) أي جعل كثير بدلاً من الواو الثانية (قوله لا مفسر لها) أي لم يتقدم لها
مرجع لالفاظها ولا حكماً ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يفتر عوده
على التأخر لفظاً ورتبة (قوله لأنها) أي الواو الآتية علامة للجمع (قوله الامع
ما لفظه جمع) أي وأما إذا كان الفاعل جمعاً في المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله
وأقول) أي في الرد على أبي حيان (قوله إذا كان سبب دخولها) أي في الواقع وفيه
أن هذا لا يرد عليه لأنه استند للسمع والقياس لا يرد وأيضاً لفظ الجمع يشا كل بالعلامة
(قوله لأن الجمعية خفية) أي لأنه لا يعلم الجمعية إلا من الواو (قوله في قامت هندا)
أي مع أن لفظها مذكر وإنما أوجبوها نظراً لكونها مؤنثة في المعنى (قوله في قامت

امرأة) كان لما فيها هنا أولى لأن الجمعية

امرأة) أي التي هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم قاسوا على قامت امرأة قامت هند
لكونه مؤنثا في المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحسبوا فقتضاه أن يجوز قياس جاؤني
من جاءك على قاموا الرجال وأجيب بأن الكثير الغالب مراعاة لفظ من لامعناها حتى أنه
يصح القياس والرد عليه (قوله غلت القدر) في نسخة القدر ووروقه وانكسرت
القوس وفي نسخة النفوس (قوله وأجازوها في غلت القدر وانكسرت القوس) أي
فهذان لم يسمعا لكن أجازوهما قاسيا على طلعت الشمس ونفعت الموعظة لتأنيث
الفاعل في كل وان كان التأنيث في الأولين معنويا وفي الأخيرين لفظيا أما في الموعظة
فظاهر وأما في الشمس فلأنه يقال في تصغيرها شمسية برد التاء (قوله وجوز الزمخشري
الخ) هذا سند للرد على أبي حيان وفيه أن هذا لم يفده لأن المصنف يرى أن هذه لغة
ضعيفة لا يخرج عليها التزويل وإذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل
والحق أنه يفيد لأن كلام الزمخشري في الرد على أبي حيان وإن كان بعد ذلك يبحث
في كلام الزمخشري (قوله لم يجز الخ) أي فيستعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ
(قوله لم يجز عند ابن هشام) أي الحضراوى أي وأجازه غيره (قوله لم يجز عند ابن
هشام) أي لأن الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه وحسبنا فلا يصح الاتيان
بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل افظا هو زيد فقط وأما غيره لما نظر إلى أن
الفاعل في المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فأجازوه
نظرا للفظ فمنع (قوله بيان المعنى) أي بيان كون الفاعل جمعا أو مثنى في المعنى
والفاعل في المعنى متعد لان المعطوف على الفاعل فاعل في المعنى (قوله وقد أسلماء
الخ) صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وبعد البيت

لقد أورت المصيرين حزنا وذلة * قيل بدير الجاثليق مقيم

والايات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرفى مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين
والمبعد بفتح العين الاجنبي والحيم القريب الذي يهتم بامرئيه - أي أنه تبرأ منه القريب
والبعيد وأسلماء لما يراد منه والمصيرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة
مفتوحة ولا م - كسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لانه)
أي ابن هشام الحضراوى انما يمنع التخريج أي على هذه اللغة ولا يمنع التركيب في ذاته
وذلك يجعل الواو فاعلا والامم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه
الا لو كان يمنع التركيب في ذاته (قوله في قام أخوالك أوزيد) أي لأن الفاعل واحد
لأن أولي أحد الشئنين (قوله فمن زعم أنه من ذلك) أي مما جاءت فيه الالف علامة
على تنبيه الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أي فهو الفاعل (قوله بتقدير يبلغه
أحدهما الخ) أي فهو فاعل لفعل محذوف (قوله وأحدهما بدل بعض) أي من
الالف وقوله وما بعده أي وهو أو كلاهما (قوله لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض)

امرأة وأجازوها في غلت القدر
وانكسرت القوس كما أجازوها
في طلعت الشمس ونفعت الموعظة
وجوز الزمخشري في لا يملك
الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن
عهدا كون من فاعلا والواو
علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمر
وبكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون
من هذه اللغة وكذا تقول في جا
زيد وعمر وقول غيره أولى لما
دنا من أن المراد بيان المعنى وقد
رد عليه بقوله

وقد أسلماء مبعده وحيم * وليس بشئ
لانه انما يمنع التخريج لا التركيب
ويجب القطع باستناءها في نحو قام
زيد أو عمرو لأن القائم واحد بخلاف
قام أخوالك أو غلاما لانه اثنان
وكذلك تمنع في قام أخوالك أوزيد
وأما قوله تعالى اما يبلغان عندك
الكبر أحدهما أو كلاهما فنزعم
أنه من ذلك فهو غلط بل الالف
ضمير الوالدين في وبالوالدين أحسنا
وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه
أحدهما أو كلاهما أو أحدهما
بدل بعض وما بعده باضماء وفعل
ولا يكون معطوفا لأن بدل الكل
لا يعطف على بدل البعض لا تقول
أعجبني زيد وجهه وأخوك

على ان الاخ هوزيد لانك لاتعطف المبين (٣٨) على المخصص فان قلت قام أخواك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف

المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لاتأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم (الثالث عشر) واو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لاتعده هذه لانها اشباع للحركة بدليل الرجلوه في النصب والرجليه في الجر وتطيرها الواو في منوفي الحكاية وفي أنظور من قوله من حوئا سلكوا أدنوا فأنظور ووا والقوا في كقوله

سقيت الغيث أيتها الخيامو (الرابع عشر) واو التذكير كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فتسى زيد فأراد مذكرا الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوم والصواب ان هذه كالتي قبلها (الخامس عشر) الواو والمبدلة من همزة الاستفهام المضوم ما قبلها كقراءة قبل واليه النشور وأمنت قال فرعون وأمنت به والصواب أن لاتعده هذه أيضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عدا الواو من أحرف الاستفهام

(وا)

على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بياب الندبة نحو وازيداه وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (والثاني) أن يكون اسما لا عجب كقوله

أى وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الاخ هوزيد) أى وأما قولك أجبني زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لانك لاتعطف المبين الخ) أى لان عطفك الشئ على الشئ يقتضى أنه شاركه من كل وجه أى في الحكم وان اقتضى أن ذات هـ هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا فاذا عطفت بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع انه في الواقع مبين لا مخصص (قوله ان قدرته من عطف الجمل) أى وان زيد فاعل محذوف أى وقام زيد وأما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لان قاما بالالف لا يصح تسلطه على زيد لا فراده (قوله كما قال السهيلي) هذا تنظير في قوله في عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجمله عطف على جملة لاتأخذه سنة ولم يجعه له عطف على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوم لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل انما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود في الكلام (قوله واو الانكار) في الحقيقة الواو انما أفادت زيادة الانكار لان أصل الانكار استفهام من همزة الاستفهام (قوله الرجلوه) أى فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لانها اشباع) أى فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان (قوله لانها اشباع) أى لتتمة الحرف الذى قبلها (قوله وتطيرها) أى في كونها اشباعا (قوله حوئا) لغة في حيث وصدر هذا البيت وانى جيمنا بنى الهوى بصرى * من حوئا وقبل البيت الله يعلم أنا فى تلفتنا * يوم الفراق الى أحبابنا صور

(قوله فأنظور الخ) أى فالأصل فأنظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الظاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا مجزيت صدره * متى كان الخيام بذى طلوح * والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أى متى كان الخيام بمكان ذى طلوح (قوله كالتي قبلها) أى للاشباع لأنها موضوعة لمعنى وحينئذ فلا تده (قوله مبدلة) أى وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعانى الثلاثة لا خيرة باطلة فلم يبق إلا أحد عشر معنى

(وا)

(قوله ياب الندبة) أى وهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه (قوله وازيداه) أى فالواو حرف ندبة وزيد انما نادى مندوب مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندبة في محل نصب والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) أى فيجوز أن تقول لمن رأيت به وأردت نداءه وازيد فوا حرف نداء وزيد منادى مبنى على الضم في محل نصب (قوله اسما لا عجب) أى اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله

وا

قوله فلم يبق إلا أحد عشر الخ أى مع استناط الواو التى ينصب المضارع بعدها كما تقدم للشمى اه

وابأبي) التعجب هنا للاستحسان أي أعجب من حسنك (قوله وابأبي) أي وأتعجب وقوله بابي متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وبأبي خبره قدم عليه وقوله مبتدأ والاشتباق صفة من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وقيل برودة وقوله كأنما خبره وذر بالمعجزة من ذريت الحب فترقه والزنب بنت طيب الرائحة (قوله وقديقال) أي في وال التي هي اسم فعل لا تعجب (قوله واهالسلي) في الصحاح إذا تعجبت من طيب الشيء قلت واهاله ما أطيبه قال أبو النجم

واهالرياشم واهالواها * ياليت عيناه لانا واهالها * بئس نرضى به أباه

(قوله ووي) أي ويقال في وال التي هي اسم فعل لا تعجب وي وهذا أي ما ذكره المصنف من أن وي اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور وقيل إن وي حرف تنبيه للتردد والزجر على وقوع في محذور ومكره كما إذا وجد رجل يسب أحدا أو يوقعه في مكروه أو يلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشئ من ذلك فيقال لذلك الرجل وي ومعناه تنبيه وانزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وي كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف فاعلان متفعّلان فعلا تآخر صدره الحاء من يحجب والتشبي المال وبعد البيت

ويحجب سر النفي ولكن أخل المال محضر كل سر

(قوله هذه) أي وهي وي بمعنى أعجب (قوله قبل الفوارس الخ) أي قول الفوارس يا عنزة أقدم فيتعجب لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قبل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاء هم في هذا المقام الصعب إليه قد شفي نفسه وثني سقمه والقبل القول وعنتر منادى مرخم أي يا عنزة (قوله وقال الكسائي) هذا مقابل لمن يقول إن الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) قد يتكلف أن الكاف جارة للتعليل على حدّ واذكروه كما هذا كم (قوله فكان التحقيق) أي لا للتشبيه أي فالكاف على هذا مفضولة من وي بخلافها على القول الأول (قوله كما قال) أي عربن أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله كأنني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال أمسانه غير مكلمة له متيم يشتهي أمرا غير موجود وهو كلامها فن ثم جعلت كأن التحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكلمني) أي المحبوبة وقوله متيم خبر كأن فالقصد التحقيق لا التشبيه أي أنه إذا أمسى ولم تكلمه متيم لأن المراد أنه كتم (قوله ما ليس موجودا) أي وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أي غير مكلمة لي متيم

* (حرف الالف) *

(قوله والمراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله الحرف الهاوي) في نسخة الهوائ أي الصوت الممتد في الهواء

وابأبي أنت وفولك الاشنب
كأنما ذرت عليه الزنب

أوزنجبيل وهو عندي أطيب
وقديقال واهال كقوله

* واهالسلي ثم واهالواها *

وي كقوله

وي كأن من يكن له شنب يحب
بب ومن يقتقر بعش عيش ضر

وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله
ولقد شفي نفسي وأبرأسقمها

قيل الفوارس ويك عنتر أقدم
وقال الكسائي أصل ويك ويك

فالكاف ضمير مجرور وأما ويك
أن الله فقال أبو الحسن وي اسم

فعل والكاف حرف خطاب وأن
على ضمائر اللام والمعنى أعجب

لأن الله وقال الخليل وي وحدها
كما قال وي كأن من يكن البيت

فكأن التحقيق كما قال
كأنني حين أمسى لا تكلمني

متيم يشتهي ما ليس موجودا
أي أنني حين أمسى على هذه الحالة

* (حرف الالف) *

والمراد به هنا الحرف الهاوي
المتنع الابتداء به لكونه لا يقبل

الحركة

المعدود من حروف العلة كالف موسى (قوله فأما الذي) أي الألف الذي يراد به
 الهمزة أي بمدلوله الهمزة والحاصل أن الألف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوي
 وبين اسم الهمزة فإذا قيل على هذا تهج قام أي قطع حروفها قلت قاف وألف وميم
 وهذا مذهب الجمهور وأما ابن جني فيقول أن الألف الهاوي انما يعبر عنه بلا فإذا قيل
 تهج قام قلت قاف ولا وميم فالحرف الهاوي عنده لا يعبر عنه الا بلا لكونه لا يعبر به
 في أول اسمه لعدم تأني ذلك (قوله أن يلفظ به) أي بالألف الهاوي وقوله كما توصل
 الى اللفظ أي التلظ (قوله كما فعل في أخواته) أي فصاد اسم لصه وجيم اسم لجه
 فقد نطق بكل حرف في أول اسمه (قوله ليتقارضوا) أي فلام التعريف توصل لها
 بالألف والألف توصل لها باللام فكل منهما قارض الآخر وفيه أن الذي توصل به للام
 التعريف الياسة بمعنى الهمزة لا الألف اللينة بمعنى الحرف الهاوي فهذه الألف المتوصل
 بها للام غير الألف المتوصل باللام لها لأنها الألف اللينة فلا تقارض إلا أن يقال اكتفى
 بانحداد الاسم وإطلاق الألف (قوله لام ألف خطأ) أي وانما الصواب أن يقولوا لا
 لأن الألف الهاوي انما يلحق بلا لانهما ذكره ولأن كلا الخ (قوله قدم في ذكره) فيه
 أن الذي مضى ذكره انما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والألف اللينة أي
 الهاوي ولم يذكره هذانم يراد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم
 إلا أن يكون أهل الخط اصطلاحوا على أن لام ألف اسم للألف اللينة فقط ولا مشاحة
 في الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أي لأن كيفية تركيب الحروف غير
 هذه الطريقة وهي بابا في بو به اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أي بأن
 يقال اب ث ج الخ (قوله بقول أبي النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذي
 ذكره النبي حين عد الحروف وقال لام ألف إلا أن يقال أن الحديث لم يبلغه (قوله
 كالخرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لأن أبا النجم قدم على زياد مدحه ويطلب منه
 الجائزة فأراد زياد قتله ففر هاربا ينشد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب
 الدماميني بأنه كيف أن العربي الفصحى التي تتلقى اللغة عنه بخط في اللفظية العامة
 وقوله لأن الخط الخ فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لا خط فلعلم مراد أبي النجم لام
 وألف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف
 الذي هو اسم واحد مركب ومراده أنه يمشی تارة مستقيما فخط رجلاه خطا شبيها بالألف
 وتارة يمشی معوجا فخط رجلاه خطا معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر أن ما ذكره
 الدماميني لا يرد وذلك لأن العرب معصومون عن الخط في اللغة العربية كحركات الكلم
 ونحوها ونطقهم بلام ألف به العامة لا يمنع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام ألف بمنزلة
 ما لوسمى انسان انه يدري مقلوب زيد وظاهر أن العرب تناديه في ذلك الحال بالهمز مل
 وأجاب الشافعي بأن أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيرا شاعرا

فأما الذي يراد به الهمزة فقد مر
 في صدر الكتاب وابن جني يرى
 أن هذا الحرف اسمه لا وأنه الحرف
 الذي يذكر قبل الباء عند عد
 الحروف وأنه لما لم يمكن أن يلفظ
 به في أول اسمه كما فعل في أخواته
 اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام
 كما توصل الى اللفظ بلام التعريف
 بالألف حين قيل في ابتداء الغلام
 استقارضوا أن قول المعلمين لام ألف
 خطأ لأن كلام من اللام والألف
 قدم مضى ذكره وليس الغرض بيان
 كيفية تركيب الحروف بل سرد
 أسماء الحروف البسيطة ثم
 اعترض على نفسه بقول أبي النجم
 * أقبلت من عند زياد كالخرف *
 * تخط رجلاي بخط مختلف *
 * تكتبان في الطريق لام الف *
 وأجاب بأنه اعلمه تلقاه من أفواه
 العامة لأن الخط ليس له تعلق
 بالصراحة

وقد ذكر لآلف تسعة أوجه (أحدها) أن تكون للانكار نحو أعرام لمن قال لقيت عمرا (الثاني) أن تكون للتذكر كرايت الرجل
وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضميرا لاثنين ٤١ نحو الزيدان قاما وقال المازني هي حرف

والضمير مستتر (الرابع) أن
تكون علامة الاثنين كقوله

* ألفتا عيناك عند القفا *

وقوله * وقد أسلماه مبعده وحيم *

وعليه قول المتنبي

ورمي ومار متابداه فصاخي

سهم يعذب والسهام تريح

(الخامس) الالف الكافة كقوله

فبيننا سوس الناس والامرأ امرنا

إذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف

وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل

اشباع وبين مضافة الى الجملة

ويؤيده أنها قد أضيفت الى المفرد

في قوله

بيننا تعانقه الحكاة وروغه

يوما أتيح له جرى سلفه

(السادس) أن تكون فاصلة بين

الهمزتين نحو أأذرتهم ودخولها

جائزا واجب ولا فرق بين كون

الهمزة الثانية مسهلة أو محققة

(السابع) أن تكون فاصلة بين نون

النسوة ونون التوكيد في نحو

أضربان وهذه واجبة (الثامن)

أن تكون لمد الصوت بالمنادي

المستغاث أو المتعجب منه أو

المدوب كقوله

يا يزيد أآمل نيل عز

وغنى بعد فاقة وهوان

وقوله * يا عجب هذه القليقة

هل تذهبن القوباء الريقه

وقوله

جئت أعرأ عظيمًا فاصطبرت له

ساغ له تلقيه وجعل قوله لأن الخط الخ جوابا عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصيح أن
يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وحاصل الجواب أن الذي صدر من العامة إنما هو متعلق
بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أن كلام ابن جني مشكل تأمل (قوله)
وقد ذكر لآلف) أي الحرف الهاوي (قوله أعرأ) الأصل أعرأ أي أنت لقيت عمرا
أو أنت لم تلقه لكون مثلك لا يراه وقوله للانكار أي لزيادته والافالهزة لاصل الانكار
لأنها للاستفهام الانكارى (قوله للتذكر) أي إذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيئا بعدها بل
نسيت فتأتى بالالف حتى تذكر ما بعده (قوله وقد مضى) أي في تطهيره في مجت الواو
(قوله أن لا يعد هذان) أي من الأوجه التي تأتي لها الالف لأن الباب معقود للحروف
الأصلية الموضوع لمعان والالف في هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع
الفتحة (قوله هي حرف) أي دال على التنبيه (قوله عيناك) فاعل ألفتا والالف حرف
علامة التنبيه (قوله وعليه الخ) إنما يقل وقال المتنبي إشارة الى أنه ليس من العرب
العرباء المعتد بكلامهم بل هو مولد (قوله ورمي الخ) يعني أنه نظر اليه فرمى بطرفه سهمًا
أصاب فؤاده ولم ترم يداه الى أن هذا السهم الصائب لم يجزع على عاذ السهام التي ترميها
الأيدي لأنها تقفل فترجح من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فإنه يعذب دائما
لتهيج لوعة الغرام اه دما ميني (قوله يداه) فاعل رميتا والالف علامة التنبيه (قوله
ورمي) أي يلحظه سهامًا وقوله فصاخي سهم أي من لحاظه وقوله والسهام أي التي
ترمي باليد (قوله الكافة) أي عن الإضافة ومن هذا القبيل قوله بينا نحن جلوس
عند رسول الله (قوله قد أضيفت الى المفرد) أي وظهر أثرها في الإضافة للمفرد
(قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهلة) أي كفاي قراءة قالون وأبي عمرو وقوله
أو محققة أي كفاي قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) أي لأنك لو لم تأت بها لتوالي الامثال
(قوله أو المتعجب منه) ظاهرة أو المنادى المتعجب منه مع أن المنادى في البيت نفس
المتعجب فالأولى أن يقول أو المأني به للتعجب للحقيقة النسباء (قوله كقوله الخ) أورد
الآيات الممثل بها على ترتيب الأقسام الممثل لها فوله يابز يدا مثال للمنادى المستغاث
والآمل الراجي اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع (قوله
يابزيدا) الأصل يابزيدا لأن المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجب) مثال للمنادى
المتعجب منه (قوله القليقة) بالقاف أي الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم
القاف وفتح الواو وقد تسكن وبالمقداد يعالج بالريق وهي في البيت بناء الوحدة فاعل
مؤخر (قوله القوباء) هي القوبة المعروفة أي القوبة التي تداوى بالريق وسبب ذلك أن
أعرأيا أصابه قوبة فقيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك (قوله
وقوله) مثال للمندوب (قوله جئت أمر أعظيما) هو لجرير في عمر بن عبد العزيز وقوله
الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكي عليك نجوم الليل والقمر

وقت فيه بامر الله يا عمرا * (التاسع) ٤٢ أن تكون بدلا من نون ساكنة وهي امانون التوكيد وتنوين المنصوب

فالأول نحو لئسفعاء وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل أن يكون هذا من باب يا حرمي اضربا عنقه والثاني كرايت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز أن تعد الألف المبذلة من نون اذن ولا ألف التكثير كقبعثي ولا ألف التأنيث كآف حبلى ولا ألف الإلحاق كآف أرطى ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله

* من طلل كالألف في قوله * أعوذ بالله من العقراب * ولا التي تين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذبا والذبا لما قدمنا

* (حرف الياء) *

(الياء المفردة) تأتي على ثلاثة أوجه وذلك أنها تكون ضميرا للمؤنثة نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمأزني هي حرف تأنيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو أزيدينه وحرف تذكير نحو قدى وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا يبعدا كما لا يعتد به التصغير وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الأشباع ونحوهن لأنهن أجزاء للكلمات لا كلمات

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعة جواز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أي مدة نجوم الخ أي الشهر والذهب عن الشهر بالقمرو عن الدهر بالنجوم وقيل المعنى تطلبها في البكاء أو تجعلها بأكية أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول لكاسفة (قوله يا عمرا) أصله يا عمر فزيدت الألف للتدنية (قوله لئسفعاء وليكونا) أي فتقول لئسفعاء وليكونا (قوله من باب الخ) أي فيكون خاطبا المفرد بخطاب المثني (قوله والثاني) أي المبذلة من تنوين المنصوب (قوله في لغة غير ربيعة) أي وأما هم فيقفون على المتنون المنصوب بالسكون (قوله ولا ألف التكثير) أي وهي الزائدة في الكلمة لمجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الإلحاق) هي التي تزداد في كلمة لاجل إلحاقها بكلمة أخرى لتثني تثنيها وتجمع جمعها فأرطى ملحقه بجعفر (قوله ولا ألف الإطلاق) هي الألف اللاحقة للشوا في المطلق نحو * أقلى اللوم عاذل والعتابا * الخ (قوله كالألف في قوله) بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشذ الياء نوع من البرد وأنهم جلي فصار كالطريق وصدره * ما هاج أشواقا وشجوا قد شجبا * وهو للمجاء ومنها * فاجا ومر سنام سرجا * (قوله أو في غيرها في الضرورة) أي أو الواقعة في غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) غامه * الشائلات عقد الأذنان * وانما وصف العقراب وهي مفرد بالجمع لأن الألف واللام للاستغراق فالأفراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع مع الوصف (قوله عند البصريين) أي فالألف عندهم زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لأنهم زائدة فالضمير عندهم انابتها لها (قوله لما قدمنا) أي في حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لا تعد هاء التأنيث من نحو رجة من ذلك لأنها جزء كلمة والاولى أن يقول لما يأتي قريبا لأنه علل بمثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما قدمنا) أي في هاء التأنيث من أنها جزء كلمة ويأتي بعد أسطر في الياء وما لا ينبغي عده أيضا الألف المبذلة من همزة أل عند دخول همزة الاستفهام نحو ألآن

* (حرف الياء * الياء المفردة) *

(قوله هي حرف تأنيث) أي فهي مثل تاء قامت هذه وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت (قوله أزيدينه) يصح بكسر الهمزة والفتح وضمها لأنه يقال في الأحوال الثلاثة وهو هذا بخلاف الرجل فإنه يقال في حالة الرفع الرجل وفي حالة النصب الرجل وفي حالة الجزاء الرجل وذلك لأن زيدا محركة فتؤنن بكسر الهمزة لاجل التقائه ساكنا مع الياء فهذا انكار له في أحواله الثلاث بخلاف ما لا تنوين له كالرجل فانكاره تابع لحركته فحال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجزاء بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيهما) أي في الواو (قوله وياء الإطلاق) أي كما في وكان قدى وقوله وياء الأشباع أي اذا أشبعت الحرف المكسور بالحكاية كني أو غيرها وقوله ونحوهن أي كالتثنية والجمع المذكر السالم في حالة الجزاء والنصب (قوله لا كلمات) أي والباب انما هو معقود لبيان أحوال الكلمات

(يا) حرف موضوع للنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا أو قبل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا ٤٣ لا يقتدر عند الحذف سواها نحو يوسف

أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيتها وأيتها الأبيها ولا المندوب الأبيها أو بوا وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفا ولا بهن أسماء لادعوم محتملة لضمير الناعل خلافا لزامي ذلك بل بأدعو محذوف والزوما قول ابن الطراوة النداء انشاء وأدعو خبر سهو بل أدعو المقدر انشاء كعبت وأقسمت وإذا ولي يا ماليس ينادى كالفعل في ألا يا اسجد وأقوله

ألا يا اسقماني بعد غارة سنجال وقبل منايا عاديات وأوجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقبل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لتلايلزم الابهاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت أو امر فنحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبله ما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقتض علينا ربك والافهي للتنبيه والله سبحانه وتعالى أعلم

(الباب الثاني من الكتاب) * في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

(شرح الجملة ويبان أن الكلام أخص من المرادف لها) * الكلام هو القول

المستقلة (يا) (قوله أو حكما) أي كما إذا ناديت بها السامع أو النائم أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالنداء التوكيد الإشارة إلى أن ما يلحق للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتنى به حتى نزل القريب وان كان متنبها لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالأكمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) أي اشتراكا معنويا لانها موضوعة للأمر الكلي وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا أو قريبا (قوله أو بوا) أي فلما لم يشاركها الا البعض في بعض الاحوال ضمت الكثرة لها (قوله أحرفا) أي حال كونها أحرفا كما قال بعض انهاء أحرف والناصب للمنادى هي (قوله أسماء) أي أسماء أفعال لا دعوى فاعنده اسم فعل مضارع (قوله بل بأدعو محذوف) أي اقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو خبر) أي وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أي المحذوف الذي قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعده (قوله سنجال) اسم موضع بأذر بيجان أي اسقماني بعد غارة هذا الموضع أي بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لي الموت وبنتقضي أجلي فالشاء كان مطعوننا وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقبل منايا عاديات) في نسخة وقبل صروف عاديات وهي نوائب الدهر وأوجال أي خوف وفي نسخة وأجال (قوله كاسية) أي ذات مكسوة (قوله باللعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تمييز مجرور وعن (قوله والصالحين) يروي والصالحون بالواو اما على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور قبله لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصراني (قوله محذوف) أي والاصل يا هؤلاء اسجدوا والخ (قوله لتلايلزم الابهاف) أي لوجعلت بالنداء لان أدعو محذوف وكذلك المنادى لان فضلات الجملة منها كما هو القول فيما يأتي للمصنف (قوله والا) أي بأن لم يلها لادعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو يا حبيذا جبل الريان من جبل * وحبيذا ساكن الريان من كانا أو حرف نحو يا ليتنا نرتد

(الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة) *

(قوله الباب) مبتدأ والثاني نعت وقوله في تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية أو حال من المبتدأ على مذهب سيبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المنوي (قوله وذكر أقسامها) أي من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أي من كونها انشائية أو وقعت جواب القسم استعطاف أو خبرية أو وقعت صفة أو صلة أو حالا ومثله عروض الأعراب لها بحسب المحل رفعها ونصبها وجرها وجزما (قوله شرح الجملة) أي هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر أعني المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله هو القول) انما لم يقل اللفظ لان القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فانه جنس بعيد لصدقه على

(الباب الثاني من الكتاب) * في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

المهل والمستعمل وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى لأجل أن يصير تاما بخلاف
 البعيد فإنه يصير ناقصا فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى
 الرأي فهو مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك في التعريف ممنوع قلنا محل ذلك اذا لم توجد
 قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على ارادة اللفظ
 وهو الوصف بالافادة اذا المقيد انما هو اللفظ المستعمل لا الرأي والاعتقاد (قوله المقيد)
 خرج الجملة الاستثنائية وجملة الشرط وقوله المقيد بالقصد الخ اعترض بأن المقيد يعني عن
 القصد لان النائم اذا أخبر بخبر فإنه لا يقيد شيئا وكذلك المجنون اذ هو كاللهذيان وأصوات
 الحيوانات ولو فرض افادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قياسه فالقائمه لم تحصل من
 اخباره بل انما حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بأن المستفاد من المشاهدة صدق الخبر
 أي مطابقته للواقع وأما الفائدة فالكلام متصف بها غاية أنه غير مقصود بالافادة
 والحاصل أن كلام النائم والمجنون في حد ذاته مفيد أي دال على معنى يحسن السكوت
 عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى
 كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) أي
 من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان
 الكلام صفة له فيكون منعه وهو السكوت صفة له وفي الحقيقة هما متلازمان لانه متى
 ذكر كما الاسناد حسن السكوت من كل منهما والافلا (قوله يحسن السكوت عليه)
 خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وان قام زيد على تعليق شيء مما
 على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أي منزلة الفعل مع فاعله
 أو منزلة المبتدأ مع خبره (قوله ضرب اللص) أي فهو منزل منزلة الفعل مع الفاعل
 لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلة (قوله وأقام الزيدان) أي فهو أيضا بمنزلة
 الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذي هو اسم فاعل لأنه فعل ويحتمل أنه منزل
 منزلة المبتدأ مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ الا أن الزيدان كالخبر لأنه خبر (قوله
 وكان زيد قائما) يحتمل أنه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كالفاعل لانه اسم كان لانه
 فاعل ويحتمل أنه منزل منزلة المبتدأ والخبر نظرا الى أن أصل معمولي كان المبتدأ والخبر
 والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معموليها
 وأما معموليها فلا يقال لهما الآن جملة في قواعد النحو (قوله وظننته قائما) اراده
 فيما يتنزل منزلة أحدهما مشكك لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل
 بحسب الاصطلاح وليس مما تنزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر (قوله
 أنهم ما ليس مترادفين) أي بل الجملة أعم (قوله أنهم ما ليس مترادفين) أي لانه لا يشترط في
 الجملة الافادة (قوله كما يوهمه الخ) فيه أن النحاة فرقان احدهما ما اصطلاحوا على
 الترادف والاخرى اصطلاحوا على عموم الجملة فتوهيم المصنف للقبولين بالترادف نظرا
 لاصطلاحه لا يصح والا كان لغير أن يوهموه أيضا نظرا لاصطلاحهم اذ ليس توهيمه لهم

المقيد بالقصد والمراد بالمقيد ما دل
 على معنى يحسن السكوت عليه
 والجملة عبارة عن الفعل وفاعله
 كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم
 وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب
 اللص وأقام الزيدان وكان زيد
 قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك
 أنهم ما ليس مترادفين كما توهمه
 كثير من الناس

أولى من توهمهم له وأجاب الشمني بأننا لنسلم أنهم -مختلفوا في الاصطلاح بل انما
 اختلفوا في نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقلوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى
 هذا فالتوهم ظاهر (قوله وهو) أى الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشري (قوله
 ويسمى جملة) وفي نسخة بالجملة وفي نسخة الجملة أى فهو ظاهر في الترادف ووجه ظهوره
 أن الشيء لا يسمى باسم شيء إلا إذا كان مرادف له وانما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح
 الخ لاحتمال أن معنى قوله ويسمى جملة أى من حيث أنه من أفرادها وأن الجملة تنفرد
 عنه لأنه خلاف الظاهر (قوله انها أعم منه) أى لأنه أخذ في مفهوم الكلام قصدا
 ليس مأخوذاً في حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) أى المقصودة وقوله بخلافها أى فلا
 يشترط فيها الافادة قصداً (قوله ولهذا) أى لاجل عدم اشتراط قصداً الافادة (قوله وكل
 ذلك ليس مفيداً) أى ليس مقصوداً بالافادة لأن المقصود من قولك جاء الذي قام الاخبار
 بالجى لا بالقيام وانما ذكرت قام لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) في نسخة وجهه
 قول ابن مالك وهي أحسن لما يأتى أن كلام ابن مالك ليس صحيحاً وإن كان له وجه في نفسه
 (قوله ثم بدلتنا) أى أعطيناها مكان السيئة العذاب الحسنة أى الصحة حتى عفو أى
 كفر واقتلوا كفر النعمة (قوله ان الزمخشري الخ) ظاهره أن هذا كلام ابن مالك
 وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشري ان قوله وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى الى
 قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاغراض هنا
 بسبع جل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جل مع
 أن الاعتراض هنا بأربع جل وحاصل الجواب عن ابن مالك أن كلامه مبني على أن الجملة
 أعم من الكلام والمعتراض راعى القول بالترادف فكلام ابن مالك وجهه ولا اعتراض عليه
 (قوله بسبع جل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو أن أهل القرى آمنوا والثالثة
 واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا
 والسادسة فأخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله اذ زعم) أى الزمخشري وقوله
 أن أفأمن أى فالفاء من حلقة عن محملها فيامعنى السبيبة (قوله أن أفأمن معطوف
 على فأخذناهم) أى أخذناهم الاولى أعنى قوله فأخذناهم بغتة وفي هذا العطف شيء
 وذلك لأن أخذناهم خبر وقوله أفأمن انشاء مع أنه لا يصح عطف الانشاء على الخبر إلا أن
 يقال انه مجوز لذلك تأمله وأجيب بأن الاستفهام انكارى بمعنى النفي أى لا يأمن
 فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فأخذناهم) ضمير أخذناهم عائد على أهل
 القرية المكذبين انبيهم والهمزة في أفأمن للاستفهام الانكارى بمعنى النفي أى لا يأمن أى
 أخذنا المكذبون لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى
 من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) أى
 وليس العطف على مقدر بعد الهمزة أى يقولون فأمن الخ لأن هذا مذهب سيدويه
 والزمخشري يخالفه في ذلك (قوله انما اعترض) أى في الآية بأربع لا بسبع كما قلت

وهو ظاهر قول صاحب المفصل
 فانه بعد أن فرغ من حد الكلام
 قال ويسمى جملة والصواب أنها
 أعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها
 ولهذا تسمعهم يقولون جملة
 الشرط جملة الجواب جملة الصلة
 وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً
 وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول
 ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلتنا
 مكان السيئة الحسنة حتى
 عفو واقتلوا قدمس آباءنا الضراء
 والسرائ فأخذناهم بغتة وهم
 لا يشعرون ولو أن أهل القرى
 آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات
 من السماء والارض ولكن كذبوا
 فأخذناهم بما كانوا يكسبون
 أفأمن أهل القرى أن يأتهم بأسنا
 ياتوا وهم نائمون ان الزمخشري
 حكم بجواز الاعتراض بسبع جل
 اذ زعم أن أفأمن معطوف على
 فأخذناهم ورد عليه من ظن أن
 الجملة والكلام مترادفان فقال
 انما اعترض بأربع جل وزعم أن
 من عند ولو أن أهل القرى الى
 والارض جملة لأن الفائدة انما تتم
 بمجموعه

وبعد ففي القولين نظراً لما قول ابن مالك ٤٦ فلانه كان من حقه أن يعتد بها ثماني جل احداها وهم لا يشعرون وأربعة

في حيز لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا
والمركبة من أن وصلتها مع ثبت
مقدراً أو مع ثابت مقدر أعلى
الخلاف في أنها اسمية أو فعلية
والسادسة ولكن كذبوا
والسابعة فأخذناهم والثامنة
بما كانوا يكسبون (فان قلت)
لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله
عن سيبويه من كون أن وصلتها
مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجريان
الاسناد في ضمنه (قلت) انما مراده
أن يبين ما لم على اعراب
الزنجشري والزنجشري يرى أن
أن وصلتها عنفاء على ثبت وأما
قول المعارض فلانه كان من حقه
أن يعتد بها ثلاث جل وذلك لانه
لا يعتد بهم لا يشعرون بجله لانها
حال مرتبطة بعاملها وليست
مستقلة برأسها ويعدّ ذلك وما في
حيزها بجله واحدة ما فعلية ان
قدروا ثبت أن أهل القرى آمنوا
واتقوا أو اسمية ان قدروا لو أن
ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعتد
ولاكن كذبوا بجله وفأخذناهم بما
كانوا يكسبون كله بجله وهذا هو
التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه
في تفسير الجمله لان الكلام هنا
ليس في مطلق الجمله بل في الجمله
بقيده كونها بجله اعتراض وتلك
لا تكون الا كلاماً تاماً

انقسام الجمله الى اسمية
وفعلية وظرفية

فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيئات العقيق

يا ابن مالك (قوله وبعد) أي وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعارض وأن كلام ابن
مالك له وجه فأقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) أي أما الاعتراض على قول ابن مالك
(قوله على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذ في كلام الزنجشري وهو يقتدرها ثبت
حينئذ لا يتأتى هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغي الجزم بأن المقدّر ثبت لأن
المصنف يصدم ما لم كلام الزنجشري وهو يرى أن الجمله الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فأن
وصلتها فاعل ان فعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) أي جواباً عن ابن مالك في عده الجمل
سبعة ولم يعتد بها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله أن سيبويه يقول ان المعنى
ولو أن ايمانهم فقل له أي الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد في ضمنه لم يحتاج
للخبر (قوله وذلك) أي الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل ثبت) أي فيلزمه أن
يكون أن وصلتها مع ثبت بجله ثمانية وقد يجب بان ابن مالك والزنجشري لم يعتد أقوله وهم
لا يشعرون معترضاً لانها جل له حالية فهي مرتبطة بالكلام قبلها وصرت حاباً بمبدأ
الاعتراض قوله ولو أن أهل القرى إلى قوله يكسبون وحيث صرت حاباً لم يعلم أن
مقصودهما بالجمله المعطوف عليهما مجموع قوله فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون غير أنهم ما
تركابعض الجمله اعتماداً على فهم المقصود من مبدأ الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم
لا يشعرون لم يعتداهم من الاعتراض صح ما قالاه من أن الاعتراض بسبع جل وقد يقال بل
هي ثمانية غيرها والثامنة بجله يكسبون وهي غير كان مع خبرها ألا ترى أنهم ما عدوا آمنوا
التي هي خبر أن بجله غير بجله أن مع خبرها (قوله وأما قول المعارض) أي وأما التنظير
الوارد على قول المعارض (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عد بجله وهم لا يشعرون
وعد جل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الدماميني وهذا التحقيق فيه والتحقيق أن
يقال ان قوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا إلى قوله يكسبون بجله واحدة باعتبار كونه
معترضاً فان بجله الاعتراض لا تكون الا كلاماً تاماً والكلام التام هنا هو المجموع
لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى راكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم
بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود
بقوت بترك اعتباره وأقول لان لم أن بجله الاعتراض لا تكون الا كلاماً تاماً لما سيأتى في
الاعتراضية أن وان شطت نواها من قوله * لعل وان شطت نواها أزورها * بجله معترضة
اه شئني (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجمله) فيه نظر لانه يقتضى أن من قال
الاعتراض بسبع جل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق الجمله

* (انقسام الجمله الى اسمية وفعلية وظرفية) *

(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلي للجمله وإن كان في الحقيقة أن الظرفية
ترجع لما قبلها من الاسم والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الظرف كائن أو استقر فعلى
الأول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله التي صدرها اسم) أي غير ظرف

بدليل

وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية ٤٧ هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب

اللس وكان زيد قائما وظننته قائما
ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة
بظرف أو مجرور نحو عندك زيد
وأني الدار زيد اذا قدرت زيدا
فاعلا بالظرف والجار والمجرور
لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ
مخبر عنه به ما ومثل الزمخشري لذلك
بني الدار من قولك زيد في الدار
وهو مبني على أن الاستقرار المقدر
فعل لا اسم وعلى أنه حذف وحده
وانقل الضمير إلى الظرف بعد أن
عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره
الجملة الشرطية والصواب أنهم امن
قبيل الفعلية لما سياتي * (تنبيه) *
مرادنا بصدر الجملة المسند أو
المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهم ما
من الحروف فالجملة من نحو قائم
الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك
منطلق وما زيد قائما اسمية ومن
نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام
زيد وهلاقت فعلية والمعتبر أيضا
ما عوصد في الأصل فالجملة من
نحو كيف جاء زيد ومن نحو فأى
آيات الله تنكرون ومن نحو فريقا
كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا
أبصارهم يخرجون فعلة لأن
هذه الأسماء في نية التأخير وكذا
الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان
أحمد من المشركين استجارك
والانعام خلقها والليل اذا يغشى
فعلة لأن صدرها في الأصل
أفعال والتقدير أدعو زيدا
وان استجارك أحد وخلق الانعام
وأقسم والليل

بدليل ما يأتي (قوله وقائم الزيدان) أي بدون اعتماد وانما مثل ذلك بدون أقائم
الزيدان لأن كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يبق حرف وأما ما سبقه حرف
فسيأتي في التنبيه (قوله عند من جوزه) أي جوزه لا يشاء بالوصف من غير اعتماد
(قوله التي صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الأول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل
والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الآخر والرابع لما
فعلها ناسخ متفق الآخر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف
يقضي أن كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث
والزمان وأما قول البيانين انها قيد للخبر فعني كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف
بالحصول في الزمن الماضي وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو
مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل اذ لم يعمد فعل يقع في التركيب غير زائد
ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) أي لانه جملة فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا
(قوله لا بالاستقرار) أي والا كانت فعلية ان قدرت فعلا واسمية ان قدرت اسما (قوله
ولا مبتدأ) أي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشري لذلك) أي لما ذكر من الظرفية
(قوله زيد في الدار) أي فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي
اسمية (قوله بعد أن عمل) أي الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير لأن الضمير لا يتصل الا
بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقر في الدار
كان في استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن
عامل فعمل فيه الظرف فاتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل الابعامه وقدر الشئ
أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما
حذف الاستقرار اتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجد العمل فيه للظرف
بعد أن كان للاستقرار (قوله الجملة الشرطية) أي الواقعة فعل الشرط أي فجعلوا
أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) أي في قولنا ان صدرت باسم فهي اسمية
وان صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الاولى أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند
أو المسند اليه سواء كان ملفوظا أو مقدرا فخرجت الفضلات المصدرة بها كما خرجت
الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ فلو قال هكذا لا غناه عن قوله وأيضا ما هو
صدر في الأصل الخ لانه يفيد حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لأن قولنا المسند
اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات (قوله اسمية) أي لانها مصدرة باسم وهو
المسند اليه (قوله في نية التأخير) أي لانها فضلات (قوله وان أحد الخ) أي أن ان
داخله على فعل محذوف لأن أدوات الشروط لا تدخل الاعلى فعل (قوله أدعو زيدا)
صوابه أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لأن
نسخة الباء حل معنى فتط

* (باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه) *

(قوله باب) كذا في نسخة وفي نسخة حذفه (قوله باب) خبر المحذوف وهو مضاف لما
ويجب فعل مضارع وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أي هذا باب ما يجب على المسؤول
التفصيل فيه أي التفصيل في جوابه (قوله ما يجب) ملاحظة على الكلام أي باب
الكلام الذي يجب على الشخص المسؤول التفصيل في جوابه وقوله في المسؤول عنه أي
حال كونه وجوب التفصيل على الشخص المسؤول في حال اللقاء المسؤول عنه (قوله
لاحتماله) أي وإنما وجب على المسؤول التفصيل في الجواب إذا ألقى له المسؤول عنه
لاحتماله أي المسؤول عنه الخ (قوله ولذلك) أي المسؤول عنه المحتمل للاحتتمالات المذكورة
أمثلة (قوله أحدها) أي أحد الأمثلة صدر الكلام الخ فإذا سئل إنسان وقيل له هل
صدر قولنا إذا قام زيد فأنا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغي له أن يقتصر في الجواب
على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بأن يقول إن كان إذا معمولاً
للجواب فالصدر جملة اسمية وإن كان معمولاً للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) أي
واحتمال صدر هذا الكلام للاحتتمالات المذكورة مبنى الخ (قوله فان قلنا جوابها)
أي فالمعنى أنا أكرم زيد أوقت مجيئه (قوله جوابها) أي ما في حيز جوابها من فعل أو شبهه
كأننا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أي كون العامل ما في حيز الجواب هو التحقيق عند غير
المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطه أو على كلام غير المصنف يلزم عليه أن
ما بعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقتدراً كرمه مقدماً يفسره أكرمه
المذكور وحينئذ فالجملة فعلية ولوقلنا العامل ما في حيز الجواب وقواهم ما لا يعمل لا يفسر
عاملاً مخصوصاً بباب الاشتغال كذا بحث الدماميني وأجاب الشمني بأن عمل ما بعد الفاء
فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله وتطير ذلك) أي في كون الظرف مضافاً للجملة
فعلية ومقدماً من تأخير مصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب بقوله أنا
مسافر (قوله وعكسه) أي من حيث أن الظرف مضاف للجملة اسمية والكلام جملة فعلية
(قوله إذا قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل في إذا فعل الشرط) أي وأن المعنى
إذا جاء زيد في الزمان المستقبل فأنا أكرمه (قوله مبتدأ) أي والخبر في الدار وقوله أو
مرفوعاً بمبتدأ محذوف أي على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله وذات فاعل مغن عن
الخبر في الثانية) جرى على ما يقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر في مثل أقام
الزيدان والتحقيق أن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً ولا يتصور أن يكون مخبراً عنه وكيف
وهو في نفسه مسند إلى ما بعده فهو في المعنى خبر ومنشأ الغلط اسمية مبتدأ فظن أن كل
مبتدأ مخبر عنه وإيس كذلك أه دماميني (قوله نحو يومان) فيه أن يومان في الأعراب
الآتية إما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان الأولى أن يقول الثالث
مذ يومان في نحو الخ لأنه هو الذي يتأق في الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب أن

باب ما يجب على المسؤول في المسؤول
عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية
والفعلية لاختلاف التقدير
أولاً لاختلاف النحويين

ولذلك أمثلة أحدها صدر الكلام
من نحو إذا قام زيد فأنا أكرمه
وهذا مبني على الخلاف السابق في
عامل إذا فان قلنا جوابه فصدر
الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة
من تأخير وما بعد إذا متم لها لانه
مضاف إليه وتطير ذلك قولك يوم
يسافر زيد أنا مسافر وعكسه قوله
* فبيننا نحن نرقبه أنا *
إذا قدرت ألف بينا زائدة وبين

مضافة للجملة الاسمية فان صدر
الكلام جملة فعلية والظرف
مضاف إلى جملة اسمية وإن قلنا
العامل في إذا فعل الشرط وإذا
غير مضافة فصدر الكلام جملة
فعلية قدم ظرفها كما في قولك متى
تقيم فأنا أقوم (الثاني) نحو في الدار
زيد وأعندك عمرو فاننا قدرنا
المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً
بمبتدأ محذوف تقديره كائن
أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر
في الأولى وذات فاعل مغن عن
الخبر في الثانية وإن قدرناه فاعلاً
باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية
(الثالث) نحو يومان في نحو
مارأيت مذ يومان

فان تقدير عند الاخفش والزجاج بين وبين لقائه يومان وعند ابى بكر وأبى على أمد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجمله اسمية
لا محل لها ومنذ خبر على الاول ومبتدأ على الثانى وقال الكسائى وجاعة (٤٩) المعنى منذ كان يومان فحذف طرف لما قبلها وما

بعد هاجله فعلية فعلها ما مضى حذف
فعلها وهى فى محل خفض وقال
آخرون المعنى من الزمن الذى
هو يومان ومنذ مركبة من حرف
الابتداء وذو الطائفة واقعة على
الزمن وما بعدها جمل اسمية حذف
مبتدؤها ولا محل لها لانها صلة
الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل
معنيين أحدهما ما الذى صنعته
فالجمله اسمية قدم خبرها عند
الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه
والثانى أى شئ صنعت فهى فعلية
قدم مفعولها فان قلت ماذا
صنعت فعلى التقدير الاول الجمله
بمحالها وعلى الثانى فتعمل
الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ
وصنعت الخبر والفعلية بأن تقدره
مفعولا لـ عمل محذوف على
شريطة التفسير ويكون تقديره
بعد ما ذا الآن الاستفهام له الصدر
الخامس نحو أبشر يهدوتنا
فالارجح تقدير بشر فاعلا يهدى
محذوف فالجمله فعلية ويجوز تقديره
مبتدأ وتقدير الاسمية فى أنهم
تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوتنا
لمعادلتها للاسمية وهى أم نحن
الخالقون وتقدير الفعلية فى قوله
فقلت أهى سرت أم عادنى حلم
أكثر رجحانا من تقديرها فى أبشر
يهدوتنا المعادلتها الفعلية السادس
نحو قاما أخوال فان الالف ان
قدرت حرف تنبيه كما ان التاء
حرف تأنيث فى قامت هنداً واسما

المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل منذ يومان لانه لا يصح لان يومان
تارة ينضم لها منذ فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن
الذى ينضم لها كان وعليه فهى جملة فعلية والقول الرابع المنضم لها هو فالجمله اسمية صلة
الموصول (قوله بيني الخ) أى منذ خبر مقدم ويومان مبتدأ مؤخر (قوله أمد انتفاء الرؤية
يومان) أى فأمدمبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيتـه (قوله وعليهما فالجمله
اسمية) قد يقال هى على الاول تحتـمل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوف
نعم لا تكون ظرفية لان الطرف الم يعتمد لا يعمل (قوله فالجمله) أى جملة منذ يومان وهى
جملة ثانية وأما الجملة الاولى فهى ما رأيتـه (قوله ومنذ خبر) أى غن يومان على
الاول وقوله ومبتدأ على الثانى أى لانها موقولة بامد فهى مبتدأ (قوله منذ كان) أى
وجد (قوله لما قبلها) أى كعدم الرؤية فى المثال (قوله فى محل خفض) أى بالاضافة
للطرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) أى فالذى صفة للزمن (قوله قدم خبرها)
أى وهو ما الاستفهامية (قوله أى شئ) أى وعلى هذا فامر مركبة مع ذا وجعل اسما
واحدا للاستفهام بخلاف الوجه الاول فان ذاعليه موصولة وعائدها محذوف (قوله
فعلى التقدير الاول) أى من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر
أو مبتدأ مؤخر وقوله بمحالها أى من كونه اسمية (قوله وعلى الثانى) أى من
أن ما مركبة مع ذا وجعل اسما واحدا للاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) أى والمعنى أى
شئ صنعتـه (قوله له الصدر) والتقدير أى شئ صنعت صنعتـه هذا وقد ذكر بعضهم
ان ماذا من بين أدوات الاستفهام تخرج عن الصدرية اهـ دما سبى (قوله فالارجح
الخ) أى لان الاصل فى الاستفهام أن يدخل على الافعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ)
أى ويهدوتنا خبر أى فالجمله حينئذ اسمية (قوله أنتم تخلقونه) أى فالهمزة للاستفهام
وأ أنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله أريج) اعلم أنه قد وجد فى هذه الآية لكل من
الاسمية والفعلية مرجحاً فقد رجحت الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة
الاسمية لها وحينئذ فهما متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لان
الارجحية بالنسبة الى شئ خاص وهو قوله أبشر يهدوتنا فلا تعارض (قوله لمعادلتها
الخ) أى فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية فى أبشر يهدوتنا
فانها لم ترجح وانما رجحت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله أكثر رجحانا الخ)
أى وأما جعل الجملة فى هذا اسمية فهو ضعيف جداً لوجود أمرين يقتضيان الفعلية
الهمزة والتعادل بخلاف الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) أى فقد وجد للفعلية فى هذا
البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة للفعلية بخلاف الفعلية فى أبشر
يهدوتنا فانها لم يوجد فيها الامر ج واحد وهو الاول فى الآيتين المذكورتين (قوله فعلية
واسمية) أى وكذا ان قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملتان أى جملة ثم

واخوالا بدل منها فالجمله فعلية ٧ فى نى وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجمله اسمية قدم خبرها السابع
نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما فى زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبرا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية

* الثامن جملة البسمة فان قدرا ابتدأ باسم الله فاسميه وهو قول البصريين أو بدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفسير والاعراب ولم يذكر الزمخشري (٥٠) غيره الا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسمة مبدأ له فيقدر باسم

الله اقرأ باسم الله أحل باسم ارحل ويؤيده الحديث باسم لا ربي وضعت جنبي * التاسع قوالهم ما جاءت حاجتك فانه يروي برفع حاجتك فالجملة فعلية وينصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها خبرها وأنت جلا على معنى ما وحاجتك خبرها وتظهر ما هذه ما في قولك ما أنت وموسى فانها أيضا تشمل الرفع والنصب الا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية على خلاف سيبويه والاختصاص وذلك اذا قدرت موسى عطفًا على أنت والنصب على الخبرية أو المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ أي ما تكون أو ما تصنع وتظهر ما هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف أنت وموسى الا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الاتوجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية * العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالارج الفعلية للناسب وذلك لانهم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه ونحو زيد ليقيم وعمرو ولا يذهب بالجزم لان

الرجل وجملة هو زيد (قوله مؤخرًا) أي لاجل اقادة الحصر وقوله الا أنه أي الا أن الاولى أنه أي الحال والشان يقدر الخ (قوله ومناسبا بالخ) انما كان تقديره مناسبا أولى لانه أوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك المقدر حينئذ على تلبس الفعل كله بالبسمة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربي) في ذنبة اللهم (قوله التاسع الخ) فيه أنه في حالة الرفع لا يحتمل الاوجه واحد او هو الفعلية وكذا في حالة النصب لا يحتمل الاوجه واحد او هو الاسمية وحينئذ في هذا المثال مما ينبغي أن يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل اهد ما ينبغي (قوله بمعنى صار) أي فهو من أخوات كان برفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) أي اسم جاء أي وخبرها الحاجة (قوله على معنى ما) أي لان ما واقعة على حاجة ولوراعى اللفظ لا ذكر (قوله الا أن الرفع على الابتدائية) أي وأنت خبر (قوله على خلاف سيبويه) أي فسيبويه يقول انها مبتدأ والاختصاص يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون أنت خبرا على الاول ومبتدأ على الثاني وموسى عطف على أنت (قوله وذلك) أي ما ذكر من الرفع بقوله (قوله والنصب) أي نصب ما على الخبرية أي لتكون أو المفعولية أي لتصنع (قوله اذا قدرته) أي قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم أو مفعول وأنت فاعل أو اسم يكون وموسى مفعول معه (قوله اذ لا بد من تقدير فعل حينئذ) أي حين اذ جعل وموسى مفعولا معه لان العامل فيه ماسبق من فعل أو شبهه لا الواو (قوله في الوجهين) أي الرفع والنصب (قوله الا انها لا تكون مبتدأ) أي لان كيف معناها على أي حالة وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدأ (قوله فليس للرفع الاتوجيه واحد) أي وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على أنت (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) كونه على الخبرية بتقدير أن يجعل أنت اسمًا لتكون محذوفة أي كيف تكون فلما حذف تكون وحدها أبرز الضمير المستكن فيها وقوله أو الحالية أي بتقدير توجد وموسى على وجهي النصب مفعول معه (قوله فالارج الفعلية) أي يجعل زيد فاعلا محذوف بفسره المذكور (قوله ومما يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف فلو جعله قسما حادى عشر كان أولى لان هذا محتمل للوجهين (قوله موسى أكرمه) أي فأكرمه جملة طائفة لضعف كونها خبرا عن موسى فالارج حينئذ جعل موسى مفعولا لفعل محذوف (قوله زيد ليقيم) أي فليقيم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب زيد وعمرو فاعلان محذوف (قوله وعمرو ولا يذهب) أي فالتقدير لا يذهب عمرو لا يذهب وكذا ما قبله (قوله فالجملة اسمية) أي فزيد مبتدأ وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) أي لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل (قوله عند الجمهور) أي ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) أي لان جملة وعمرو وقع محتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام (قوله

وقوع الجملة الطلبية خبرا قليلًا وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل * اذ اقول الجمهور الى وجوز المبرد وابن العريق وابن مالك فعليهما على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة له معا على السمع عند الجميع

﴿انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى﴾ الكبرى هي الاسمية (٥١) التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه

قام والصغرى هي المنبئية على
المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين
وقد تكون الجملة كبرى وصغرى
باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه
منطلق فمجموع هذا الكلام جملة
كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى
لا غير لانها خبر وأبوه غلامه منطلق
كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى
باعتبار جملة الكلام ومثله لكاهو
الله ربى اذا الاصل لكن أنا هو الله
ربى ففىها أيضا ثلاث مبتدآت اذا
لم يقدر هو ضمير الله سبحانه ولفظ
الجلالة بدل منه أو عطف بيان
عليه كما جزم به ابن الحاجب بل
قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم
حذفت همزة أنا حذفاً باعتبار طبا
وقبل حذفاً قياساً بما بأن نقلت
حركاتها ثم حذفت ثم أدغمت نون
لكن فى نون أنا (تنبيهان) الاول
ما فسرت به الجملة الكبرى
هو مقتضى كلامهم وقد يقال
كما تكون مصدرية بالمبتدا
تكون مصدرية بالفعل نحو ظننت
زيداً يقوم أبوه الثانى انما قلت
صغرى وكبرى موافقة لهم وانما
الوجه استعمال فعلى الفعل بأل
أو بالاضافة ولذلك لحن من قال
كان صغرى وكبرى من فواقعها
حصباء در على ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زائدة وانما
مضافان على حذف قوله

• بين ذراعى وجهه الاسد •

الى الصغرى والكبرى) فى نسخة الى صغرى وكبرى وهى المناسبة لقوله فيما بأتى
وانما قلت صغرى وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد است
صغرى ولا كبرى فالقسمه غير حاصرة (قوله المنبئية) أى التى هى خبر عنه (قوله
فى المثالين) فى المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفى الثانى وقعت اسمية (قوله كبرى
لا غير) أى لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لا غير) أى لانها منبئية على المبتدا أى مخبر
بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أى باعتبار ان الخبر فيها جملة وهى غلامه منطلق
(قوله صغرى باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبراً عن المبتدا الذى
هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربى) أى فليكن حرف استدرال وانما مبتدأ أول وهو مبتدأ
ثان ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث وربى خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثانى والثانى
وخبره خبر الاول وليس فى الله ربى رابط لانه عين المبتدا فالجملة بتمامها كبرى لا غير والله
ربى صغرى لا غير وهو الله ربى كبرى بالنظر لا لله ربى وصغرى نظر المبتدأ الاول (قوله
اذا لم يقدر الخ) أى فان قدر كذلك فهى جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يتأتى
أن تكون محمولة للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله
اعتباطياً) أى لالهة (قوله وقيل حذف الخ) قدر هذا المصنف سابقاً بأن ما حذف
لهة كالألف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف
اعتباطياً فكانه لم يوجد أصلاً (قوله ما فسرت به الجملة الكبرى) أى بأنهم الاسمية
التي خبرها جملة (قوله بالفعل) أى وحينئذ قال الكبرى يصح أن تكون فعلية خلافاً
لظاهر كلامهم (قوله بالفعل) أى الفعل الناسخ اذا كان الخبر فى الاصل جملة وعلى هذا
فنعرفها بأنها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الاصل أو نقول هى الجملة الاسمية التي خبرها
جملة والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل جملة (قوله فعلى أفعلى) أى الذى
هو مؤنث أفعلى وحاصل الكلام أن أفعلى التفضيل ان جرد من أل والاضافة يجب افراده
وتذكيره وجزالة فضل عليه بمن ولا يجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى
ولا امرأتان فضلتان ولا نساء فضليات ولا رجلان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول
رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف
أواضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليتان
والنساء الفضليات وكذا الباقي اذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى وكبرى مثل
امرأة فضلى وهو ممنوع واجاب المصنف عنه (قوله كان صغرى الخ) أى فحقه كان
الصغرى والكبرى (قوله فواقعها) جمع فاقعة وفى نسخة فقايعها جمع فقاعة والمراد بها
النفخة التي تكون على وجه الماء من شدة تحركه أو غليانه بالنار أى كان الفقاع الصغيرة
والكبيرة على وجه الحجر در على ارض من ذهب (قوله وقول بعضهم) أى فى الجواب
عنه (قوله وانما مضافان) أى فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من

برده أن الصحيح أن من لا تقم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال (٥٢) إذا غاب عنكم أسود العين كنتم كراما وأنتم ما أقام الأثم

أي لثام فعلي هذا يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصله صغرى وفاضلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة أحدها نحو أنا آتيك به اذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم آتيهم عذاب وكاهم آتيه يوم القيامة فردا ويؤيده أن أصل الخبر الأفراد وان حزة يميل الالف من آتيك وذلك ممنوع على تقدير انقلابها من الهمزة الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقروا تقدير مستقر الثالث نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها * الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل أن يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم * (تنبيه) * يتعين في قوله * الأمر ولي مستطاع رجوعه * تقدير رجوعه مبتدأ أو مستطاع خبره والجملة في محل نصب على انها صفة لاني محل رفع على انها خبرا لا لان الا التي للتني لا خبر لها عند سبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قبل الاماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما الكلام بذلك جلا على معناه وهو أتمنى ماء وكذلك يمنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمنع

الاول لدلالة الثاني أو من الثاني لدلالة الاول أو انه مامع مضافان للموجود كما قيل بكل من ذلك (قوله لا تقم في الإيجاب) أي وهما موجب ومجرورهما معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام منله (قوله مع كونه مجردا) أي من ال والاضافة (قوله الأثم) الشاهد فيه انه جمع الأثم على غير بابيه لاجمع لثيم وجمعه مع انه مجرد من ال مراعاة لقوله انتم لعدم قدمه المفاضلة (قوله فعلي هذا يخرج البيت) أي بحيث يقال انه ليس مراد أبي نواس في البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر (قوله وقول النحويين) أي جملة صغرى وكبرى (قوله ان يكون فعلا مضارعا) أي والاصل آتيك ابدات الهمزة الثانية ألفا لوقوعها ساكنة اثرهمزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذي بعده فانها تكون جملة لاصغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنظير في الاحتمال الثاني (قوله ويؤيده) أي يؤيد كون آتيك اسم فاعل (قوله وان حزة يميل الالف) أي فهذا دليل على انه اسم فاعل لان عليه الالف تكون أصلية ولا يجوز ماله الالف الا اذا كانت أصلية وأتماعا على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهمزة والالف المبدلة لا تعمل (قوله نحو زيد في الدار) أي فعلى الاحتمال الاول يكون الكلام جملة كبرى وعلى الثاني لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال في المثال الثالث (قوله وينبغي أن يجري هنا) أي في الاولوية (قوله الخلاف الذي في المسئلة قبلها) وهو أنه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لان الأصل في الخبر الأفراد أو يقدر العامل في سيرا فاعلا لانه الأصل في العمل وقوله في المسئلة قبلها أي مسئلة عامل الظرف الواقع خبرا وانما حال عليه ولم يتقدم له لشبهة هذا الخلاف في تلك المسئلة (قوله في المسئلة قبلها) وهي قوله الثالث نحو زيد في الدار (قوله أبوه مبتدأ) أي مؤخر او قائم خبر مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى (قوله فاعلا بقائم) أي وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) انما أتى بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم ان قوله الأمر ولي الخ جملة كبرى لان عمر في الأصل مبتدأ وقوله مستطاع رجوعه خبر فيجوز أن يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله الأعمار الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا التوهم بأنها ليست جملة كبرى أصلا (قوله الأعمار الخ) الهمزة للاستفهام ولا أصلها الا النافية للجنس ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتني فحينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبنى معها على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة في محل نصب صفة له مرتظرا للفظ في الحالة العارضة لصفة على المحل والا كانت في محل رفع (قوله والجملة في محل نصب) أي والاصل أتمنى عمرا موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله لاني محل رفع) أي حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الاولى نائب فاعل لان مستطاع اسم مفعول (قوله صفة على المحل) أي ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أي من مبتدأ وهو رجوعه

ايضا تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء وخبر

لا لا يجري ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه (٥٢) في الوجهين وخالفه في المستلئين المازني والمبرد

﴿انقسام الكبرى الى ذات وجه
والى ذات وجهين﴾

ذات الوجهين هي اسمية الصدر
فعلمة العجز نحو زيد يقوم أبوه كذا
قالوا وينبغي أن يزداد عكس ذلك
في نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء
على ما قدمنا وذات الوجه نحو
زيد أبوه قائم ومثله على ما قدمنا
نحو ظننت زيدا يقوم أبوه

﴿الجل التي لا محل لها
من الاعراب﴾

وهي سبع وبدأنا بها لانها محل
محل مفرد وذلك هو الاصل في
الجل • فالاولى الابتدائية
وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح
لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا
على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو
كان لها محل ثم الجمل المستأنفة
نوعان أحدهما الجملة المفتحة بها
النطق كقولك ابتداء زيد قائم
ومنه الجمل المفتحة بها السور والثاني
الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات
فلان رحمه الله وقوله تعالى قل
سأتلو عليكم منه ذكر الانام كذا
في الارض ومنه جملة العامل الملغى
لتاخره نحو زيد قائم أظن فاما
العامل الملغى لتوسطه نحو زيد
أظن قائم فجملة أيضا لا محل لها
الانها من باب جل الاعتراض
ويخص البيانون الاستئناف
بما كان جوابا لـ وال مقدرو
قوله تعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقتلوا اسلاما قال سلام قوم منكرون

وخبر وهو مستطاع (قوله في امتناع مراعاة محل اسمها) أي قبل دخول الناسخ وانما
امتنع مراعاة المحل ليكون الناسخ هنا أزالها عن حالها الاصل بالمرّة من الاعراب وهو
ظاهر وصير الكلام انشا بعد ان كان خبرا فالمحل قد زال بالألأ والحاصل أن سيبويه راعى
أمورا ثلاثة فراعى معنى ألا وهو أتمنى فقال لا خبر لها واعته برأصل لا وهو أنها نافية للجنس
فجعل لها اسما ونظر لكونها في معنى ليت وانما اسما فنع الوصف مراعاة لمحل اسمها
(قوله في الوجهين) أي وجهي الوصفية على المحل (قوله وخالفه في المستلئين الخ) أي
فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة في محل رفع خبر اللأ والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز
جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل أو ان الجملة في محل رفع صفة
على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلمة العجز) أي فاذا نظرت
لصدرها وجدت جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدت جملة فعلية (قوله في نحو ظننت
زيدا أبوه قائم) أي وهي فعلية الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) أي وهي التي كل
من صدرها وعجزها اسم أو فعل

• (الجل التي لا محل لها من الاعراب) •

(قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل) أي وهذا غير مراد وذلك
كما في جاء زيد ويده على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله
تطلق أيضا) أي كما تطلق على الجملة التي ابتدئ بها الكلام سواء صدرت بمبتدا أو بفعل
ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين
أحدهما مراد والثاني غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص في المعنى
المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضاً الابتدائية يتوهم قصرها على المفتحة بها النطق (قوله
المفتحة بها النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافا تاما (قوله المفتحة بها السور) نحو انا
أنزلناه في ليلة القدر انا فتحنا لكت (قوله المنقطعة) أي انقطاعا ومعنى قتال المنقطعة لفظا
ما مثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا حرف يوصلها به أو ما في المعنى
فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعبد من قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق
ثم يعبد من قوله فان الاعادة منقطعة عما قبلها لفظا لان الاعادة لم تقع حتى يحلوا على الاقرار
برؤيتها وليس انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما
قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بهما تعلقا صناعيا باتباع أو اخبارا وحالية
سواء كان هناك انقطاع في المعنى أو في اللفظ فقط فلا يضر الارتباط معنى بغير ذلك فيدخل
في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من حيث التشبيه
فالارتباط معنى لا يستلزم تخليص الاعراب الامن جملة الصلة (قوله رحمه الله) أي فجملة
رحمه الله منقطعة عما قبلها لانها انشائية (قوله الانها من باب جل الاعتراض) أي لامن
جل الاستئناف التي كلامها فيها فلا تراد هنا (قوله ويخص البيانون الاستئناف الخ) أي

فان جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره فاذا قال لهم وله اذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى وبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون وشبهه في استئناف جملة القول الثانية ونبتهم عن ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انامنكم وبكون وقد استوفت جملة القول في قوله تعالى واقد جات رسالنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام ومن الاستئناف الباني ايضا قوله زعم العواذل اني في غمرة مدقوا ولكن غمرني لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره اصدقوا أم كذبوا ومثله قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فين فتن باء يسبح * (تنبيهات) * الاول من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة أحدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الالهى فان الذي يتبادر الى الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال منه وكل منهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لقصد المعنى أيضا

وأما التحاة فقالوا هي المقطوعة عما قبلها سواء كانت جوابا عن سؤال أم لا فالاستئناف عندهم أعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهي قال سلام (قوله وله اذا) أى لاجل انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفهـ ير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبهة كمال الانقطاع وأما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمنع على الاظهر نحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الآية بعدما كان للنبي الآية فانه جواب عما يقال كيف استغفر ابراهيم لاييه ومن منع دخول الواو مطلقا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف الباني ما كان جوابا لسؤال عن شئ مصرح به في الجملة الاولى وليس هذا منه تأمل (قوله قال انامنكم وجلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم حين سلموا عليه (قوله قالوا سلاما) أى ماذا قالوا له فأجاب وقال قالوا سلاما ثم سأل وقيل ماذا قال لهم فأجاب وقال قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة فلذا ذكر الضمير لاجمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل (قوله رجال) فاعل لهذوف أى يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فين فتن باء يسبح) أى وهو شعبة وأما من كسر هاء فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة (قوله انه صفة) أى فتكون الجملة في محل جر وقوله أو حال أى فتكون في محل نصب (قوله انه صفة) أى على قاعدة الجمل بعد النكرات وقوله أو حال أى لوجود المسوغ وهو الوصف بمارد (قوله من شيطان لا يسمع) أى موصوف بكونه لا يسمع وهذا تعطيل لبطلان الصفة والحال أما الصفة فظاهر وأما الحال فهي وصف في المعنى (قوله من شيطان لا يسمع) قد يجب أن المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام لا غبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والابراد انما يتأتى على أن المراد موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوي) أى انه ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون للملا الأعلى قال الدماميني اذا كانت للاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع وحينئذ فيعود الاشكال بأنه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع في نفس الامر اذا المتحفظ منه من يسمع فان قلت ان المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى لا غبار عليه فبالبال قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشئى بأنه اخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لانهم يسمعون في نفس الامر وما أتى عدم السماع الامن الحفظ والا لما كان للحفظ معنى (قوله انفسا للمعنى) أى لانه يكون جوابا عن سؤال وهو انه يقال لم حفظت السماء الدنيا من الشياطين فأجاب لانهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ واعلم أنه انما يحصل الفساد اذا جعل جوابا عن سؤال عن الهة أى لم حفظت السماء من الشياطين وأما ان

وقيل يحتمل أن الأصل التلايه، وانتم حذفتم اللام كما في جئتكم أن تكرمني (٥٥) ثم حذفتم أن فارتفع الفعل كما في قوله

* ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغي *
 فيمن رفع أحضر واستضعف
 الزمخشري الجمع بين الحذفين
 (فان قلت) اجعلها حالاً مقدرة
 أي وحفظاً من كل شيطان
 مارد مقدراً عدم سماعه أي بعد
 الحفظ (قلت) الذي يقدر وجود
 معنى الحال هو صاحبها كالمروور
 به في قولك مررت برجل معه صقر
 صائداً به غذا أي مقدراً حال المرور
 به أن يصيده غذا والشياطين
 لا يقدر أن عدم السماع ولا
 يريدونه الثاني أنا نعلم ما يسرون
 وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا
 يحزنك قوله -م- فانه ربما يتبادر
 للذهن أنه محكي بالقول وليس
 كذلك لان ذلك ليس مقولاً له -م-
 الثالث ان العزة لله جميعاً بعد قوله فلا
 يحزنك قوله -م- وهي كالتى قبلها
 وفي جمال القراء للسخاوى أن
 الوقف على قوله -م- في الآيتين
 واجب والصواب أنه ليس في جميع
 القرآن وقف واجب الرابع
 ثم يمد به بعد قوله أولم يروا كيف
 يبدأ الله الخلق لان إعادة الخلق
 لم تقع بعد -مدنية- رروا برؤيتهم
 ويؤيد الاستئناف فيه قوله
 تعالى على عقب ذلك قل سيروا في
 الارض فانظروا كيف بدأ الخلق
 ثم الله ينشئ التشاؤم الآخرة
 الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك
 تشييد الارض فقال الوقف على
 بانه الواو آثار الارض كانت ذلولاً

ذلول جید نم یتدی تشیر الارض علی الـ تناف وردہ أبو البقاء بأن ولا انما عطف علی النبی و بانہ الواثا رث الارض کانت ذلولاً

ليست ذلولاً لاجتماعها الاستثناف تناقض (قوله ولا يلتفت) أي وكذا زيد يصوم ولا
يقعد والاولى أن يمثل به هذا الظهور أن الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكره فانها
تحتمل أنهما الحال (قوله والثاني الخ) أي ويرد اعتراضه الثاني ويرد أيضاً بأن المعنى
أنها تشير الأرض من بطرها في قوة المشي (قوله وانما رجه الرد) أي على أبي حاتم
وحاصل الرد أننا لانسلم أن ذلك من عجائبها لعدم ورود ذلك في خبر أبي حاتم ولا يمكن
اعتراض على المصنف بأنه لا يلزم من كونه لم يبلغ خبراً بأن ذلك من عجائبها أنه لم يرد خبر
بذلك في الواقع إذ أبو حاتم ثقة في النقل فلا يفسر إلا بسند (قوله من عجائبها) أي فهي
تشير الأرض وليست مذلة للحرث وهذا بخلاف غيرها من البقراته لا يشير غبار الأرض
إلا إذا كان ذلك (قوله وبأنهم انما كفوا بأمر موجود الخ) حاصله أنه يلزم على
قوله بالاستثناف أن البقرة التي أمروا بذبها متصفة بأمر خارق للعادة وهو وجهها بين
كونها غير ذلول وبين أنها غبار الأرض فيلزم عليه تسكينهم بأمر خارق للعادة مع
أنهم انما كفوا بأمر موجود ويرد هذا الاعتراض بأنهم كفوا بذب بقره موجودة إلا
أنهم متصفة بأمر خارق للعادة لانهم لما شددوا شدة عليهم فالتسكين ليس بأمر خارق
للعادة وهو الجمع بين الومفين (قوله وبأنه كان يجب الخ) هذا رد للاستثناف في حد
ذاته وقوله في ذلول في نسخة لا ذلول أي بعده (قوله تكرار لا في ذلول) أي تكرار لا
الواقعة في ذلول أي الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة لا لا متعلق بتكرار (قوله بعد
الاستثناف) أي فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام الكوفيين وصرح به
السخاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لشيء وجئت
بلازاداً وعلى قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني)
أي من التسميات (قوله وهو نوعان) أي واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل
زيد) أي فان جمعت زيداً مبتدأ وما قبله خبراً كان زيداً لفظاً غير مستأنف وإن جعلته خبراً
لحذف أي هو زيد — ان مستأنفاً وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون جملة كزيد
في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول فردوجه له على الثاني (قوله والثاني ما)
أي لفظ أو جعل على الاستثناف (قوله الى ذلك) أي تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة)
أي أمصفاً تطهروهم على سرهم وموالاة ربكم أي لا يتبعونكم (قوله وما تخفي صدورهم
أكبر) كان عليه أن يزيد قد بينا لكم الآيات لان قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أي
الجلل الثلاث أعني لا يألونكم خيالاً وقد بدت البغضاء من أفواههم وقد بينا لكم الآيات
وأما قوله وما تخفي صدورهم فجعله حالية لا تعتد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر أن
الجلل بين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجلل الثلاثة مستأنفات وانما لم
يعد ودواماً عنتم جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خيالاً (قوله والابلاغ أن تكون
مستأنفات) أي استثنافاً نحو يا أيها الذين آمنوا لا يألونكم خيالاً (قوله والابلاغ أن تكون
مستأنفات) أي استثنافاً فافهموا أو بياناً ووجه الابغية أن بيان التعليل أكثر فائدة

ويرد اعتراضه الاول صحة مررت
برجل يصلي ولا يلتفت والثاني
ان أبا حاتم زعم أن ذلك من
عجائب هذه البقرة وانما وجه
الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من
عجائبها وبأنهم انما كفوا بأمر
موجود لا بأمر خارق للعادة وبأنه
كان يجب تكرار لا في ذلول إذ
لا يقال مررت برجل لا شاء رحتي
تقول ولا كاتب لا يقال قد تكثرت
بقوله ولا تنس في الحرث لان ذلك
واقع بعد الاستثناف على زعمه
والثاني قد يحتمل اللفظ الاستثناف
وغيره وهو نوعان أحدهما ما إذا
جاء على الاستثناف احتج إلى
تقدير جزء يكون معه كلاماً نحو
زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني
ما لا يحتاج فيه إلى ذلك لكونه
جملة تامة وذلك كـ تـ يـ رـ جـ دـ انـ نحو
الجملة المنفصلة وما بعدها في قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا
بطانة من دونكم لا يألونكم خيالاً
ودواماً عنتم قد بدت البغضاء
من أفواههم وما تخفي صدورهم
أكبر قال الزمخشري الاحسن
والابلاغ أن تكون مستأنفات

على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بظانهم من دون المسلمين ويجوز (٥٧) أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أي بظانهم

غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كافي الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة في تقديم من دونكم على بظانهم وأجاب بان محط النهي هو من دونكم لا بظانهم فلذلك قدم الهم وايسر التلاوة كما ذكر وتظهر هذا ان أبا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة زبر ابعده قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وانما هي في سورة المؤمنين وترك تفسيرها هناك وتبعه على هذا السور وجلان لخصام من تفسيره اعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك ان قام زيد أقوم وذلك لان المبرد يرى انه على ضمائر الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبغي على هذا مسئلتان احدهما انه هل يجوز زيد ان أتاني أكرمه ينصب زيد افسيو به يجوز

وأبضا الوصفة توهم أن البظان من الدون قد تتصف بهذه الصفة وقد لامع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) أي لانهم لا يألونكم خبالا أي لا يمنعونكم من الخيال أي من الفساد بدليل انهم يودون عنكم أي شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والخال أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفى صدورهم أكبر جملة حالية وقوله ودواما عنتم بيان لما قبله وأما قد بينا لكم الآيات فيجتمل أنه استئناف كلام وانه علة للنهي أيضا أي لاتنا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشري جوز أن تكون الجملتان الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفتين علة للنهي وأما قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهي أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على وجه التعليل للنهي) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهي بل كل واحدة مستقلة وترك العاطف تنبيه على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بظانهم) أي أولياء وترك المصنف ودواما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أي من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذي صدر به الزمخشري فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر في جانب الصفة الجملتين الاوليين وذكر في الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أي بدون العاطف أي وانما يقال وأحب بالواو (قوله كافي الخبر) أي لان الصفة محكوم بها في المعنى (قوله كما ذكر) أي بل التلاوة تقديم البظان على قوله من دونكم (قوله وانما هي في سورة المؤمنين) أي واما سورة الانبياء فليس فيها لفظ زبر بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل النار اجمعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أي اعتقادا أنها انما هي في الانبياء لا في المؤمنين (قوله لخصام من تفسيره اعرابا) أي لخص كل منهما اعرابا وهما السفاقسي وشهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أي من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه صرفوا بعد الشرط (قوله على ضمائر الفاء) أي ومبتدأ والتقدير فانا أقوم فالجملة اسمية فتربط بالفاء وليست مستأنفة لانها جواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضي لا يحتاج لاحد هذين المذهبين اصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلة فعل الشرط غير معمول لفظا بينها وبين الجواب فلما لم تعمل في الشرط لفظا مع انه بلا صفة لم تعمل في الجزاء أصلا لبعده عنها فالأداة لم تعمل الا في فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أي فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أي أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأنييد ان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبغي على هذا) أي الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وانه ليس مستأنفا

كما يجوز زيدا أكرمه ان أناني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عام لافيه
والثانية انه اذا جى بعده هذا الفعل المرفوع (٥٨) بفعل معطوف هل يجوز أم لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد

ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف
على لفظ الفعل والجزم بالعطف
على محل الفاء المقدرة وما بعدها
الثاني مذومند وما بعدهما في نحو
ما رأيت مذومان فقال السيرا في
في موضع نصب على الحال وليس
بشيء لعدم الرابط وقال الجمهور
مستأنفة جوا بالسؤال تقديره
عند من قدر من مبتدأ ما أمدا
ذلك وعند من قدرها خبرا
ما بينك وبين لقائه الثالث جملة
افعال الاستثناء ليس ولا يكون
وخلا وعدا وحاشي فقال السيرا في
حال اذا المعنى قام القوم خالين عن
زيد وجوز الاستثناء وواجبه
ابن عصفور فان قلت جاء في رجال
ابن عصفور فاجله صفة ولا يمنع
عندي أن يقال جأوني ليسوا زيدا
على الحال الرابع الجملة بعد حتى
الابتدائية كقوله

* حتى ما دجلة أشكل *

فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج
وابن درستويه انها في موضع
جريح حتى وقد تقدم

(الجملة الثانية)

المعتضة بين شيئين لا فائدة الكلام
تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد
وقعت في مواضع (أحدها) بين الفعل
ومرفوعه كقوله

* شجباك أظن ربع الطاعنين *

ويروى بنصب الربع على انه مفعول
أقول وشجباك مفعوله الثاني وفيه

ضمير مستتر راجع اليه وقوله

أو انه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وانه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله
كما يجوز الخ) أي لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله
لا يجوز الجزم) أي لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى
يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة وما بعدها) فيه تسميح حيث جعل المحل للجملة والفاء
وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل انما هو للجملة التي بعدها فقط كما يدخلون حرف الجزم مع
المجرور مع أن المحل للمجرور فقط (قوله الثاني) أي من أمثلة الجمل التي اختلفت في كونها
مستأنفة أولا (قوله وليس بشيء لعدم الرابط) أي في قولك مذومان لان معنى الجملة
المذكورة مدة انتهاء الرؤية يومان أو بيني وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس
فيها رابط لا واولا ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذا اصل بيني وبين لقائه
فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكتفى وأنه لا بد من الرابط الانطى (قوله لعدم الرابط) يعني
رابط جملة الحال المعهود وهو الوارأ والضمير فيها (قوله ما أمدا ذلك) أي انتهاء الرؤية
(قوله جملة افعال الاستثناء) أي في نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ
(قوله ليس ولا يكون الخ) يدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أي لان الجمل بعد
المعارف كالقوم أحوال (قوله اذا المعنى) أي في الجميع (قوله وأوجه ابن عصفور)
أي لعدم الرابط في الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) أي لان الجمل بعد النكرات
صفات (قوله في موضع جريح حتى) أي بناء على ان حتى الابتدائية كما هو موضوع
الخلاف تكون جارة خلا فالجمهور والقائلين ان حتى متى كانت ابتدائية امتنع ان تكون
عاملة للجرح في الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية اذا عملت
الجزم مع كون كل عاملا للجزان الاولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة وأما
على كلام الجمهور فالابتدائية لا تعمل جرا لا لفظا ولا محلا

(الجملة الثانية المعتضة)

(قوله المعتضة بين شيئين) أي متلازمين لا فائدة الكلام المعتضة في اثباته تقوية أي
توكيدا وقوله وتسديدا مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أي فهي لمجرد تزين
اللفظ ولا تقوية أي توكيدا لما قبلها (قوله بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ)
أي بناء على أن شجباك فعل ويحتمل انه مصدر مضاف مبتدأ وربع خبره (قوله شجباك)
فعل ومفعول وربع فاعل وتعامه * ولم نعبأ به ذل الماذلينا * (قوله أظن)
هذه جملة معتضة بين الفعل والفاعل افادت التقوية لانه حين يقال شجباك
ربع الطاعنين يحتمل أن ذلك مطنون أو متوهم فأخبرانه مطنون (قوله
وشجباك مفعوله الثاني) أي هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أي في شجباك (قوله راجع
اليه) أي الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض في البيت (قوله والحوادث)
الاول للاعتراض وتسمى استثنائية لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله

ولا

وقد أدركتني والحوادث جمة * أسنة قوم لاضعاف ولا عزل

ولا عزل) أي ليسوا خالين من السلاح وقبلة

وقائله ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل

أسر رجل من بني عجل رجلا من دارم فقال هذه الايات فأطلقوه وتسامها

اعلمهم وان يطروني بنعمة * كما اب ماء المزن في البلد المحل

فقد ينعمش الله الفتى بعد عشرة * ويصطنع الحسنى سراة بني عجل

(قوله وهو الظاهر) أي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه وهو الظاهر في قوله الخ (قوله

ألم يأتيك والانباء تني الخ) بعده

ومحبسها على القرشي تشري * بادراع واسيف حداد

وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته أخذوا القيس درعا فاستاق قيس ابل الربيع بمكة

وباعها العبد الله بن جدعان وهو مراده بالقرشي بدروع وسيوف (قوله والانباء)

أي الاخبار (قوله على أن) أي بناء على أن الباء زائدة في الفاعل أي فامر فروع المحل

على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة (قوله فاعل الثاني) أي بدليل انه قرنه بالباء (قوله

فلا اعتراض ولا زيادة) أي لان تني يتعدى بالباء (قوله اذا لانباء) أي الاخبار وقوله

تني أي تخبر وقوله بهذا وبغيره أي ولوجعل بما لاقت معمولاً لتني لا فاد ان الاخبار

لا تخبر الا بما لاقت لبون الخ مع انها أي الاخبار كما تخبر بما لاقت لبون تخبر بغيره

(قوله بينه) أي بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على

الريح (قوله هيفاً) أي ربحاً حارة (قوله بالصبا) الباء داخله على المتروك وهو الاشهر

وقوله هيفاً أي ربحاً هيفاً أي محرقه وهي ربح تأتي من قبل الين حارة لا ترششي الا يسته

وتسمى بالنكباء والصبا هي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هي

الريح التي تأتي من ناحية القطب المسماة بالطياب والباء في الصبا داخله على المتروك وهو

الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله وفيه ن الخ) خبر مقدم أي في البنات

السابقات في البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أي ملازمات للندب وقوله ونوائح أي

وفيه نوائح أي نائحات (قوله لا بلالنه) أي لا يرغب عنه (قوله وفيه ن الخ) قبله

رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيه ن لا تكذب نساء صواح

(قوله ومنه الاعتراض الخ) أي من الاعتراض بين المبتدأ والخبر الاعتراض الخ (قوله

وبجمله الاختصاص) في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى

الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله

وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار انها شخص والافهول هذ

بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين

يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه

وقيل للنجم طارق لانه يطالع ليلا وكل أت له لافه وطارق وبعد البيت

وهو الظاهر في قوله

ألم يأتيك والانباء تني

بما لاقت لبون بني زياد

على ان الباء زائدة في الفاعل

ويحتمل أن يأتي وتنّي تنازعا

مافاعل الثاني وأضمر الفاعل

في الاول فلا اعتراض ولا زيادة

ولكن المعنى على الاول أوجه

اذا لانباء من شأنها أن تني بهذا

وبغيره (الثاني) بينه وبين مفعوله

كقوله

وبدلت والده رذ وتبدل

هيفاً دبورا بالصبا والشمال

(والثالث) بين المبتدأ وخبره كقوله

وفيه ن والأيام يعثرن بالفتى

نوادب لا بلالنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجمله الفعل

الملغى في نحو زيد أظن قائم وبجمله

الاختصاص في نحو قوله عليه

الصلاة والسلام نحن معاشر

الانباء لا نورث وقول الشاعر

فمن نبات طارق * غشي على النمارق (٦٠) وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أوني كان موسى فالصحيح انها لا فاعل لها

والمسك في المفارق * والدر في الخائق * ان تشبوا نعانق * ونسب النمارق

أوتدبرو تفارق * فراق غير وامي

والنمارق فرش والمقبة الحب (قوله فمن) مبتدأ وقوله غشي خبر وقوله نبات أي
أخص نبات فهو منصوب بالكسرة لانه جمع وثالث سالم وقوله نبات طارق جملة
اختصاصية لا محل لها من الاعراب لانها اعتراضية وذهب بعض الى ان جملة
الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح انها الخ) اي فلا تعتمد من
هذا القبيل أي من جعل الاعتراض لان الصحيح انها لا فاعل لها (قوله على تقدير
أزورها خبر لعل) أي لا على ان أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من
القسم الثاني أي الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لانها
انما تكون خبرية والترجي انشاء ويجوز ان أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو
المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أي فعل هذا الاحتمال لا تكون من الاعتراض بين
ما أصلها المبتدأ والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبدا
ما يحدث من الآراء يخاطب من وعده قلوصا فأخلفه (قوله ياليت شعري الخ) شعري
اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمني أي التني لا تنفع جملة معترضة بين اسم ليت
وخبرها (قوله بعشوري) أي ياليت مشعوري ومعلوم جواب هذا الاستفهام (قوله
وأما اذا قيل بان الخبر محذوف) أي وان المعنى ليت شعري أي على جواب هذا
الاستفهام موجود (قوله لا خبرها هنا) أي بناء على ما ذكره بعض من ان ليت اذا دخلت
على لفظ شعري كانت لا تحتاج الى الاسم وكان لا خبر لها لان المعنى ليتني أشعر كما ان
لا التي لتني الجنس اذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لا تحتاج لخبر وصار معناها أتعنى
(قوله فالاعتراض بين الشعر وعموله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي
المصدر وعموله لا من باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب
جملة دعائية أي اللهم بلغها ياها فهو دعاء له يلوغ الثمانين (قوله ترجان) بفتح التاء
مع ضم الجيم وبضمهما وفيه لغة نالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد
هنا مطلق مبلغ (قوله ان سلمي الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لي نكبة وتنكوها

من نكا الجرح (قوله اني) الياء اسمها ولقاتل خبرها وقوله واسطار جله تسمية
معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله واسطار) يعني الكتب أي أقسم بالكتب التي
سطرت سطر بعد سطر اني لقاتل الخ (قوله يانصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا
ابن سيار أمير خراسان والاخير يعني المعونة فهو معمول محذوف وأما الثاني فهو اتباع
على اللفظ وقيل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والحمل (قوله وان الخ) مطلع القصيدة
خليلي هذا ربع عزة قاعة فلا * قلوصيكما ثم ابكا حيث حلت

فلا جملة (الرابع) بين ما أصله
المبتدأ والخبر كقوله

واني لرام نظرة قبل التي

لعتي وان شطت نواها أزورها

وذلك على تقدير أزورها خبر

لعل وتقدير الصلة محذوفة أي

التي أقول لعل ركقوله

لعلك والموعود حق لقاءه

بدالك في تلك القلوص بداء

وقوله

ياليت شعري والمني لا تنفع

هل أغدون يوما وأمرى مجمع

اذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر

على تأويل شعري بعشوري

لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا

تحتاج الى رابط وأما اذا قيل بأن

الخبر محذوف أي موجود أو أن

ليت لا خبرها هنا اذا المعنى ليتني

أشعر فالاعتراض بين الشعر

ومعموله الذي علق عنه

بالاستفهام وقول الحماسي

ان الثمانين وبلغتها

قد أحوجت سمعي الى ترجان

وقول ابن هرمة

ان سلمي والله يكلوها

ضنت بشي ما كان برزوها

وقول رؤبة

اني وأسطار سطر سطر

لقاتل يانصر نصر نصر

وقول كثير

واني وتهباني بعزة بعدما

تخلبت مما بيننا وتخت

لكالمرتجى ظل الغمامة كلما * نبوأمنها لقبيل اضمحلت قال أبو علي تهيباى بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك انى وجبك لضرب بك فتكون الباء متعلقة (٦١) بالتهيبام لا بخبر محذوف (الخامس) بين

الشرط وجوابه نحو واذا بد لنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا انما أنت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فأتقوا النار ونحو ان يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى بهم ما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب قاله أولى بهم ما ولا يرد ذلك تنبيه الضمير كما توهى موالات أو هنا للتوبيخ وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الأبدى وهو الحق وأما قول ابن عصفور ان تنبيه الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله أحق أن يرضوه وفيه ثلاثة أوجه أحدها ان أحق خبر عنهما وسهل افراد الضمير أمر ان معنوى وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله وانظري وهو تقديم افراد أحق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ما يوسف وأخوه أحب قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وأنزواجكم الى قوله تعالى أحب اليكم والثاني ان أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاة والسلام أو بالعكس والثالث أن أن يرضوه ليس في موضع جراً ونصب بتقدير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى توات (قوله لكالمرتجى) خبر انى كالمرتجى أى الطالب (قوله جملة معترضة) أى فتهيباى مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهيباى (قوله وخبرها) أى لكالمرتجى (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أى كما يجوز الاعراب الاقل فهو ويجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أى فهى جملة فعلية معترضة وأما ما قاله أبو علي فالاعتراض بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب قاله أولى بهم ما) فى الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أى ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتوا الشهادة رافعة به لان الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ) حاصله أن أحدا الامرين أى واذا كان كذلك فالضمير معهما انما يعود مفردا لامثنى (قوله للتوبيخ) أى والضمير معهما يطابق بخلاف أو التي ليست للتوبيخ فانه يفرد معهما (قوله مثل ذلك) أى أنه قال ان افراد الضمير في هذه الآية شاذ والقياس التنبيه وقوله وفيه أى فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية يحلفون بالله لكم ليرضوكم أى يحلف المنافقون بالله لكم انهم لم ينسكم وان ما بلغ النبي عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال ان الله ورسوله أحق أن يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أى وفي تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن ارضاء الله الخ) فى الكشف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه وسلم على حدان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل للعكس أى كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله افراد أحق) أى فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كأنه لو حظ الافراد فى المبتدأ فاساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أى وجه افراد أحق الذى هو الخبر الموجب افراده لافراد الضمير فى رضوه (قوله أو بالعكس) أى فالضمير انما عوراجع لله أو لرسوله (قوله بأن يرضوه) أى على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذى حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر (قوله وما عرى على تبيين) العرى بفتح العين هو عرى ضمها أى الحياة والذى يقع فى القسم مفتوح العين (قوله الاقارع) جمع أقرع صفة رجل أى لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمري الخ) عمر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الا أن مصدره خالف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل فى القسم الاقل والبطل مصدر بطل الشئ والبيت للناطقة الذى يأتى من قصيدة يعترف فيها للنعمان بن المنذر منها على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألمأصح والشيب وازع أنانى أبيت اللعن أمك لمتنى * وذلك التى تستدعها المسامع

بأن يرضوه بل فى موضع رفع بدلا عن أحدا الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله أحق من ارضاء غيرهما (والسادس) بين القسم وجوابه كقوله

لعمري وما عرى على تبيين * لقد نطقت بطلا على الاقارع

وقوله تعالى قال فالحق والحق
أقول لاملان الأصل أقسم
بالحق لاملان وأقول الحق فانتصب
الحق الاقل بعد اسقاط الخافض
بأقسم محذوفاً والحق الثاني بأقول
واعترض بجملة أقول الحق وقدم
مفعولها للاختصاص وقرئ
برفعهما بتقدير فالحق قسمي
والحق أقوله ويجرهما على تقدير
واو القسم في الاقل والثاني
توكيداً كقولك والله والله لا فعلن
وقال الزمخشري جر الثاني على أن
المعنى وأقول والحق أي هذا اللفظ
فاعمل القول في لفظ واو القسم
ومجروها على سبيل الحكاية قال
وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع
والنصب انتهى وقرئ برفع الاقل
ونصب الثاني قبل أي فالحق قسمي
أوفالحق مني أوفالحق أنا والاقل
أولى ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم
بمواقع النجوم الآية (والسابع)
بين الموصوف وصفته كآية فإن
فيها اعتراضين اعتراضين الموصوف
وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة
لوتعلمون واعتراضاً بين أقسم
بمواقع النجوم وجوابه وهو انه
لقرآن كريم بالكلام الذي بينهما
وأما قول ابن عطية ليس فيها
الاعتراض واحد وهو لوتعلمون
لان وانه لقسم عظيم توكيد
لاعتراض فردود لان التوكيد
والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى

مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كائن ساورتنى ضئيلة * من الرقش في انيابها السم نافع
فانك كالليل الذي هو مدركي * وان خلت أن المتأني عنك واسع *
(قوله أقسم بالحق) أي فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم بشي
الى الفاء الموجودة (قوله بعد اسقاط الخافض) أعني حرف القسم وهو الباء نحو
* ان على الله أن تبايعا * وقوله بأقسم متعلق بالتصيب (قوله فالحق قسمي) أي فالحق مبتدأ
وخبره محذوف وأما الحق الثاني فهو مبتدأ وخبره مذكوراً لأنه حذف منه العائد
وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاقل فإن الاعتراض بجملة فعلية (قوله
على تقدير واو القسم) أي فالمعنى قال فوالحق والحق أي فأقسم بالحق وأقسم بالحق
لا ملان الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة أقول (قوله والثاني توكيداً) أي فالاعتراض
حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أي فالحق والحق لا ملان فاعتراض بأقول فقط
(قوله وقال الزمخشري) أي بعد أن ذكر ما قاله المصنف في وجه النصب والرفع وأما
ما قاله المصنف من الجتر فلم يذكركم الزمخشري (قوله على أن المعنى وأقول والحق)
الاولى حذف الواو من قوله وأقول لان الموجود انما هو واو واحدة داخله على الحق
فالمعنى أقسم بالحق أقول في قسمي في هذا المقام الهائل والحق أي أقول هذا اللفظ أي
لا أقول في قسمي الا هذا اللفظ ويقولنا في هذا المقام اندفع ما يقال ان كثيراً ما يقسم بغير
هذا اللفظ (قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم ومجروها) أي لتأويلهما ما به هذا
اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) أي للفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو
وجه حسن) أي لافادته المحصور وتوكيد القسم بالحق والتنويه بأن ذلك القسم أمر
عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعني أن حكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا
وتقدير اوجه حسن وكما جاز في المجرور كهذه الآية كذلك يجوز في المرفوع والمنهوب
فيحكي رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز في الرفع)
أي لانه تقدم أن المعنى الحق قسمي وأقول الحق فالحق مفعول أقول وحكام بالرفع فضيه
محصور بتقديم المفعول أي الحق قسمي ولا أقول الا هذا اللفظ وقوله والنصب أي نصبهما
والمعنى أقسم بالحق والحق أقول أي لا أقول الا هذا اللفظ فتحصل أن الحق محكي سواء
رفع أو نصب أو جتر (قوله انتهى) أي كلام الزمخشري لكن المصنف حذف من عبارته
بيان المحصور وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز في الرفع
والنصب مع أن الزمخشري أخره وزاد في عبارته قوله فاعمل القول في لفظ واو القسم
ومجروها تأمل (قوله ومن ذلك) أي من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا
أقسم الخ) أي لان الامر واضح لا يحتاج لقسم أو فأقسم ولا مزيدة للتأكي كأي لئلا
يعلم أو فلا تأقسم لحذف المبتدأ وأشبع فتحة لام الابتداء ويدل له أنه قرئ فلا قسم أولاً

ذلك في حجة الاعتراض

(والثامن) بين الموصول وصلته كقوله
 * ذلك الذي وأنت تعرف مالكا *
 ويحتمل قوله وأنت لرام نظرة البيت
 وذلك على أن تقدر الصلة أزورها
 ويقدّر خبر لعل محذوفاً أي لعل
 أفعل ذلك (والتاسع) بين أجزاء
 الصلة نحو والذين كسبوا
 السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم
 ذلة الآيات فإن جملة وترهقهم ذلة
 معطوفة على كسبوا السيئات فهي
 من الصلة وما بينهما اعتراض بين
 به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله
 من عاصم خبر قاله ابن عصفور
 وهو بعيد لأن الظاهر أن ترهقهم
 لم يوث به لتعريف الذين فيعطف
 على صلته بل جيء به للإعلام بما
 يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم
 أنه ليس بمنع لجواز أن يكون الخبر
 جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية
 اعتراض ويجوز أن يكون الخبر
 جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان
 معترضان وأن يكون الخبر كأنما
 أغشيت فالاعتراض بثلاث جل أو
 أوائل أصحاب النار فالاعتراض
 بأربع جل ويحتمل وهو الظاهر أن
 الذين ليس مبتدأ بل معطوف على
 الذين الأولى أي للذين أحسنوا
 الحسنى وزيادة وللذين كسبوا
 السيئات جزاء سيئة بمثلها فمثلها هنا
 في مقابلة الزيادة هناك وتطيرها
 في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة
 فله خير منها ومن جاء بالسيئة

ردا كلام مخالف للمقسم عليه أي ليس الأمر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير
 الاوين (قوله في حجة الاعتراض) أي لانه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة
 بين شيئين متلازمين للتوكيد أو التحسين (قوله ذلك الذي الخ) تمامه
 والحق يدفع ترهات الباطل

اننا نزيد على الحالوم حالومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل

(قوله وأنت الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعني يعرف (قوله بين أجزاء
 الصلة) جمع جزء والمراد بالأجزاء أحد ركني الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض
 هنا بين جملتين معطوفتين فالأولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف أحدهما
 على الأخرى وقد يقال إن المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة وكل واحدة
 منها جزء منها (قوله الآيات) الأولى الآية واحدة جعلها آيات نظر المسامحة من الوقاف
 (قوله فهي من الصلة) أي بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ
 قبل الرسل فصيح قول المصنف التاسع بين أجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمني (قوله
 بين به قدر جزائهم) أي وهو أن قدر الجزاء المثل لا الأقل ولا الاكثر وحينئذ فالعنى
 جزاء كل سيئة كائن بقدرها (قوله خبر) أي عن المبتدأ وهو قوله والذين كسبوا
 (قوله لأن الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لأن الشأن أن الموصول والصلة
 يؤثرون باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد أي الجاني أبوه وهنا يصح أن
 يقال الكاسبون السيئات في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة
 إذا لارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيئات يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون
 به الآن (قوله فيعطف) بالنصب في جواب النفي أي حتى يعطف (قوله بل جيء به)
 أي وحينئذ فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لا على جملة الصلة حتى
 يكون بعضها منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحينئذ فقوله وترهقهم عطف على الخبر
 (قوله جزاء سيئة بمثلها) أي جملة جزاء سيئة بمثلها على أن جزاء مبتدأ والباء منه لاقعة
 بمحذوف خبر أو أن الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتي ما فيه (قوله لجواز أي يكون
 الخبر جزاء سيئة بمثلها) أي وما لهم الخ خبر ثان (قوله جملة النفي) أي وهي ما لهم
 من الله من عاصم (قوله جملتان معترضان) أي بين المبتدأ والخبر لا بين أجزاء الصلة
 (قوله أو أوائل) أي وأن يكون الخبر أوائل الخ (قوله فالاعتراض) أي بين المبتدأ
 والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبر لأنه في محل رفع مبتدأ
 وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبره قديم والحسنى مبتدأ
 وأحسن واصلته (قوله وتطيرها) أي تطير هذه الآية بتمامها (قوله الاما كانوا يعملون)
 كأنه قيل من جاء بالسيئة فله شرم مثل عمله (قوله وفي اللفظ) أي ونظير هذه الآية في
 اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطف شيئين على شيئين (قوله وفي اللفظ الخ)

فلا يجوز الذين عملوا السيئات الاما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيدوا لجرة عمرو

وذلك من العطف على معمولي
عالمين مختلفين عند الاختصاص
وعلى اضممار الجار عند سبويه
والمحققين ومما يرجح هذا الوجه
ان الظاهر ان الباء في مثلها متعلقة
بالجزء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ
احتج الى تقدير الخبر أي واقع
قاله أبو البقاء أولهم قاله الحوفي
وهو أحسن لا غناؤه عن تقدير
رابط بين هذه الجملة ومبتدئها
وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون
جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج
الى تقدير آخر وأما قول أبي
الحسن وابن كيسان ان مثلها هو
الخبر وان الباء زيدت في الخبر كما
زيدت في المبتدأ في محسبك درهم
فردود عند الجمهور وقديونس
قولهما بقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها
(والعاشر) بين المتضايقين كقولهم
هذا غلام والله زيد ولا أخاف علم زيد
وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر
وان الاخ حينئذ جاء على لغة القصر
كقوله مكره أخاك لا بطل فهو
كقولهم لا عصالك (الحادي عشر)
بين الجار والمجرور كقوله اشتريته
بأرى ألف درهم (الثاني عشر) بين
الحرف الناسخ وما دخل عليه
كقوله

كان وقد أتى حول كبل

أثافيها جامات مشول

هذا استطراد لان الكلام في الاعتراض وعدمه أتى به ليسين أنه غاية ما يلزم على هذا
الظاهر الذي اخترناه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو جائز عند الاختصاص أو على
تقدير اللام عند سبويه (قوله من العطف على معمولي عاملين) أي لان عمرو وعطف على
زيد والعامل فيه الابتداء والجر عطف على الدار والعامل فيه في وكذلك الآية فان
جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل
فيه اللام (قوله عند الاختصاص) متعلق بمحذوف أي وهو جائز عند الاختصاص (قوله
وعلى اضممار الجار) أي اللام في الآية وفي المثال (قوله عند سبويه والمحققين) أي
المانعين لذلك (قوله ومما يرجح هذا الوجه) أي كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على
الذين السابق (قوله متعلقة بالجزء) أي لان المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أي تقدير
الخبر لهم وقوله احسن أي من تقديره واقع وانما تظهر الا حسنة عند جعل جملة جزاء
سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثاني والحوفي راعى
الاول (قوله لا غناؤه) أي وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أي واقع اهم
(قوله فلا يحتاج الى تقدير) أي وما لا يجوز أولى (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أي
لأنه مبتدأ ولا الخبر لوجود كل منهما في اللفظ (قوله وأما قول أبي الحسن الخ) جواب
عما يقال انه على جعل جزاء سيئة مبتدأ ~~يكن~~ أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون
مساويا لما اختاره المصنف (قوله فردود) أي لان الباء عندهم لاتزاد في الخبر بل
في المبتدأ الا اذا كان الخبر منقيا (قوله وقديونس) أي من حيث ان مثلها مجرد من
الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها أي سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخاف علم زيد)
أي فلانافية وأخا اسمها منصوب بالالف وأخامضاف وزيد مضاف اليه وقوله فاعلم
اعتراض بينهما واللام في زيد زائدة والخبر محذوف أي موجود وانما علمت لافي المضاف
لمعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أي اسم لا
وقوله والظرف أي زيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فلا اعتراض بين اسم لا
وخبرها لا بين المتضايقين (قوله وان الاخ الخ) جواب عما يقال انه اذا كان الاخ
اسما لا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) أي فهو مبني على
فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أي قول القائل وهو
عمرو بن العاص يخاطب على بن أبي طالب (قوله فهو كقوله هم لا عصالك) أي انه
نظيره من جهة أن اسم لام مقصور مبني على فتح مقدرة على الالف وخبرها ظرف (قوله
بأرى) أي باطن فالاصل اشتريته أرى أي أظن بألف درهم فاعترض بأرى بين الجار
والمجرور (قوله أثافيها) جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها بحجارة القدر
والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والمتصقات بالارض وهو لابي الغول
الطهرى وقبله

كدا قال قوم ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها ٦٥ وهو اسم كأن على حد الحال في قوله

كأن قلوب الطير رطبا وبابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي
(الثالث عشر) بين الحرف وتوكيده
كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت
ليت شباب يبيع فاشترت
(الرابع عشر) بين حرف التنقيس
والفعل كقوله

وما أدري وسوف أخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء
وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض
آخر فإن سوف وما بعدها اعتراض
بين أدري وجملة الاستفهام
(الخامس عشر) بين قد والفعل
كقوله

أخا قد والله أوطأت عشوة
(السادس عشر) بين حرف النفي
ومنفية كقوله
ولا أراها تزال ظالمة
وقوله

فلا وأبي دهما زالت عزيرة
(السابع عشر) بين جملتين مستقلتين
نحو فأتوهن من حيث أمركم الله
ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأن
نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى
من حيث أمركم الله أي ان المأني
الذي أمركم الله به هو مكان الحرث
ودلالة على أن الغرض الأصلي في
الاثبات طلب التسليم لا محض
الشهوة وقد تضمنت هذه الآية
الاعتراض بأكثر من جملة

أنتسى لاهدالك الله سلى * وعهد شبابه بالحسن الجميل
(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدمامي في منع بعضهم تقديم الجملة
الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أي
في مجيئها من اسم كان بقطع النظر عن التقدم فإن قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله
كان قلوب الطير الخ) هذا في وصف العقاب ومشهور أنها لا تأكل القلوب والبيت
لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن بناة وقد دنا من امر أم مخضبة البنان
دنوت إليها وهو كالفسخ راقد * فيما تجلستى لما دنوت واذلالى
فقلت امسك به بالانامل فالتقى * لدا وكرها العناب والحشف البالي
(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل يتفع لأن المراد لفظها والثالثة توكيده للأولى وجملة
وهل يتفع معترضة بين الأولى والثالثة (قوله وما أدري) أي الآن وقوله وسوف الخ أي
وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل (قوله وسوف أخال) الأصل وأخال سوف
أدري فاعتراض بأخال بين سوف وأدري وليست سوف داخلة على أخال لأن الظن واقع
الآن لأن المعنى وما أدري فيما مضى وأظن الآن أني سوف أدري في المستقبل جواب
هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أي الواقع بين حرف التنقيس والفعل (قوله
اعتراض بين أدري الخ) أي أنه اعتراض بين الفعل وبين ما ستمسده مفعوليه (قوله
وجملة الاستفهام) أعني أقوم آل حصن أم نساء * (قوله أخال الخ) تمامه * وما قائل
المعروف فينا يعنف * (قوله ولا أراها تزال ظالمة) تمامه * تحدث لي نكبة وتنكوها *
فالأصل وأراها لا تزال ظالمة فاعتراض بجملة أراها بين لا وبين منفيها (قوله فلا وأبي دهما)
تمامه * على قومها مادام للزند فادح (قوله بين جملتين مستقلتين) أي ليست أحدهما
معطوفة على الأخرى بحيث تكون محكوما عليهما بحكمهما فإن المعطوفة على الصلة صلة
وعلى الخبر خبر على الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أي بينهما تلازم (قوله من
حيث أمركم الله) أي من المكان الذي أمركم الله بالاتباع فيه (قوله تفسير الخ) ليس
المراد أن اللفظ الثاني معناه معنى الأول بل المراد أن المحل المأمورين بالاتباع فيه الذي
هو معنى قوله من حيث أمركم الله مجمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم أي أن المحل المأمورين
بالاتباع فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم أن محل الحرث والزراعة انما هو الفرج
لأن الدبر فكان بيانها بهذا المعنى (قوله أي أن المأني) أي محل الاتيان الذي أمركم الله به
أي بالاتباع فيه الذي هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسير
أي ودلالة أي أنه دال على ما ذكر (قوله على أن الغرض) أي على أنه ينبغي للشخص
أن يكون الغرض الخ (قوله في الاتيان) أي من اتيان النساء (قوله بأكثر من جملة)
أي بل بجمليتين أعني ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله يحب التوابين
في قوة المفرد لأنه خبران وقوله يحب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو في قوة المفرد

ومثلها في ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه جلته أمه وهما على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى رب اني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت ٦٦ وليس الذكر كالأثى واني سميتها مريم فممن قرأ بسكون تاء وضعت

اذ الجملتان المستدرتان باني من قولها عليها السلام وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها وقال الزمخشري هنا جملتان معترضةتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اه وفي التنزيل نظر لان الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملة وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى ألم ترالى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون ان تضلوا السبيل والله أعلم باعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحترفون الكلم ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا وتخصيصا لهم اذا كان اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود أويانا لاعدائكم والمعتراض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير الاول ثلاث جمل وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما يشترون ويريدون فجملة تفسير لمقدرا للمعنى ألم ترالى قصة الذين أوتوا وان علق من نصير مثل ونصرناه من القوم أو بخبر محذوف على أن يحترفون صفة لمبتدأ محذوف أى قوم يحترفون كقولهم مناظمن ومنا أقام أى منا فريق فلا اعتراض البتة وقدم أن الزمخشري أجاز في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة وذلك فقد

فليس معنا الا جملة واحدة والظاهر ان المصنف انما جعلها جملتين نظر للصورة من كون كل واحدة فيها مسند ومُسند اليه وأجاب بعض بأن قوله ويجب المتطهرين يحتمل انه خبر محذوف أى وهو يجب المتطهرين وهذه الجملة عطف على جملة ان الله يجب التوابين فحينئذ هما جملتان وهذا بعيد بل الظاهر أن قوله ويجب عطف على يجب لكن المثال يكتفى فيه رائحة الاحتمال (قوله ومثلها في ذلك) أى في الاعتراض بأكثر من جملة (قوله ووصينا الانسان بوالديه) أى أمرناه لشكرهم ما فاقوله أن اشكر لي ولوالديك تفسير لوصينا أو بدل من والديه بدل اشتغال وذكرا الجملتين في البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق الوالدين (قوله جلته أمه وهما) أى فوهنت بسببه وهما على وهن أى أنهما ضعف للعمل وضعفت لاطلاق والولادة (قوله فممن قرأ الخ) وهو ما عدا شعبة وأما على قراءته بضم التاء وسكون العين فالاعتراض بجملة واحدة (قوله من قولها) أى قول حنة امرأة عمران (قوله والمعنى) أى معنى الجملة الثانية من جل الاعتراض وقصد المصنف بيانه دفع ما يقال ان مقتضى المقاعدة من دخول أداة التشبيه على الأقوى أن يقال وليس الأثى كالأذكر يعنى في الفضل والشرف فأجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذي طلبته ان يقرب بخدمة لبيت المقدس كالأنثى التي وهبت لها في الفضل والشرف بل تلك الأثى أفضل من كثير من الذكور الا ترى لقوله تعالى يا مريم ان الله اصطفىك الآية (قوله وفي التنزيل) أى جعل هذه الآية وهى قالت رب اني وضعتها أنثى الى آخرها نظير القول تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم نظر لان مقتضى كونهما نظيرة لهما أن يكون الاعتراض في الاولى كالا اعتراض في الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذى الخ (قوله اعتراضان) أى اعتراض في اثناء اعتراض وأما ما نحن فيه فانه اعتراض واحد بجملةتين وأجيب عن الزمخشري بأن قصده التنزيل بالاعتراض بجملةتين لكن لا من كل وجه على أن الاعتراض في الاعتراض لا ينافى أن المجموع اعتراض بل هو لازمه (قوله بيانا) أى فن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله اذا كان اللفظ) أى لفظ الذين أوتوا نصيبا من الكتاب عاما وفي نسخة اذا كان اللفظ وعلى كل من النسختين فهو عمله لقوله ان قدر من الذين هادوا وتخصيصا لهم (قوله أويانا لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله بيانا من قوله ان قدر بيانا للذين الخ وحينئذ فيفسد انه اذا كان بيانا لاعداء يكون الاعتراض بأكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال فالاولى أن يتم الكلام على جعله بيانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بيانا لاعداء والماعتراض الخ وقد يجاب بأن قوله أويانا معول محذوف وانه من عطف الجمل أى أو يجعل بيانا (قوله فجملة تفسير) أى والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أى الى حالهم كأنه قال ألم ترالى الذين يشترون الضلالة (قوله أو بخبر محذوف الخ) أى قوم يحترفون كأنهم من الذين الخ فان خبر لم يذكره في تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أى قوم الخ) أى

في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة وذلك فقد

فقد حذف الموصوف وأبقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور عن
أعني من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) أشار به هذا إلى أنه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك أي
وبيان الزعم لانه قال الخ ومصبب الاختصاف قوله لئلا يلزم الاعتراض أي الذي هو ممنوع
كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن أن مراده أن ذلك خلاف الأصل (قوله قد طالبت الخ)
هذه الجملة مفعول ثان لاراني والاول هو الباء أي أراني قد طالبت شخصا غير منبيل ومنبيل
اسم فاعل من أنال اذا أعطى (قوله ان اية) مقول القول وقوله وهي مصدر جملة حالية
وقوله لا ينتصب خبران وقوله مصدرا وبت أي فاصل اية أوية فاجتمعت الواو والباء
وسبقت احداهما بالساكون فقلت الواو بيا وادغمت الباء في الباء (قوله لئلا يلزم
الاعتراض بجملةتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة
مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منع الاعتراض بجملةتين ما يلزم على
ذلك من تكثير خلاف الأصل وذلك لأن الاعتراض على خلاف الأصل والحذف كذلك
وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على أنه لا يلزم من تقدير أية معمولا لا وبت الاعتراض
بجملةتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة منفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طالبت غير
منبيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اهدما بمعنى (قوله باسم لا) أي وهو المصدر
أي لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أي من أجل هذا (قوله ترك تنوين الاسم المطول)
يعني الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بأن كان مصدرا كما هنا واسم
فاعل أو اسم مفعول أي مع أن تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب اذا لم يمنع من تنوين
المعرب المنصرف الأل أو الاضافة وهنا ليس مضافا ولا محلى بأل (قوله وهو قول
البغداديين) أي فانهم قالوا يجوز ترك تنوين اسم لا المطول وخالفوا البصريين (قوله
اجروه) أي الاسم المطول في ذلك أي في ترك التنوين والمراد بالاسم المطول الشبيه بالمضاف
(قوله كما أجرى) أي الاسم المطول مجرأ أي مجرى المضاف في الاعراب وهو النصب
(قوله يخرج الحديث) أي فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراه
مجرى المضاف وقوله لما يتعلق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال في ولا معطى
(قوله ولكن الرواية) أي في الحديث انما جاءت بغير تنوين أي وهذا مما يرد على البصريين
وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا منبيا لتركيبه معها تركيب خمسة عشر
أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أي لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية
فلأن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق في بحث اللام
وكذا تقول في ولا معطى لما منع وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار
فظهر من ذلك أن التنوين على رأي البصريين ممنوع لا واجب فظهر لك أن الحديث
يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف وهذا منافي للعصر المقاد
من تقديم المفعول في قوله وعلى قولهم يخرج الحديث (قوله قول أبي علي) أنه لا يعترض

لانه قال في قول الشاعر
أراني ولا كفران لله اية
لنفسى قد طالبت غير منبيل
ان اية وهي مصدر أو بت لهاذا
رجته ورقفت به لا ينتصب بأو بت
محذوفة لئلا يلزم الاعتراض
بجملةتين قال وانما اتصا به باسم
لا أي ولا كفر الله رجته معنى
لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين
الاسم المطول وهو قول البغداديين
أجازوا لا طالعا جبلا أجروني
ذلك مجرى المضاف كما أجرى
مجرأه في الاعراب وعلى قولهم
يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت
ولا معطى لما منع وأما على
قول البصريين فيجب تنوينه
ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين
وقد اعترض ابن مالك قول أبي علي
بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك

بأكثر من جملة (قوله الرجال) أي لا ملائكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) أي
 عن ذلك فانهم يعلمونه والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) أي الحجج
 الواضحة والبراهين الكتب أي فان قوله بالبينات متعلق بأرسلنا واعتراض بقوله فاسألوا
 أهل الذكر وبقوله ان كنتم لا تعلمون (قوله والخطوب) أي الامور الصعبة الشديدة
 أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفي طول المعاشرة التقاليد)
 التباغض لأن طولها موجب للملل المتعاشرين وسامة كل منهما من الآخر وذلك ظنة
 وقوع البغضاء (قوله لقد باليت الخ) جواب القسم أعني لعمرى وقد اعترض بقوله
 والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد باليت) أي اهتمت واكثرت والمظعن مصدر ميمي
 أي ظعن أي سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لا تسالي أي لم تكثري ولم تهتم
 بفرأق لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أي وانما لم يجب عن كلام زهير لأن الاعتراض فيه
 بأكثر من جملة ظاهر (قوله بأن جملة الامر) أي اسألوا أهل الذكر (قوله دليل
 الجواب) أي جواب الشرط من قوله ان كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ
 فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أي وحاشا لقوله بالبينات مستأنف لامن جملة
 ما قبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله لا تعلمون (قوله متعلق
 محذوف) أي جواب عن سؤال مقدرك أنه قيل لم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أي
 لا أرسلنا المذكور بحيث يكون داخل تحت حكم الاستثناء مع رجال أي وما أرسلنا
 الرجال بالبينات (قوله لانه لا يستثنى الخ) علة لقوله فانه يجب أي انما وجب ذلك
 ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بأرسلنا المذكور داخل في حيز الاستثناء لانه لا يستثنى بأداة
 واحدة شيئا أن أي بدون عطف نحو ما قام الازيد عرو والاجاز وما ذكره من المنع فهو أحد
 قولين وقد أجاز الزمخشري في لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم الى طعام غير
 ناظرين اناه (قوله ولا يعمل الخ) جواب عما يقال فجعله معمو لا أرسلنا المذكور وغير داخل
 تحت حكم الاستثناء (قوله ولا يعمل ما قبل الا) أي ولا يسلط العامل بنفسه على ما بعد الا
 فقوله الازيد فاعل قام وقوله الازيد أحد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لاحد فاعل قام هو
 قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت بالا وهو ممنوع والجواب أن القائل بالمنع هو
 الاخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة في مركزها الاصل كما اذا وقع التقرير في النعت
 نحو ما صرت بأحد الا فأنم بالجزر وأما اذا كانت الصفة منزلة عن المحل الذي تستحقه
 بطريق الاصل فلا يضر لأن اصاله المحل تجذبهم الى التقدم والاصوق بالموصوف فكأنه
 لم يقع فصل في الحقيقة نظر الاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ما قام أحد الازيدا
 فاضل محلهما أن تقع الى جانب الموصوف والفصل عرض لغرض فلا يكثر به (مسئلة) *
 (قوله بالحالية) أي بأن توجد الجملة مقرونة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدرى
 حينئذ ان الواو للحال أو للاعتراض (قوله أنها) أي الاعتراضية تكون الخ أي وأما

الرجال الاوحى اليهم فاسألوا أهل
 الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات
 والذين يقولون زهير
 لعمرى والخطوب مغيرات
 وفي طول المعاشرة التقاليد
 لقد باليت مظعن أم أوفى
 واكن أم أوفى لا تسالي
 وقد يجاب عن الآية بأن جملة
 الامر دليل الجواب عند الاكثرين
 ونفسه عند قوم فهي مع جملة
 الشرط كالجملة الواحدة وبأنه يجب
 أن يقدر للباء متعلق محذوف أي
 أرسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى
 بأداة واحدة شيئا ولا يعمل
 ما قبل الا فيما بعدها الا اذا كان
 مستثنى نحو ما قام الازيد ومستثنى
 منه نحو ما قام الازيد أحد أو تابعا
 له نحو ما قام أحد الازيدا فاضل
 (مسئلة) * كثيرا ما تشبه المعترضة
 بالحالية ويميزها منها أمور أحدها
 أنها تكون خبرية كالامرية
 في ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم
 قل ان الهدى هدى الله أن
 يؤتى أحد منكم ما يؤتى منكم
 مثل ابن مالك وغيره بناء على أن
 أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن
 المعنى

ولا تظهر واتصدقكم بأن أحد يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم وبأن ذلك الأحديس يحتاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم إلا أهل دينكم لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين ٦٩ فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام

ومعنى الاعتراض حينئذ أن الهدى بيد الله فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتقصونه آخره الا لمن كان منكم كعبدا لله بن سلام ثم أسلم وذلك لأن اسلامهم كان أغبطا لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فان يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أي لكرهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما أنه الموافق لقراءة ابن كثير أن يؤتى بهم مرتين أي الكراهية أن يؤتى قلمت ذلك والثاني أن في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا وكالدعائية في قوله

ان الثمانين وبلغتها

قد احوجت سمعي الى ترجمان

وقوله

ان سلمى والله يكلوها

ضنت بشئ ما كان يرزوها

وكالقسمية في قوله

واني واسطار البيت * وكالتزيهية

في قوله تعالى ويجعلون لله البنات

سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل

بعضهم وكالاستفهامية في قوله

الحالية فلا تكون الاخبارية فتي وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انها اعتراضية لاحالية (قوله ولا تظهر واتصدقكم) هذا معنى قوله ولا تؤمنوا وقوله بأن أحد يؤتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن يؤتى على حذف الجار (قوله ولا تظهر واتصدقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتي آخر الزمان رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسلهم وانه يحاجهم يوم القيامة عند ربهم ويغلبهم ثم انهم توأصوا على أنهم لا يظهر ونصدقهم بذلك الا لمن كان يهوديا مثلهم ولا يظهر ونه للمسلمين ان لا يزدادوا ثباتا على التصديق بالنبي ولا يظهر ونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بأن أحد) أي محمدا (قوله وبأن ذلك) أي فالمراد لا تظهر ونصدقكم بالامر من الا لمن كان على دينكم وفي هذا الإشارة الى ان أوفى قوله أو يحاجوكم بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أي لغير الاعتراض الذي قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أي ان اليهود توأصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لاجل ان المسلمين يرجعون عن الايمان ويقولون ان اليهود يرجعوا العلمهم أن هذا ليس هو النبي الموصوف عندهم في التوراة ثم ان رؤسائهم أو صوهم أنهم لا يظهر ون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان منكم أي كان منكم ثم أسلم كعبدا لله (قوله وذلك) أي وسبب ذلك أي توأصهم انهم لا يظهر ون هذا الايمان الكاذب الا لمن كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغبط ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام أقرب أي يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق بمحذوف وقوله مؤخر أي لفائدة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أي الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله أن يؤتى بهم مرتين) أي ثابتهما سهلة أي فالاستفهام يقتضي ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الرابع (قوله قلمت ذلك) أي قلمت لا تظهروا ايمانكم الكاذب الا لمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) في هذا التعليق نظر لان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وأن الثاني منها أرجح من الاول وهذا التعليق يقتضي تعين الثاني وبطلان الاول لاشتماله على المحذور الذي أشار اليه والحاصل ان هذا التعليق يفيد فساد الاول لا مرجوحيته الا ان يقال انه لاحظ الخلاف في ذلك (قوله ليس من المسائل) أي وهي المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالأمرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) أي فان اهتم عطف على قوله ما عطف على البنات أي وقد فصل بجملة تترهية أعني سبحانه (قوله ولم يصرروا) أي فانه عطف على استغفر الذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فأما الاولى الخ) أي وهي ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أي على الاعتراض (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أي فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لا عاطفة جملة على جملة) أي لعدم تناسبها

تعالى فاستغفر والذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصرروا كذا مثل ابن مالك فأما الاولى فلا دليل فيها اذا قدر لهم خبرا وما مبتدأ والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة

وقدر الكلام تهديدا كقولك
لعبدك عندى ما تختار تريد بذلك
ابعداه أو التكم به بل اذا قدر لهم
معطوفا على الله وما معطوفة على
البنات وذلك تمنع في الظاهر
لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى
ضميره المتصل الا في باب ظن وفقد
وعدم نحو فلا يحسبهم بمغارة فيمن
ضم الباء ونحو أن رآه استغنى
ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد ضرب
نفسه فانما يصح في الآية العطف
المذكور اذا قدر أن الاصل
ولا نفسهم ثم حذف المضاف
وذلك تكلف ومن العجب أن
الفراء والزحشرى والحدوف
قدروا العطف المذكور ولم يقدروا
المضاف المحذوف ولا يصح
العطف الابه وأما الثانية فنص
هو وغيره على أن الاستفهام فيها
بمعنى التثنية فالجمله خبرية وقد فهم
مما أوردته من أن المعترضة تقع
طلبية أن الحالية لا تقع الاخبارية
وذلك بالاجماع وأما قول بعضهم
في قول القائل
اطلب ولا تنجز من مطلب
أن الواو للحال وأن لا تاهية نخطأ
وانما هي عاطفة اما مصدر ايسبك

لاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله وقدر الكلام تهديدا) أى فالمعنى حينئذ أجازيهم
على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى ما تختار) أى فالمراد من هذا
التهديد لا اخباره بأنه يعطيه شيئا يختاره (قوله ابعداه) أى تهديده (قوله بل اذا قدر) أى
بل انما تكون ما لا اعتراض اذا قدر الخ (قوله وذلك تمنع) المناسب ولكنه تمنع الخ (قوله
فعل الضمير المتصل) أى الفعل المستند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بأن
يكون الفعل متعديا الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضميرين شئ واحد كما في ظننتنى
وفقدتنى وعدمتنى فلا يجوز ضربتنى على جعل مصدر وق الضميرين شيئا واحدا (قوله ظن)
المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا غدم (قوله فيمن ضم
الباء) أى في قراءة من ضم الخ وأما من قصها فالفاعل عائدا على النبي (قوله فيمن ضم الباء)
أى مع باء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضميران
لشئ واحد (قوله زيد ضربه) أى فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدق
الضميرين أريد منه شئ واحد (قوله فانما يصح الخ) القاء فاء الفصيحة أى اذا علمت أنه يمنع
في الظاهر فأقول انما يصح الخ (قوله ولا نفسهم) أى فيمنشذ فعل فاعل الضمير المتصل
انما تعدى الى ظاهر لا الى ضمير متصل (قوله وذلك تكلف) أى والاولى أن لا يرتكب بل
تجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أى عطف المقدرات وهو جعل
لهم عطف على الله وما يشتمون عطف على البنات (قوله وأما الثانية) أى وهى قوله
فاستغفروا الذنوب بهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا الخ (قوله فنص هو) أى ابن مالك
(قوله فالجمله خبرية) أى وحينئذ فهى محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية
لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجمله خبرية) أى فن مبتدأ ويغفر فعل
مضارع والذنوب مفعوله والا لله بدل من فاعل يغفر لفاعل والالزم عدم الرابطة بالمبتدأ
(قوله مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما أوردته من أن
التمييز يكون بكونه غير خبرية أن الحالية لا تقع الاخبارية والافكلامه يفيد انه قال ان
المعترضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على أنه لا يلزم من كونها طلبية أن الحالية لا تكون
الاخبارية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهى قسمان انشائية ككعبت واشتريت وخبرية
وأجيب بأن مراده بجماعة الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله أن الحالية لا تقع الاخبارية)
أى لأن بقية الانشآت كالطلب اذ لا فارق فاندفع ما يقال انه لا يلزم من كون الاعتراضية
طلبية أن الحالية لا تكون الاخبارية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهى قسمان خبرية
وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردته من أن الطلبية تكون غير خبرية أن الحالية
لا تكون الاخبارية كان أولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا الا على اعمار
القول نحو * جذب اليبالى أبطنى أو أسرع * (قوله اطلب الخ) صدرت تمامه
* فاقه الطالب ان يضجرا * ألم تر الحبل بشكراره * فى الصخرة الصماء قد أنرا

من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب ٧١ وعدم خبر أو جملة على جملة وعلى الأول فقطحة

تخبر أعراب ولا نافية والعطف
مثله في قولك اتنى ولا جفوك
بالتنصب وقوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى
لصوت أن ينادى داعيان

وعلى الثانى فالقصة للتركيب
والاصل ولا تخبر بنون التوكيد
الخفيفة فحذفت للضرورة
ولانافية والعطف مثله في قوله
تعالى واصد والله ولا تشركوا به
شيأً الثانى أنه يجوز تصديرها
بدليل استقبال كالنفيس في
قوله وسوف أخال أدري وأما
قول الخوفى في انى ذاهب الى ربى
سهيدين ان الجملة حالية فردود
وكان في ولن تفعلوا وكالشرط في
فهل عسى ان توليت ان تفسدوا
في الارض قال هل عسى ان
كتب عليكم القتال ان لا تقاتلوا
ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى
من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا
اسلحتكم انى أخاف ان عصيت
ربى عذاب يوم عظيم فكيف
تتقون ان كفرتم يوما قلولا ان
كنتم غير مدينين ترجعونها وانما
جاز لا ضربه ان ذهاب وان مكث
لان المعنى لا ضربه على كل حال
اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ
وعدمه لشيء واحد

والثالث انه يجوز اقترانها بالقاء
كقوله

واعلم فعلم المرء يتقعه

أسوف يأتي كل ما قدره وبكلمة قاله أولى بهما

ومراد به ذلك البعض الامين المحلى العروضى (قوله من أن والفعل) أى لان الواو بعد
الطلب ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا (قوله وأدعوان أندى الخ) الواو للمعية
وأدعو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الامر والمصدر المنسبك من ان
والفعل عطف على مصدر متوهم أى ليكن دعاء منك ودعائى (قوله أندى لصوت) أى
أبعد ذهاب لصوت (قوله وعلى الثانى) أى وهو كون الواو عاطفة لجملة على جملة (قوله
للتوكيد) أى انها قصة ببناء تركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولا نافية)
أى وتخبر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله
والعطف) أى على هذا الاحتمال الثانى في البيت (قوله مثله في قوله تعالى) أى من جهة
انه في كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثانى) أى من الامور التى تغير الجملة الحالية
من الاعتراضية وقوله أنه يجوز الا الى أن يقول الثانى تصديرها وكذا يحذفه من الثالث
وذلك لانه لا يعبر بالجواز الا في مقام الفرق بين امرين والكلام في مقام أمور يميزها بين
أمرين (قوله يجوز تصديرها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع
بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أى وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال
ينافى الحال ولا يقال انه قد تكون الحال مستظرة فيجوز فيها لانها مقدر وقوعها في الحال
وان كان الوقوع في المستقبل (قوله وسوف أخال أدري) الشاهد في دخول سوف على
أدري فان ذلك اعتراض بين ما أدري ومعه وله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود)
أى لتصديرها بعلم استقبال (قوله وانما جاز لا ضربه ان ذهاب) أى مع انهم جعلوا
ان ذهاب وان مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترب بعلم استقبال
(قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعليق
المقتضى ذلك للاستقبال اذ ليس المعنى عليها اذ لا يصح أن يكون المعنيان المتضادان أى
الذهاب والمكث سببين لشيء واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لا ضربه
على كل حال فان هذه وصليمة لا تمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ في قوة لان ان تجردت
عن الشرطية والمضري اقتران الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستقبال
لا الوصلية وقوله اذ لا يصح عليه للعللة أى وانما تجردت عن الشرطية لانه لا يصح الخ
(قوله والثالث) أى من الامور التى تغير الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز اقترانها)
أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالقاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف
وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالقاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة
المعترضة تفيد تأكيدها ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتناع
الامر في قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه محققة من الثبوت واسمها محذوف اما ضمير
شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى انك سوف يأتيك
كل ما قدر كما أجازه سيديويه وجماعة في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن

في قول وقدمضى وبكملة فبأى
الاربكما تكذبان القاصلة بين
فاذا انشقت السماء فكانت وردة
وبين الجواب وهو فيومئذ لا يستل
عن ذنبه اذن واصفاه بين ومن
دونهم ما جنتان وبين فيهن خيرات
حسان وبين صفتهما وهي
مداهمتان في الاولى وحور
مقصورات في الثانية ويحتملان
تقدير مبتدأ فكون الجملة
اماضية وامام مستأنفة

* الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع
تصديرها بالمضارع المثلث كقول
المتنبى

يا حادي عيرها وأحسبني

أوجد ميتا قبيل أفقدها
قفا قليلا بها على فلا

أقل من نظرة أزودها
قوله أفقدها على ضمها ران وقوله
أقل يروى بالرفع والنصب
* (تنبيه) * للبيانين في الاعتراض
اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
التحويين والزمخشري يستعمل
بعضها كقوله في قوله تعالى ونحن
له مسلمون يجوز أن يكون حالا من
فاعل نعبداً ومن مفعوله لاشتمالها
على ضميريهما وأن تكون مفعولة
على نعبداً وان تكون اعتراضية
مؤكدة أي ومن حالنا أنا مخلصون
له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك
من لا يعرف هذا العلم كابي حيان
توهمانه انه لا اعتراض الا ما يقوله
التحوي وهو الاعتراض بين شيئين
متطالبين

* (الجملة الثالثة التفسيرية) * وهي الفضيلة

التحوي

المقدورات البتة وان وقع فيه تأخرو في هذا تسلية وتسهيل للامور (قوله في قول)
أي والقول الثاني أنه اجاب الشرط فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهم ما جنتان)
أي وبين صفتها وهو قوله مداهمتان أي سوداوان من شدة خضرتهما وقوله وبين فيهن
خيرات حسان أي وبين صفتها وهي حور فقوله وبين صفتهما على التوزيع فيهما (قوله
فيهن) أي الجنة المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله خيرات أي
أخلاقا حسان وجوها وقوله حورا أي شديدات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان
تقدير مبتدأ) أي هن حور وهما مداهمتان وقوله صفة أي لخيرات وجنتان (قوله
فتكون الجملة) أي جملة هما مداهمتان وجملة هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع
تصديرها بالخ) أي بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو
لان المضارع المثلث على زنة اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيجب أن تكون مثله في ربطه
بذي الحال بالضمير فقط وأما فحقول بعض العرب فت وأصلك وجهه وقول الآخر
فلما خشيت أظافرهم • نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذر واعنه بوجوه أحدها أنا لانسلم ان الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى
الماضي والاصل وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا
أنه للحال لكن لانسلم ان الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدأ أي وانا
أصلك وانا أرهنهم كما في ثم تؤذونني وقد تعلمون أي وأنتم قد تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر
العين أي ابلها وليس بفتحها أي حمارها اذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور بالاضافة (قوله
على ضمها ران) والاحسن الرفع بعد حذفها كما في نسمع بالمعدي (قوله يروى بالرفع) أي
على ان لاثنى الوحدة (قوله والنصب) أي على أن لا نافية للجذر (قوله اصطلاحات)
أي ثلاثة معترفة بعض بأنه الاتيان في اثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين معنى
بجملة فأكثر لا محل لها من الاعراب لنسكتة أعظم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره
وهذا الذي مشى عليه الزمخشري والاصطلاح الثاني خص النسكتة بغير دفع الالباس
والاصطلاح الثالث أن يوثق في اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها
لنسكتة ما (قوله حالا من فاعل نعبداً) أي نحن وقوله أو من مفعوله أي الهك (قوله على
ضميريهما) أي لان ضميريهما للاله ونحن عائد على الفاعل (قوله ويرد عليه) هذا تعريض
من المصنف بشيخه أبي حيان لانه قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد
وقوله هذا العلم أي علم البيان وقوله كابي حيان أي فانه قال لا يصح أن تكون معترضة
لان الاعتراض لا يقع في الآخر

* (الجملة الثالثة التفسيرية) *

(قوله وهي الفضيلة) أي التي لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشنقي
فاندفع كلام الشارح المعترض به على الحد من ايراد الجملة الحالية من قولك أمررت الى زيد

النجوى وهى ما جزاء الاحسان الا الاحسان فجملة وهى الخ حالية لا تفسيرية ولا شئ
انها فضلة كاشفة لحقيقة ما قلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الاعراب
وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دورى لان غرض
المصنف تعريف الامور التى لا محل لها من الاعراب فالاحسن ان يقال فى الجواب
ان المفسر فى هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترده على الخبر هذه قلنا مراد
المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف موضوع للتفسير وحينئذ فلا يرده على الخبر
هنا لان تفسيرها بواسطة جملها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة لحقيقة ما قلته) خرج
جملة الصلة فانها كاشفة لحال ما تلبيها لا لحقيقة على انها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها
فهى خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أى ان الكلام الذى تتاجوه وأسرده
هو هل هذا الاشرار (قوله ويجوز أن تكون) أى جملة الاستفهام وقوله بدلا منها
أى فلها محل على هذا كما أن لها محلا على الحال (قوله ان قلنا الخ) أى لان البديل على
نية تكرار العامل فيكون العامل فى جملة البديل أسروا (قوله وهو قول الكوفيين)
أى وقال البصريون لا تعمل (قوله وأن تكون) أى جملة الاستفهام معمولة أى وهو
أسروا لان معناه قالوا قولوا أسروا (قوله لقول) أى قالوا أو قائلين (قوله سلام عليكم)
أى قائلين أو قالوا سلام عليكم (قوله ان مثل عيسى) أى صفته وحالته الغريبة كمثل
آدم أى صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار الخ) مرتبط بمحذوف أى وهذا
التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ أن التشبيه فى أن عيسى خلق من تراب كآدم
وليس مراد ابل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل مخالف للعادة وبهذا التقرير
اندفع ما يقال ان قوله لا باعتبار ظاهره أنه متعلق بتفسيره فريد عليه أن لا نسلم أنه تفسير
لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ قطعاً انما هذا الذى يقوله فى الجامع بين مثل
عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمرا العادة) أى عن العادة المستمرة (قوله وهو التولد
بين أبوين) أى وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) أى وقال الزجاج انها
مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عندها القائل يأتى كأنه
لما قيل هل أدلكم على تجارة تهجيكم من عذاب أليم قالوا كيف نفعل فقال تؤمنون بهنى
آمنوا كذا نقل عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله واجاهدوا على
هذا فجئى بالامر على لفظ الخبر للايدان بوجود الامتثال وكأنه أمثل فهو يخبر عن ايمان
وجهاد موجودين كما يقول الداعى غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء
كانها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) أى فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء انما
يكون فى جواب الطلب (قوله وعلى الاول) أى وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله
تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض الزجاج بأن يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله
يغفر لكم جوابا بالاستفهام وحاصل الجواب أن الدلالة سبب للامتثال والغفران مسبب

الكاشفة لحقيقة ما تلبيها وساد كر
لها امثلة توضيحها أحد ها واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا
بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى وهل هنا لى
ويجوز أن تكون بدلا منها ان
قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل
فى الجمل وهو قول الكوفيين وان
تكون معمولة لقول محذوف هو
حال مثل والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم * الثانى
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم
خالفه من تراب ثم قال له كن
فيكون خلقه وما بعده تفسير لمثل
آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
لفظ الجملة من كونه قدر جسدا
من طين ثم كون بل باعتبار المعنى
أى ان شأن عيسى كشأن آدم فى
الخروج عن مستمر العادة وهو
التولد بين أبوين والثالث هل
أدلكم على تجارة تهجيكم من
عذاب أليم تؤمنون بالله فجملة
تؤمنون تفسير للتجارة وقيل
مستأنفة معناها الطلب أى آمنوا
بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى
الله امر وفعل خير ائيب عليه أى
ليتنق وليفعل يئيب وعلى الاول
فالجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا
للسبب وهو الدلالة

منزلة المسبب وهو الامتثال * الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء والضراء وزلزلوا وجوز أبو البقاء
كونها حالية على اضماع قد والحال لاتأني ٧٤ من المضاف اليه في مثل هذا * الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين

كفروا ان قدرت اذا غير شرطية
بجمله القول تفسير لجادلونك
والافهى جواب اذا وعليهما
فيجادلونك حال * (تنبيه) *
المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من
حرف التفسير كما في الامثلة
السابقة ومقرونة بأى كقوله
* وترمينى بالطرف أى أنت مذهب *
ومقرونة بأن فحوقاً وحينا اليه
أن اصنع الفلك وقولك كتبت اليه
أن افعل ان لم تقدر الباء قبل أن
* السادس ثم بدا لهم من بعد
مارأوا والآيات ليسجننه فجعله
ليسجننه قبل هي مفسرة للضمير
في بدا الراجع الى البدء المفهوم
منه والتحقيق أنها جواب لقسم
مقدروا ان المفسر مجموع الجملتين
ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشاء لأن المفسر هنا انما هو
المعنى المتحصل من الجواب
وهو خبرى لا انشائي وذلك المعنى
هو سجنه عليه الصلاة والسلام
فهذا هو البدء الذى بدا لهم * ثم
اعلم أنه لا يمنع كون الجملة
الانشائية مفسرة بنفسها ويقع
ذلك في موضعين أحدهما أن يكون
المفسر انشاء أيضاً نحو أحسن الى
زيد أعطه ألف دينار والثاني أن
يكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو
وأسر والنجوى الذى ظلوا وانما
قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد
به التني تفسير لما اقتضاه المعنى
وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير واجب ذلك

عن الامتثال فأقام السبب الذى هو الدلالة مقام المسبب الذى هو الامتثال (قوله منزلة
الخ) أى فكانه قال هل تمتلوا بغض الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال
والشأن اذ هو مبهم (قوله وجوز أبو البقاء الخ) وجعلها الرخصى مستأنفة استئنافاً
بياناً كانه قيل ما حالهم وشأنهم قبل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم أى ولما يصيبكم ثم
لا يخفى أن الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففى الكلام حذف أى ولما يصيبكم مثل
مثل الذين أى مثل حالهم (قوله كونها) أى جملة مستهم وقوله حالية أى من الذين (قوله
على اضماع قد) لان الجملة الماضية اذا وقعت حالاً يجب اقترانها بقدر لتقرب الماضى من
الحال (قوله والحال) اعتراض على أبى البقاء كانه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال
لاتأني من المضاف اليه كالذين الا اذا كان المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزأ من
المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل فى الحال عامل
فى المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالاً من
المضاف اليه (قوله تنبيه الخ) لا وجه للامتنان به فى خلال الامثلة فكان الاولى أن
يقدمه أو يؤخره (قوله أى أنت مذهب) تفسير لقوله وترمينى بالطرف وتعامه
وتقلينى لكن اياك لاأقلى * (قوله ومقرونة بأن) أى التفسيرية التى بمعنى أى وهى
الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل أن) يعنى وان
قدرت الباء مخرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام فى الجملة المفسرة وعند دخول الباء
تكون أن مصدرية ويلزم أن يكون ما بعدها فى تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل
ما الكلام فيه (قوله والتحقيق) أى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله مجموع الجملتين)
أى جملة القسم وجملة جوابه (قوله ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له
حتى يجعل تفسيراً وحاصل الجواب أن جعله تفسيراً نظر اللام المعنى المتحصل فى الجواب فقط
اذ هو خبره خارج هذا حاصل كلام المصنف واعتراض بأنه اذا كان المفسر هو المعنى
المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف وأجيب
بأن قوله والمفسر مجموع الجملتين أى بحسب الظاهر وهذا لا ينافي أن المفسر فى الحقيقة
جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم تأكيداً له وحينئذ فلا تنافي (قوله وأسر
النجوى) أى فالنجوى فى المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله هل هذا الخ مفسر لذلك
المفرد أعنى النجوى (قوله وأسر والنجوى الخ) لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم أن
يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز أن تكون فى محل نصب على
انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع
الجملة فيها مفعولاً قلت الجملة مراد بها القظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد فكانه
قيل أسر وهذا الكلام (قوله مراد به التني) أى وهذا يفيد أنه خبرى لا انشائي (قوله
وأوجبته الصناعة الخ) أى اقتضته الصناعة من أن الاستثناء المفرغ انما يكون بعد

النفي وهذا لا يتنافى أن الاستفهام باق على حقيقة وأنها باقية على انشائها في المعنى
هذا كلامه وفيه أنه لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقياً على حاله لأنهم جازمون بأنه بشر
مثلهم وحينئذ فالاستفهام مراد به النفي قطعاً فلا يصح أن يكون مثلاً لما إذا كان
الإنشاء مفسراً للمفرد (قوله بلغني عن زيد كلام والله لا فعلن كذا) يحتمل أن الجملة
الآخيرة ذات محل من الأعراب على أنها بدل من الفاعل الذي هو كلام وذلك لأنه أريد بها
لفظها فهي كالمفرد والمعنى بلغني عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا فعلن فان قلت يلزم على
ما ذكره حكاية الجمل بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يابونه قلت يمكن أن يقدر قول
مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه والاصل بلغني عن زيد قول والله لا فعلن وأما إذا
قلنا بالمذهب الكوفي فلا اشكال ولا حاجة إلى التقدير (قوله والله لا فعلن كذا) أي
فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لأن أفعال القلوب) أي التي لا تفيد التردد (قوله
لأفادتها التحقيق) أي ككالكلام (قوله تجاب بما يجاب به القسم) أي وهو الجواب
المقرون باللام المؤكدة بالنون لأن القسم يدل على التحقيق وكذلك أفعال القلوب (قوله
واقعد علمت الخ) مقامه * أن المنايا لا تطيش سهامها * (قوله يجوز ذلك) أي كون الجملة
فاعلاً أي أو نائبه في كل جملة قال الدماميني لا أظن أحداً ينزع في أن المسند إليه
لا يكون إلا اسماً حينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل
غايته أنه سبك بدون سابق وله نظائر (قوله يكون المسند إليها قلبياً) أي أن يكون الفعل
المسند إلى الجملة (قوله ظهر) فعل ماض مبني على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم
فعل ماض مبني للمجهول وقوله هل قعد عمر ونائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أي كونها
مانعة من العمل أشبه من كونها مجوزة له لأنها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعد ها أي أنها
مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ) نظرتان
حاصله سلماً أن التعليق يقتضي جواز كونها فاعلاً لكن لا نسلم تأني التعليق هنا أي
جوازه لأنه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذي هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندي
الخ) أي وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندي كذا ويمكن أن يكون مراد القراء ومن ذهب إلى
قوله أعني أن الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة لكن لما حذف المضاف
وأقيمت الجملة مقامه جعل الإسناد إليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاماً
ما ذكره المصنف وأما إذا كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فيقال الأصل ظهر لي
مضمون ما قام زيد أي ظهر لي اتقاء قيام زيد لأن ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم
على هذا أخيراً من جملة على ما يؤتى إلى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند إليه
لا بد أن يكون اسماً أو ما في تأويله (قوله أن المسئلة) أي وهي وقوع الجملة مسنداً إليها
في الصورة وظاهر اللفظ (قوله أن المسئلة) أي جعل الجملة فاعلاً أو نائب فاعل (قوله
خاصة) أي لأنه الموجب لتقدير المضاف المسند إليه (قوله وعلى أن) أي وبناء على أن

وتطيره بلغني عن زيد كلام والله
لا فعلن كذا ويجوز أن يكون
ليسجته جواباً للبدا لأن أفعال
القلوب لأفادتها التحقيق تجاب
بما يجاب به القسم قال

* واقعد علمت لتأني منيتي *

وقال الكوفيون الجملة فاعل
ثم قال هشام وتعلب وجاعة
يجوز ذلك في كل جملة نحو يعجبني
تقوم وقال القراء وجاعة جوازه
مشروط بكون المسند إليها
قلبياً وبقترانها بأداة معلقة نحو
ظهر لي أقام زيد وعلم هل قعد
عمر وفيه نظر لأن أداة التعليق
بأن تكون مانعة أشبه من أن
تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل
عما هو منه كالجزء وبعد فعندي
أن المسئلة صحيحة ويمكن
مع الاستفهام خاصة دون سائر
المعلقات وعلى أن

الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب أقام زيد أي جواب قول القائل ذلك وكذلك في علم اقدمه وروى ذلك لا بد من تقديره دفعا لتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قدمي لنا عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات * السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا ٧٦ زعم ابن عصفوران البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر ووجه النهي

مفسرة لذلك الضمير وقيل الطرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالطرف وبعده في واذا قيل ان وعد الله حق والصواب أن النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلب مفسرة والمفعول به متعين للنبأ وقوله هم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التي يراد بها اللفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنالم يحتاج الخبر الى رابط في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد * الثامن وعدا الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعدي تعدى لاثنتين وليس الثاني هنالهم مغفرة لان الثاني مفعولي كسالا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خبرا عظيما أو الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة احتزرت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها

الخ أي فلا بد من وجود الامرين في جوارها وليكن بعد هذا التجرد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أي اسناد الفعل الذي هو قلبي (قوله الى مضاف محذوف) أي الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الاخرى) أي جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أي المضاف (قوله ليس هذا) أي المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أي بل الذي يضاف للجمل انما هو بعض الظروف المبهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أي وحيث ذلك المضاف المقدر انما هو مضاف لمفرد الجملة (قوله ضمير المصدر) أي العائد على القول (قوله وبعده) أي ويرد بعدم الطرف في قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها طرف ولو كان الطرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بأنه لا تتم الفائدة اي لا تتم الفائدة الا بالمفعول فلا يكون نائب الفاعل الامقول القول وقوله بأنه لا تتم الخ أي وشأن نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة (قوله وفي المثل الخ) في هذا اشارة لطيفة الى التعريض بابن عصفور بأنه كذب في مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أي هذا اللفظ مطية الكذب أي انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالدابة التي هي المطية التي يتوصل الى المطالب بها كما ان زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعني المغفرة والاجر العظيم مقام المسبب أعني الجنة (قوله ولها الخ) أي فليست فضلة لانها موضعا الخ أي فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر في الحال) أي كما في قل هو الله أحد وهو زيد قائم فزيد قائم خبر في الحال ومفسر لضمير الشأن (قوله أو في الاصل) أي كما في ظننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشأن الذي هو مبتدأ في الاصل وهي خبر عنه (قوله كما سيأتي) أي قريبا عن الشلوين في قوله انا كل شيء خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعني قوله الفضلة (مسئلة) (قوله بحسب ما تفسره) أي فان فسرت ماله محل كان لها محل والا فلا (قوله لا محل لها) أي لانها فسرت جملة ابتداءية (قوله في محل رفع) أي في الآية والمثال وذلك لان خلقناه مفسر لخبر ان وهو في محل رفع اذا الاصل انا خلقنا كل شيء خلقناه وحيث ذلك لكن المفسر كذلك في محل رفع وقوله يأكله مفسر لخبر المبتدأ اذا الاصل زيد يأكل الخبر في محل رفع فافسره كذلك (قوله ولهذا يظهر الرفع) أي لاجل كون الجملة في محل يظهر لان معنى كونها في محل أنها لو حل محلها مفرد لكان معربا (قوله فن نحن نؤمنه الخ)

كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال أو في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال تمامه فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد أهملوه ولا يثبت منه * (مسئلة) قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيد اضربه لا محل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله يصب الخبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال * فن نحن نؤمنه ميت وهو آمن *

قطهر الجزم وكان الجملة المقسرة
عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة
وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست
من الجمل التي تسمى في الاصطلاح
جملة مقسرة وإن حصل فيها تفسير
ولم يثبت جواز حذف المعطوف
عليه عطف البيان واختلف في
المبدل منه وفي البغداديات لابي
علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط
مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل
المحذوف والفعل المذكور
في نحو قوله

* لا تجزى ان منقسا أهلكته *
مجزومان في التقدير وان انجزام
الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت
حذف المبدل منه بل على تكرير
ان أي ان أهلكت منقسا ان
أهلكته وساغ اضماران وان لم
يجز اضمار لام الامر للضرورة
لاتساءلهم فيها بدليل ايلانهم اياها
الاسم ولان تقدمها مقول للدلالة
عليها ولهذا أجاز سيبويه عن تمرر
أمرهم ومنع من تضرب أنزل لعدم
دليل على المحذوف وهو عليه حتى
تقول عليه وقال فيمن قال مررت
برجل صالح ان لا صالح فطالح
بالخفض انه أسهل من اضمار رب
بعد الواو

تمامه * ومن لا يجزم بمس منامقزعا * (قوله قطهر الجزم) أي في الجملة المقسرة أعني ثبوته
لكون الجملة المقسرة مجزومة اذا اصل فن ثبوته نحن ثبوته فحذف الفعل الاول فانه فصل
الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) أي والبدل وعطف
البيان تابعان للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل والا فلا (قوله ولم يثبت
الخ) حاصله اعتراض آخر وهو انه يلزم على كلام الشاويين حذف المعطوف عليه عطف
البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المقسرة وهو ممنوع (قوله ولم
يثبت الجمهور) هذا رد على الشاويين المثبت لعطف البيان والبدل في الجمل (قوله ولم
يثبت الجمهور) أي وخلافهم أثبتته ومنه قوله

فقلت له ارحل لا تقين عندنا * والاتكن في السر والظهر مسلما

فجعلوا جملة لا تقين عندنا بدل اشغال من قوله ارحل لان النهي عن الإقامة يستلزم الامر
بالرحيل وكافي قوله تعالى أممكم بما تعملون أممكم بأنعام وبنيين الخ فان جملة أممكم
بأنعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أي جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانون
(قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشاويين حيث جعلها منها (قوله وقد بينت أن جملة
الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى الخ) أي واذا كانت في الاصطلاح لا تسمى بذلك فلا
يصح اعتراض الشاويين على الجمهور في قولهم ان الجملة المقسرة لا محل لها وقوله بل الجملة
المقسرة قد يكون لها محل أي كالا اشتغالية اذا فسرت خبرا مثلا (قوله ان الجزم في ذلك)
الاولى في نحو ذلك لان الآتي في البغداديات انما هو في لا تجزى ان منقسا البيت لا البيت
السابق وان كان كل من العتين الا تبتين في كلام أبي علي تأنيان في هذا البيت أعني
فن نحن ثبوته من كونهم اتسعوا في من بدليل ايلانها الاسم أعني نحن ويكون تقدمها
دالا عليها اذا اصل عند أبي علي من تؤمن ثبوته وليس ثبوته بدلا كما يقول الشاويين
(قوله بأداة شرط مقدرة) أي لا على البدلية من الفعل المحذوف (قوله في التقدير) أي
لا في اللفظ لانهم افعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضماران) أي للضرورة
وقوله وان لم يجز اضمار لام الامر أي مع أنهم اجازوا (قوله للضرورة) أي الحاجة اليه
لا ضرورة الشعر وهذا تطير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل ايلانهم
اياها) أي في الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان تقدمها مقول للدلالة الخ) أي ولان
ذكر ان في أول الكلام يدل على أنها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) أي ولاجل كون التقدم
في الذكر مقول للدلالة أجاز سيبويه عن تمرر أمرهم في بعض النسخ بفتك الادغام ومقتضاه أنه
مجزوم ومن شرطية والشاهد في حذف متعلق الشرط أي به لتقدم الباء في الذكر (قوله
ومنع من تضرب أنزل) أي فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله
حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول أي حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أي بحرف
جزم مقدرا أي مررت برجل صالح ان لا تمرر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو)

أى كما قالوا فى * وقام الاعماق حاوى المحترقن * حيث قالوا ان الاصل ورب قام الخ وانما كان المثال أسهل من هذا لانه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولا (قوله ورب شئ) أى كحذف أداة الشرط فى البيت فانه ضعيف فى نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة فى الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جدا) أى لعود الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن فى نحو الخ) أى فى باب الاشتغال فانهم جوزوا عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان الفعل لا بد له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأول الكلام وهو قوله وان انجزام الثانى ليس على البديلية بل على تكرير ان والمراد بالجواب هو قوله لا تجزى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدرا بناء على مذهب البصريين من أن لا تجزى دليل الجواب (قوله واستغنى) أى الشاعر يجواب الاولى أى بجواب أداة الشرط الاولى وهى ان فى بيت لا تجزى الخ ومن فى بيت فن نحن تؤمنه وجواب أن فى بيتها لا تجزى وجواب من فى بيتها يت وهما من (قوله كما استغنى الخ) هذا نظير وان كان فى الاول استغنى عما الثانى بما الاول وفى هذا الثانى بالعكس (قوله فى نحو أزيد الخ) أى فالاصل أظننت زيدا ظننته قائما فحذف ثانى مفعولى ظن المقدرة استغناء عنه بثانى مفعولى ظن المذكورة وقد يقال ان قائما ثانى مفعولى الاولى المحذوفة لانها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

* (الجملة الرابعة المجاب بها القسم) *

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاولى نحو وانك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدرويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله وما يحتمل جواب القسم) أى ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا فى التنبيه الآتى لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذ تكون تلك الجملة جوابا فلا محمل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أى لتكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أباحيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهما لا يحصل من صغار الطلبة وأنه ضمن توهم معنى تقول فعدها بعلى (قوله وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى ان قوله هو قسم يفيد أن الواو واقسم وجزر والمجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفا والحال أن الجواب منقضى بان وهو لا يجوز لكن رد الالتزام الثانى بأنه جائز قال تعالى ولئن زلتان أمسكه ما فقد حذف القسم مع أن الجواب منقضى بان (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة)

ورب شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن فى نحو ضربونى وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيد اظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة * (الجملة الرابعة المجاب بها القسم) *

نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لا كبدن أصنامكم ومنه لينبذن فى الحطمة ولقد كانوا عاهدا والله من قبل يقدر لذلك ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الاواردها وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ثم نحن أعلم فانه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوريك لنحشرنهم والشیاطين وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أى هو جواب قسم والواو هى المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم أبوحیان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منقضا بان * (تنبيه) * من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة

أم بمعنى بل الاضراية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لايمان وقوله
 ان لكم جواب القسم أعني أيمان (قوله لا تعبدون الا الله) هذه الجملة المنقبة جواب
 القسم أعني أخذ الميثاق لانه في معنى خلقناهم (قوله بمعنى الاستخلاف) أي وكأنه قال
 خلقناهم لا تعبدون الا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لا يسفكوا الخ (قوله
 ويوضحه) أي ويقويه ويدل له لان قوله ليبينه ظاهر في أنه جواب القسم أعني أخذ الميثاق
 بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بأن لا تعبدوا الخ) أي فهو منصوب بأن مضمرة
 والجملة في تأويل مفرد معمول لاخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهي) أي
 معمول لحال محذوفة أي قائلين لا تعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهي
 جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك تذهب الى فلان يعطيك كذا فالمراد
 اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومعنى وانما خرجت الى الخبر
 مبالغة في الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) أي النهي
 (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكسر ضاحكا * وقائم سيني من يدي بمكان
 وبعده وأنت امرؤ ياذب والغدر كنتما * أخين كأنأ أرضعا بلبان

تعرض له ذئب في بعض الصحارى (قوله اما جواب لعاهدتي) أي والمعنى ان عاهدتني
 على عدم الخيانة في الصحبة (قوله ليوافقن) أي فهو جواب القسم أعني عاهدتني
 والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فاذا كان هذا جوابا لعاهدتي فلتكن
 جملة النفي في البيت قبله جوابا لعاهدتي (قوله أوحال من الفاعل) أي عاهدتني
 حال كونك غير خائن لي وقوله أو المفعول أي والمعنى حال كوني غير مخون لك في المعاهدة
 (قوله أو كليهما) الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى والافعال الحال التحويلية انما
 تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجوابية) أي شاهد لكون الجملة جوابا وذلك
 لان المعاهدة انما هي على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذي ذكره بعد لان الحلف
 في حال ترك الخيانة على شيء آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية)
 أي لان المراد كما يأتي في البيتين بعد فان عاهدتني على نفس عدم الخيانة لا على شيء آخر
 في حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لا تخونني في الصحبة فان كان المراد لا تخونني
 في المعاهدة فالعنى على الحال (قوله وقد يحتاج للحالية بقوله) أي بقول الفرزدق أيضا
 فأيضاً راجع لقوله أي أن البيتين للفرزدق لما تاب عن الهجو (قوله بقوله أيضا) أيضا
 راجع لقوله أي أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على
 القرآن قال الدماميني كيف يقال وقوع لفظ حالا في تركيب يدل على وقوع آخر حالا
 في تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدل بالبيت
 الاول على اجرائه مجرى القسم فان الشيء يحتمل على تطيره (قوله لبين) خبران أي وانني

ان لكم لما تحكمون واذا أخذنا
 ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
 الا الله واذا أخذنا ميثاقكم
 لا تسفكون دماءكم وذلك لان أخذ
 الميثاق بمعنى الاستخلاف فانه
 كثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذا
 أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
 لم ينه للناس وقال البكسائي
 وأقراء ومن وافقهما التقدير
 بأن لا تعبدوا الا الله وبأن
 لا تسفكوا ثم حذف الجاز ثم أن
 فارتفع الفعل وجوزا القراء أن
 يكون الاصل النهي ثم أخرج
 مخرج الخبر ويؤيده أن بعده
 وقولوا وأقيموا واتوا مما يحتمل
 الجواب وغيره قول الفرزدق
 تعش فان عاهدتني لا تخونني
 تكن مثل من ياذب يصطحبان
 فجملة النفي اما جواب لعاهدتي
 كما قال

أرى محرزاً عاهدته ليوافقن
 فكان كمن أغريته بخلاف
 فلا محمل لها أوحال من الفاعل
 أو المفعول أو كليهما فاعلها نصب
 والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتاج
 للحالية بقوله أيضا
 ألم ترني عاهدت ربي وانني
 لبين رناج قائما ومقام

على حلقة لأشتم الدهر مسلما
ولا خارجا من في زور كلام
وذلك أنه عطف خارجا على محل
جملة لأشتم فكانه قال حلفت
غير شاتم ولا خارجا والذي عليه
المحققون أن خارجا مفعول مطلق
والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف
الفعل وأتاب الوصف عن المصدر
كما عكس في قوله تعالى ان أصبح
ماؤكم غورا لان المراد انه حلف
بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم
أنه لا يشتم مسلما في المستقبل
ولا يتكلم بزورا لانه حلف في حال
اتصافه بهذين الوصفين على شيء
آخر (مسئلة) قال نعلب لا تقع
جملة القسم خبرا فقيلا في تعليله
لان نحو لا فعل لا محل له فاذا بنى
على مبتدأ فقيلا زيدا ليفعلن صار له
موضع وليس بشيء لانه انما منع
وقوع الخبر جملة قسمية لاجله هي
جواب القسم ومراده أن القسم
وجوابه لا يكونان خبرا اذا تنفك
احداهما عن الاخرى وجعلنا
القسم والجواب يمكن أن يكون
لهما محل من الاعراب كقولك قال
زيد أقسم لا فعلن وانما المانع عنده
اما كون جملة القسم لا ضمير فيها
فلا تكون خبرا لان الجملتين ههنا
ليستا بجمليتي الشرط والجزاء لان
الجملة الثانية ليست معمولة بشيء
من الجملة الاولى

لكائن بين رتاج الكعبة ومقام الخليل وقوله فائما حال من الضمير في الخبر المذكور
وقوله على حلقة متعلق بعاده تدربى (قوله رتاج) هو الباب العظيم أى باب الكعبة
وقوله ومقام أى مقام ابراهيم الخليل (قوله لأشتم الخ) هذه الجملة يحتمل أن تكون
جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حالا
فان قلت كيف تعين الحالية في هذا البيت يدل على أرجحية الحال في البيت السابق مع
أنهما تركبان متغايران وجوابه أنهما اشتركا في أن كلا مضارع منقى بلا ودل دليل على
الحال في هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشيء يحمل على نظيره (قوله والذي عليه
المحققون) أى وأما ما ذكره من توجيه الحالية فهو كلام ظاهري أى منظور فيه للظاهر أى
حيث نظر لخارجا الذى هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله
ولا يخرج خروجا) أى وجملة ولا يخرج خروجا لا محل لها من الاعراب لعطفها على
لأشتم الذى هو جواب القسم فهو لا احتجاج فيه للحالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا)
أى فالاصل غائرا فحذف الوصف وأتاب المصدر منابه (مسئلة) (قوله فقيلا في
تعليله) أى فقال بعضهم في تعليل منع نعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلق فهم أن قوله
لا تقع جملة القسم أى جملة جواب القسم وسبق أن الشارح يرد عليه بأن المراد بقوله
جملة القسم الجملة القسمية وهى القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) أى اذا
جعل ذلك الجواب على مبتدأ (قوله صار له موضع) أى وهو ليس له موضع فحينئذ يصير
له محل ولا محل له وهو تناقض هـ ذامراده (قوله لاجله هي جواب القسم) أى حتى يتم
التعليل المذكور (قوله ومراده) أى مراده نعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان
الاولى أن يعبر بالفاء (قوله اذا تنفك الخ) علة لكون المراد بالمجموع أى خلافا لهذا
المعلق فان كلامه يقتضى انفكا كهما (قوله يمكن أن يكون لهما محل) أى وحينئذ اذا
وقعا خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقوله المجموع وأما جملة القسم وحدها فهى
ابتدائية في غير هذا المثال وههنا يخرج الخلاف في جزء المقول (قوله اما كون جملة
القسم لا ضمير فيها) أى الجملة الاولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما في زيد والله
لا ضمير فيه فان قلت ان الضمير في الجملة الاخيرة وهذا يكفي في الربط ألا ترى أن جملة الشرط
الاولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وضح الاخبار بها نظر لذلك الضمير وأجاب عن هذا
المصنف بقوله لان الجملتين الخ فهو تعليل لمحذوف حاصله وانما يصح الاخبار بها نظرا
للضمير الموجود في الجملة الثانية كجملة الشرطية لان الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين
الجملتين ههنا وبين جمليتي الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وان لم
تكن محتوية على عائد المبتدأ فجواب القسم محتوية عليه فهلا كتبتى به كما اكتبى بعائد
جملة الجواب في زيد ان جاء عمرو واكرمه (قوله لان الجملة الثانية) أعنى جملة جواب
القسم ليست الخ أى بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداة (قوله ولهذا)

ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة وأما كون الجملة أعني جملة القسم انشائية (٨١) والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها

لصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الأنباري أن يقال زيد اضربه وزيد هل جاءك وبعد فعندي أن كلاما من التعليين ملغى أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارنا به كالجمله وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلاما ليوفينهم قال فمأموصولة لا رائدة والالزم دخول اللام على اللام اه وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لا من لفظي وهو ثقل التكرار والافاضل بزيده ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين المنونين في اذهبنان وبين الهمزتين في آذنتهم وان كانت زائدة وكان الجهد أن يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ابسطن فان قيل يحتمل من الموصوفة أي لفريقا ابسطن قلنا وكذا ما في الآية أي لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الاما يقع صفة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فواجههم والجملة الاولى انشائية (قلت) جازا لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم المجزأ التوكيد للتأسيس وأما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق

أي لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها أي وقوع جملة القسم (قوله) ولهذا منع الخ) أي لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب منع الخ (قوله) وبعد الخ) أي وأقول بعدما تقدم تنبيه فعندي الخ (قوله) ملغى) أي باطل أي وحيث بطل كل من التعليين بطل الماعل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدأ كما قال العلامة الرضى (قوله) أما الاول) أي أما وجه بطلان التعلي الاول (قوله) كالجمله) أي بدليل قواهم ان جملة القسم انما ذكرت توكيد الجملة الجواب ومن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كاشئ الواحد (قوله) وزعم الخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله) فمأموصولة) أي والاصل وان كلا والله للذي ليوفينهم (قوله) والالزم الخ) أي لان الحرف الزائد في نية الطرح (قوله) وليس بشئ) أي وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز أن تكون ما في الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبران وامتناع الخ (قوله) والفاصل) أي كما الزائدة بزيده (قوله) في اذهبنان) أي على أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما في الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله) في آذنتهم) أي فالجمع بينهما في قولك آذنتهم فيه ثقل والالف الفاصلة بينهما من باب لانه وان كانت زائدة (قوله) أن يستدل) أي ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله) لمن ابسطن) اللام للابتداء ومن موصولة في محل نصب اسم ان وجملة ليبسطن قسمية صلة لمن ومن لا تحتمل الزيادة وحيث قد فالدليل لم يطرقه الاحتمال حتى يقطع به الاستدلال بخلاف ما في الآية التي استدلل بها ابن عصفور فانه بطرقها احتمال الزيادة (قوله) يحتمل من الموصوفة) أي قد ساوى الدليلان لان ذلك احتمال الزيادة وهذا احتمال الموصوفية وكل منهما خلاف المسمى (قوله) قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما يحتمل الزيادة والوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيئا واحدا أجود مما يحتمل شيئين وهذا على أن احتمال الوصفية مضر ولنا أن نقول هو لا يضر واليه أشار بقوله ثم انه الخ (قوله) فواجههم) أي ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصلة والصفة اشترطوا فيها أن يكون لهما خارج تطابقة أو لا تطابقة لانه أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناه معا معهودا بدون النطق بهما والجملة الاولى أعني جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله) والجملة الاولى) أي راجع الى أن الجملة الاولى وهي جملة القسم انشائية أي والصلة والصفة أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناه معا معهودا بدون النطق بهما (قوله) لانها) أي الجملة الاولى غير مقصودة أي لانها لتأكيد الجواب الذي هو مقصود وبالافادة (قوله) المجزأ التوكيد) أي فقولك جاء الذي والله قام أخوه مثل قولك جاء الذي قام أخوه وانما زادته الاولى التأكيد فقط (قوله) وأما الثاني) أي وأما بطلان التعلي الثاني (قوله) للاتفاق على أن أصله) أي خبر المبتدأ الافراد أي حقه ذلك لانه منسوب للمبتدأ والاصل في المنسوب أن يكون شيئا واحدا ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله) على أن أصله

والكذب الخبر الذي هو قسم الانشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله

الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع ورد
بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا (٨٢) وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبواتهم

والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله
* جشأت فقلت الذخيت لباتين
انتهى وعندى لما تدل به تأويل
لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله
ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة
الجواب فاذا قدر قبله قسم كان
الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه
الجواب الشرط محذوف والاستغناء
بجواب القسم المقدر قبله وتطيره
في الاستغناء بجواب القسم المقدر
قبل الشرط المجرد من لام التوطئة
نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن
التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا
يمسن * (تنبيه) * وقع لمكى
وما بالبقاء وهم في جملة الجواب
فاعرابها عرابا يقتضى أن لها
موضعا فاما مكي فقال في قوله
تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة
ليجمع عنكم ان يجمع عنكم بدل من
الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب
غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن
المصدرية وأن من ذلك ثم بداهم
من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه
أى أن يسبحوه ولم يثبت مجي اللام
مصدرية وخطا مكي فأجاز البدلية
مع قوله ان اللام لام جواب القسم
والصواب أن اللام الجواب وأنها
منقطعة عما قبلها ان قدر قسم
أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم
ان أجرى بد أجرى أقسم كما أجرى
علم في قوله

ولقد علمت لثانين مني

وأما أبو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام

والانجيل

لافراد) أى ولا يقال في المفرد انه يحتمل الصدق والكذب أى وحينئذ فما كان فرع مالا
يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرع الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فأين
وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والافادة الاستفهام مفرد لا يوصف
بانشاء نعم الكلام انشائي (قوله ورد بما منعه ثعلب) أى من مجي الجملة القسمية خبرا
لامبتدأ (قوله خشيت) بكسر الشين من خشى وتعامه واذا أتاك فلات حين مناص
(قوله لباتين) خبر عن قوله اللذ (قوله لما استدله) أى ابن مالك على الجواز أى
عندى تأويل يخرج من الاستدلال فنع ثعلب مس لم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا
تأويل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدأ في ذلك كله الخ) مثلا والذين آمنوا
وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر
القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدى بهم جواب
القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة القسمية
خبر المبتدأ (قوله كان الجواب له) أى لأن القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب
للسابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدأ المنزل منزلة الشرط مع القسم
(قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لئن لم ينتهوا) الصواب ان لم ينتهوا لان أداة الشرط
مجردة من اللام الآن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون
بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعاً والافلام لمجي لها (قوله وهم) بفتح الهاء
أى خاطوا وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شئ وليس مراد هذا (قوله في جملة
الجواب) أى جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أى التي هي مفعول كتب فقتضاه
أن جملة ليجمع عنكم لها محل مع أنها جواب القسم مقدر فلا محل لها (قوله ولكنه) أى
ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أى فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبديهة
حينئذ ظاهرة الآن هذا الكلام بعيد جداً من حيث ان اللام لم يثبت أنها مصدرية
(قوله وأن من ذلك) أى كون اللام بمعنى أن المصدرية وهي وصلتها بدل (قوله أى ان
يسجنوه) وهو بدل من ضمير بد العائد على البداه (قوله ولم يثبت الخ) أى وان كان المعنى
على كونها مصدرية ظاهرة وهذا رد على غيره مكي (قوله وخطا مكي الخ) أى لانه يلزم على
كلامه التناقض السابق أى كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنها منقطعة عما
قبلها) أى وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بداني الآية الثانية اذ ليست الرحمة
خصوص الجمع (قوله ان قدر قسم) أى قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل
ثم بداهم والله ليسبحنه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمع عنكم الخ (قوله أو
متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بداهم لانه انما يتأتى فيها (قوله ان أجرى الخ) أى لانه من
أفعال القلوب وهي لتحققها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل
معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أى التوراة

ففي ما وجهان أحدهما أنها موصولة مبتدأ والخبر إمام من كتاب أي الذي آتيتكموه من الكتاب أو تؤمنون به واللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به (٨٣) فحذف عائداً والاصل مصدق له ثم ناب الظاهر عن المضمرة أو العائد

ضمير استقر الذي تعلقت به مع والثاني أنها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب بآيت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من آية في ما تنسخ من آية انتهى لمصاوفه أمور أحدها أن إجازته كون من كتاب خبراً فيه الأخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة * الثاني أن تجويزه كون لتؤمنن خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً وأنه لا موضع له وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف ويقدر الجملتين خبراً وقد يقال إنما أراد بقوله اللام جواب القسم لان أخذ الميثاق قسم أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن خبراً لانه الدال على المقصود بالاصالة لأنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدّر بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحاً بلام مفتوحة مختتمان مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه * والثالث أن تجويزه كون العائد ضميراً استقر يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معافاته عائداً إلى الموصول

والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول في آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك الكتب أتؤمنون به وتنصرونه قالوا نعم قال الله بذلك وأناه معكم من الشاهدين ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ما ذكره أبو البقاء هنا (قوله أنها موصولة الخ) حاصل هذا الأعراب أن ما موصولة مبتدأ واللام لام الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أي آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أي ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبر أو أن الخبر من كتاب وسياق للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الأخبار قبل تمام الصلة وكأن لتؤمنن خبر هو جواب القسم أعني قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من الكتاب) أي كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أي وحينئذ جملة ثم جاءكم رسول صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أي بنظيره من عندنا (قوله أو الاصل مصدق له) أي لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم ناب الظاهر) أعني قوله ما معكم مقام الضمير أعني الهاء في له (قوله أو العائد ضمير استقر) أي والتقدير الذي استقر معكم فضمير استقر هو العائد وسياق أن ضمير استقر عائداً على ما الثانية فلا يربط الاولى (قوله والثاني أنها شرطية) أي والمعنى وإذا أخذ الله ميثاق النبيين والله أي ثبتي آتيتكم من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أي في كونها يائية (قوله عطف على الصلة) أي والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بأن ثم جاءكم كمال للصلة لكونه تابعاً ويقتدر في التابع ما لا يقتدر في المتبوع أي أن المنوع الأخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء الذي قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذي قام أبوه هو الفاضل لا قبل تمام الصلة من حيث أن التكميل لها بالمعطوف (قوله الثاني) هذا الاعتراض هو المقصود من التنبية (قوله ان له موضعاً) أي من حيث جعله خبراً وقوله وأنه لا موضع له أي من حيث انه جواب القسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أي جملة القسم وجوابه (قوله خبراً) وعلى هذا فضميره راجع لما آتيتكم لا للرسول أملاً لتخلو جملة الخبر عن عائداً (قوله أن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجملتين الخبر) أي والمجموع له محل (قوله وانما سمى لتؤمنن خبراً) أي مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر بمجموع جملة القسم وجوابه لا جوابه فقط (قوله وأنه لا قسم مقدّر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كماه حتى الاضرب في حيز النبي أي ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر الدليل) أي لان الاختصار في مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الاولى لم يقتصر على الدليل الذي ذكره والمراد بالدليل الذي ذكره هو قوله لان أخذ الميثاق قسم أي لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ما ذكره فانه دليل ظني (قوله إلى شيئين) أي إلى موصولين وهو ما في قوله لما آتيتكم وما في قوله لما معكم وقوله فانه عائداً أي مع أنه عائداً إلى

* والرابع انه جوز حذف العائد المجرور (٨٤) مع أن الموصول غير مجرور (فان قيل) اكنفى بكلمة به النائية فيكون كقوله

ولو أن ما عالجت ابن فؤادها

فقسا استلين به للان الجندل
قلنا قد جوز على هذا الوجه عوده
المذكورة الى الرسول لا الى ما
والخامس أنه سمي ضميرا يتكلم
مفعولا ثانيا وانما هو مفعول أول
(مسئلة) زعم الاخفش في قوله
اذا قال قدنى قال بالله حلقة

لتغنى عنى ذا انائك أجمع
أن تغنى جواب القسم وكذا قال
فى وتصنى اليه أفئدة الذين
لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك
جعلنا لكل نبي عدوا الآية وليس
فيه ما يكون وتصنى معطوفا
عليه والصواب خلاف قوله لان
الجواب لا يكون الاجملة ولا مكي
وما بعدها فى تأويل المفرد وأما
استدل به فتعلق اللام فيه محذوف
أى تتشربن لتغنى عنى وفعلنا ذلك
لتصنى

الجملة الخامسة

الواقعة جوابا بالشرط غير جازم مطلقا
أوجازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا
الفجائية فالأول جواب لولا ولو
ولما وكيف * والثانى
نحو ان تقم أقم وان قتقت أما
الأول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل
وأما الثانى فلان المحكوم لموضع
بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها

الجملة السادسة

الواقعة صلة لاسم أو حرف فالأول
نحو جاء الذى قام أبوه فالذى فى

الموصول الثانى فقط وهو لما حكم (قوله جوز حذف العائد المجرور) الأولى أن يجعل
هذا الاعتراض ثانيا لانه المذكور فى كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لشرطية وأن
توكيدية وما اسم موصول اسم أن وعالجت صلة الموصول والعائد محذوف أى ما عالجت
به وحذف لدلالة به الآية عليه وقوله ابن معمول عالجت وفؤادها مضاف اليه وقوله
استلين خبران وقوله للان جواب لو والجندل فاعل لان أى لو أن الذى عالجت به ابن
فؤادها استلين به الجندل للان الجندل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهمزة للواو
الساقطة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أى الأول وهو جعل
ما موصولة والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رد هذا بأن هذا تجويز
بعيد لان حذف به لدلالة الثانى قرينة (قوله لا الى ما) أى بخلاف الضمير فى به فى البيت
فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت فى حذف به الأولى لدلالة الثانية (قوله وانما هو
مفعول أول) أى لان الفاعل فى المعنى الاخذ وامله أراد الثانى عددا لارتبة (قوله وانما
هو مفعول أول) أى وما الشرطية مفعول ثان * (مسئلة) * (قوله اذا قال) أى الضيف
وقوله قدنى أى يكفينى ما شربت من اللبن وقوله قال أى رب المنزل بالله لا بد أن تشرب
ما فى الاناء جميعا هذا معناه وقد سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ
فعلى كل حال قال الثانى ضميره راجع للمضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أى وحينئذ
فالاول للقسم جارة لقسم به محذوف وتصنى جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه
ما يكون الخ) قال الدمامينى يمكن انه عطف على غرور باعتبار المعنى أى ليغتر واو لتصنى
الخ (قوله واما ما استدلل به) أى من انه ليس فى الكلام السابق ما يصلح لكون وتصنى
عطفا عليه فلا ينتج مدعاه لان متعلق الخ (قوله مطلقا) أى اقترن بالفاء أولا (قوله
ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا كان محلها جزم نحو ان جاءنى فأنأ كرمه
أو فاذازيد بكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا كان الشرط جازما
أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن باذا أو الفاء أو كان مقترنا بأحدهما وذلك
لان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتى توضيحه فى الجملة الخامسة مما له محل
(قوله اما الأول) أى اما المثال الأول وهو ان يقيم أقم أى أما وجهه ككون جملة
الجواب فيه لا محل لها (قوله وأما الثانى) أى واما المثال الثانى وهو ان قتقت
أى واما ككون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله لا الجملة بأسرها) لا مانع من هذا
خصوصا والاعراب فرع فى الفعل ويكون العطف فى نحو ان قام زيدت ويقم بكر على
محل الجملة فتأمل

* (الجملة السادسة الواقعة صلة)

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولولا ل نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ونحو
* من القوم الرسول الله منهم * فالمحل لال وقال الدمامينى ينبغى ان لها محلا لوقوعه

موضع

موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول
وصلة فى موضع كذا محتججا بأنهم ما كلمة واحدة والحق

موضع المفرد وقال الشمني الظاهر انه لا محل لها لان المفرد ليس في مكانه الاصل اذ اصل
 الصلة ان تكون جملة واعراب الصفة عارية عن ال لكونها على صورة الحرف
 فلا يظهر فيها اعراب فظهر على ما بعدها من الوصف (قوله ما قدمت لك) أي من
 أن الصلة لا محل لها والموصول له محل وما مجموعهما لا يقال ان له محل أو ليس له
 محل (قوله وقال الطائي) أي قال الشاعر الكائن من بني طي والمراد به هنا منظور
 ابن سحيم الفقهسي شاعر اسلامي وقبل البيت
 ولست بهاج في القرى أهل منزل * على زادهم أبكي وأبكي البوايكا
 فاما كرام موسرون أيتهم * فحسبي الخ وبعده
 وأما كرام معسرون عذرتهم * واما التام فادخرت حياتي
 وعرضي أبقى ما ادخرت ذخيرة * وبطفي أطويه كطي رداثي
 يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلي) أي الشاعر الكائن
 من عقيل والمراد به هنا أبو حرب الاعلم وقوله
 نحن قتلنا الملك الجعاجا * دهرافهيجنا به أنواحا
 لا كذب اليوم ولا من احا * نحن اللذون الخ واعلم انه على هذه اللغة يكتب اللذون
 بلامين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسرفية ان ال معرفة أو على
 صورتها ان قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لا تدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات
 فحذفت منه خطا بخلاف المعرب (قوله اذا قلنا الخ) أي وانما يكون المثال الثاني
 من القسم الثاني اذا قلنا الخ أي واما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثاني من القسم
 الاول (قوله وفي هذا النوع) أي صلة الموصول الحرفي فالموصول الحرفي لا محل له
 وكذا صلته واما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما (قوله في موضع كذا) أي
 ولا يقال الموصول في موضع كذا لان الخ (قوله وأما قول أبي البقاء) وارد على ما قدمه
 من ان صلة الموصول وحدها لا محل لها ولو كان الموصول حرفا وحاصلا ليراد ان أبا
 البقاء جعل صلة الحرفي لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أي وحكم أي البقاء
 مع ذلك أي مع قوله ان ما موصول حرفي صلته يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أي لان
 مقتضى كون يكذبون صلة انه لا محل لها فيمضي انها في محل نصب خبر لكان (قوله ولعل
 مراده) أي بقوله صلته يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) أي أن الصلة مجموع كانوا
 يكذبون فأطلق على يكذبون الذي هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبب المصدر من ذلك
 الجزء في عبارة أبي البقاء مجاز (قوله من ما يكذبون) أي وان كانت الصلة في الحقيقة
 جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لا مصدر لها) أما على القول بأن لها مصدرا
 فالمصدر منسبك منها (قوله التابعة لما لا محل له) أي الواقعة بعد ما لا محل له اعترضه
 الدماميني بأنه كيف تعقل التبعية لما لا اعراب له مع تعريفهم التابع بالثاني المعرب

ما قدمت لك بدليل ظهور ال اعراب
 في نفس الموصول في نحو ليقيم أيهم
 في الدار ولا لزم من أيهم عندك
 وامرر بأيهم هو أفضل وفي
 التنزيل ربنا أرنا الذين أضلانا
 وقرئ أيهم أشد بالنصب وروى
 فلم على أيهم أفضل
 بالخفض وقال الطائي
 فحسبي من ذى عندهم ما كفايا
 وقال العقيلي
 نحن اللذون صبجوا الصبا
 وقال الهذلي
 هم اللاؤن فكوا الغل عني
 والثاني نحو أعجبني أن قت أو ماقت
 اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي
 هذا النوع يقال الموصول وصلته
 في موضع كذا لان الموصول
 حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا
 وأما قول أبي البقاء في بما كانوا
 يكذبون ان ما مصدرية
 وصلته يكذبون وحكمه مع ذلك
 بأن يكذبون في موضع نصب خبر
 لكان فظاهره متناقض ولعل
 مراده أن المصدر انما ينسبك
 من ما يكذبون لامنها ومن كان بناء
 على قول أبي العباس وأبي بكر
 وأبي علي وأبي الفتح وآخرين ان
 كان الناقصة لا مصدر لها
 الجملة السابعة *
 التابعة لما لا محل له نحو قام زيد
 ولم يقيم عمرو

الجل التي لها محل من الاعراب

وهي أيضا سبع

الجملة الاولى الواقعة خبرا

وموضعها رفع في بابي المبتدا

وان ونصب في بابي كان وكاد

واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو

هل جاءه ف قيل محل الجملة التي بعد

المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح

وقيل نصب بقول مضمرة هو الخبر

بناء على ان الجملة الانشائية

لا تكون خبرا وقد مر ابطاله

الجملة الثانية الواقعة حالا

وموضعها نصب نحو ولا غنى تستكثر

ونحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

قالوا أنؤمن لك واتبعك الارذلون

ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم

محدث الاستعوه وهم يلعبون

فجملة استمعوه حال من مفعول

يأتيهم أو من فاعله وقرئ محدثا

لان الذكر مختص بصفته مع أنه قد

سبق بالنفي فالحالان على الاول

وهو أن يكون استمعوه حالا من

مفعول يأتيهم مثلها في قولك

ماتني الزيد بن عمرو مصعدا الا

منحدرين وعلى الثاني وهو أن يكون

جملة استمعوه حالا من فاعل يأتيهم

مثلها في قولك ماتني الزيد بن

عمرو راكبا الاضاحكا وأما وهم

يلعبون فحال من فاعل استمعوه

فالحالان متداخلتان ولا علة

حال من فاعل يلعبون وهذا من

التداخل أيضا ومن فاعل استمعوه

باعراب سابقة من جهة واحدة فان أريد التابع اللغوي قلنا هـ ذامع كونه خروجا عن
التكلم بامطلاح الفن لا يظهر في قواهم الجملة الثانية في جازيد وذهب عمرو ولا محل لها
من الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذي هو
خاص بالتابع الاصطلاحي ولك ان تجيب بأنه ليس المراد بالاعراب في التعريف ما قابل
البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله اذا
قدرت الواو عاطفة) أي ان الجملة الثانية لا محل لها اذا قدرت الواو عاطفة لانها عطفت
الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لانها ابتدائية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو
الحال) أي والا كان محل الثانية نصبا

* (الجل التي لها محل من الاعراب) *

وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فانه لا يحل المفرد محلها (قوله
الواقعة خبرا) أي عن مبتدا في الحال أو بحسب الاصل (قوله وموضعها رفع) أي
موضع ذي رفع (قوله واختلف في نحو زيد اضربه) أي الجملة الانشائية الواقعة بعد
المبتدا واعلم أن الجملة الصغرى انشائية قطعاً والكبرى خبرية لان مدلولها لا يتوقف
على النطق بها من حيث هي كبرى (قوله رفع) أي محل ذي رفع أو محل اسم مرفوع على
الخبرية أي على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أي بناء على تجويز الاخبار بالجملة الانشائية
(قوله وقيل نصب بقول مضمرة الخ) بحث فيه الدماميني بأنه لا يلزم من تقدير القول النصب
لجواز أن يقدر زيد بقول فيه اضربه فيكون في محل رفع على انه نائب الفاعل ولك أن
تجيب بأن المصنف لاحظ ان تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أي
أقول فيه اضربه وابعهض المتأخرين أنه اذا وقع الانشاء خبرا فلا يكون الامع التأويل
بجبر ففوزيد اضربه معناه زيد مطلوب ضربه (قوله وقدم رابطه) أي لان الخبر
المحتمل للصدق والكذب انما هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدا على ما مر (قوله تستكثر)
حال من فاعل غنى أي لا غنى في حال كونك مستكثرا لما تعظمه (قوله وأنتم سكارى)
حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي منفعول مقدم (قوله
وقرئ محدثا) أي بالنصب على الحال وقوله لان الذكر الخ جواب عما يقال ان صاحب
الحال نكرة والحال صاحبها معرفة واجاب بأنه وجد مسوقاى وانما صح محي الحال
من النكرة لوجود مسوقين (قوله فالحالان) أعني محدثا واستمعوه (قوله ماتني
الزيد بن عمرو) أي فالزيد بن مفعول مقدم وعمرو فاعل مؤخر ومصعدا حال من عمرو
وقوله الامحدرين حال من الزيد بن فهو مثل الآية في كون الحال الاولى أعني محدثا
حال من الفاعل المتأخر أعني الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم (قوله وماتني
الثاني) أي والحالان على الثاني (قوله مثلها ما الخ) أي في كون الحالين مترادفتين على
شي واحد وهو الفاعل أعني الذكر (قوله فالحالان) أي استمعوه وهم يلعبون وقوله
متداخلتان أي لدخول صاحب الثانية في الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة

هي الداخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميرا أو ما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرها من شيء واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) أي لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أي لاهية تعدد الحال من شيء واحد (قوله لا من الداخل) أي إذا نظر لها وللحال التي قبلها أعني قوله وهم يلعبون وأما إذا نظر لها مع قوله استمعوه فهي متداخلة (قوله أقرب الخ) أي أشد أو كونه أي أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد (قوله وهو من الخ) أي أن الحديث من أقوى الخ ويبان ذلك أن أقرب أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف إليه وقوله ما يكون أي أكون فقد أضيف أقرب للمصدر فيكون مصدرا بمنزلة ضرب في وقوله وهو ساجد بمنزلة قائما (قوله لا على أنه خير لكان محذوفة) أي كما يقوله الكوفي والاصل إذا كان أو إذا كان (قوله إذا لا يقرن الخبر بالواو) حمله أنك لو أنيت بدل قائما في المثال بحمله أقلت وهو قائم فأتيناك بالواو في الجملة يدل على أنه حال إذا الخبر لا يقرن بالواو على الحق وفي الدماميني عن الرضي أن الأفعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو قليلا (قوله وقولك) عطف على قوله قوله عليه الصلاة والسلام (قوله الأقوال خيرا) الجملة حال أي ماتكم إلا في حال كونه قائما خيرا وقوله من أحوال عامة الأولى من حال عامة لأن الاستثناء انما هو من شيء عام لا من أشياء والاصل ماتكم بكلام في حال من الأحوال الاحال كونه قائما خيرا (قوله لم يشبوا) أي لم يغمدوا السيف بل أخرجوها من غمدها وأظهروها وقوله ولم تكثرا الخ هذه الجملة حالية أي أنهم لم يغمدوها في حال عدم كثرة القتلى بل في حالة كثرتها وقوله مفسد للمعنى أي لأن المعنى أن السيف بأيدي رجال لم يغمدوها ولم تكثرا القتلى وإذا اتقى الاعتماد والكثرة كان ذلك جينا وهذا بخلاف المقصود الذي هو المدح وقد يجاب عن صحة العطف أي أنه لم تكثرا القتلى لعاقبهم من حيث أنهم لا يقتلون إلا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس (قوله لأن تقدير العطف) أي وإنما كانت الجملة هنا حالية لأن الخ (قوله صاف الخ) صدره شجبت بنى شيم من ما محنية * صاف الخ وقوله تجلوع وارض ذى ظلم إذا ابتسم * كأنه منهل بالراح معلول الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أي الظالم وقوله منهل بالضم من أنه سقاء الشراب والمعلول مكررا للشرب أي كأن ذلك الظالم ريق من سقى الراح سقيا معلولا أي مكررا وقوله شجبت أي مزجت تلك الراح وقوله شيم بفتح الباء برودة الماء أي مزجت بماء ذي برودة والمخنية منعطف النهر وقوله مشمول أي هذبه ريح الشمال (قوله وأضحى تامة) أي وحينئذ فقوله وهو مشمول حال لأن أضحى ناقصة والجملة بعدها خبرها التلايلزم عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع أنه لا يجوز (فان قلت) أنه ورد على قلة فلم يجعل هذا منه (وأجيب) بأن الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا في التخريج

(الجملة الثالثة الواقعة منهولا)

فيكون من التعدد لا من الداخل ومن مثل الجمالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من أقوى الأدلة على أن اتصاف قائما في ضرب زيد قائما على الحال لا على أنه خير لكان محذوفة إذ لا يقرن الخبر بالواو وقولك ماتكم فلان الأقوال خيرا وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة وقول

الفرزدق
بأيدي رجال لم يشبوا سيفوفهم
ولم تكثرا القتلى بها حين سلت
لأن تقدير العطف مفسد للمعنى
وقول كعب رضى الله عنه
صاف بأبطح أضحى وهو مشمول
وأضحى تامة

الجملة الثالثة الواقعة منهولا
ومحملها النصب

ان لم تنب عن فاعل وهذه النياية مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قبل وتقع ايضا في الجملة المقرونة بـ **نحو** علم اقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا و- **لوا** عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولم يهد لهم **كم** اهلككم (٨٨) ثم يدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه والصواب خلاف ذلك وعلى قول

هو لا فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا (فان قلت) وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك منع الفعل القلي المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لي اقام زيد (قلت) انما اجزت ذلك على ان المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة * وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالقول نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرصاء في قعد القرصاء اذهي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غزا اكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كـ **عاقها** يعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فاقترا فانتهي والصواب قول الجمهور اذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف القرصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مفعولة لان نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكسبتهم اياه لفظا وانما الحقيقة أنه مقول ومقووظ * والثاني نوعان

اعترضه الدماميني بأن كلامنا في الجملة الباقية على جملتها والتي أريد افظها في قوة المفرد وردة الشئ بأن الكلام في مطلق الجملة وفيه انه كان بعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز الخ (قوله ان لم تنب عن فاعل) أي فان نابت عن فاعل كانت في محل رفع (قوله وهذه النياية) أي نياية الجملة عن الفاعل (قوله لما قدمنا الخ) علة لمحذوف أي وانما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائباعن الفاعل مع أن كلامنا انما يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قيل وتقع) هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قيل وتقع الخ) هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم اقام زيد) جملة اقام زيد في محل رفع نائب فاعل (قوله واجاز هؤلاء) أي أصحاب هذا القول وقوع هذه أي الجملة المقرونة بـ **عاقها** فاعلا أي لانها اذا وقعت نائباعن الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تين وجملة كم اهلككم فاعل يهد وجملة ليسبحنه فاعل يدا (قوله والصواب خلاف ذلك) أي وأن الفاعل ضمير مصدرين وضمير مصدر يهد وضمير مصدر اهلككم (قوله فتزاد الخ) أي فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أي بناء على ان المسند اليه مضاف محذوف والمعنى ظهر لي جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أي وحينئذ فلا تزد على السبع (قوله قال اني عبد الله) أي قال هذا اللفظ (قوله وهل هي) أي الجملة المحكية بالقول (قوله اذهي دالة الخ) أي لان الاصل قال قولنا ثم بين نوع هذا القول بقوله اني عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تريعا أو قرصاء أو تعددافين نوعه بقوله القرصاء (قوله الاكثرين) أي في قواهم انه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أي أنهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار متعلقا به معلوما (قوله نفس القول) أي لانه يطلق عليها قول (قوله انتهى) أي كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حمله أن قول ابن الحاجب هو الذي لا يسلم اذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تسامح اذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم بها معلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أي الجملة وقوله فكسبتهم اياه أي في كونه تجوزا (قوله والثاني) أي وهو الحكاية بمرادف القول (قوله اذالم تقدر الخ) أي والالم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أي مبيضة له من حيث انها تصرف في المفعول معين بعد ان كان محتملا لامور كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فان هذا يقتضي أن الجملة المحكية بالقول او مرادفه لها محل وأنهم مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولا

ما معه حرف التفسير كقوله وترمىني بالطرف أي أنت مذنب * وتقالينني لكن اياك لا أقل * وقولك كتبت اليه أن في افعلى اذالم تقدر اياه الجزر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها

وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى به ابراهيم بنيه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يابني اركب معنا وقرأت بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكمسر الهمزة (٨٩) وقوله رجلان من مكة أخبرانا

انارأينا رجلا عريانا

روى بكسر ان فهذه الجمل في محل

نصب اتفاقا قائم قال البصريون

النصب بقول مقدر وقال

الكوفيون بالفعل المذكور

وبشهادة البصريين التصريح

بالقول في نحو ونادى نوح ربه

فقال رب ان ابني من اهلي ونحو

اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب

اني وهن العظم مني وقول ابي

البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله

في اولادكم للذكر مثل حظ

الانثيين ان الجملة الثانية في

موضع نصب يوصي قال لان

المعنى يفرض لكم او يشرع

لكم في امر اولادكم انما يصح

ذلك على قول الكوفيين وقال

الزمخشري ان الجملة الاولى

اجمال والثانية تفصيل لها وهذا

يقضي انها عنده مفسرة ولا

محل لها وهو الظاهر * (تنبيهات) *

(الاول) من اجل المحكية ما قد

يخفى فن ذلك في المحكية بعد

القول فحق علينا قول ربنا انا

لذا نقون والاصل انكم

لذا نقون عذابي ثم عدل الى

التكلم لانهم تكلموا بذلك عن

انفسهم كما قال

الم تراني يوم جئتسو بيقه

بكيت فنادتني هنيئة مآلها

والاصل مآل ومنه في المحكية

بعد ما فيه معنى القول ام لكم

كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه ما

في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويتحقق وقوعها معولا في الابواب الثلاثة لاني كل فرد منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر ان ما حكى برادف القول وقرن بحرف التفسير لا محل لها وما حكى بالقول او برادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصى بها) أي باللمة وقوله ويعقوب عطف على ابراهيم أي ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر الهمزة) أي وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلان) بسكون الجيم لاجل الوزن (قوله روى بالكسر الخ) اما على الفتح فالجار محذوف أي بآنا (قوله فهذه الجمل) أي جملة يابني الخ في الآيتين الاوليين جملة اني مغلوب وانا رأينا (قوله ان الجملة الثانية) أي قوله للذكر مثل - ظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أي واما على المذهب البصري فيقدر القول (قوله وهو الظاهر) أي عند المصنف واعترض بأن هذا يجري في كل جملة وقعت محكية بما فيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون هناك جملة محكية برادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى للمصنف ان يسطر هذا القسم الثاني بنوعيه ويمكن أن يجاب بأن المصنف وان كان يرى ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما (قوله ما قد يخفى) أي على النظر فلا يدري هل هو محكي او لا وفي الواقع انه محكي (قوله ثم عدل) أي عن الخطاب أي فالذي اوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لانهم تكلموا بذلك) أي بقوله انا لذا نقون عن انفسهم أي والشان ان المتكلم اذا حكى عن نفسه انما يذكره بالخطاب مثلا اذا قال زيد اضرب عمرا فيحكى عمر وذلك ويقول زيد يقول يضربني فالاصل اضربه (قوله - وسويقة) بالواو اسم مكان وهذا طالع قصيدة للفرزدق وهي اقول قصيدة هجاء باجر را بعده

فقلت لها ان البكاء لراحة * به يشتقي من ظن ان لا تلتقيا

قني ودعينا ياهنيء فاني * ارى القوم قد ساموا العقيق اليمانيا

(قوله والاصل مآل) أي ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه) أي من اجل المحكية حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله ما لكم كيف تحكمون أي هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخبرون أي تختارون (قوله أي تدرسون فيه هذا اللفظ) أي فالدراسة فيها معنى القول (قوله أي تدرسون) أي تقرؤون وتقولون هذا اللفظ فصيح كسر الهمزة (قوله أو تدرسون الخ) أي فالجملة محكية بقول محذوف فهي مكسورة الهمزة (قوله أو تدرسون فيه قوائنا هذا الكلام) هذا لا يناسب ما نحن فيه وهو الحكاية بعد ما فيه معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر الا أن يريد بقوله محكية بعد ما فيه معناه ولو يقول مقدر فتدبر وقد يقال لادعي لذلك بل التقدير الاول مبني على قول الكوفيين والثاني على قول البصريين من ان المحكي بعد ما يراد بالقول اذا لم يكن معه حرف التفسير هل العامل فيه الفعل المنتدم أو قول مقدر وقوله أو الاصل ان لهم الخ أي ان حق المنزل

تخبرون أي تدرسون ١٢ في في فيه هذا اللفظ او تدرسون فيه قوائنا هذا الكلام

وذلك اما على أن يكونوا
خوطينا بذلك في الكتاب على
زعمهم أو الاصل ان لهم لما
يتخبرون ثم عدل الى الخطاب عند
مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى
يدعونهم ضمه اقرب من تقع ان
يدعوا في معنى يقول مثلها في قول
عنتر

يدعون عنتر والرماح كأنها

أشطان بئر في لبان الادهم
فمن رواء عنتر بالضم على التداء
وان من مبتدأ ولبس المولى
خبره وما بينهما جملته اسمية صلة
وجملة من وخبرها محكية يدعو
أي ان الكافر يقول ذلك في يوم
القيامة وقيل من مبتدأ حذف
خبره أي الله وان ذلك حكاية لما
يقوله في الدنيا وعلى هذا فالاصل
يقول الوثن الهه ثم عبر عن
الوثن بن ضمه اقرب من تقع
تشبيهه على الكافر (الثاني) قد يقع
بعد القول ما يحتمل الحكاية
وغيرها نحو أقول موسى في الدار
فلا أن تقدر موسى مفعولا أول
وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء
القول مجرى الظن ولكن ان
تقدرهما مبتدأ وخبر على الحكاية
كما في قوله تعالى أم تقولون ان
ابراهيم واسماعيل واسحق الية
الآتي ان القول قد استوفى
شروط اجرائه مجرى الظن
ومع هذا جىء بالجمله بعده محكية
(الثالث) قد يقع بعد القول جملة

في الكتاب ان لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ الا ترى انك اذا كتبت ورقة فيها
فرضت لزيد عشرة فاذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أي
ما ذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل انه بيان للوجه الاول الذي يناسب ما نحن
فيه (قوله اما على أن يكونوا خوطينا بذلك) أي بقوله ان لكم فيه لما يتخبرون (قوله
أو الاصل الخ) أي واما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روى ان أصل الكلام
غيبه أي أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجهتهم وحاصله ان جملة ان لكم فيه
لما يتخبرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روى ما يزعمونه من انهم خوطينا في كتابهم
أو لم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روى ان أصل الكلام غيبه (قوله في معنى يقول)
أي وقيل بمعنى يزعم فيتمدى لمفعولين وتكون اللام معلقة عن العمل في المفعولين
(قوله في معنى يقول) أي فيدعوا بمعنى يقول أي يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى
مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواء بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة من ينتظر
ويحتمل ان عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو الحبل
(قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أي وهي واقعة على الصم
(قوله أي الهه) الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله
فالاصل) أي ان الكافر في الدنيا يقول الوثن الهه ويعتقد ذلك (قوله عن ضمه) أي
الضرر المسبب عنه وافعل على غير بابيه فلا يتأني ما لا يضره لان معناه ما لا يؤثر في الضرر
(قوله الثاني) أي من التنبهين وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله كما في
قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير في قوله ولك ان تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية (قوله
استوفى شروط) أي على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارعاً مبدؤاً بالخطاب
وسبقه استفهام وهل القول الملقى بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقاً
ظناً أو علماً قولان (قوله ومع هذا جىء بالجمله بعده محكية) أي بدليل كسر ان لان
الشروط انما اعتبرت لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد انفرد الاخ
الفاضل الشيخ أحمد السجاعي

أيها الخاذق الذي حازفهما * في علوم كالشمس نوراً أضاء

ما حكموه من بعد قول ولم يعشمل له ما الذي يزيل خفاء

واجاب الاخ الفاضل الشيخ محمد الامير

يا عريسي اعلمي بنظم كدر * زاد حسننا نظم له وبيها

بدء قولي اني حميد لربي * مخبر بالهكي يجلو العما

قال هذا المحقق ابن هشام * في كتاب يعطى اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) أي بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول

وان لم يكن القول عاملاً فيها كما هنا اذ لا شك أن جملة أي أحمدا لله هو عين أول المقول ولا

محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولي اني أحمدا لله

إذا كسرت ان لان المعنى أول قولى هذا اللفظ فالجمله خبر لا مفعول خلا فالابى على زعم انهم فى موضع نصب بالقول فبنى المبتدأ
بلا خبر فقد روى وجوداً وثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو مفسد للمعنى لان (٩١) أول قولى انى اجد الله باعتبار الكلمات

ان وباعتبار الحروف الهمزة
فيفيد الكلام على تقديره الاخبار
بان ذلك الاول ثابت وبقتضى
بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت
الله - ثم الا ان يقدر أول زائد
والبصريون لا يجيزونه وتبع
الزخشري ابا على فى التقدير
المذكور والصواب خلاف
قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله
يعنى بأى عبارة كانت (الرابع)
قد تقع الجملة بعد القول غير محكية
به وهى نوعان محكية بقول آخر
محذوف كقوله تعالى فاذا تأمرون
بعد قال الملا من قوم فرعون ان
هذا الساحر عليهم لان قولهم تم
عند قوله من ارضكم ثم التقدير
فقال فرعون بدليل قالوا ارجه
واخاه وقول الشاعر

قالت له وهو بعيش ضحك

لا تكثرى لوى وخلي عنك
التقدير قالت له انذرك قولك لى اذ
الومك فى الاسراف فى الانفاق
لا تكثرى لوى فحذف المحكية
بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف
وغير محكية وهى نوعان دالة على
المحكية كقولك قال زيد امرؤ فى
حاتم أظن حاتم بخيل لا فحذف
المقول وهو حاتم بخيل مدلولاً عليه
بجملة الانكار التى هى من كلامك
دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال
موسى اتقون للحق لما جاءكم اسحر
هذا وان كان الاصل والله أعلم

عمل للقول فيها أى ليس فى محل نصب للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر فى المعنى
فالذا لم يحتج لربط فى الجملة (قوله اذا كسرت ان) أى لان الكسر دليل على الحكاية بالقول
(قوله موجود الخ) أى فالاصل أول قولى انى اجد الله موجود (قوله يستغنى عنه) أى
لان المعنى تام بدونه يجعل الجملة خبراً عن أول (قوله لان أول قولى الخ) حاصله أنه لو قدر
الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار فى المعنى عن الهمزة أو ان لان أول القول باعتبار
الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان أى أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود
وايس هذا مراد المتكلم بل غرضه أن يخبر بأن أول أقواله حمد الله به ذا اللفظ فالصواب ان
القول عام يشمل الحمد وغيره وأخبرت بأن أول ذلك قولك انى اجد الله أى أول أقوالى هذا
القول وهو انى اجد الله وعلى هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر انى اجد الله ووجب
أن يكون جملة لانك أخبرت به عماداً جملة اهدم ما بينى (قوله لا يجيزونه) أى لا يجيزون
زيادة أول أى لانهم لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء (قوله وتبع الزخشري) أى
فى الفصل (قوله فالمعنى حمد الله الخ) أى فان وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية
فالخاصل ان جملة ان خبر كسرت الهمزة أوفتحت الا انه على الاول الجملة محكية بالقول
دون الثانى (قوله تم عند قوله من ارضكم) وفى نسخة تم عند قوله بسحره وهى
النسخة المقتولة عن المصنف وهى غير صواب لان آية الاعراف التى تلاها المصنف ليس
فيها بسحره وانما هى فى آية الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون وانما فيها قال
للملاحولة (قوله فقال فرعون) أى قال فرعون فاذا تأمرون (قوله بنبل الخ)
أى لان قوله قالوا ارجه أى أنزله وأخاه جواب لفرعون حين قال له - م ماذا تأمرون
(قوله وهو بعيش الخ) حال من ضميره (قوله فحذف المحكية) وهى قوله أنذرك قولك لى
وقوله وأثبت المحكية وهى قوله لا تكثرى لانهم مقولة للمحذوف اعنى قولك (قوله
فحذف) أى المتكلم ولو قال فحذفت أى بامتنكام القول أى مقول زيد لكان أنسب بقوله
أولا كقولك وبقوله بعد التى هى من كلامك وقوله دونه أى دون زيد (قوله وغير محكية)
عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك قال زيد الخ) أى كقولك يا أيها
المتكلم حاكم مقالة زيد له امرؤ وقال زيد له امرؤ فى شأن حاتم أظن حاتم بخيل لا فيظن بالباء
وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفى نسخة أظن بالياء خطاب لزيد اذ
كان حاضراً بالمجلس ولو أنزلاً (قوله فحذف المقول) أى مقول قال زيد وقوله من
كلامك أى أيها المتكلم (قوله وايس من ذلك) أى من وقوع الجملة بعد القول غير محكية
الا أنهم دالة على المحكية (قوله حذفت مقالهم) أى وهى هذا سحر وقوله مدلولاً عليها
بجملة الانكار أى وهى أسحر هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) أى فاسبق
الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكية غير محكية أصلاً وهنا محكية لقول آخر وان
لم تكن محكية للقول الدالة على محكية (قوله بالقول الاول) أى وهو قال موسى فقال

اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالهم مدلولاً عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول
وان لم تكن محكية

موسى جلتان الاولى آتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجمله الثانية اسحر هذا (قوله
 بالقول الثاني) وهو اتقولون (قوله وغیر الله عليه) أى على المحكى (قوله وغیر دالة
 عليه) عطف على قوله دالة على المحكية (قوله ان العزة لله الخ) أى فجمله ان العزة ليست
 مقولا لهم ولا دالة على المقول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكى الخ) أى كقولك قال صلى
 الله عليه وسلم كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء
 وإذا أمست فلا تنتظر الصباح فان قولك وإذا أصبحت الخ غير محكى لانه ليس مقولا للنبي
 صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكى) أى كلام غير محكى (قوله
 مدرجا) أى وهو أن يأتي المحدث في المتن بكلام من عنده فيوهم انه ليس من عنده بل من
 الحديث وهذا نوع من الادراج وهذا النوع آخر له وهو أن يذكر حديثين بسند واحد على
 أنهم ما حديث واحد ويحذف سند الثاني والفرض ان لكل سند في الواقع وهذان النوعان
 حرام عند عدم بيان الادراج وماذا كان يزيد كلمة في المتن لكن هنالك ما يدل على أنها
 ليست منه فلا حرمة بل جائز وقد وقع في البخارى (قوله بعد حكاية قوالها) أى قول بلقيس
 وهو ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة فقال الله مصداقها
 وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها أرادت وهذه عادتهم
 المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله
 وذلك) أى ويبين صحة وقوعها مفعولا لان اصلهما الخبر أى والخبر يقع بجملة فقوله
 ووقوعه أى الخبر من تمة العلة (قوله لان اصلهما) أى المفعول الثاني اظن والثالث
 اعلم (قوله أجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة خبرها
 اسمها مفعول ثان لترغم والاول الياء وقوله فاني شريت الباء اسم ان وقوله شريت أى
 اشريت هذه الجملة خبر ان (قوله باب التعليق) أى فكل جملة علق الفعل عن العمل
 في لفظها المعلق فهي في محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلابى) أى كل فعل دل
 على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر وتطرو عرف وقوله واهذا أى ولاجل كون التعليق
 فيه جائزا في كل فعل قلابى (قوله هذه الجملة) أى التي علق الفعل عن العمل فيها (قوله
 في موضع مفعول مقيد الخ) يعنى ان الجملة حلت محل الجار والمجرور فنم كان معنى
 الجار ملاحظا فيها كما سبق وللايلا حظ ان الاصل كان جار داخلا عليها حتى يرد قول
 الدمامين يستلزم النص بنزع الحافض وهو جماعى لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع
 أر حذف حرف الجر وابقا عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أى يسألون ليملوا أيا ن يوم
 الدين الخ (قوله بالجار) أى يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة
 الجار في محل نصب فتكون الجملة في محل نصب (قوله ما بصاحبهم) مانافية وبصاحبهم
 خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة في محل نصب معمول ليتفكروا على معنى فى أى
 أول تفكروا وفى عدم جنة صاحبهم (قوله أيها الزكى الخ) أيها مبتدأ وأزكى خبر وطعما

بالقول الثاني وغیر دالة عليه
 نحو ولا يجوز لك قوالهم ان العزة
 لله جميعا وقد مر البحث فيها
 (الخامس) قد يوصل بالمحكية
 غير محكى وهو الذى يسميه المحدثون
 مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد
 حكاية قوالها وهذه الجملة ونحوها
 مستانفة لا يقدرا لها قول
 (الباب الثاني) من الابواب التي
 تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن
 وأعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن
 وثالثا لا علم وذلك لان اصلهما
 الخبر ووقوعه جملة شائع كما مر
 وقد اجتمع وقوع خبرى كان
 وان والثانى من مفعولى باب
 ظن جملة فى قول أبى ذؤيب
 فان ترعيتى كنت أجهل فيكم
 فاني شريت الخ لم يعدل بالجهل
 (الباب الثالث) باب التعليق وذلك
 غير مختص بباب ظن بل هو جائز
 فى كل فعل قلابى ولهذا انقسمت
 هذه الجملة الى ثلاثة أقسام
 (أحدها) أن تكون فى موضع
 مفعول مقيد بالجار نحو ولم
 يتفكروا ما بصاحبهم من جنة
 فلينظروا أيها الزكى طعما ما يسألون
 أيان يوم الدين

لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه وتطرت فيه ولكن علفت هنا بالاستفهام عن (٩٣) الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من

حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعاق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناه ما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مستد المفعولين واختلاف في قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير يتظرون أيهم يكفل مريم وقيل بتمتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح أي غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثاني) أن تكون في موضع المفعول المسرح فهو عرفت من أبول وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من أبول اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى أي برق ههنا لان راى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بخلاف الاسماع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنتين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علفت بمسحوع فتعدية لواحد اتفاقا فهو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لنزع من كل شيعة أيهم اشد خلافا لـ يونس لان تنزع ليس بفعل قلبي وأي ليست استفهامية موصولة لاستفهامية وهي المفعول وضمتهما بناء لا اعراب واشد خبر لهما محذوف والجملة صلة

غير والجملة في محل نصب معمول لينظر على معنى في أي فليست في جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيد بالجار (قوله ولكن علفت) أي تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل في اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر في قوله تعالى أيا ن يوم الدين وفي قوله أيهم الزكي وأما قوله ما يصاحبكم فاطاها رأت ما نافية لاستفهامية وحينئذ في كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو بما النافية (قوله وهي) أي تلك الافعال (قوله طالبة له) أي لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) أي وحينئذ فالافعال الثلاثة في الآيات السابقة مضممة معنى علم (قوله وعلى هذا) أي ما زعمه ابن عصفور وسألت رده بأن باب التضمن غير مقيد (قوله سادة مستد المفعولين) أي لان الشيء محل على ما تضمنه (قوله واختلاف في قوله تعالى) أي واختلاف في العامل في أي من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أي فجملة أيهم يكفل معموله المحذوف فيتعدي الى مفعول بالجار فهي مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أي نيا يكفل الخ (قوله المسرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثاني) أي من الاقسام وقوله المسرح أي المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أي ويبان كون الجملة هنا في موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أي اما لو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مستد المنعولين (قوله ومنه) أي ومن وقوع الجملة في موضع المفعول المسرح (قوله الاسماع المعلقة) أي المرتبطة باسم عين أي المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جىء بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعد ويحوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتغال وفيه أنه يلزم عليه حذف أن الناصبة ورفع الفعل أو سبب المصدر من غير سابق في غير الابواب المعروفة وهو غير مقيد عند المحققين اهـ مما ينبغي لكن الذي ذكره الناصر اللقاني أن مذهب المغاربة ان حذف أن المصدرية مع رفع الفعل جائز لاشدوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فان علفت) أي تلك الكلمة وهي سمع (قوله وليس من الباب) أي باب التعليق الذي تكون فيه الجملة في موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا لـ يونس) أي النازل انه من باب التعليق بناء على أن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب فأى اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة في محل نصب وأي استفهامية معلقة (قوله بل أي موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور ولا رد فيه على يونس فلو قال لان تنزع ليس بفعل قلبي وأي ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست الخ كان أولى والافهم هذه العلة التي ذكرها لاترد على يونس لان مذهب أن التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب (قوله والثالث) أي من أقسام الجملة الواقعة مفعولا في باب التعليق (قوله ولتعلن) اللام موطئة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أي نيا اشد في

(والثالث) أن تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلن أي نيا اشد عذابا لهما

محل نصب سدت مستمفعولي يعلم وأينما بدأ وأشد خبر (قوله أي الحزبين أحصى)
 أي مبتدأ وأحصى خبر وجله أي الحزبين أحصى في محل نصب سدت مستمفعولي تعلم
 (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله أي مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب
 مضاف لا أي وجله ينقلبون معلقة أي ينقلبون أي انقلاب (قوله لان ايام مفعول
 مطلق) علة المحذوف أي وانما كانت الجملة في هذه الآية في موضع المفعولين لا في موضع
 المفعول الثاني فقط وأي مفعول أول لان ايا الخ (قوله لا يعمل فيه ما قبله) أي لان له
 الصدارة (قوله بفعل العلم) أي سادة مستمفعوليه (قوله ومما يوهمون) هو كيغلطون
 وزناومعني وماضيه وهم كغلط وانما تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر
 بخلاف يهب وانما فتحت الهاء في يهب لكونها حرف حلق (قوله في انشاده) أي برفع أي
 الأولى وقوله واعرابه أي حيث جعل أي مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف
 مسبب على سبب (قوله واصواب فيه نصب أي الأولى) أي لان رفعها على أنها مبتدأ فيه
 قطع العامل عن العمل بعد تهيتها وذلك لانه لما أتى بتدانيته من غير ضمير مفعوله كان
 ذلك تهيتها له في أي ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الا انما مفعول) أي لان أي
 مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف أي منقلب فأى مضافة
 لمصدر لان منقلب بمعنى انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا ولك أن تقول ان الدين بمعنى
 التدان مصدر اخذ منه الزوائد فتكون أي مضافة لمصدر فهي مفعول مطلق (قوله
 ورفع) عطف على نصب ولا دخل لاى الثانية في الوهم (قوله وما بعدها) أي وهو غير عيها
 (قوله معلق عن الجملتين) أي بالاستفهام فيهما (قوله لا يتقاس) أي بل هو سماعي والمراد
 بالتضمن الذي لا يتقاس النحوي واما البياني على القول بغيرته له فهو حذف لدل على
 يتقاس واعل القول بعدم قياس النحوي مع ان بعضهم يحمله مجازا وهو يكفيه سماع
 النوع أنه يزيد الحاق في العمل والتعدية وقيل انه حقيقة ملح بغير معناه وقيل انه جمع
 بينهما وقد اشترانه اشراب الكامة معنى اخرى مع أنه قد يتحد المعنى نحو أحسن بي أي
 لطف بي فالأولى أن يقال فيه انه الحاق مادة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه (قوله ثم
 اختلف) أي ثم اختلف بان القائلين بأنهم ابدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) أي لان
 من يسأل به عن الشخصات وزيد مشتمل عليها فإمكانه قيل عرفت زيدا مشخصاته (قوله
 والاصل عرفت شأن زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل
 واما بدل الاشتمال فلا يحتاج لتقدير ومن يسأل به عن الشخصات وهي شأن من شؤنه
 فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيدا من هو عرفت زيدا اجواب من هو وجواب
 من هو التاجر وأبن عمر وأبو ذلك وهو نفس زيد فتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف
 ولا يظهر غيرها أصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) أي وان تلك الجملة في موضع
 المفعول به المسرح (قوله علمت زيدا الابوه قائم) أي او قلت ما مائل هذا التركيب

أي الحزبين احصى ومنه وسيعلم
 الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون
 لان ايام مفعول مطلق لينقلبون
 لا مفعول به ليعلم لان الاستفهام
 لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة
 الفعلية في محل نصب بفعل العلم
 ومما يوهمون في انشاده واعرابه
 ستعلم لي أي دين تدانيته
 وأي غريم للتقاضى غريمها
 واصواب فيه نصب أي الأولى
 على حد انتصابها في أي منقلب
 الا انما مفعول به لا مفعول مطلق
 ورفع أي الثانية مبتدأ وما بعدها
 الخبر والعلم معلق عن الجملتين
 المتعاطفتين الفعلية والاسمية
 واختلف في نحو عرفت زيدا من هو
 فقيل جملة الاستفهام حال ورد
 بان الجمل الانشائية لا تكون حالا
 وقيل مفعول ثان على تضمن عرف
 معنى علم ورد بان التضمن لا يتقاس
 وهذا التركيب مقبوس وقيل بدل
 من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل
 اشتمال وقيل بدل كل والاصل
 عرفت شأن زيد وعلى القول بأن
 عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل
 معاق أم لا قال جماعة من المغاربة
 اذا قلت علمت زيدا الابوه قائم او ما
 أبوه قائم

فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل
في محلها النصب على انه مفعول
ثان وخالف في ذلك بعضهم لان
الجملة حكمها في مثل هذا ان
تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر
العامل في لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه
قائم واضطرب في ذلك كلام
الزمخشري فقال في قوله تعالى
ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة
هود انما جاز تعلق فعل البلوى
لما في الاختبار من معنى العلم لانه
طريق اليه فهو ملابس له كما تقول
انظروا بهم أحسن وجها واستمع
أيهم أحسن صوتا لان النظر
والاستماع من طرق العلم انتهى ولم
أقف على تعليق النظر البصري
والاستماع الامن جهته وقال
في تفسير الآية في سورة الملك
ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق
أن يقع بعد العامل ما يستمد
منصوبه جميعا كعلمت أيهم
عمر وألا ترى أنه لا يفترق الحال
بعد تقدم أحد المنصوبين بين
مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان
تعليقا لا فترقا كما افترقا في علمت
زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق
(تنبيه) * فائدة الحكم على
محل الجملة في التعليق بالنصب
ظهور ذلك في التابع فتقول
عرفت من زيد وغير ذلك من
أموره واستدل ابن عصفور
بقول كثير

من كل جملة اقترنت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيدا من هو على
القول بأن عرف بمعنى علم (قوله فالعامل معلق عن الجملة) أي عن العمل في لفظ الجملة
(قوله وخالف في ذلك بعضهم) أي وهو الحق وحاصله ان بعضهم يقول الجملة اذا اقترنت
بمعلق ووقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة في مثل هذا
تكون في محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان
العامل لا يؤثر في لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق
(قوله أن تكون في موضع نصب) أي على انها مفعول ثان (قوله علمت زيدا أبوه قائم)
أي فجملة أبوه قائم لم يعمل العامل في لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أي
اختلف رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليبلوكم أيكم) الكاف مفعول أول
وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما في الاختبار) بالباء الموحدة أي الذي هو البلوى
(قوله طريق اليه) أي فيكون من جملة الفعل القاي (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى
لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن في محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا
بالبصر لانه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير في كون التعلق يتأني
في الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم أقف الخ)
ذكر الرضي أقفا لحواس تعلق لانها طرق للعلم ولم يتقل كتاب الرضي للقاهرة الابعاد
موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادي في شرح شواهد على الكافية وقد سبق
للمصنف نحوه أنفا في اماري أي برق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أي وقوع الجملة
المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يقع بعد العامل) أي بلمصقه من غير فصل بالمفعول
الاول وقوله ان يقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين او بالنظر لتضمن جميع
العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوى
(قوله الا ترى انه لا يفترق الحال) أي حال جزأى الجملة من وفقهما (قوله بعد تقدم
احد الخ) كقولك عرفت زيدا الأبوه قائم أو عرفت زيدا أبوه قائم وقوله الا ترى الخ راجع
لقوله ولا يسمى هذا تعليقا أي لعدم افتراق الحال بين مجيئ ماله الصدر وغيره (قوله
ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائي وحاصله لو كان مجيئ الجملة المقرونة بالمعلق بعد
المفعول تعليقا لا فترقا الحال بين مجيئ ماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحينئذ فلا
يكون مجيئ الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لا فترقا) أي حال جزأى الجملة (قوله
كما افترقا الخ) فالاول لا تعلق فيه والثاني فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب
عطفا على محل الجملة وقوله من أموره أي من امور زيد (قوله واستدل ابن عصفور)
أي على ان محل الجملة التي علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره في التابع لها بقول كثير
وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبي جعة الخزاعي أحد
عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديدا القصر

وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مرزبان يقول له طأطأ رأسك لئلا يؤذيكَ السقف
بما رُحِه بذلك (قوله عزة) هي بنت جيل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى
بينهم ما كلام وقد تمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس من مصر فيمن من جنازتها
(قوله ما البكاء) ما استفهامية مبتدأ والبكاء خبر والجملة سدت مسد مفعولي أدري
وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولا ان تدعى) أي لاجل أن ترد استدلاله
بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء
مفعول أي وجه ثم حذف لم يكن في البيت تعليق وقوله أو ان الاصل الخ أي وجهه فلم يظهر
النصب في التابع (قوله أو ان الواو للحال) أي من التاء في كنت (قوله ورأيت الخ) هذا
تأييد لما ذكره المصنف في قول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الامر انه يعترض على ابن
عصفور من حيث الدليل بأنه طرقة الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أي
من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

* (الجملة الرابعة) *

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي عتده هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك
زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على
الاسماء فالكلام في الجمل الباقية على جملتها وخرج الدماميني على ذلك اللفظ الذي نظم
أبا علماء الهند اني سائل * فنوا بتحقيق به يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه * يجز ولا حرف يـ يكون به الجز
وليس بمحـ ولا مجاور * لدى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم استفيد * فن بحر كم مازال يستخرج الدر
وجوابه بيت طرفه

يجفان تعترى نادينا * من سنام حين حاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آية كاقصة وتعتري نادينا تأتي مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل
والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل حاج فحقة
الرفع لكنه جره نظرا الى ان الفعل وهو حاج لكونه مضافا اليه في قوة فمرد مضاف لما بعده
ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين ديهان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله
بالفعل أي في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر فخرفاء له معهود ونحوه ولولا دفع الله
الناس (قوله أسماء الزمان) أي فهي تضاف للجملة لكن بعضها وجوبا وهو اذا واذولا
وما عداها جوازا (قوله ظروف) أي أسماء منصوبة على الظرفية أي مضممة معنى في
وقوله أو أسماء أي أسماء زمان غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذريوم التلاق) يوم
مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أي لينذريوم التلاق والكلام في يوم الثاني
(قوله الاتري الخ) تعليل لما ذكره من ان أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء

وما كنت أدري قبل عزة ما البكاء
ولا موجعات القلب - حتى توات
بنصب موجعات ولا ان تدعى
ان البكاء مفعول وان ما زائدة
أو ان الاصل لا ادري موجعات
فيكون من عطف الجمل أو ان
الواو للحال وموجعات اسم لا أي
وما كنت ادري قبل عزة والحال
انه لا موجعات للقلب موجودة
ما البكاء ورأيت بخط الامام
بهاء الدين بن النحاس رحمه الله
اقت مدة اقول القياس جواز
العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم رأيت منصوصا
انتهى ومن نص عليه ابن مالك
ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم
ان المعلق عامل في التحمل

* (الجملة الرابعة المضاف اليها) *
ومحلاها الجر ولا يضاف الى الجملة
الاثمانية (احدها) أسماء الزمان
ظروفا كانت أو أسماء ونحو والسلام
على يوم ولدت ونحو وانذر الناس
يوم يأتيهم العذاب ونحو لينذريوم
التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا
يوم لا ينطقون الاتري ان اليوم
ظرف في الاولى

ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة (٩٧) أن يكون ظرفا ليخفى من قوله تعالى لا يخفى

على الله منهم شيء ومن أسماء الزمان ثلاثة أضافتها إلى الجملة واجبة إذا اتفاق وإذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم أن كان مستقبلا فهو كاذب في اختصاصه بالجل الفعلية وإن كان ماضيا فهو كاذب في الأضافة إلى الجملتين فتقول آتت بك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول آتت بك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون ويقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمن قتيلا عن سواد بن قارب وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط جل الزمان المستقبل على إذا كان ظرفا وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل له ما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضى لحمل على إذا على إذا على حد وتفتح في الصور الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان وأضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقرئ أن حيث في قوله

كانت ظرفا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أي أنذر الناس يوم يأتيهم الخ أي أنذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم - في يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا ليخفى) وعلى هذا فالوقف على التلاقي أي لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون (قوله وإذا عند الجمهور) أخذ من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من أنها مفعولة لشرطها (قوله المبهم) أي كبحن وزمن ووقت ونحوها (قوله في اختصاصه بالجل الفعلية) أي وإن كانت إضافة إذا إليها واجبة وإضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم إضافته لها بأن يضاف لمفرد أو يقطع عن الأضافة رأسا وأما إضافته للجل غير فعلية فلا (قوله إلى الجملتين) أي لأن أضافتهما قال تعالى واذكركم الذين كفروا وقال الشاعر * اذهب قريش واذم أمثالهم بشر * (قوله اختصاص المستقبل) أي الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أي فإن اليوم هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله ربه قول الشاعر) أي سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعة) أي فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمن أي نافع خبرها والجملة في محل جر بإضافة يوم إليه ولا شك أن اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله قتيلا) بالقاء والتاء وهو الخيط الأبيض الذي يكون في نواة البلحة أي يوم لا صاحب شفاعة مغنيا قدر قيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي جليل كان له اجتماع ببعض الجن فأخبر بعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على إذا إذا كان ظرفا الخ) حاصل هذا الجواب أن قول سيبويه أن الزمن المبهم إذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما إذا كان الزمن المبهم ظرفا وفي الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الأول في الآية لا على الاحتمال الثاني من أنه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أي لأن المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم فهو ظرف قطعا قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة الباء في خبرها أي يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد وتفتح في الصور) أي فقد عبر عن النفع الاستقبال بالفعل الماضي لتحقق وقوعه (قوله الثاني) أي من الأسماء الثمانية التي تضاف للجملة (قوله وتختص بذلك) أي بإضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان أذهي إنما تضاف لمفرد (قوله كونها ظرفا) أي بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدى (قوله شارح الدريدية) قصيدة لابن دريد مقصورة لقصر أو آخر أياتها (قوله غت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة وإذا دخلت عليها التاء اختصت بعطف الجمل (قوله في الملبين) أي الذين يقولون لبيك (قوله تحجب) أي أقام وقوله

المأزمان اسم محل ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين الى مكان
موصوف بأنه حل فيه هذان المكانان وهما المأزمان ومعنى فالمكان الموصوف كبير تحت
افراد من الامكنة من جملة ذلك المأزمان ومعنى وقوله المأزمان فاعل تجبى (قوله
بدخول الى عليها) أى ومن المعلوم ان اسم الزمان أو المكان اذا جري به - يرمي من خرج عن
الطرفية (قوله لما قد صنفنا في أسماء الزمان) أى وهو ان ما بعدهما من الجمل في محل جر سواء
كانت تلك الاسماء ظروفا أو خارجة عن الطرفية فيقاس حيث على ما سبق بجامع اسمية
الطرف في كل هذا مراده ورد بأنه لا يلزم من كون الاولى تكون مضافة للجمل سواء كانت
ظروفا أو أسماء أن تكون أسماء المكان كذلك الا ترى ان أسماء الزمان كلها تضاف للجمل
ولا يضاف من أسماء المكان للجمل الا حيث فاضاقتها للجمل خلاف الاصل فلولزم جريان
الحكم الذى في أسماء الزمان في أسماء المكان لكأن أسماء المكان كلها مضافة للجمل
تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه * كان على سنا بكها مدا ما * وقوله

الامن مبلغ عني تيمنا * بآية ما يحبون الطعاما

وهذا هو لبني تيم لانهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أى بعلامة
ما يحبون الطعام وبعلامة يقدمون والسنا بك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر
شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب بالمدام (قوله بآية ما كانوا ضعافا
الخ) أى لان ما هنا نافية لامصدرية والالزم العطف على مثبت وهو غير جائز فهذا زيادة
في الاعتراض وقد يقال انه يتأق ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافي مقدر
بعد كانوا وقبل ضعافا أى بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدمامي وهو بعيد لان
للا نافية انما تحذف اذا كانت داخلية على مضارع جواب القسم (قوله بآية ما كانوا
الخ) صدره * الكنى الى قومي السلام رسالة * ألا كليلك بلغ أى بلغ عني الى قومي الخ
وبعده

ولاسي زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخبسة بزلا

سيى جمع سيى من السوء والرى بكسر الزاى اللباس والهينة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخبسة
صفة لمحذوف أى رواحل مخبسة بضم الميم وفتح الحاء المعجمة والباء المشددة وبالسين
المهمل أى مذلة بالركوب والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى الحسنة جمع بازل قال
المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشار له كون آية بمعنى علامة تضاف
للجملة أو اضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف وملكه مضاف
اليه (قوله وقال الاصل الخ) أى وقال مجيبا عن البيت أى الاصل فى البيت ذلك
(قوله أى بآية اقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية
اقدامهم (قوله كما قال) أى ان هذا نظيره فاقبسه مصدرية ولا شك ان ما المصدرية
مع صلته فى قوة المفرد لسبكها بصدر (قوله وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبى

لما خرجت عن الطرفية بدخول
الى عليها خرجت عن الاضافة الى
الجل وصارت الجملة بعدها مضافة
لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه
وليس بشئ لما قد صنفنا في أسماء
الزمان * الثالث آية بمعنى علامة
فانها تضاف جـ وازا الى الجملة
الفعليّة المتصرف فعملها مثبتا
أو منفيّا بما كقوله
بآية يقدمون الخيل شعنا
وقوله

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا
هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح
أنها انما تضاف الى المفرد نحو آية
ملكه أن بأنكم التابوت وقال
الاصـل بآية ما يقدمون أى
بآية اقدامكم كما قال
بآية ما يحبون الطعاما
انتهى وفيه حذف موصول حرفى

غير أن وبقائه صلته ثم هو غير متأت في قوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * الرابع ذو في قولهم اذهب بندي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذى صفة لزم من محذوف ثم قال الا كثرون هي بمعنى صاحب فالوصف نكرة أى اذهب في وقت صاحب سلامة أى في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذى فالوصف معرفة والجملة صلة فلا محل (٩٩) لها والاصل اذهب في الوقت الذى تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذى موصولة

مختص بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها في اغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد المجرور هو الموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولان هذا العائد لم يذكر في وقت وبهذا الاخ لا يرفع قول الاخفش في بابها الناس ان أيام موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد أى يا من هم الناس على أنه قد حذف العائد حذفه لازما في نحو ولا سيما يوم فمن رفع أى لا مثل الذى هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه * والخامس والسادس لدن وريث فانما يضافان جوارا الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية تأمل لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهد ما قوله

لزمنا لدن سالتونا وفاقكم فلايك منكم للخلاف جنوح وأما ريث فهي مصدر راث اذا أبطأ وعومت معاملة أسماء الزمان

الفتح (قوله غير أن) أى وهو غير جائز بخلاف أن فانها تحذف وجوبا في الاجوبة الثمانية وبعد لام كي وبعد كي المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أى أو مظنة الا كل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بندي تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أى وحينئذ جعل ذى مضافة للجملة بعدها انما هو على القول الاول من أن ذى بمعنى صاحب فالوصف به نكرة (قوله ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أى فحينئذ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذى كما يقول به أهل طي (قوله ولم يسمع هنا الا الاعراب) أى ولو كان ذو بمعنى الذى لوجدت ولو في بعض التراكيب مبنية (قوله متحد المعنى) أى واللفظ في كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أى منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق يشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أى لان الباء الجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولان هذا العائد لم يذكر الخ) أى فلو كانت ذوم موصولة لذكر عائد لها في بعض الاوقات لان العائد لا يكون واجب الحذف أصلا (قوله والناس خبر لمحذوف) أى يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به في تركيب أصلا (قوله على أنه قد حذف العائد) العلة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب عما يقال انه قد حذف العائد حذفه لازما في نحو ولا سيما يوم في رواية الرفع فانه لم يصرح به في نظائره فحصل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحينئذ لا يحمل القرآن عليه (قوله لمبدأ الغاية) أى لا ابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لمبدأ المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالتونا) أى من وقت مسالتكم أى ترككم الحرب أى نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لا تباينها اسم لمبدأ الغاية الزمانية (قوله فهي مصدر راث الخ) أى وحينئذ فهي منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البطاء فقولا ريث أقضى لبانة معناه أمهل أمهل قضاء لبانة أى حاجة (قوله رفقا) أى ترفق بى في السير رفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أى أبطأ بقاء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصة وهي الفسحة التى تكون امام الدار (قوله على اضممار أن) أى وأنهما لا يضافان الا الى مفرد وحاصل كلامه في الكافية وشرحها ان لدن وريث لا يضافان الا لمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقد قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة في قوة المفرد وهذا خلاف كلامه في التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للجمع فقوله والاول أى والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أى ابن مالك أى قد يسلم له ذلك في ريث لانها لما كانت ليست زمانا قد رفيها أن بخلاف لدن فلا يقد رفيها أى ان ريث ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمع فحينئذ يقد ران بخلاف لدن فانها

في الاضافة الى الجملة كما عومت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك جئت صلاة العصر قال الشاعر خليلي رفقا ريث أقضى لبانة * من العرصات المذكرات عهدا وزعم ابن مالك في كفايته وشرحها أن الفعل بعدهما على اضممار أن والاول قوله في التسهيل وشرحه وقد يعذر في ريث لانها ليست زمانا بخلاف لدن

لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدر ان (قوله وقد يجاب) أى عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا أن (قوله بأنها) أى لدن (قوله لم تخلص) أى فلذا قدر أن (قوله وفى الغرة الخ) هذا موافق لما فى الكافية فهو معضد للجواب (قوله من لدشولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التى رفعت ذنبها للقاح وتعامه فالى ان لا لها مصدر اثلث الناقة اذا تلاها ولدها وروى الجرمى شولا بلا تنوين على ان اصلها المذوقه ضرر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) أى ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لدن للجملة وهى لا تضاف لها (قوله قول بالرجال الخ) أى قول القائل بالرجال يصير الكهول والشبان منانا هذين له جملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدأ وهو مضاف وجملة بالرجال مضاف اليه واعتراض بأن المقصود منه الفظهافهى فى قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أى قائل هذا اللفظ فهى مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أى ولو كانت فى المعنى مفردا كذا أجاب الشئنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالخ) متعلق بأجبت وكترمنى ذلك حتى ملئت وملئى عوادي كناية عن طول مرضه وملئت بابه علم

(الجملة الخامسة)

(قوله الواقعة بعد الفاء) أى ومحلها جزم وقوله أو اذا أى العجائية (قوله جوابا لشرط جازم) أى جوابا لآداة شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا محل محلها المفرد اذا المضارع لا بدله من فاعل كما هو قاعدة ما له محل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أى وان يضل يذرهم وقس (قوله لانهم تصدرا الخ) أى حتى لا تكون الجملة فى محل وقوله لانهم تصدروا مفرد أى بفعل مفرد أى قابل للجزم فى اللفظ بأن كان مضارعا ومحلا بأن كان ماضيا (قوله كما فى قولك ان تقم اقم) هذا مثال للمتنى وكذلك قوله ان جئتنى اكرمك مثال للمتنى (قوله واهذا قرئ) أى ولاجل أن الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم فى محل جزم اذا قرئت بالفاء قرئ الخ (قوله بجزم يذر) أى وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفا على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعالغيره من كون الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم فى محل جزم اذا قرئت بالفاء وقد علمت أن الدمامين قد خالف فى ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أى فالتة يشكرها فالجملة فى محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أى مما حذف فيه الفاء عند المبرد فحوان قت أقوم أى فالاصل فانا أقوم فالفاء مقدرة مع مبتدأ وقوله أقوم خبر والجملة فى محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطفا على المضاف أى نحو والوجه الجزع عطفا على المضاف اليه أعنى ان قت وقوله فى قول زهير أى فى مدح هرم (قوله وان اتاه خليل) من الخلل أى

الذى

وقد يجاب بأنهم لما كانت لمبدأ الغايات مطلقا لم تخلص للوقت وفى الغرة لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جوازا اضافتها الى الجملة ولهذا قال فى قوله من لدشولا ان تقديره من لدن كانت شولا ولم يقدر من لدن كانت والسابع والثامن قول وقائل كقوله قول بالرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبان وقوله

وأجبت قائل كيف أنت بصالخ حتى ملئت وملئى عوادي
(الجملة الخامسة)

الواقعة بعد الفاء أو اذا)*

جوابا لشرط جازم لانهم تصدروا بمفرد يقبل الجزم لفظا كما فى قولك ان تقم اقم أو محلا كما فى قولك ان جئتنى اكرمك مثال المقرونة بالفاء من يضل الله فلا هادى له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سبعة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد فحوان قت أقوم وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم وهو أحد الوجهين عند سيبويه

والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة فهو زيداً إن أتاني أكرمه ومنع المبرد تقديمه على التقديم محتجاً بأن الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره والالجاز ضرب غلامه زيداً وإذا حل الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو أن قام زيد قام عمر وفعل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول في فعل الشرط قبل ولهذا جاز نحو أن قام ويقعد الأخوان على أعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل * (تنبيه) * قرأ غير أبي عمرو ولولا آخرتي إلى أجل قريب فأصدق وأكن بالجزم فقبل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم وقبل عطف على محل الفاء وما بعدهما وهو أصدق ومحله الجزم لأنه جواب التخصيص ويجزم بأن مقدرة وأنه كالعطف على من يضل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال أوجب جواب طلب ولا تقيد هذه المسئلة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله

الذي اختل حاله وهو الفقير ومن الخلة بالفتح وهي الحاجة أي أنه إذا أتاه الفقير يعطيه المال مطلقاً أي كان زمن مجاعة أولاً ولا يقول له إن مالي غائب ولا يقول له أنا حرم أي محروم أي ليس عندي مال (قوله والوجه الآخر) أي المشهور عنه (قوله وحينئذ) أي حينئذ كان على التقديم والتأخير فلا يجزم الخ أي وأما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم ما عطف عليه أي لأنه ليس في محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) أي عند سيبويه بناء على الوجه الثاني له أما عند المبرد فلا يجوز أن يفسر لأن الجواب لا يعمل فيما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً (قوله نحو زيداً إن أتاني أكرمه) أي فالأصل زيداً أكرمه إن أتاني فزيداً مفعول المحذوف دل عليه أكرم الموجود وقوله إن أتاني إن أداة شرط وقوله أتاني فعل الشرط وحذف جوابه دلالة أكرمه عليه فأكرمه مفسراً عاملاً في زيد ودال على الجواب المقدر لأنه وإن تأخر لفظاً فهو في نية التقديم على الأداة فلا محذور في تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوي به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه وأما ما رتبته مع الفاء خلاف الأصل (قوله والالجاز ضرب غلامه زيداً) أي مع أنه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وورد ذلك للزوم بأنه فرق بين الأمرين وذلك لأن ضرب غلامه زيداً المفعول واقع في محله إذا الأصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فإن أقوم لما وقع مرفوعاً دل ذلك على أنه ليس واقعاً في محله والالجزم فرفعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول في فعل الشرط) أي فإذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للنظ الفعل (قوله على أعمال الأول) أي ولذا أضم في الثاني ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أي عطف بقعدا (قوله قبل أن تكمل) أي وهو لا يجوز لأنه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعف الفعل والفاعل ويمكن أن يقال يجوز أن العطف على الجملة قبل كما هي في باب التنازع لأنهم يغتفرون فيه ما لا يغتفرون فيه الأخرى أنهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولذا حكاه المصنف بقبل (قوله وجزم أصدق) أي بأداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب لنباتته عن الشرط (قوله على المعنى) أي إن تؤخرني أصدق وأكن (قوله على التوهم) أي بأن توهم ما ليس موجوداً وهو اشتراط الفاء وكون أصدق بالجزم موجوداً وقوله في غير القرآن أي وأما في القرآن فلا يقال فيه ذلك لبساعة اللفظ وإن كان المعنى صحيحاً أي توهم ما ليس موجوداً موجوداً (قوله في بعض النسخ) وهو أصدق هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وأنه كالعطف على من الخ) أي في أن كلاً فيه العطف على محل الجواب (قوله فيضاف إلى الضابط) أي المذكور في قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء وإذا جوا بالشرط جازم والواقعة جواباً للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء أم لا (قوله ولا تقيد هذه المسئلة) أي مسألة جواب الطلب (قوله أنشدوا على ذلك) أي على العطف على محل الجملة (قوله فأبوني) أي أعطوني بليستكم أي ناقتكم

فأبلى بليستكم على * أصل الحكم وأستدرج نوبيا وقال أبوعلى عطف أستدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير على أنه على وما بعدها قلت فكان هذا هنا بمنزلة (١٠٢) * من يفعل الحسنات الله يشكرها * في باب الشرط وبعد فالتحقيق أن العطف

في الباب من العطف على المعنى لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف

* (الجملة السادسة التابعة لمفرد) وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت به انتهى في موضع رفع في نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله وجر في نحو ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا نخدمن أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجعله تكون لنا عيدا صفة للمائدة وجعله تطهرهم وتزكهم صفة لصدقة ويحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل أو من مائدة على هذا التقدير لأنها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فذهب إلى من لذلك وليا يرثي أي وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث وأما من جرته فهو جواب للدعاء ومثل ذلك أرسله معي رداً بصدقني قرئ برفع يصدق وجرته والثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب أن قدرت الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو وال الحال فلا تبعية والحال نصب وقال أبو البقاء في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة

لأن البلية هي الناقة التي تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لم ي) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعل من غير تقدير فاء وأما على كلام أبي على فيقدر الفاء (قوله نوبيا) بفتح الواو كهوى وأصله نواي كعصاي قلبت الألف ياء وأدغمت الياء في الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هي الجهة التي ينويها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أي أن الفاء محذوفة من قوله لعل والجملة جواب الشرط أي فان تبلى فليعل فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جواباً للطلب انما تكون في محل جزم إذا قرئت بالفاء (قوله هذا) أي تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبي على الذي يقدر الفاء وعلى كلامه فتعيد المسئلة بالفاء ولو تقديرا (قوله هنا) أي في الطلب (قوله وبعد فالتحقيق أن العطف الخ) هذا ترجيح للقول الأول الذي قدمه (قوله أن العطف في الباب) أي باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أي في الآية المعنى كما قدمته أن تؤخرني لأجل قريب أصدق وأكن وفي البيت على أن الأصل أن تبلى بليستكم (قوله من العطف على المعنى) أي في الآية وكذا البيت (قوله لأن المنصوب) أي في الآية (قوله في تأويل الاسم) والتقدير ليكن منذ تأخير وتصديق معنى

* (الجملة السادسة) *

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز في الجملة أن تكون حالا وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ إشارة للمحتمل وما قبله إشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكته في الفصل في قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أي لأن الجملة لا تؤكدها المفرد وأما نحو زيد قائم فلا شاهد له فلينظر (قوله ثلاثة أنواع) أي لأنها إما أن تكون نعتاً لله فرداً ومعطوفة عليه بالحرف أو بدلاً منه (قوله ومن مثل الخ) فصله بالاحتمالات الآتية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على أن من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أي وليا) أي مهيأ للإيجاء فيصير نبيا والافالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أي بالقوة لا بالفعل لأنه مات قبله (قوله فيمن رفع) أي على أنه صفة وقوله وأما من جرته أي جواباً للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فذهب لأنه دعاء ولا يقال أمر نادياً (قوله فتصبح الأرض مخضرة) فتصبح فعل والأرض فاعل وهذه الجملة أن جعلت مفسرة لضمير القصة أي فهي تصبح كان لها محل من الأعراب وهو الرفع وإن جعلتها عطفاً على أنزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبي البقاء لكن يرد على الأول شيء وهو أن حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذي تصلح الجملة بعده لا تكون موصولة بخلاف أن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون فان عمل أن يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على أن الاستفهام بمعنى

الخبر أي أنت قد رأيت أنزال الله الماء من السماء فتصبح الخ وإذا كان الاستفهام
بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضا انما ينصب الفعل لان
ما بعد الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببها ورؤيته لانزال الماء لا يوجب
اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهم عنه (قوله فهي تصبح)
اعلم أن ضمير القصة والشأن المراد منهما شيء واحد من حيث ان ضمير الشأن هو
ما بعده جله تخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة
ان كان فيها مؤنث ليس فضله اتي بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض
مؤنث وفاعل وتطيره هي هذه المصلحة ولا يرد فانها لا تعمى الابصار فانه انما أنت قصد الى
المطابقة لا لكونه راجعا للمؤنث وان كانت الجملة فيها مذكر وليس بفضله جعل مذكرا
ويقال له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أي فالجملة لها محل (قوله
أنه لا محجوج) اذ لا يتوقف عليه (قوله والثاني تقديره) أي جعله فالمفعول الاول قوله
الفعل وقوله لا محجول له مفعول ثان وقوله الفعل أي تصبح وفيه أن الذي جعل معطوفا للجملة
بتمامها وقوله على الفعل الخبر به الخ المراد بالفعل الخبر به أنزل فانه خبر أن ولا يمكن فيه
تسامح اذا خبر جملة أنزل وقوله لا محجول له أي فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون
الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثاني هو محل مناسبة كلام أبي البقاء للقسم
الثاني وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محجول لها
وان كان كلاما في عطف الجملة على المفرد وكلام أبي البقاء مناسب في الجملة (قوله فيمن
رفع) أي وأما على النصب فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية واذا جزم فهو مجزوم
عطف على تأكل (قوله وذلك) أي ووجه ذلك أي تقديرهم المبتدأ (قوله ايضاح
الاستئناف) أي من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أولانه لا يستأنف الخ) أي لا يصح
استئناف المضارع الأعلى تقدير المبتدأ لانه لو لم يقدرا لمبتدأ للزم العطف والعطف مع
رفعه لا وجه له (قوله والالزم الخ) في قوة العلة وكأنه قال لانه لو لم يقدرا للزم العطف
والالزم باطل فكذا الملزوم وانما بطل الالزم وهو العطف لانه ليس في الكلام ما يعطف
عليه المضارع المرفوع واعتراض بأن العطف صحيح بأن يعطف وتشرب على جملة النهي
بتمامه وهي لا تأكل السمك والمعنى صحيح على ان لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب
مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أي لان الفاء لمجرد
اليسية فهي لا تربط فقط فالجمل حينئذ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محجول له على
انفراد (قوله ولهذا) أي ولا جعل التنزيل (قوله اكتفي فيهما بضمير واحد) أي لان
الله في الاصل مبتدأ والضمير الذي اكتفي به في أنزل واما فتصبح فلا رابط فيها ولما كانت
الجلتين بمنزلة جملة واحدة كني ضمير واحد فيهما (قوله كما في جملة الشرط الخ) نحو زيد
ان جاءني أكرمه فزيد مبتدأ وان شرط وجاءني فعل الشرط وأكرمه الجزاء وجعله

الاصل فهي تصبح والضمير للقصة
وتصبح خبره أو تصبح بمعنى أصبحت
وهو معطوف على أنزل فلا محجول له
اذا انتهى وفيه اشكالان أحدهما
أنه لا محجوج في الظاهر لتقدير ضمير
القصة والثاني تقديره الفعل
المعطوف على الفعل الخبر به
لا محجول له وجواب الاول أنه قد
يكون قدر الكلام مستأنفا
والنحويون يقدرون في مثل ذلك
مبتدأ كما قالوا في وتشرب اللبن
فمن رفع ان التقدير وأنت تشرب
اللبن وذلك اما المقصدهم ايضاح
الاستئناف أولانه لا يستأنف
الأعلى هذا التقدير والالزم
العطف الذي هو مقتضى الظاهر
وجواب الثاني أن الفاء نزلت
الجلتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا
اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ
فالخبر مجموعهما كما في جملة
الشرط والجزاء الواقعتين خبرا
والجمل لذلك المجموع وأما كل منهما
فجزء الخبر فلا محجول له فافهمه فانه
يبيع ويجب على هذا ان يدعى
أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو

زيد يطير الذباب فيغضب لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو أحسن الملك فلان فأحسن اليه ويكون ذكر (١٠٤) أبى البقاء للعطف تجوزاً أو سهواً وما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد

عبد الله منطلق وعمر ومقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معاً في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمل. الثالث المبذلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما علمت فيه بدل من ما وصاتها وازا سناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها هذا كله ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي بدا به الزمخشري فالجملة استئناف ومن ذلك وأسر والنجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أقتاتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة

وبالناسم أخرى كيف يتقيا
جملة الاستفهام بدل من حاجة
وأخرى أى الى الله أشكو
حاجتين تعذرا لتقاؤهما
* (الجملة السابعة)

الجواب والشرط الاثنان في محل رفع خبر عن زيد وليست احدهما في محل (قوله زيد) مبتدأ ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء مجردة للسببية وليس فيها راتحة العطف ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعني يطير الذباب ويغضب في محل رفع خبر عن زيد بدليل أنا كنفينا فيهما ضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أى فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضى المغايرة والتشريك في الاعراب فيفيد أن كلام من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كما ان الفاء كذلك) أى لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والقرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فأحسن اليه) يجب أن تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزاً) أى لكونه على صورة العاطفة وان لم تشر لك في الاعراب (قوله لان المقول مجموعهما) يحتمل كما في الدماميني ان كل واحد منهما محل كما لو اقتصر عليها وجزء المقول مقول (قوله جزء) أى للجملة أعني عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الا ما قد قيل) أى الا الذي قد قيل للرسل من قبلك فأبدل من ما الذى هي مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلت) فيه تسميح لما سبق أن المحل للموصول الاسمي وحده (قوله وازا سناد الخ) أى مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعني قوله ان ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أى وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بمجموع المفرد (قوله واذا قيل ان وعد الله حق) أى لجملة ان وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أى ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وأن يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أى الا القول الذى قاله للرسل من قبلك (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أى ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أى بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذى يقال سرا مخفيا أى قالوا قولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أى وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكارى معناه النفي وكأنه قال لا يتقيا أى أشكو وعدم التقيا ما وهذا معنى قول المصنف تعذرا الخ وقوله بدل من حاجة أى بدل من الحاجتين ولا شك أن الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافى انه مثني

* (الجملة السابعة)

(قوله والبدل خاصة) أى ولا يقع في النعت لان الذى ينعت انما هو المفرد كما انه لا يثنى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك في التوكيد لانه لا يؤكد بالافاظ المخصوصة أعني أجمع وتوابع اجمع المفردات واعتراض بأنه يقع في التوكيد اللفظي نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشعمى بأننا لانعلم ان هذا توكيد لفظي بل هو تكرير للجملة

وفيه

التابعة لجملة لها محل * ويقع ذلك في بابي التسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه

وفيه تطروا على الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لأن الثانية لما كانت تكرير الاولى كأنها
عينيها (قوله اذالم تقدرالواواللحال) أي والالم يكن هنا تبعية وان كان محلها انصبا
(قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أي والالم يكن لها محل (قوله والثاني)
أي الوقوع في باب البدل (قوله بما تعلمون) أي من النعم (قوله بخلاف الاولى) أي فان
دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعتراض بأن الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها
وحينئذ فلو كان الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعنى الجملة التابعة
لما لها محل واعتذر عنه بأن الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلها منها
يقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) في محل نصب مقول
القول وقوله لاتقمن بدل من ارحل فيكون في محل نصب واعتراض بأن قوله لاتقمن من
جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان
ما هنا مبني على ما قاله غيره من البيانين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما ما سبق
فهو الذي حققه هو أو أن ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتخذ
المراد منهما فكل له محل لصلاحية لتمام المقولية أو يجاب بأن الغرض التمثيل لكون
الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى
لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراد وأعلم أن مدلول ارحل المطابق
طلب الرحيل وعدم الإقامة في هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لاتقمن
فبدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بأن مدلول
لاتقمن المطابق النهي والكف عن الإقامة ويلزمه كراهية الإقامة والجواب أن
لاتقمن يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض بمبناء النظر
للمعنى النعوى لا العرفي (قوله بالمطابقة) خبران والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشترى في
اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أي فان دلالتها على ذلك بالالتزام (قوله
والخطي) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أي الرمح المنسوب الى خط هجر بلدة باليمامة
يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهذلي وقوله يخاطر بكسر الطاء من خطر يخاطر كضرب
يضرب معناه يهتز وقوله نهات بكسر الهاء أي شربت اذ النهل الشرب أولا وأما
ثانيا فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمرد بشر بها تلطخها وقوله
المتقفة السمري أي الرماح المعتدلة (قوله من قوله والخطي يخاطر بيننا) أي والشرط
موجود فان قوله وقد نهات أوفى بتأدية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف يخاطر أي
يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال انها تهتز بدون طعن (قوله بدل اشتمال) أي وعلى هذا
فالواو زائدة وقوله بدل اشتمال أي لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه
(قوله الواو) أي في قوله وقد نهات وقوله للعطف أي على جملة يخاطر بيننا فكون
الثانية تابعة لجل لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فالمعنى ذكرت لك حال كوني

اذالم تقدرالواواللحال ولا قدرت
العطف على الجملة الكبرى والثاني
شرطه كون الثانية أوفى من الاولى
بتأدية المعنى المراد فهو واتقوا
الذي أمركم بما تعلمون أمركم بأنعام
وبين وجنات وعيون فان دلالة
الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف
الاولى وقوله
أقول له ارحل لاتقمن عندنا
فان دلالة الثانية على ما أراد
من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى قبل ومن
ذلك قوله
ذكرتك والخطي يخاطر بيننا
وقد نهات منا المتقفة السمري
فانه أبدا وقد نهات من قوله والخطي
يخاطر بيننا بدل اشتمال انتهى
وليس متعينا لجواز كونه من باب
النسق على أن تقدرالواواللعطف
ويجوز أن تقدرالواواللحال وتكون
الجملة حالا ما من فاعل ذكرت على
المذهب الصحيح في جواز ترادف
الاحوال وأما من فاعل يخاطر
فتكون الحالان متداخلتين والرابط
على هذا الواو واعادة صاحب
الحال بمعناه فان المتقفة السمري
الرمح

ومن غريب هذا الباب قولك
قلت لهم قوموا أولاكم وآخركم
زعم ابن مالك أن التقدير ليقم
أولكم وآخركم وأنه من باب بدل
الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد
كما قال في العطف في فهو اسكن
أنت وزوجك الجنة ولا تخلفه
نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار
والدة بولدها ولا مولود بولده
* (نبيه) * هذا الذي ذكرته من
انحصار الجمل التي لها محل في سبع
جاء على ما قررنا الحق أنها سبع
والذي أهملوه الجملة المستثناة
والجملة المسند اليها أما الأولى فتصو
رست عليهم بمسبب طر الامن تولى
وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف
من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة
في موضع نصب على الاستثناء
المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم
فشر بوا منه الا قليل منهم ان قليل
مبتدأ حذف خبره أي لم يشر بوا
وقال جماعة في الامر أنك بالرفع
انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس
من ذلك فهو ما صررت بأحد الازيد
خبر منه لان الجملة هنا حال من
أحد باتفاق أو صفة له عند
الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره

في هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محل
ووجه غرابته ان المتبادر في المثال بدل المفرد وان لم يتسلط عليه عامل الا قول لانه يغتفر
في التابع ما لا يغتفر في الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أي وأما غيره فجعل الامثلة
الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع (قوله ان التقدير ليقم الخ) أي فالاصل قوموا اليكم وأولكم وآخركم فقوله أولكم
وأخركم معمول المحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد)
أي لان أولكم وآخركم بدل من الواو في قوموا لان البدل على نية تسلط العامل ولا يصح
تسلطه هنا فلا يقال قم أولكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أي وليسكن زوجك
الجنة فهو من عطف الجمل لان زوجك فاعل المحذوف ولا يصح عطفه على انت اذ لا يقال
اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أي ولا تخلفه أنت اذ لا يقال لا تخلفه أنت (قوله ولا
مولود) أي ولا يضار مولود (قوله على ما قرر) أي على ما قررته النحاة (قوله الجملة
المستثناة) أي استثناء منقطع لان الا فيه معنى لكن وهي لا تدخل الاعلى جملة وانما كانت
في محل نصب لان حق المستثنى بالامن كلام موجب أن ينصب (قوله بمسبب طر) هو المسبب
المتولى أي لست مسلطا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فآله المتولى عليه
وبعذبه العذاب الا كبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى الا
من تولى وكفر فآنت مسلط عليه بالجهاد (قوله من مبتدأ) وقوله تولى صلة من وقوله
فيعذبه خبر أي وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب وهي حالة محل مفرد أي لكن تعذيب الله
من كفر قال ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالامن كلام موجب
أن ينصب مفردا كان أو مكتملا معناه بما بعده نحو انما المنجوه هم آجعين الا امرأته قد رنا
انها من الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد أغفلوا
وروده من فروع ثابت الخبر ومحذوفان الا قول قول أبي قتادة أحرموها كلهم الا أبو قتادة لم
يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا
تدري نفس بأى أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع)
أي لان الجملة لا يعقل دخولها في غيرها حتى يحكم على الاستثناء بأنه متصل (قوله والجملة
بعده خبر) أي والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء (قوله لان الجملة
هنا حال) وذلك لان قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمررت وقوله الأداة استثناء وقوله زيد
مبتدأ وخبره نه خبر والجملة حال من أحد أو صفة له لاني محل نصب على الاستثناء (قوله
باتفاق) أي حتى الاخفش وقوله عند الاخفش أي فقط واعترض بأنه شيأى أن
الاخفش لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالا وأجيب بأن الضمير في قوله أو صفة له
أي للأحد لا بقيد كونه السابق على أحد عندي درهم ونصفه بل هو صفة لأحد مقدرا بعد
الابدل من أحد المذكور قبلها أي ما صررت بأحد الا أحد زيد خبر منه فالفصل انما

وكذلك الجملة في الاثني عشر لياكون الطعام فانها حال وفي نحو ما علمت زيدا (١٠٧) الا يفعل الخبر فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر

وأما الثانية فهو سواء عليهم
أنذرتهم الآية اذا عرب سواء
خبرا وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع
بالمعبدى خبر من أن تراه اذا لم
يقدر الاصل ان تسمع بل قدر
تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة
بعد الظرف في نحو ويوم تسير
الجبال وفي نحو أنذرتهم في
تأويل المصدر وان لم يكن معهما
حرف سابق واختلف في الفاعل
ونائبه هل يكونان جملة أم لا
فالمشهور المنع مطلقا نحو يهيجني
قام زيد وفصل القراء وجماعة
ونسبوا لسيبويه فقالوا ان كان
الفعل قليبا ووجد مطلق عن العمل
نحو ظهر لي أقام زيد صرح والافلا
وجلوا عليه ثم بداههم من بعد
مارأوا الايات ليسبخته حتى
حين ومنعوا يهيجني يقوم زيد
واجازهما هشام ونعلب واحتجبا
بقوله

وماراعى الايسر بشرطة
ومنع الاكثر من ذلك كله وأولوا
ماورد مما يوهمه فقالوا في بدا
ضمير البداهة وتسمع ويسير على
اضماران وأما قوله تعالى واذا
قيل لهم لا تنفدوا في الارض
وقوله عليه الصلاة والسلام
لا حول ولا قوة الا بالله كنز من
كنوز الجنة وقول العرب زعموا
مطية الكذب فليس من باب
الاسناد الى الجملة لما ينافي غير هذا الموضع

هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف
الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور وعن ابي وهو غير جائز عند الاخفش وغيره
(قوله فانها حال) اي من المرسلين لاني محل نصب على الاستثناء (قوله فانها مفعول) اي
لاني محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) اي الجملة المسند اليها (قوله وأنذرتهم)
مبتدأ اي هذه الجملة مبتدأ مؤخر في محل رفع وانما صرح ذلك لقيامها مقام المفرد اي
انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعبدى) اي قسم فاعل مضارع مرفوع والفاعل
مستتر فيه جواز تقديره انت والجملة في محل رفع مبتدأ (قوله اذا لم يقدر الخ) اما اذا
قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لنفس الجملة (قوله مقام السماع)
اي مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) اي فيوم مضاف والجملة مضاف
اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليها لانها قائمة مقام مفرد اي يوم تسير (قوله في تأويل
المصدر) الاولى قائمة مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة وأما على كلامه
فيهم ان المبتدأ المصدر الذي في تأويلها (قوله واختلف في الفاعل الخ) لما افاد ان الجملة
قد تكون مبتدأ افاد ان في وقوعها فاعلا ونائبا عنه خلافا (قوله يهيجني قام زيد) اي
فجعله قام زيد فاعل عنده (قوله معاق) اي اي معلق وقد سبق للمصنف مختار له قصره
على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) اي لانه لم يوجد معلقا وان كان الفعل قليبا (قوله
واجازهما هشام ونعلب) كرره هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجبا الخ) قال
الداميني الاحسن ان جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعى (قوله
وماراعى الخ) تمامه وعهدى به قينا يسير بكبر والفين الحداد والجمع فيون والكبر
كبر الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما الحفرة التي يوضع فيها
النعم فيقال لها كورا شني (قوله الايسر) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جواز
تقديره هو والجملة في محل رفع فاعل راعى بمعنى اخفى والشرطة كالفرقة واحده الشرط
كالفرق وهي علامة الولاية ويقال للواحد من الولاية شرطي كتركي وشرطي بكهني وهو
بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يميزون بها (قوله ومنع الاكثر من ذلك) اي كون
الجملة مسند اليها سواء كانت مبتدأ او فاعلا أو نائب فاعل (قوله وتسمع ويسير على
اضماران) قال الدماميني الاحسن في المصراع ان يقال ان فاعل راعى ضمير يعود الى
ما يعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة في محل نصب على أنما حال من فاعل
راعى والاستثناء مفرغ اي ماراعى هو في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير قال
الشعبي ويمكن أن يخرج البيت أيضا على تقدير معلق اي الايسر كما في قوله

اني وجدت ملالا الشيمة الادباة أي لللالاه شني (قوله على اضماران) اي وحذف
ان ورفع الفعل جائزا لا شذوذه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا ينقاس
الافى مواضع معلومة (قوله لما ينافي غير هذا الموضع) اي من أن الجملة اذا قصد لفظها

تقول العربون على سبيل التقريب
 الجمل بعد النكرات صفات وبعد
 المعارف أحوال وشرح المسئلة
 مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية
 التي لم يستلزمها ما قبلها أن كانت
 مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة
 لها أو معرفة محضة فهي حال عنها
 أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما
 وكل ذلك بشرط وجود المقتضى
 وانتفاء المانع (مثال النوع الاول)
 وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد
 النكرات المحضة قوله تعالى حتى
 تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون
 قوما الله مهلكهم أو معذبهم من
 قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ومنه
 حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما
 أهلها وانما أعيد ذكر الأهل لأنه
 لو قيل استطعما هم مع أن المراد
 وصف القرية لزم خلو الصفة من
 ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها
 كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه
 أولى من أن تقدر الجملة جوابا
 لاذلان تكرار الظاهر يعرى
 حينئذ عن هذا المعنى وأيضا فلا
 الجواب في قصة الغلام قال أقتلت
 لا قوله فقتله لأن الماضي المقرون بقدر
 لا يكون جوابا فليكن قائل في هذه
 أيضا جوابا (ومثال النوع الثاني)
 وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد
 المعارف المحضة

يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدأ أو فاعلا وناتبا عنه

(حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات)

(قوله أو بغير المحضة) أي وإن كانت مرتبطة بغير المحضة منهما أي من المعرفة والنكرة
 والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بالانفسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة
 الموصوفة (قوله وجود المقتضى) أي وهو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو في
 الموصوف في الحال وفي الصفة (قوله وانتفاء المانع) أي الذي يمنع من الوصفية أو
 الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتي (قوله وانما أعيد ذكر
 الأهل) أي الواقع بعد استطعما أي ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع أن
 المراد وصف القرية) لأن الحديث مسوق فيها لا ترى فوجد فيها جدارا (قوله لزم خلو
 الصفة) أي لأنه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الداميني بأن
 الضمير في استطعما هم عائد على الأهل المقيد بالقرية لاضافته لها فالربط المعنوي حاصل
 والجواب أنه لا يكتفى في الجملة الواقعة صفة الأربط اللفظي وهو الضمير العائد على نفس
 الموصوف وقوله كان مجازا أي وهو خلاف الأولى ورد بأن المجاز بلغ من الحقيقة
 والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حينئذ وأجاب بعض بأن المجاز خلاف الأصل على
 كل حال وإيضاحه قيل أولا أتيا أهل قرية بنى الكلام على الحقيقة فالتجوز بعد من
 الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لأن اسناد الاستطعام للأهل هو
 الحقيقة أي ولا يجوز الاتيان بضمير الأهل والقرية معا بأن يقول استطعما هوها (قوله
 ولهذا) أي ولا جل تعليل إعادة الذكر بما سبق كان هذا الوجه أي وهو جعل الجملة صفة
 (قوله لأن تكرار الظاهر الخ) أنه لمحذوف أي وانما كان جعل الجملة جوابا لا ذا لولية
 فيه لأن تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر في محل
 الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا لا ذا فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضا
 يلزم على جعلها جوابا لا ذا مخالفة النظر (قوله المقرون بقدر) وفي نسخة بالقاء أي الدالة
 على قد الدالة على تحقق الماضي فلا يكون جوابا بشرط اذا المستقبل وانما احتج لقدر لأن
 الماضي بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالقاء (قوله بقدر) أي المقدر بعد القاء وفي نسخة
 لأن الماضي المقرون بالقاء ووجه عدم صحة الجواب عنها أن الماضي صالح للجوابية لجواز
 كونه مستقبلا في المعنى وحينئذ فلا يقرن بالقاء ودخول القاء عليه مع الصلاحية يدل
 على أنه لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لا قرانه بقدر فالبقاء دالة على قد محذوفة وقد
 تدل على تحقق الماضي فلا يكون الفعل جوابا لا ذا فلا يكون الامستقبلا (قوله
 لا يكون جوابا) أي لأنها تدل على تحقق الماضي وجواب اذا لا يكون الامستقبلا
 (قوله قال الخ) أي إن الجواب عن اذا قال اقلت لأن الجواب قتله من قوله لضا غلاما
 فقتله لأن الماضي الخ (قوله بعد المعارف المحضة) أن قلت هي في باحليما لا يجعل ونحوه
 صفة مع أنه معرفة محضة بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب أنه صفة له قبل

ولا غنى عن تستكثر لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (ومثال النوع الثالث) وهو المحتمل لهم ما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك أنزلناه
فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك أن تقدرها حالاً عن النكرة لانهم قد تخصصت بالوصف وذلك يقربهم من المعرفة حتى أن
أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فما آخرا ن يقومون مقامهم من الذين استحق عليهم الأوليان أن الأوليان
صفة لا آخرا ن لوصفه يقومون ولك أن تقدرها حالاً عن المعرفة وهو الضمير (١٠٩) في مبارك إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى

وجها الحال أما الأول فلان
الإشارة إليه لم تقع في حالة الانزال
كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة
الشيخوخة في وهذا بعل شيخنا
وأما الثاني فلا قضاءه تقييد
البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها
أحد يقرأ فيجوز الوجهان أيضا
لزوال الإبهام عن النكرة
لعمومها (ومثال النوع الرابع)
وهو المحتمل لهم ما بعد المعرفة كمثل الجار
يحمل أسفارا فان المعرفة الجنس
يقرب في المعنى من النكرة فيصح
تقدير يحمل حالا أو وصفا ومثله
وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله
* ولقد امر على التميم بسبني *
وقد اشتمل الضابط المذكور على
قيود أحدها كون الجملة خبرية
واحتزرت بذلك من نحو هذا عبد
بعتك يريد بالجملة الانشاء وهذا
عبدى بعتك كذلك فان الجملتين
مستأنفتان لان الانشاء لا يكون
نعنا ولا حالا ويجوز أن يكونا
خبرين آخرين الا عند من منع
تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن
عصفور وعند من منع تعدده مختلفا
بالافراد والجملة وهو أبو علي وعند
من منع وقوع الانشاء خبرا وهم
طائفة من الكوفيين ومن الجمل

النداء وهو اذ النكرة فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة
حالية من ضمير تن وكذا وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله فما آخرا ن يقومون
مقامهما) أى في توجه اليين عليهما وقوله من الذين استحق عليهم أى الوصية وهم الورثة
وقوله الأوليان بالميت أى الاقربان إليه بدل من آخرا ن أو صفة له كما قال أبو الحسن
(قوله ولك أن تقدرها) أى جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجها الحال الخ)
بالتنبيه لان الحال اما من النكرة أو من ضمير مبارك (قوله أما الأول) أى أما تضعف
الوجه الأول وهو انه حال من ذكر وحاصله ان الحال قيد في عاملها والعامل هنا الإشارة
ففيضان الإشارة تقيده بالانزال مع ان الإشارة إليه ليست في وقت انزال جميعه (قوله
وأما الثاني) أى وأما تضعف الثاني وهو انه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك
فالحال قيد فيه (قوله يحمل أسفارا) أى فهو حال من جارا ن كان مضافا إليه لكون
المضاف كالجزء في صحة السقوط اذ يقال مثله كالجار والضمير حينئذ راجع للمضاف إليه
وهو كثير منه كمثل آدم خلقه اهل قرية استطعموا أهلها نعم اذا احتل عود الضمير للمضاف
أو المضاف إليه فالأولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف إليه قبله عينه
الا أن يكون المضاف لفظ كل أو بعض لانهم أسور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل
الضابط) أى السابق عند الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) أى تريد
الانشاء وأما لو اردت الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها بعد معرفة (قوله لا يكون نعنا ولا
حالا) أى لانه لا يعلم مدلولها الا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لابد أن يعلم مدلوله
من قبل لان المقصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز أن يكونا) أى جملتا بعتك في
المثالين وقوله خبرين أى عن اسم الإشارة وقوله آخرا ن أى والخبر الأول العبد المنسك
في المثال الأول والمعرف في المثال الثاني (قوله مطلقا) أى سواء كان الثاني مفردا أو جملة
كان انشاء أو خبرا (قوله تحتمل الدعاء) أى فهي جملة انشائية (قوله فتكون معترضة)
أى بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) أى لانه ليس المعنى على التقييد (قوله أن
تكون حالا) أى لان جعلها حالا يقتضى ان قولهم في وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم
لا يتقيد بذلك والحاصل ان الحالية تقتضى تقييد العامل مع ان المعنى ليس على التقييد
(قوله أوجاؤكم) عطف على قوله يصلون أى الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم
بينكم وبينهم ميثاق أى فلا تقتلوههم والا الذين جاؤكم حصرت صدورهم فلا تقتلوههم
وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أوجاؤكم حصرت صدورهم) قبله ودوا

ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله أمثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله
عليهم ما فان جملة أنعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من حيث المعنى
أن تكون حالا ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالطرف (ومنها) قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى أن
حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم لا يخفى على حال من فاعل جاء

لوتكفرون أى وذالمنافقون لوتكفرون كما كفروا فتكفرون أنتم وهم مستترون
 فى الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة محقة لايمانهم فان
 تولوا وأعرضوا واستروا على ما هم عليه فخذوهم بالأسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا
 تتخذوا منهم ولياء توالونه ولا نصير اتصرون به على أعدائكم الا الذين يصلون الى قوم
 بينكم وبينهم ميثاق أى عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من ألقى اليهم كهلل بن عويمر
 الأسلى فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم أو جاؤكم - صرت صدورهم أى ضاقت صدورهم
 عن قتالكم مع قومهم وعن قتال قومهم معكم أى محسكين عن قتالكم وقتال قومهم
 فلا تتعرضوا اليهم بأخذ ولا بقتل وقد نسخت هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار
 قد) اعلم أن اضمار قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة الماضية اذا وقعت حالا
 لا بد من اقترانها بقد ظاهرة أو مقذرة وأما الاخفش فلا يرى وجوبها مع الماضى اذا وقع
 حالا فيقول ان الجملة الماضية تقع حالا وتقترب بقدان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى
 تقديرها اذا علمت هذا فقول المصنف منهم الاخفش على اضمار قد الخ لا يظهر فالاولى أن
 يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هى حال من فاعل جاؤا على اضمار قد خلافا للاخفش
 القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن - حصرة) أى ضيقة أى حال كون قلوبهم
 ضيقة (قوله أى قوما حصرت صدورهم) أى أوجاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا
 الوصف (قوله وقيل مخفوض) اعنى الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم
 المتقدم ذكرهم موصوفون بوصفين الاول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثانى قوله
 حصرت صدورهم وقوله أوجاؤكم اعتراض هذا هو كلام أبى البقاء الذى هذه عبارته
 وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر المصنف (قوله ويؤيده) أى
 يؤيد جملته صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله وما بين ما اعتراض) هو
 أوجاؤكم وما بينكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم وانما كل جاؤكم اعتراضا لان أو تمنع
 من جعله صفة ثانية والواقع بين الشيتين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله
 ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو يؤيد جعلها
 صفة لاحالا على قراءة اثبات أولان الاصل التوافق بين القراءة وعدم اختلافها تأمل
 (قوله ثانية) أى بالنسبة لجاءكم فلا ينافى انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم ميثاق
 (قوله لان الجحى) أى فى تلك الحالة مشتمل على الحصر أى على ضيق الصدر (قوله لان
 الحصر من صفة الجاثين) أى فهو صفة ثانية لانه من صفات الجحى حتى يكون بدلا منه
 قال الدمامنى وقد يقال كون الحصر صفة للجاثين لا ينافى اشتمال الجحى عليه من حيث
 ان سبب الجحى حصر الصدر فتأمل (قوله من صفة الجاثين) أى لان صفة الجحى
 وشرط بدل الاشتمال انما يكون من صفات المبدل منه ودال عليه دلالة اجمالية حتى اذا ذكر
 البديل يكون كالمعنى لما ذكر اجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) أى جملة حصرت

على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن
 حصرة صدورهم وقال آخرون
 هى صفة لثلاث يحتاج الى اضمار قد
 ثم اختلفوا فقبل الموصوف منصوب
 محذوف أى قوما حصرت صدورهم
 ورأوا أن اضمارا للاسم اسهل من
 اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض
 مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم
 فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض
 ويؤيده انه قرئ بإسقاط أو وعلى
 ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
 ويكون حصرت صفة ثانية وقيل
 بدل اشتمال من جاؤكم لان الجحى
 مشتمل على الحصر وفيه بعد لان
 الحصر من صفة الجاثين وقال أبو
 العباس المبرد الجملة انشائية

معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهي مستأنفة ورد بأن الدعاء عليهم بضيق (١١١) قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك

قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز أن تقدر لانهية ونافية وعلى الاول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة أي فتنة مقول فيها ذلك ويرجح أنه أن توكد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسن الله عاقلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجح سلامته من تقدير القيد الثاني صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى أن معقولية القول متوقعة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضى واحتزرت بذلك عن نحو فعلموه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة لكل أول شيء ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء وتطيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لاحال من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى أن الحال لا يذكّر بعد لولا كما لا يذكّر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الاول أي كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أي فان مدهونا حال من المبتدأ (قوله ولا الثاني) أي كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بن العوام وكان ضربا للنساء وكان لاهما الصديقين زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها) (قوله لخطبتها) من الخطب أي لخطبتها في الارض وهو جواب لولا وقوله حوله انصب على الزبير رضي الله عنه • ولولا بنوها حولها لخطبتها • اندورهما واما قول ابن السجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فسر دوديل هو متعلق بالمبتدأ

صدورهم (قوله معناها الدعاء) أي فالمعنى أوجاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم (قوله مثل غلت الخ) أي فالمعنى اللهم تم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أي لا يظهر وحاصل الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أي الكفار والدعاء عليهم بضيق الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر إذا المطلوب اخاد الكفر ولو بأهله واجب بأن المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرّة تخفيرا لهم فتأمل (قوله لانهية) تقدم أن فيه إقامة السبب مقام السبب فالمعنى لا تعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أي وأما التوكيد بعد لا النافية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله في الضابط لم يستلزمها ما قبلها لانه إذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أي فاذا قلت جاء الذي قام أبوه أو زيد قام أبوه فلا تكون جملة قام أبوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال في قال زيد عمر وقام أبوه لا تكون جملة عمر وقام أبوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة للذكر في قولك قال رجل عمرو قام أبوه لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان معقولية القول) أي تعقل القول بمعنى القول فاذا قلت قال زيد لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض الابهذه الجملة أي جملة لا ترض (قوله بمعنى أن معقولية الخ) أي لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضى) أي وهو صحة كون العامل في صاحب الحال عاملا فيها بأن كان قويا كالفعل وما شابهه لان كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدأ (قوله فانه صفة الخ) أي والمعنى وكل شيء مفعول له • ثم ثابت في الزبر (قوله أول شيء) أي والمعنى الشيء المفعول لهم كانه ثابت في الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالا منه (قوله لعدم ما يعمل في الحال) علة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان ضعيفا لانه معنوي لا لفظي ولما أجاز سبويه الحال من المبتدأ جعلها معمولة للاستقرار في نحو جملة موحشا طلل • ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يحولونهم من ضمير الاستقرار (قوله لعدم ما يعمل في الحال) أي فقد عدم المقتضى للحال (قوله وتطيره) أي في امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر في الخبر) أي موجود المقدر أي لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبرا) أي لكتاب وقوله لما اشرنا اليه أي بقول أبي الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) أي كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أي فان مدهونا حال من المبتدأ (قوله ولا الثاني) أي كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بن العوام وكان ضربا للنساء وكان لاهما الصديقين زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها) (قوله لخطبتها) من الخطب أي لخطبتها في الارض وهو جواب لولا وقوله حوله انصب على

الزبير رضي الله عنه • ولولا بنوها حولها لخطبتها • اندورهما واما قول ابن السجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فسر دوديل هو متعلق بالمبتدأ

والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والممانع اربعة انواع (أحدها) ما يمنع حالة كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف بخوارق زيد ساكفته (١١٢) أو ان أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان

الحالية لا تصدر بدليل استقبال
وأما قول بعضهم في وقال اني
ذهب الى ربي سيهدين ان سيهدين
حال كما تقول سأذهب مهديا قسمو
(والثاني) ما يمنع وصفية كانت
متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه
الاستئناف لان المعنى على تقييد
المتقدم فيتعين الحالية بعد ان كانت
ممتنعة وذلك نحو وعسى أن تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا
شيئا وهو شر لكم أو كالذي مر على
قرية وهي خاوية وقوله

مضى زمن والناس يستشفعون بي
والمعارض فيمن الواو فانها
لا تعترض بين الموصوف وصفته
خلافًا للزحشرى ومن وافقه
(والثالث) ما يمنع مامعنا نحو
وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون وقدم مضى البحث فيها
(والرابع) ما يمنع أحدهما دون
الآخر لولا المانع لكانا جائزين
وذلك فهو ما جاءني أحد الأقال خيرا
فان جملة القول كانت قبل وجود
والاحتمالة للوصفية والحالية فلما
جاءت الامتنعت الوصفية ومثله
ما اهلككم من قرية الا الهامندرون
واما وما اهلككم من قرية الا الهام
كتاب معلوم فالوصفية
مانعان الواو والاولم الزحشرى
وابو البقاء واحدا منهم مامعنا
وكلام النحويين بخلاف ذلك قال
لا خفش لا تفصل الا بين الموصوف

الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدأ وتمام البيت * كخبطة عصفور ولم أتلعثم *
(قوله والخبر محذوف) أى موجود (قوله لولا وجوده) أى المانع (قوله ويتعين حينئذ)
أى حين اذ وجد المانع (قوله حال) أى يتعين كونها حالا (قوله بدليل استقبال) أى لان
الحال منافية الاستقبال (قوله حال) أى من ربي (قوله فهو) أى لان هذا لا يصح جعله
نظير الان السين في هذا المثال المنظر به داخله على عامل الحال وفي الآية داخله على
الحال وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ في التنظير انه يلزم من استقبال الحال
استقبال عاملها وبالعكس لا اتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممتنعة) قبل
المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة يتعين جعلها موصوفة ويمتنع كونها حالا (قوله
وهو خير لكم) أى فالواو ممتنعة للحال اذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو أى
عسى أن تكرهوا شيئا فى حال كونه خيرا لكم وفى حال كونه شرا لكم جز ما فالترجي في
كلام الله بمعنى الجزم أى قد تكرهوا شيئا الخ (قوله وهي خاوية) أى فى حال كونها
خاوية (قوله وقوله) أى قول قيس بن ذريح وقامه * فهل لي الى ليل الغداة شفيع
يقولون صب بالنساء موكل * وهل ذاك من فعل الرجال بديع

(قوله والمعارض) أى والممانع من الوصفية والمعين للحالية فيمن الواو (قوله ومن
وافقه) أى كآبى البقاء (قوله والثالث ما يمنعهما) أى ما يمنع من الوصفية والحالية
بعد ان كانا جائزين لولا المانع (قوله من كل شيطان) أى فهو نكرة فتقضاء جهة أن
يكون لا يسمعون بعده صفة واذا تطرأت لوصفه بما ردد صرح جعلها حالا منه لكن منع مانع
معنوى من كل من الامرين وهو انه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم
السماع ولا من شيطان فى حال عدم سماعه وحينئذ فجعله لا يسمعون الخ مستأنفة
ليبان حال الشيطان بعد التحفظ منه على مامر (قوله وقدم مضى البحث فيها) أى الكلام
فيها (قوله الا قال خيرا) أى فأحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيرا موصوفة له وأيضا اذا
نظرت له من حيث انه نكرة فى خبر النفي فيم فيصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع
وهو الا (قوله امتنعت الوصفية) أى وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفى نسخة ولم يسم
(قوله مانعا) أى من الوصفية بخوارق فى الجملة المذكورة كونها موصوفة وحالا (قوله
وكلام النحويين بخلاف ذلك) أى لان كلامهم يقتضى ان الامتنع من جعل ما بعدها
صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أى بكلام الاخفش وكلام الفارسي دليل لما ادعاه
من ان كلام النحويين مخالف لما قاله الزحشرى وأبو البقاء وهو ان الامتنع من كون
ما بعدها صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) أى يجوز لذلك التركيب وهذا لا ينفي قبحه
(قوله وفيه قبح) أى ويلزم شئ آخر لهذا التقدير فى ما جاءني أحد الأقال خيرا أى الا أحد
قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم
مجرور عن أوفى (قوله لجعلك الخ) أى قبل التقدير (قوله فى ايلانك اياها العامل) أى

وصفته فان قلت ما جاءني رجل الاراكب فالتقدير الاراكب يعنى أن راكبا صفة لبديل محذوف مع
قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعنى فى ايلانك اياها العامل

وقال الفارسي لا يجوز ما مررت بأحد الا قائم فان قلت الا قائم جاز ١١٣ ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى على أظنة

ستردى به ترحاله وجمائله
فان جملة تخشى على حال من الضهير
في قائله ولا يجوز أن يكون صفة
لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل
العمل والله اعلم

(الباب الثالث)

من الكتاب في ذكر أحكام
ما يشبه الجملة وهو الظرف
والجار والمجرور

* (ذكر حكمهما في التعلق) *

لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما
يشبهه أو ما أول بما يشبهه
أو ما يشير إلى معناه فإلما يكن شيء
من هذه الأربعة موجودا قدر
كما سيأتي وزعم الكوفيون
وإنما طاهر وخروف انه لا تقدير
في نحو زيد عندك وعرو في الدار
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر
وخروف الناصب المبتدأ وزعم
أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو
زيد أخوك وينصبه اذا كان
غيره وان ذلك مذهب سيبويه
وقال الكوفيون الناصب أمر
معنوي وهو كونه ما يخالفين
للمبتدأ ولا معول على هذين
المذهبين * مثال التعلق بالفعل
وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير
المغضوب عليهم وقول ابن دريد
واشتعل المبيض في مسوده

مثل اشتعال النار في جزل الغضي
وقد تقدر في الاولى متعلقة
بالمبيض فيكون تعلق الجارين

مع ان العامل لا يليه الا الاسماء لا الصفة (قوله في ايلاتك اياها العامل) مراده بالعامل
الا ان شأنها العمل أي والعامل انما يليه الموصوف فيعمل في الصفة بالتبع (قوله
لا يجوز الخ) أي مطلقا سواء جعلت الا قائم صفة لاحد الموجود لانه يلزم عليه الفصل
بالابن الصفة والموصوف أو جعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور لانه
لا يجوز عنده خلافا لا خفض الذي يقبحه فقط فحاصل كلامه منعه ما قبحه الا خفض
(قوله الا قائم) أي بالجر على التبعية (قوله جاز) أي على الحالية (قوله ومثل ذلك) أي
مثل ما تقدم من قولك ما جاءني أحد الا قال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا الهما
منذرون في امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أي من الظنون التي
تظنها بي من موقى مثلا (قوله ستردى به) أي تم لكه والترحال التنقل في الاسفار والجمائل
جمع جمالة بمعنى الجعل على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل) قال
الداميني يحتمل ان جملة ستردى به مفعولا ثانيا لا ظنة على انه قالهما وأنه ليس مفعولا
لقائله المذكور بل مقول لمحذوف أي تقول ستردى أو أظنة ستردى الخ وحينئذ فلا يلزم
من جعل جملة تخشى صفة لقائلة ما ذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل
العمل) أي لان قوله ستردى الخ مقول القول فهي في محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل)
أي لان الوصف من خواص الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

* (الباب الثالث من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة) *

(قوله أو ما يشبهه) أي وهو الاسم المشتق العامل على الفعل (قوله أو ما أول بما يشبهه)
وهو الاسم الجاهل المؤثر بالاشتقاق (قوله أو ما يشير إلى معناه) أي بأن كان علما مشتهرا
مسماه بوصف فيشار به حال العلية للوصف كخاتم فانه يشير إلى معنى الفعل وهو الختم
(قوله أو ما يشير إلى معناه) أي إلى معنى الفعل (قوله فان لم يكن الخ) أي كما في زيد عندك
أو في الدار (قوله في نحو زيد عندك) أي بل نفس عند خبر و ليس هنالك متعلق مقدّر (قوله
ثم اختلفوا) أي في العامل في الظرف وقوله الناصب أي للظرف وقوله وينصبه اذا كان
غيره أي كما هنا فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد
أخوك) فان زيد انفس الاخ (قوله اذا كان غيره) أي كما هنا فان العند والدار غير زيد
(قوله كونه ما يخالفين) لان الخبر يخالف للمبتدأ معنى اذ معنى العند ليس هو زيد وهذه
الخاتمة المعنوية تعمل عندهم المخالفة التقضية في الاعراب فت نصب الخبر (قوله ما يخالفين
للمبتدأ) أي لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون في الاستثناء انه منصوب
على المخالفة (قوله ولا معول على هذين المذهبين) أي والمعول عليه ما تقدم في عامل
الظرف في المثالين مقدرا (قوله أنعمت عليهم) على متعلقة بأنهم وهو فعل وقوله عليهم
الثانية متعلقة بالمغضوب وهو اسم مفعول (قوله الغضي) بالغين والاضاد المجهتين في
الاولى في البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالاسم وهو اشتعال (قوله وقد تقدر)

المعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في
الثانية بكون محذوف حالاً من
الدار ويبيده ان الاصل عدم
الحذف ومثال التعلق بمأول
بمشبه الفعل قوله تعالى وهو
الذى في السماء اله أى وهو
الذى هو اله فى السماء فى
متعلقة به وهو اسم غير صفة
بدليل أنه يوصف فتقول اله واحد
ولا يوصف به لا يقال شئ اله وانما
صح التعلق به لتأوله بمعبوده واله
خبر له محذوف ولا يجوز تقدير اله
مبتدأ مخبر عنه بالظرف أو فاعلاً
بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية
من العائد ولا يحسن تقدير الظرف
صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه
وتقدير وفى الارض اله معطوفاً
كذلك لتضمنه الابدال من ضمير
العائد مرتين وفيه بعد حتى قبل
بامتناعه ولأن الحمل على الوجه
البعيد ينبغي أن يكون سببه
التخلص به من محذور وأما أن
يكون هو موقعا فيما يحوج الى
تأويلين فلا ولا يجوز على هذا
الوجه أن يكون وفى الارض اله
مبتدأ وخبر التلا يلزم فساد المعنى
ان استوف

أى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) أى لانه شبه اشتعال شئ فى شئ وهو البياض فى السواد
باشتعال شئ كالنار فى شئ وهو حزل الغضى (قوله بكون محذوف) أى حال كون النار
كائنة فى حزل (قوله أى وهو الذى هو اله) أشار بذلك لتقدير المبتدأ المحذوف العائد
على الموصول (قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء وأما الاوصاف فيوصف
بها ولا توصف (قوله له ومحذوفاً) أى وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف
والجار والمجرور الموصول (قوله ولا يجوز تقدير اله) أى والمعنى حينئذ وهو الذى اله
كائن فى السماء (قوله مخبر عنه بالظرف) أى وبالجملة صلة (قوله أوفاعلاً بالظرف)
أى والظرف صلة (قوله لان الصلة حينئذ) أى حين اذ جعل اله مبتدأ مخبر عنه بالظرف
أو جعل اله فاعلاً بالظرف وقوله خالية من العائد أى لانه على الاقل يكون الضمير
فى الظرف عائداً على المبتدأ وهو اله لانه على الموصول وعلى الثانى يكون الظرف خالياً عن
الضمير لرفعه الظاهر (قوله خالية من العائد) أى لان ضمير كائن انما يعود على المبتدأ
أى اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء أى يكون هو
فى السماء ثم أبداً من الضمير المستكن فى يكون اله (قوله معطوفاً كذلك) أى معطوفاً
على أن فى الارض صلة وقوله اله بدل من الضمير المستتر فى الظرف أى وهو الذى يكون هو
فى الارض ثم أبداً من هو اله (قوله لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى
فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قبل الخ) لانه لا يعرف تكرار البديل الا
فى بدل الاضراب كما مر للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بخولا لا تترجمهم
الا لفقى الا لالعلافان الاول يختار فيه الابدال والثانى بدل وأجيب بان مراده منع
تكرار البديل والمبديل منه والفقى بدل من الضمير والعائد لبدل من الفقى (قوله على
الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد الابدال من ضمير العائد (قوله أن يكون سببه
الخ) أى ولا محذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه (قوله وأما أن يكون الخ)
أى ان عدم الحسن اهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم عليه
من ارتكاب محذور محجوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله وأما أن يكون) أى
وأما كونه موقعا فى شئ أى محذور محجوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقوله فيما
يحجوج أى فى محذور محجوج الى تأويلين حتى يصح الكلام والمحذور هو أن الضمير اذا
كان مبدلاً منه كان فى نية الطرح وحينئذ يلزم خلوا الصلة من عائد وحاصل التأويلين
انه وان كان فى نية الطرح الا أن الخلو عن العائد فى المعنى وأما فى اللفظ فلم تخل عن
العائد وهذا التأويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فهما تأويلان بالنظر الى كل
مثال والا فالتأويل واحد (قوله وأما أن يكون هو) أى هذا الاعراب (قوله فلا)
أى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن (قوله ولا يجوز على هذا) أى كون فى السماء
صلة واله بدل من الضمير المستتر فى الظرف (قوله فساد المعنى) أى لانه يلزم عليه

وهو على من صبه الله علقم اصله
علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة
بصيه والمذكورة متعلقة
بعلقم لتأوله بصعب أو شاق أو شديد
ومن هنا كان الحذف شاذا
لاختلاف متعلق جار الموصول
وجار العائد ومثال التعلق بما فيه
رائحته قوله

* أنا أبو المنهال بعض الاحيان *

وقوله

* أنا ابن ماوية اذ جد النقر *

فتعلق بعض واذا بالاسمين العليين
لالتأوله ما باسم يشبه الفعل بل
لما فيه ما من معنى قولك الشجاع
أو الجواد وتقول فلان حاتم في
تومه فتعلق الظرف بما في حاتم
من معنى الجود ومن هنا رد على
الكسائي في استدلاله على افعال
اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم
أظننى مر تحلا وسويرا فرسخا
وعلى سيبويه في استدلاله على
أعمال فاعل بقوله

حتى شأها كليل موهنا عمل

وذلك أن فرسخا ظرف مكان
وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل
فيه روائح الفعل بخلاف المفعول
به ويوضح كون الموهن ليس
مفعولا به ان كلسا من كل وفعله
لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بأن
كلسا بمعنى مكل وكان البرق يكل
الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت
يومك أو بأنه انما استشهد به على
ان فاعلا يعدل الى فعل للمبالغة
ولم يستدل به على الاعمال وهذا
أقرب خان في الاول

التعدد في الآلهة كأنه قيل وهو الذي يكون في السماء الله وأخبركم ان الهاء في الارض
(قوله وخلق الصلة) أى لان جملة وفي الارض الصلة له طرفة على الصلة فهي صلة ولا
ضمير فيها فقوله لخلق الصلة أى بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو
الضمير المبدل منه اله (قوله ان عطف) أى ان عطف تلك الجملة على الصلة (قوله
ومن ذلك) أى من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب أن يقول الاصل
علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أى من أجل ما ذكر
هنا من الاصل (قوله بما فيه رائحته) وهو المراد بقوله سابقا وبما يشبه الى معنى
(قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهي هنا مضافة للظرف
والاصل في بعض الاحيان كما أن اذ ظرف (قوله العليين) وهما أبو المنهال وابن ماوية
وهو - لم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت
تنزعج به الفرس للمشي وذلك بأن يلقى اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبهة (قوله
لالتأوله - ما) أى لان العلية مانعة من تأويل الاسم بالمشقة (قوله لالتأوله ما الخ)
حاصل ما قاله المصنف ان العلم اذا اشتهر رسماء بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو
المنهال لانه مؤل بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما في أسد على فانه اتول بالمشتق أى صائل
أو مجترى على (قوله بما في حاتم الخ) الاولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا)
أى من كون الظرف يكتفى برائحة الفعل (قوله وسويرا) تصغير سائر وقد عمل في قوله
فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أى ورد على سيبويه (قوله شأها) بالف بعد الهزمة على وزن
قلاها (قوله حتى شأها) أى السحاب أى حتى سبقها كليل أى برق كليل أى كثير الكل
أى التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أى في نصف الليل وقوله عمل أى مطبوع على
العمل أى صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل في نصف الليل
وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فاعل وقد عمل في موهنا (قوله وذلك)
أى وبيان ذلك أى الرد على الكسائي وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أى لانه
نصف الليل وما قارب (قوله بخلاف المفعول به) أى فانه لا يكتفى برائحة الفعل ولا يتم
الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعولا به (قوله وفعله لا يتعدى) أى فلا ينصب
المفعول به (قوله بمعنى مكل) أى من أكل بمعنى أتعب لانه كل وحينئذ فيكون متعديا
والمعنى حتى سبقها برق أكل أى أتعب نصف الليل وايشاع الاتعاب على نصف الليل
مجاز عقلي في النسبة الايقاعية كما أن اسند الاكلال أى الاتعاب للبرق مجاز
عقلي وحقه أن يسند لعاقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكان البرق
الخ) أى وايقاع الاكلال على الوقت مجاز عقلي وكان البرق يعب الوقت أى الى نصف
الليل بسبب دوامه أى ترداده فيه (قوله وهذا أقرب) أى الجواب الثاني وهو أنه
استشهد به على أن فاعلا يعدل به الى فعل (قوله فانه في الاول) أى في الجواب الاول

حل الكلام على المجاز مع امكان حله ١١٦ على الحقيقة وقال ابن مالك في قول الشاعر * ونعم من هو في سر وعلان * يجوز
 (قوله حل الكلام على المجاز) أي بخلاف الثاني فإنه ليس فيه مجاز واعتراض بأن المجاز
 لازم مطلقا إذا التعب والاعتاب لا يسندان للبرق ولا يقعان على الوقت إلا مجازا والجواب
 أنه على الجواب الأول فيه مجازان عقلا إن الأول اسناد الاعتاب للبرق والثاني إيقاع
 الاعتاب على الوقت بخلاف الثاني فإن فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق
 ووقوعه في الوقت لأنه عليه لا مجاز فيه قال الشمني والأحسن أن يراد بالمجاز خلاف
 الأصل لأن كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الأصل لأن الأصل أخذ فاعيل من
 الثلاثي لا من غيره والأصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الأصل اه تقرير دردير (قوله
 مع امكان حله على الحقيقة) أي كما في الجواب الثاني (قوله خبره هو أخرى مقدرة)
 أي والجملة صلة وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى أن
 يكون الخ) أي الاولى أن يفسر هو الثانية بـ لازم لحالة واحدة أي ليس عنده تنافق وإنما
 كان أولى لأن مشهورا لا يناسب السرو على كل حال فالطرف متعلق به والثانية لأنها هي
 التي فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أي وهو مبتدأ محذوف خبره والطرف
 متعلق بذلك الخبر أي والمعنى نعم هو شخصاً أي نعم المدح شخصاً هو لازم لحالة واحدة
 في سر وعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أي أنه متعلق به لتضمنه لمعنى
 ما يشير للفعل وليس مؤولاً بمشتق لأن العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد
 الثاني) أي تعلقه بسر كم وجهركم (قوله تقديم معمول المصدر) أي لأن في السموات
 معمول للمصدر وهو سر كم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أي سر كم
 وجهركم وقوله في متقدم أي مع أن شرط التنازع أن يكون في معمول متأخر نحو قام
 وأكل زيد (قوله وليس بشئ لأن المصدر الخ) أي ومحل المنع تقديم معمول المصدر
 عليه إذا كان المصدر يقدر بأن وهنا ليس كذلك لأن المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن نسروا
 وتجهروا في السموات والأرض فيفيد أن الأسرار والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله
 لأن المصدر الخ) ودل قوله تقديم معمول المصدر وقوله ولأنه قد جاء الخ رد لقوله وتنازع
 عامين الخ (قوله لأن المصدر هنا ليس مقدرا) رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر
 ما المصدرية وهي لا تبدل على الاستقبال وأجاب الشمني بأن السر والجهر المراد منهما
 الكلام الخفي والكلام الجهر لا نفس الأسرار والأجهار (قوله والطرف
 متعلق بأحد الوصفين) أي وحذف متعلق الآخر لدلالة عليه (فكذا هنا) أي فلا يلزم
 التنازع بين عاملين في معمول متقدم وحاصله أنه من باب الحذف من أحد الموضعين
 لدلالة الآخر من التنازع (قوله لا تبدل على عالم الخ) أي وإنما تبدل على كون
 عام (قوله وكذلك رد) أي أبو حيان (قوله مستقبلات) حال (قوله للتدليل
 المعنوي) أي لدليل عقلي كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للتدليل العقلي عليه (قوله
 فكيف يمنع) أي الحذف مع وجود ما يستدعي وهو الجواز والجور والدليل لفظي

كون من موصولة فاعلة بنعم وهو
 مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفي
 متعلقة بالمقدرة لأن فيها معنى
 الفعل أي الذي هو مشهور انتهى
 والاولى أن يكون المعنى الذي هو
 ملازم لحالة واحدة في سر وعلان
 وقد ر أبو علي من هذه تميزا
 والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله
 تعالى وهو الله في السموات وفي
 الأرض تعلقه باسم الله تعالى
 وإن كان علما على معنى وهو المعبود
 أو هو المسمى بهذا الاسم وأجيز
 تعلقه يعلم وبسر كم وجهركم وبخبر
 محذوف قدره الزمخشري بـ عالم
 ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول
 المصدر وتنازع عاملين في متقدم
 وليس بشئ لأن المصدر هنا ليس
 مقدرا بحرف مصدرى وصلته
 ولأنه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤوف
 رحيم والطرف متعلق بأحد
 الوصفين قطعاً فكذا هنا ورد أبو
 حيان الثالث بأن في لا تبدل على
 عالم ونحوه من الأكوان الخاصة
 وكذلك رد على تقديرهم في
 فطلقوهن لعدتهن مستقبلات
 لعدتهن وليس بشئ لأن الدليل
 ما جرى في الكلام من ذكر العلم
 فإن بعده يعلم سر كم وجهركم وليس
 الدليل حرف الجزو يقال له إذا
 كنت نجيزاً الحذف للدليل المعنوي
 مع عدم ما يبد منه فكيف
 تمنع مع وجود ما يستدعي وإنما
 اشترطوا الكون المطلق لوجوب

الحذف للجوازه ومثال المتعلق بالمحذوف والى غود أخاهم صالحاً بقدر وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الأرسال (قوله)

(قوله ولكن ذكر النبي) أي صالح وقوله والمرسل اليهم هم عمود (قوله ومنه) أي من المتعلق بمحذوف

(هل يتعلقان بالفعل الناقص)

أي هذا محض هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أي وادعى أن هذا هو معنى النقصان أي أنه الآن صار لا يدل إلا على مجرد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان وأما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمي ناقصا لأنه لا يكتفي بمرفوعه بل لابد في تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله والصحيح أنها كلها دالة) أي فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبرها فمعنى كان زيد حصل زيد وقولك قائما أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضا على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضي وأما خبرها وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقيد زعمين بالزمن في كان أو يكون فحصل أن كان تدل على حدث مطلق فيقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق فيقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاوضا فان قلت إن الخبر هو قائم حقيقة في الحال فهو دال على الحال قلت إن هذه دلالة عرفية وقولنا أنه دال على زمن مطلق أي بحسب الفعل لأن الحدث لا بد له من زمن وأما قولك في كان زيد أخاك فعناء كان زيد محكوم ماله بالاخوة فهو مؤول باسم الفاعل وأما بقية الأفعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول في الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور وقد استدلل على بطلان القول بأنها لا تدل على الحدث بأمور منها أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان إذا دل على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن أصله الأبدليل ومنها أن الأفعال المتساوية في الزمان انما تمتاز بالأحداث فإذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ومنها أنه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينقد بجملة تامة من بعضها ومن اسم مع في كما ينقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الأجرمية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد أن تدل على الحدث التام الذي يفيد مجرد أسناده إلى فاعله فلا ينافي أنها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته إلا بالمنصوب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة مما تعين بالخبر فقد رجع الخلاف لفظيا (قوله الأليس) في الرضى أن ليس تدل على حدث أيضا وهو الاتفاق وانما سميت ناقصة لأنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإن الفائدة تتم بمرفوعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال أن معناها أمور ثلاثة صالحة للتعليق بها عجبيا وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا المأذره وكذا لا يصح تعلقه بأوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لأنه حينئذ يكون

ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات أني فرعون فني وإلى متعلقان بأذهب محذوف وبألو الدين احسانا أي وأحسنوا بألو الدين احسانا مثل وقد أحسن بي أو وصينا هم بألو الدين احسانا مثل ووصينا الإنسان بألديه حسنا ونبهناه بالبسملة

(هل يتعلقان بالفعل الناقص)

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد والفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح أنها كلها دالة عليه الأليس واستدل لمثني ذلك التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجباً أن أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لأنه مصدر مؤخر ولا بأوحينا

انفساد المعنى ولانه صلة لان وقدم مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول ولاصلته لا يمنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة ١١٨ بحذف هو حال من عجباً على حد قوله * لمية موحشاً طلل

* (هل يتعلقان بالفعل الجاهد) *
زعم الفارسي في قوله

ونعم من كائن من ضاقت مذاهبه

ونعم من هو في سر وعلان
أن من نكرة تامة تميز الفاعل نعم
مترا كما قال هو وطائفة في

ما من نحو فنع ما هي وأن الطرف
متعلق بنعم وزعم ابن مالك أنها

موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره
هو أخرى مقدرة على حد شعري

شعري وان الطرف متعلق بهو
المحذوفة لتضمنها معنى الفعل أي

ونعم الذي هو باق على وده في سره
واعلانه وان المخصوص محذوف

أي بشر ابن مروان وعندي أن
يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر

بشر في البيت قبله وهو
وكيف أذهب أمراً وأراع به

وقد زكأت إلى بشر بن مروان
فبقي التقدير حينئذ من هو هو

* (هل يتعلقان بأحرف المعاني) *

المشهور ومنع ذلك مطلقاً وقيل
يجوز مطلقاً وفصل بعضهم فقال

ان كان نائبا عن فعل حذف جاز
ذلك على سبيل النيابة لا الاصلة

والافلا وهو قول أبي علي وأبي
الفتح زعماني نحو يا زيدا اللام

متعلقة بيا بل قال في يا عبد الله ان
النصب بيا وهو نظير قوله ما

في قوله
* أبا خراشة أما أنت ذا نقر *

ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة
لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب رضي الله تعالى عنه

المعنى أ كان عجباً ايحاً وثلاً للناس فيقتضي أن الایحاء للناس مع أن الایحاء للشيء (قوله
لفساد المعنى) قد يقال الفساد منتفان جعل الى رجل بدلاً من الناس أو جعلت
اللام في الناس تعليلية أي لاجل اهداء الناس (قوله ولانه صلة لان) أي ومعمول
الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقدم مضى عن قريب) يحتمل أنه رتل مع تعلقه بعجبا أي أن
القول يمنع تعلقه بعجبا لا يكون مع مول المصدر فقدم على المصدر وهو ممنوع لا يسلم
لانه انما يمنع تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ذلك المصدر مؤولاً من أن والفعل وعجبا
ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لان اكن بحسب المفهوم فينتدبكون قوله
لا يمنع التقديم عليه أي ومفهومه ان ما كان مقدراً بان وصلته فلا يجوز التقديم فأولى
اذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقديم (قوله ويجوز أيضاً) أي كما يجوز تعلقه بعجبا
على الاحتمال الاول أو بكان على الاحتمال الثاني (قوله حال من عجباً) أي فالناس
في الاصل صفة لعجبا فقدم عليه فيعرب حينئذ حالاً كما ان موحشاً كان صفة لطال فقدم
فأعرب حالاً لأن الاول في الخبر والثاني في المبتدأ (قوله في ما من نحو الخ) أي فالضهير
الواقع بعد من في البيت وبعد ما في الآية مخصوص بالمدح (قوله وان الطرف متعلق
بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا تعلق له بما هنا وانما ذكره
لتبسيط الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أي فيكون بعد التقدير على حد شعري
شعري أي ان شعري الآن هو شعري المعروف في زمن الصبا أي لم يتغير عن حاله وكذلك
قولك نعم هو هو أي ان بشر المشهور الآن هو بشر المعروف سابقاً أي انه باق على حاله
لم يتغير (قوله من هو هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح
وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبره يقدّر له مبتدأ هو رابعة

(هل يتعلقان بأحرف المعاني)

أي هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعاني أي الحروف الذي وضعت لمعان كان
حقها ان يدل عليها بالفعل واحد تر عن حروف المباني كراي زيد وياه (قوله منع ذلك
مطلقاً) أي سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو كان غير نائبا عن فعل (قوله وقيل
يجوز مطلقاً) أي لما فيها من معنى الفعل وقوله منع مطلقاً أي اعدم الاشتقاق (قوله
متعلقة بيا) أي انيابتها عن الفعل المحذوف وهو أذعو (قوله ان النصب بيا) أي
لا بالفعل الذي نابت عنه وهو أذعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قوله ما الخ) وذلك ان
ما زيدت عوضاً عن كان (قوله الرافعة) أي لانت وقوله الناصبة أي لذا نقر واما الجمهور
فقد قولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة الذي نابت ما عنها (قوله غداة) البين
الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ويحتمل أنه استعمله في مطلق الوقت
والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا اتقلوا من مكانهم (قوله الاغن) أي الا كغن أي
الا كظبي أغن أي يخرج صوته من خياشيمه وقوله غضيض الطرف أي فارتا الطرف أي

أى اتنى كونها فى هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب فى وان ينفعكم اليوم ١١٩

اذ ظلمت اذ بدلت من اليوم واليوم اما
ظرف للنفع المنفى واما لما فى ان
من معنى النفى أى اتنى فى هذا
اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى
الاول نفع مقيد باليوم وقال أيضا
اذا قلت ماضى بتمه للتأديب فان
قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب
فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب
مخصوص وللتأديب تعليم
للضرب المنفى وان قصدت نفي
الضرب على كل حال فاللام
متعلقة بالنفى والتعليم له أى
ان انتفاء الضرب كان لاجل
التأديب لانه قد يؤدب بعض
الناس بترك الضرب ومثله فى
التعليق بحرف النفى ما اكرمت
المسى لتأديبه وما أهنت المحسن
لمكافأته اذ لوعلى هذا بالفعل
فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله
تعالى ما انت بنعمة ربك مجنون
الباء متعلقة بالنفى اذ لوعلى
مجنون لافادنى جنون خاص
وهو المجنون الذى يكون من
نعمة الله تعالى وليس فى الوجود
جنون هو نعمة ولا المراد نفي
جنون خاص انتهى لمخصا وهو
كلام بديع الا ان جهورا نحووين
لا يوافقون على صحة التعلق
بالحرف فينبغى على قولهم
ان يقدر ان التعلق بفعل دل
عليه النافى أى اتنى ذلك بنعمة
ربك وقد ذكرت فى شرحى لقصيدة
كعب رضى الله تعالى عنه ان

ناعه ومثله (قوله أى اتنى كونها فى هذا الوقت الا كاغن) أى اتنى كونها
فى هذا الوقت منصفة بأى صفة الا وصفها بكونها كظي أغن وانما خص هذا الوقت
بالذكر مع أنه لا مدخل له فى التشبيه لانها تشبه الظبي المذكور بطلقها فى وقت الذهاب
وفى غيره لان الرحيل يقتضى مهنة وابتداء فاذا كانت شبيهة بالظبي فى تلك الحالة فأولى
غيرها واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبي الاوصاف المذكورة فى البيت من كونه أغن
الح لانه لا يختص بهذا الوقت وحيدته فالتقييد بالظرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضرب
لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل الجامع
التفوق والذهاب وحذفه اما لاشتراك الظبي به واما لاشارة القيد اليه لان حالة البين
والرحيل حالة تفوق وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محبها
الظبي النافر عن يربد الانس به وانما ذكر هذه الصفات مع انه لا مدخل لها فى التشبيه
لمزيد التلطف والتأنيف على فوات ذلك الظبي وعدم الظفر به ليعتبر بذلك فى جانب سعاد
(قوله للنفع المنفى) أى فالمعنى اتنى نفعكم فى هذا اليوم الذى هو وقت ظلمكم (قوله
واما لما فى ان الخ) أى واما ظرف للنفى الكائن فى ان (قوله فالمنفى) أى على هذا
الاخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) أى ضربت أى اتنى الضرب الكائن لاجل
التأديب أى بل الصادر بغيره (قوله ما أكرمت المسى لتأديبه) أى اتنى اكرامه
لاجل تأديبه أى لاجل أن يتأدب وانتفت الاهانة لوجود المكافأة (قوله فسد المعنى
المراد) أى لان المعنى حينئذ اكرام المسى لاجل تأديبه منى واهانة المحسن لاجل
مكافأته منفية وهذا لا ينافى أن الاكرام والاهانة ثبما لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد
لان المعنى المراد انتفاء الاكرام المتعلق بالمسى لاجل أن يتأدب وانتفاء الاهانة المتعلقة
بالمحسن لاجل المكافأة وقوله المعنى المراد أى واما المعنى فى نفسه فهو صحيح غاية انه
خلاف المراد (قوله بنعمة) هى صفة ذات أى اتنى جنونك بسبب ارادة الله أو صفة
فعل أى اتنى جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) أى من قوله بنعمة ربك وأما
الباء من مجنون فهى صلة لانها داخله فى الخبر (قوله يكون من نعمة الله) هذا مبنى
على أن الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس فى الوجود الخ مبنى على أن الباء بمعنى من
البيانية فبمعنى تليق الآن يقال ان الاول حل معنى (قوله أى اتنى ذلك) أى فالاصل
ما أتت بمجنون اتنى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية أى بالتشبيه
لابالنفى كما مر (قوله بمعنى التشبيه) أى بالحرف الحامل للمعنى التشبيه (قوله وذلك على
ان الخ) أى وذلك مبنى على ان الخ وقوله على التشبيه الخ أى حالة كون ذلك الاصل
آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد الاظبي) أى وما يشبهه سعاد فى وقت
ارتحالها وذهابها عن محبها الاظبي اغن فالظبي مشبه وسعاد مشبه به وفى الواقع العكس

المختار لعلاق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبي اغن على التشبيه المعكوس للمبالغة

فهو تشبيهه مقلوب (قوله لئلا يكون الطرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) أي واللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لانه واقع بعد الاوهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده (قوله لئلا الخ) علة لمحوه في أي وانما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخله على سعاد لا على الظبي لئلا الخ وناقشه الدماميني بأن هذا جائز في الطرف فقال لزوم تقدم اللفظ الحامل على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرد اذ الطرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوي نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انه مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض (قوله في التقدير) أي في هذا التقدير أي تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير قسم اللفظ لان تقدم الطرف في هذا الوجه على عامله مفضوطة لا مقدرة دما ميني (قوله ابن عمرو) هو على وزن حمدون والمشهور فيه الصرف والقاربي يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله لئلا وكرها) أي العقاب (قوله شبيهة بالمفعول به) أي من حيث ان الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف مفضوطة ولا مقدرة المعنى (قوله أجدر) أي أولى لانه يكتفي في العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة اعمال المذكور) أي اعمال حرف التشبيه المذكور كما في هذا البيت وقوله اعمال المقدرة أي كما في بيت كعب على الوجه الذي ذكره المصنف في شرح باتت سعاد (قوله اعمال المقدرة) أي فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أي زيد زهير شعرا وقوله وحاتم جودا أي وزيد كحاتم جودا (قوله زقيل في المنصوب) أي وهو شعرا ووجودا (قوله وهو الظاهر) أي لان المعنى على تين وجه الشبه لا على التقيد (قوله وهو الظاهر) أي لان شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله واما كان) أي ومتى جعل حالا أو تميزا (قوله فالجدة) أي على اعمال حرف التشبيه المقدرة قائمة به أي بذلك القول (قوله فالجدة قائمة به) أي لان العامل في تلك الحال أو التمييز انما هو حرف التشبيه المقدرة لما فيه من معنى الفعل واعتراض الدماميني بأنه لا يلزم من العمل أي من عمل حرف التشبيه في التمييز العمل في الطرف اذا تميز معمول ضعيف بعمل فيه حتى الجامد بل انما ويل كعشرين درهما وقد يجاب بأنه بمعنى معدود بكذا فهو وان كان جامدا الا أن فيه معنى الفعل لانه مؤثر به (قوله وهو اعماله) أي حرف التشبيه المقدرة المحذوف (قوله تعيرنا) أي تشبينا للعار والعيب (قوله اثنا) أي من أجل اتساعالة أي فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكا حالا والعامل فيهما حرف التشبيه المقدرة (قوله في حال صعلكتنا) أي فقرا ناملكتكم في حال الشرف والكرم في حال ملاكتكم (قوله لئلا يتقدم الحال) المناسب الطرف لان غداة البين ظرف لاحال اللهم الا أن يقال انه رأى ان الطرف له حكم الحال لانه يؤول به أي في حال كذا وقوله عليه أي على العامل المعنوي المقدرة في قوله أنتم (قوله قلت سوغ الخ) حاصله انه سوغه

لئلا يكون الطرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرو واذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا وبابا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الطرف أجدر فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدرة لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيما انه حال أو تميز وهو الظاهر واما كان فالجدة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو اعماله في الحالين وذلك في قوله تعيرنا اتنا عالة

ونحن صعلاليك أنتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اتنا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مملكتكم في حال ملاكتكم فان قلت قد أوجبت في بيت كعب رضى الله عنه ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي فالذى سوغ تقدم صعلاليك هنا عليه قلت سوغه الذى سوغ تقدم بمرأى في

هذا بسرا أطيب منه رطباً وان كان معمول اسم التفضيل لآية تقدم عليه في نحوله وكفوهم ناصراً ١٢١

وهو خشية اختلاط المعنى الآن
هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر
هنا الضعف حرف التشبيه وهذا
الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل
فيه وفيه قولان آخران أحدهما
ذكره السهراوي في كتابه سافر
السعادة وهو ان عالته من عاتق
الشيء اذا أثقاني ومالو كما مفعول
أي اثنا ثقل الملوك بطرح كائنا
عليهم ونحن أنتم أي مثلكم في
هذا الامر فالأخبار ههنا مثله في
وأزواجه أمهاتهم والثاني قاله
الحريري وقد سئل عن البيت
وهو ان التقدير ان عالته صعاليك
نحن وأنتم وقد خطئ في ذلك وقيل
انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل
هو منجبه على بعد فيه وهو ان
يكون صعاليك مفعول عالته أي انا
نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا
لضمير عالته وأنتم توكيدا لضمير
مستتر في صعاليك وحصل في
البيت تقديم وتأخير للضرورة ولم
يعترض لقوله مالو كما وكاته عنده
حال من ضمير عالته والاولى على قوله
أن يكون صعاليك حال من
محذوف أي نعولكم صعاليك
ويكون الحالان بمنزلة ما
في لقيته مصداقاً محذوفاً فانهم
نصوا على أنه يكون الاول للثاني
والثاني للاول لان فصلاً أسهل
من فصلين ويكون أنتم توكيدا
للمحذوف لالضمير صعاليك

وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعاليك مالو كالايدري الحال من المبتدأ
والحال من الخبر أي مالان الحالين قدياً تيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو
عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ وبسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبراً
ورطباً حال من ضمير منه والعامل في الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل
وهو لا يجوز بحسب الاصل (قوله وهو) أي الذي سوغ تقديم بسرا (قوله اختلاط
المعنى) أي لانه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطباً لا يدري الحال المفضلة من المفضل
عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطباً حال من ضمير أطيب وذلك ان الحالين ياتيان على
طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخصيص بتقديم
رطباً على بسرا فتقول هذا أطيب منه رطباً بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا
وهذه كانت بعد الوقوع والنزول (قوله الآن هذا) أي التقديم وهو اجمال العامل
في حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أي في أفعل التفضيل (قوله ونادر هنا) أي في حرف
التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذي ذكرته في البيت) أي قوله تعيرنا أنشأ عالته
(قوله ومالو كما مفعول) أي عالته أي تعيرنا أنشأ مثقلون للمالوك بطرح تعيرنا عليهم ونحن
كأنتم صعاليك أي مثقلين للمالوك فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع
مقدمة على عاملها المعنوي فلماذا جعل المصنف القول الاول أجود من هذا
(قوله بطرح كائنا) أي تعيرنا من حيث المأونة (قوله في هذا الامر) أي وهو كوننا
صعاليك أي مثقلين فصعاليك حال (قوله مثله في أزواجه الخ) أي في انه على معنى
التشبيه أي مثل أمهاتهم في التحريم والاحترام (قوله انا نعول) أي نطعم (قوله
توكيد الضمير مستتر) أي فالمعنى اثنا نعول أي نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم أي
نطعم الصعاليك الذين هم أنتم (قوله تقديم) أي تقديم الواو على نحن وحقها الدخول
على أنتم والتأخير لمفعول عالته وهو صعاليك اذ حقه عدم الفصل بينه وبين عامله ووجه
البعد في ذلك أنه عطف توكيداً على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله حال من ضمير
عالته) أي وحينئذ فالمعنى تعيرنا من أجل اثنا نعول نحن في حال كوننا مالوكا الصعاليك
الذين هم أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعاليك مفعول عالته وقوله
على قوله أي على تقدير الذي ذكره سابقاً من ان الاصل انشأ عالته صعاليك نحن وأنتم
وحاصله أن المناسب لتقديم ان الاصل تعيرنا انشأ عالته نعولكم صعاليك مالو كأنهم
وأنتم ففي الكلام حذف جملة فنحن توكيداً لفاء الماستتر وأنتم توكيداً لمفعولها
وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف ومالو كالحال من الفاعل على سبيل اللف والنشر
المشوش لان الكثير في الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر
المرتب لان فيه فصلاً واحداً بخلاف المرتب فان فيه فصلين أي نعولكم في حال كوننا
مالوكا وفي حال كونكم صعاليك ووجه بعده هذا ما فيه من عطف توكيداً على توكيد مع

لانه ضمير غيبة وانما جوازناه اول لان الصواب اليك هم المخاطبون فيجتمل كونه راعى المعنى * (ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) * يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق (١٢٢) ستة أمور أحدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيد اهل من خالق غير

الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعل لا قصر عن الوصول الى الاسماء فاعتمد على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيد اوله يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في أليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم ضمير في اللام المقوية أن يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصداق الما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للربوبية تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد محضة اسقاطها قلها منزلة بين المنزلتين (الثاني) لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء دليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال

لعل أجب المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصل عامل بل لا فائدة معنى التوقع كما دخلت ليت لا فائدة معنى التخي ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاراب المختص به كحرف الجر (الثالث) لولا فمين قال لولا ولولاك ولولا على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعده امر فروع المحل

اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أى وهو لا يؤكد بضمير المخاطب * (ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر) *

(قوله في كفى بالله) اصله كفى الله شهيد الجتر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق غير الله) أى هل خالق جتر المبتدأ وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أى وبيان الزيادة (قوله الارتباط المعنوي) أى ارتباط العامل بالمجرور أى تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) أى اصل الارتباط (قوله على ذلك) أى على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيداً) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط أى المعنوي وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أى لانها زائدة في خبر ليس (قوله في اللام المقوية) وهى الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذى هو فرع في العمل (قوله انها متعلقة بالعامل) أى وهو ما كان فرعاً في العمل أو قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بانها متعلقة بالعامل المقوى (قوله لما تخيل في العامل من الضعف) أى بسبب فرعيته في العمل أو تقدم معموله عليه (قوله قلها بمنزلة بين المنزلتين) أى بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض أى فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذى قوته (قوله في لغة عقيل) أى الذين يجرون بها أى وأما في لغة غيرهم فلا تجزى بل ترفع الاسم وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) أى وليست بزائدة محضة لا فادتها التبرجى والزائد لا ينيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها في محل رفع مبتدأ والحرف الجار الاصلى مجروره في محل نصب (قوله الا ترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفاً أصلياً (قوله في موضع رفع) أى والحرف الاصلى مجروره في موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أى لان مجرورها ولانها الخ وهم اعلتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) أى عقيلاً (قوله منبهة) أى تنبيهها أى جروا بها لاجل التنبيه فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل أى حال كونها منبهة الخ (قوله فمين قال) أى في قول من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) أى وهى بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جراً أصلياً لانها بمنزلة الخ (قوله جارة للضمير) أى فيقول ان لولا حرف جر والباء والكاف في محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذ الناصب انما هى ان وأخواتها ولولا ليست منها وأيضاً الباء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع فى ضمير انما هو الفعل أو نائبه فتعين انها جارة (قوله فانها أيضاً) هذا علة لكونها لا تتعلق وقوله فان لولا علة للعلة قبلها (قوله وان الضمير بعدها مرفوع) أى فى محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر) أى وهو الباء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع أى وهو أنا وأنت وهو (قوله ما أنا كائن) أى فالاصل كك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع للاستقلال (قوله وهذا) أى ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر لضمير الرفع كقوله الخ (قوله

بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعى جلتين كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم ما أنا كائن وهذا

كقوله في عساي ويرد هما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما ثبتت في المنفصل وانما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط
كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله (١٢٣) * أن لا يجاورنا الا لاديار

وعليه خرج أبو الفتح قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا

منابر كض الجياد في السدف

فادعى أن ناصر فوع مؤكدة

للضمير في أعلم وهو نائب عن نحن

ليخلص بذلك من الجمع بين اضافة

أفعل وكونه بمن وهو ذا البيت

أشكل على أبي علي حتى جعله من

تخليط الاعراب (والرابع) رب في

فجور رب رجل صالح لقيته أولقت

لأن مجرورها مفعول في الثاني

ومبتدأ في الاول أو مفعول على

زيد اضربه ويقدر الناصب بعد

المجرور لا قبل الجار لان رب لها

الصدر من بين حروف الجر وانما

دخلت في المثالين لافادة التكرار

أو التقليل لا لتعديته عامل هذا

قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور

هي فيهما حرف جر معد فان قالوا

انها عدت العامل المذكور

لخطا لانه يتعدى بنفسه ولا يستغفانه

معموله في المثال الاول وان قالوا

عدت محذوفات تقديره حصل أو نحوه

كما صرح به جماعة فقيهه تقدير

لما معنى الكلام مستغن عنه ولم

يلتزم به في وقت (الخامس) كاف

التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور

مستدلين بأنه اذا قيل زيد كهمر

فان كان المتعلق استقرا فالكاف

لا تدل عليه بخلاف نحو في من

نحو زيد في الدار وان كان فعلا

مناسبا للكاف وهو أشبه فهو

متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان

كقوله) أى كقول الحسن في عساي أى فالاصل عسا أنافقد استعار ضمير الجزر

بدل ضمير الرفع (قوله ويرد هما) أى يرده قوليه في لولاي وفي عساي (قوله في المنفصل)

أى في النائب المنفصل (قوله وانما جاءت النيابة في المتصل) أى في النائب

المتصل (قوله أن لا يجاورنا الخ) صدره * وما نبالي اذا ما ككنت جارتنا *

والشروط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الاعراب فلان

الاصل الايالك ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه في الضرورة

فواضح (قوله الا لاديار) أى فالاصل الايالك فقد عدل عن ضمير نصب المنفصل

الى ضمير متصل منصوب وانما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب

فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أى على انابة الضمير المتصل بالشروط

الثلاثة خرج الخ ووجه توفرها فيه أن الاصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان

المنفصل وكلاهما محل رفع وكون البيت ضرورة واضح (قوله بغرس الودي) صغار التخل

المسمى بالقسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على

الظلمة والضوء فهو من أسماء الاضداد والمعنى ان علمنا بغرس الودي أكثر من علمنا

بركض الجياد في السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أى التى كانت مؤكدة للضمير

المستتر في أعلم بحسب الاصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أى مع أنه لا يجمع بين اضافة

أفعل التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبي علي) أى من

حيث انه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله ويقدر الناصب) أى لمجرورها على أنه مفعول

في المثال الاول (قوله لا قبل الجار) أى ولا بعده وقبل المجرور لانه لا يفصل بين الجار

والمجرور بمثل هذا (قوله لان ربها الصدر) أى ومن المعلوم أنه اذا كان لها الصدارة

لا تتعلق بشئ (قوله لا لتعديته عامل) أى وحينئذ فلا تتعلق بشئ (قوله هي) أى رب وقوله

فيهما أى في المثالين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أى وحينئذ فلا يحتاج لمعد

بعديه (قوله ولا يستغفانه معموله) أى وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل)

أى فالاصل رب رجل صالح حصل لقيته (قوله من نحو زيد في الدار) أى وذلك لان

في لظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعده (قوله وان كان) أى المتعلق (قوله فهو متعد

بنفسه لا بالحرف) أى وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسبا (قوله ونحوه) أى

الحال والصلة والصفة (قوله تدل الخ) أى وحينئذ فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة

باستقرار محذوف أى كائن أو مستقر كهمر (قوله اذا خفض) أى فانهم في هذه الحالة

حروف جر غير متعلقة لانهم الخ (قوله لتخصه) أى ابعاد الفعل عما دخل عليه (قوله

وذلك) أى ما ذكر من التخصه وقوله عكس الخ أى لان التخصه عكس الايصال ويمكن أن

يقال ان التعديته هي ايصال معنى الفعل الى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من اثبات

أونى وحينئذ فهذه الافعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفي فقولك قام القوم غير

جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا

خفض فانهم لتخصه الفعل عما دخل عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعديته الذى هو ايصال معنى الفعل الى الاسم

ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في الاو انما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالالا ليرزول الفرق بينهما أفعالا واحرفا
 * (حكمهما بعد المعارف والتكررات) * ١٢٤ حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن او على

غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان
 في نحو رأيت الهلال بين السحاب
 أو في الافق لانهما بعد معرفة
 محضة ومحققان لهما في نحو يعجبني
 الزهر في أكامه والثمر على أغصانه
 لان المعرفة الجنسية كالنكرة
 وفي نحو هذا غر يانع على أغصانه
 لان النكرة الموصوفة كالمعرفة
 * (حكم المرفوع بعدهما) *
 اذا وقع بعدهما مرفوع فان
 تقدمهما نفي أو استفهام أو موصوف
 أو موصول أو صاحب خبر أو حال
 نحو ما في الدار أحد أو في الدار زيد
 ومررت برجل معه صقرو جاء
 الذي في الدار أبوه وزيد عندك
 أخوه ومررت بزید عليه جبة في
 المرفوع ثلاثة مذاهب (أحدها)
 أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرا عنه
 بالطرف أو المجرور ويجوز كونه
 فاعلا (والثاني) أن الأرجح كونه
 فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه
 أن الأصل عدم التقديم والتأخير
 (والثالث) أنه يجب كونه فاعلا
 نقله ابن هشام عن الأكثرين
 وحيث أعرب فاعلا فهو عامل
 الفعل المحذوف أو الطرف أو المجرور
 لنيابتهما عن استقر وقريبهما من
 الفعل لاعتمادهما فيه خلاف
 والمذهب المختار الثاني بدليلين

زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بهما على جهة النفي وأما قام القوم
 الأزید افعالا معدية له على جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا
 كانت هذه الاحرف لتكمية معنى الفعل عما دخلت عليه كالا فواجهه خفض المستثنى
 به او لم ينصب كالمستثنى بالاً (قوله في أكامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والثر بالمثلثة
 والبانع النضيج الطيب

* (حكم المرفوع بعدهما) *

أى هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصفة
 والخبر والحال هو الطرف (قوله ما في الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر
 المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح في قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر في الباس المبتدأ
 بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ) وذلك لان أصحاب هذا
 القول يقدررون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالطرف
 لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا
 (قوله وحيث أعرب) أى المرفوع بعد الطرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية
 أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد
 مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو الاستفهام الغالب دخوله على
 الافعال (قوله امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا) أى فزيد مبتدأ وفي الدار
 خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا في الدار لانه لا يلزم تقديم الحال على
 عاملها المعنوي وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان
 الفعل لفظي والعامل اللفظي وهو الفعل والوصف يجوز أن يقدم الحال عليه (قوله
 ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على
 العامل المفعول به جواز تقديمها عليه اذا ضمير لضعفه بالاضمار وجوب الحذف (قوله
 واقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لامتناع واقوله وقوله واقوله الخ
 هو الدليل الثاني وكأنه قال أحدهما لامتناع الخ وثانيهما ما لقوله الخ (قوله فان فوادي
 الخ) صدره فان يك جثمانى بأرض سواكم فان فوادي الخ (قوله فأكد الضمير المستتر
 في الطرف) أى وهو عندك بقوله اجمع (قوله الا في عامه) أى وحينئذ فالطرف هو العامل
 في الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل في ذلك المرفوع الذي هو
 خلف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه اه تقرير دردير
 لكن سيأتى في خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد

أحدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله
 فان فوادي عندك الدهر أجمع فأكد الضمير المستتر في الطرف والضمير لا يستتر الا في عامه ولا يصح أن يكون توكيد الضمير
 محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان

نحو جاء زيد ومررت بهمرو أنفسهم ما برفع أنفسهم ما بتقديرهما صاحبائ أنفسهما ما
وينصبه بتقدير أعنيهما (قوله على محله) أي قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله
لأن الطالب أعني الابتداء قد زال بوجود الناسخ (قوله لأن الطالب للمحل قد زال الخ)
بأن في أقسام العطف من الباب الرابع أن في الاتباع على المحل خلافا في اشتراط
بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبني على اشتراط بقاءه (قوله المذهب الأول) أعني كون
العامل في المرفوع بعد الطرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بأن الضمير) أي الذي
في متعلق الطرف وقوله مستتر في الطرف أي عند حذف المتعلق (قوله إلا في عامله) أي
فهذا يفيد أن العامل في الضمير الطرف فإن وقع بعد الطرف اسم مرفوع كان فاعلا
بالطرف لخلوه من الضمير (قوله وإن لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقا فان تقدمه هاتني
أ واستفهام الخ لأن ذلك معناه أن اعتماد على واحد من الأمور الخمسة (قوله لأن الاعتماد
عندهم ليس بشرط) أقول حكى صاحب الضوع عن سيبويه أنه يفصل في الاسم الواقع بعد
الطرف بين أن يكون حدثا وأن يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وإن لم
يعتمد الطرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأما مك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن
آياته أن لك ترى الأرض إذا التقديروا من آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث
وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الأسماء عنده بالابتداء وهو الأقرب إلى القياس
هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب إذ ظاهر قوله
فارتفاعه عنده سيبويه بالفاعلية أنه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب إلى أن الاعتماد
ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جواز الوجهين اه دما ميني (قوله قائم
زيد) أي اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أي تقديم الخبر على المبتدا (قوله
الأول) في بعض النسخ يحتمل بدون الأول (قوله ظلت) بكسر التاء مخاطب به الناقة
وبفتحها خطابا لمن جرده من نفسه وقوله أي الدار وتنطوي خبز ظل وهي بمعنى صار
والباء في بها بمعنى في أي صرت فيها وفاعل تنطوي ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظلت
بلامين أو لاها مكسورة فحذفت الأولى فصارت ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح
الطاء وكسرها وتحرير الغنة م أنهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بتاء
التضعيف نحو ظلت قائما ونونه نحو النساء ظلت متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء
وجوبا إن سكنت نحو أحست بكذا أصله أحسست وجوازا إن تحركت العين بغير الفتح
نحو ظلت وحينئذ فلك في ظلت عندهم كسر الطاء وفتحها وأما إن كانت العين مفتوحة
نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التضعيف يحذف العين الافتوحة نحو هممت (قوله
نضيجه) من نضج اللحم وهو تكامل طبعه والمراد به أشدة الحرارة وافرطها (قوله فاعلة
بنضيجه) أي والطرف حال (قوله أو بالابتداء) أي والطرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء
عطف على فاعلة أي أو مرفوعة بالابتداء (قوله لأنه أشد) أي لأنه يفيد زيادة شدة الحرارة

على محله من الرفع بالابتداء لأن
الطالب للمحل قد زال واختار ابن
مالك المذهب الأول مع اعترافه بأن
الضمير مستتر في الطرف وهذا
تناقض فان الضمير لا يستكن إلا في
عامله وإن لم يعتمد الطرف أو المجزور
نحو في الدار أو عندك زيد فالجهور
يوجبون الابتداء والاختصاص
والكوفيون يجيزون الوجهين
لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط
ولذا يجيزون في نحو قائم زيد أن
يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا
وغيرهم يوجب كونهم ما على التقديم
والتأخير (تنبيهات) * الأول
يحتمل قول المتنبي بكسر الدار المحبوب
ظلت بها تنطوي على كبد
نضيجه فوق خلمها يدها
أن تكون اليد فيه فاعلة
بنضيجه أو بالطرف أو بالابتداء
والأول أبلغ لأنه أشد للحرارة
والطلب زيادة الكبد أو حجاب
القلب أو ما بين الكبد والقلب
وأضاف اليد إلى الكبد للملازمة
بينهما

فانهما في الشخص ولا خلاف
في تعيين الابتداء في نحو في داره
زيد انما يعود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة فان قلت في داره
قيام زيد لم يجزها الكوفيون
البتة اما على الفاعلية فلما قدمنا
واما على الابتدائية فلان الضمير
لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف
اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما
هو المبتدأ واجازه البصريون
على أن يكون المرفوع مبتدأ لافاعلا
لقولهم في أ كفانه درج الميت وقوله
* بمساعته هلك الفتى أو نجاته *

واذا كان الاسم في نية التقديم
كان ما هو من تمامه كذلك
والارجح تعيين الابتدائية في نحو
هل أفضل منك زيد لان اسم
التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر
عند الاكثر على هذا الحد
وتجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن
المشكل قوله

فخير نحن عند الناس منكم
لان قوله نحن ان قدر فاعلا لازم
اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت
وعمل أفعال في الظاهر في غير مسئلة
الكمل وهو ضعيف وان قدر
مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي
بين أفعال ومن وخرجه أبوعلى وتبعه
ابن خروف على ان الوصف خبر
لنحن محذوفة وقد رخن المذكورة
توكيد للضمير في أفعال

* (ما يجب فيه تعلقها بما محذوف) *

في الكبد (قوله فانهم ما في الشخص) أي لانهم ما في الشخص والاولى أن الملامسة من
حيث وضع يده عليها أي انه دائما واضع يده على كبده فانشوت يده من حرارة الكبد وانما
كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه أن يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان
كلا في الشخص (قوله ولا خلاف الخ) هذا هو التنبيه الثاني من التنبيهات الاربع (قوله
لما يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أي ولو جعل مبتدأ اما الضمير على متقدم رتبة
وان تأخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلي لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة
قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لانا نقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أي من عود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أي لا ما اضيف اليه (قوله واجازه) أي هذا
التركيب (قوله لافاعلا) أي والالزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم)
أي العرب (قوله في أ كفانه) خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ مؤخر فالمراد بالدرج اللف
أي لف الميت في أ كفانه (قوله واذا كان الاسم في نية التقديم) أي كالمبتدأ وهذا هو محط
العله في الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين في علة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله
ما هو من تمامه) أي وهو المضاف اليه وقوله كذلك أي في نية التقديم (قوله والارجح الخ)
هذا هو التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذي بعده استطراد لان كلامنا في المرفوع
بعد الظرف والجار والمجرور ولا في المرفوع به - داسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية)
أي ابتدائية الاسم المتأخر (قوله على هذا الحد) أي على هذا الوجه وهو غير مسئلة الكمل
اما على هذا الحد وهو مسئلة الكمل فيجوز أن يكون كل فرع فاعلا (قوله في لغة) حكاه
يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه في كتابه فتقول عليها مررت برجل أكرم منه أبوه
باتباع أكرم لرجل ورفع أبوه على انه فاعل بأكرم فكانهم أجازوا ذلك لانه بمعنى مررت
برجل فائق في الكرم أبوه فحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله
ولم يثبت) أي لم يرد في ذلك دليل يفيد الجواز أو ما قوله

خير بنو لهب فلا تكم ملغيا * فان خير وصف وبنو لهب

فاعل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والتأخير خير خبر مقدم وبنو
مبتدأ مؤخر وفيه انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأوجب بأن خبرا على وزن فعيل
يستوي فيه الواحد والاكثرون نحو والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله في الظاهر) أراد به
ما سمع التلقظ به فشميل الضمير المنفصل كنهن لا قسم المضمير مطلقا (قوله وهو اجنبي)
انما كان المبتدأ اجنبا من الخبر لان المبتدأ ليس معمول للخبر أي والفصل بينهما باجنبي
منوع (قوله على ان الوصف) أي وهو خير وقوله خبر نحن محذوفة أي والاصل نحن
خير نحن الخ

* (ما يجب فيه تعلقها بما محذوف) *

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلقها بما محذوف أي بواجب الحذف أخذنا
بأنى فإواقعة على مواضع وذكر الضمير نظرا للافظ ما وانما كان واجب الحذف لكونه كونا

عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقبل لاستقرار معنى
العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه واذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف
الخاص فانه يجب ذكره للدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتي في الامثال والاحوال
والقسم ومقابل المستقر لاغلا عنه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب
الذكر او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه اما مستقرا واغورا لا قول
ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثاني ما كان متعلقه خاصا
سواء واجب الذكر نحو زيد جالس في الدار او جائزه كما اذا قيل هل صمت يوما فتقول يوم
الجمعة (قوله ان يقع اصفه) أي ذوا أن يقع أي أحد المواضع موضع صاحب الوقوع
صفة (قوله من السماء) أي كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما
سواء كان اسما أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على
ما ذكره من ان الظرف اذا وقع حالا كان متعلقا بواجب الحذف وحاصله ان الظرف
في هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو كونه خاص) أي وهو واجب الذكر
الدليل أي وكلامنا في الاستقرار العام لا في الخاص فلا يرد (قوله وله من في السموات
والارض) أي يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) أي ومن ثبت أو استقر (قوله وربما
ظهر) أي الاستقرار العام الذي هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان
مولك أي سيدك أيها العبد وقوله عز أي عز الناس وقوله يمين أي وان يذل فأن الخ
ويمن من هان يهون ضده عز فاذا دخله الجازم صار يهون فتحذف الواو والتقاء
الساكنين فهو بفتح الباء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشي وله كن ضبطه
السيوطي في الشواهد بأنه بالبناء للمفعول (قوله كائن) أي فكائن متعلق لدى الذي
هو ظرف مخبر به عن أنت وقد يقال لانسلم ان لدى متعلق بكائن لجواز ان كائن اسم فاعل
من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف أي وان يمين فكائن
أنت مستقر لدى بمجوعة الخ سلمنا متعلق لدى بكائن فلم لا يجوز ان يكون الكون خاصا
بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمراري وعدم التزلزل وهو
خاص أي أنت ثابت دائما عند مجوعة الخ وكلامنا في الكون العام لا الخاص اه تقرير
دردير (قوله يجوز اظهاره) أي اظهار ذلك المتعلق ببناء على نسخة متعلق الظرف وفي
نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقوله يجوز اظهاره أي الظرف أي متعلقه وقوله
يجوز اظهاره أي سواء نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فأما ان ذكرته أولا) أي ان
ذكرت أولا المتعلق و ذكرت الظرف بعد فلا يمنع مانع أي لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه
لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستتر في العامل وقوله انتهى أي كلام ابن يعيش وقوله وهو
أي كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافق عليه أحد (قوله فلا يمنع مانع منه) أي من اظهاره
والاتبان به (قوله ان يرفعا) أي ذوا أن يرفعا أي الخامس موضع يقعان رافعين للاسم

وهو غانية أحدها أن يقع اصفه
نحو أو كصيب من السماء * الثاني
أن يقع حالا نحو فخرج على قومه
في زنته وأما قوله سبحانه وتعالى
فلما رآه مستقرا عنده فزعم
ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق
الذي يقدر في امثاله قد ظهر
والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من
أن هذا الاستقرار معناه عدم
التحرك لا مطلق الوجود والحصول
فهو كون خاص * الثالث أن يقع
صلة نحو وله من في السموات
والارض ومن عنده لا يستكبرون
* الرابع أن يقع خبرا نحو زيد
عندك أو في الدار ورر بما ظهر في
الضرورة كقوله
لك العزان مولك عزوان يمين
فأنت لدى بمجوعة الهون كائن
وفي شرح ابن يعيش الظرف
الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز
اظهاره وعندي أنه اذا حذف
ونقل ضميره الى الظرف لم يجوز
اظهاره لانه قد صار أصلا من فوضا
فأما ان ذكرته أولا فقلت زيدا مستقرا
عندك فلا يمنع مانع منه انتهى
وهو غريب * الخامس ان يرفعا
الاسم الظاهر نحو

أفي الله شك ونحواً وكصيب من السماء فيه ظلمات ونحواً عندك زيد * السادس أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه
كقولهم لمن ذكر أصرأ قد تقدم عهد (١٢٨) حينئذ الآن أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم لا عرس بالرفاء والبنين

باضمار أعربت * والسابع أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير
نحواً يوم الجمعة صمت فيه ونحواً بزيد صررت به عند من أجازته مستدلاً بقراءة بعضهم ولظالمين
أعدلهم والا كثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار وأن يرفع الاسم
بالابتداء أو ينصب باضمار جاروزت أو نحوه وبالوجهين قرئ في الآية
والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل
الاولى أن يقدر المحذوف مضارعاً أي ويعذب لمناسبة يدخل
أو ماضياً أي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء وأما القراءة
بالجرف فنؤكد الحذف باعادة داخل على ضمير ما دخل عليه
المؤكد مثل أن زيداً انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور تؤكد
للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى ولا يكون
المجرور بدلاً من المجرور باعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمراً من
مظهر لا يقولون قام زيد هو وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس
والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لا كيدن أصنامكم
وقولهم لله لا يؤخر الأجل ولو صرح في ذلك بالفعل لوجب الباء
* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) *
لاخلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصله لأن القسم والصله لا يكونان إلا جملتين قال ابن يعيش وإنما يجوز في الصلة أن يقال إن نحو جاء الذي الذي
في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف

الظاهر فيه (قوله أفي الله شك) أي أثبت في الله أو استقر في الله (قوله أو كصيب من السماء) أي كائن أو حصل من السماء وقوله فيه ظلمات أي استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله أعندك زيد) أي استقر (قوله أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل) لعل الأنسب أن يقع في مثل (قوله كقولهم) أي وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذلك كسلطان الأمثال لا تغير (قوله حينئذ الآن) هذا مقول قولهم مثلاً اذا قيل لك أنه وقع في زمن السلطان قايتباي كذا وكذا فتقول حينئذ الآن أي كان الذي ذكرته واقعاً حينئذ كان ذلك السلطان موجوداً وسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعترض) من أعرض الرجل اتخذ عرساً بالكسر أي زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على الأسن ولكن لا يقال إلا في شيء خاص بخلاف المثل فإنه كلام شبه مضر به بمورده فلا يقال في شيء خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعربت) أي تزوجت بالرفاء أي ملتبس بالرفاء أي الالتئام والتوافق مع الزوجة (قوله والا كثرون يوجبون في ذلك إسقاط الجار) أي لأن في بقائه تأكيد الحذف باعادة داخل على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو موعود عند الأكثر (قوله وبالوجهين قرئ في الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعدلهم عذاباً أليماً وبالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أي وهي قوله يدخل من يشاء في رحمة (قوله أي ويعذب) إنما قدره من جنس العذاب لأنه مناسب للاستقبال بخلاف الأعداد فإنه ليس مستقبلاً وقوله أي وعذب إنما يقبل وأعد مع أنه المفسر لأن أعد لا يتعدى إلا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أي وهو أعدلهم وقوله فيه نظر أي تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور تأكيداً) أي وأعد فاصله بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لأنه من متعلقاته وقوله تؤكد الجار والمجرور أعني للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أي الضمير في لهم (قوله لأن العرب لا تبدل مضمراً من مظهر) أي وفا قال ابن مالك فقد قال ولا تبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده به ابن عصفور وقد صرح في قراءة والظالمين أعدلهم بأن اللام الأولى متعلقة بأعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين مانعه المصنف وبالجملة فالخلاف في المسئلة مأثور (قوله بغير الباء) أي وأما ما بها فلا يجب تعلقها بمحذوف بل يتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح في ذلك بالفعل) أي بأن قيل أقسم وقوله لوجب الباء أي لأنها هي التي يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال أقسم بالليل اذا يغشى وأقسم بالله لا كيدن الخ
* (هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف) *
(قوله بتقدير مستقر) أي لتبس بتقدير مستقر (قوله على أنه خبر لمحذوف) أي جاء

على حذف قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا ١٢٩ انتهى وكذلك يجب في الصفة في نحو رجل في
الدار قوله درهم لان الفاء تجوز في
نحو رجل يأتيه درهم وتمتنع
في نحو رجل صالح فله درهم فأما قوله
كل أمر مباعد أو مدان
فمنوط بحكمة المتعالي
فنادر واختلاف في الخبر والصفة
والحال فن قدر الفعل وهم
الاكثر ون فلانه الاصل في العمل
ومن قدر الوصف فلان الاصل
في الخبر والحال والذات الافراد
ولان الفعل في ذلك لا بد من تقديره
بالوصف قالوا ولان تقليل المقدّر
أولى وليس بشئ لان الحق انالم
نحذف الضمير بل نقلناه الى الطرف
فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما
مفرد وأما في الاشتغال فيقدر
بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو
ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف
في نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه
والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سأبينه
(كيفية تقديره باعتبار المعنى) *
أما في القسم فتقديره اقسام وأما
في الاشتغال فتقديره كالمندقوق به
نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم
أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه
يجب أن لا يقدر مثل المذكور
اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا
مررت به أو معنوى كما في زيدا
ضربت أخاه اذ تقدير المذكور
يقضي في الاول تعدى القاصر
بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع

الذي هو مستقر في الدار ويجعل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أي على انه خبر لمبتدأ
محذوف أي هو أحسن (قوله لقلة ذلك) أي حذف العائد المرفوع كما في قوله تماماً على
الذي أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لانها بعيدة باعتبار انها ليست مما نحن فيه
وقوله واطراد هذا أي اطراد قوله جاء الذي في الدار الخ فلا يقاس المطرد على النادر ولك
أن تقول انه لا يجوز الحذف في قوله جاء الذي في الدار لان الباقي صالح للصلة بدون الصدر
كما قال ابن مالك * وأبو أن يحتزل * ان صلح الباقي لوصل بخلاف الآية وانما منع حذف
صدر الصلة اذ صلح الباقي للوصل لانه لا يدري المحذوف لصلاحيته الباقي (قوله وكذلك
يجب) أي تقدير الفعل (قوله في نحو رجل في الدار) أي من كل نكرة موصوفة بطرف
وقعت مبتدأ وخبرها مقرون بالفاء وهو جلة (قوله لان الفاء تجوز الخ) علة ذلك ان الفاء
انما دخلت على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر الجواب الا اذا كان وصف
المبتدأ جلة لاجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جلة الا اذا كان المتعلق
فعلاً اه تقريره رديري (قوله في نحو رجل صالح) أي في خبر المبتدأ النكرة الموصوف
بفرد (قوله مباعد) بكسر العين أي متباعد (قوله فمنوط) خبر عن كل أمر وهو نكرة ووصفت
بفرد وهو قوله مباعد أو مدان أي متدان والمنوط المتعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من
جمله معانيها لغة أو يريد ان كل أمر مباعد من شئ أو مقرب منه معاق بعدل الباري سبحانه
لا يعطى الا بارادته (قوله واختلف في الخبر) أي واختلف في الاولى في الخبر الخ وقوله فن
قدر الفعل أي فن قال الاولى ان يقدر فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتي وانما قلنا ذلك لانه
يجوز تقدير المتعلق فعلاً ووصفا في هذه المواضع باتفاق والخلاف انما هو في الاولى منهما
كما صرح بذلك بعضهم (قوله فلانه) أي فقد نظرنا الى انه الخ (قوله ولان تقابل المقدّر
أولى) تعليلهم بذلك ظنا ان الفعل قد حذف مع فاعله وهو جلة والوصف مع مرفوعه في
قوة المفرد (قوله فيقدر) أي المتعلق بحسب المفسر أي لاجل المشاكلة لكن انت خبير
بأن المشاكلة لا تقتضي الوجوب (قوله في نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه) أي أنت معتكف يوم
الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أي امعتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أي
فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أي تقدير
المتعلق وهذا هو الذي وعده حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه (قوله
كالمندقوق) أي ما لم يمنع من تقدير مثل المندقوق مانع صناعي أو معنوي والا قدر مناسبه
في المعنى (قوله أو معنوي) أي أو حصل مانع معنوي (قوله اذ تقدير الخ) أي وانما
كان لتقدير المذكور في المثال الاول مانع صناعي وفي المثال الثاني مانع معنوي لان
تقدير الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أي وهو مررت في الاول بأن تقول مررت زيدا
وضرب في الثاني بأن تقول ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أي ومخالفة الواقع
مانع معنوي (قوله لم يقع بزيد) أي عابه (قوله وليس المانعان) أي المانع الصناعي

الممانع مع كل متعدي بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى أنه لا مانع في نحو زيد اشكرت له لأن شكره يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك الطرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الطرف بنفسه مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيد أهنت أخاه لأن أهانة أخيه أهانة له بخلاف الضرب وأما في المثل فيقدر بحسب المعنى وأما في البوافي نحو زيد في الدار فيقدر كونه مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والجزاء غدا أو في الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ما إن أريد الماضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قواهم في نحو ضرب زيد قائما أن التقدير إذا كان أن أريد الماضي أو إذا كان أن أريد به المستقبل ولا فرق وإذا جهلت المعنى فقد ر الوصف فانه صالح في الأزمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال وقال الزمخشري في قوله تعالى أفانت تنقذن النار أنهم جعلوا في النار الآن لتحقيق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الطرف والجور وهو جماعه

والممانع المعنوي (قوله مع كل متعدي بالحرف) راجع للممانع الأولى أي أنه ليس الممانع الصناعي موجودا في كل فعل متعدي بالحرف (قوله ولا مع كل سببي) راجع للممانع الثاني أي أنه ليس الممانع الثاني وهو كون الكلام خلاف الواقع متأت في كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب وهو الضمير لأنه تربط به الصلة ونحوها أي ولا مع كل اسم مضاف للسبب (قوله لأن العامل لا يتعدى) أي فلذا لا يتعدى صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للممانع الثاني (قوله وأما في المثل) أي وشبهه أو تقول إن مراده بالمثل ما يشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أي فيقدر قبل حينئذ كان وقبل بالرفاء أعريت (قوله وأما في البوافي) وهي خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرافع للاسم الظاهر لأن ما ذكره ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أو مستقر) الأولى الكون أو الاستقرار أي هذه المادة ثم يقول مضارعا أن أريد الحال أو الاستقبال وما ضيا أو وصفه أن أريد الماضي فإن جهلت المعنى فقد ر الوصف فانه صالح للأزمنة كلها وإن كانت حقيقة الحال واعلم أن الكون المقدر تام لا ناقص والا كان الطرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما) يعني وصف الماضي أي اسم الفاعل مراد به الماضي لكن الأولى الاقتصار على الفعل لأن الماضي لا يتبادر من الوصف (قوله ولا فرق الخ) أي لا فرق بين هذه الأمور الخمسة وبين الطرف في إذا كان أو إذا كان وحيث ذكرنا هذا في إذا كان عليهم أن يذكره في هذه الأمور الخمسة (قوله وإن كانت حقيقة الحال) فيه أنه إذا كان كذلك لا يقدر إلا إذا علم الحال لأن الشيء إذا أطلق انما يتصرف لحقيقته (قوله أنهم جعلوا في النار) أي أنه يقدر المتعلق ماضيا لأجل إفادة أنهم جعلوا في النار لتحقيق الموعود به (قوله ولا يلزم ما ذكره) أي من تقدير المتعلق ماضيا لإفادة الجعل المذكور ولا يجوز تقدير الوصف لأن الصلة لا تكون إلا جلة (قوله لأنه لا يمنع تقدير المستقبل) أي المضارع لأنه صالح للحال فإذا قدر المتعلق مستقبلا أفاد الجعل المذكور (قوله أبلغ) أي لأنه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضي بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أي في البوافي (قوله الدليل) أي لفظي أو معنوي فعلم من هذا أن حذف الكون الخاص للدليل جائز ولا واجب (قوله الدليل) أي كما إذا قيل هل أحد جالس في الدار فقلت في جوابه زيد في الدار أي جالس فيها فذكر جالس في السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضمير من المحذوف) أي ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف للدليل إلى الطرف الخ أي وإعدم الانتقال سمي طرفا لغوا فالطرف اللغو هو ما كان متعلقه خاصا وانما سمي لغوا للغوا الطرف عن تحمله الضمير وانما التحمل له ذلك المتعلق وأما الذي متعلقه عام فهو الطرف المستقر أي الذي استقر فيه الضمير لأن العامل لما حذف وجوب انتقال الضمير

امتناع حذف الكون الخاص ويظهر انما متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجوده مع مول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل أو مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يخرج على ذلك قولهم من لي بكذا ١٣١ أى من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن

اعدتهن أى مستقبليات لعدتهن كذا فسر به جماعة من السلف وعليه قول الزمخشري ورده أبو حيان توهه ما منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف اه وقد يناقض ذلك الشبهة ومما يخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحز بالحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني التقدير مقتول أو يقتل لا كائن اللهم الا أن تقدّر مع ذلك مضافين أى قتل الحز كائن يقتل الحز وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلام المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك أيضا انك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدّر مع المبتدأ الابعد تمام الكلام وانما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية وتظهر هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية أى ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفعولة بالعين والاثني مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك

للطرف وصار متحملا له (قوله وتوههم جماعة) أى عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف في المنع (قوله وعدم وجوده مع مول) فاذا قيل اقام أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذكر ذلك الخبر مع مول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الطرف في قولك زيد في الدار جوابا لمن قال هل أحد جالس في الدار (قوله واشتراط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا للدليل وحاصله كيف تقول اذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع ان النحاة اشترطوا الكون العام (قوله واشتراط النحويين) أى في متعلق الطرف في المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أى فاشتراط الكون العام ليس الا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافي انه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يخرج على ذلك) أى على حذف الكون الخاص لدليل هذه الامثلة وهذا شروع في الامثلة التي حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أى الكون الخاص (قوله لاستقبال) أى عند استقبال أى وقت استقبال لان لام التوقيت هي التي يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أى وهي كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد يفسد الخ أى حيث قال ومما يطله انما متفقون الخ (قوله مع ذلك) أى مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أى لان المعنى قتلكم الحز بقتله الحر أى قتلكم الحز الجاني بقتله الحر المجنى عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أى تقدير كائن في هذه الآية (قوله الابعد تمام الكلام) أى بالخبر وقد يدعى مثل ذلك في الخاص الا أن يقال الخاص يقدر في نفس الخبر لا قبله في المبتدأ على أنه قد يدعى دليل وهو القصاص في القتلى (قوله أن يعلم) أى المقدر أى أن يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة الذي يقدر بعدها كقوله واسأل من المع لوم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال انما هو للاهل (قوله ونظير هذه الآية) أى في كون المقدر كونا خاصا (قوله مجدوع) بالدال المهملة أى مقطوع (قوله أن يقدر بجريان) أى وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أى المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أى ان من في السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب الا الله فانه يعلمه (قوله فان الظرفية المستفادة من في حقيقة) أى لان غير الله فهو مستقر في السموات وفي الارض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أى لان الله ليس مستقرا في السموات وفي الارض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله

الارجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أن يقدر بجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا أى جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الطرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه

ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما جل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين ١٣٢ أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة

واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفي الآية وجه آخر وهو أن يقدر من مفعولابه والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الاصل أن يقدر مقدما عليها كما سائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخر او ما يقتضي ايجابه فالقول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرافي جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) ورجاءة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذ لهم مكر في آياتنا وقولنا اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وأما لا يقع بعدها فعل الامر فمقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

(الباب الرابع من الكتاب)
في ذكر أحكام يكثر دورها ويقع بالعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها

فن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بالابتداءية

المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل (احداها) أن يكونا معرفتين

ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أي وابداله لغة ضعيفة وهي لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب في المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد ايجاب أو بعد ثني وشبهه فيقولون ما في الدار احدا لاجارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الاجار بالرفع على انه بدل من أحد ووجهه انه ليس داخل في ما قبله فكيف يدل مما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أي فيقدر كوننا خاصا ولا شك ان من يذكر في السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أي فقد أيديهم - ما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أي كالخال أحد الابوين فشيء الخال بالاب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الاب ابوين وكذا تقول في القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أي والمعنى قل لا يعلم غيب من في السموات والارض أحد الا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك وليكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل أن يقدر) أي متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله ايجابه) أي ايجاب تقديره مؤخرا (قوله واصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الارح تقديمه في التقدير وسيأتي هذا المصنف في الباب الآتي (قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أي لتلايل تبس المبتدا بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع في لبس اذ يحتمل أن المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أي في نحو قوله الخ أي ان بعضهم قدر الفعل في هاتين الآيتين فرد عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنا لان اذا الفجائية لا يليها فعل وأما لا يليها الفعل الامر فمقرونا بحرف الشرط ورد المصنف على ابن مالك بان هذا الرد غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا لا قبل الجار وبعد اذا وبعد اما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أي الرد عليه في تقدير الفعل أي وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدر مؤخرا) أي عن الجار والمجرور ولا مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

(الباب الرابع من الكتاب)

(قوله يكثر دورها) أي دور متعلقة فالاحكام مثل المعلومية والتعريف والتنكير الى آخر ما يأتي والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ فأنذى يقع الجهل به أحكام هذه المتعلقة بحكم المبتدا فالابتداء يعرف بالمعلومية فيقع الجهل بهذا الحكم أي يكون المعلوم مبتدا وقوله فن ذلك أي فن الاحكام التي يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أي بأن لا يعرفها أصلا ويعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط

فعمطه على ما قبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أى فى التعريف
 (قوله الله ربنا) انما كانا متساويين بنسبة على أن الله فى رتبة غيره من الاعلام ورب
 مضاف للضمير والمضاف له فى رتبة العلم وأما على أن لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل
 تساوى (قوله زيد القاضل) أى فزيد مبتدأ أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس
 أى والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدأ تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أى سواء
 تساوت رتبتهما فى التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو للراى
 محتجا بأن المبتدأ هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورده
 صاحب التلخيص بأن الصفة تؤول بالذات مجردة والحامد بالصفة أى صاحب هذه الصفة
 يسمى به - هذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أى وافترض انهما معلومان وقوله أو كان هو
 المعلوم أى والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبرا وكان على المصنف
 أن يقول والتحقيق انه - ما أمّا أن يكونا معلومين أو مجهولين أو مختلفا وفى كل اتمّا أن
 يتساويا فى التعريف أولا فالصورتان تساويان علميا وجهلا فان كان أحدهما أعرف
 فهو المبتدأ تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدأ وان اختلفا فى
 العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدأ تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ما ذكره فيه قصور
 وحيث قد يقول المصنف ما كان أعرف أى سواء علميا معاه أو جهلا معاه فالمبتدأ الاعرف
 تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أى والثانى مجهول فالمعلوم مبتدأ تقدم أو تأخر
 ساواه تعريفا أولا (قوله أو كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عنده انه
 مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالمطالب لان يحكم عليه بالآخر فلا ينافى انه يعلم الطرفين
 لان الحكم على الشئ بالشئ فرع عن تصوره (قوله من القائم) أى ف يجعل القائم مبتدأ
 ولو تأخر (قوله كم مالك) فكلمة مبتدأ عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب
 بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف بإضافته فلهذا صح جعله له نكرة فهو
 مبتدأ عند سيبويه وخبر عند الجمهور لكن اعترض على المصنف بأن سيبويه خص النكرة
 الموصوفة بكونها مبتدأ فى كم وفى افعال التفضيل ويوافق فى غيرهما فالاولى للمصنف
 الاقتصار على المثالين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله
 ووجهه) أى ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة
 بعد خبرا عنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله
 وأنهما شبهان بمعرفتين الخ) أى لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوع
 فى كل (قوله تأخر الاخص منهما) أى فالمبتدأ الاخص المؤخر فهذا دليل الجمهور اعقب
 به دليل سيبويه (قوله اعمالا للدليلين) أى دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل
 عدم التقديم والتأخير وبعد فاذكر من الاتجاه يرد ما قاله من التحقيق من أن الذى
 يجعل مبتدأ ما كان معلوما ومن البين أن المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف

تساوت رتبتهما نحو الله ربنا
 او اختلفت نحو زيد القاضل
 والفاضل زيد هذا هو المشهور
 وقيل يجوز تقدير كل منهما
 مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق
 خبر وان تقدم نحو القائم زيد
 والتحقيق أن المبتدأ ما كان
 أعرف كزيد فى المثال أو كان هو
 المعلوم عند المخاطب كان يقول من
 القائم فتقول زيد القائم فان علمهما
 وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ
 (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين
 للابتداء به - ما نحو أفضل منك
 أفضل منى (الثالثة) أن يكونا
 مختلفين تعريفا وتشكيرا والاول
 هو المعرفة كزيد قائم وأما ان كان
 هو النكرة فان لم يكن له ما يسوغ
 الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز
 ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
 مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما
 سيبويه فيجعل المبتدأ نحو كم مالك
 وخبر منك زيد وحسبنا الله ووجهه
 ان الاصل عدم التقديم والتأخير
 وان - ما شبهان بمعرفتين تأخر
 الاخص - نهما نحو الفاضل أنت
 وينجبه عن - دى جواز الوجهين
 اعمالا للدليلين

ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريامنك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لاتدخل في الخبر في الايجاب وتلخيصها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك قد دخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير ١٣٤ لم يدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله وأما من نصب فالاصل ما هي حاجتك

وأجيب بأن ما ذكره من التحقيق لغيريه وأما ما ذكره من الاتجاه فهو له هو فلا ضرر حينئذ وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق أي ان كلامه ما يجوز أن يكون مبتدأ ويجوز أن يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) أي كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدأ أو كذا تقول فيما بعد (قوله وتلخيصها) أي كما هو قول الجمهور (قوله ما حاجتك) فانكرت خبر مقدم وحاجتك مبتدأ مؤخر (قوله قد دخل الناسخ) أي جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فإخبار مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أي الناسخ أصلا في الكلام لانه لو جعل ما مبتدأ مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدأ وهو ما فيلزم أن يكون ما قبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) أي الحاجة بان قال ما جاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ما هي حاجتك) أي وعليه فامبتدأ أول وهي مبتدأ ثان وحاجتك خبر الثاني فلما دخل الناسخ على هي استترفيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول في اعراب ما جاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدأ وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستترفيه) أي فاتصبت الحاجة حينئذ على انها خبر (قوله ولا تابعا) أي لزيد على أنه توكيده (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كما استثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الاول مبتدأ اذا تساوى في التعريف فكأنه قال الا أن تقتضي مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) أي تنويها بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله (قوله للاصول) أي اصول النحولان أصول النحولانما يتصرف فيهما فيصير معنى المراد ولا يتصرف فيهما للمبالغة والذي يتطراها انما هو أصول علم المعاني (قوله ما يعرف به) أي اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أي وزيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الاخبار بالضمير عن غيره على الاختار (قوله نحو هذا) أي كل اسم اشارة قرن بأداة التنبيه نحو هؤلاء وهذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) أي ولو كان غيره أعرف (قوله لمكان) أي لكون أي لوجود التنبيه أي فالتنبيه ادائه تستحق الصدارة فتزیده قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبيه عليه) أي بل يدخل على اسم الاشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا يجعل مدخولها التنبيه خبرا فلم يتعين للاسمية فن ثم استثناء (قوله على أنه سمع قليلا) هذا هو خلاف الافصح السابق (قوله واعلم انهم حكموا الخ) تقدم ان المخاطب اذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فان كانا مختلفين في التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ وغير الاعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه في التعريف فتقول

بمعنى أي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه وتظهر ان تقول زيد هو الفاضل وتقديره هو مبتدأ ثانيا لافصلا ولا تابعا فيجوز ذلك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنو نابتا بنو نابتا بنو نابتا للمعنى ويضعفه ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة والله أعلم * (ما يعرف به الاسم من الخبر) * اعلم ان لهما ثلاث حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كانا المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلاهما بقلبه ولم يعلم ان أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن أحدهما أعرف فانت محير نحو

كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من محتقن الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به زيد فيقال كان هذا الخال وكان هذا زيد الامع الضمير فان الافصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ لان الضمير متصل بالأعمال فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا أنا

زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكر هنا المصدر المعرف بالإضافة
 المتسبب من أن والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه في التعريف على المختار
 والاختيار بادونه عنه ضعيف (قوله حكموا الآن وأن) الأولى حكموا المصدر المعرف
 المتسبب من أن وأن وقوله معترف أي بالإضافة تأمل (قوله معترف) يقتضي أنهما لو كانتا
 مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما إذا قيل أعجبتني ما صنع
 رجل حسن على أن تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن (قوله بحكم
 الضمير) أي في كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم علل بقوله لأنه الخ وفي هذا
 التعليق شيء وهو أن ظاهره أن كل ما لا يوصف بحكم له بحكم الضمير مع أن هناك أموراً
 لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) أي ينصب الحجة
 وجواب قومه على أن كلا منهما خبر مقدم وأن والفعل بعده ما موقول بمصدر اسم للناسخ
 فقد أخبر بذلك المصدر عما هو دونه في التعريف (قوله والرفع ضعيف) أي رفع الحجة
 والجواب على أنه اسم للناسخ وأن والفعل بعده خبره ضعيف لما فيه من الأخبار بذلك
 المصدر عما هو دونه في التعريف كضعف الأخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف كقولك
 زيد كان القائم هو (قوله أو انعكس) أي بان تقول كان خيراً من زيد شر من عمرو بتقديم
 الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) أي بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن
 تقول كان قائم زيداً إلا في الضرورة وهذا إذا لم يكن للنكرة مسوغ وأما أن كان لها
 مسوغ جازع المعرفة اسما والنكرة خبراً وبالعكس ولو في غير الضرورة فيجوز أن تقول
 كان زيد خيراً منك وكان خير منك زيداً على ما اختاره المصنف فيماتر (قوله ولا يك
 موقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لها ومنك متعلق بالوداع والوداع خبرها وهو يكسر
 الواو وفتحها والبيت للقطامي ومصدره قفي قبل التفرق يا ضبا عا * مرخم ضبا عا بنت
 زفر بن الحرث كان أسره ثم أطلقه وأعطاه مائة من الإبل وبعده

قفي فافدى أسيرك أن قومي * وقومك لا أرى لهم اجتماعاً

أكثر بعدد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرثاء

(قوله يكون من اجها الخ) من اجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد أخبر عن النكرة
 بالمعرفة ضرورة ومصدره * كان سيئة من بيت رأس * يقال سبأت الخمر أسبوها اشتريتها
 ويروي خيبة بمعنى مخبأة والمخبأة المصونة ويروي سلافة وهو أقول ما يسيل من الخمر
 وبيت الرأس موضع بالأردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رأس الخمارين والبيت
 من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمر (قوله وأما قرأة ابن عامر) هذا جواب عن
 سؤال وأرد على قوله ولا يعكس إلا في الضرورة وحاصله أنه قد ارتكب العكس
 في الآية وهي من غير الضرورة (قوله فاللام متعلقة بها) أي فقد خرجنا عن باب الاسم
 والخبر (قوله وآية فاعلها) أي والمعنى أولم توجد لهم آية هي علم علماء بني إسرائيل به

واعلم أنهم حكموا الآن وأن
 المقدرتين بمصدر معرف بحكم
 الضمير لأنه لا يوصف كما أن الضمير
 كذلك فلهذا قرأت السبعة
 ما كان حجتهم الآن قالوا فما كان
 جواب قومه إلا أن قالوا والرفع
 ضعيف كضعف الأخبار بالضمير
 عما دونه في التعريف (الحالة
 الثانية) أن يكونا نكرتين فإن كان
 لكل منهما مسوغ للأخبار عنها
 فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم
 وما تجعله الخبر فتقول كان
 خير من زيد شر من عمرو وانعكس
 وإن كان المسوغ لأحدهما فقط
 جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد
 امرأة (الحالة الثالثة) أن يكونا
 مختلفين فتجعل المعرفة الاسم
 والنكرة الخبر نحو كان زيد قائماً
 ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله
 * ولا يك موقف منك الوداع *

وقوله

* يكون من اجها عسل وماء *
 وأما قرأة ابن عامر أولم تكن لهم
 آية أن يعلم بتأنيث تكن ورفع آية
 فإن قدرت تكن نامة فاللام
 متعلقة بها وآية فاعلها وإن يعلمه
 بدل من آية

أو خبر المحذوف أي هي أن يعلمه وأن قدرته ١٣٦ فاقصة فاسمها ضمير القصة وأن يعلمه مبتدأ واية خبره والجملة خبر كان أو آية

اسمها أولهم خبرها وأن يعلمه بدل أو خبر المحذوف وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وأن يعلمه خبرها فرتوه لما ذكرنا واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم

(ما يعرف به الفاعل من المفعول) وأكثر ما يشبهه ذلك إذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير الملة كام المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بجمعه

في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والافهي فاسدة فلا يجوز أن يحب زيد ما كره عمرو وان وقعت ماعلى ما لا يعقل لانه لا يجوز أن يحب الثوب ويجوز النصب لانه يجوز أن يحبني الثوب فان وقعت ماعلى أنواع من يعقل جاز لانه يجوز أن يحب النساء وان كان الاسم الناقص من أو الذي جاز الوجهان أيضا * (فروع) *

تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر وتقول مادعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير مامستترا ويرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوف لانك تقول مادعاني الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع

العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكرهه من الخروج

(قوله أو خبر المحذوف) أي فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان) أي ولهم حال من آية والمعنى أولم تكن هي أي القصة علم علماء بني اسرائيل له آية كاشنة لهم (قوله لما ذكرنا) أي من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بأن النكرة قد تخصصت بلهم) أي فصارت قرينة من المعرفة (قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) أي أي عند الالتباس (قوله وأكثر ما يشبهه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتي في الفروع وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثاني اسم معنى كما قال في المثال (قوله ناقصا) هو ما لا يتم الا بصله أو صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تشبيههم (قوله وطريق معرفة ذلك) أي ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله أن تجعل في موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان كان مرفوعا) أي وارتد أن تحتج برصحة الرفع وعدمها (قوله في العقل وعدمه) أي ان كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم ما لا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولان لا يعقل فان أردت به من يعقل قدرا اسما يعقل وان أردت به من لا يعقل قدرا اسما لا يعقل (قوله بعد ذلك) أي الجعل وقوله فهي صحيحة قبله أي قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) أي نصب زيد بأن تقول أعجب زيد ما كره عمرو واثبات الجواز لاجل مقابلة تنقيح السابق والافنصب زيد واجب ه تقرير رد ردي (قوله فان وقعت ماعلى أنواع من يعقل) في بعض النسخ فان وقعت ماعلى أنواع النساء الاضافة بيانية أي على النساء وذلك لان ما كانت تعمل في غير العاقل تستعمل في العاقل (قوله جاز) أي الرفع كما يجوز النصب لانه يصح ان تقول أعجبي النساء (قوله أو الذي) صوابه أو الذين لانه هو الذي لا يقال الا لمن يعقل وأما الذي فهو مثل ما يطلق على من يعقل وعلى ما لا يعقل (قوله جاز الوجهان) أي رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كرهه عمرو لانك تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجبت خالدا وتقول أعجب زيدا من كرهه عمرو لانه يصح أعجبتني خالدا فتقوله جاز الوجهان أي عربية وان اختلف المراد (قوله فروع) أي ثلاثة أولها مسئلة السفر والثاني مسئلة الخروج والثالث زيد في رزق عمرو الخ (قوله أمكنت السفر) اذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذا مكنة (قوله مادعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فاعل ماض وزيد مفعول والفاعل ضمير مامستترا وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيد الا ان الضمير المستتر فيها مفعول (قوله وما كرهه زيد) أي أي شيء كرهه زيد من الخروج (قوله ويمتنع العكس) أي وهو رفع زيد في الاول ونصبه في الثاني (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكرهه من الخروج) الاولى وكرهني الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيد المنصوب بيا المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقدما ولا يقال ان ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا شك ان

ما معناها ما لا يعقل (قوله وتقول الخ) استطراد لتمييز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير)
تقدم أن لا غير لحن وانما تعين رفع العشرين لانه المفعول به في الاصل وهو اذا اجتمع
مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار والمجرور لا يناب مناب الفاعل الا المفعول به فالاصل
زاد السلطان في رزق عمرو وعشرين (قوله فان قدمت عمر الخ) اعلم ان زاد تارة يتعدى
لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمرو فهو متعد لواحد وان قدمت به يحتمل أنه
متعد لمفعول واحد ويحتمل انه متعد لاثنتين فان رفعت كان متعديا لواحد وان نصبت
عشرين كان متعديا لاثنتين (قوله جاز رفع العشرين) أي على انه نائب فاعل زيد ونصبه
على أنه مفعول ثان (قوله فيجب توحيد مع المثنى والمجموع) أي فتقول الزيدان زيد في
رزقهما عشرون والزيدون زيد في رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور)
أي لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدأ المثنى والمجموع فتقول في رزقهم ما أو في رزقهم
(قوله لاجل الضمير) أي لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدأ مطابقة لتثنية وجمعها
(قوله فالفعل متحمل للضمير) فالفعل متعد لاثنتين على هذا فتقول الزيدان زيد في رزقهما
والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين

* (ما افترق فيه عطف البيان والبدل) *

وتقول زيد في رزق عمرو وعشرون
دينارا برفع العشرين لا غير فان
قدمت عمر اقلبت عمرو زيد في رزقه
عشرون جاز رفع العشرين ونصبه
وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير
فيجب توحيد مع المثنى والمجموع
ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل
الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى
النصب فالفعل متحمل للضمير
فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب
ذكر الجار والمجرور

(ما افترق فيه عطف البيان والبدل)
وذلك غناية أمور أحدها أن
العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا
لضمير لانه في الجوامد نظير النعت
في المشتق وأما جازة الزمخشري
في أن اعبدوا الله ان يكون بيانا
للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني
به فقدم مضي رده نعم اجاز الكسائي
ان ينعت الضمير بنعت مدح
أو ذم أو ترحم فالأول نحو لاله الا
هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب
وقولهم اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث
والثالث نحو قوله

* فلا تله أن ينام البائسا *

وقال الزمخشري في جعل الله
الكعبة البيت الحرام ان البيت
الحرام عطف بيان على جهة المدح
كما في الصفة لا على جهة التوضيح

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أي لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما
يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره
بيانه (قوله لانه في الجوامد الخ) أي فكما ان النعت يخصص متبوعه النكرة ويوضح
متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين وحينئذ فلا يكون
نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بأن هذا التعليل انما يقتضي منع كون عطف البيان
ضميرا ولا يقتضي منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أن خص منه
(قوله فقدم مضي رده) أي في أن المفسرة (قوله نعم الخ) استند الزمخشري على قوله نظير
النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف عليه عطف بيان أصلا (قوله
الرحمن الرحيم الخ) فهذه الامور وكما عند غيره بدل وأما هو فيجعلها نعتا (قوله علام
الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تله
الخ) صدره * قد أصبحت بقرقرى كوانسا * والشاهد في قوله البائسا صفة للهاء في تله أي
لا تلم البائس ان ينام وقرقرى بقافين على وزن فعلا موضع والكوانس جمع كانس وهو
الطبي يدخل في كاسه أي موضعه (قوله وقال الزمخشري الخ) قصده بيان أن الزمخشري
عنده عطف البيان لا ينحصر في كونه للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور وقصده بنقل
كلام الكسائي قبله أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أي وأما
الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كما في الصفة) أي كما ان الصفة تخرج عن أصلها وهو

فعلى هذا لا يمنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي وأما البديل فيكون تابعا لمضمرا باتفاق فهو وزنه ما يقول وما انسانية الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع ١٣٨ الرمنخسرى من تجوز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهمانه ان ذلك

يخل بعائد الموصول وقد مضى رده وأجاز النحويون أن يكون البديل مضمرا تابعا لمضمرا كآية آياه أو الظاهر كآيت زيدا آياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه تأكيد كما في فت أنت (الثاني) ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره وأما قول الرمنخسرى ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو وكذا قال في انما أعظمكم بواحدة أن تقوموا ان أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف في جواز ذلك في البديل فهو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناسبة ناصية كاذبة (الثالث) أنه لا يكون جملة بخلاف البديل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسول من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ونحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو أصح الاقوال في عرفت زيدا أبوم هو وقال

لقد أذهلني أم عمرو بكلمة

أصبر يوم البين أم لست تصبر (الرابع) أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البديل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وقوله

أقول له ارحل لا تقين عندنا

التخصيص والتوضيح وتأتي للمدح (قوله فعلى هذا) أى كلام الرمنخسرى (قوله لا يمنع مثل ذلك) أى مثل ما سبق في النعت وهو اتيانه نعتا للضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله في عطف البيان أى فيكون عطف البيان على كلام الكسائي بعد الضمير على طريق الترحم والذم لان الذم ضد المدح والترحم مثلهما وتوضيحه أن العلماء قالوا ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائي ان هذه الثلاثة الخارجة قد تكون بعد الضمير ثم ان الرمنخسرى قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح والذم لانه ضد الترحم لانه لا فرق بينهما أى فيكون عطف البيان قد يخرج عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام الرمنخسرى والكسائي تأخذ منهما انه يعطف بعد الضمير للمدح وللذم وللترحم لان الضمير كغيره عند الكسائي وقد أجزت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائي في النعت ووجدت هذه الثلاثة في العطف في غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يخل بعائد الموصول) أى لان البديل منه في نية الطرح (قوله وقد مضى رده) أى بأن المضمر خلو الصلة من العائد في اللفظ لافي التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا مقابل لقوله أولا ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا (قوله أن الثاني) أى ابدال الضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه تأكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع ابدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبديل لا يكون ضميرا ويكون البديل تابعا لمضمردون البيان (قوله لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) أى بل يجب موافقته له فيهما (قوله فسهو) سبأ في الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البديل بجامع أن كلامين فهو مجاز (قوله ان أن تقوموا عطف على واحدة) أى مع أن أن تقوموا مؤول بمصدر معترف أى قيامكم (قوله ولا يختلف في جواز ذلك في البديل) أى اختلافه مع متبوعه في التعريف والتنكير (قوله انه) أى عطف البيان لا يكون جملة (قوله ما يقال لك) أى ما يقول الله لك (قوله ان ربك) بدل من ما قيل للرسول (قوله الا بشر مثلكم) بدل من النجوى (قوله أبوم هو) هو مبتدأ وأبو خبر ومن مضاف اليه والجملة بدل من زيد (قوله أمدكم يوم البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام في أنها في قوة المفرد (قوله أنه لا يكون) أى عطف البيان (قوله بخلاف البديل) أى فانه يكون تابعا لجملة أى والفرض انه جملة اذ لا يدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له في الجملة الثالثة مما لا محل له من الاعراب أن البديل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا ينافية وقد مر التنبيه على أن الاتباع انما يكون في الاعراب اثباتا ونفيا وحينئذ فلا محذور في ابدال الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أى البيان لا يكون الخ (قوله يضاعف)

(الخامس) أنه لا يكون فعلا تابعا لفاعل بخلاف البديل فهو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب بدل

بدل من يلقى بدل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ الاول)
 أى سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أو لا هذا صريحه لأن الشئ لا يبين بنفسه وقد اعترضه
 الدماميني بأنه إذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان به ما غير الاول فلا مانع من كونه يجوز أن
 يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه والذي لا يكون بيانا ما إذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان
 فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان اهـ تقرير دردير (قوله بنصب كل الثانية) أى
 على أنها بدل لأعلى أنها عطف بيان لأن الشئ لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع فيكون
 جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيان الخ) فى رواية بتكوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض
 وعيدكم مفعوله وبني شيان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومفعوله أى أمهلوا
 بعض وعيدكم يبنى شيان (قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون فى جواب
 الأمر (قوله على سفوان) بالسين والفاء المفتوحة وتين ماء على أميال من البصرة والبيت
 من قصيدة لبعض بني مازن من شعراء الحماسة وبعد البيت

عليها الكفاة الغر من آل مازن * ليوث طعان عند كل طعان
 مقادير وصالون فى الروع خطوهم * بكل رقيق الشفتين يمان
 إذا استجدوا لم يسألوا من دعاهم * لا به حرب أو لاى مكان

وفى قوله وصالون خطوهم قلب لأن السيف إذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله
 فى المأزق) أى المضيق والشاهد فى تلاقوا الشان والثالث فانه بدل من الاول (قوله
 تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقو فعوان هم موقع مفاعيل رفوا كى
 فعولن فصرهم مفاعيلن (قوله وفيه) أى فى هذا القول نظر (قوله ان البدل ليس
 مبينا للبدل منه) أى لانهم منعوا فى البيان أن يكون بلفظ الاول لأن الشئ لا يبين
 بنفسه وجوزوا فى البدل كونه بلفظ الاول ففاد كلامهم أن البدل لا يبان فيه (قوله
 وليس كذلك) أى لان فيه بيانا للبدل منه وقوله واهذا أى لأجل كونه فيه بيان
 (قوله مررت بى المسكين) أى لان المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل تعريفا
 لا يكون بدلا لانه ليس فيه بيان والبدل لابد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان
 كذلك لكن لما كان الضمير فى حد ذاته مبهم بالصدق بمتعدد وكان المحلى أقل أفرادا لان
 ال فيه للعهد صح البيان فيه (قوله دون به المسكين) أى اصدق ضمير الغيبة على متعدد
 بخلاف المتكلم ومن يوجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة جملة استؤنفت الخ) أى لانه
 على نية تكرار العامل ويلزم فى نحو مررت بزيدا خيك اعمال الجار محذوفا (قوله
 والثانى) أى من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أى بسبب ما فيه من زيادة الفائدة
 اذ لا معنى للبيان الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق انه لا فرق بين البدل والبيان فى انه ان
 اتصل اللفظ الثانى بمالم يتصل بالاول صح كونه بيانا وبدلا ولا فلا يصح أن يكون واحدا
 منهما (قوله وعلى ذلك) أى ويبنى على ذلك أى على ما ذكر من صحة كون اللفظ

(السادس) أنه لا يكون بلفظ
 الاول ويجوز ذلك فى البدل بشرط
 أن يكون مع الثانى زيادة بيان
 كقراءة يعقوب وترى كل أمة جائئة
 كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل
 الثانية فانها قد اتصل به اذ كرسبب
 الجثو وكقول الحماسى

رويد بنى شيان بعض وعيدكم
 تلاقوا غدا خيلي على سفوان
 تلاقوا جباد الاتحيد عن الوغى
 اذا ما غدت فى المأزق المتدانى

تلاقوهم فمعرفة فوا كيف صبرهم
 على ما جنت فيهم بدلا لحد ثان
 وهذا الفرق انما هو على ما ذهب
 اليه ابن الطراوة من أن عطف
 البيان لا يكون من لفظ الاول
 وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه
 وحجتهم أن الشئ لا يبين بنفسه وفيه
 نظر من أوجه (أحدها) انه يقتضى
 أن البدل ليس مبينا للبدل منه
 وليس كذلك واهذا منع سيبويه
 مررت بى المسكين وبك المسكين
 دون به المسكين وانما يفارق
 البدل عطف البيان فى أنه بمنزلة
 جملة استؤنفت للتبيين والعطف
 تبين بالمفرد المحض والثانى أن
 اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل
 بالاول كما قدمناه اتجه كونه
 الثانى بيانا بما فيه من زيادة الفائدة
 وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو
 قوله

المكرر بياناً بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يا زيد زيد للعمليات الذيل) تمامه
 * تطاول الذيل هديت فانزل * (قوله العمليات) بفتح الميم لانه جمع بعملة بفتح الميم وهي
 الناقة المتبرنة على العمل (قوله يا تيم تيم عدي) تمامه لا بألحكم * لا يوقعكم في سواة
 عمرو والبيت لحرير من قصيدة يهجو بها عمرو بن لحي النخعي أي انه وه عن شتى لئلا
 أهجوكم (قوله اذا ضمت الخ) ظرف لقوله أجازوا الوجهين فالمنادى مبني على الضم
 في محل نصب فابعد منه منصوب اما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني من زيادة
 الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافاً أو توكيداً أو مفعولاً لا عني في الثاني خصة
 أعاريب وقوله اذا ضمت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول في فتحه مذهب
 ثلاثة الاول لسيبويه وهو أن زيد الاول مضاف للعمليات وزيد الثاني مفهم وهو توكيد
 لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبرد ان زيد الاول مضاف للعمليات
 محذوفة فهو من المحذف من الاول دلالة الثاني والاصل يا زيد العمليات زيد للعمليات
 ومفاد المصنف انه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بياناً ولا بد لانه بلفظ
 الاول بدون زيادة وقد قيد جواز الوجهين بضم الاول وحقيقة فيجعل الثاني على هذا
 المذهب امام منادى بيا محذوفة أو مفعولاً لا عني أو انه توكيد لفظي المذهب الثالث
 ان فتحة الاول فتحة بيا فزيد الاول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر فهو مبني
 على الفتح لتركيبه وإضافته للعمليات فركب زيد الاول والثاني وأضيفا للعمليات
 كقوله سم ياسيبويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن
 معه يقيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما
 اذا لم يكن زيادة فأشارته بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الاول خلافاً
 لمنع ابن مالك مطلقاً (قوله يا زيد زيد) بتوئين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط
 والاصح أن يكون بدلالة صحة حلوله محل المبدل منه وكلامنا فيما يتعين فيه البيان (قوله
 واقبالك عليه) قد يقال ان الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة اما لفظية
 أو معنوية اه تقرير دردير (قوله على اللفظ) ناظر للاول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني
 (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله أوفى الاول) أي من الاثنين
 الاخيرين (قوله مثل سقيالك) أي فالمعنى انصر نصراً (قوله على أن المراد انصر بن
 سيار) أي فالمعنى يا نصير بن سيار عليك نصراً أي الزم نصراً حاجبك (قوله وقيل) أي
 في الرد على ابن الطراوة وابن مالك وولده وحكاه بقيل لا مكان رده بأن التوكيد قد يأتي على
 المحل كالنعت والبيان (قوله لو قدر أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعليها
 فالصواب أن يقال لضم بالافراد وفي نسخة ولو قدر ان توكيد الضما وهي ظاهرة (قوله
 انه) أي البيان (قوله في نية احلاله) أي ليس على نية تكرار العامل (قوله بخلاف
 البديل) أي فانه في نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين

الذيل يا زيد زيد للعمليات
 وياتيم تيم عدي اذا ضمت المنادى
 فيهما (والثالث) ان البيان يتصور
 مع كون المكرر مجرداً وذلك في
 مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته
 وبجهرتك اثنان اسم كل منهما
 زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل
 منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر
 خطابك لاحدهما واقبالك عليه
 فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول
 النحويين في قول روية
 لقاتل يا نصير نصراً
 ان الثاني والثالث عطفان على
 اللفظ وعلى المحل وخرجه
 هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما
 أوفى الاول فقط فالثاني اما مصدر
 دعائي مثل سقيالك أو مفعول به
 بتقدير عليك على أن المراد اغراء
 نصير بن سيار بحاجب له اسمه
 نصير على ما نقل أبو عبيدة وقيل
 لو قدر أحدهما توكيد الضما بغير
 تنوين كالمؤكد (السابع) أنه ليس
 في نية احلاله محل الاول بخلاف
 البديل وهذا المنع البديل وتعين

البيان في نحو يا زيد الحرف وفي نحو يا سعيد كز بالرفع أو كز بالنصب بخلاف يا سعيد كز بالضم فانه بالعكس وفي نحو أنا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال ١٤١ وفي نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفي

نحو أي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلاً أخويك زيد وعمرو (الثامن) أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل ولهذا امتنع أيضاً البديل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو أخوها ونحو مرت برجل قام عمرو وأخوه ونحو زيد ضربت عمراً أخاه

ما اختلف فيه اسم الفاعل
والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمراً (أحدها) انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهي لاتصاغ الا من القاصر كحسن وجميل (الثاني) أنه يكون للآزمنة الثلاثة وهي لاتكون الا للحاضر أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) انه لا يكون الا مجازياً بالمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافي أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لاتصريف وهي تكون مجازية له كمنطلق اللسان ومطمن النفس وطاهر العرض وغير مجازية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لاتكون

البيان في نحو يا زيد) أي لان البديل في نية احلاله محل الاقل ولو جعل بدلاً للزم عليه ندا مافيه ال وهو لا يجوز لان لا يتأثر ال (قوله أو كز بالنصب) أي لانك لو جعلته بدلاً لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد أو رفعه مبتوتاً وهو لا يجوز (قوله فانه بالعكس) أي فهو بدل لانه يجوز يا كز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلاً والالزم اضافة مافيه ال للعجز ومنها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين انه بيان لا بدل لان أفعال التفضيل بعض ما يضاف اليه والبديل محل محل المبدل منه فينحل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد انه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أي أنه يتعين أن يكون بياناً ولا يصح أن يكون بدلاً والالحل محل الرجل فيفيد ان نعت أي في النداء يكون معرفاً بالاضافة مع انه انما يكون محلي بال أو اسم إشارة (قوله أي الرجلين زيد) أي فيتعين أن زيد وعمرو بيان لا بدل والالحل محل الرجلين فيلزم اضافة أي الى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهونية الأجراء أو تكريراً أي (قوله كلاً أخويك زيد وعمرو) أي فزيد وعمرو بيان لا أخويك لا بدل منه اذ لو حل محله لزم اضافة كلاً لتعدد مفروق من غير ضرورة وهي انما تضاف الى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله انه) أي البيان ليس (قوله هند قام عمرو وأخوها) أي فهند مبتدأ وقام عمرو وخبر وأخوها بيان لا بدل والالاقضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ خلوا الجملة الاولى من رابط يعود على المبتدأ وفي المثال الثاني يلزم خلوا جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفي المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبي منه مع انه انما يشتغل عنه بالعمل في ضميره أو في الملابس لضميره (قوله ما اختلف فيه اسم الفاعل الخ) اما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهي ثلاثة الاولى ان كلاً يدل على حدث وصاحبه والثاني ان كلاً يثنى ويجمع والثالث انهما بوشان ويذكران (قوله الا من القاصر) أي ولو تنزلاً كما قيل في رحيم وانما كان صوغهما من القاصر لانها تنصب المفعول به (قوله أنه يكون للآزمنة الثلاثة) أي انه صالح لان يكون للآزمنة الثلاثة وقوله الا للحاضر أي الاللدلالة على الزمن الحاضر أي زمن التكلم واما قول المصنف أي الماضي الخ أي به للوفاق بين قولين وبيان ذلك أن السرا في ذهب أنها للماضي وابن مالك ذهب الى انها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن من قال بالماضي مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال مراده المتصل به الماضي فلا دلالة لهما على الحدوث ولا الثبوت في جميع الأزمنة وانما تدل على الحدث الحاضر (قوله لان الاصل الخ) أي فقام مجازاً يقوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أي لاجل كون مجازاً اسم الفاعل للصفة في الحركات والسكنات لاني أعيان الحركات (قوله هو) أي موافقة اسم الفاعل للمضارع في الحركات الخ (قوله وهي) أي الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجازية ليطهر (قوله من صديق) قبله

الا غير مجازية

من صديق أو أخى ثقة أو وعد وشا حطاداً

اننى رمت الخطوب فنى * فوجدت العيش أطوارا

ليس يغنى عبسه أحد * لا يلاقى فيه اقوارا

(قوله شاحط) أى بعيد وشاحط مجاز ليشحط فاتفقت الصفة مع المضارع فى الوزن (قوله سببيا) أى اسم متصل بضمير يعود على الموصوف وهو أى السببي نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسبى الضمير سببيا مجازا وشبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجماع الربط فى كل فاعلا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببي أى متصل بالضمير الرابط (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سببي وعمرو أجنبي فقد اجتمع فى تركيب واحد (قوله أو الوجه) أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق التشبيه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح والحال والتميز نحو زيد حسن وجهها أو راكبا (قوله خلا فالعضم) أى فانه يجوز كون القاصر الذى يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما يرد على قوله ويمتنع الخ وحاصل الايراد أن تهراق فعل مبنى للمفعول والفعل اذا بنى للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعد نائب الفاعل أى اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهنا قد نصبه فهب ان الفعل القاصر الذى تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل الذى يبنى للمفعول بجماع ان كلامهم لازم وحاصل الجواب أن الدماء تميز لا مفعول أو ان الفعل غير مبنى للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمتنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن يقال هو لا يمتنع لو ردد الحديث بنظيره فان تهراق بفتح الهاء وسكونها مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها اذا لا يتعدى الا لواحد ينوب عن الفاعل فانه مضارع أهراق زيد الدم أى أراقه (قوله تميز) أى والاصل ان امرأة كان الغير يهريقها من جهة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثانى فانها عليه قاتلة (قوله تميز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل مقدر أى تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدمامين وفيه أن أكثر النجاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال (قوله كقولهم -م جارة) أى فى جارية وفى ناصية وفى بى (قوله لان شرط ذلك) أى قلب الكسرة فتحة والياء الفا تحرك الباء فى تهريق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الباء) أى ينقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فتقلب الفا (قوله بجارية) أى تحركت الباء فنقلت حركتها لما قبلها فقلبت الفا وكذا تقول فى ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الباء اذا تحركت وانفتح ما قبلها تنقلب الفاء ثم انه وجد ألفاظا نطق فيها بالالف بجارة والحال ان ما قبل الباء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا فيه ان الباء اذا تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقتدر نقل حركة الباء لما قبلها فتقلب الباء الفا وتهريق ليس من هذا لان باء ساكنة (قوله عند من شرط وجود المحرز) المراد بالحرز الطالب للمحل والطالب للمحل ليس بوجود

(الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد وعمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن (الخامس) ان معموله يكون سببيا وأجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الاسببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجهه ويمتنع زيد حسن عمرا (السادس) انه لا يخالف فعله فى العمل وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب خلا فالعضم فاما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تميز على زيادة أل قال ابن مالك أو مفعول على أن الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم نجارة وناصية وبقا وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الباء بجارية وناصية وبقى (السابع) أنه يجوز حذفه وبقا معموله ولهذا أجازوا انازيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المنقوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز كما

هنا وذلك لأن الاسم لا يعمل عمل الفعل أى بأن ينصب المفعول الا اذا كان بال
أومنوننا وهنالك ليس بواحد منهما فلا يكون عاملا في محل زيد النصب واذا كان ليس محل
زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله بالنصب (قوله عناء من شرط) أى للعطف
على المحل أى في ذاته أى لا يقيد كونه مجرورا أى ان بعضا اشترط في العطف على المحل
أمورا ثلاثة أحدها وجود المحرز أى الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا
بالنصب فقاعدة عطف على محل قائم العاملة فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا
فان هنا مانعا وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كما سيأتي أى في أقسام العطف
(قوله ونصب الفعل) هذا وزن المثال الثاني في اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد وعمر
وقوله ولا مرت رجل الخ هذا وزن المثال الاول وهو ان زيد اضارب (قوله بنصب
الوجه) أى بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لأن
الصفة لا تكون الا محذوفة اذا كان الموصوف محذوفين (قوله ولان معمولها) علة للمنع
في المثال الثاني وما قبله علة للمنع في المثال الاول والثاني (قوله موصوف اسم الفاعل)
أى الموصوف به (قوله الى ضميره) أى الى ضمير الموصوف المحذوف (قوله بقاتل
أبيه) أى برجل قاتل أبيه (قوله ويقع مرت بحسن وجهه) أى برجل حسن وجهه
واعترض بأن اسم الفاعل لا يقع فيه أصلا ذكر الموصوف وحذف واما في الصفة فانه
يقع فيها اضافتها الى ضمير الموصوف سواء ذكرت الموصوف أو حذفته وليس القبح
قاصر على حالة الحذف (قوله أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه) أى منه (قوله رفعت)
أى الوجه أو نصبته (قوله بجميع التوابع) بأن تصفه كقولك هذا ضارب زيدا
الظريف أو أخاك اذا أبدت أو نفسه اذا أكدت أو وعمر على العطف (قوله ولا يتبع
معمولها) أى لانه لما اشترطت سببته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ)
قد يجاب بأن الينى خبر المحذوف أى وهى الينى وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه
قيل أى عين فقيل هى الينى أو انه مفعول المحذوف أى أعنى الينى (قوله اتباع مجروره)
أى فقط اما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين في الثانى (قوله
عند من لا يشترط) أى فى الاتباع على المحل وجود المحرز وأما من يشترط فى الاتباع
على المحل وجود المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز)
أى الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل متونا أو مع ال لانه لا ينصب الا كذلك (قوله
ولا يجوز الخ) أى لانها ضعيفة فلا تعمل جزا ونصب لانها حلت عليه فى العمل (قوله
رفع المعطوف) أى أو نصبه (قوله فى البابين) أى اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله
كقوله مثال للصفة واما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمر وزيد (قوله فظل)
أى صار وقوله طهارة اللحم جمع طاه وهو الطباخ لانه يطهو اللحم أى يصلحه بالطبخ والشى
(قوله منضج) صفة مشبهة (قوله منضج) أى مصفوف أى ما بين منضج سواء

سيأتى ولا يجوز مرت رجل
حسن الوجه والفعل بخفض
الوجه ونصب الفعل ولا مرت
برجل وجهه حسنه بنصب الوجه
وخفض الصفة لانها لا تعمل
محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها
وما لا يعمل لا يفسر عاملا (الثامن)
أنه لا يفتح حذف موصوف اسم
الفاعل وضافته الى مضاف الى
ضميره نحو مرت بقاتل أبيه
ويفتح مرت بحسن وجهه
(التاسع) أنه يفصل مرفوعه
ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار
أبوه عمر ويتنوع عند الجمهور
حسن فى الحرب وجهه رفعت أو
نصبت (العاشر) أنه يجوز اتباع
معموله بجميع التوابع ولا يتبع
معمولها بصفة قاله الزجاج
ومتأخروا المغاربة ويشكل عليهم
الحديث فى صفة الدجال أعور عينه
الينى (الحادى عشر) أنه يجوز اتباع
مجروره على المحل عند من لا يشترط
المحرز ويحتمل أن يكون منه
وجاعل الليل سكا والشمس ولا
يجوز هو حسن الوجه والبدن
يجز الوجه ونصب البدن خلافا
للقرءاء أجاز هو قوى الرجل والبد
يرفع المعطوف وأجاز البغداديون
اتباع المنصوب بمجرور فى البابين
كقوله
فظل طهارة اللحم ما بين منضج

صفت سواء أو قدر مجمل * القدر المطبوع في القدر وهو عندهم عطف على صفت وخرج على ان الاصل أو طابع
قدر ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف ١٤٤ اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض او انه عطف على

صفت ولكن خفض على الجوار
أو على توهم ان الصفت مجرور
بالإضافة كما قال ولا سابق شيئا

ما افرق فيه الحال والتمييز
وما اجتماعيه

اعلم انهما اجتماع في خمسة أمور
واقتراف في سبعة فأوجه الاتفاق
انهما اسمان نكرتان فضلتان
منصوبتان رافعتان للابهام واما
أوجه الاقتراق (فأحدها) أن
الحال تكون جملة تكما يزيد بضمك
وظرفا نحو رأيت الهلال بين
السحاب وجارا ومجرورا نحو
نخرج على قومه في زنته والتمييز
لا يكون الاسما (والثاني) أن
الحال قد يتوقف معنى الكلام
عليها كقوله تعالى ولا تمس في
الأرض مراحلا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى وقوله

انما المبت من يعيش كتيبا

كاسفا باله قليل الرجاء
بجلاف التميز (والثالث) أن
الحال مبنية للهيات والتمييز
مبين للذوات (الرابع) أن الحال
يتعدد كقوله

على اذا ما زوت ليلى بخفية

زيارة بيت الله رجلان حافيا
بجلاف التميز ولذلك كان خطأ
قول بعضهم في

تبارك رحمانا رحما وموتلا

انهما تمييزان والصواب ان
رحمانا باضمار أخص أو أمدح

ورحمانا حال منه لانه لا الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا
يطل كونه تميزا وقول قوم انه حال

مصفوقا فهو من إضافة الصفة للموصوف وقوله قدر هو المطبوع في القدر (قوله
صفت سواء) هو اللحم الذي يصف على الحجر أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قدر مجمل)
أي ومنضج قدر مجمل (قوله أو طابع قدر) أي بجر قدر أي ما بين منضج وما بين
طابع فالطاهية قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال اننا لا نخرج على الشاذ
بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله
وهذا شائع وأجاب الشمني بأن محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف
اذا كان مخالفا له في اعرابه لان وافقه كما هنا تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أي فهو من
القليل لان الشرط في ابقاء المضاف اليه على حاله أن يكون ما حذف مما لا للماعطف عليه
لكن هذا الشرط انما هو في الكثير اذا قد يوجد كذلك بدون شرط (قوله خفض على الجوار)
أو على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أي بالجر عطف على مدرك في قوله
بدلي أني لست بمدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جابيا
فقد توهم ان الباء داخله على مدرك أي بمدرك ولا سابق

* (ما افرق فيه الحال والتمييز) *

(قوله للابهام) أي وان كان الحال رافعا لما انهم من الهيات والتمييز للابهام في الذوات
(قوله والتمييز لا يكون الاسما) أي لاجله ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف
التمييز) اعترض هذا بقولك ما طاب محمد الا نفسا لانك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام
وأجيب بأن كلامنا في التمييز يقطع النظر عن ما والا كما ان الحال يتوقف عليها المعنى
بدون ما والا فالتمييز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله أن الحال مبنية
لهيات) أي واما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو في تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا
شك ان هذا مبين لهيئة مجيئه وان كان القصد الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أي لانه مبين
لهيئة الشيء والهيات متعددة ولانه صفة في المعنى لصاحبه والشيء يوصف بأوصاف
متعددة والتمييز أي للمفرد مبين للذات والمبين للذات لا يتعدد (قوله رجلان) حال من
الماء في على وكذا حافيا حال من ياء على فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال متداخلة
وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون في البيت شاهد (قوله ولذلك) أي لاجل كون التمييز
لا يتعدد (قوله لانعت له) أي لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة (قوله لان الحق
الخ) ومقابله انهما صفتان وهما قولان والمشهور الثاني وهو الذي عليه كلام المؤلفين
في البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالا أو تميزا وجعل رحمانا نعتا له (قوله ليس بصفة)
أي لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أي وحيث كان
معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبهذا) أي بكون الرحمن علما يطل كونه
تمييزا ويطل كونه حالا لان شرطهما التنكير وهو علم وقوله أيضا أي كما بطل بكونه علما

جعل

وأما قول الزمخشري إذا قلت الله رجن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب أنه اختلف في صرفه لخارج عن كلام العرب من وجهين
لأنه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وانما حذف في البيت للضرورة (١٤٥) وينبغي على علمته أنه في البسمة ونحوها

بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت
له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى
اذ لا يقدّم البدل على النعت وان
السؤال الذي سأله الزمخشري
وغيره لم قدم الرجن مع ان عادتهم
تقديم غير الابلغ كقوله
عالم نحرير وجواد فياض غير متجه
ومما يوضح لك انه غير صفة فجيء
كثيرا غير تابع نحو الرجن علم
القرآن قل ادعوا الله وادعوا الرجن
واذا قيل لهم اسجدوا للآرجن
قالوا وما الرجن (والخامس)
ان الحال تتقدم على عاملها اذا
كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه
نحو خاشعا ما ابصارهم يخرجون
وقوله

* نجوت وهذا تحمليين طليق *
أي وهذا طليق محمول لك ولا يجوز
ذلك في التمييز على الصحيح فاما
استدلال ابن مالك على الجواز
بقوله

رددت بمثل السيد ثم مقلص
كمش اذا عطفاه ماء تحلها
وقوله

اذا المرء عينا قريبا يعيش مثرها
ولم يعن بالاحسان كان مذمما
فسهولان عطفاه والمرء مرفوعان
بمحذوف يفسره المذكور
والناصب للتمييز هو المحذوف
واما قوله
وما ارعوت وشيارا سى اشتعلا
وقوله

جعل رحيمنا نعتا له (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرجن
ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزمخشري وابن الحاجب يقتضي انه صفة (قوله أتصرفه)
أي بحيث يقال رجن وحينئذ فيكون مؤثمه رجائه وقوله أم لا أي بأن يقال رجن
وحينئذ فيؤثمه رجي (قوله لأنه لم يستعمل) أي في لغة العرب صفة كما هو كلام
الزمخشري وابن الحاجب وانما يستعمل في لغتهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أي حتى
يقال يختم مؤثمه بالتاء أولا وان كان العلم أيضا يمنع للزيادة (قوله ولا مجردا من ال) هذا
وجه ثان والاول ما قبله (قوله في البيت) أي بيت الشاطبية (قوله لا نعت) أي لان
العلم جامد والنعت لابد ان يكون مشتقا أو مؤثما له (قوله سأله) أي وأجاب عنه بأن
الرحيم جعل كالتمة والرديف ولم يعكس لان الشأن ان الشريف يجعل متبوعا لا تابعا
(قوله لم قدم الرجن) أي الذي هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أي
لان الرجن غير صفة والعادة المذكورة انما هي في الصفات لافي العلم (قوله أو وصفا
يشبهه) أي لان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانما لا تتقدم (قوله خاشعا)
حال من فاعل يخرج أي يخرجون في حال كونهم قوما خاشعا ابصارهم (قوله خاشعا
الخ) المثال يكتفي فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعوا أي يدعوا
الداعي قوما خاشعا (قوله محمول لك) أي حال كونه محمولا لك فجملة تحمليين حال من
الضمير في طليق (قوله ولا يجوز ذلك في التمييز) أي ولو كان العامل فعلا متصرفا
(قوله بمثل السيد) أي رددت العدو عن نفسي بفرس مثل السيد أي مثل الذئب وقوله
ثم مقلص لفرس معناه الجسيم الضخم وقوله مقلص أي طويل القوائم وقوله كمش
أي حاذي عدوه (قوله ماء تحلها) أي فالاصل تحلب ماء أي عرقاقة ثم التمييز (قوله
عينا قريبا) الاصل اذا المرء قريبا بالعيش وقوله مثرها أي كونه مثرها أي غنيا فقدم
التمييز أعني عينا على عامله وهو قتر (قوله فس هو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا
تدخل على الاسماء موافقا لابن جني اذ قد قال في التمهيد وقديغني عن وقوع الفعل
بعد اذا الاسم كما في اذا السماء انشقت وحينئذ فالتمييز مقدم وحينئذ فقوله مرفوعان
بمحذوف جزمه بذلك لا يظهر فالاولى في الرد على ابن مالك أن يقال له ان التمييز هنا محتمل
لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل
قد طرقة الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أي وهو تحلبها وقتر لان اذا انما تدخل على
الافعال (قوله هو المحذوف) أي وهو متقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه
أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان اتصاف التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور
والاصل وما ارعوت وقد اشتمل شيارا سى اشتمل وانما نصبه بنفسا تطيب الخ (قوله
ذهبا) حال من الخبر أي هذا مال كونه المال ذهبا وقوله يوتا أي حال كونه الجبال
يوتا وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال يوتا فلا تصح لان البيوت

ويقع التمييز مستقما نحو قوله دره
فارسا وقولك كرم زيد ضيفا
إذا أردت الثناء على ضيف زيد
بالكرم فإن كان زيد هو الضيف
احتمل الحال والتمييز والاحسن
عند قصد التمييز ادخال من عليه
واختلاف في المنسوب بعد هذا
فقال الاخفش والفارسي والرعي
حال مطلقا وابوعروب بن الهلاء
تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز
والمشتق حال وقيل الجامد تمييز
والمشتق ان اريد تقييد المدح به
كقوله

يا حبذا المال مبدولا بلا سرف
فقال والاف تمييز فهو حبذا را بكا
زيد (والسابع) ان الحال تكون
مؤكدة لعاملها نحو ولي مدبرا
فتبسم ضاحكا ولا تعشوا في الارض
مفسدين ولا يقع التمييز كذلك
فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا فشهدهم رامو كد لما فهم
من ان عدة الشهور واما بالنسبة
الى عامله وهو اثنا عشر فين واما
ما اختاره المبرد ومن وافقه من نعم
الرجل رجلا زيدا فردودا ما قوله
تزد مثل زادا أيك فينا
فتم الزاد زادا أيك زادا

فهي مفعول لان تحت يتعدى الى مفعول بنفسه (قوله فارسا) أي فهو لا يصح أن يكون
حالا لانها لا تصح أن تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من
فروسيته دائما لا التعجب منه في حال كونه فارسا فقط أي را بكا لفارس وأما الثاني فلانه
لم يستفد معناها بدونها الا أن قولك لله دره يحتمل أن التعجب منه من جهة العلم أو من جهة
فروسيته ولكن الظاهر انه يصح أن يكون حالا مقيدة اذ لا يتعجب من الفروسية الا اذا
كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من فروسيته الا أن
يقال انه يصح بالنظر للوصف الذي شأنه القيام به سواء كان موجودا معه أولا ولذا قال
الرضي ان التمييز والحال هنا ما لهما واحد وعلى أنه تمييز فهو تمييز نسبة مبین لجهة التعجب
غير محمول عن شيء ويصح أن يكون محمولا عن المضاف والاصل لله دره فروسيته ثم حذف
المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله كرم زيد ضيفا)
أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل (قوله الحال) أي كرم زيد حال كونه
ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أي في المثال الثاني المحمل للحال وللتمييز
اذا قصدت التمييز أن تأتي عن البيانية لانها تدل على أن ما بعدها تمييز لا حال فحينئذ تقول
من ضيف (قوله ادخال من عليه) أي بأن يقال من ضيف (قوله بعد هذا) نحو حبذا
زيد (قوله حال مطلقا) أي سواء كان جامدا أو مشتقا فهو حبذا زيدا أو حبذا را بكا أي
أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيدا وحال كونه را بكا (قوله تمييز) أي مبین لآبهم
الذات أي مبین لاسم الإشارة الواقع فاعلا وقوله مطلقا أي جامدا أولا (قوله يا حبذا
المال الخ) يا حرف تنبيه أول النداء والمادة محذوف أي يا هؤلاء وب فاعل ماض وذا
فاعل والمال مخصوص ومبذ ولا حال قصد به تقييد مدح المال بكونه مبدولا من غير
سرف (قوله والاف تمييز) أي والا يرد تقييد المدح به بأن كان المراد المدح المطلق فهو تمييز
(قوله حبذا را بكا زيد) حب فعل ماض وذا فاعل ورا بكا تمييز مبین للفاعل وزيد مخصوص
بالمدح أي أتعجب من حب هذا الراكب الذي هو زيد فليس القصد مدحه في حالة الركوب
فقط (قوله ولي مدبرا) أي لان معنى ولي أدبر فعني مدبرا وهو الادبار مستفاد من قوله
ولي فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهي التي استفيد معناها بدونها (قوله
فشهدهم رامو كد الخ) حاصل هذا أن شهرا مستفاد من المبتدأ وهو عدة لانك اذا قلت ان
عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدأ أنها أشهر فهو مؤكد للمبتدأ أي بحسب الاصل
وهو عدة وأما بالنظر للخبر الذي هو عاملها وهو اثنا عشر في حذ ذاته بقطع النظر عن الخبر
عنه فلا يفهم منه التمييز وهي كونها أشهر وحينئذ فهو مبین للعامل لا مؤكدة بخلاف
الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أي من جواره وقوله فردودا أي
لانه لا يجوز لان النكرة لاتين المعرفة لان التمييز مبین وهنا لاتين فلا يصح ذلك التركيب
(قوله رجلا زيدا) أي فهو أو وقع رجلا مؤكدا عامله وهو الرجل (قوله زادا) أي فهو

او مفعول به ان أريد به الشيء الذي
يتزوده من أفعال البروعليم ما غفل
نعت له تقدم فصار حالا واما قوله
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
ردا التحية نطقا أو بآيها
فتاة حال مؤكدة

(أقسام الحال)

تنقسم باعتبار اثنان (الاول) انقسامها
باعتبار انتقال معناها وزومه
الى قسمين منتقلة وهو الغالب
وملازمة وذلك واجب في ثلاث
مسائل: احدها الجامدة غير
المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك
ذهبا وهذه جبتك خراج خلاف
نحو بعته يد ايده فانه بمعنى
متقايضين وهو وصف منتقل وانما
لم يؤول في الاول لانها مستعملة
في معناها الوضعية بخلافها في
الثاني وكثير يتوهم ان الحال
الجامدة لا تكون الامؤولة
بالمشتق وليس كذلك الثانية
المؤكدة نحو ولي مدبرا قالوا
ومنه وهو الحق مصدق قال ان الحق
لا يكون الا مصدقا والصواب انه
يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما ثم
اذا قيل هو الحق صادق فافهمي
مؤكدة الثالثة التي دل عليها على
تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان
ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة
يديها اطول من رجلها الحال
اطول ويديها بدل بعض قال ابن
مالك بدر الدين ومنه وهو الذي
انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا

تميز لزيد فقدم به المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله والصحيح الخ أي وإذا
كان معمول لا لتزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعى المبرد (قوله فالصحيح الخ) أي
ومقابلته أنه تميز لفاعل نعم وأما زاد أيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له)
أي زاد فالاصل زاد امثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أي مثل لمية موحش اطال * فالاصل
طال لمية موحشا فوحشا صفة لطل فلما قدم عليها أعرب حالا لأن نعت النكرة اذا تقدم
عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل

(أقسام الحال)

(قوله باعتبار اثنان) أشار بذلك الى أنه يمكن تدخيل الاقسام وانما تختلف بالاعتبار
(قوله منتقلة) فهو جاء زيدا كما (قوله وملازمة) نحو دعوت الله جميعا (قوله وذلك)
أي لزوم معناها (قوله مالك ذهبا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية
لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله بعته يد) هذا هو الحال وقوله يد جارت ومجرور صفة
للحال وموضح لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقايضين هو معنى الحال والجار والمجرور
وهو يشير الى أن قوله يد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالا
الاول والثاني صفة له قولك جاؤا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند
ابن جني على حذف مضاف أي ذاباب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشعل الا خيرا وبعد
باب لم يشعل الاول وعن الزجاج أن الثاني توكيد للاول ورد بأنه غير معنى والجواب أنه
يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف انفاء وقيل المجموع حال على حد الزمان
حلو حاضر (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس خصوص البديل التقايض
(قوله وليس كذلك) أي بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا)
حال لازمة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار فقوله ولي زيد مستفاد منه أنه
مدبر فهي حال لازمة (قوله ومكذبا) أي للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد
بأن كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وان اتفق أنه هنا لا يكون الا
مصدقا لما معهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتام الكلام وهو
قوله لما معهم بل نظر لقوله مصدق فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادق فافهمي
مؤكدة) أي لان الحق والصادق معناه ما واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة)
بضم الزاي وقحها (قوله مفصلا) حال لازمة أي مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم)
أي فالتفصيل ليس لازما له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعني الالفاظ الحادثة
بقريئة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المنزلة ما فيها من
الاحكام مبین (قوله بالقسط) أي العدل (قوله اذا أعرب حالا) أي الضمير في لا اله الا
هو وأجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع في
الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انها مؤكدة) أي فتكون لازمة (قوله لان

سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسمع ومنه فاعلم بالقسط اذا أعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان

وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة
الموصوفة نحو فتى لها بشراسويا
فانما ذكر بشر التوطئة لذكر سويا
وتقول جاءني زيد رجلا محسنا
(الثالث) انقسامها بحسب الزمان
الى ثلاثة مقارنات وهو الغالب فهو
وهذا بعل شينا ومقدرة وهي
المستقبل كروت برجل معه صقر
صائدا به غدا أي مقدر ذلك ومنه
ادخلوها خالد بن لند خان المسجد
الحرام ان شاء الله آمين محققين
رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي
الماضية فهو جاء زيد أمس
رابع (والرابع) انقسامها بحسب
النبيين والتوكيد الى قسمين مبينة
وهو الغالب وتسمى مؤسسة
أيضا ومؤكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة
لعاملها نحو ولي مدبر ومؤكدة
لصاحبها نحو جاء القوم طرا
ونحو لا آمن من في الارض كلهم
جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو
زيد أبوك عطوفا واهل النخويون
المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك
وولده بتلك الامثلة للمؤكدة
لعاملها وهو سمو ومما يشكل
قواهم في نحو جاء زيد والشمس
طالعة ان الجملة الاسمية حال
مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تين
هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال
مؤكدة فقال ابن جني تأويلها
جاء زيد طالعة الشمس عند

معناها غير الخ) أي لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورتبان الله موصوف
بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب
عن المصنف بأن المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو والمعتبر
في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعها أنه قائم بالقسط اه تقرير شيخنا دردير (قوله
الثاني) أي من الانقسامات (قوله مقصودة) أي لذاتها وقوله وموطئة أي عمدة
لغيرها (قوله فانما ذكر بشرا) أي الذي هو حال لذكر سويا الذي هو صفة لبشر (قوله
الثالث) أي من الانقسامات (قوله مقارنات) أي لعاملها في الزمان (قوله شينا) حال من
الخبر والعامل فيه ما في المبتدأ من الإشارة أي وحينئذ فالشيوخ مقارنات للإشارة اليه
(قوله ومقدرة) ويقال لها منوية (قوله معه صقر) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة
صفة لرجل (قوله أي مقدر) هذا بيان لحاصل المعنى لبيان المعنى الحال وهو صائدا
اذ لو كان بيان المعنى لكانت الحال مقارنات (قوله خالد بن) أي مقدرين الخلود وليت
مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول (قوله محققين) ليس حالا مقارنات بل مقدرات أي
ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الخلاق اذ الخلاق لا يكون في حال دخول
المسجد وأما قوله آمين فهو حال مقارنات فلا شاهد فيه (قوله جاء زيد أمس راكبا) فيه
أن هذه الحال مقارنات لعاملها لان الجي والركوب زمنهما واحد وهو الماضي والواضح
في المثال جاء زيد اليوم فائلا كر أمس لا تنظر لذات الوصف من كونه ماضيا
أو مستقبلا نظير ما أشرنا اليه في المقطرة انظر الدماميني (قوله والرابع) أي من
الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أي وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لانها أوست
وبينت معنى غير مفاد من غيرها (قوله نحو ولي مدبر) أي فالادبار مستفاد من ولي (قوله
طرا) أي جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أي لان
الجمعية تستفاد من لانها من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لمضمون الجملة) أي وهي
التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان
أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقة وهو المصدر المأخوذ من الجملة
(قوله عطوفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك
الامثلة) أي التي مثلها بالله مؤكدة لصاحبها وقوله لله مؤكدة أي المذكورة للمؤكدة
(قوله مع أنها الخ) بيان للاشكال (قوله لا تنحل الى مفرد) أي لان الجملة الحالية لها محل
وكل ماله محل ينحل لمفرد (قوله ولاتين الخ) أي والحال المبينة لابتداء تين هيئة واحد
منهما (قوله ولا هي حال مؤكدة) حتى انها لاتين هيئة (قوله فقال ابن جني) أي في
الجواب عنه وحامله أنا لاناسم أنها لا تنحل لمفرد بل تنحل له وانما تين هيئة لان المفرد الذي
تنحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحللت الى مفرد وهو حال سببية أي
جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس لضمير

وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تليذ (١٤٩) الزمخشري انما الجملة مفعول معه وأثبت

مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدى والطير في وكثاتها * وبحث والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز أن يقدر وبحرها أي وبحر الارض

اعراب أسماء الشروط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها ان دخل عليها جارا أو مضاف فعملها الجزم نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة أي يوم سفرك وعلام من جالك والافان وقعت على زمان نحو أيا ن يبعثون أو مكان نحو فأين تذهبون أو حدث نحو أي منقلب يتقلبون فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً والافان وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهي مبتدأة أو اسم مع رقة نحو من زيد فهي خبراً ومبتدأة على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط والافان وقع بعدها فعل فاصرف هي مبتدأة نحو من قام ونحو من يقيم أقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعولة به نحو فأى آيات الله تشكرون ونحو أيا ماتدعوا ونحو من يضل الله

صاحب الحال وانما تبين الهيئة لانها كحال سببية لان المفرد الذي تجعل له حال سببية والسببية لا تبين هيئة وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤنسة (قوله ونحوه) أي كقائلا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لان المراد أن تأويله بكلمة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أي قالوا وحيداً والمعية (قوله وأثبت مجيء المفعول معه جملة) أي وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزمخشري) حاصله أن الجملة الاسمية يؤاها بنظر والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لطلوعها فقد انحلت لمفرد وبيئت هيئة مجيء الفاعل (قوله وقد اغتدى) أي ذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفا ف الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر يمده أي وقت مده البحر وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الطرف المأخوذ من المعنى (قوله وكثاتها) بفتح الواو والكاف وضمهم ما جمع وكنة هو عش الطير (قوله التي حكمها حكم الظروف) أي لانها في يوم وقت اصطفا ف الجيش (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها) أي يجوز أن يقدر في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الارض وهي ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما هو ما من قوله ولو أن ما في الارض تأمل الا أن يقال ان عود الضمير للارض بمنزلة عود على صاحب الحال وهو ما في الارض كذا قاله الشمني

(اعراب أسماء الشروط والاستفهام)

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الاسن ويقع بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سبق أي فتقول في مستوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقع بالمعرب جهل مستوغات التي هي من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل عليها جارا أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها محله اذ لم يكن جارا أو مضافا ولا يعمل (قوله فعملها الجزم) هذا اذا كان مبنيا أما اذا كان معربا كأي فهو مجرور ورافظا نحو صبيحة أي يوم سفرك (قوله والا) أي والالتكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله مفعولاً فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان وقوله أو مفعولاً مطلقاً راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) أي ولا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) أي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقة بها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لانها الصدارة (قوله المذكور) أي الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط

فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيت أخاه فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها بضمير المذكور * (تنبيه) * واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده

لانه اسم تام وفعل الشرط مشتل على ضميره ١٥٠ فقولك من يقوم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من

الناس يقوم أو فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولا التزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي يأتي في قوله أو مجموعهما لان قولك من يقوم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم أقم معه والاصح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لان حيث الخبرية

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطن الفائدة فتبعضوها فن مقل مخجل ومن مكثم ورد ما لا يصلح أو معدد لا مور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً أو معنى * فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءني ومن ذلك قولهم ضعيف غاذب قمرلة اذا لامل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والتعويون يقولون يتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة أو خلفاً من موصوف والصواب ما بينت وإيست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز * والثاني نحو قوله هم الهن منوان بدرهم أي منوان منه بدرهم

هذا والمراد (قوله لانه) أي اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أي واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أي التعليل وازدافه معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أي لان من من صيغ العموم فهي بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعني جملة وعلى هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبارين فهو من يقوم فاني أكرمه بجملة الجواب في محل جزم باعتبار كونها اجواباً بالشرط وفي محل رفع باعتبار كونها خبراً واذا قلت أكرمه كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهي في محل رفع باعتبار كونها خبراً وإيست في محل جزم لان الجواب الماضي لا يعمل فيه الشرط لالفاظ ولا محل على ماسبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أي من الجواب وقوله اليه أي الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقوم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقم أقم معه خبر هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضاً هل الخلاف ان مجموع أو الشرط أو الجواب تامل

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

(قوله الاعلى حصول الفائدة) أي فان حصلت الفائدة عند الابتداء به اصح جعلها مبتدأ أو الا فلا فاذا اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له رجل في الدار من غير مسوغ كما قال الرضي (قوله فن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفي العبارة قلب أي فهم مقل (قوله فن مقل) من تبعية ضمنية بحذف أي فهم بعض فريق مقل مقل بقلب بالترصعة لم حذف ويصح أن تكون من بمعنى الى أي فهم قد انقسموا الى فريق مقل مخجل اه تقرير دردير (قوله ما لا يصلح) أي أن يكون محلاً للفائدة (قوله فالاول) أي فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله وابعدا الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوغ فيه العموم (قوله بقمرلة) القرملة شجر ضعيف لاشوكه وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير

ان الفرزدق اذ يعوذ بجحاله * مثل الدليل يعوذ تحت القرملة

فقوله عاذ أي التجأ فحين الاعراب تقول ضعيف موصوف محذوف مسوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) أي وذلك الوصف هو المسوغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) أي نحو رجل صالح جاءني وقوله او بدلا الخ أي كافي ضعيف لا بقرملة (قوله والصواب ما بينت) أي من أن المبتدأ في المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لأن المبتدأ ضعيف المذكور وسوغ الابتداء به كونه خلفاً عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أي لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يبدشأ (قوله والثاني) أي من اقسام النكرة الموصوفة وهي الموصوفة تقديراً (قوله السمن) مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه منثنى منها

كعصا وبدرهم خبر الثاني والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة في عنوان الوصف
المقدر (قوله شرأه زاب ذاناب) ذوالناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة
وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هارباً أو صوت متهيباً غيره (قوله
ذا الجمار) اسم مركب علم على محل بمعنى كان سوقاً في الجاهلية أي تقدير من الله أحلك
في هذا المكان ويروى ذا النخيل وعامة وقد أرى * وأبى مالك ذوالجمار بدار *
وقوله أبي بتشديد الياء وبعده

الابداع كم بنى نفر الحى * هيات ذوتنفر من المزداد

(قوله اذا المعنى شرأى شر) أي أوبعنى شر عظيم (قوله وايس في هـ ذين النوعين)
الاولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان)
أي حتى يكونان (قوله والثاني) أي من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان)
أي قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع واما
أقائم الزيدان فلا ابتداء بهما وسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم
الزيدان) قال الدماميني هذا المبتدأ مسند في المعنى وقالوا المسند لا يجوز تعريفه وحينئذ
فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ)
مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف اذا الاصل رجل افضل منك (قوله اذا الطرف)
أي الجمار والجرور في المثالين (قوله بالمصدر) أي في المثال الاول وقوله والوصف أي
في الثاني (قوله وشرط هذه) أي النكرة العاملة للجزء وفيه أن الموضوع في النكرة ومتى
أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة له تأمل (قوله ما عدا
ذلك) أي وهو ما اذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتعرف بنحو غلام زيد (قوله ما يسوغ
الابتداء به) أي لو انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة اهاها مسوغ
فان المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا اذا كان المعطوف له مسوغ
والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ لا ابتداء بالمعطوف عليه فان قلت
لا نسلم ان مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع اذا النكرة لو انفردت لا يجوز الابتداء بها
وكيف العطف يصيرها مفيدة قلنا حرف العطف لما شرب بين المتعاطفين ما يصح الابتداء
به وما لا يصح صيرها ما كاشى الواحد فكأن المسوغ في أحدهما بمنزلة في الآخر
(قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه ومعروف صفة لقول ولولا عطف قول معروف
على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أي أمثل من غيرهما) أي فالخبر محذوف ولك أن
تجعلها ما خبرا والمبتدأ محذوف أي المطلوب منا قول معروف (قوله قول معروف) هذا
مثال لما اذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الاول
(قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعروف ومفردة عطف
عليه والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل أن المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس

وقوله شرأه زاب
وقد رأ حلك ذا الجمار
اذا المعنى شرأى شر وقد لا يقال
* والثالث بنحو رجل جاءني لانه في
معنى رجل صغير وقوله ما احسن
زيد لانه في معنى شئ عظيم حسن
زيدا وايس في هـ ذين النوعين صفة
مقدرة فيكونان من القسم الثاني
(والثاني) ان تكون عاملة امارفها
بنحو قائم الزيدان عند من اجاز
اوصف بانحو امر معروف صدقة
وافضل منك جاءني اذا الطرف
منصوب المحل بالمصدر والوصف
اوجزا بنحو غلام امرأة جاءني
ونحن صلوات كسبن الله وشرط
هذه ان يكون المضاف اليه نكرة
كأمثلنا او معرفة والمضاف
بما لا يعرف بالاضافة بنحو مثلك
لا يدخل وغيرك لا يجوز واما ما عدا
ذلك فان المضاف اليه فيه معرفة
لانكرة (والثالث) العطف بشرط
كون المعطوف او المعطوف عليه
بما يسوغ الابتداء به بنحو طاعة
وقول معروف أي أمثل من
غيرهما ونحو قول معروف ومفردة
خير من صدقة يتبعها اذى

وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة المسئلة ما انشده من قوله
عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي * ١٥٢ فهل يا عجب من هذا امر وسعيا اذ يحتمل ان الواو هنا الحال وسباني

نحو رجل خير من امرأة أو العموم لان النكرة في الاثبات قد تم ويأتى لامصنف في
الباب الخامس أن قول خبر المحذوف أى الامثل قول وعلى هذا ف قوله ومغفرة خبر من
صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله وأهمل
الشرط) أى كون أحد المعطوفين لا بد أن يكون له مسوغ (قوله عندى اصطبار)
أى أنه صابر على هجر محبوبته وهى تشكومنه وهذا عجب (قوله وشكوى) عطف
على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله
أن ذلك مسوغ) أى فالمسوغ حينئذ وال الحال لا العطف فلم يصح حينئذ أن يكون
مثلا لما نحن فيه (قوله وان سلم العطف) أى وان سلم أن الواو للعطف (قوله
فتم صفة مقدرة) أى والصفة المقدرة من جملة المستوغات فتكون هى المسوغة لا العطف
(قوله بمجرد) أى من غير ارفاق الى انضمام شئ اليه كوصف أو عطف (قوله كما
قدمنا) الاولى كما سيأتى قريبا فى الرابع وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلفه بل سبأ له أيضا
(قوله وكأنه) أى ابن مالك وقوله مشروط بتقديم أى بتقديم الظرف المختص (قوله أن
التقديم انما كان الخ) أى فالذى سوغ الابتداء انما هو كونه ظرفا مختصا لا علاقة لتقديمه
فى التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) أى توهم كون الظرف صفة وانما توهم ذلك
لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل غير الخبر (قوله
وانما لم يجب) أى التقديم هنا أى فى قوله وشكوى عند قاتلى لدفع توهم الوصف (قوله
لحصول الاختصاص بدونه) أى فتستغنى النكرة عن الوصف فينتفى اللبس (قوله وهو
ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أننا نحتاج للحال أو للصفة المقدرة فينا فى قوله
سابقا على أننا نحتاج الخ الا أن يقال قوله أننا نحتاج أى من حيث التسويغ وأما آخره
الامر فالاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافى (قوله فيكون العطف هو المسوغ)
فيصح حينئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) أى جملة وشكوى عند قاتلى على جملة
عندى اصطبار (قوله اسما) أى شكوى وقوله وظرفا أى عند قاتلى (قوله على
مثلها) وهو عندى واصطبار (قوله معمول للابتداء) أى والابتداء عامل مغاير
للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدأ نفسه) وهو اصطبار أى والمبتدأ معمول للابتداء
والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان واذا عطف الاستقرار الثانى على الاول كانا معمولين
للمبتدأ واذا عطف المبتدأ الثانى على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك
أوجه) فى نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعليه افعوله قال ابن مالك أوجه
معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انفرديه ولم ينقله عن سيبويه (قوله وقصد الخ)
قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلما مفعول والجملة خبر رجل (قوله فيهن) أى فيما
اذا كان ظرفا أو مجرورا أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص أن يكون
ما ضم اليه الظرف أو المجرور أو المستند اليه فى الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان نافي

ان ذلك مسوغ وان سلم العطف
فتم صفة مقدرة يقتضيه المقام
أى وشكوى عظيمة على انا
لا نحتاج الى شئ من هذا كله فان
الخبر هنا ظرف مختص وهذا
بمجرد مسوغ كما قدمنا وكأنه
توهم ان التسويغ مشروط بتقديمه
على النكرة وقد أسلفنا ان التقديم
انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم
يجب هنا الحصول الاختصاص
بدونه وهو ما قدمناه من الصفة
المقدرة أو الوقوع بعد واو الحال
فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله
تعالى وأجل مسمى عنده فان قلت
لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة
فيكون العطف هو المسوغ قلت
لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف
النكرة والمعطوف فى البيت الجملة
لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو
عطف اسماء وظرفا على مثلها
فيكون من عطف المفردات قلنا
يلزم العطف على معمولى عاملين
مختلفين اذا اصطبار معمول للابتداء
والظرف معمول للاستقرار فان
قيل قد ركل كل من الطرفين استقرارا
واجعل التعاطف بين الاستقرارين
لا بين الطرفين قلنا الاستقرار
الاول خبر وهو معمول للمبتدأ
نفسه عند سيبويه واختاره ابن
مالك فرجع الامر الى العطف
على معمولى عاملين (والرابع) أن
يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال

ابن مالك أوجه نحو ولدنا من زيد وكل أجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فين الاختصاص لا ينشأ

لدينا يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا كل أجل لان القصد منه العموم وكذا غلامه لانه
معرفة لاضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص
النكرة بأمر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقا بقيد تخصيصها وحيد فيلزم عليه جواز
الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع انه
لا يجوز (قوله فلو قيل في دار رجل لم يجوز) أي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله
وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم)
أي تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا أي فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشترطه) أي
تقديم الظرف الواقع خبرا لقوله هنا أي في المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى
في التسويغ أي تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكرنا في المسئلة) أي
مسئلة تقديم الخبر الظرفي على المبتدأ اذا كان نكرة (قوله وذلك موضعهما) أي
فحق الاشتراط المذكور هنا أن يذكر هناك (قوله أن تكون عامة) أي أن يكون
القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصد ذلك للعموم حيث أوقعته بعد
ما يفيد العموم وأثبت به عامة سوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم الشمولي
وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث
لم يتعلق بالابهام غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان
النكرة في سياق النفي تم وقوله أله الخ الاستفهام للانكار فهو في معنى النفي والنكرة
في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تم وقوله وهل رجل في الدار فيه انه نكرة في سياق
الاثبات فلا تم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشنخي بأن
النكرة لما كان مدلولها فردا مبهما صادقا بأي فرد ولم يخص الاستفهام بواحد منها جاء
الشيوع (قوله وليس كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء
كان الاستفهام بالهمزة أو بـل كانت الهمزة معادلة بأم أو لا (قوله صاحب الحقيقة)
الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب لزيد) أي أن عجب
من زيد وقوله وضبطوه أي الضحاة أي ضبطوا نحو عجب بأن يراد بها أي بالنكرة (قوله
الدعاء) أي فالأول بمعنى ادعوا لهم والثاني ادعوا عليهم واحترز بذلك عن كونه مرادا
بعجب الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بأن السلام على آل يس وأن الويل للمطففين
(قوله ونحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من
جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين
أحدهما العمل والاخر معنى الفعل واذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات
الاثنان المذكوران والثاني في قوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عند من جوزها) أي
جوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي كما
ان في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين الوصف وكون الخبر ظرفا مختصا (قوله

فلو قيل في دار رجل لم يجوز لان
الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه
رجل ما في دار ما فلا فائدة في
الاخبار بذلك قالوا والتقديم
فلا يجوز رجل في الدار وأقول
انما وجب التقديم هنا لدفع
توهم الصفة واشترطه هنا
توهم أن له مدخلا في التخصيص
وقد ذكرنا المسئلة فيما يجب فيه
تقديم الخبر وذلك موضعها
(والخامس) أن تكون عامة اما
بذاتها ك أسماء الشرط وأسماء
الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل
في الدار وهل رجل في الدار وأله
مع الله وفي شرح منظومة ابن
الحاجب له ان الاستفهام المسوغ
للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم
نحو ارجل في الدار أم امرأة
كما مثل به في الكافية وليس
كما قال (والسادس) أن تكون
مراد بها صاحب الحقيقة من
حيث هي نحو رجل خير من امرأة
وترة خير من جرادة (السابع)
أن تكون في معنى الفعل وهذا
شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه
بأن يراد بها التعجب ونحو سلام
على آل يس وويل للمطففين
وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ونحو
قائم الزيدان عند من جوزها
وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان
مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا
كتاب حفيظ مسوغان وأما منع
الجمهور لنحو قائم الزيدان

فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء بل اما لقوات شرط العمل وهو الاعتماد او لقوات شرط الاكتفاء باقاعل عن الخبر وهو تفت
النفي والاستفهام وهذا أظهر لوجهين ١٥٤ أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم أبوه كون

قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على
الخبر عنه والثاني ان اشتراط
الاعتماد وكون الوصف بمعنى
الحال أو الاستقبال انما هو
للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل
بدليلين أحدهما أنه يصح زيد
قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم
يشترطوا الصحة نحو قائم الزيد ان
كون الوصف بمعنى الحال أو
الاستقبال (الثامن) أن يكون
ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق
العادة نحو شجرة سجدت وبقرة
تكلمت اذ وقوع ذلك من أنراد
هذا الجنس غير معتاد في الاخبار
به عنها فائدة بخلاف نحو رجل
مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسد
اورجل بالباب اذ لا توجب العادة
أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك
عند خروجه أسد أو رجل
(العاشر) أن تقع في أول جملة
حالية كقوله

سرىنا ونجم قد أضاء فزيدا

محال اخفى ضوءه كل شارق
وعله الجواز ما ذكرناه في المسئلة
قبلها ومن ذلك قوله

الذهب بطرقها في الدهر واحدة
وكل يوم تراني مديية يدي

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين
وقوع النكرة بعد واو الحال

ليس بلازم وتظهر هذا الموضع قول
ابن عصفور في شرح الجمل تكسر

فليس لانه الخ) أي لان فيه مسوغا وهو العمل لتأتي معنى الفعل بل المنع لشيء آخر
(قوله اما لقوات شرط العمل الخ) أي لانه لم يعتمد فنه من حيث فقد شرط العمل
واذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) أي على نفي أو شبهة وهو الاستفهام
أو على موصوف أو يكون مسندا الخ (قوله أو لقوات شرط الخ) أي لا يكون
القاعل سادسا للخبر الا اذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا في قوله قائم الزيد ان لم
يوجد ذلك (قوله انه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد اذ قد يوجد
الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول انه متى وجد الاعتماد صح الابتداء
(قوله كون قائم مبتدأ) أي بل يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وأبوه فاعل الوصف (قوله
وان وجد الاعتماد) أي والحال انه قد وجد الاعتماد على الخبر عنه لان المسند معتد على
المسند اليه (قوله انما هو للعمل) أي ان اشتراط الامرين معا للعمل في المنصوب
للعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه
الاعتماد خاصة بدليلين (قوله لا لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط
أي وظاهر التعليل الاول ان الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا
كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع ولا شك ان الامر
كذلك فقوله في التعليل الاول اما لقوات شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي
ان العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال
(قوله أبوه أمس) فأبوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تفت - ديم المبتدأ وهو زيد
(قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع (قوله ذلك)
أي السجود في الاول والـ كلام في الثاني (قوله في الاخبار به عنها فائدة) أي
لكونه ليس معلوما (قوله بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بافراد
هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به (قوله اذ لا توجب العادة أن لا يخلو) أي
لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه في الاخبار فائدة وقوله أن لا يخلو الحال
من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز أن تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالأخبار حينئذ
فائدة (قوله ما ذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا اذ
لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من اضائة نجم في السرى أي بل قد يخلو السرى من
اضائة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله بطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة
واحدة وقوله وكل يوم أي فهي تخاف مني أكثر من خوفها منه لانها كل يوم تراني ومعنى
مديية (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته لظرف (قوله مديية) مبتدأ
والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس
بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وان لم تقترن بواو الحال (قوله في أول
جملة حالية) أي سواء تقدمت او ارجل أو لا (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) أي بدل

ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما أرسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومن روى مديية بالنصب ففعل حال محذوفة أي حاملا وممسكا ولا يحسن أن يكون بدلا

من الباء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهداهم ابقاهم وقول الشاعر
عرضنا فسلمنا فسلم كارهها * علينا وتبريح من الوجد خاتمة

١٥٥

ولادليل فيهما لان الشكرة موصوفة بصفة

مذكورة في البيت ومقدرة في
الآية أي وطائفة من غيركم
بدليل يغشى طائفة منكم * وعما
ذكروا من المسوغات أن تكون
الشكرة محصورة نحو انما في
الدار رجل أوله تفصيل نحو الناس
رجلان رجل أكرمته ورجل
أعنته وقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين

فثوب نسيت وثوب أجرة

وقوله شهر رثري وشهر رثري وشهر
مرعي أو بعدفاء الجزاء نحو

* ان مضى عرفت في الرباط *
وفيه من نظر أما الأولى فلان
الابتداء فيها بالشكرة صحيح قبل
مجيئها وأما الثانية فلا احتمال
رجل الأول للبديهة والثاني
عطف عليه كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
ورجل رعي فيها الزمان فشلت

وبسمي بدل التفصيل ولا احتمال

شهر الأول الخبرية والتقدير أشهر

الأرض المطورة شهر ذو رثري أي ذو

تراب ندو شهر رثري فيه الزرع وشهر

ذو مرعي ولا احتمال نسيت وأجرة

لوصفية والخبر محذوف أي

فنها ثوب نسيت ومنها ثوب أجره

ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان

مقدرتان أي فثوب لي نسيت وثوب

لي أجره وانما نسي ثوبه اشغل قلبه

اشتمال لانه المتوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تشوف النفس اليه وتفهيمه اولاً من
المبدل منه فهما اجاليا وهنالك كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم تراني لم تشوف النفس
لذكر المديّة (قوله بدلا من الباء) أي لانه لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر الا
بشرط أن يكون بدل بعض كاجبتني وجهك أو بدل اشتمال كاجبتني كلامك أو بدل كل مفيد
للحاطة نحو قوله تعالى تكون انما عيدا الاولنا وآخرنا ويمتنع ان لم يقدها خلافا لالاخفش
أجاز رأيك زيدا وذكر أن الأولى ماعلمته سابقا في علمه عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون
بدلا الخ أي من الباء أي لانه لا يصح هنا الابدال الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس
للبدل غير موجود (قوله ولادليل فيهما) كانه رأى ان المثال هذا في حكم الاستدلال
ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما مثالا لادليل (قوله وعما ذكر والخط)
منه أيضا الوقوع بعد لولا كقوله لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقعة * والمقعة الحب وكان
المصنف يرى المسوغ وصفا مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجال
وأكرمه خبر (قوله فثوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوغ التفصيل بعد الاجال لان
الاصل على الركبتين في ثوبين فثوب الخ (قوله رثري) بالياء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة
ما بعده وكذلك مرعي بلا تنوين (قوله شهر رثري) أي الأشهر شهر رثري فالأشهر مبتدأ أول
وشهر مبتدأ ثان وثري خبر وسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الاجال اه تقرير دردير
(قوله فغير) بانفتح أي جار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة الرهط يناسبه ضبط
عبر بالكسر أي جل (قوله أما الأولى فلان الابتداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدح في
المثال لا في القاء عدة وهو لا يضر فيها ولك ان تمثلها بقولك انما قائم رجل فاعتراض
المصنف على هذا غير ظاهر بخلاف ما بعده (قوله والثاني عطف عليه) أي بحسب الظاهر
من اللفظ والافني نفس الامر مجموع الامرين هو البديل وهذا مثل الزمان حلوا مض فقد
جعلوا هذان تعدد الخبر نظر الظاهر وأما في المعنى ونفس الامر فالخبر مجموع الامرين
(قوله فشلت) هذان الالفاظ التي سميت بمناسبة لانه يقول مثل حب (قوله الخبرية)
أي وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أي مبالول بالماء (قوله لوصفية) أي
ولا تجعل خبرا كما هو قول المدعي (قوله أي فيها) في نسخة فن أنو ابني ثوب (قوله لعوب)
أي امرأة لعوب أي كثيرة اللعب (قوله وانما جبر الآخر) أي وانما جبر الثوب الآخر
وقوله يعني الاثر أي لينفي الاثر على القافة الذين يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا)
أي ولا جل اخفائه الاثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش مباغلة في اخفاء الاثر
(قوله ممنوع من الصرف) أي فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول الأكثر
وقال الاقل انه مصروف لانه اسم أيه (قوله لانه اسم أمه) أي وانما نسب اليها لان أباه

بها كما قال * لعوب نسيتني اذا قت مر بالي * وانما جبر الآخر يعني الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه وأما الثالثة فلان
المعنى فغير آخر ثم حذف الصفة ورأيت في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم أمه قال يونس قال روبة
المطر شهر رثري الخ وهذا دليل على أنه خبر

اللفظ وهو الأصل نحو ليس زيد بقاتم ولا قاعد بالخفض وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيدا إلا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لأن في العطف على اللفظ أعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبارا لابتداء مع زواله بدخول الناصخ والصواب الرفع على ضمائر مبتدأ (والثاني) العطف على المحل نحو ليس زيد بقاتم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها إمكان ظهوره في الفصحى لا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقاتم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنبس ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعرا خلافا لابن جني لأنه لا يجوز مررت زيدا أو أقوله * تمرن الديار ولم تعوجوا *

فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم نجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزك العواذل وأجاز الفارسي في قوله تعالى وأتبعوا في هذه الدنيا العنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه (والثاني) ان يكون الموضع

لا عنها وكان عالما بالنسب واللغة توفي رحمه الله اسمع بقين من ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم أبيه فيصرف (قوله ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ) الذي هو المطر أي أشهر المطر شهر ترى أي ذو ثراء أي أشهر الأرض الممطورة شهر ذو ثراء

* (أقسام العطف) *

(قوله إمكان توجه العامل) هذا يقتضي أن مولود في لاتصار والدة بولدها ولا مولوده ليس عطفا على والدة وقد سبق أن ابن مالك قد رتب في مثل هذا عاملا وجعله عطف على محل وغيره يقول يغتفر في التابع (قوله لا تعمل) الانسب لا تدخل وقوله في المعارف أي اذا تزايد الافي التكررات وقوله وقد يمنع أي لما منع في كل من الامرين (قوله وعلى المحل) أي محل قائم ومحل رفع على الخبرية لأنه خبر في الأصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما مجازية وزيد اسمها وقائما خبرها (قوله لان في العطف على اللفظ أعمال ما) أي لان بل ولكن يصيران ما بعد النفي موجبا وما بعد الموجب منفيا وقوله في الموجب أي مع ان من شروطها أن يكون معمولا لها منفيا (قوله اعتبارا لابتداء) أي الذي هو المحرز وقوله مع زواله الخ أي وسيأتي ان من جملة شروط العطف على المحل وجود المحرز أي الطالب للرفع كالاتداء (قوله على ضمائر مبتدأ) أي لا عطفا على المحل (قوله العطف على المحل) أي وهو المسمى بالموضع (قوله ليس زيد بقاتم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة المذكورة للعطف على المحل أعني إمكان ظهوره والمحل في الفصحى لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصل لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله إمكان ظهوره) أي إمكان ظهور ذلك المحل كما هو في نسخة (قوله إمكان الخ) اعترضه الدماميني بجواز زب رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب رجلا صالحا لثبوت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لا يجوز) أي في الفصحى لم يفي من تعدية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمرن الديار) أي فان فيه تعدية متر بنفسه ونعام البيت * كلامكم على اذا حرام * (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائدا لانه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أي ممن هو أنزل منه من أولاده أي ان لم نجد والدا من ذرية معد ولا من ذرية عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الاول ويظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثاني بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعاً ووجدت الخير من العلم (قوله فلتزك) أي تمنعك العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فلتزك وجد بخط المؤلف بفتح الزاء مضبوطا لانه يقال وزعته أو زعه وزعا أي كنفته (قوله وأجاز الفارسي) هذا دليل لما قبله لان في من قوله في هذه ليست زائدة (قوله وأتبعوا في هذه الدنيا العنة) أي ولو كانت الدنيا ظرف مكان اذا ما منع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما في الظرفية كما حققه ابن المنير رداعلى الكشف (قوله عطفا على محل هذه) أي لان قوله في هذه جار ومجرور متعلق بآتيه عوافهو

بحق الاصاله فلا يجوز هذا ضرب زيد وأخيه لان الوصف المستوفى ١٥٧ لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته

لا لتحقاقه بالفعل وأجازته البغداديون

تمسك بقوله منضج

* صفيق سواء أو قدير معجل *

وقدم جوابه (والثالث) وجود

المحرز أي الطالب لذلك المحل وابتنى

على هذا امتناع مسائل * احداها

ان زيد او عمر قائمان وذلك لان

الطالب لرفع زيد هو الابتداء

والابتداء هو التجرد والتجرد قد

زال بدخول ان * والثانية ان زيدا

قائم وعمر واذا قدرت عمرا معطوفا

على المحل لامبتداء وأجازته هذه

بعض البصريين لانهم لم يشترطوا

المحرز وانما منعوا الاولى لما منع آخر

وهو تواردها على ان والابتداء

على معمول واحد وهو الخبر

وأجازته ما الكوفيون لانهم

لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل

عندهم في الخبر شيأ بل هو مرفوع

بما كان مرفوعا به قبل دخولها

ولكن شرط القراء لصحة الرفع

قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم

لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه

الكسائي كما انه ليس بشرط

بالاتفاق في سائر مواضع العطف

على اللفظ وحجته ما قوله تعالى ان

الذين آمنوا والذين هادوا

والصابئون الآية وقوله هم امك

وزيد ذاهبان وأجيب عن الآية

بأمرين أحدهما ان خبران

محذوف أي مأجورون أو آمنون

أو فرحون والصابئون مبتدأ

عامل في محله نصب (قوله بحق الاصاله) أي بحق هو الاصاله أي ان يكون الموضع هو

الاصل لان الاصل في خبر ليس النصب وفي القاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أي لا يجوز

عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافه وهو خلاف الاصل ومقاد كلامه ان

زيد اني محل خفض حاله نصبه وليس كذلك والجواب ان مراده ان زيدا يثبت له الخفض

في تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أو قدير معجل) أي فقدير

عطف على محل صفيق المنصوب (قوله وقدم جوابه) وهو ان قدير عطف على صفيق

وجبر للحوار بناء على جوازهم مع العاطف أو للتوهم أنه وأنه معمول المحذوف أي أو طابخ

قدير وطابخ عطف على منضج اه تقريره ددير (قوله وجود المحرز) أي كما في ايس زيد

بقائهم ولا فاعدا (قوله على هذا) أي على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أي

وضابطها العطف للمرفوع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله

ابن مالك من الجواز لانه لا يشترط عنده في العطف على المحل ذلك الشرط قال في الخلاصة

وجازت رفعك معطوفا على * منصوب ان قبل ان تستكمل

وأما الثانية فالعطف للمرفوع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أي محل زيد وقوله

لامبتداء أي ويكون من عطف الجمل (قوله وهو تواردها الخ) أي بخلاف المسئلة الثانية فان

العامل في عمر والابتداء الذي كان والعامل في خبر عمر والمحذوف الابتداء الذي عمل في

نفس عمر فلم يرد على قائم المقدرا لا عامل واحد وهو الابتداء الذي كان (قوله وهو الخبر)

أي لان قائمان خبر عن زيد وعن عمر والعامل فيه نظرا لزيد ان والعامل فيه نظر العمر و

الابتداء المؤثر في عمر وهذا كله بناء على أن المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لا على

المشهور وهو ان الرفع للمبتدأ الابتداء والخبر المبتدأ أو أفعليه فالعام لان ان وعمر وهو

المبتدأ ويمكن أن يمشي المصنف عليه فقوله والابتداء أي وذو الابتداء (قوله لانهم

لا يشترطون المحرز) تصحيح للمسئلتين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أي فصحت المسئلة الاولى

(قوله القراء) هو كوفي (قوله لصحة الرفع) أي لصحة عطف المرفوع على محل اسم ان

قبل الاستكمال (قوله خفاء اعراب الاسم) أي بان كان مبنيًا نحو ان هذا وعمر وذا هبان

أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمر وقائمان (قوله لئلا يتنافر اللفظ)

أي لو لم يكن خفيا اعرابه (قوله وحجتهما) أي القراء والكسائي في عطف المرفوع على

المنصوب قبل مجيء الخبر لانهم ما اتفقا على ذلك وان كان القراء زاد شرطاً وما ذكر فيه حجة

للقراء في اشتراط الشرط لان الذي سمع في القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل

انك وزيد ومثل الآية فان الاسم مبني (قوله وأجيب) أي من طرف البصريين (قوله

أي مأجورون الخ) أما آمنون فلذلك لا خوف عليهم وأما فرحون فلذلك لا هلاهم يحزنون

وأما مأجورون فالاولى حذفه لان هذه الآية التي فيها الصابئون في المسئلة وليس فيها فلهم

أجرهم (قوله والصابئون مبتدأ) الاولى ان المبتدأ والذين هادوا يكون مخصصا بقوله

من آمن الخ فالذين هادوا ليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجمعهم (قوله وما بعده
الخبر) أي قوله من آمن منهم بالله الخ (قوله ويشهد له) أي من حيث أن خبراً محذوف
وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبراً لدلالة خبر المبتدأ عليه (قوله فاني) أي دنف
وأنتما مبتدأ أخبره دنفان وقوله وان لم تبوحا بالهوى حال (قوله وانما الكثير) أي
في كلامهم (قوله ان الخبر المذكور) أي وهو من آمن أو قوله فلا خوف (قوله وخبر
الصابئون) الاولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف (قوله أي كذلك) أي
والمعنى حينئذ ان الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه
على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أي من آمن منهم
الخ لكن معنى حصل الايمان (قوله ويشهد له) أي من حيث أن الخبر الاول والمبتدأ
خبره محذوف (قوله فن يك أمسى الخ) قبله

دعالة الهوى والشوق لما ترنت * هتوف الضحى بين الغصون طروب

تجاوبها ورق الحمام لصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

(قوله فاني وقيار) هو غلام الشاعر أوفره وهو ضابطي بالمعجزة وكسر الموحدة ابن الحرث
البرجي بضم الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط
الا بالضمير ولا ضمير في قوله * فاني وقيار به الغريب * قلت المعنى فن يك بالمدينة مقبلاً
فلست على صفته فاني وقيار الخ (قوله حتى يقدم) أي حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدأ
(قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ) هذا بناء على تقدير خبر المبتدأ وهو قيار قبل خبر ان
وهو غريب والافصلت كل جملة بجزء الاخرى (قوله بأمرين) أي ويصح ان يجري في
الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفاً على الذين على توهم ان ان لم توجد وأما الجواب ان
يرصح أن يكون الصابئون عطفاً على الذين على توهم ان ان لم توجد وأما الجواب ان
المذكور ان في الآية فلا يتأتى ان في المثال (قوله على توهم الخ) أي والعطف على التوهم
لا يشترط فيه وجود محرز (قوله تابع لمبتدأ محذوف) أي انه عطف على مبتدأ محذوف
(قوله انهم أجمعون) حاصله ان أجمعون لا يصح أن يكون تأكيد الاسم ان لانه منصوب
اذا راعيت اللفظ ولا على المحل لانه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه
توكيد لمبتدأ محذوف أي انهم هم أجمعون أو انه توكيد له على التوهم أي توهم ان ان لم
تذكر اه تقرير رددير (قوله بالرفع) أي اذا لاحظت ان اضافة ضرب زيد من اضافة
المصدر اناء له وقوله أو عمر أي ان لاحظته من اضافة المصدر لمفعوله (قوله لان الاسم)
أي سواء كان وصفاً أو لا وقوله لا يعمل أي لانصبا ولا رفعاً وقوله في اللفظ أي لفظ
المعطوف عليه حتى يكون بال أو ممنونا الخ فالاول نحو جاءني الضارب زيداً أو أعجبنى
الضرب عمر أو زيداً وقوله أو ممنونا نحو هذا ضارب عمر أو أعجبنى ضرب زيداً وقوله أو
مضافاً أي لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين نحو أعجبنى ضرب زيداً أو جاءني ضارب

وما بعده الخبر ويشهد له قوله
خلي لي هل طب فاني وانما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان
ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وانما الكثير العكس
والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر
الصابئون محذوف أي كذلك
ويشهد له قوله

فن يك أمسى بالمدينة رحله

فاني وقيار به الغريب
اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ
حتى يقدم نحو اقام زيد ويضعفه
تقديم الجملة المعطوفة على بعض
الجملة المعطوف عليها وعن المثال
بأمرين أحدهما انه عطف على
توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع
لمبتدأ محذوف أي انك أنت وزيد
ذا هبان وعليهم ما خرج قولهم انهم
أجمعون ذاهبون (المسئلة الثالثة)
هذا ضارب زيد وعمر بالنصب
(المسئلة الرابعة) أعجبنى ضرب
زيد وعمر بالرفع أو عمر بالنصب
منعهما الحداق لان الاسم
المشبه للفعل

لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال أو منونا أو مضافا وأجازهما قوم تمسكا ١٥٩ بظاهرة قوله تعالى وجعل الليل سكا والشمس

والقمر حسبنا وقول الشاعر
* فلم تخل من تمهيد مجد وسوددا *
وأجيب بأن ذلك على ضمائر عامل
يدل عليه المذكور أي وجعل
الشمس ومهدت سوددا أو يكون
سوددا مفعولا معه وبشهادته للتقدير
في الآية أن الوصف فيها يعني
الماضي والماضي المجرد من أل
لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه
قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه الآية
وجوز الزمخشري كون الشمس
معطوفا على محل الليل وزعم مع
ذلك أن الجعل مراد منه فعل
مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي
بخصوصيته مع نصه في مالك يوم
الدين على أنه إذا حل على الزمن
المستمر كان بمنزلة إذا حل على
الماضي في أن إضافته محضة وأما
قوله

قد كنت دانت بها حسانا

مخافة الافلاس والليانا

فيجوز أن يكون الليان مفعولا
معه وأن يكون معطوفا على مخافة
على حذف مضاف أي ومخافة
الليان ولولم يقدر المضاف لم يصح
لأن الليان فعل لغير المتكلم إذ
المراد أنه دانت حسن خشية من
افلاس غيره ومطله ولا بد في
المفعول له من موافقة لعامله في
القاعل ومن الغريب قول أبي
حيان أن من شرط العطف على

القوم زيدا وقوله لا يعمل في اللفظ أي والقرض أنه للعالم والاستقبال (قوله لا يعمل في
اللفظ) يعني لفظ المعطوف عليه لأن وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى يكون بال) أي
ويعمل مطلقا (قوله حتى يكون الخ) أي وقولك ضارب زيدا بالاضافة لم يتحقق له النصب
لأنه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف إليه فطلبه العامل للنصب ليس موجودا ومقاد
ذلك أن قولك هذا ضارب زيدا بالاضافة من إضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يقال لزيد أنه في
محل نصب وكذا إذا قلنا ضارب زيد من إضافة المصدر لفاعله لا يقال له أنه في محل رفع وكذا
إذا أضيف للمفعول فهو ليس في محل نصب وهذا خلاف المشهور وحزر وانما قلنا المحرز
ليس موجودا لأن المسئلةين متفرعتان على عدم وجود المحرز وان قلنا أن المحرز موجود
والمنع لعدم الإضافة وأل والتنوين وان وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصارت تفرع
المسئلةين لا يلزم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافا) أي إلى غير
ذلك المعمول الذي يعمل فيه النصب إذا إضافته له قاضية بأن عمل الفعل في محله (قوله
فلم تخل الخ) صدره هويت ثناء مستطابا بمجدا * وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية
فشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضي المجرد من أل لا يعمل الخ) ظاهره أنه ان كان
مستقبلا يعمل مع تجزئه من أل لوجود المحرز فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله مع
نصه في مالك يوم الدين على أنه الخ) أي في كلامه تناقض وحاصل الجواب أن المحمول على
الزمن المستمر أي المراد منه ذلك أما أن يلاحظ من حبيبة المعنى فالإضافة محضة فلا يعمل
ومن حيث الاستقبال والحال فالإضافة لفظية فيعمل فالك وان حل على الاستمرار إلا أنه
ملاحظ فيه الماضي وجعل الليل ملاحظ فيه الاستقبال والماضي فان قلت ما الحامل على
أن مالك ملاحظ فيه الماضي دون الاستقبال قلت لأجل أن يكون مالك إضافته محضة
تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على أن المقصود أنه صفة لا بدل لأنه خلاف الأصل لأنه
قد سبق صفتان والأصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوحظ الاستقبال في جاعل
للعطف عليه بالنصب ولأن الجعل متجدد شيئا فشيئا وانما أريد به جميع الأزمنة ابتداء لأنه
كذلك في الواقع اه تقرير دردير (قوله في أن إضافته محضة) أي فيكون المضاف إليه
غير معمول فيناقض جعل الليل في محل نصب المقتضى أن الإضافة غير محضة وانها لفظية
(قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقا منعهما الخ ذاق (قوله قد كنت
دانت بها) أي بالقيمة أي بعته بالدين مخافة افلاس غيره ومطله (قوله والليانا) أي
المطل (قوله ولولم يقدر المضاف لم يصح) أي عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف
عليه لفظ) احتراز من الضمير المستتر فلا يقال للعطف عليه أنه عطف على المحل على هذا
بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا إذ ليس له محلان فتأمل (قوله وموضع)
هذا هو الموضوع وجعله شرطا (قوله في صورة المسئلة) أي موضوعها وهو
العطف على الموضع (قوله أسقط الشرط الاول) أي وهو ظهور الموضع في النصيح

الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه أسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولا بد منه

صحة دخول ذلك العامل المتوهم
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك
ولهذا حسن قول زهير
بد الى اني لست مدرك لما مضى
ولاسابق شيئا اذا كان جانيا
وقول الآخر
ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل
ان لم يكن للهوى بالحق غلابا
ولم يحسن قول الآخر
وما كنت ذانرب فيهمو
ولا منمنش فيهم مثل
لقله دخول الباء على خبر كان
بخلاف خبر ليس وما والرب
النميمة والمثل الكثير النعمة
والمنمنش المقصد ذات البين وكما
وقع هذا العطف في الجور ووقع
في أخيه المجزوم ووقع أيضا
في المرفوع اسما وفي المنصوب
اسما وفعللا وفي المركبات فأما
المجزوم فقال به انخليل وسيبويه
في قراءة غير أبي عمرو ولولا آخرتني
الى أجل قريب فأصدق واكن
فان معنى لولا آخرتني فأصدق ومعنى
ان آخرتني اصدق واحد وقال
السيرافي والقارسي هو عطف
على محل فأصدق كقول الجميع
في قراءة الاخوين من يضل الله
فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده
انهم ما يسلان ان الجزم في نحو
اتنى أكرمك باضممار الشرط
فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع
جزم لان ما بعد الفاء منصوب بأن
مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر

(قوله العطف على التوهم) أي بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أي
العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم) أي توهم ان العامل الموجود
معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالقول كما في انك وزيد ذاهبان فزيد عطف على
الكاف على توهم عدم ان والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا على توهم دخول الباء على
قائما وهذا هو المسمى بالعطف على المعنى والاولى في القرآن أن يقال العبارة الثانية
(قوله المتوهم) أي على المعطوف عليه وقوله كثرة دخوله أي ذلك المتوهم وقوله دخوله
هناك أي في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم ان الباء داخلة على مدرك
وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس
المعطوف عليه (قوله الشهم) أي ذوا الشهامة أي القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة
زيادة الباء في خبر ما (قوله ولا منمنش) الشاهد في قوله ولا منمنش فانه عطف على ذانرب على
توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله ذات البين) أي الحالة صاحبة البين أي التي
تكون بين الناس كالصحة (قوله وكما وقع هذا العطف) أي العطف على التوهم (قوله
وقع في أخيه) انما جعله أخاه لانه نظيره في كونه مختصا بقيل فالجزم مختص بالاسم والجزم
مختص بالفعل (قوله ومعنى ان آخرتني فأصدق الخ) أي فأكن عطف على أصدق على توهم
دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لان أصدق في المعنى جواب للشرط (قوله واحد)
أراد اتحادهما معا عرفا وانما كانا واحدا وان كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف
التخصيص لان الشرط دال هنا عليه بقرينة وهي انه لما كان التصديق أمرا محبوبا وقد
عاق على التأخير فليكن المراد الطلب فحينئذ استوى معنى التركيبين في الدلالة على الطلب
وان كان أحدهما وضعا والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فأصدق) أي لانه في محل
جزم جواب للشرط متقدرا أي ان تؤخرني اليه أصدق (قوله الاخوين) أي حمزة والكسائي
(قوله ويذرهم) عطف على محل قوله فلا هادي له والعطف في الآيتين على جواب الشرط
وان كان الشرط في الآية الاولى مقدرا وفي الثانية محققا (قوله ويرده) أي يرد كونه
العطف هنا على المحل لا على التوهم وقد ذكر الدماميني هنا كلاما رده كلام المصنف لكن
آل الى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلمه اه تقرير دردير (قوله ويرده الخ)
حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بان مضمرة واذا سقطت الفاء
وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدروا اذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظا فليكن
الشرط حالة وجود الفاء ملاحظا لكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق وانما يمكن
ملاحظة الحقيقة لان الفاء تقتضي انها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست
الفاء الخ أي خلافا لما حيث زعم ان الشرط مقدرا تحقيقا اه تقرير دردير (قوله
انهم) أي السيرافي والقارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما اذا سقطت الفاء بعد الطلب
وقصد الجزاء (قوله باضممار الشرط) أي لسقوط الفاء أي وحينئذ فليكن الجزم بعد

معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدروى بأن
القولان في قول الهذلي * فأبلى بليتكم وعل * أصل الحكم وأستدرج نوباً * ١٦١ أى نواى وكذلك اختلاف في نحو

قام القوم غير زيد وعمراً بالنصب
والصواب أنه على التوهم وأنه
مذهب سيبويه لقوله لأن غير زيد
في موضع الازيد او معناه فشهوه
بقوله -م

فلسنا بالجبال ولا الحديد

وقد استنبط من ضعف فهمه

من انشاده هذا البيت هنا انه يراه

عطف على المحل ولو أراد ذلك لم

يقول انهم -م

* (رجع القول الى المجزوم) *

وقال به الفارسي في قراءة قبل

انه من يتقى ويصبر فان الله بالثبات

الياء في يتقى وجزم يصبر فزعم ان من

موصولة فلهذا ثبت ياء يتقى وانها

ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت

الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على توهم

معنى من وقيل بل وصل بصبر بنية

الوقف كقراءة نافع ومحيى ومما

يسكون ياء محيى وصل وقيل بل

سكن لتوالي الحركات في كلمتين

كفى بأمركم ويشعركم وقيل من

شرطية وهذه الياء اشباع ولام

الفعل حذف للجازم أو هذه الياء

لام الفعل واكتفى بحذف الحركة

المتدرة وأما المرفوع فقال

سيبويه واعلم ان ناساً من العرب

يغلطون فيقولون انهم -م أجمعون

ذاهبون وانك وزيد ذاهبان

الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق فليست الفاء مفترعة على محذوف (قوله
معطوف على مصدر متوهم) اهما ان لا يجعل المصدر محذوفاً بل هو خبر لمحذوف والجمله
جواب شرط مضمرة والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرنى فتصديقى ثابت فأكن
فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أى مع ما بعدها وقوله وليس
الخ حال (قوله القولان) أى قول الفارسي والسيري ان العطف على المحل وقول
سيبويه والتحليل ان العطف على التوهم (قوله اعل) جواب الطالب أعنى قوله فأبلى
أى اعطونى فهو على تقدير الفاء أى فاعلى أصل الحكم وقوله واستدرج بالجزم عطف على
التوهم أى ان تبلى استدرج أو عطف على محل الجمله أعنى لعل أصل الحكم فانها في محل
جزم على قول الفارسي جواب الشرط مقدراً أى ان تبلى لعل أصل الحكم (قوله نوباً) بفتح
الواو ولذا أشار المصنف بقوله أى نواى فتلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء والنوا
جهة الافر (قوله انه على التوهم) أى توهم ان الادخاله على المعطوف عليه وهو زيد
(قوله وانه مذهب سيبويه) أى والصواب انه مذهب سيبويه خلافاً لمن قال ان هذا
عطف على المحل لأن غير زيد حل محل الازيد او نسب هذا سيبويه (قوله فلسنا بالجبال)
صدره معاوى اتنا بشر فأصح * والشاهد في الحديد انه عطف على محل بالجبال لا على
التوهم وقوله من انشاده أى من انشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من انشاد عقبه
ابن الحرث الاسدي يخاطب معاوية وبعده

أدبروها بنى حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أى ولو أرادنى العطف على الموضع أى المحل لم يقل سيبويه انهم
شهوه لأن هذه اللفظة تقتضى انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لاقى به شاهداً وقال على
حذف قوله -م فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسي) أى وقال بالعطف على التوهم في المجزوم
الفارسي (قوله على توهم معنى من) أى على المعنى المستفاد من الشرطية أى انه
عطف على يتقى مراعى فيه توهم -م ان من شرطية فقد توهم ان مالم ليس موجوداً وهو من
الشرطية موجود (قوله بل وصل يصبر) أى وصلها بانما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف
المقتضى لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أى وهو الذى ينبغى تخريج القرآن عليه
(قوله لتوالي الحركات) من ياء يصبر الى همزان (قوله كفى بأمركم ويشعركم) أى
يسكون الراء فيه -م اتخفيفاً لنقل نوالى ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع
المقدر الذى كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحذفته فبقي مجزوم يسكون مقدراً
على آخره فالرفع والجزم كل منهما -م افيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما
المرفوع) أى وأما وقوع عطف التوهم -م في المرفوع (قوله وانك وزيد الخ) هذا محل
الشاهد فقد عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه
اذلا عطف أصلاً وان كان فيه تأكيد على توهم ان الضمير المؤكده مبتدأ وان ان غير

وذلك على ان معناه معنى الابتداء ١٦٢ فيرى انه قال هم كما قال استمدرك ما مضى البيت انتهى و مراده بالغلط ما عبر عنه

غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه
ويوضحه انشاده البيت وتوهم
ابن مالك انه اراد بالغلط الخطأ
فاعترض عليه بانامتي جوزنا
ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم
وامتنع ان تثبت شيئاً نادراً
لامكان أن يقال في كل نادر
ان قائله غلط وأما المنصوب اسما
فقال الزمخشري في قوله تعالى
ومن وراء اسحق يعقوب فيمن
فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له
اسحق ومن وراء اسحق يعقوب
على طريقة قوله

مشائهم ليسوا بمصلحين عشيرة
ولاناعب الايبين غرابها
انتهى وقبل هو على اضممار وهبنا
أي ومن وراء اسحق وهبنا
يعقوب بدليل فبشرنا لان البشارة
من الله تعالى بالشئ في معنى الهبة
وقبل هو مجرور عطف على باسحق
أو منصوب عطف على محله ويرد
الاول أنه لا يجوز الفصل بين
العاطف والمعطوف على المجرور
كم رت بزيد واليوم عمرو وقال
بعضهم في قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان انه عطف على معنى
انازينا السماء الدنيا وهوانا
خلقنا الكواكب في السماء الدنيا
زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا
السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها
رجوماً ويحتمل أن يكون مفعولا
لاجله أو مفعولا مطلقا وعليهما

موجودة (قوله وذلك) أي وذلك الغلط مبنى على ان معناه الخ (قوله فيرى) أي المتكلم
انه قال هم فلذا أكد باجمعون (قوله انتهى) أي كلامه سيئويه (قوله ما عبر
عنه غيره بالتوهم) أي لا الخطأ وقوله وذلك ظاهر من كلامه أي حيث ذكر تجميعه
(قوله ويوضحه) أي يوضح كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أي الذي فيه
العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أي الخطأ وقوله عليهم أي على العرب
وقوله الثقة أي التوثق (قوله وأما المنصوب) أي وأما وقوع عطف التوهم
في المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أي وأما فيمن رفعها فيعقوب مبتدأ
ومن وراء خبر مقدم (قوله كأنه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله
فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور وتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا
وهو ووهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أي ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق
وقول الشارح كأنه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله صوابه لها لان المشرع امرأة
في الآية وكذا الآية فيها فاء لا واو وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثرا بالسرور
اولا منها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أي من حيث
ان العطف على المعنى في كل والا فني البيت قد عطف مجرور على منصوب عكس الآية
(قوله ولاناعب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحي عشيرة (قوله في معنى
الهبة) أي لان وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطف على باسحق) أي فهو مجرور
وعلامة جره القصة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والعجمة (قوله عطف
على باسحق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أنى بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول
(قوله أو منصوب الخ) أي في جملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أي لان محل
المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أي من هذين الاخيرين وهذا رد للاول حقيقة
أيضاً انه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله
بين العاطف) أي الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله على المجرور) أي وأما الفصل
بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم
عمرو) أي وكذا يرد الثاني لانه لا يظهر ذلك المحل في الفصح اذ لا يجوز في الفصح أن يقال
فبشرناها اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط في العطف على المحل انه لا بد من صحة ظهور
المحل في الفصح ولعل المصنف لم يردّه استغناء برده هناك اه تقرير دردير (قوله عطف
على معنى الخ) أي عطف على زينة من قوله انازينا السماء الدنيا بزنة الكواكب
بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم انه منصوب بعامل
يصح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أي مستقلا فلا ينافي انه في الوجه الاول مفعول لاجله
الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل في هذا مقدر بخلاف الاول فانه
متوهم اه تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل في المفعول لاجله

فالعامل محذوف أي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب أو وحفظناها حفظا وأما

وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا الوتد هن فيدهنوا جلا على معنى ١٦٣ ودوا أن تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي

أبلغ الأسباب أسباب السموات
فاطلع بالنصب أنه عطف على معنى
لعلي أبلغ وهو لعلي أن أبلغ فإن
خبر لعلي يقترب بأن كثيرا نحو الحديث
فعل بعضكم أن يكون الحن بحجة
من بعض ويحتمل أنه عطف على
الأسباب على حذف

لبس عبادة وتقرعني

ومع هذين الاحتمالين فيندفع
قول الكوفي أن هذه
القراءة حجة على جواز النصب
في جواب الترحي جلاله على التني
وأما في المركبات فقد قيل في قوله
تعالى ومن آياته أن يرسل الرياح
مبشرات وليذيقكم
على تقدير ليشركم وليذيقكم
ويحتمل أن التقدير وليذيقكم
ويمكن كذا وكذا أرسلها وقيل
في قوله تعالى أو كالذي مر على قرية
أنه على معنى أرايت كالذي حاج
أو كالذي مر ويجوز أن يكون على
اضمار فعل أي أو أرايت مثل
الذي حذف لدلالة ألم تر إلى الذي
حاج عليه لأن كايما تعجب وهذا
التأويل هنا وفيما تقدم أولى لأن
اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه
أسهل من العطف على المعنى وقيل
الكاف زائدة أي ألم تر إلى الذي
حاج أو الذي مر وقيل الكاف
اسم بمعنى مثل معطوف على الذي
أي ألم تنظر إلى الذي حاج أو إلى
مثل الذي مر (تبيه) من العطف
على المعنى على قول البصريين نحو لا زمنك أو تقضي حتى إذا نصب عندهم

وأما قوله حفص ظناها فهو العامل في المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أي وأما
وقوع عطف التوهم في المنصوب حالة كونه فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن
وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود أن المصدرية في الكلام بدل لو (قوله
أنه) أي أطلع (قوله على معنى لعلي أبلغ) الأولى حذف لعلي ويقول على معنى أبلغ أي
أنه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله الحن) أي أقوى (قوله على حذف لبس عبادة)
فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار به بقول ابن مالك
* وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو من حذف

(قوله على جواز النصب) أي بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واء المعية (قوله وأما
في المركبات) أي وأما وقوع عطف التوهم في المركبات (قوله أنه على تقدير ليشركم الخ)
أي فقد عطف المركب وهو ليديقكم على مبشرات بسبب توهم أنه في معنى ليشركم (قوله
ويمكن كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى وتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله
وأما تشكرون وقوله أرسلها إشارة لتقدير المتعلق الذي تعلق به الجار وقد رد ذلك
المتعلق مؤخر الاهتمام بعموله وعلى هذا قالوا وفي قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة
(قوله أو كالذي مر الخ) حاصله أنه عطف على الذي حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام
وتوهم أن الأصل أرايت كالذي حاج وكالذي مر (قوله أنه على معنى أرايت الخ) أي
أرايت مثل الذي حاج وأرايت مثل الذي مر عطف أو كالذي مر على الذي حاج لتوهم
أن الأصل أرايت كالذي حاج وفيه أن هذا عطف مفردات فهو خارج عن قوله وأما
في المركبات وأجاب شيخنا بآثنا أولنا ألم تر إلى الذي بأرايت كالذي فأول مركب مثله وان
كان العطف في المفردات فقول المصنف وأما في المركبات معناه وأما وقوعه في المركبات
وهو صادق بكونه في المفردات التي هي أجزاء المركب أو أن المعطوف نفس المركب تأمل
اه تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أي ويكون من عطف جملة ماضوية على جملة
مضارعية (قوله لأن كايما تعجب) أي لأن الاستفهام فيهم ما لتعجب فصيح الحذف أي
تعجب من هذين الأول ادعى المشاركة لله والثاني استبعاد الله بحسب الموق اه تقرير
دردير (قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف
زائدة) أي وعليه فالذي مر عطف على الذي حاج وقوله زائدة المناسبة صلة وهذا القول
بعد لأن دعوى الزيادة في القرآن خلاف الأصل (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل)
وعلى هذا فالتعجب الأول من الأول فقط والتعجب الثاني من الثاني وأمثاله لأن له تطائر
لأن استبعاد إيجاد الموق واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة إبراهيم فانما وقع
من غم وذهقت (قوله نحو لا زمنك الخ) المراد بقوله كل فعل مضارع وقع بعد أو التي
بمعنى إلى أو الأو وقع بعد فاء السببية أو واء المعية في الأجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو
أو الفاء أو ثم وكانت مسبوقه باسم خالص من التأويل بالفعل فالبصريون يقولون أن

فاسد لان المراد اثبات الثاني فقط (قوله وأما جازتهم ذلك) أي القطع وقوله في المثال السابق أي وهو ما تأتينا فحدثنا أي فأتت فحدثنا وقوله فشكله أي لانه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذا المترتب على عدم الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب في الحديث وقد اتنى فيفتنى المسبب ولا يتأتى وجود المسبب مع انتفاء سببه (قوله في المثال السابق) أي وهو ما تأتينا فحدثنا وقوله فشكله أي لان المعنى ينحل أنت ما تأتينا فأتت فحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منقضي ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال (قوله وقد يوجه) أشار بقدر لبعده السببية فيه وقوله يوجه قواهم أي يجوز انقطع فيه (قوله فأتت فحدثنا الآن) أي فالمراد اجلس شيئا من الزمن فحدثنا فيه لانك لم تأت في المستقبل (قوله ولا استئناف وجه آخر) أي وهو جعل الفعل مرفوعا لكان ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الاول من وجهي الرفع ولا مقطوع بتقدير مبداء بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شيء مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدره توهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شيء وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أي غير القطع وهو المفيد لاثبات الثاني (قوله وانتفاء الثاني لانتفاء الاول) هذا بيان لمعنى السببية أي ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أي وتسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث (قوله وهو) أي معنى السببية (قوله وهو قليل) أي الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب الا عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أي والاكثر النصب عند ارادة السببية (قوله ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أي فقد اتنى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى عليه لانه لا يمكن توجيه الرفع على نفي الامرين الا به - هذا الوجه (قوله على معنى السببية) أي فالمعنى انتفاء الموت لانتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه ينحل المعنى اتنى القضاء وثبت الموت (قوله ممكنا مثله الخ) أي لان المعنى اتنى الاعتذار لاسيما الاذن لهم فيه أي لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون واتنى القضاء عليهم بالموت فلا يؤذنون وقوله عدل عنه أي عن النصب وقوله لتناسب الخ أي وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب القواصل) كذا قيل في التوجيه (قوله بل الى مجرد الخ) أي فالمراد مجرد العطف اشارة الى أن كلامهم ما منقضي بذاته اما نفي الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأما نفي الاعتذار فلانهم من نهي عن شيء في يوم القيامة فهو منقضي لعدم امكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم في الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم من نهي عنه يوم القيامة (قوله نفي الاذن في الاعتذار) أي وهو ظاهر من قوله

وأما جازتهم ذلك في المثال السابق فشكله لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قواهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأتت فحدثنا الآن عوضا عن ذلك والاستئناف وجه آخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهو أحد وجهي النصب وهو قليل وعليه قوله

فان قدر تركت صيغة مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع أي لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقرأ السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب القواصل والمشهور في توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخله معه في سلك النفي لان المراد بلا يؤذن لهم نفي الاذن في الاعتذار

وقد نهى عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون
والمشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ١٦٦ ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ما تؤذي بنا فحبك بالرفع ولصحة الاستئناف

يحمل ثبوت الاعتذار مع مجي
لا تعتذروا اليوم على اختلاف
المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل
عن ذنبه انس ولا جان وقضوهم انهم
مسؤولون واليه ذهب ابن الحاجب
فيكون بمنزلة ما تأتينا فجهل أمورنا
ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية
ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن
ثبوت الاذن فيه في وقت آخر وقد
صح الاستئناف بوجه آخر يكون
الاعتذار معه منقيا وهو ما قدمناه
ونقلناه عن ابن خروف من أن
المستأنف قد يكون على معنى
السببية وقد صرح به هنا الاعلم
وانه في المعنى مثل لا يقضى عليهم
فيؤتوا ورده ابن مصفور بان الاذن
في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل
اعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه
يتسبب عنه الموت جرما ورد عليه
ابن الضائع بأن النصب على معنى
السببية في ما تأتينا فجهل شأننا
باجماع مع انه قد يحصل الاحيان
ولا يحصل التحديث والذي أقول
ان مجي الرفع بهذا المعنى قليل
جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه
(تنبيه) لا تأكل سمكا وتشرب لبنا
ان جرمت فالعطف على اللفظ
والنهي عن كل منهما وان نصبت
فالعطف عند البصريين على المعنى
والنهي عند الجميع عن الجمع أي
لا يكن منك أكل سمك مع شرب
ابن وان رفعت فالمشهور انه نهى
عن الاول واباحة للثاني وان المعنى

لا يؤذن (قوله وقد نهى عنه) أي عن الاعتذار أي ومن نهى عن شيء يوم القيامة فهو
منقضي فلا يتأتى العذر منهم اه تقرير رددير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أي والاذن
منقضي والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أي جماعة المفسرين القائلين ان كلا
من الاذن والاعتذار منقضي (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أي وبحمل ثبوت الاعتذار
الذي قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع مجي متعلق
يحمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق بحمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك
وحاصله أن ما ذكره الجماعة من انتفاء الامر من هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا لا ينافي
اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أي ان المواقف تختلف يوم
القيامة فتارة لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة
لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أي الى
كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدماميني بأن ابن
الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه لما يلزم عليه من
عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتباً على عدم الاذن فلا يصح حمل القرآن عليه الا أن
يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقاً لم يقل فيه او هو
ضعيف وان ضعفه في بعض كتبه تأمل (قوله ان الفاء غير العاطفة) أي كما هنا وأما
العاطفة فتأتى للسببية وغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أي فكيف يصح الحمل على اختلاف
المواقف فالاعتراض على ابن مالك ما زال باقيا (قوله وقد صح الخ) أي ان الاستئناف
بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذي هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون
على معنى السببية) وفي نسخة قد يكون منقيا على السببية (قوله وانه في المعنى الخ) أي
اتنى الاعتذار لا انتفاء الاذن فحصل أن قوله لا يؤذن الخ امارته للنسب واما مجرد
العطف واما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أي رد قوله وانه مثل لا يقضى
الخ وحاصل الرد انما لانسالم المثلية لان السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله
لا يقضى الخ فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رده ابن الضائع انه لا يشترط أن يكون
السبب مساوياً فصحة قوله مثل لا يقضى الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب
الثاني على الاول (قوله والذي أقول الخ) هذا رد أقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر
والحاصل أن ثبوت النون في يعتذرون اما للتناسب أو للعطف على اللفظ ولا يحمل على
الاستئناف بتقدير مبتدأ كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء
الثاني لا انتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو للمعية
فهى معية للجميع أي سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب
ابن) أي والتفريق جائز

(عطف الخبر على الانشاء وبالعكس)

قوله (قوله وقد نهى عنه) وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كفى وجه (قوله
ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهي وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كفى وجه (قوله
النصب ولكنه على طريق لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو للجمال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع
المثبت ثم هو مخالف لقوله اذ جعلوا الكل من أوجه الاعراب معنى
(عطف الخبر على الانشاء وبالعكس)

منعه البيانون وابن مالك في شرح

باب المفعول معه من كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله
عن الاكثرين وأجاز الصغار بالقاء
تليد ابن عصفور وجاعة مستدلين
بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا
الصالحات في سورة البقرة وبشر
المؤمنين في سورة الصف قال
أبو حيان وأجاز سيدي به جاني زيد
ومن عمر والعاقلان على أن
يكون العاقلان خبرا لمخذوف
ويؤيده قوله

وان شغاني عبدة مهراقة

وهل عند رسم دارس من معول
وقوله

تناغي غزالا عند باب ابن عامر
وكل أمانيك الحسنان بأحمد

واستدل الصغار بهذا البيت وقوله
وقائلة خولان فأنكح فتاتهم

فان تقديره عند سيدي به هذه خولان
وأقول اما آية البقرة فقال

الزمنحشري ليس المعتمد بالعطف

الامر حتى يطلب له مشا كل بل المراد
عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة

عذاب الكافرين كقولك زيد بما قب
بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز

عطفه على اتقوا وأتم من كلامه

في الجواب الاول أن يقال المعتمد
بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويراد

عليه فيقال والكلام منظور فيه

الى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل
والذين آمنوا وعملوا الصالحات

لهم جنات فبشرهم بذلك وأما

الجواب الثاني ففيه نظر

(قوله منعه البيانون) قيد بعضهم المنع بالجل التي لا محل لها أو ما بالجل التي لا محل
فيجوز فيها اتفاقا فأنحوز يد أبوه قائم وما أفسقه فافسقه جملة انشائية عطف على الاولى
ولذا جازوا قالوا حسبنا الله ونم الوكيل على أن الواو من الحكاية لا من المحكي لان الجملة
التي لها محل في قوة المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين
آمنوا الخ) أي فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله
وفتح قريب (قوله على أن يكون العاقلان خبرا الخ) أي لا عني انه صفة له - ما فانه
لا يجوز كما - يأتي آخر المبحث (قوله شغاني) ضد الضر والعبدة الدموع والمهراقة
المصبوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطف على الخبرية
وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لانه استفهام انكاري ورسم الدار هو أثرها والدارس
البالي وقوله معول اسم مفعول أي مصرخ ومصوت (قوله من معول) مبتدأ مؤخر
خبره الظرف قبله ومن زائدة والمعول اسم مفعول بمعنى المعويل أي البكاء والصراخ
(قوله تناغي) أي تلك المرأة أي تناغي المرأة صبيبا أي تكلمه بما يحبه ويعجبه (قوله
أما قيل) هذا هو الشائع على اللسان والذي في الشراح ما قيلك جمع موق وهو طرف
العين مما يلي الانف (قوله هذه خولان) أي فهي جملة خبرية عطف عليها الانشاء
بقوله فأنكح وتنام البيت وأكرمومة الحسين خلو كما هي

(قوله وأقول) أي في رد الاستدلال للجواز بهذه الآيتان والشواهد (قوله ليس
المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة
الخبر بل المراد انه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من
الاولى أي ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم يرد
بالجملة الجملة الانشائية والخبرية لانها لو أردناه ان كان فيه دليل على القائل بالجواز مع أن
المراد الرد عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فكانت قبل الذين كفروا أعدت لهم النار
والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظر لعطف المعنى على المعنى
فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسب به السيد للكلام
الزمنحشري (قوله كقولك زيد الخ) أي قال قصد أن فلانا حاله سيئ وقلنا حاله حسن فقد
عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف
انشاء على انشاء (قوله ويراد عليه الخ) فيه انه لا زيادة وان مراد الزمنحشري بجملة
ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف المعنى المعطوف واما ان حمل كلام
الزمنحشري على نفس الجملة كان صريحا في عطف الانشاء على الخبر فينافي غرض المصنف
(قوله ويراد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمنحشري أي ان العطف انما هو جملة معنى
على جملة المعنى لاجل الكلام فان كنت أيها المصنف أردت أن المراد بالجملة في كلام
الزمنحشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمنحشري لا يرد حينئذ على من قال

لانه لا يصح أن يكون جوابا
للشرط اذ ليس الامر بالتبشير
مشروطا بعجز الكافرين عن
الايان بمثل القرآن ويجاب بأنه
قد علم انهم غير المؤمنين فكأنه قيل
فان لم يفعلوا فبشروهم بالجنات
ومعنى هذا فبشروهم بالمعادين
بأنه لاحظ لهم من الجنة وقال في آية
الصف ان العطف على تؤمنون لانه
يعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك أن
المخاطب يؤمنون المؤمنون
وبشرا النبي عليه الصلاة والسلام
ولأن يقال في تؤمنون انه تفسير
للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب
الاستفهام تنزيلا لسبب السبب
منزلة السبب كما مر في بحث الجمل
المفسرة لأن تخالف الفاعلين
لا يقدح تقول قوموا واقعد
يا زيد ولان يؤمنون لا يعمد للتفسير
سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير
مع كونه أمرا وذلك بأن يكون
معنى الكلام السابق اتجروا وتجارة
تجبيكم من عذاب أليم كما كان
فهل أنتم منتهون في معنى انتهوا
أو بأن يكون تفسير في المعنى دون
الصناعة لأن الامر قد يساق لافادة
المعنى الذي يحصل من المفسرة
يقول هل أدلك على سبب فجاءك أمر
بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ
فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير
في معنى التفسير وقال السكاكي

بالجواز فالحق أن الاولى حذف قوله ويراد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل
هـذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا للشرط لأن العطف على الجواب جواب
وهذا لا يصح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذا المعنى فان
عجزوا فبشروا الخ فيكون التبشير مسببا عن العجز المذكور (قوله ويجاب الخ) الذي أجاب
به السكاكي عن الزمخشري انه جواب في الظاهر وان كان الجواب محذوفا والمذكور
مترتب على الجواب المحذوف أى وان لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذ
فاتقوا النار أى لاتفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشرو المؤمنين بأن لهم الجنة وهذا
الجواب أظهر اه تقرير رد دير (قوله قد علم انهم) أى العاجزين عن الايمان (قوله
ومعنى هذا) أى بطريق التعريض والتلويح لانه اذا قيل فبشروهم بالجنات ملوحا
للكفار صار المعنى فبشروهم بالمعادين الخ فصار قوله وبشرو الذين آمنوا عطفًا على
المعنى التلويحي وهو قوله فبشروهم بالمعادين فحصله أن قوله فبشرو عطف على اتقوا أى
عطف على معناه التلويحي (قوله لاحظ لهم من الجنة) أى ماداموا على عنادهم (قوله
وقال) أى الزمخشري (قوله لانه يعنى آمنوا) أى فهو عطف انشاء على انشاء وتكون
جمله تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه يعنى آمنوا) أى ويكون يغفر
مجزوما في جواب الطلب لا في جواب الاستفهام (قوله لانه يعنى آمنوا) أى فلماذا جزم
المضارع في جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطلب أعني تؤمنوا وبشروهم وعطف انشاء على
انشاء (قوله ولا يقدح في ذلك) أى العطف هذا من كلام المصنف لامن كلام الزمخشري
(قوله وبشرا النبي عليه الصلاة والسلام) أى فقد اختلف الفاعل في الطرفين فلا يصح
العطف وجواب المصنف باننا لانسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه (قوله لا طلب)
اذا الطلب لا يقع تفسيراً أى فلا يصح عطف وبشروهم عليه (قوله وان يغفر لكم جواب الخ)
هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله أنه اذا كان يؤمنون تفسيراً
للتجارة فكيف يصح الجزم في جوابه أى الاستفهام مع انه لا يترتب عليه وحاصل
الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان الذي هو سبب في الغفران فقد نزل سبب
السبب الذي هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذي هو الايمان لأن الايمان سبب
للفقران أى وحيث نزلنا فكأنه سبب له فلماذا جزم في جواب الاستفهام (قوله لان
تخالف الفاعلين) هذا رد للقادح الاول وقوله ولان الخ رد للقادح الثاني (قوله سلمنا)
أى انه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أى فقد اتفق المفسر والمفسر في انه مما طلب لان
الطلب لا يفسر الامثلة ويكون تفسيراً صناعياً (قوله أو بأن يكون تفسيراً في المعنى) أى
ولا تؤول قوله تجارة بالتجروا (قوله لعدم دخول الخ) أى فلو عطف وبشروهم على تؤمنون
لكان قوله وبشروهم نفسياً لان المعطوف على المفسر مفسر فيفسد أن التجارة مفسرة
بالايمان وباتبشير وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمتنع العطف الخ) الاولى ثم يمتنع

العطف لأن هذا لا يفرع على ما قبله وإنما هو استدراك عليه (قوله الامران) أي بشر في آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا أيها الناس اعبدوا ربكم في البقرة ويا أيها الذين آمنوا هل أدلكم في الصف وعلى هذا القول والذي بعده فهو عطف انشاء على انشاء (قوله وقيل معطوفان على أمر) أي مقدر قبل بشر في الآيتين أي وفتح قريب فابشر يا محمد في نفسك وبشر المؤمنين والفاء في الأمر مجرد السببية وفي آية البقرة أعدت للكافرين فأنذر الكفار من النار السابقة يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فاحذرنى) مقدر قبل قوله واهجرنى أي اثنى لم تنبهه عن التعرض لآلهتى وتعييها لارجنك بالحجارة أو الكلام القبيح فاحذرنى واهجرنى ملما أى زهنا طويلا (قوله وأما وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فهل يهلك الا القوم الظالمون) أي فهو عطف خبر على خبر (قوله فعناء تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء في هذه لان الهاء للتنبية وقوله فعناء الخ أي فهو عطف انشاء على انشاء نظر الامة على (قوله استدلا) أي الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لأن أبا حيان لم يستدل به كما سبق في أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أي فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لانهم امثل البيت المذكور (قوله ونحوه في التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء مجرد السببية لا للعطف المقيد حينئذ انه من عطف الانشاء على الخبر ويمثل هذا الجواب الذي أجيب به عن الآية يجاب عن بيت خولان لانه مثل الآية (قوله وأما مانقه له أبو حيان عن سيويه) أي من تجوز جاءني زيد ومن عمرو والعاقلة وقوله فغلط عليه ضمن الغلط معنى الكذب فلذا عدها على أي فقد كذب فيه على سيويه لأن هذا ليس كلام سيويه وإنما هو كلام الصفار بتصرف من أبي حيان فيه (قوله وإنما قال) أي سيويه (قوله رفعت) أي الرجلين أو نصبتهما على القطع في كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضممار أعني أو رفعت على اضممار مبتدا وكذا يمنع الرفع على الاتباع لأن العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لانك لا تثني الا على من أثبته وعلمته الخ) فهم الصفار من هذا التعليل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصفار لما منعها أي لما منع سيويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أي من أصله وقوله يصحها أي هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أي وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصفار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط أبو حيان فقههم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وزواله سقوطه أصلا (قوله يصحها) أي حينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف أبو حيان الخ) أي حيث فهم من قول الصفار علم أن زوال النعت يصحها ان المراد بالنعت الصناعي وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منه وباعلى انه مفعول لفعل

الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا أيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الأولى فأنذروني الثانية فابشر كما قال الزمخشري في واهجرني ملما ان التقدير فاحذرنى واهجرني لدلالة لا رجنك على التهديد وأما وهل عند رسم دارس من معول * فهل فيه نافية مثلها في فهل يهلك الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فعناء تنبه لخولان أو الفاء مجرد السببية مثلها في جواب الشرط واذ قد استدل بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه في التنزيل كثير وأما وكل أما قيل فيوقوف على النظر فيما قبله من الآيات وقد يكون معطوفا على أمره قد ريدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكل كما قيل في واهجرني ملما وأما مانقه له أبو حيان عن سيويه فغلط عليه وإنما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثني الا على من أثبته وعلمته ولا يجوز ان تغلط من نه لم ومن لا تعلم فتجعلها ما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصحها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه

ولاحظة فيما ذكر الصغار اذ قد يكون للشيء (١٧٠) مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام والله اعلم

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)

فيه ثلاثة اقوال * أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النصويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرا أربع لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما. * والثاني المنع مطلقا حكى عن ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما

شابت الاصداع والضرر نقد ان الضرر فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدا ويلزمه ايجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو للاستئناف والثالث لاني على انه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة وبني عليه منع ككون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه ان مجلسا جمعه وجماعة من الخنزية وانهم زعموا ان قول الشافعي يحمل أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكراهم الله عليه وانه لغسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية

محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعي بالقطع لان المراد بالنعت ما يشعل المقطوع فقد فهم كلام الصغار على وجه ليس بحق بل وهما فوله مالم يقله فهو غلط منه (قوله ولا حجة) أي لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أي من قوله لما منعها من جهة النعت فلم أن زوال النعت بمحذوف الرجلين الصالحين يصحها

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)

(قوله ان نصب عمرا) أي بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أربع) أي من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجملتين) أي الحاصل عند نصب عمرو وقوله أولى من تخالفهما أي الحاصل عند رفعه أي فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أي زوجها الله بعد أن كبرت وصارت في هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أي تأكل وتكسر (قوله ان الضرر من الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واماعلى نسخة وانه قال فلا يرد لان المعنى والثاني المنع وحكى عن ابن جني وانه قال الخ أي وحكى أنه قال هذا في البيت وانه أوله بأن الضرر فاعل الخ (قوله فاعل بمحذوف) أي ونقد الضرر أي بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرر فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدا) أي مخبر عنه بما بعده (قوله في مسألة الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمرا أكرمته أي مع انهم صرحوا بجواز الرفع (قوله اقدر الواو) أي عند الرفع (قوله فقط) أي لانها أصل حروف العطف والاصل يخص بزايا لا توجد في غيره (قوله في سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أي لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أي وجعلها مجردة للسياسة أي فتسبب عن خروجي مفاعلة حضور الاسد (قوله يحمل أكل متروك التسمية) أي سهوا أو عمدا راعى بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أي على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيدي يقتضي قصده استغناء لا رداعلى مخاوف على ان الحال قد تأنى لله لا نحول لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله منهي عنه (قوله ان تكون للحال) اعترض بأنهم لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير تو كيدبان واللام لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن في أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطاب انما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا أن يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أي كلوا منه خلافا للكفار وفيه انه وان كان فيه تعريض الا ان هذا لا يساوي كون الواو للاستئناف لانه الأصل فيها سلمنا

والفعلية والاستئناف لان أصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي أن تكون للحال

انها

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهوما جواز لا كل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسر الله تعالى بقوله أو فسقا أهل غير الله به فالعنى لا تأكلوا منه اذا (١٧١) سمي عليه غير الله ومفهوما كلوا منه اذا لم

يسم عليه غير الله انتهى ملخصا
موضعا ولو أ بطل العطف بخالف
الملتزم بالانشاء والخبر لكان
صوابا

(العطف على معمولي عاملين)

وقولهم على عاملين فيه تجوز
أجمعوا على جواز العطف على
معمولى عامل واحد نحو ان زيدا
ذاهب وعمر اجالس وعلى معمولات
عامل نحو علم زيد عمر ابكر اجالسا
وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا
وعلى منع العطف على معمول أكثر

من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه
لعمر و أخاك غلامه بكر وأما
معمولا عاملين فان لم يكن
أحدهما جارا فقال ابن مالك هو
ممنوع اجماعا نحو كان آكلا طعامك
عمرو و غيره ترك بكر وليس كذلك بل
نقل الفارسي الجواز مطلقا من
جماعة وقيل ان منهم الاخفش
وان كان أحدهما جارا فان
كان الجار مؤنرا نحو زيد في
الدار والحجرة عمرو وأبو عمرو والحجرة
فنقل المهدوي انه ممنوع اجماعا
وليس كذلك بل هو جائز عند من
ذكرنا وان كان الجار مقترنا
في الدار زيد والحجرة عمرو فالمتشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد
وابن السراج وهشام وعن
الاخفش الاجازة وبه قال
الكسائي والقراء والزجاج وفصل
قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولى

انهم الحال فلان لم انهم مقيدة لان الاكل مما ذبح للاصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة
ليسا به فيبقى ان الحال مبينة للمعنى النهى مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك زهى . . . وقلة لبيان
العلة أى لا تضرب زيدا لانه أخوك زهى أى تلك الحال لا تقيد المفهوم أى لا يستفاد منه
عدم الاكل في حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله
مقيدة للنهي) أى لان الحال مقيدة لمعاملها (قوله والفسق قد فسر الله الخ) هذا
يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر في الشريعة هو
العصيان سلمنا انه مجمل فلان لم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أعم
أو أخص مما قال في التفسير ولا يبدل الى هذا التفسير الالليل ولا دليل هنا (قوله
اذالم يسم عليه غير الله) أى أعم من أن يذكر اسم الله عليه أولم يذكر (قوله بخالف
الملتزم بالانشاء والخبر) أى لان جملة ولا تأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله
لكان صوابا فيه ان الخصم أن يلتزم بخلاف مذهب المعترض بأن يقول بذهب الصفار
اذ كل مس . . . مثله خلافية للمعترض أن يلتزم فيه بخلاف مذهب المعترض

(العطف على معمولي عاملين)

(قوله وقولهم على عاملين) أى قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أى فيه مجاز بالحذف
لان العطف ليس على العاملين كالابتداء والجار مثلا (قوله وعمر اجالس) جالس عطف على
ذاهب وعمر عطف على زيد والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات
(قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمر و) اللام للتقوية مقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله
وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو
والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الاول ان (قوله اجماعا) أى
باجماع سيبويه وغيره (قوله آكلا) خبر كان وطعامك معمول لا كل وعمرو واسم لكان
مؤخر (قوله وترك بكر) ترك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في
طعامك آكل وفي عمرو كان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أى جواز العطف
على معمولي عاملين ولو كان أحدا عاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أى سواء كان
أحدا العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما أو متأخرا (قوله والحجرة) عطف
على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الاول الابتداء وفي الثاني الجارة فاختلف
العامل (قوله انه ممنوع) أى سواء ارتكبت في العطف طريق الف والنشر المشوش
أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عن من ذكرنا) أى من الاخفش والفارسي (قوله
ان ولى المنفوض العاطف) أى بان كان الاول من المعطوفات للاول والثاني للثاني
(قوله كالمثال) أى وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أى جاءت
على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أى تناسبت أى من حيث تقدم الجورور
في كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والامتنع أى لعدم السماع وعدم التعادل

المنفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات والامتنع فهو في الدار زيد

وعمر والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يتنزهون من دابة آيات (١٧٢) لقوم يؤمنون واخيه لآل الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها

وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقيون بالرفع وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي وأما النصب فعلى نيابتهما مناب ان وفي وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان في مقدره فاعلم له او يؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بنى وعلى هذا الواو نائبه مناب عامل واحد وهو الابتداء أو ان الثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعهما على تقدير مبتدأ أى هي آيات وعلم ما فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضممار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد عما يشك كل على مذهب سيويه قوله هو ان عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس بآتيك منها ولا فاصر عنك مأمورها لان فاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه اذ التقدير حينئذ ليس منها بقاصر عنك مأمورها وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات مأمورها

(قوله وعمر والحجرة) أى لان عمر اراجيع لزيد والحجرة عطف على المدار والعامل في الاول الجار وفي الثاني الابتداء (قوله في السموات) خبر مقدم وقوله لا آيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفي خلقكم الخ) لا شاهد فيه لذكر في وقوله واخيه لآل الليل الخ حذف فيه في فقيه الشاهد كما يأتي ايضاحه وانما لم يكن في الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفي خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفي خلقكم على خبر ان فهمام معمول ولا عامل واحد (قوله قرأهما الاخوان) هما حزة والكسائي (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل في آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في فقيه العطف على معمولي عاملين (قوله وأما النصب) أى بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل في ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ أى بناء على عطف آيات الثالثة على محمل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز (قوله وأجيب) أى من طرف سيويه (قوله ان في مقدرة) أى وفي اختلاف الدليل فقد عطف في اختلاف على الجار والمجرور أعني وفي خلقكم أو في السموات والعامل فيه ما ان أو الابتداء بناء على انه عامل في المبتدأ والخبر وحاصله انه اذا قدرنا في داخله على اختلاف الدليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفي خلقكم وآيات عطفا على آيات الثانية والعامل فيها ما الابتداء فهو من العطف على معمولي عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفي اختلاف الدليل عطفا على في السموات وآيات الثالثة عطفا على آيات الاولى والعامل فيها ما ان (قوله أن في حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أى وفي قراءته (قوله وهو الابتداء) أى بناء على انه العامل في المبتدأ والخبر معار الا كان عطفا على معمولي عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفي خلقكم وقوله أو ان أى ان جعل عطفا على في السموات وقوله الابتداء منظوريا له لقراءة الرفع وقوله أو ان منظوريا له لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أى فالمعطوف هو اختلاف فقط فهو نظير في المدار زيد والحجرة عمرو ويكون زيد توكيد الاول والمعطوف هو الحجرة فقط (قوله يخص قراءة النصب) أى ولا يجري في قراءة الرفع (قوله واضمار ان بعيد) أى فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيويه) أى القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (قوله منها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله فاصر عطف على آتيك ومأمورها عطف على منها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذ التقدير حينئذ ليس الخ) أى لانه ليس هناك ضمير في الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منها (قوله وقد أجيب الخ) حاصله انا فختار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لان لم يربط الخبر بالخبر عنه لان ضمير

في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات مأمورها

لدخولها في الامور واعلم ان الزمخشري من منع العطف المذكور ولهذا اتجه له ان يسأل في قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الآيات فقال فان كانت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات (١٧٣) عاطفة وقعت في العطف على عاملين يعني

ما مورها عائد على الامور ومن جعلتها المنهيات التي هي المخبر عنه (قوله لدخولها في الامور) أي الذي هو مرجع الضمير وقوله لدخولها أي لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد في قوله والنهار اذا جلاها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التي هي حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا في الليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى (قوله معضل) أي مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أي في قوله والقمر والنهار والليل الخ (قوله وقعت في العطف على عاملين) أي على معمولى عاملين (قوله يعني ان اذا) أي من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسم الاولى من اذا تلاها وقوله والمحذوفات أي من القمر والنهار وما بعده (قوله وان جعلتهن) أي الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل وما بعده وقوله للقسم أي كما ان واو والشمس كذلك (قوله وقعت فيما) أي في تعدد القسم الذي اتفق الخ (قوله الى جواب يخصه) أي ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقي لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أي انا فاختار الاول وهو كون الواوات عاطفات وغنغ لزم العطف على معمولي عاملين (قوله كأنها هي الناصبة) أي لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هي الجارة فكانت عامل واحد عمل عاملين جراً ونصباً (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضي بأن الكلام فيه حذف مضاف أي وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة في الليل وفي اذا وعاملة فيما عطف عليه ما فهو من العطف على معمولي عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أي فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا عسعس والعامل في الاول الباء وفي الثاني أقسم وكل منهما مامصرح به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحينئذ يلزم في الآية المذكورة العطف على معمولي عاملين (قوله في نحو في الدار الخ) أي فيما اذا كان أحد العاملين جارا تقدم وولي المحذوف العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا اشكال حينئذ في الآية) أي آية الشمس وضحاها الخ وذلك لان انظير المثال أحد العاملين فيها جازة تقدم وولي المحذوف العاطف (قوله فهو كالمعدوم) أي وكان العطف على معمولي عامل واحد (قوله وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري) أي حتى يقال انه أطلق في حذف أحد العاملين تبعاله (قوله فينبغي له أن يقيد الخ) أي لاجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشري (قوله أن يقيد) أي بأن يقول اذا كان محذوفا وجوبا

• (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) •

(قوله ولا يفسر) أي ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس الابالقي برأي بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسر ولا جل أن يحصل في النفس انبساط به لان ذكر الشيء مجعلا ثم تفصيله بعد

ان اذا عطف على اذا المنصوبة بأقسم والمحذوفات عطف على الشمس المحذوفة بواو القسم قال وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انها استكراها ذلك لانه يحتاج لكل قسم الى جواب يخصه ثم أجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة فكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط معنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا أقسم بالخنس الجوارى الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عرو ولا اشكال حينئذ في الآية وأخذ ابن الجبار جواب الزمخشري بفعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية وقيل اذا كان أحد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم وهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له ان يقيد الحذف بالوجوب

• (المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) •

وهي سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر الابالقي بخونهم رجلا زيدا وبئس رجلا عمرو

ويلحق به ما فعل الذي يراد به
المدح والذم فهو ساء مثلا القوم
وكبرت كلمة تخرج وظرف
رجلا زيد وعن القراء والكسائي
ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير
في الفعل ويرده نعم رجلا كان
زيد ولا يدخل الناصح على الفاعل
وانه قد يحذف نحو بنس للظالمين بدلا
(والثاني) أن يكون مرفوعا باول
المتنازعين المعمل ثانياه ما نحو قوله
جنوني ولم اجف الاخلاء اني
اغري جيل من خليلى مهمل
والكوفيون يمنعون من ذلك فقال
الكسائي يحذف الفاعل وقال
الفرام يضر ويؤخر عن المفسر
فان استوى العاملان في طلب
الرفع وكان العطف بالواو ونحو قام
وقعد أخواله فهو عنده فاعل
بهما (الثالث) أن يكون مخبرا عنه
فيفسره خبره نحو ان هي الاحياتنا
الدينا قال الزمخشري هـ ذا ضمير
لا يعلم ما يعنى به الاحياتلوه وأصله
ان الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع
هي موضع الحياة لان الخبر يدل
عليها ويبينها قال ومنه
* هي النفس تحمل ما حلت *
وهي العرب تقول ما شاءت قال
ابن مالك وهذا من جيد كلامه
ولكن في تشبيهه هي النفس وهي
العرب ضعف لا مكان جعل النفس
والعرب بدلين وتحمّل وتقول خبرين
وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف

أوقع في النفس من كونه يذكرا أو لا مفصلا لان النفس تتشوف لتفص يله بعد ذكره مجعلا
والحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وقوله ولا يفسر الا بالتمييز أي وأما اذا
كان فاعلها محلي أو مضافا للمحلي فليس كذلك فلا يميز فاعلها الا اذا كان ضميرا (قوله
ويلحق به ما الخ) أي بنعم وبنس أي في وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو
ساء) أصله سوا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله
مثلا) تميز للضمير في ساء وقوله وكبرت كلمة أي فكامة تميز للضمير في كبرت والجملة بعدها
صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أي ما يجعله القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد)
أي وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدأ فان قالوا انها زائدة قلنا ان الزيادة خلاف
الاصل (قوله وانه قد يحذف) أي المخصوص الذي جعلوه فاعلا أي والفاعل لا يحذف
الا في مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله أن يكون) أي الضمير مرفوعا كما في ضربني
وضربت زيد افعال ضربني ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جنوني الخ)
الواو فاعل جننا وهو عائد على الاخلاء المتأخر (قوله من ذلك) أي من كون
الضمير من أول المتنازعين عائد على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائي الخ (قوله يحذف
الفاعل) أي فاعل أول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالاصل
في ضربني وضربت زيد اضربني زيد وضربت زيدا فاعل تعرض عليه بأنه قد حذف
الفاعل وهو لا يحذف فأجاب انما فعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
ورد عليه بأن عود الضمير على المتأخر وارد وأما حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ماذا
يقول في البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا انه ورده أو شذوذ أو يقولوا
ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضر) أي فاعل أول الفعلين
المتنازعين ويؤخر في ضربني وضربت زيد تقديره ضربني وضربت زيدا هو وانما آخر
عن المفسر ولم يقدم عليه فراا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهما)
أي وحينئذ فلا يضر للاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما
وقعد أخواله وقوله فاعل بهما اعترض بأنه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد
وهو ممنوع ولعله يجيزه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله مخبرا عنه) أي
بفرد فيفسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة فيفسره بجملة
(قوله ان هي الاحياتنا) ان نافية وهي مبتدأ وقوله الاحياتنا الدنيا خبره (قوله واصله
الخ) أي وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال أوقع في النفس (قوله هي النفس)
أي فالاصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما في التكرار من
التنافر فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر (قوله النفس والعرب
بدلين الخ) أي فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله
(قوله وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف) أي كما ان في كلام الزمخشري ضعفا فالمراد

بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الرنخشري ان كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه انه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره انه لا يعترض على الرنخشري الا بما قال مع انه يرد عليه هذا الاخر ايضا وان اراد الرنخشري عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره ان المثال انما يخرج على ما قاله الرنخشري او على ما قاله هو مع انه يرد عليه هذا الاخر ايضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في امر لا يلزمه أن يقدر بكل قادح يقدر في ذلك الامر فيمكن أن يقدر فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي ومعمدة وعلى كل من الواجهة الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكر قبل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قبل له ضمير القصة وضابط تذكره وتأنيثه انه ان كان في الجملة المفسرة مؤنثا عدة انت نحو هي هند قام أبوها والاذا ذكر فلا يجوز هي بنت غرفة أو تقول في ضابط تذكره وتأنيثه ان كانت الجملة بعد هما المبينة لهما محتوية على مسند اليه مذكرا فيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمى) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شيء منها عليه) أي مع ان شأن الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق (قوله ابن المراجعة) هو جرير والمراجعة لقب لأمه لقبها به الاخطا إشارة لقرع الرجال عليها أي انها محل المرغ والتعن أي انها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت ان جريرا هجما بقبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جريرا كان سكران جريرا أم متساكرا حيث هجما بقبيلة ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أي فابن المراجعة مبتدأ ومؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) أي على رواية الرفع وحينئذ فابن المراجعة مبتدأ ومؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدأ والخبر (قوله نصب سكران) أي على انه خبر كان مقدم وقوله ابن المراجعة اسمها (قوله فارتفاع الخ) أي وعلى هذا فارتفاع الخ (قوله على انه خبر لهو) أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبر المكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروى بالعكس) أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متساكرا عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشارك في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشأن (قوله بمفرده مرفوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شائبة

لا يمكن وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الرنخشري ان المثالين يمكن جعلهما على ذلك لانه متعين فيهما ما قاله الضعف في كلام ابن مالك وحده (الرابع) ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شائعة أبصار الذين كفرو والكوفي يسمى ضمير الجملة وهذا الضمير مخالف للقباس من جهة أوجه أحد ما عوده على ما به من لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراجعة اذ هجما فبما يجوز والشام أم متساكرا فبم رفع سكران وابن المراجعة ان كان شائبة وابن المراجعة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراجعة فارتفاع متساكرا على انه خبر لهو محذوف او يروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الاجلة ولا يشارك في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والاختفاء تفسيره بمفرده مرفوع نحو كان قائما زيد

وظنته قائما عمر و هذا ان سمع خرج (١٧٦) على أن المرفوع مبتدأ واسم كان و ضمير ظننته راجع ان اليه لانه في ذية التقديم

ويجوز كون المرفوع بعد كان
اسما لها وأجاز الكوفيون انه قام
وانه ضرب على حذف المرفوع
والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل
أو للمفعول وفيه فساد ان التفسير
بالمفرد وحذف مرفوع الفعل
والثالث انه لا يتبع بتابع فلا
يؤكد ولا يعطف عليه ولا يدل
منه * والرابع انه لا يعمل فيه الا
الابتداء أو أحد نواحيه * والخامس
انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع
وان فسر بجدشين أو أحاديث
واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل
عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف
قول الزمخشري في انه يراكم هو
وقبيله ان اسم ان ضمير الشأن
والاولى كونه ضمير الشيطان
ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب
و ضمير الشأن لا يعطف عليه وقول
كثير من النحويين ان اسم ان
المفتوحة الخفيفة ضمير شأن والاولى
أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده
قول سيبويه في أن يا ابراهيم قد
صدق الرؤيا أن تقديره انك وفي
كتبت اليه ان لا يفعل انه يجزم على
النهى وينصب على معنى ائلا ويرفع
على انك (الخامس) أن يجز برب
مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم
وبئس في وجوب كون مفسره
تمييزا وكونه هو مفردا قال
ربه قسمة دعوت الى ما

يورث المجدد بافا جاوا

واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن مفعول
أول وقائما مفعول ثان مفسر وعرف فاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رتمن
البصريين القائلين ان مفسر ضمير الشأن لا يكون الا به على الكوفيين المجوزين تفسيره
بمفرد مرفوع (قوله على أن المرفوع) وهو زيد في الاول وعمر وفي الثاني فاصل الاول
زيد كان قائما وأصل الثاني عمر وظننته قائما (قوله ويجوز كون المرفوع بعد
كان اسما لها) هذا التأويل لا يتأق الا في ظننته (قوله مبنيا للفاعل الخ) اف وثم مرتب
فقوله مبنيا للفاعل راجع اقام وقوله أولاه مفعول راجع اضرب (قوله فلا يؤكده الخ)
أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز تركه والعطف عليه والابدال منه تقول القوم
مرت بهم كلهم ومررت بك وبزيد وتكون لتأعيدا لا تأنا وأخرنا (قوله لا يعمل فيه
الا الابتداء الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا أي في محلهما
بسبب عاملهما (قوله وان فسر بجدشين أو أحاديث) أي تصني أو قصص فهو هو زيد
قائم وعمر ومنطلق ونحو هو وعمر وقائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله واذا تقرر هذا)
أي مخالفته للقياس من أوجه خمسة (قوله اذا أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا
للقياس أما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له في جواز الوجه الثالث
والاعتراض على ابن مالك (قوله ومن ثم) أي ومن أجل انه لا ينبغي الحمل عليه اذا
أمكن غيره ضعف الخ (قوله و ضمير الشأن لا يعطف عليه) قال الدماميني يمكن
النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزمخشري أي قول
الزمخشري وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) أي ولا يجعل ضمير الشأن
(قوله ويؤيده) أي يؤيد عدم جعل اسم ان ضمير الشأن قول سيبويه الخ (قوله
تقديره انك) أي فلما جعل امام الصناعة اسمها ضمير الخطاب يعلم ان جعله ضمير الشأن
ضعيف (قوله وفي كتبت الخ) أي وقول سيبويه في كتبت الخ (قوله ان لا يفعل)
بالباء التحية فهو من نهى الغائب وهو قليل (قوله انه يجزم) أي يفعل على النهي
أي والجواز لا النهاية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى ائلا الخ) أي فان من
النواصب أمكن الكلام على اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بأن (قوله ويرفع)
أي الفعل على انه خبر لان الخفيفة (قوله على انك الخ) هذا هو محل الشاهد
فلم يقدرا لضمير الشأن (قوله ان يجز) أي الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) أي
و ضمير نعم لا بد ان يكون مفردا الا انه وافق في هذه في التذكير والتأنيث بخلاف
ضمير رب فلا يكون الا مذكرا (قوله وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز الخ) أي فيجوز
عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربهم مارجلين او امرأتين وربهم رجلا وربهم
نساء (قوله وعندى ان الزمخشري الخ) أي واما غيري فلا يجعله مفسرا للضمير
في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه وهو ما لذلك والخامس ان الضمير

لا يفسر

ولكنه يلزم أيضا التذكير يقال ربه امرأة لانه وأجاز الكوفيون مطابقتها
للتمييز في التأنيث والتنبيه والجمع وليس بمجموع وعندى أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز

لا يفسر بالتمييز الا في بابي نعم ورب عند الجمهور وقد وقع في كلام الزمخشري ما ظاهره أن
الضمير يفسر بالتمييز في غير البابين المذكورين فاختلف المصنف ابقاء كلامه على ظاهره
وغير المصنف أول كلامه (قوله في غير بابي الخ) أي ولا يقتصر عليه - كما قال الجمهور
(قوله في تفسير فسواهن) أي الواقعة في سورة البقرة (قوله وقيل راجع الى السماء)
أي المذكورة قبله في قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء في معنى الجنس)
أي فصم حيث ذبح الضمير (قوله وتوول) أي وتناول غيري كلام الزمخشري وجعله
لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير بتمييز الا في بابي نعم وبش (قوله بدل) أي
فهو من أفراد الوجه السادس فراد الزمخشري بالتفسير البديل لاحقيقة التفسير
وحقيقة فلم يكن الزمخشري مخالفا للجماعة في أن الضمير لا يفسر بتمييز الا في البابين وقوله
وظاهر الخ رد من المصنف للتأويل وكان المصنف لم يطلع على كلام الزمخشري
في سورة فصلت فانه قال ان سبع سموات نصب على أنه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائذ
على سماء باعتبار المعنى فان قلت ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على
الاول على أن سبع تميز والنصب على الثاني على الحال هذا كلامه فهو بعد التأويل
كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده وكيف
يقول المصنف وعندى الآن يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه في سورة فصلت أو اطاع
وعقل عنه (قوله جائز باجماع) أي من سيئويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله
ومما خرجوا) خبر مقدم وقوله مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجرور
مفسره (قوله وقوله) بالرفع عطف على قوله السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد
(قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين البديل وعطف البيان (قوله أن
ينام البائس) أي فلان البائس في أن ينام فقوله البائس بدل من الضمير في تله (قوله هو)
أي البائس باضماء رأى منصوب باضماء راذم ويجعل الضمير عائذ اعلى شئ معلوم من الكلام
(قوله باضماء راذم) الاولى باضماء راحم لان البائس هو المسكين ويدل عليه أيضا قوله فلا
تله فالاولى لسيئويه اذا لم يقل بالبديهة وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل ارحم لان
الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف) كافي لغة أكاو في البراغيث (قوله وهو المختار) فيه
انه لا يحمل على انها أحرف الا اذا صدر هذا من لغتهم ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل
على انها أحرف لانها لغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا) أي ضرب
غلام زيد سيده زيدا (قوله أجازة الاخفش) أي ومنعها الجمهور وروجهما شاذة قال ابن
مالك وشذخوزان نوره الشجرة (قوله مطعما) اسم رجل وهو والد جبير بن مطعم مات
ولم يسم أي لو كان المجدي بخلد واحدا من الناس لابقى مطعما مجده بخلد لانه أكثر الناس
مجدا (قوله حله) فاعل بكسوة ضميره عائذ على المفعول المتأخر أعنى ذا الحلم أي كسا
صاحب الحلم حله أثواب سودد وكذا الشاهد في قوله ورفى نداءه لان نداء فاعل برقى وضميره

تفسيره كقوله ربهم ربهم رجلا
وقيل راجع الى السماء والسماء
في معنى الجنس وقيل جمع سماء
والوجه العربي هو الاول انتهى
وتوول على أن مراده ان سبع
سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه
رجلا يباه (السادس) أن يكون
مبدلا منه الظاهر المفسره
كضميرته زيدا قال ابن عصفور
أجازه الاخفش ومنعه سيئويه
وقال ابن كيسان هو جائز باجماع
نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا
على ذلك قواهم اللهم صل عليه
الرؤف الرحيم وقال الكسائي
هونعت والجماعة يأبون نعت
الضمير وقوله

قد أصبحت بقرقرى كوانسا
فلاتله أن ينام البائسا
وقال سيئويه هو باضماء راذم
وقواهم قاما أخواله وقاموا
أخوتك وقن نسوتك وقيل على
التقديم والتأخير وقيل الالف
والواو والنون أحرف كالتاء في
قامت هند وهو المختار (السابع)
أن يكون متصلا بفاعل مقدم
ومفسره مفعول مؤخر كضرب
غلامه زيدا أجازة الاخفش وأبو
الفتح وأبو عبد الله الطوال من
الكوفيين ومن شواهد قول
حسان

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا
من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

في ذلك في الترتيب تقديم المفعول نحو
بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها
عبد همد لتفسيره بغير المفعول
والواجب فيها تقديم الخبر
والمفعول ولا خلاف في جواز نحو
ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري
في لا يحسن الذين يفرحون
بما أتوا الآية في قراءة أبي عمرو
فلا يحسنهم بالغيبة وضم آخر
الفعل أن الفعل مسند للذين
يفرحون واقعا على ضميرهم
محدوفا والاصل لا يحسنهم الذين
يفرحون بمقارعة أي لا يحسن
أنفسهم الذين يفرحون فائزين
وفلا يحسنهم توكيد وكذا قال
في قراءة هشام ولا يحسن الذين
قتلوا في سبيل الله أمواتا بالغيبة
أن التقدير ولا يحسنهم والذين
فاعل وردة أبو حيان باستلزامه
عود الضمير على المؤخر وهذا غريب
جدا فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة
ووقع له نظيره في قول القائل
مررت برجل ذاهبة فرسه
مكسورا سرجها فقال تقديم
الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة
ممنوع لأن فيه تقديم الضمير على
مفسره ولا شك أنه لو قدم لكان
كقولك غلامه ضرب زيد ووقع
لأبن مالك سهو في هذا المثال من
وجه غير هذا وهو أنه ممنوع من
التقديم لكون العامل صفة ولا
خلاف في جواز تقديم معمول
الصفة عليها بدون الموصوف
ومن الغريب أن أبا حيان صاحب

وإذا بئلى إبراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير

عائد على المفعول أعني ذا الذي (قوله في ذلك) أي في الضمير المتصل بالفاعل العائد على
المفعول وقوله في الترتيب متعلق بواجبون أي وأما في النظم فلا يجب تقديم المفعول بل
يجوز تأخير الضرورة (قوله صاحبها) الضمير عائد على جزء الخبر أعني الدار وكذا غلامها
فإن الضمير فيه عائد على المضاف اليه والفرق بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الاخفش
بالجواز فيهما دون هذه أن الفعل المتعدي يستلزم مفعولا فكأنه في رتبة التقديم فاذا ذكر
الفعل وذكر فاعله وذكر فاعله ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكأنه عاد على متقدم (قوله
تقديم الخبر) أي في المثال الأول بأن يقول في الدار صاحبها وقوله والمفعول أي في الثاني
بأن يقول ضرب عبد همد غلامها (قوله ولا خلاف في جواز الخ) أي لأن الضمير عائد
على متأخر لفظا متقدم في الرتبة (قوله نحو ضرب الخ) أي وهو ما إذا كان المفعول متصلا
بضمير عائد على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أي في الفعلين أي يحسن ويحسنهم وقوله
وضم آخر الفعل أي الثاني وأما الأول فهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة
(قوله أن الفعل مسند الخ) أي الفعل الأول أي فالفاعل الذين والمفعول الأول الهاء
المحدوفة والمفعول الثاني محذوف أيضا أي فائزين هذا بانظر للفعل الأول وأما بالنظر
للتأني فمفعوله الثاني بمقارعة فقول المصنف والاصل لا يحسنهم بفتح الياء حل للأول وأشار
به إلى أن المفعولين محذوفان وقوله بمقارعة إشارة إلى المفعول الثاني المحذوف ولو حذفه
ما ضر وقوله وفلا يحسنهم بضم الباء توكيد ويحتاج لمفعولين مذكورين بخلاف مفعولي
يحسن الأول فانه ما محذوفان اه تقرير رددير (قوله وهذا) أي الردغريب وقوله
ووقع له نظيره هذا أي الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هي له وفرسه فاعل
بذاهبة ومكسورا حال وسرجها معمول للحال (قوله تقديم الحال) أي مكسورا
(قوله ولا شك) رد على أبي حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب
زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لأن ضرب عامل في غلامه ورتبة العامل
مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على
متقدم رتبة جائز اتفاقا وهنا لو قدم وقال مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه
لقيل أن ذاهبة عامل ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة
الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير في سرجها عائد على فرس المؤخر لفظا المقدمة رتبة
(قوله ممنوع من التقديم) أي من تقديم الحال وقوله لكون العامل أي العامل فيها صفة
أي ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك (قوله لا بدون
الموصوف) أي دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أي المردود عليها وهي
منعه عود الضمير على متأخر لفظا ونقدم رتبة في نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا
سرجها (قوله إلى ما تأخر لفظا ورتبة) هذا الشق الثاني هو محل الغرابة بالنظر لما نحن
فيه وأما بالنظر للكلام في حد ذاته فكل من الشقين يتجه منه لأنه يجوز ما منعوه وممنوع

هذه المقالة وقع له أنه ممنوع عود الضمير إلى ما تقدم لفظا وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظا ورتبة

أما الأول فانه منع في قوله تعالى وما

علمت من سوء تود كون ما شرطية
لان تود حينئذ يكون دليل
الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا
فيكون في نية التقديم فيكون
حينئذ الضمير في ينده عائدا على
متأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب
فان الضمير الا ان عائدا على متقدم
لفظا ولو قدم تود لغير التركيب
ويلزمه ان يمنع ضرب زيد اغلامه
لان زيد في نية التأخير وقد استشعر
ورود ذلك و الفرق بينهما بما لا معقول
عليه وأما الثاني فانه قال في قوله
تعالى ثم بد الهيم من بعد ما رأوا
الآيات ليسجننه ان فاعل بد اعائد
على السجن المفهوم من ليسجننه

شرح حال الضمير المسمى

فصلا وعمادا

والكلام فيه في أربع مسائل
(الاولى) في شرطه وهي ستة
وذلك انه يشترط فيما قبله
أمران * أحدهما كونه مبتدأ
في الحال أو في الاصل نحو
أولئك هم المفلطون وانا نحن
الصابون الآية كنت أنت الرقيب
عليهم تجددوه عند الله هو خيرا
ان ترني انا أقل منك مالا وأجاز
الاخضش وقوعه بين الحال
وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا
وجعل منه هو لا يثنى من أظهر
لكم فبين نصب أظهر ولحن
أبو عمرو من قرأ بذلك

ما جوزه (قوله أما الأول) أي أما القسم الأول وهو منه عود الضمير على ما تقدم لفظا
(قوله فيكون في نية التقديم) أي لان دليل الجواب محله التقديم عند سبويه (قوله
فيكون حينئذ الضمير في ينده الخ) أي لانه من متعلقات تود وتود رتبة التقديم فليكن أيضا
ينه كذلك فيجعل التركيب تود لو أن ينده وبينها أمدا بعيدا ما علمت من سوء وضمير ينده
عائدا على ما تقدم عاد على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهذا عجيب الخ) أي انه لا يسلم أن الضمير
عائدا على متأخر لفظا بل هو عائدا على متقدم لفظا وان كان متأخر رتبة (قوله الآن) أي
في هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أي لو فرض أنه أريد تقديمه لغير
التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود
لو أن ينده وبين ما علمت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيد اغلامه) أي فضمير غلامه
عائدا على زيد المتقدمة لفظا المتأخر رتبة (قوله و الفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول
ارتباطا بعمل الفاعل فيهما حتى كان أحدهما طابا للآخر فاذا قدم المفعول وتأخر
الفاعل وفيه ضمير عائدا على المفعول جاز لا ارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل
الجواب لان دليل الجواب غير معمول لعمال الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على
الشرط للزم التناقض لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث
ان في الدليل ضمير عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض لل دليل
وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض ووجه رده هذا الفرق أن لا تنظر للارتباط وعدمه
مع التقدم اللفظي على أن لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من
حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط فلما عدم الارتباط فلا نسلم التناقض
انه تقرير دردير (قوله وأما الثاني) أي وأما القسم الثاني وهو تجوز عود الضمير على
متأخر لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننه) أي المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا) *

قوله وذلك) أي وبيان ذلك (قوله كونه مبتدأ في الحال) أي حال التكلم وقوله
أوفى الاصل أي بأن يدخل على المبتدأ الذي قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلطون)
أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلطون خبر (قوله وانا نحن الصابون) ان حرف توكيد
ونا اسمها ونحن ضمير فصل والصابون خبران (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) التاء
اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجددوه) الياء مفعول أول وخيرا
مفعول ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترني) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وأنا
ضمير فصل وما لا تميز (قوله هو ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله
هو لا) مبتدأ وبناتى خبر وهن ضمير فصل وأظهر حال ولكم متعلق بالحال (قوله
ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) أي بنصب أظهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين
الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أي فهي قراءة متشادة والذي قرأ

وقد خرجت على أن هؤلاء بناتى بجهة
 حال وفيها ما تقرأ أما الأول فلان
 بناتى جامد غيره مؤول بالمشتق فلا
 يتحمل ضميراً عند البصريين
 وأما الثانى فلان الحال لا يتقدم
 على عاملها الظرفى عند أكثرهم
 والثانى كونه معرفة كما مثلنا
 وأجاز القراء وهشام ومن تابعهما
 من الكوفيين كونه نكرة فهو
 ما ظننت أحدهما والقائم وكان
 رجل هو القائم وحملوا عليه أن
 تكون أمة هي أربى من أمة
 فقذروا أربى منصوباً ويشترط
 فيما بعده أمر أن كونه خبراً مبتدأ
 فى الحال أو فى الأصل وكونه
 معرفة أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل
 أل كما تقدم فى خبراً وأقل وشرط
 الذى كالمعرفة أن يكون اسماً كما
 مثلنا وخالف فى ذلك الجرجاني
 فالحق المضارع بالاسم لتساويهما
 وجعل منه أنه هو يبدى ويعيد
 وهو عند غيره نو كيد أو مبتدأ
 وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز
 الفصل فى ومكر أولئك هو يور
 وابن الجباز فقال فى شرح الإيضاح
 لا فرق بين كون امتناع أل
 لعارض كالفعل من والمضاف
 كمثلك و غلام زيداً ولذا أنه كالفعل
 المضارع انتهى وهو قول السهيلي
 قال فى قوله تعالى وأنه هو أضحك
 وأبكى وأنه هو أمات وأحيى وأنه
 خلق الزوجين الذكور والاثني انما
 أتى بضمير الفصل فى الأولين دون
 الثالث لأن بعض الجهال

وهن أمانو كيد لضمير مستتر فى الخبر أو مبتدأ أو لكم الخبر وعليهما ما ظاهر

بهذه القراءة ابن مروان وكأقرأهم ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن
 البصرى وزيد بن على (قوله وقد خرجت) أى هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز
 عربية وحينئذ فلا تكون لنا (قوله جملته) أى فهو لا مبتدأ وبناتى خبر وهن نو كيد
 للضمير فى الخبر وأظهر حال من الضمير المستتر فى الخبر والجواب الثانى أن هن مبتدأ ولكم
 خبر وأظهر حال من ضمير الخبر أعنى لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما
 الأول) أى أما النظر فى التخريج الأول (قوله جامد غيره مؤول الخ) فيه أنه لا يلم بل هو
 مؤول بالمشتق لأنه فى معنى مولوداتى وهو مشتق ويدل له النعت به فى قولهم مررت
 بنساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة إلا إذا كان مؤولاً بالمشتق وما ذكرناه من
 الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الأول الذى رد عليه المصنف وهو
 ابن عصفور وإذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب أنه مصنف ~~كبير~~ يعترض عليه
 (قوله عند البصريين) أى وأما الكوفيون فانهم يقولون أن الجامد يتحمل الضمير
 (قوله وأما الثانى) أى وأما النظر فى التخريج الثانى (قوله على عاملها الظرفى) أى لأنه
 عامل معنوى والعامل المعنوى لا يتقدم الحال عليه عند أكثر بل عند الأقل وتخرج
 القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على
 الأقوال المشهورة (قوله والثانى) أى من الأمرين المشترطين فيما قبله (قوله كونه
 نكرة) أى كون السابق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم
 خبرها وهو ضمير فصل لا يحمل له (قوله أن تكون أمة) أمة اسمها وأربى خبرها وهى ضمير
 فصل فقوله فقذروا أربى منصوباً أى لاجل أن يكون خبر الكان والحق أن هن مبتدأ
 وأربى مرفوع خبر والجملة خبر لكان (قوله كما تقدم فى خبراً وأقل) أى لان أفعل من
 لا يقترن باللام سواء كانت من ظاهرة كفى أقل أو مقدرة كفى خبراً (قوله وخالف
 فى ذلك) أى فى اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلاً مضارعاً كما يجوز أن يكون اسماً
 (قوله لتساويهما) أى لأن الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله أنه هو يبدى
 ويعيد) خرج القوم على أن هو نو كيد لاسم أن وجملة يبدى فى محل رفع خبر أن وليس
 هو ضمير فصل أو أن هو مبتدأ وجملة يبدى خبره والجملة خبر أن فعلى كل حال لم يجعلوا
 الضمير ضمير فصل (قوله أولئك هو يور) أى فهو ضمير فصل ويور خبراً أولئك عندهم
 والقوم يخرجونه على ما علمت فى أنه هو يبدى ويعيد (قوله لا فرق بين كون امتناع أل
 أى فى المشابهة للمعرفة (قوله كالفعل من) أى الذى يقترن بمن كخبر من كذا وأقل منه
 أى فان المانع من أل من (قوله كمثلك) أى فالمانع من أل الإضافة (قوله و غلام
 زيد) فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبهة للمعرفة على أن المتبادر من قوله
 أولادانه كالفعل شامل للماضى والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه
 فى ذاته شامل للماضى الذى يقول به السهيلي والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضى

لانه تابع للجر جاني وهو لم يقل به * (تنبه) * في بعض النسخ وتمثله بسلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعول عليها لان قوله وهو قول السهيلي انما يترتب على هذه النسخة لان الماضي على النسخة غير هالم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد ثبت هذه الافعال لغير الله) أي وأني بضمير الفصل لا فائدة قصرها على الله ونفيها عن غيره رد على ذلك الجاهل (قوله انتهى) أي كلام السهيلي (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل أن قوله يهدي معمول المحذوف أي ويرويه يهدي فليس معطوفا على الحق بل هو عطف بجل لمنأ أنه عطف عليه فيغتنفر في التابع ما لا يغتنفر في المتبوع ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع في نسخة ولكن لا معنى لها لان هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أي لانه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لان الاصل فيه أن يكون بعد المبتدأ فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البديل) أي لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ما قبله) أي في التكلم والخطاب والغيبة وفي اليذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أي لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير بن الخطمي) بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الهميني الذي رأيته في أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ فينون جرير بناء على القول الضعيف المشروط في العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أي به لا علم بـ هذه كما هو هنا لان جرير ابن عطية بن حذيفة الخطمي فهو لقب بـ هذه وحينئذ فينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أن المدار على وقوعه بين علي بن وان لم يكن الثاني اسم أبيه اه تقرير دردير (قوله وكائن الخ) على وزن فاعل وبعده

اذا سحر الخليفة نار حرب * رأى الحجاج أثقها شهابا

(قوله فقل) أي في توجيه عدم مطابقة ما قبله (قوله فقل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أي جرير وقوله فجعل أي جرير وقوله لانه نفسه في المعنى أي بحسب المعنى المقصود له لانه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة فان قلت ان الحمل لا فائدة فيه اذ المعنى يرى الصديق مصيبي هي المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبي هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي مبي أي وليس اسم مفعول لانه ينهل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف

قد ثبت هذه الافعال لغير الله
كقول عمرو ذأنا أحبي وأميت وأما
الثالث فلم يدعه أحد من الناس
انتهى وقد يستدل بقول الجرجاني
بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم
الذي أنزل اليك من ربك هو الحق
ويهدي فمعطوف يهدي على الحق
الواقع خبر بعد الفصل انتهى *
ويشترط له في نفسه أمران أحدهما
أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد
اياء الفاضل وانت اياك العالم وأما
انك اياك الفاضل فجاء على البديل
عند البصريين وعلى التوكيد
عند الكوفيين والثاني أن يطابق
ما قبله فلا يجوز كنت هو الفاضل
فأما قول جرير بن الخطمي
وكائن بالاباطح من صديق
يراني لو أصبت هو المصاها
وكان قياسه يراني انما مثل
ان ترني أنا قل منك فقليل ليس
هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل
وقيل بل هو فصل فقليل لما كان
عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان
اذا أصيب كان صديقه هو قد
أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة
ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو
على تقدير مضاف الى المياء أي يرى
مصابي والمصاب حينئذ مصدر
كقولهم جبر الله مصابك أي
مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب
العظيم ومثله في حذف الصفة
الآن جئت بالحق أي الواضح

الى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والا) أى والا يكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أى بسبب مفهوم الظرف أى الآن لأن مفهومه انك قبل الآن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر بموسى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أى الحق الواضح (قوله واللام يقد) اذلا فائدة لقولك سير يزيد سير (قوله اذلا يقول عاقل الخ) اذلا لم حذف أى ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذلا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسند الضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أى أصابتني مصيبة يرانى الصديق مصابا وهذا لا يقول عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل الياء لم اتحاد المبتدأ والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق أى أنه اذا أصيب بمصيبة يرى اننى المصاب به الاننى نفسه فى المعنى (قوله اذلا يقول عاقل الخ) رتباً أن الذى فى البيت المصاب خبر معرف بال فيفيد الحصر أى يرانى الصديق عند أصابتي محصورا فى الإصابة فالمصيبة المتعلقة بغيرى كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أى اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه اننا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابى مصابا عظيما (قوله بأن مابعد خبر) أى أن ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن مابعد تابع وأن الخبر سبب أى فاذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الا مبتدأ ولا يكون بعده الا خبر (قوله لانه فصل) أى يميز بينهما (قوله وعمادا) أى ويسمى أيضا عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن مابعد مسند لما قبله ومخبر به عنه ففاد التسميتين وما لهما واحد ولكن الاولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق التمييز وأما العماد فمعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما دللناه بالزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهى الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أى فالضمير رافع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلا أو توكيذا مع أنه لا يتوهم لان التوكيد انما يكون بالفاظ ليس هذا منها ولا نسقا وهو ظاهر ولا بدلا لانه لا يدل الظاهر من الضمير الا اذا كان مفيدا للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا يابنا لانه مشتق والبيان لا يكون الا جامدا فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد) أى تو كيد النسبة أى تقويتها وليس المراد التوكيد النحوى لانه ليس تو كيدا لفظيا ولا معنويا وبهذا اندفع قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لانه ليس تو كيدا معنويا ولا نحويا وهو فهم أن المراد التوكيد النحوى (قوله وبنوا عليه) أى على افادته التوكيد وقوله انه لا يجمع التوكيد أى اللفظى لئلا يجمع مؤكدا وهو مخصص بالخاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لان ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل تو كيد للنسبة والثانى تو كيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكدا بالامر بن شيئا واحدا سلمنا أنهما واردان على شئ واحد

والالكفر وبمفهوم الظرف فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعاً لأن أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير يزيد سير بتقدير الصفة أى واحد واللام يقد وزعم ابن الحاجب أن الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو تو كيد له أو لضمير يرى قال اذلا يقول عاقل يرانى مصابا اذا أصابني مصيبة اه وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه أى يرى نفسه وتراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لامصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أى يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت * (المسئلة الثانية) * فى فائدته وهى ثلاثة أمور * أحدها لفظى وهو الاعلام من أول الامر بأن مابعد خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف * والثانى معنوى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجمع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو القاضل

فنقول ما المانع من توحيده الشئ الواحد بمؤ كدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أى ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه (قوله يقتصر عليه) أى على هذا الامر فى فائدته (قوله وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد بحث فى هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لانسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قوله زيد هو أفضل من عمرو وما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد وأما ذكره من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دريد (قوله انه حرف) أى وتسميته بضمير مجازا نظرا للصورة ومن أجل كون صورته صورة الضمير ثنى وأفرد وجمع (قوله وقال الخليل) هو بصرى وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف نقول انه اسم ولا محل له من الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن الكلمة ليست مسئلة بل بعضها لا محل له كاسماء الافعال وأل الموصولة واعترضه الدمامى بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولا محل لها وكذا يقال فى أل وأجاب الشئى بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التظهير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ولا يستبعد كلامه لان ذلك نظيرا كاسماء الافعال ولكن هذا جواب لا يرتب تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أى وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة (قوله وأل الموصولة) أى بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعدهما لكونها على صورة الحرف فيثبتها محل تأمل اه تقرير دريد (قوله بحسب ما بعده) اعتراض بأنه يقتضى أن يكون تابعا لما بعده ولم يهدى في التوابع أن تكون تابعة لما بعدهما بل لما قبلها تأمل (قوله بحسب ما قبله) أى لان ضمير الرفع يؤكده الضمير الذى قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول من نفسك أنت ومرويت بك أنت فهو مؤكده لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة فى توحيده ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شئ وهو أنه اذا تقدم اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكده لان الضمير لا يؤكده الظاهر عند الجمهور ومنهم القراء (قوله فمعه بين المبتدأ والخبر رفع) أى باتفاق الكسائى والقراء وقوله وبين معمولى ظن نصب أى باتفاقهم ما (قوله وبين معمولى كان رفع) أى بحسب ما قبله وقوله ونصب عند الكسائى أى بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الواجهة) أى بالنظر له فى حذفه بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والامتنان أوجه (قوله لا دخول اللام الخ) أى لان اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أى فظاهر كلام أبى البقاء ان الضمير يؤكده لسانك ولا شك أنه وهم لان الاسم الظاهر لا يؤكده بالضمير (قوله وقد يرد الخ) جواب عنه (قوله مستتر فى شأنك) أى لان شأنى اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه اذا

الاختصاص وكثير من البيانين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة فى نفسه يروا ذلك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره * (المسئلة الثالثة فى محله) * زعم البصريون أنه لا محل له ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم وتظيره على هذا القول أسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وأل الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال المكسائى محله بحسب ما بعده وقال القراء بحسب ما قبله فمعه بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند القراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس * (المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الواجهة) * يحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لاتصاف ما بعده وفى نحو واننا نحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لا دخول اللام فى الاولى ولان كون ما قبله ظاهرا فى الثانية والثالثة ولا يؤكده الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوى ووهم أبو البقاء فأجاز فى ان شأنك هو لا بقر التوكيد وقد يرد

أنه تو كيد لضمير مستتر فى شأنك لان النفس شأنك ويحتمل الثلاثة فى نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الضيوب

ومن أجاز ابدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ووهم أبو البقاء فأجاز في تجده عند الله هو خيرا كونه
بلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جرت بك فكنت أنت أنت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول
فصلا أو لو كيد القلت أنت اياك والضمير ١٨٤ في قوله تعالى أن تكون أمة هي أربى من أمة مبتدأ لأن ظهور ما قبله يمنع

التوكيد وتذكيره يمنع الفصل وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكرن أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما أما مبتدأ ثان وخبر اللذان والجملة خبر أبواه وأما فصل وأما بدل من أبواه اذا جوزنا ابدال الضمير من الظاهر واللذان خبر أبواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو بدل وعلى الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين هو بالياء

(روابط الجملة بما هي خبر عنه) وهي عشرة أحدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضمير به ومحمد وفامر فوعا نحو وان هـ ذان لسحران اذا قدر لهم سحران ومنه صوبا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملة في الفعلية بل بين الجمل لأن بعده وفضل الله المجاهدين وهذا مما أغفله أبو أعني الترجيع باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو قام زيد وعمر أكرمه للتناسب ولم يذكرنا مثل ذلك في نحو زيد ضمير به

كان كلامه يحتمل وجهين أحدهما فلا معنى للاعتراض على أبي البقاء من أول الامر (قوله البدلية) أي وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهي الفصل والبدلية والمبتدأ ويمتنع التوكيد (قوله ووهم أبو البقاء) أي لأن ابدال الضمير من ضمير موافق له في الغيبة والحضور لا يصح لأن المبدل منه في نية الطرح والمقصود البذل واذا توافقا فلا معنى لتكون الاول غير مقصود دون الثاني (قوله واللذان خبر أبواه) أي والجملة خبر كان

(روابط الجملة بما هي خبر عنه)

(قوله بما هي خبر عنه) أي بالمبتدأ حالا أو في الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أي فالتقدير وكل وعد الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكي ابن مالك في التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار عن الكسائي والقراء اجازة ذلك اهـ دما ميني (قوله وهـ ذاً) أي الترجيع باعتبار ما يهطف على الجملة مما أغفلوه أي لانهم انما سلكوا على الترجيع باعتبار ما عطف عليه الجملة (قوله ولم يذكرنا مثل ذلك الخ) أي لم يقولوا بترج النصب على الرفع في نحو زيد ضمير به واكرمت عمر بالتناسب (قوله ولا فرق) أي والحال أنه لا فرق بين المثال الاول والثاني في أن النصب في كل منه ما يؤدى لعطف فعلية على فعلية (قوله وقول أبي النجم) عطف على قراءة ابن عامر ومصدره قد أصبحت أم الخيارات تدعى على ذنبا كله الخ فكله مبتدأ وجملة لم أصنع خبره والرباط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا أي لم أصنعه (قوله لان ذنبا نكرة) أي غير محدودة وهي لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازها الكوفيون دون البصريين فنحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضى دخولها في حيز النقي فيتوجه النقي حينئذ للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها أم الخيارات عليه وليس الغرض ذلك (قوله في فصل كل) هـ هذه النسخة هي الصواب وفي بعض النسخ في فصل لو وهي غير صواب لانه لم يبين شيئا من ذلك في الكلام على لو (قوله الا توكيدا أو مبتدأ) أي وهنا لا يصح التوكيد كما قاله ولا مفعولا لافساد المعنى كما قال واضعها صناعة فتعين الرفع على انه مبتدأ اهـ تقرير دردير (قوله كه) توكيد ان قرئ بالنصب ومبتدأ على قرأته بالرفع (قوله أخكم) مبتدأ ويغنون خبر (قوله ومجرورا) عطف على قوله سابقا فوعا ومنصوبا (قوله أي منه) أي منون كانان منه بدرهم قاله من مبتدأ أول ومنون مبتدأ ثان وبدرهم خبر

واكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول أبي النجم كله لم أصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة أو على المفعولية كان فاسدا معنى لما ينهاه في فصل كل وضعها صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير أن لا تستعمل الا توكيدا أو مبتدأ نحو ان الامر كله لله قرئ بالنصب والرفع وقرأ جماعة أخكم الجاهلية يغنون بالرفع ومجرورا نحو الحسن منون بدرهم أي منه

الثاني والجملة خبر الاول والرابط محذوف وهو الضمير المجزوء والكائن في الصفة المحذوفة
المسوغة للابتداء بالذكر وهو المبتدأ الثاني (قوله وقول امرأة) بالجزء عطف على
السمين وهذه المرأة إحدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على أن يصفن أزواجهن
بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهن إحدى عشرة امرأة ويعرف هذا الحديث
بحديث أم زرع والارنب واحد الارنب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على
الذكور والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكورها خربعيات على وزن صرد
والزرنب برأى فراء فنون فباء موحدة بت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد
أن زوجها كالارنب في نعومة الجسد ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة (قوله زوجي)
مبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب وكذا يقال في زوجي الريح ريح زرنب (قوله نأية
عن الضمير) أي والافهى الرابط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ
وجملة ان ذلك لمن عزم الامور خبر الرابط محذوف أي أن ذلك منه (قوله أي أن ذلك
منه) هذا بناء على أن الاشارة للصبر المأخوذ من صبر والفقران ويحتمل أن الاشارة لمن
والاصل من ذوي عزم الامور وعلى هذا فالرابط الاشارة للضمير (قوله ومن موصولة)
حاصله أن اللام في قوله ولمن صبر ان جعلت للابتداء من اما موصولة أو شرطية وان جعلت
موصولة للقسم فن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أي جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله
خبر أي عن المبتدأ وهو من الموصولة في من صبر والجملة الواقعة خبرا لابتدائها من رابط
(قوله وأما الثاني) أي وهو كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك
فالجملة التي يقدر فيها الضمير وهي قوله ان ذلك لمن عزم الامور هي الجواب وهي اسمية
فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام
وقول أبي البقاء والخوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقوله ما انما على
اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فها هذا الذي فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم
بأن من شرطية كما جزم أبو البقاء والخوفي وانما قال ان قدر كونها شرطية فلا بد من
تقدير الضمير في الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال
كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمل اه دما ميني (قوله وأما على الثالث) أي
وهو أن اللام موصولة ومن شرطية وقوله فلانها أي جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله
جواب الشرط في المعنى أي وجملة الجواب يجب اشتغالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ
(قوله لانها اسمية) أي والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا وجب اقترانها بالفاء (قوله
وقولهما) أي جوابا عن عدم اقترانها بالفاء (قوله لا للتوسطة) أي لان القاعدة أنه اذا
اجتمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط وهو ما قد حكى على أن الجملة
جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أي وحينئذ

وقول امرأة زوجي المس مس
أرنب والريح ريح زرنب اذا
لم نقل ان ال نأية عن الضمير
وقوله تعالى ولمن صبر وفقران
ذلك لمن عزم الامور أي ان
ذلك منه لا بد من هذا التقدير
سواء أقدرنا اللام للابتداء ومن
موصولة أو شرطية أو قدرنا اللام
موصولة ومن شرطية أما على الاول
فلان الجملة خبر وأما الثاني
فلانه لا بد في جواب اسم الشرط
المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على
ضميره سواء قلنا انه الخبر أو ان
الخبر فعل الشرط وهو الصحيح وأما
على الثالث فلانها جواب القسم
في اللفظ وجواب الشرط في المعنى
وقول أبي البقاء والخوفي ان الجملة
جواب الشرط مردود لانها اسمية
وقولهما انما على اضمار الفاء
مردود لاختصاص ذلك بالشعر
ويجب على قولهما أن تكون اللام
للابتداء لا للتوسطة (قوله) قد
يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل
الربط وذلك في ثلاث مسائل

* احداها أن يكون معطوفا بغير
الواو نحو زيد قام عمرو وهو أو ثم
هو * والثانية أن يعاد العامل
نحو زيد قام عمرو وقام هو
* والثالثة أن يكون بدلا نحو
حسن الجارية الجارية أعجبتني
هو فهو بدل اشتمال من الضمير
المستتر العائد على الجارية وهو
في التقدير كأنه من جملة أخرى
وقياس قول من جعل العامل
في البدل نفس العامل في المبدل
منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك
مسئلة الاشتغال فيجوز النصب
والرفع في نحو زيد ضربت عمرا
وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع
الفاء وثم ومع التصريح بالعامل
وإذا أبدت أخاه ونحوه من عروم
يجوز على ما مر من الاختلاف
في عامل البدل فان قدرته بيانا
جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد
ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا
أو نصبت له لأن الصفة والموصوف
كالشيء الواحد * الثاني الإشارة
نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا
عنها أولئك أصحاب النار والذين
آمنوا وعملوا الصالحات لأنكاف
نفسا لا وسعها أولئك أصحاب
الجنة أن السمع والبصر والفؤاد

يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أي الضمير معطوفا على شيء في الخبر (قوله بغير
الواو) أي وأما إذا كان العطف بالواو ونحو زيد قام عمرو وهو جازت المسئلة وذلك لأن الواو
لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير المبتدأ اه دما ميني
(قوله فهو) أي فزيد أي فقام زيد أو ثم قام زيد (قوله أن يعاد العامل) أي مع العطف
بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم إعادة العامل عند العطف بالواو لأنها
ليست للجمع في الجمل بل في المفردات فليست الواو خصوصية في عطف الجمل والخصوصية
للفاء لأنها تنزل الجملتين بالسببية بمنزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد
وأجازوا قائم وقاعد وأما قول بعض العربيين في هذا من شيعته وهذا من عدوه أن الجملتين
صفة ثانية لرجلين فردود (قلت) وينبغي أن يكون هشام قائلًا بصحة هذه المسئلة فقد حكى
المصنف عنه بعد هذا أنه أجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند
وأنه بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجمله اه دما ميني (قوله وهو في التقدير) أي لأنه
في التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أي لأن البدل على نية
تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أي ما ذكر من منع المسائل الثلاث في باب
الخبر لعدم الرابط للجمله الواقعة خبرا (قوله وأباه) أي لأن الواو للجمع فالاسمان
معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت فجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدأ وان
نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل في سببي الاسم السابق
(قوله مع الفاء وثم) أي لأنه ما ليسا لمطلق الجمع وقوله ومع التصريح أي وامتنع مع
العطف بالواو ومع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع في المفردات لا في الجمل
وحينئذ إذا رفعت فبالجملة الواقعة خبرا خالية عن ضمير المبتدأ وان نصبت كانت الجملة
المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف
في عامل البدل) اما على قول من يقول العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فيجوز
(قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يثبت لو ثبت أن العامل في عطف
البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف في عامل
التابع هل هو العامل في المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فإذا
كان من النواة من يقول أن العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع وانما هو عامل
مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير
كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق اه دما ميني (قوله جاز باتفاق) لعل المراد
اتفاق طائفة والافهناك من يقول عامل التابع مطلقا مقدروا حينئذ فقياس قوله المنع
(قوله كالشيء الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدأ أو على
ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثاني) أي من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب
الجنة) مبتدأ وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والرابط الإشارة وقوله

كل أولئك كان عنه مسئولا

ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير
وخص ابن الحاج المسئلة بكون
المبتدا موصولا أو موصوفا
والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو
زيد قام هذا المانع وزيد قام ذلك
لمانع والوجه عليه في الآية الثالثة
ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون
ذلك فيها بدلا أو بيانا وجوز
الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة
منهم أبو البقاء وردت الحوفي بأن
الصفة لا تكون أعرف من
الموصوف * والثالث اعادة المبتدا
بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام
التحويل والتفخيم نحو الحاقبة
ما الحاقبة وأصحاب اليمين ما أصحاب
اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شي
نفس الموت ذا الفنى والفقير
* والرابع اعادته بعينه نحو زيد
جاءني أبو عبد الله اذا كان أبو
عبد الله كنية له أجازته أبو الحسن
سند لا بنحو قوله تعالى والذين
يسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة
انا لانضيع أجر المصلحين وأجيب
بمنع كون الذين مبتدأ بل مجرور
بالعطف على الذين يتقون واثبت سلم
فالرابط العموم لان المصلحين أعم
من المذكورين أو ضمير محذوف
أي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف
أي ما يجوزون والجملة دليله
* والخامس عموم يشمل المبتدا
نحو زيد نعم الرجل وقوله

لأنكلف نفسا خبر أقول والرابط ضمير مقدر أي لأنكلف منهم (قوله كل أولئك)
مبتدا وجهه كان عنه مسئولا خبره والجملة خبران والرابط الاشارة (قوله ويحتمله)
أي ويحتمل أن يكون بيانا أو بدلا من لباس وخبر خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمله)
ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال به هذه الآية يقتضى أن اليتين اللتين
تلاهما أو لامتعينان لما استشهد به ما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار
فيهما أيضا اه دما ميني (قوله ذلك خير) فذلك مبتدا خبره خير والجملة خبر لباس (قوله)
وخص ابن الحاج) أي في شرحه لمقرب ابن عصفور (قوله المسئلة) أي مسئلة الربط
بالاشارة للمبتدا (قوله للمانع) هما كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة
ليست للبعيد (قوله للمانع) هو كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا (قوله في الآية
الثالثة) أي وهي ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدا فيها ليس موصولا ولا موصوفا
وقد ربط خبره به بالاشارة له (قوله ولا حجة) أي عليه (قوله كونه) أي ذلك صفة للمبتدا
وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعلة بالسمع أو أن التابع لا يكون اشرف والا
فكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم
أن وقوع الظاهر موضع المضمرة معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند
سبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز في الشعر وغيره وان
لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد وزيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب
اللباب اه دما ميني (قوله يسبق) في نسخة يشبهه (قوله يسبق الموت شي) الجملة مفعول
ثان وهي خبر بحسب الاصل والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نقص) من التفخيم وهو
التكدير (قوله اعادته) أي المبتدا (قوله كنية له) أي لزيد (قوله أجازته أبو الحسن)
أي ومنعه غيره (قوله والذين يسكون بالكتاب) الذين مبتدأ وجهه انا لانضيع أجر
المصلحين خبر والرابط اعادة المبتدا بعينه لان المصلحين هم الذين يسكون بالكتاب (قوله)
وأجيب) أي من طرف المانع للربط باعادة المبتدا بعينه (قوله على الذين يتقون) أي
من قوله تعالى والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا يعقلون (قوله واثبت سلم) أي أنه مبتدا
(قوله أو ضمير محذوف أي منهم) يفيد أن المصلحين أخص فينا في ما ذكره أو لا من عمومهم
ويمكن الجمع بينه وبين الاول بالعموم الوجهي وبعد هذا فبرد على هذا الثاني أن الذين
يسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال
لانضيع أجر المصلحين منهم اللهم الا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله)
والجملة) أي جملة انا لانضيع أجر المصلحين (قوله دليل) أي دليل ذلك الخبر المحذوف
(قوله عموم) أي في الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أي فالرجل أعم من زيد لان ال
في فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل) أي فان اللام لما كانت للجنس وان لم يكن على سبيل
لاستغراق للقطع بأن المتكلم لم يقصد مدح جميع من في العالم والجنس مشتمل على كل

فأما الصبر عنها فلا صبرا كذا قالوا ويلزمهم ١٨٨ أن يجيزوا زید مات الناس وعمر وكل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار

أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فخرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي (قوله فلا صبرا) أي فلا صبر لي عن شيء وقوله فأما الصبر الخ صدره

* الألبت شعري هل إلى أم بحدود سبيل فأما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زید مات الناس وعمر والخ) أي واللازم باطل لتفكيك الكلام وعدم التمام (قوله في صحة تلك المسئلة) أعني الربط بأعادة المبتدأ بعناء وفيه أن أكثرهم على خلاف أبي الحسن وعلى أن ال في فاعل نعم للجذر (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل أي أو يقع العطف ملتصبا بالعكس (قوله نحو ألم ترا الخ) التثنية وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب فالأية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المسئلة عليه والبيت مثال للصورة الأولى بكل من شرطيه وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وانسان عني الخ) انسان العين هو المثال الذي يرى في سوادها وبحسب يضم السين مضارع حسر بفتحها أي انكشف وقوله يحجم يضم الجيم وكسر ها أي يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسر ها (قوله يحسر الماء) أي ينكشف الماء وقوله يحجم أي يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بقاء السببية المصيرة للجملة من كاشي الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أنظهر لأن المحذف خلاف الأصل ولا ضرورة تدعو إليه فمافي البيت كقولهم الذي يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه) وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملة الشرط والجزم الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء في ذلك بمعنى في قوله تعالى ألم ترا أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وفي نظائره من نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد قد أخلصت المعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أي العطف على جملة فيها ضمير لخالية من ضمير أو بالعكس كما سبق في الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا في الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط في الجملة الأولى أعني قام والواو صيرت الجملتين كشي واحد (قوله بناء) أي هشام (قوله وانما الواو الخ) ردت على هشام (قوله هذان قائم وقاعد) أي لأن الواو في المقدرات تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وإن كان لا يمكن ذلك في اللفظ فلذا صح الاخبار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع وأما في الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الجمل (قوله زيد يقوم عمرو الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعني قوله إن قام الدالة على جوابه جملة الخبر وفي الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الرابط بالضمير السابق لأن الرابط هناك بضمير في جملة الخبر وهذا في جملة شرطية خارجة عن الخبر لا أنها شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة إن الجنة هي

عنها مال ل أقملا الرابط أعادة المبتدأ بعناء بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بأن ال في فاعل نعم وبئس للعهد للجنس وأما البيت فالرابط فيه أعادة المبتدأ بافظه وليس العموم فيه مرادا إذا المراد أنه لا صبر له عنها لأنه لا صبر له عن شيء * والسادس أن يعطف بقاء

السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو ألم ترا أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقوله وانسان عني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحجم فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه وفي المسئلة تحقيق تقدم في موضعه * والسابع العطف بالواو أجاز هشام بوحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعت هند بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كجملة كسلة الفاء وانما الواو للجمع في المقدرات لاني الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد * الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام * التاسع ال التائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه

نحو هجيري أي بكر الإله الإله ومن
هذا أخبر ضمير الشأن والقصة
نحو قل هو الله أحد ونحو فإذا
هي شاخصة أبصار الذين كفروا
(تنبيه) * الرابط في قوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن أما النون على أن
الأصل وأزواج الذين وأما كلمة هم
مخفوضة محذوفة هي وما أضيف
إليه على التدرج وتقديرهما
أما قبل يتربصن أي أزواجهم
يتربصن وهو قول الأخفش وأما
بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول
الفراء وقال الكسائي وتبعه
ابن مالك الأصل يتربص أزواجهم
ثم جى بالضمير مكان الأزواج لتقدم
ذكره فامتنع ذكر الضمير لأن
النون لا تضاف لكونها ضمة برا
وحصل الربط بالضمير القائم مقام
الظاهر المضاف للضمير

* (الاشياء التي تحتاج الى رابط) *

وهي أحد عشر * أحدها الجملة المخبر
بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا
قول ابن الط - راوة في لولا زيد
لا كرمته ان لا كرمته هو الخبر
وقول ابن عطية في فالحق والحق
قول لا ملائ ان لا ملائ خبر
الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله
ان التقدير ان أملا مردود لان
أن تصير الجملة مفردا وجواب
القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما
محذوف أي لولا زيد موجود
والحق قسمي كما في الأمر لا فعلن

الماوي اما خبر على جملة من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من
شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير لما تاء - ثم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد
على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء فإل نائبة عن الضمير (قوله وقال
المانعون) أي المانعون لكون آل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر
نفس المبتدأ في المعنى) عده - إذ من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيهه ما لا يحتاج رابط
لان المراد لا يحتاج رابط زائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطا في ذاتها (قوله
هجيري) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها
في الهجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهجرة لا إله الا الله فالأدب والعادة له في ذلك
الوقت حولا لا إله الا الله وفيه أن لا إله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لاجله فالأخبار
انما هو مفرد لاجله وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة
يتوفون منهم - صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرابط النون بناء على أن الأصل
وأزواج الذين لان النون انما تعود على الأزواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف
والذين هو المبتدأ أي يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيتربصن خبر لذلك
المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقيل ان يتربصن خبر للذين ولكن العائد
محذوف أي يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل ان يتربصن خبر عن الذين والرابط
حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الأصل يتربص
أزواجهم) أي فجملة يتربص أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جى بالضمير) وهو النون
وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير (قوله
مكان الأزواج) أي وحذف الأزواج وبقي الضمير المضاف إليه الأزواج (قوله لكونها
ضميرا) أي لحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعني النون

* (الاشياء التي تحتاج الى رابط) *

أي سواء كانت جلا أو لا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج الى رابط
(قوله هو الخبر) انما كان مردودا لخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدأ فيستعين بعمل
هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدأ محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقيين
على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لا ملائ جواب القسم والحق
الثاني مبتدأ وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن
الطراوة الحق الاول مبتدأ خبره جملة لا ملائ والتقدير فالحق أن أملا (قوله خبر الحق
الاول) انما كان مردودا لانه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابط (قوله
وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لا ملائ خبر وحينئذ فتقديره لا ملائ بالمفرد
م - لم لان الأصل في الخبر أن يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال انه لا يسلم
ان لا ملائ خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيستعين أن يكون لا ملائ جواب القسم

الثاني الجملة الموصوف بها ولا يربطها ١٩٠ الا الضمير امام ذكره وانفوخ حتى تنزل علينا كتابا تقرؤه ومقدرا امامه فوعا كقوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن

عارا عليك ورب قتل عار

أي هو عارا ومنصوبا كقوله

وماشي حيث يستباح

أي حيثه أو مجرورا نحو واتقوا

يوما لا تجزي نفس عن نفس

شيا ولا يقبل منها شفاعاة ولا

يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون

فانه على تقدير فيه أربع مرات

وقراءة الأعمش فسبحان الله حينما

تمسون وحينما تصبحون على تقدير

فيه مرتين وهل حذف الجار

والجرور معا أو حذف الجار

وحده فاتصبا بالضمير واتصل

بالفعل كما قال

ويوما شهدناه سليمان وعامرا

أي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا

قولان الاول عن سيبويه والثاني

عن أبي الحسن وفي أمالي ابن

الشجري قال الكسائي لا يجوز

ان يكون المحذوف الا الهاء أي

ان الجار حذف أو لا ثم حذف

الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف

الافيه وقال أكثر النحويين منهم

سيبويه والاختف بجوز الامر ان

والاقيس عندي الا قول انتهى وهو

مخالف لما نقل غيره وزعم أبو

حيان أن الاولى ان لا يقدر في الآية

الاولى ضمير بل يقدر أن الاصل

يوما يوم لا تجزي بابدال يوم الثاني

من الاول ثم حذف المضاف ولا يعلم

أن مضافا الى جملة حذف ثم ان

ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجزف نفاذ

وحيث لا يصح تقديره لاملان بأن املان لان جواب القسم لا بد أن يكون جملة لكن
هذا الاعتراض الثاني نظر الواقع والافيه ولا يعلم انه جواب القسم حتى يرد عليه به تأمل
(قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف أي هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وماشي حيث
يستباح) صدره حيث هي تهامة بعد نجد (قوله واتقوا) فعل أمر مبني على حذف
النون ويوما مفعول وقوله لا تجزي ولا تقبل ولا يؤخذ ولا هم ينصرون صفات ليوم (قوله
وقراءة) بالجر عطف على واتقوا الجرور باضافته لهو (قوله على تقدير فيه) أي
قالا اصل تمسون فيه وتصبحون فيه (قوله فاتصبا بالضمير) أي بالفعل بسبب حذف
الخافض (قوله ويوما شهدناه سليمان وعامرا) تمامه قلبا لسوى الطعن النحال نوافله
(قوله شهدناه) أي حضرنا فيه حرب هاتين القبيلتين والنحال جمع نهل بكمل وجمال ونهل
جمع ناهل كطلب وطالب والناهل من أسماء الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان
والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها التي لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلاة وقيل
هنا للنفق أي ما أعطينا في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنحال صفة للزجاج ونم
مضاف محذوف هو بدل من الطعن أي قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النحال
لادم أي العطاش له لشدة الحيف على العدو وألريانة منه لكثرة ما وقع من القتل بها
(قوله أي شهدنا فيه) أي حذف الجار واتصبا بالضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف)
عطف على قوله واتصل وقوله منصوبا حال من ضمير حذف (قوله الاقل) أي وهو أن
الحذف دفعي وقوله والثاني أي وهو ان الحذف تدريجي (قوله الا الهاء) أي وحدها أي
انه أو لا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذي نسبناه لسبويه نسبة ابن الشجري للكسائي
(قوله وقال آخر الخ) أي فان نسبناه لابن الحسن الاختف نسبة ابن الشجري لرجل آخر
وجعل سيبويه والاختف ممن يجوز الامر من فقد عكس ابن الشجري في النقل (قوله
الافيه) أي الجار والجرور معا (قوله والاقيس عندي) الضمير لابن الشجري لان هذا
من كلامه وقوله انتهى أي كلام ابن الشجري (قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أي وهو
ما علمته سابقا (قوله وزعم أبو حيان الخ) اعترض على المصنف بأن أبا حيان قال وقد
يجوز على مذهب الكوفيين أن لا تقدر ضمير ابل فجعل الجملة مضافة ليوم محذوف وحذف
لدلالة يوم عليه ومراوده بمذهب الكوفيين الذي بنى عليه تجويز حذف المضاف وإبقاء
المضاف اليه على جزمه واذا علمت ذلك فأبو حيان لم يقل أن الاولى الخ وإنما قال وقد يجوز
على مذهب الكوفيين وما عند البصريين فهو متمنع وحيث تعلم أن قول المصنف ثم ان
ادعى الخ لا يتم هذا التردد اذ حيث بناء على المذهب الكوفي كان جاريا على التسق
الاول اه تقرير دردير (قوله في الآية الاولى) أي وهي واتقوا يوما الخ (قوله بابدال
يوم الثاني من الاول) أي والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا يحتاج
لرابط (قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على أبي حيان (قوله فساد) أي لان

حذف

حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره شاذ إلا إذا كان المحذوف مما لا يعطف عليه (قوله أو أنها انبت الخ) أي وحيداً فالجمله منصوبة ببدل من يومها والبدل على نية تكرار العامل فينحل المعنى واتقوا لا تجزى أي فقد وقعت الجملة مفعولاً في موضع ليس من المواضع التي تقع فيه الجملة مفعولاً لأنها ليست محكية (قوله وفيها ما تشتهي الانفس) هذه الآية في سورة الزخرف وفيها قراءتان - بيعتان فقرأ بأبواب الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده المصنف أولاً وقراء الباقر بن محمد فيها كما ذكرنا وفي سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم بحذف الهاء بإجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغني عن وجود الضمير (قوله أقوى) أي أحسن وذلك لأن الموصول مع صلته كالشيء الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظي عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وإن كان كالجزء من الجملة إلا أنه قد يفارق إذا قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهي مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدأ (قوله أقوى منه) أي أقوى من نفسه (قوله وقدير بطها) أي من غير الغالب (قوله وهو قائل) بل قال أبو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ فأحرى أن لا يجيزه في الصلة وصرح المصنف في أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس في التسهيل ما يدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرّف الموصول بأنه ما اقترب إلى عائد أو خلفه وإلى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه إلى ما أنشده المصنف ومنه في النثر قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى أي عنه وقولهم الججاج الذي رأيت ابن يوسف بنصب ابن أي هو الذي رأيته (قوله وتقديره الخ) أي فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أي بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائماً مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أي فإن الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أي خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدره في رحمتك لكان فيه نيابة الظاهر الذي هو قليل عن ضمير الخطاب الذي هو قليل بخلاف ما لو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله إذا الغالب الخ) حاصله أن المبتدأ إذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جازر ربط الصلة بضمير الغيبة نظر الموصول لأنه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وضمير التكلم أو الخطاب نظر المبتدأ وكلا الوجهين مقيس إلا أن الأول أكثر من الثاني فإن كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر

أرأيتها انبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع * الثالث الجملة الموصول بها الأسماء ولا يربطها غالباً إلا الضمير ما مذكوراً ونحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته أيديهم وفيها ما تشتهي الانفس ونحوياً كل مما تاكلون منه وما مقدراً نحو أيهم أشد ونحو وما عملت أيديهم وفيها ما تشتهي الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر وقدير بطها ظاهر يخاف الضمير كقوله فيارب ليلى أنت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله أطمع وهو قليل فالواو تقديره وانت الذي في رحمة وقد كان يمكنهم أن يقدروا في رحمتك كقوله وانت الذي أخلفتني ما وعدتني وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل إذا الغالب أنت الذي فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس وأما أنت الذي قام زيد فقليل غير مقيس

وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله ١٩٢ الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا

برهم يعدلون انه يجوز كون
العطف بـثم على الجملة الفعلية
ضعيف لانه يلزمه أن يكون من
هذا القليل فيكون الاصل كفروا
به لان المعطوف على الصلة صلة
فلا بد من رابط وأما اذا قدر العطف
على الحمد لله وما بعده فلا اشكال
في الرابع الواقعة حالا ورابطها اما
الواو والضمير نحو ولا تقربوا الصلاة
وأنتم سكارى أو الواو فقط نحو
لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحن
جاء زيد والشمس طالعة أو والضمير
فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله
وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح
في الصورة الثانية أنه لا بد من تقدير
الضمير أي طالعة وقت مجيئه وزعم
الزمخشري في الثالثة أنها شاذة
نادرة وليس كذلك لورودها
في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا
بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء
ظهورهم كأنهم لا يعلمون والله
يحكم لامعقب لحكمه وما أرسلنا
قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون
الطعام ويوم القيامة ترى الذين
كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد
يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو
مررت بالبرقيز بذرهم أو الواو
كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ
اتصف النهار وهو غائص وصاحبه
لا يدري ما حاله
نصف النهار الماء غامرة

ورفقه بالغيب لا يدري

الخامس المفسرة لغافل الاسم المشتغل عنه نحو زيد أضربت أخاه

بدلا عن الضمير كان قليلا غير قياسي (قوله يجوز كون العطف بـثم) أي ودخول
المعطوف في سياق الجملة من حيث جملة على من عدل به غيره مع انفراده بخلق ما ذكر
(قوله على الجملة الفعلية) أي جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشري (قوله
أن يكون من هذا) أي القليل الغير المقيس (قوله فلا بد من رابط) أي فلا بد من ضمير
رابط وليس هنا رابط موجود فتعين أن يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو الرابط خلفا
عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لا يصح أصلا (قوله وأما اذا
قدر العطف على الحمد لله) أي وجعلت ثم للترتيب الاخباري أي الذكرى (قوله ورابطها)
أي والرابط لها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) أي والحال أنكم سكارى فالرابط الواو
وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين
قوله أنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم سكارى أن معنى الاول جاءوا وهم كذلك والثاني جاءوا
وهم كذلك باستئناف الاثبات (قوله ونحن عصبة) أي فالرابط الواو اذا لازم يربعود
على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله أي مصاحبا ~~ال~~ كونه عصبة (قوله
وجوههم) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذي هو صاحب الحال (قوله
انه لا بد من تقدير الضمير) أي لان الواو لا تكفي في الرابط بل اما الواو والضمير أو الضمير فقط
وهو غير قول الزمخشري لانه يقول ان الرابط بالضمير وحده نادر (قوله أي طالعة وقت
مجيئه) أي ونحن عصبة وقت أكله (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) أي فهذه جملة
حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أو ثوا الكتاب كاب
الله وراة ظهورهم كأنهم لا يعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لا يعلمون حال
والرابط من فريق بالهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لا يعلمون بل هي
فنبذوه وراة ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس ما يشترون وقوله كأنهم لا يعلمون في هذه
الآية تعريض بالزمخشري فانه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لامعقب
لحكمه) أي نافذا حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله قضير
بذرهم) أي قضير منه بذرهم أي حال كونه مـهرا كل قضير منه بذرهم (قوله نصف النهار)
أي اتصف والماء غامرة الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على
صاحب الحال اذا انضم اليه الملقوظ به عائدا على الغائص فاحتج لتقدير الواو (قوله الماء
غامره) أي والماء غامرة واعتراض بأن الرابط يحصل بالواو وبالضمير فثبت لا واو ولا ضمير
يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل وقضير بذرهم ويحتمل
قنيز منه بذرهم وكذلك يحتمل البيت والماء غامرة ويحتمل الماء غامرة فيه فتخصيص
المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو وتحكم (قوله المشتغل عنه) أي
بالعمل في ضميره أو بالعمل في سببيه أي المضاف لضميره فالاول نحو زيد أضربت أخاه
ضربت زيدا ضربته والثاني زيد أضربت أخاه أي أهنت زيدا أضربت أخاه (قوله

أو عمرا وأخاه) أي زيد اضربت عمرا وأخاه لأن الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع
 في الجملة المفسرة وقوله إذا قدرت الخ راجع لقوله أو عمرا وأخاه (قوله لم يصح نصب
 الاسم على الاشتغال) أي لعدم اشتمال الجملة المفسرة على ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله
 ولا رفعه على الابتداء أي لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها بالابتداء
 (قوله لم يصح نصب الخ) أي بناء على القول الصحيح أن البدل على نية تكرار الاسم
 وأما لو قيل إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا الوعظت)
 أي وكذا يمنع الرفع والنصب لوعظت الخ (قوله بغير الواو) أي كالفاء لأنها لا تجمع
 المفردات بخلاف الواو ونحو زيد اضربت عمرا وأخاه (قوله الذين مبتدأ) أي الذين فيه
 مبتدأ وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أي والفاء في قوله فتعـ إذا خلة على
 الخبر المحذوف أي فأنعمهم الله وانما دخلت الفاء في خبر الموصول مع كونه ملته
 ماضوية لكونه أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما إذا كانت الصلة مضارعة
 وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهـم قائم
 فأكرمهم والرابط في الآية الضمير في الفعل المحذوف (قوله ولا يكون الذين منصوبا
 بمحذوف الخ) أي فليس من باب الاشتغال (قوله زيد اضرباياه) فزيدا مفعول المحذوف
 أي ضربا زيد اضرباياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا المفسر في المثال
 اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف تعسا في الآية لأن لهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال
 (قوله خلافا للجماعة) هذا راجع للآية والمثالين وهما زيد اجدعاه وعر الخ لأنهم قالوا
 الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيد اجدعاه وعر اقباه على الاشتغال (قوله
 لأن اللام) علة لعدم الجواز في الآية والمثالين أن قلت هلا عمل بان الفاء في قوله فتعـ
 مانعة من عمل ما بعده فمما قبلها أو ما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك
 لعمومه بخلاف الفاء فهي قاصرة على الآية فان قلت إن المانع فاء جواب الشرط لفاء
 الخبر قلت إن فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهي مانعة وبهذا التقرير اندفع ما قاله
 الشارح أن ظاهره أن الفاء ليست مانعة والاذكرها (قوله بمحذوف) أي غير العامل
 في المصدر تقديره في الآية أرادني لهم وتقديره في المثالين أرادني له وهو مستأنف
 جواب عما يقال من تريد بالتعس والجدع والسقي (قوله لا بالمصدر) أي فلم يشتغل المصدر
 بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه واعترض بأن ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر
 واللام للبيان وجبت ذصح النصب على الاشتغال في المثالين ولا يصح في الآية للمانع
 وهي الفاء (قوله لأنها لازمة ولا م التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف
 اللام نحو جـد عازيدا وسـقبازيدا (قوله لأنها الخ) جواب عما يقال نسـلم أنه ليست
 للتعبية ~~لكن~~ التقوية (قوله سل بن إسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الأول بنى
 إسرائيل وكـم اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهي

أو عمرا وأخاه أو عمرا أخاه إذا
 قدرت الأخ يائما فان قدرته
 بدلا لم يصح نصب الاسم على
 الاشتغال ولا رفعه على
 الابتداء وكذا الوعظت بغير الواو
 وقوله تعالى والذين كفروا قطعنا
 لهم الذين مبتدأ ونعـا مصدر
 لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون
 الذين منصوبا بمحذوف يفسره
 تعسا كما تقول زيدا ضرباياه
 وكذا لا يجوز زيدا جـدعاه ولا
 عرا سقباه خلافا للجماعة منهم
 أبو حيان لأن اللام متعلقة
 بمحذوف لا بالمصدر لأنه لا يتعدى
 بالحرف وليست لام التقوية لأنها
 لازمة ولا م التقوية غير لازمة
 وقوله تعالى سل بن إسرائيل كم
 آتيناهم من آية

ان قدرت من زائدة فكلم مبتدأ أو ١٩٤ مفعول لا تينا مقدر بعده وان قدرتها بياناً لكم كما هي بيان لما في ما نسخ من

مفعول أول لا تينا والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي كم جماعة آتيانهم آية أي
أي جماعة آتيانهم وجملة كم الخ مفعول ثانٍ لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على اعراب كم
مبتدأ واما مفعول المحذوف أي أي جماعة آتيانهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة
مفعول ثانٍ لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الأولى ليست
من الاشتغال لأن الفاء مانعة على ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملاً على ضمير الاسم
السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدأ (قوله مقدر بعده) أي لأن
الاستفهام له الصدور آية مفعول ثانٍ على كل حال (قوله لعدم الرجوع حيث ذاك إلى كم)
أي لأن كم واقعة على آية وضمير آتيانهم لـ بنى إسرائيل (قوله وانما هي مفعول ثانٍ) أي
لا تينا وقوله مقدم أي والجملة مفعول ثانٍ لـ (قوله وجوز الزمخشري الخ) أي ان
ما سبق كما بناء على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله (قوله في كم) أي المذكورة في هذه
الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ) اعترض بأنه سيأتي في الباب
الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافاً لكثيرهم فانظر مع ما هنا سلمنا أن كم الخبرية تعلق فلا
نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بنى إسرائيل عما آتيانهم من
الآيات ثم استأنف لفائدة أنها كثيرة قوله كم آتيانهم ولا تجعل كم مفعولاً ثانياً لسل لأن
أما المصدر (قوله أن كم الخبرية تعلق) أي وكم هنا علق سل عن مفعوله الثاني على كل
من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض زيادة من) أشار به إلى أن كلامه
السابق مبني على قول ضعيف كما أشار به بقوله وانما تزايد بعد الاستفهام بهل لا بكم
(قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي تزايد فيه غير موجب وقوله
في غير التمييز أي وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والأولى حذف هذا
القول لأن من آية ليس تمييزاً لكم بل مفعول ثانٍ لا تيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل
(قوله كثير منهم) بدل بعض لأن الكثير بعض والرابط ضمير منهم (قوله قتال فيه)
بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل بعض
(قوله النار) بدل اشتمال من الأخذ ورد (قوله خاف عن الضمير) أي فقوله إلا
الضمير أي أو خلفه (قوله ثواء) بالثاء أي أقدم كان في إقامة حول أفتها تقضي الخ
فثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثويته جملة فعلية صفة لقوله ثواء وفيها الرابطة لها
بالموصوف (قوله تقضي) اسم كان أي فراغ لبيانات أي حاجات (قوله وبسأم)
منصوب بأن مضرة جوازاً وهي مع صلتها مؤولة بمصدره عطوف على المصداق المذكور
أي تقضي لبيانات وسأمة سأم (قوله للحول) أي والأصل ثبت فيه ثم حذف الحار
فانصل الضمير بالفعل أي ثويته وقوله للحول أي فهي رابطة للبدل وليس الرابطة مقدرها
(قوله وإبريشي) الأولى أن فيه تكلفاً والافهو صحيح لأن الرابطة التفسيرية كافية إذ
لا فرق بينه وبين البدل والالكان أيضاً كلامه لا يصح لأنه أيضاً يقدر ضمير البدل وابن

آية لم يجز واحد من الوجهين
لعدم الرجوع حيث ذاك إلى كم وانما
هي مفعول ثانٍ مقدم مثل
أعشر بن درهم أعطيتك وجوز
الزمخشري في كم الخبرية
والاستفهامية ولم يذكر النحويون
أن كم الخبرية تعلق العامل عن
العمل وجوز بعضهم زيادة من كما
قدمنا وانما تزايد بعد الاستفهام
بهل خاصة وقد يكون تجوز ذلك
على قول من لا يشترط كون
الكلام غير موجب مطلقاً وعلى
قول من يشترطه في غير باب
التمييز ويرى أنها في رطل من
زيت وخاتم من حديد زائدة
لا مبينة للجنس (السادس
والسابع) بدلاً البعض والاشتمال
ولا يربطهما إلا الضمير لمفوظا
نحو ثم عوا وصموا كثير منهم
يسألونك عن الشهر الحرام قتال
فيه أو مقدر المحو من استطاع أي
منهم ونحو قتل أصحاب الأخدود
النار أي فيه وقيل إن آل خلف
عن الضمير أي ناره وقال الأعشى
لقد كان في حول ثواء ثويته
تقضي إبانات وبسأم سأم
أي ثويته فيه فالهاء من ثويته
مفعول مطلق وهي ضمير الثواء
لأن الجملة له صفة والهاء رابطة
الصفة والضمير المقتدر رابطة للبدل
وهو ثواء بالبدل منه وهو حول
وزعم ابن سيده أنه يجوز كون
الهاء من ثويته للحول على الانساع في ضمير الطرف بحذف كلمة في وليس بشئ

سيده بقدر الصفة رابطا ثم ابن سيدة يلزمه تكلم حذف الجار وخلق الصفة (قوله
 وليس بشئ) نطق الصفة حينئذ من ضمير الموصوف (ان أراد خلقها من الضمير لفظا
 وتقديرها ممنوع وان أراد خلقها لفظا لم ولا يضرب والحاصل أن في البيت موصوفا
 ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما ما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد
 فان قدر رابطا للصفة احتج الى تقدير ضمير آخر يربط البديل أي نوبته فيه كما فعل
 المصنف وان قدر رابطا للبديل احتج الى ضمير آخر يربط الصفة أي نوبته اياه
 فالموصل يعود للحول والمنفصل يعود للشوا غير ان تقدير المصنف أولى من هذا
 التقدير الذي رآه ابن سيدة لسلامته من الاتساع الذي هو خلاف الاصل هذا ان
 قلنا ان الجار والمجرور حذف فامعنا وان قلنا على التدرج فالانساع لازم على تقدير
 المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك اذا لم تستوف أفراد المجل أما ان نويت
 استيفاء أفراد بحذف معطوف أو ما توفيت أفراد به بذكرها بعده فانه يجوز البديل
 ويكون بدل منفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله
 بتقدير منهم) أي على انه خير وقد يقال بصفة البديل ويقدرونهم رابطا والرابط كما
 يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله لا يحتاج الى رابط) أي زائد عن ذات الجملة
 (قوله الا الضمير) أي العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله وجهه) فاعل
 بحسن وقوله أو وجهها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب
 أو بالجر نحو حسن الوجه أو الوجه فانه حينئذ لا يفتقر الى رابط لوجود الضمير في الصفة
 والحاصل أن الصفة ان وجد فيها ضمير كني والا لا بد من كونه في معمولها ولكن فيه أنه
 يرد حسن وجهها فان في الصفة ضمير مع أنهم قدروا الضمير في معمولها تأمل (قوله
 خلاف عن الضمير) أي وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقولنا الا الضمير أي أو خلفه
 (قوله لحسن ما تب) أي لما تب حسن (قوله بدل) أي من حسن ما تب ولا شك أن
 البديل يقع في التكررات وقوله أو بيان أي على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص
 في المعارف وموضع في التكررات وأما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا
 فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثاني يمنع البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة
 في ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه أن التكررات تتفاوت فتبين بما كان واضحا منها فتبين به
 غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) أي ان جنات معرفة لاضافته الى
 عدن الذي هو معرفة (قوله لانه عدن) أي الذي أضيف اليه (قوله علم على الإقامة)
 أي فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ)
 وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصول الذي هو معرفة فيفيد أنه معرفة اذ
 لا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لوصح) خبر عن قوله يقول الزمخشري (قوله
 اذ لا تبين الخ) أي بل لا بد من التوافق في التعريف والتشكيك (قوله ولكن قوله) أي

خلق الصفة حينئذ من ضمير
 الموصوف ولا شرط الرابط في بدل
 البعض وجب في نحو قولك مررت
 بثلاثة زيد وعمر والقطع بتقدير منهم
 لانه لو أتبع لكان بدل بعض من
 غير ضمير (تنبيه) * انما لم يحتج بدل
 الكل الى رابط لانه نفس المبدل
 منه في المعنى كما أن الجملة التي هي
 نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط
 لذلك (الثامن) مع موصول الصفة
 المشبهة ولا يربطه أيضا الا الضمير اما
 ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه
 أو وجهها منه أو مقدرا نحو زيد
 حسن وجهها أي منه واختلف
 في نحو زيد حسن الوجه بالرفع
 فقيل التقدير منه وقيل أل خلف
 عن الضمير وقال تعالى وان
 للمتقين لحسن ما تب جنات عدن
 مفتحة لهم الابواب جنات بدل
 أو بيان والثاني يمنع البصريون
 لانه لا يجوز عندهم أن يقع عطف
 البيان في التكررات وقول
 الزمخشري انه معرفة لان عدنا
 علم على الإقامة بدليل جنات عدن
 التي وعد الرحمن عباده لوصح
 تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين
 المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع
 وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة

والتي في الآية بدل لانعت ومفتحة حال من ١٩٦ جنات لاختصاصها بالاضافة أو صفة لها لا صفة لحسن لانه مذ كرولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول مالم يسم فاعله أو بدل من ضمير مستتر والاول أولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه وعليهما فلا بد من تقدير أن الاصل الابواب منها أو ابوابها ونابت ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لاشتمال خلافا للزمخشري (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا الا الضمير امامه كوراء مخوفن بكفر بعد منكم فاني أعذبه أو مقدرا أو منوباعنه مخوفن فرض فيمن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في الحج أي منه أو الاصل في حجه وأما قوله تعالى بلى من أوفى بعهده واتي فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حرب الله هم الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة أعجبت

فأى رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى ان الرابط عموم المتقين والظاهر أنه لا عموم فيها وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته (العاشر) العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كافي

الزمخشري ممنوع استدراكه على قوله لو صح الخ فانحط الامر على أن جنات بدل باتفاق أو بيان على المذهب الكوفي (قوله والتي في الآية) أي واقظ التي الواقع في الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل أو بيان (قوله بالاضافة) أي اضافتها لعدن وقوله لانه أي الحسن من مذ كر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنهوت (قوله ولان البدل الخ) أي ولانا أعربنا جنات بدلا من حسن فلو جعل مفتحة صفة له لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله أو بدل من ضمير مستتر) أي في مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة والوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذي اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولا شك ان حسنة يشترط فيه الضمير اكونه صفة (قوله وعليهما فلا بد الخ) أي على أنه بدل أو مفعول فلا بد الخ أما على أنه بدلا فلا بد البعض أو الاشتمال لا بدله من ضمير ولانه على وجهه نائب فاعل صار معه ولا للصفة لان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) أي فالرابط محذوف (قوله أو ابوابها) أي فآل عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) أي بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) أي لان الباب جزء من الدار (قوله لاشتمال) أي بناء على أن الجنة مشتملة على الباب أي متلزمة له وليس الباب جزءا منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشري لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هي البساتين والباب ليس جزءا منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللأشجار وغير ذلك وحينئذ فيكون ما للمصنف أرجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيمن الحج) أي من قدر الحج على نفسه في هذه الاشهر وأوجبه على نفسه بالاحرام به فيها فلا رقت منه أي لا ينبغي أن يصدومه ذلك فيه (قوله وأما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من في الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسر هاء ضد البداوة بكسر الباء وقصها والحاضرة سكنى الحضارة كما ان البداوة سكنى البادية وأي مفعول ثان لترانا ونا مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب وأي التمام والتعجب أي ترانا تامين في السمكالات من رجال البادية أي من أهلها وبعد البيت ومن ربط الخماش فان فينا قنا سلبا وأفراسا حسانا وقوله سلبا أي طولا والبيتان للقطامي (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب وكذا ما بعده (قوله فلسنا على صفته) أي لانك ترانا تامين في السمكالات من أهل البادية (قوله كافي قاما وتعد) أي اذا عملت الثاني والرابط الواو (قوله في ثانيهما) يعني في جملة فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول الخ) فسفيهما تنازعه كان يقول وأعمل الثاني واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك أن العامل

قاما وقعد أخوالا وعمل أولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهما على الله شططا وانهم ظنوا كما ظنتم

أن لا يبعث الله أحدا أو كون ثانياه ما جوابا بالاول اما جوابية الشرط نحو نعالوا يستغفروا لكم رسول الله ونحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيككم في الكلالة أو نحو ذلك من ١٩٧ أوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد ولذلك بطل قول الكوفيين ان

من التنازع قول امرئ القيس كفاي ولم أطلب قلبا من المال وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب أنه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاي طالب للقليل وأطلب طالب للملك محذوف للدليل وليس طالب للقليل لثلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفا على كفاي وحينئذ يلزم كونه مثبتا لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله

ولو أن ما أسي لادني معيشة * وانما لم يجوز أن يقتدر مستأنفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاي فلا تنازع بينهما (فان قلت) لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو والعمال فانك اذا قلت لو دعوتني لاجاني غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني (قلت) أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول القاسمي والكوفي ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت أني أسي لادني معيشة لكفاي القليل في حالة أني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم موقوفه على طلبه

الثاني وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسميح لان خبر كان جملة يقول سفيها (قوله أن لا يبعث الله الخ) تنازع انهم ظنوا وظننتم وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلا وكما ظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفي جعل ظننتم معمولا اظنوا تسميح بل المعمول كما ظننتم (قوله رسول الله) تنازعه تعالوا على تضمينه معنى اتوا يستغفروا وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلا والثاني وهو يستغفر جواب للاول لان المعنى ان تأتوا يستغفروا (قوله قطرا تنازعه) آتوا وأفرغ وأعمل الثاني وأضمر في الاول وحذفه لكونه فضلا وأفرغ جواب آتوني (قوله يستفتونك) أي يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيككم فيها (قوله في الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيككم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أي كان يكونا معمولين لعامل واحد كما في القائم والفاضل أبوه وكان يكون العامل الثاني حالا من العامل الاول على ما سبق قول (قوله ولا يجوز قام قعد زيد) أي اعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أي لاجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباطا اذ لو جعلت للعطف لازم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أي انهم قالوا ان قلبا تنازعه كفاي وأطلب وأعمل الاول وأضمر في الثاني وحذفه وعدوله عن اعمال الثاني مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان اعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أي اعمال الاول (قوله لاختلاف مطلوبي العاملين) أي اعدم الربط لاختلاف الخ قاله في الحقيقة في عدم التنازع هو عدم الربط (قوله للدليل) أي وهو البيت الذي بعده وهو * ولكن ما أسي لاجدموئل * الخ (قوله معطوفا على كفاي) أي لاجل أن يحصل الربط بين العاملين (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كان معطوفا على كفاي كان أي لم أطلب مثبتا (قوله كونه) أي لم أطلب وقوله لانه أي لم أطلب داخل في خبر الامتناع أي الذي نفي في المعنى أي ونفي النفي اثبات (قوله بعد ما نفاه الخ) فينحل المعنى ان سعي لادني معيشة وطالب للقليل من المال منفي بل اطلب الكثير وانتفاء طالب للقليل منفي بل اطلب القليل والسعي للادني (قوله وانما لم يجوز أن يقتدر مستأنفا) ويكون العاملان تنازعا في قلب (قوله فلا تنازع بينهما) أي لان شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف (قوله أفادت الخ) أي أفادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت اتني كفاية القليل لانتفاء السعي لادني معيشة وانتفاء عدم طلب القليل مستمرا (قوله لان المعنى حينئذ) أي وأما في المثال السابق فالقيد ليس نقيضا للشرط لان عدم التواني لا يناقض الدعوة وانما المناقضة في البيت وفي قولك لو جاني لا كرمته غير جاني فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) أي أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعي ومن المعلوم أن القيد جزء في المعنى وان السعي لادني معيشة هو

القاسمي والكوفي ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت أني أسي لادني معيشة لكفاي القليل في حالة أني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم موقوفه على طلبه

طلب القابل فيقول الامر الى أنه علق عدم طلب القابل على طلب القابل فاذا دخلت
لو صارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لا انتفاء الطلب فقد توقف الشيء على
عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشيء أي عدم الطلب وهو القيد وقوله على
وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو وما بعد دخول لو فيكون فيه توقف
وجود الشيء على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الاولى حذف
انتفاء لان كلامنا في التعليق يقطع النظر عن لو وما جاء الفساد الامن جعل الوار
للحال وحينئذ قد عين جعلها للاستئناف اه تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية
الخ) الاولى حذف انتفاء لان التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء
الجواب وقوله موقوفا على طلبه أي على طلب القابل الذي هو السعي لادنى معيشة
(قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد المعلق معلق أيضا
(قوله فيتوقف عدم الشيء) أي عدم الطلب للقابل (قوله وهذه القاعدة) أي
وهي وجوب الربط بين عاملي التنازع (قوله وهذه القاعدة) أي لاجل ارتباط جملتي
التنازع بطل قول بعضهم الخ (قوله قول بعضهم) هو الزمخشري (قوله ضمير راجع الى
المصدر الخ) أي فلما تبين هو أي اقتدار الله على كل شيء (قوله بناء على أن تبين الخ)
أي فالاصل فلما تبين له أن الله على كل شيء قدبر قال أعلم أن الله الخ فاعمل الثاني في قوله
أن الخ على أنه مفعول له وأضمر في الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله اذلا ارتباط
الخ) علة لبطلان قول بعضهم قال الدماميني قد يقال ان الربط موجود لان لما تربط بين
الشرط والجواب وأعلم معمول للجواب فينبه وبين الشرط ارتباط (قوله لوصح) أي
التنازع وفرضنا وجود الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم
الضعف وسيأتي للمصنف المروء عليه قريبا في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم
ما كنتم تزعمون فيمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر أن بين طرف والتفاعل ضمير راجع الى
مصدر الفعل أي اقد وقع التقطع بينكم أو الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم
يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل او الى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان
الفعلين تقطع وضل تنازعا فاعمل التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما في هذا
المحل (قوله لضعف الاضمار الخ) أي اذا عمل الثاني وأضمرنا في الاول فليزم الاضمار
قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشري وأما قوله وضعف الخ أي اذا عمل الاول
وأهمل الثاني وهذا على غير ما قاله الزمخشري (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال
فجعل العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومعمول الثاني محذوف (قوله
كضربني وضربت زيد) الفصيح كضربني وضربت زيد (قوله لا يجوزونه) أي لما فيه
من تهية العامل للعامل ثم قطعه عنه (قوله ان مفعول أطلب الملك محذوف) أي
أو أنه منزل منزلة اللازم أي لم احتج لطلب (قوله اما المصدر) أي المفهوم من الفعل

فيتوقف عدم الشيء على وجوده
ولهذه القاعدة أيضا بطل قول
بعضهم في فلما تبين له قال أعلم
أن الله على كل شيء قدبر أن
فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر
المفهوم من أن وصلتها بناء على
أن تبين وأعلم لم قد تنازعا كفاي
ضربني وضربت زيد اذلا ارتباط
تبين تبين وأعلم على أنه لوصح لم يحسن
حل التبريل عليه لضعف الاضمار
قبل الذكر في باب التنازع حتى
ان الكوفاين لا يجوزونه البتة
وضعف حذف مفعول العامل
الثاني اذا أهمل كضربني
وضربت زيد حتى ان البصريين
لا يجوزونه الا في الضرورة
والصواب أن مفعول أطلب
الملك محذوف كما قد منا وأن فاعل
تبين ضمير مستتر اما المصدر

أى فلانين له تين كما قالوا فى ثم بد الهيم من بعد مارأ والآيات ليسجنته أولشى دل عليه الكلام أى فلانين له الامر أو ما أشكل عليه وتظيره اذا كان غدا فأتنى أى اذا كان هو أى ما نحن عليه ١٩٩ من سلامة (الحادى عشر) ألفاظ

التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملقوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الهروى فى الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه فى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ان جميعا توكيد لما لو كان كذا قبل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب أنه حال وقول الفراء والزحشرى فى قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب أنهم ابدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر يدل كل جائزا اذا كان مفيدا للاحاطة فحوقم ثلاثكم وبدل الكل لاحتياج الى ضمير ويجوز ان كل أن تلى العوامل اذالم تتصل بالضمير نحو جاءنى كل القوم فيجوز مجيها بدلا بخلاف جاءنى كلهم فلا يجوز الا فى الضرورة فهذا أحسن ما قيل فى هذه القراءة وخرجهما ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعهما عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر **قول** بعضهم مررت بهم كلا أى جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفى واحترز بذكر الاول عن أجمع وأخواته فأنما انما توكيد بعد كل نحو فوجد الملائكة كلهم أجمعون

(قوله فلانين له تين) أى فلان حصل له تين (قوله كما قالوا فى ثم بد الهيم) أى فضايله ضمير البداء (قوله وتظيره) أى فى كون الضمير راجعا لما دل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) أى صحة وغدا خبر كان (قوله ألفاظ التوكيد الاول) أى التى يؤكدها أو لا بدون تهتم شئ عليها (قوله الاول) أى وهى النفس والعين وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على التوكيد) فقد جعل جميع موكدا مع كونه خاليا عن الرباط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو الامام بهاء الدين قاضى القضاة أبو محمد عبد الله ابن عبد الرحمن بن عقيل الأمدى المصرى الشافعى تلميذ أبي حيان وكان ابن عقيل تولى القضاة فى محكمة باب الفتوح عن القزوينى ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادى شيخ الكل فى الكل ثم تولى قاضى القضاة أى قاضى العسكر قال السراج البلقى سمعت أبا حيان يقول ما نحت أديم السماء أنى من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين وسقانة ولازم أبا حيان اثنتى عشرة سنة وتوفى سنة تسع وستين وسبع مائة ودفن بقرب الامام الشافعى (قوله ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال) أى من ما (قوله وابدال الظاهر) جواب عما يقال انه لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير (قوله اذا كان) أى ذلك الظاهر (قوله اذالم تتصل بالضمير) أى واما ان اتصلت به فلا تبشرها العوامل فلا تقع الامتداد أو مؤكدة (قوله وبدل الكل الخ) جواب عما يقال انه ليس هنالك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم ايلاء كل العوامل والعامل لا يلى كلا (قوله وهو نادر) أى اذ الغالب اضافتها لفظا ومعنى أو معنى فقط فهى معرفة فى الغالب (قوله فأنما انما توكيد بعد كل) يعنى لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينافى انها يؤكدها وحدها ونحو المنجوعهم أجمعين (قوله فأنما انما توكيد بعد كل) قال الدمامينى هذا سم وظاهر فقد قال تعالى فككبوا فيها هم والغاؤون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى حكاية عن ابليس لا غوينهم أجمعين وقال تعالى لا قطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لا صابنكم أجمعين وقال انما المنجوعهم أجمعين وان جهنم لم وعدهم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل فى حالات اعراب الاسم وأجاب الشافعى بأن قول المصنف انما توكيد بعد كل أى لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينافى انها يؤكدها وحدها

(الامور التى يكتبها الاسم بالاضافة)

(قوله الاسم) أى المضاف من المضاف اليه وقوله بالاضافة أى بسبب الاضافة (قوله عشرة) الاولى أحد عشر (قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدمامينى فيه نظر فان

(الامور التى يكتبها الاسم بالاضافة) وهى عشرة * أحدها التعريف نحو غلام زيد * الثانى التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص

الذي لم يبلغ درجة التعريف فان
غلام رجل أخص من غلام ولكنه
لم يتميز عنه كما يتميز غلام زيد الثالث
التخفيف كضارب زيد وضاربا
عرو وضاربون ~~ك~~كر اذا أردت
الحال أو الاستقبال فان الأصل
فيه أن يعـ ملن النصب ولكن
الخفض أخف منه اذ لا تنوين
معه ولا نون ويدل على أن هـ ذه
الاضافة لا تنيد التعريف قولك
الضارب زيد والضاربون زيد ولا
يجتمع على الاسم تعريفان وقوله
تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف
النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني
عطفه وقول أي كبير

فأنت به حوش الفؤاد مبطنا
ولا تنصب المعرفة على الحال
وقول جرير

يارب غابطنا لو كان يطلبكم
ولا تدخل رب على المعارف وفي
التحفة أن ابن مالك رد على ابن
الحاجب في قوله ولا تفيد الا
تخفيفا فقال بل تفيد أيضا
التخصيص فان ضارب زيد أخص
من ضارب وهذا هو فان ضارب
زيد أصله ضارب زيد بالنصب
رياس أصله ضارب فقط فالتخصيص
حاصل بالمعـ مول قبل أن تأتي
الاضافة

مقتضاء أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص
في عرفهم تقليل الاشتراك المعارض في النكرة فمحور بل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف
زيد فانه في اصطلاحهم معرفة ولا يقال له محض اهـ وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله
والمراد الاحـ ترازبل بيان ما اصطلاحوا عليه في التخصيص (قوله الذي يبلغ الخ) أي
التمييز الذي لم يبلغ الخ وقوله درجة التعريف أي التبيين (قوله فان غلام رجل) أي
وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أي من مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أي
المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أي من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال
مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانهم لم ينفذوا غير التخفيف في اللفظ ولا في نسبة
الاتصال بالاعمال مع الذوات أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المضي مع أن
اضافته معنوية (قوله أخف منه) أي من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين
والنون فالخفة بالحذف لأن ذات الخفض أخف من النصب لأن الامر بالعكس (قوله
اذ لا تنوين) أي في الوصف المفرد وقوله ولا نون أي في الوصف المتني أو المجموع (قوله
ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بأى الموصولة المضافة لمعرفة
نحو جاءني أيهم ~~ك~~كر منه فان تعريفها على المشهور وبصلتها باعتبار ما فيها من انه هـ
واضافتها معنوية قطعاً فتفيد التعريف فيجتمع تعريفان وقال الرضي وعندي أنه يجوز
اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله ولا يجتمع
في الاسم تعريفان) أي وهو تعريف الموصولية والاضافة فان قلت ان المعرف بالموصولية
ال والمعرف بالاضافة صلتان لم يتوارد المعرفان على شيء واحد أجيب بأن أل لما كانت
في صورة الحرف ولا زمت الدخول على الاسم وظهور اعرابهما فيما بعد هـ اصارا كالشي
الواحد فكانت الاضافة المتعلقة بالصلة كضارب متعلقة بأل وكان الموصولية القائمة
بال فاعلة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعت الهدى لان اضافة بالغ للكعبة لم تفده تعريفها
والا لامتنع الوصف اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثاني عطفه) أي فانه حال من من
في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة
التكثير (قوله حوش الفؤاد) أي ذكـ وبالمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود
في الرجال وتماهـ سهد اذا ما نام ليل الهوجل والسهد بضم السين والهـ قليل النوم
أو السهران والهوجل الاحق واسناد النوم لليل مجازة على والشاهد في قوله حوش
الفؤاد فانه حال وهو وصف مشبه مضافة لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه
لا في مباعدة منكم وحرنا ما (قوله يارب غابطنا) أي فاضافة غابط للضمير لفظية
لا تفيد تعريفها والامتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) أي
اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله (قوله أخص من ضارب) أي من مطلق
ضارب (قوله قبل أن تأتي الاضافة) وحيد ثم قد اضافة لا مجرد التخفيف كما قال

فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانم اليست في تقدير الانفصال وعلى هذا
صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري أريد باسم الفاعل (٢٠١) هنا ما الماضي كقولك هو مالك عبده أمس

أي ملك الامور يوم الدين على حد
ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو
حنيفة ملك يوم الدين وأما الزمان
المستمر كقولك هو مالك العبيد
فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى
ملخصا وهو حسن الا أنه نقض
هذا المعنى الثاني عندما تكلم على
قوله تعالى وجعل الليل سكنا
والشمس والقمر فقال قرئ بجور
الشمس والقمر عطف على الليل
وبنصبهما باضمار جعل أو عطفهما
على محل الليل لان اسم الفاعل
هنا ليس في معنى الماضي فتكون
اضافته حقيقية بل هو دال على
جعل مسوق في الازمنة المختلفة
ومثله قال الحب والنوى وقالق
الاصباح كما تقول زيد قادر عالم
ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى
وحاصله ان اضافة الوصف انما
تكون حقيقية اذا كان بمعنى
الماضي وانه اذا كان لافادة حدث
مستمر في الازمنة كانت اضافة
غير حقيقية وكان عاملا وليس
الامر كذلك الرابع ازالة القبح أو
التجوز كررت بالرجل الحسن الوجه
فان الوجه ان رفع قبح الكلام
بجملوا الصفة لفظا عن ضمير الموصوف
وان نصب حصل التجوز باجرائك
الوصف القاصر مجرى المتعدي
الخامس تذ كبر المؤنث كقوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى

ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أي بل كان بمعنى الماضي
(قوله فاضافته محضة) أي خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أي ان كانت
الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص أي ان كانت الاضافة لتذكير (قوله ولهذا) أي لاجل
كون مالك بمعنى الماضي (قوله ولهذا الخ) أي فنزل الملك الاستقبال بمنزلة الملك في
الماضي لتحقيق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على الماضي فيه فاللفظ مستعمل في ملك
حاضر لكن تنزيلا وكذا يقال في نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أي
المتناول للماضي والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضي كانت الاضافة حقيقية
مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أي مالك اهلهم على سبيل
الاستمرار في الحال والاستقبال والماضي (قوله فتكون) أي حتى تكون وهو تفريع
على المنى وقوله ليس في معنى الماضي أي فقط وقوله في الازمنة المختلفة أي المتناولة للماضي
والحال والاستقبال أي فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية
فخالصه أنه قد جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر في الازمنة اضافة غير حقيقية
وفي الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافة حقيقية وقد يجاب بأن الاستمرار حاصل
في الماضي وغيره فيسوق جملة على كل منهما فهنا لاحظ اعتبار الاستمرار في الاستقبال
وفي مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار في الماضي (قوله وليس الامر كذلك) أي بل تكون
اضافته حقيقية ولا يكون عاملا مثل ما لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في مالك يوم الدين
(قوله كررت بالرجل الحسن الوجه) أي فالحسن يكتسب بسبب الاضافة زوال القبح
والتجوز اذ تكاب خلاف الاصل (قوله بجملوا الصفة لفظا) أي وان كان في المعنى لا بد
من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (قوله باجرائك الوصف
القاصر) أي لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا
على التشبيه بالمفعول به لانه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أي وهو خلاف الاصل
(قوله تذ كبر المؤنث) أي أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر
بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جزده
من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا اضافة) أي فهذا
يفيد ان تذ كبر قريب في الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر في الآية الاولى لان قريب
فعل بمعنى مفعول وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة لمخدوف أي شيء
قريب وكلام القراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على محذوف
حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا اضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر القراء في الجواب
الخ (قوله اذالم يرد قرب النسب) أما ان أريد به قرب النسب طابق نحو هذه قريبة

وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا ٢٦ في ويحتمل أن يكون منه ان رجة الله قريب من المحسنين
ويبعده اهل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر القراء انهم التزموا التذكير في قريب اذالم يرد قرب النسب

لعمرو وزيد قريب لعمرو وهنالم يرد قرب النسب فلذا ذكرنا التزام التذكير حينئذ (قوله
 قصد الفرق) أي بين المراد به اقرب النسب والمراد بها غيره (قوله وأما قول الجوهري)
 أي في الصحاح جوابا عن تذكير الخبر في قوله تعالى إن رحمة الله قريب (قوله لوجوب
 التأنيت) أي تأنيث الخبر فيما ذكر من المثالب مع أن المبتدأ فيها من مجازي التأنيت
 (قوله لوجوب التأنيت في نحو الشمس طالعة) أي كما يجب في نحو هند فاعلة (قوله
 وإنما يفترق الخ) أي فجازي التأنيت الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيت وحقيق
 التأنيت الظاهر يجب فيه التأنيت (قوله الظاهرين) كما هنا في الشمس والموعظة (قوله
 لا المضميرين) أي لا في الضمير العائد إلى مجازي التأنيت فإن ذلك الضمير يجب تأنيثه كما كان
 العائد على حقيق التأنيت كذلك فالخامس أن مجازي التأنيت أن كان ظاهرا جاز فيه
 التذكير والتأنيت فتقول طلع الشهر وطلعت الشمس وأما حقيق التأنيت فيجب
 التأنيت معه نحو قامت هند وإن كان ضميرا عائدا عليه وجب فيه التأنيت بحيث يوثق
 الله - هل أو الوصف المستند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة كما أن العائد على
 حقيق التأنيت كذلك نحو هند قامت (قوله تأنيث المذكر) أي أن المضاف المذكر
 يكتب التأنيت من المضاف إليه المؤنث بسبب إضافته (قوله قطعت بعض أصابعه)
 أي فهو وإنما أنشأ الله - هل مع كون الفاعل وهو بعض مذكرا لا ككتاب الفاعل المذكر
 التأنيت من المضاف إليه المؤنث أعني الأصابع والسيارة في الآية (قوله عشر
 أمثالها) أي انما يقل عشر أمثالها مع أن المعدود أمثال وهي مذكرا لا ككتاب
 المعدود والتأنيت من المضاف إليه أعني الضمير العائد إلى الحشرات (قوله على شئ) أي
 على طرف وجانب وقوله أي من الشئ أي فأنث الضمير العائد على الشئ مع أنه مذكر
 لا ككتاب المضاف أعني الشئ التأنيت من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أي
 بناء على أن الكون على شفاها كالكون فيها (قوله فالمعدود في الحقيقة الموصوف
 المحذوف) أي فقد جاء على الأصل (قوله طول الليالي الخ) البيت للأغلب المجلي
 وقبل للججاج ويروى بحزبه • أخذن بعضى وتركن بعضى • وبعده

حينئذ طولى وطوبى عرضى • أقعدنى من بعد طول النهض

(قوله أسرع) انما يقل أسرع أي الطول لا ككتاب الطول التأنيت من الليالي
 (قوله شغفن) أي فلم يقل شغفن الحب لا كتابه التأنيت من المضاف إليه وهو الديار
 ونعم البيت • ولكن حب من سكن الديار • وقوله

أمر على الديار ديار لي • أقبل ذا الجدار وذا الجدار

(قوله وتشرق الخ) البيت للأعشى يصف رجلا بأفشاء السر وقوله

فلو كنت في حب ثمانين قامة • ورقبت أسباب السما بلم

ليستدرجك القول حتى تهزه • وتعلم أنى لست عندك بضم

قصد الفرق وأما قول الجوهري أن
 التذكير لكون التأنيت مجازيا
 فهو - لوجوب التأنيت في نحو
 الشمس طالعة والموعظة نافعة
 وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي
 الظاهرين لا المضميرين • السادس
 تأنيث المذكر كقوله قطعت بعض
 أصابعه وقرئ نلتقطه بعض السيارة
 ويحتمل أن يكون منه فله عشر
 أمثالها وكنتم على شئ حفرة من
 النار فأنقذكم منها أي من الشئ
 ويحتمل أن الضمير للنار وفيه بعد
 لأنهم ما كانوا في النار حتى ينقذوا
 منها وإن الأصل فله عشر حشرات
 أمثالها فالمعدود في الحقيقة
 الموصوف المحذوف وهو مؤنث
 وقال

طول الليالي أسرع في نقض
 نقض كل ونقض بعض

وقال

• وما حب الديار شغفن قلابي •
 وأنشدنيويه

والى هذا البيت بشير ابن حزم الظاهري
في قوله

تجنب صدقاً مثل ما واذر الذي
يكون كعمر وبين عرب وأعجم
فان صدق السوء يزري وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم
ومراده بما الكتابة عن الرجل
الناقص كنقص ما الموصولة
وبعمر و الكتابة عن الرجل
المريد أخذ ما ليس له كآخذ عمرو
الواو في الخط وشرط هذه المسئلة
والتي قبلها صلاحية المضاف
للاستغناء عنه فلا يجوز أمة يريد
جاء ولا غلام هند ذهبت ومن ثم
رد ابن مالك في التوضيح قول أبي
الفتح في توجيه قراءة أبي العالية
لاتنفع نفساً إيماناً بتأنيث الفعل
انه من باب قطعت بعض أصابعه
لان المضاف لو سقط هنا قبل نفساً
لاتنفع بقية المفعول ليرجع
اليه الضمير المستتر المرفوع الذي
ناب عن الإيمان في الفاعلية ويلزم
من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل
الى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد
انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز السابغ
الظرفية نحو توتى أكاهما كل حين
وقوله انا أبو المنهال بعض الأحيان
وقال المتنبي
أي يوم سررتني بوصول
لم تسوني ثلاثة بصدود
وأي في البيت استفهامية يراد بها
النفي لا شرطية لانه لو قيل مكان
ذلك ان سررتني انعكس المعنى

(قوله وتشرق) أي تنقص بالقول الذي فشت به كما أن صدر القناة ينقص بجمود الدم
الذي عابها (قوله شرقت) بكسر الراء أي كما غصت صدر القناة أي الرمح من الدم
والشاهد في شرقت فلم يقل شرقت أي الصدر لاضافة الصدر للقناة (قوله صدر القناة)
أي ان صدر الذي هو مذكر لما أضيف للقناة التي هي مؤنثة حسنه واكتسب التأنيث
منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الكتابة) أراد الله تعالى اللغوية وهي ما عبر به
عن المعنى لان الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الكتابة) الاولى ومراده بما
ما الموصولة ومراده بالصدق الذي يكون مثل ما الصدق الناقص شبه بها من حيث انها
مفتقرة لما يكملها وهو العائد والصله وأما كلامه فلا يظهر لان كلامه حينئذ يكون
تجنب صدقاً يكون كتابة عن رجل ناقص وكذا تقول في قوله عمرو الخ فالمراد بعمر و
لفظ عمرو المرسوم الذي رسم فيه ما ليس حقه وشبه الرجل به من حيث ان كلا يأخذ
ما ليس مستحقاً له (قوله المريد أخذ) في نسخة المتزيد الأخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعني
السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة زيد جاء) لانه لو حذف أمة لم يعلم اسناد الجمل
للأمة بل لزيد وكذا في غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض أصابعه لانك لو قلت
قطعت أصابعه لم قطع البعض في الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثل تأمل (قوله
ومن ثم) أي من أجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ له لقوله رد الخ (قوله
انه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه أي أن الفعل أنت مع كون
الفاعل مذكراً لا اكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) أي لان
الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة
فالخلص أن يقدم نفساً وجوباً (قوله الذي ناب عن الإيمان) أي الذي كان مضافاً
اليه (قوله الى ظاهره) أي بأن يكون الظاهر مفعولاً لالفعل الراجع للضمير المتصل
(قوله كل حين) أي فكل منصوب على الظرفية لا كسابه الظرفية من المضاف
اليه وكذا بعض في بعض الأحيان وأي في بيت المتنبي وان كانت كل وبعض وأي ليست
أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسوني) تقدم للمصنف انشاده لم ترعني وسبأني له ذلك
في التقدير (قوله المعنى) أي المراد الذي هو أنت ما سررتني يوم ما بوصول الاوقد أسأتني
وعاقبتني ثلاثة بفراق وصدود أي فالمعنى أنني معذب على طول الدوام ولو جعل
المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتني بوصول يوم ما لم تحصل لي الاساءة بفراق لحصول
لسرور الاول بالوصول فأنا دأبهم منهم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أي
للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المدفوعة أعني
لم ترعني مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها استئنافاً يلزم عليه فساد في الكلام
وذلك لان قوله أي يوم سررتني بوصول معناه سلب كل شيء لم يحصل منك سرور أصلاً
وقوله لم تسوني الخ معناه ايجاب جزئي أي لم يحصل منك اساءة في بعض الاوقات واذا

لا يقال يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية ان استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى لا نقول الربط حاصل بتقدير هاتفة لوصال والرابط محذوف أى لم ترعنى بعده (٢٠٤) ثم حذف دفعه أو على التدرج أو حالاً من تاء الخطاب والرابط قاعلاً وهي

حال مقدرة أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها أى حاسرتنى غير مقدر أنك ترعنى ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابطة الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام وقال ستعلم ليلي أى دين تداينت وأى غريم للتقاضى غريمها أى الاولى واجبة النصب بما بعدها كما فى الآية الا انها مفعول به كقولك تداينت مالا لامفعول مطلق لانها لم تنصف لمصدر والثانية واجبة الرفع بالابتداء مثلها فى لنعلم أى الحزبين أحصى وتعلن أينا أشد عذابا * التاسع وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا فى نحو غلام من عندك والخبر فى نحو صبيحة أى يوم سفرك والمفعول فى نحو غلام أيهم أكرم ومن وجبرورها فى نحو غلام أيهم أنت أفضل ووجب الرفع فى نحو علمت أبو من زيد وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء

عليك بأرباب الصدور فن غدا مضافاً لأرباب الصدور نصراً وإياك أن ترضى صحابة ناقص فتخط قدراً من علاك وتحقرا فرفع أبو من ثم خفض من مل بين قولى مغرباً ومحدراً * والاشارة بقوله ثم خفض من مل الى قول امرئ القيس

انتفت الاساءة فى بعض الاوقات ثبت السرور فى بعض الاوقات والايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى ولا جاء النقص الامن جعل أى استفهامية فتعين جعلها شرطية والاولى فى العبارة أنه كان يقول انه على جعل أى للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الرابطة وجعلها الاستئناف يلزم عليه فساد المعنى اه تقريره بخلافه (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على أنها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على أنها شرطية مع ما تقدم من أن كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذفاً) أى المضاف والمضاف اليه (قوله فناء محذوفة) أى فاء السببية وهي تربط ما بعدها بما قبلها (قوله أى سررتنى غير مقدر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى أن يقتضيه عندها (قوله فالحالية ممتنعة لعدم الرابطة) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أى بصدد ومنك فلا تمنع الحالية حينئذ اه دما ميني (قوله وأى غريم) أى مبتدا وغريمها خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم صحنه بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتب المضاف فيه شيئاً من المضاف اليه (قوله لانهم نصف لمصدر) أى وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدا ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدا (قوله من غلام أيهم الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبراً عن أنت وتقدم من وجبرورها على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب التصدير (قوله أبو من) مبتدا مقدم وزيد خبراً والعكس ووجب رفع أبو لضافته لواجب الصدرة فلذا علق علم عن العلم ولم يقل أباً من والجملة فى محل نصب سادة مستمفعولى اهـ (قوله وإلى هذا) أى الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الالتماع معنى ويحمل الى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشيخ أمين الدين العروضى المحلى (قوله فرفع أبو من) أى من قولك علمت أبو من زيد فلما أضيف لواجب التصدير وجب رفعه وان كان أصله النصب (قوله يبين قولى الخ) فيه انه لا يصح أن يكون خبراً عن المبتدأ بن المتعاطفين ولا عن أحدهما أما الاول فله عدم المطابقة اذ لم يقل يبينان وأما الثانى فلا شتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبو من لا يبين قوله مغرباً ومحدراً بل مغرباً فقط وكذا خفض من مل لا يبينهما بل يبين محدراً فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغرباً ومحدراً قيد المحذوف لا للمذكور ويجعل قوله يبين بلا قيد خبراً عن أحدهما وخبراً لا آخر محذوف والتقدير على أن يكون الحذف من الثانى مثلاً فرفع أبو من يبين قولى وخفض من مل كذلك هما يبينان قولى مغرباً ومحدراً (قوله مغرباً) أى فى قوله عليك بأرباب الخ وقوله ومحدراً أى فى قوله وإياك أن ترضى الخ (قوله

أبانا) هو جبل ويرى ثيرا وهو جبل بمكة وقوله عرائن جمع عرين معظم الاتف أو كانه
شبهه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله وبه أي مطره أي كان هذا
الجبل ملقوف في مجاد أي كسا مخطط حال نزول المطر عليه أي كانه بين الجبال حال نزول
المطر كبير أناس ملقوف في مجاد أي كسا (قوله الاعراب) أي إذا كان المضاف إليه
مربا هذا كلامه وفيه أن أرباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا لمبنى نحو
خمس عشرة فالموجب لأعراب المضاف الاضافة لا المضاف إليه كما هو ظاهر كلامه
لأن الموضوع أن المضاف إليه موصوف بوصف فيكتب به المضاف من المضاف إليه
بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أي فلما أضاف عشر لزيد المعرب أعرب
عشر ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهي على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء)
أي إذا كان المضاف إليه مبنيا (قوله مبهما) أي وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتي (قوله
وحيل بينهم) أي فبين مبنى على الفتح وحقه الرفع لأنه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله
ومنادون) أي فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته للمبنى فاكتسب منه
البناء (قوله وخولف) لا حاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أي وحيل هو الخ) المراد
بالحول الخ أي حيزا الخزيينهم أي ثبت الخزيينهم كما يؤخذ مما يأتي في المصنف (قوله كما في
قوله) أي فهذه تطير في كون نائب الفاعل ضمير المصدر والعائد على الفعل (قوله متى
يجعل عليك) أي بالوصل وقوله ويعتدل أي يعتذر لك من تركه وقوله يسؤلك أي
يحزتك (قوله تذب) بفتح الراء من ذرب والمراد به يعتدل لك أي متى يجعل عليك
بالوصل ويعتذر لك في تركه نصر حزينا وحينئذ تخضع وتذل وإن كشف غرامك بالوصل
صار لك حادًا طلقا كثير الكلام (قوله ولا بد الخ) أي لاجل أن تحصل فائدة
لأن الفعل يدل على مصدره فلم يحصل به ما فائدة فإذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله
ولا بد عند الخ) لا حاجة إلى هذا الذي ذكر أنه لا بد منه عنده فإن الضمير النائب
عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أي الاعتلال وقد صرح به المصنف معرقا فقد
أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة أنه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا
مصدر معترف معهود وقد قال المصنف في توضيحه على اللفظة المعنى ويعتدل الاعتلال
المعهود أو اعتلال ثم خصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز
الأميرين ولم يجعل أحدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق اه
دما مبنى (قوله مدلولها) أي بحيث يكون الأصل متى يجعل عليك ويعتدل هو عليك
(قوله لينقيد) أي المضمرب أي بالحال لأن الحال في المعنى وصف صاحبها والوصف
مقتل للاشتراك وفيه أن تقدير الاعتلال بأل العهدة كاف ومغن عن تقدير عليك ولا
يحتاج لتقديرها إلا لو قدر اعتلال منك أي متى يجعل عليك ويعتدل الاعتلال المعهود
بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أي قد دون منصوب على الظرفية

كان أبانا في عرائن وبه
كبير أناس في مجاد من مل
ذلك أن من ملازمة الكبير فكان
حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته
للمخفوض والعاشر الاعراب
نحو هذه خمسة عشر زيد فبين أعرب
والاكثر البناء والحادي عشر
البناء وذلك في ثلاثة أبواب
(أحدها) أن يكون المضاف مبنيا
كغير ومثل ودون وقد استدل
على ذلك بأمور منها قوله تعالى
وحيل بينهم وبين ما يشتهون
ومنا دون ذلك قاله الاخفش
وخولف وأجيب عن الأول بأن
نائب الفاعل ضمير المصدر أي
وحيل هو أي الحول كما في قوله
وقالت متى يجعل عليك ويعتدل
يسؤلك وإن بكشف غرامك تذب
أي ويعتدل هو أي الاعتلال
ولا بد عندى من تقدير عليك
مدلولها بالمدكورة وتكون
حالا من المضمرب لتقديرها فتعبد
ما لم يفده الفعل وعن الثاني بأنه
على حذف الموصوف أي ومنا قوم
دون ذلك كقولهم مناظعن ومنا
أقام أي منافريق ظعن ومنافريق
أقام

ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم
فبين فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده
قراءة الرفع وقبل بين ظرف
والفاعل ضمير مستتر راجع الى
مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع
أوالى الوصل لأن وما ترى معكم
شفعاءكم يدل على التهاجر وهو
يستلزم عدم التواصل أوالى
ما كنتم تزعمون على ان الفعلين
تنازعا ويؤيد التأويل قوله
أهم بامر الحزم لو أستطيعه
وقد حيل بين العبر والتزوان
بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنها
قوله تعالى انه لخلق مثل ما أنكم
تنطقون فبين فتح مثلاً وقراءة
بعض السلف أن يصيكم مثل
ما أصاب بالفتح وقول الفرزدق
* واذما مثلهم بشر *
وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في
مثل لخالفها للحمم - مات بأنها
تنفي وتجمع كقوله تعالى الا أم
أمثالكم وقول الشاعر
* والشرب بالشر عند الله مثلان *
وزعم ان حقا اسم فاعل من حق
يحق وأصله حاق فقصير كما قبل بر
وسر ونم فقيه ضمير مستتر ومثل
حال منه وان فاعل يصيكم ضميره
تعالى لتقدمه في وما توفيتي الا بالله
ومثل مصدر وأمايت الفرزدق
فقيه أجوبة مشهورة ومنها قوله
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت *

صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومناسخبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأق كلامه
(قوله ومنها) أى من الامور التي استدلت بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف
اليه (قوله فبين فتح الخ) أى فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضفته
للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أى لقد وقع التقطع) انما يفسر تقطع
بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لا بد فيه من التأويل والا كان تهافتا (قوله
على ان الفعلين) أى تقطع وضل تنازعا على القاعلية فاعمل الثاني واضع في الاول
ضمير عائد على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارضه ما قاله في قوله تعالى فلما
بين له قال أعلم ان الله على كل شئ قدير فقد ذكر هناك انه لا يجوز ان يخرج القرآن على
الاضمار قبل الذكرك حتى ان البصريين لا يجيزونه وأجيب بأن كلامه الا ان يصدد
بيان أقوال المؤولين وان كان أحدها لا يرضاه ولا يقول به دليل ما سبق له اه
تقرير دبر (قوله ويؤيد التأويل) أى كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود الى
المصدر أوالى الوصل الخ (قوله بين العبر) أى الحمار والتزوان أى النط على الاتي
والوثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى اذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول
ببناءه لانها لا تبني الا اذا أضيفت لمبنى تعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود
على المصدر فالقصد انه تعين هنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه
فاعل لقوله يصيب (قوله واذما مثلهم الخ) فقلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته لمبنى
(قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أى اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لا يكون
في مثل لخالفها الخ وقد يقال ان يوم يبنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتي
في الثالث (قوله لخالفها الخ) أى فلا يتأق فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله
وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله تقصر) أى يحذف
الالف (قوله كما قبل بر الخ) أى فالاصل بار وسار وناتم (قوله فقيه ضمير مستتر) تفرع
على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى منصوب على المصدرية أى ان يصيكم
اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأمايت الفرزدق) وهو قوله

فأصبحوا قد أعاد الله ذمتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر

(قوله فقيه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجود أو انه
اعمل لامع عدم الترتيب شذوذا أو ان نصب مثل غلط لان الفرزدق لم يعرف شرط
اعمال ما المجازية عند المجازيين لكونه تمجيدا (قوله غير ان نطقت) قال بعض عده هذا
من قبيل الاضافة الى مبنى مشكل اذ المعنى غير نطق جماعة وهذا أمر لا بد منه لوجود
الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدرية بحرف
مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هي مبنية نعم هذه الجملة
في تأويل مفرد لوجود الحرف المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذي تقول الجملة به

جامعة في غصون ذات أوطال • فغير فاعل لينع وقد جامعة فتوحا ولا يأتي فيه بحث ابن (٢٠٧) مالك لأن قولهم غيران واختار ليس بعربي

ولو كان المضاف غير مبهم لم يكن
وأما قول الجرجاني وموافقيه أن
غلامي ونحوه مبني فردود ويلزمهم
بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك
(الباب الثاني) أن يكون المضاف
زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو
ومن خزي يومئذ ومن عذاب
يومئذ يقرآن بحجز يوم وقصه
(الثالث) أن يكون زمانا مبهما
والمضاف اليه فعل مبني بناء
أصلها كان البناء كقوله

على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت المأصم والشيب وازع
أوبناء عارضا كقوله
لا اجتذب منهن قلبي تحلما

على حين يستصين كل حلیم
رويا بالفتح وهو أربع من الاعراب
عند ابن مالك ومرجوح عند ابن
عصفور فان كان المضاف اليه
فعلا مبرأ أو جملة اسمية فقال
البصريون يجب الاعراب والصحيح
جواز البناء ومنه قراءة نافع
هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم
وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير يوم
لا تمك نفس بالفتح وقال

إذا قلت هذا حين أسلو يهجن
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
وقال آخر

ألم نعلی يا عمر ك الله انی
كريم على حين الكرام قليل
واني لا أخرى اذا قيل علق
سحني وأخرى أن يقال بجبل
رويا بالفتح

والإضافة في الظاهر انما هي للجملة (قوله ذات أوطال) وفي نسخة ذات أفنان (قوله
ولو كان الخ) • هذا مفهوم قوله في أول الباب ان يكون المضاف مبهما كغير الخ (قوله
فردود) أي لانه ليس غلام من المبهمات ولانه يلزمهم الخ (قوله زمانا مبهما) أي مثل
ساعة ويوم (قوله وقصه) هو محمل الشاعر فبناء يوم لإضافته للمبني وأما على جرته فيوم
معرب (قوله على حين) فالفتح بناء لإضافته للفعل المبني أي للجملة التي فعلاها مبني وقوله
على الصبا بكسر الصاد المثل للجهل (قوله المأصم) من الصحو وهو الافاق من السكر
والوازع المانع يعني انه بكى لاجل شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه باللامه على
الانهمال في سكر الصبوة ووجعها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك
وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلخ بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع)
أي مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للنايفة وقوله

وأسبل مني عبرة فرددتها • على الحر منها • سهل ودامع
اسبل هطل وحذف تاء التانيث للفصل والعبارة بفتح العين الدمع والمسهل بكسر الهاء
السائل والدامع مثله (قوله أوبناء عارضا الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند
اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل في الفعل من حيث هو البناء لأن المضارع
على الخصوص أشبه الاسم فأعرب وجعل ما يردّه الى البناء أمرا طارئا عليه اه دما مبني
(قوله لا اجتذب الخ) الاجتذاب السلت والتعلم تكلف الحلم بالكسر يعني لا سلب قلبي
من هذه النسوة تكلفا في لظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى معنى في وهي متعلقة
بالفعل أو بالمصدر ويستصين بمعنى يصين أو بمعنى يطلب الصبوة (قوله روبا) أي حين
في البيت وقوله بالفتح أي على انه ما مبنيان لإضافتهما لمبني (قوله عند ابن مالك) قال
في الخلاصة • واختار بناء متلوه بل بناء • (قوله والصحيح) أي مع انه خبر مبتدأ محذوف
أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) أي مع انه خبر عن اسم الإشارة فهو مبني على الفتح في محل
رفع (قوله هذا حين أسلو) هذا مبتدأ والإشارة للوقت الحاضر وحين أسلو مبني على الفتح
في محل رفع وهو مضاف لجملة أسلو (قوله بن أسلو) من السلو وهو النسيان وقوله
يهجن يفتح حرف المضارعة أي يشيرني أي يحرك شوقي والصبار يخ تهيب من مطاع
الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين أسلو) أي فاسلو ففعل مضارع كالغزو
(قوله ألم تعلق) مجزوم بصرف النون والياء فاعل (قوله يا عمر ك) بانه مبهمة أو المنادى
محذوف وعمر ك منصوب بمحذوف أي أعمر عمر ك بالله أي أعمر قلبك بتذكير الله له
تقرير ردبر وعلم من هذا أن لفظ الجملة منصوب بنزع الخافض ويرى برفع اسم
الجملة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي حين مبهمة
على الفتح مع ان المضاف اليه جملة اسمية (قوله لا أخرى) أي لا أذل ولا أهان والمطلق
الفتير (قوله بالفتح) أي حين في البيت الأول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو

ويحكى ان ابن الاخير سئل بحضرة ابن البرش عن وجه النصب في قول النابغة
 وتلك التي تستك منها المسامع ٢٠٨
 مقالته أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رابع فقال
 أتاني أيت اللعن انك لتسني

ولا تصحب الاردي فتدري مع الردي
 فقبل له الجواب فقال ابن
 البرش قد أجاب يريد أنه لما
 أضف الى المبنى اكتسب منه
 البناء فهو مفتوح لا منصوب
 ومحل الرفع بدل من انك لتسني وقد
 روي بالرفع وهذا الجواب عندي
 غير جيد اعدم ابهام المضاف ولو
 صح لصح البناء في نحو غلامك
 وفرسه ونحو هذا مما لا فائده وقد
 مضى ان ابن مالك منع البناء في
 مثل مع ابهامها لكونها تنفي
 وتجمع فاطنك بهذا وانما هو
 منصوب على اسقاط الباء
 أو باضممار أعني أو على المصدرية
 وفي البيت اشكال لوسال السائل
 عنه لكان أولى وهو اضافة مقالة
 الى أن قد قلت فانه في التقدير
 مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى
 نفسه وجوابه أن الأصل مقالة
 لحذف التنوين للضرورة
 لا للاضافة وأن وصلتها بديل من
 مقالة أو من أنك لتسني أو خبر
 لمحذوف وقد يكون الشاعر انما
 قال مقالة أن باثبات التنوين ونقل
 حركة الهمزة فأنشده الناس
 بتحقيقها فاضطروا الى حذف
 التنوين ويروى علامة وهو
 مصدر للمتنى المذكورة أو لآخرى
 محذوفة

قوله ألم تعلي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجه النصب) أي نصب مقالة
 (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء
 للإنسان بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلك آيالا لعن ولا يكون كذلك إلا إذا كان
 شريفا أي النفس على الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامة هي التي يضيق منها
 المسامع قتلك مبتدأ والاتي خبره والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكالك
 المسامع ضمها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لتسني وهي في تأويل
 مصدر فاعل باتاني فقتضاه أن يرفع مقالة لأن البدل من المرفوع مرفوع (قوله أناله)
 بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رابع من أراعه بمعنى أخافه (قوله من تلقاء)
 يقال جلس تلقاء أي حذاء أي وذلك القول من عند مثلك مخيف (قوله ولا تصحب
 الاردي الخ) هذا مجزيت ثان وأول البيتين

عن المرء لا تسأل وسأل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدي
 اذا كنت في قوم فصاحب خبارهم * ولا تصحب الاردي فتدري مع الردي
 (قوله الى المبنى) أي وهو أن ولكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لا توصف
 بكونها مبنية ولا معربة تأمل (قوله وقد روي بالرفع) أي وقد روي البيت برفع مقالة
 (قوله ولو صح) أي البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي بجامع أن كلا منهما اسم
 غير مبهم مضاف لمبنى (قوله فاطنك بهذا) أي الذي لا ابهام فيه أصلا (قوله أو على
 المصدرية) أي وعامله ما بعده وهو أن قد قلت (قوله وجوابه الخ) أي وأنه من اضافة
 العام للخاص وهي المسماة بالبيان أي مقالة هي قولك سوف أناله (قوله بدل من
 مقالة) أي فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني أو على
 أنه مصدر (قوله أو من أنك لتسني) أي فهي في محل رفع لأن المبدل منه فاعل أتاني
 (قوله أو خبر لمحذوف) أي هي أن قد قلت الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب
 آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه (قوله
 انما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صاد وهذه الصادرة المرسومة اشارة الى الوصل
 وهذا خلافا لطريقة رسم العروضيين عند التقطيع لانهم انما يسمونه مقالة تن (قوله
 ونقل حركة الهمزة) أي الى التنوين قبلها انما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر
 لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج الى هذا التخريج الحسن فلاحظ فالحجب
 من الشارح حيث تعجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أي باثبات الهمزة (قوله
 فاضطروا الى حذف التنوين) أي لاجل التخلص من التقاء الساكنين فصار في صورة
 المتضامين مع أنه لا اضافة بينهما

(الامور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا)

أي لازما لا يتعدى أثره الى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجاياء) أي الطبايع أي

*(الامور التي لا يكون الفعل
 معها الا فاصرا وهي عشرون)*

مما يقوم بفعله ولا يتجاوزها ولهذا يتحول المتعدي قاصرا اذا حوّل وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم
 معنى ما أضربه وأفهمه وسمع رجبكم الطاعة وان بشر اطلع العين ولا ثالث لهما ووجههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ (والثاني
 والثالث) كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعل نحو ذل وقوى (والرابع) كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو
 أعاد البعير وأحصد الزرع أي صار اذوى غدة وحصاد (والخامس) ٢٠٩ كونه على افعل كاقشعتر واشماز
 (السادس) كونه على افوعل

قصر عليها ولا يتجاوزها الى غيرها (قوله مما يقوم بفعله ولا يتجاوزها) أي فن ثم لم يبح
 متعديا لان التعدي يقتضي مجاوزة أثر فعل الفاعل غيره (قوله ولهذا) أي ولكونه
 وقف على أفعال السجاي وما شابهها (قوله اذا حوّل) أي المتعدي كضرب فانه اذا
 حوّل لقصد المبالغة الى فعل وقيل ضرب الرجل أي ان الضرب صار كانه سحبة له ولازم
 له فصارت تعجب منه (قوله وسمع الخ) أي قد سمع تحويل الفعل المتعدي لفعل مع بقائه
 على التعدي في فعلين (قوله وان بشر الخ) سمع من علي بن أبي طالب والاول سمع من
 نصر بن سيار ولكن الذي سمع منه أرحبكم الدخول في طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث
 لهما) أي ولا ثالث لهما من اللفظين مع كونهما محوطين لفعل (قوله انهما ضمنا) أي
 وتضمن القاصر معنى المتعدي يوجب تعدّي ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الاولى
 وفعل بالواو (قوله ووصفه) أي الوصف الا في منهما على وزن فعل نحو ذليل
 (قوله ووصفه ما على فعل) أي ليس الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على علم
 الا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أعاد) أصله أعاد على وزن أفعل نقلت
 حركة العين للساكن قبلها وأدغم أي صار ذا غدة (قوله احرنجم) فالجيم والميم أصليتان
 لا يسقطان في تصرف فلاماه أصليتان (قوله اذا اتقش) بالفاء بعد التاء أي اذا انتقش
 شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أي لهما من الفعلين أعني اغرندى واسرندى
 في الشذوذ من تعديهما (قوله وبعناه الخ) أي ويسرندى ملتبس بعناه من التباس
 الدال بعد لوله (قوله كاستحجر الطين) أي تحول من صورة الطينية الى صورة الحجرية
 (قوله يستسر) أي يصير كالنسر أي أن الضعيف يقوى عندنا وعل الانسب تستسر
 بالتاء وهو في نسخة والبغات اسم طائر وقوله يستسر أي ينتقل من صورته الى صورة
 النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هي قبول فاعل فعل اثر فعل فاعل آخر وحينئذ
 فعني المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لثرفعل فاعل متعد لواحد (قوله
 فانكسر) أي الجرف قد قبل الجرا الذي هو فاعل ذلك الفعل أثر فعل الفاعل الاول وأثر
 فعله هو الانكسار (قوله قد مضى عدا ان فعل) أي وحينئذ فيستغنى به عن المطاوع لان
 المطاوع على وزن الفعل (قوله تلك) أي كونه على وزن الفعل (قوله فتشلم) ويصح أن
 يقال فان شلم لكن يكون على وزن ان فعل (قوله وأصله) أي وسبب ذلك وعلمه أي كون
 المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أي بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة
 فان كان المطاوع بالفتح متعديا لاثنين كان مطاوعه متعديا لواحد وان كان المطاوع
 بالفتح متعديا لواحد كان مطاوعه لازما كما مثل الشارح لذلك (قوله قد يتفقان
 في التعدّي لاثنين) أي وقول النحاة لا بد أن ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه (قوله

كاكوهة الفرخ اذا ارتعد
 (السابع) كونه على افعلل باصالة
 اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع
 (الثامن) كونه على افعلل بزيادة
 احدي اللامين كاقعفسس الجمل
 اذا أبي أن ينقاد (التاسع) كونه
 على افعللي كاحرنبي الديك اذا
 انتفش وشذ قوله
 قد جعل النعاس يغرندي
 اطرده عني ويسرندي
 ولا ثالث لهما ويسرندي بالغين
 المجهة يعالوني ويغلبني وبعناه
 يسرندي (العاشر) كونه
 على استفعل وهو دال على التحول
 كاستحجر الطين وقولهم ان البغات
 بأرضنا يستسر (الحادي عشر)
 كونه على وزن انفعل نحو انطلق
 وانكسر (الثاني عشر) كونه مطاوعا
 لمعد الى واحد نحو كسره
 فانكسر وأزعجته فانزعج فان
 قلت قد مضى عدا انفعل قلت نعم
 لكن تلك علامة لفظية وهذه
 معنوية وأيضاً فالمطاوع لا يلزم
 وزن انفعل تقول ضاعفت
 الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم
 وثلمته فتشلم وأصله أن المطاوع
 ينقص عن المطاوع درجة كالبسته
 الثوب فلبسه وأقمه فقام وزعم
 ابن بري أن الفعل ومطاوعه قد

٢٧ في ني يتفقان في التعدّي لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني
 الحديث واستعطيتهم درهما فاعطاني درهما وفي التعدّي لواحد نحو استغفرتك فاستغفرتك

فنصحنى والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على ٢١٠ تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير (الثالث عشر) أن يكون

رباعيا مزيدا فيه نحو تخرج وأخرجهم وأقشعروا طمان (الرابع عشر) أن يضمن معنى فعل فاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن أمره إذا عوا به وأصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الا على وقولهم سمع الله من حمده وقوله * يجرح في عراقها ناصلي * فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون وتحدوا وبارك ولا يصغون واستجاب وبعث أو يفسد * والستة الباقية أن تدل على سجية كاوم وجبن وشجع أو على عرض كفرح وبطر وأشر وحن وكسل أو على نظافة كطهر ووضو وأودنس كنحس ورجس وأجنب أو على لون كاحمر وأخضر وأدم واحجار واسواد أو حلية كدعج وكل وشنب وسمن وهزل * (تنبه) * في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون عند أصحابه الا من اثنين ولا يكون متعتيا ويرده قوله

فنصحنى) أى قاليا مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أى والاجابة مثل الطلب في التعدى (قوله وانما حقيقة الخ) أى وما ذكره من قوله استعمايته دوهما الخ ومأمعه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل أحد الفعلين الخ) أى فقولك كسرت الحجر الفعل دل على تأثير في شئ كالحجر وقولك فانكسر دل الفعل على قبول الحجر لذلك التأثير أعني الانكسار وكان عليه أن يزيد قيداً ويقول مع التوافق في الاشتقاق فخرج نحو ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا أعني من افعال لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تخرج) على وزن تفععل وأخرجهم على وزن افعلل وما بعده على وزن افعل (قوله أن يضمن) أى الفعل المتعدى (قوله اذا عوا به) أى فاذا عوا ومتعد تقول أذعت الحديث أى افشيت فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صلتها وكذا أصل متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بنى قال تعالى وبارك فيها وكذا سمع متعد نحو حق يسمع كلام الله وصفا لازم بمعنى مال يوصل بالي تقول صفوت الى فلان أى ملت اليه (قوله يجرح في عراقها الخ) الضمير للمثاقه والفعل متعد لانك تقول جرحت عرقوبه وهذا شرط ريت ومصدره

* وان تعذروا بالمثل من ذى ضرورتها * الى الضيف يجرح الخ (قوله فانها) أى هذه الافعال وقد رجع لها الامور المضمنة لها على سبيل التشر المرتب بعد الف (قوله معنى ولا تنب) أى فعند امتدع معنى جاوزت تقول عد افلان طوره أى جاوزته وتنب لازم بمعنى تتحاف وتباعد وكذا يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان أى ارتكبت خلافه ونرج لازم قد دخل عن في صلتها وهكذا (قوله وبعث أو يفسد) راجعان ليجرح فكل من يفسد وبعث متعد بنى يقال عاث الذنب في الغنم ولا تفسدوا في الارض (قوله أن تدل على سجية) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنه فعل لانه يدل على السجيا وما شابهها وحيث كان ما تقدم اعم فيستغنى به عما ههنا (قوله أودنس) أى ما يزل بسرعة (قوله أوحاية) في نسخة أو على حلية وهي الاوصاف الظاهرة والسجيا الاوصاف الباطنة وكلاهما لازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاتها والكحل أن يملأ جفون العين سوادا مثل الكحل من غيرا كتحال قال * ليس التكميل في العينين كالكميل * (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) أى لان التفاعل لا يكون الا من متعدد ولا بد أن يكون لازما ولو قيل يتعاهد صنعته كان متعديا وليس هناء متعد (قوله ويرده) أى هذا التعليل الذي ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) أى فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان الموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها موحدة (قوله بجمع) أى الحكم بين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فعلم من هذا أن يتعاهد بمجموعة (قوله زعائقه) اتعائق جعل كل من المتعاقبين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن

عصفور عن ابن السيدانه قال في قول أبي ذؤيب يئنا زعائقه الكماور وعه * السيد يوما اتبع له يرى سلفه *

انتم رواء بجزر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بأنه ان كان قبل دخول (٢١١) التامة متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد

دخولها متعديا الى واحد نحو
عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم
وان كان متعديا الى واحد فانه
يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو
الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته
وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر
ابن السيد ان تعانق لا يتعدى ولم
يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا
وايضاف لم يخص الرذر واية الجزر
ولامعنى لذلك

*(الامور التي يتعدى بها
الفعل القاصر)*

وهي سبعة (أحدها) همزة أفعل
نحو أذهبتم طيبتكم ربنا أمنا
اثنتين وأحييتنا اثنتين والله أبتكم
من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها
ويخرجكم اخر ارجا وقد ينقل المتعدي
الى واحد بالهمزة الى التعدى الى
اثنين نحو ألست زيدا ثوبا وأعطيته
دينارا ولم ينقل متعديا الى اثنين
بالهمزة الى التعدى الى ثلاثة الا
في رأى وعلم وقاسه الا خفض في
أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن
وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة
كله سماعي وقيل قياسي في القاصر
والتعدي الى واحد والحق انه
قياسي في القاصر سماعي في غيره
وهو ظاهر مذهب سيبويه
(الثاني) ألف المفاعلة تقول
في جلس زيد ومشى وسار جالست
زيدا وما شئته وسارته (الثالث)
صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم

السيد البطليوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه أو اعتنقا وتعانقا
و- يتخذ قابليت مشكل سواه قرئ بالجزر أو الرفع أي بجزر التعانق على أنه مصدر مضاف ليعن
أ وبالرفع على أنه فعل والجملة مضافة ليعن ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر رأ والفعل
تعدى للضمير والكافة فاعل كما قال المصنف والكما جمع كي وهو الشجاع المتكفي في سلاحه
لانه كي نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروع مصدر راع أي مال عن الشيء وحاده
واتبع قدومه والجرى بهمز لا تخرز والجرأة وهي الاقدام على الشيء والسلفع كجعفر
الجسور (قوله ان من رواء) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله
لا يتعدى) أي لا هو ولا مصدره أي وهما تعدى لان تعانق تفاعل وقد أضيف الى مفعوله
والكافة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أي لان التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة
من المطاوع كما سبق (قوله ثم رد) أي ابن عصفور على ابن السيد (قوله الا قليلا) مستثنى
من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف
وحاصله أنك يا ابن عصفور حرقت كلام ابن السيد واعتضت عليه وحاصله أن عبارة ابن
السيد لان تعانق لا يتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو وانما تلفظ بجزر في فانت
اعتضت عليه بشئ لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواء بجزر الخ لان ابن
السيد انما جعل المخطئ الشاعر حيث جعل تعانقه متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا
فاعترضه ليس خاصا برواية الجزر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوي مخطئا بل الشاعر أي
فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانقته وان كان قليلا ففعل
الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده له انه مخالف للقياس وان كلام
الشاعر شاذ (قوله ولا معنى لذلك) أي ولا معنى لتخصيص الرذر واية الجزر بل الشاعر
مخطئ سواه روى البيت بالرفع أو بالجزر واعترض بان الخطئة للشاعر لا تصح لانه عربي
الا أن تفسر بالشذوذ

(الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر)

(قوله همزة أفعل) أي وهي المسماة بهمزة النقل (قوله أمنا الخ) الظاهر انه أطلق على
العدم السابق امانه تغلبا والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ألست زيدا ثوبا) أي
فالاصل لبس زيدا ثوبا فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن)
الاولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سماعي) أي في المتعدي الى واحد
والى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أي سواء كان متعديا الى واحد أو اثنين
فقولهم همزة النقل تعدى أي تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدي زيادة على ما كان
متعديا له لكن سماعا فسمع يقال وما لا يسمع لا يقاس على ما سمع اه تقرير رذير (قوله
على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أي الذي مضارعه أفعل وهي لافادة الغلبة (قوله كرم
زيدا) أي غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة) خرج الصيرورة كاستعجر الطين

لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح أي غلبته في الكرم (الرابع) صوغه على استفعل للطلب أو النسبة الى الشيء

كاستخرجت المال واستحسن زيداً أو استجبت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من ٢١٢ الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن

الطراوة وابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فردود (الخامس) تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد أفلح من زكاه هو الذي يسيركم وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا التعدية لقوله هم سرت زيد او قوله

فأول راض سنة من يسيرها وفيه نظرون سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانما في البيت على اسقاط الباء توسعاً وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصداقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان وزعم الزمخشري ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة واحدة جئ بنزل في الاول وأنزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً موقفاً منظماً ونزله بحسب المصالح منجماً لانه أراد بالاول أنزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور في انا أنزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن وأما قول القفال ان المعنى الذي أنزل في وجوب صومه أو الذي أنزل في شأنه فتكلف لاداعي اليه وبالثاني تنزيهه من

والزائد تان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أي طابت خروجه (قوله واستحسن زيداً) أي نسبته للعسن ونسبت الظلم للقمح (قوله وقد ينقل) أي بصوغه على استفعال للطلب أو النسبة ذو المفعول (قوله استكتبته الكتاب) أي فالأصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولاً وكذا أصل ما بعد غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التي للطلب صير الفاعل مفعولاً (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعال للطلب المتعدي لو احدى الى اثنين مع انه لم يعد للثاني في هذا المال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) أي وهو يتعدى للمفعول الثاني بمن وقوله لتضمنه الخ أي لا لكونه من باب اختار خلافاً لا كالأتي (قوله ولو استعمل على أصله لم يجز) أي لان صوغه على صبغة استفعال للطلب توجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثاني بحرف جرداً ثانياً وان أتى في بعض الحالات متعدياً للثاني بنفسه فهو من باب التوسع وهو سماعي والمسموع منه اختاروا استغفروا أمر وسمي وكنى ودعا وزوج فتقول زوجت زيداً هنداً وبهند وقول الشارح مردود أي لان صبغة استفعال الناقلة للمتعدى لو احدى الى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمن اه تقرير رد دير (قوله للمبالغة) أي في المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو في الأصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما أفاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والقريح سرته (قوله فأول راض الخ) هو الخالد بن زهير ابن عم أبي ذؤيب الهذلي وصدره * فلا تجزعن من سنة أنت سرتها * وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فافسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود في الآيات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وأنزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أي التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجماً) أي مفترقاً اجزاء (قوله والكتابان) أي التوراة والإنجيل (قوله جئ بنزل في الاول) أي المقنضى للتخيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانما تقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجماً والفعل المضعف يفيد التخيم فبالله عبر في خطبة كشافه بأنزل القرآن هـ لا قال نزل (قوله وبشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيد للتدرج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيد كلام الزمخشري حيث قال في هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كغير بمعنى أخبر والا كان متدافعاً يعني لان نزل للتدرج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحينئذ فلا إشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب) يعني أن هذه الآية الواردة في سورة النساء ترد على الزمخشري أيضاً وذلك لانه قد ورد فيها

السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوماً في ثلاث وعشرين سنة ويشكل كل على الزمخشري قوله نزل تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب

ن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها واذك اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد فهو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنتين وزعم الحريري انه يجوز في علم المتعدية لاثنتين أن ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له (٢١٣) سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه

انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد (السادس) التضمن فلذلك عدى رجب وطلع الى مفعول لما تضمننا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنه ما معنى خاف وامتن أو أهلك ويختص التضمن عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعده ما كان قاصرا وذلك في قوله سم لا أولك نصحا ولا أولك جهدا لما ضمن معنى لا أمتعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ وأنبأ الى ثلاثة لما ضمن معنى اعلم وأرى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر الجار نحو أنتهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبؤني بعلم (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا نواعدهم سراي على سراي نكاح أعجلمت أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما غسل الطريق الثعلب أي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود أيضا بأنه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحه لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا لامع أن وان وأهمل النحويون

نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها ما ضمير الشأن على رأي قوم أو ضمير المخاطبين على رأي آخرين أي نزل عليكم في الكتاب ان الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها أو نزل عليكم في الكتاب أنكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراءة عاصم في محل نصب ينزل وفي محل رفع ينزل في قراءة غيره والمنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فإني سورة النساء تذكرة للمؤمنين بمنزل أولابكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل في شأنها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشري باقتضائه التدريج في التنزيل ولا تدرج مع واحدة الآية والجواب أن الحمل على التدرج انما يرتكب عند فقد المنافي وهو موجود فيماد كرفي يعمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذي الهمزة وقد قال الزمخشري في آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دمايني (قوله ان اذا سمعتم) أي نزل عليكم في القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الخ أي فاعرضوا عنهم والذي نزل في القرآن هو قوله واذا رايت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أي قوله نزل عليكم في الكتاب أي ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون الخ) أي التي هي في الانعام (قوله وهي) أي قوله واذا رايت الذين (قوله آية واحدة) أي والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدرج (قوله والنقل) أي والتعدي (قوله سماعي مطلقا) أي في القاصر والمتعدي لواحد وأما المتعدي لاثنتين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والانصب أن يذكر هذا قبل كلام الحريري ويقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسي أي وقيل قياسي مطلقا أي في القاصر والمتعدي لواحد (قوله التضمن) أي وهو سماعي كما سبق للدمايني قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولاً بأنه قياسي لكثرت (قوله رجب وطلع) أي مع انه فعل لازم وقوله عدى رجب أي فضيل رجبكم الطاعة وطلع زيد اليين (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتن أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أي قد ينقل التضمن الفعل (قوله لا أولك) هو به مرتين قبل اللام وقد عتد (قوله الى ثلاثة) أي بنفسها بعد ان كانت متعدية الى واحد بنفسها والاخر بحرف الجر الخ (قوله أي نكاح) تفسير لسر (قوله مرصد) أي طريق وقوله عليه أي على كل (قوله انه ظرف) أي لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله بانه) أي المرصد (قوله فليس مبهما) أي ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما غسل) أي كما اهتز وخط الثعلب الطريق أي في الطريق (قوله وقوله) أي ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أي بالفعل وهو الذي يكون بين المزارع وبين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله الامع ان الخ) أي الاستطراق فهو مبهم لصلاحه لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا لامع أن وان وأهمل النحويون

هنا ذكر كى مع تجويزهم في نحو
جئت كى تكرمنى أن تكون كى
مصدرية واللام مقدرة والمعنى
لكى وأجازوا أيضا كونها تعليلية
وان مضمر بعدها ولا يحذف
مع كى اللام العلة لأنها لا يدخل
عليها جار غيرها بخلاف أختيها
قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا
وعملوا الصالحات أن لهم جنات
شهد الله أنه لا اله الا هو أى بأن
لهم وبأنه وترغبون ان تنكحوهن
أى فى ان أو عن ان على خلاف فى
ذلك بين المفسرين وما يحتملها قوله
ويرغب ان يبقى المعالى خالدا
ويرغب أن يرضى صنيع الالام
أنشده ابن السيد فان قدر فى أولا
وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم
ولا يجوز أن يقدر فيهما معانى أو عن
للتناقض ومحل ان وان وصلتهما
بعد حذف الجار نصب عند الخليل
وأكثر النحويين جلا على الغالب
فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف
منه وجوز سيبويه ان يكون المحل
جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل
ولو قال انسان انه جركان قولا
قويا وله نظائر نحو قواهم لاه أبوك
وأما نقل جماعة منهم ابن
مالك ان الخليل يرى ان الموضع
جروا أن سيبويه يرى انه نصب فسمو
ومما يشهد لمدعى الجر قوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله
أحدا وان هذه أممكم أمة واحدة
وأما ربكم فاعبدون اصلهما
لاتدعوا

وأما مع غيرهما فهو سماعى (قوله هنا) أى فى المواضع التى يحذف معها الجار قياسا
(قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أى لحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها
تعليلية) أى فهى بمعنى لام العلة وعلى هذا لا شاهد فيها (قوله بخلاف أختيها) أى
أختى كى وهما ان وان فانه يحذف معهما كل جاز (قوله على خلاف فى ذلك) مبنى
الخلاف فى سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فن قدر فى رأى الاول ومن قدر
عن رأى الثانى فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان
اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا وجودة وان اختلف فيها وقبل ان الابهام تعلق به
معرض هنا المنزجر من يرغب فيهن لما هن ومن يرغب عنهن لفقرهن (قوله وما يحتملها)
أى فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثانى ذم (قوله المعالى) جمع
معلقة بفتح الميم وهى كسب الشرف (قوله صنيع الالام) أى فعل الصبيح فالالام
جمع الالام من قولك لئوم الرجل فهو لئيم أى دنى الاصل ثم صيغ النفس (قوله للتناقض)
أى لانه متى أثبت له الرغبة فى بناء المعالى نفيت عنه الرضا بصنع الالام وان أثبت الثانى
له وهو الرضا بصنع الالام نفيت عنه الاول لانها مضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له
الرغبة فى بناء المعالى والرضا بصنع اللثام ولا الرغبة عن بناء المعالى وعن الرضا بصنع
اللثام فان قلت لاشك فى ان الانسان يرغب فى الخير فيفعله وفى الشر فيفعله فى وقت آخر
وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا يريد فعله ولا تناقض فى ذلك
قلت الذى فى البيت الاخبار باستقرار الرغبة بذهاب المضارع ولا يمكن الجمع بين استقرار
الرغبة فى الخير واستقرار الرغبة فى الشر لانه متى استقرت الرغبة فى الخير يلزم انتفاء الرغبة
فى الشر لانها شرت فلوفر وجودها لم تستقر الرغبة فى الخير وقد فرض استقرارها وكذلك
العكس وكذا الاستقرار فى الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير
رغبة فى الشر والرغبة عن الشر رغبة فى الخير فنبت التناقض على تقدير فى أو عن
فى الموضعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) أى محلهما نصب وجوبا
(قوله جلا على الغالب) أى لان الغالب ان الجار اذا حذف انتصب المحرور والاولى
التصريح على الغالب لاعلى النادر (قوله انه) أى محلهما ما جر (قوله لاه أبوك) أى
فالاصل لله درأيك فقد حذف الجار أى اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در
أيك حذف منه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أممكم) الامة الملة
والأشارة لملل الاسلام أى ان ملل الاسلام هى ملتكم التى يجب ان تكونوا عليها
لا تعرفون عنها يشار اليها ملل واحدة غير مختلفة (قوله أصلهم) لاتدعوا الخ) فيه انه يلزم
على كون هذا الاصل أن يكون معمول الفعل مقدما عليه مع ان القاء بمنع أن يكون
ما بعدها عاملا فيما قبلها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافا للجار يردى فى الاولى

فان قلت على ماذا يخرج قلت على حذف اما الشرطية وتكون هذه الفاء هي
الداخلية على جوابها وقد ذكر الرضى ان حذف اما مطرد اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا
وما قبلها منصوبا به أو مفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآيتين فيكون
تقديم المفعول على الفاء مقتضيا على ما تقر في محله اهـ وما ينبغي (قوله اصلهما لا تدعوا
مع الله أحدا) أى فى المساجد لان المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الاصنام
معهم فى المسجد الحرام ويدعونها فيه فأنزل الله وأن المساجد لله الخ أى لا تدعوا
مع الله أحدا فى المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع بزعم الخافض مع الله فى
محل جر بالحرف المحذوف لاقى محل نصب بالفعل والا كانت مفعولا لتدعوا مقدما عليه
وتقديم منصوب الفعل المؤثر من ان وصلتها بمنوع لان الابتداء بأن المقترحة يلتبس
بأن التى بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله لان المساجد لله) فان وصلتها فى محل جر
بالحرف المحذوف لاقى محل نصب بالفعل والالزم تقديم الخ (قوله وقوله) عطف على قوله
قوله تعالى وان المساجد الخ (قوله ولادين بها انا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب
أى ولادين أنا طالبه اياه أو ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أى وهو محل جر وقد
ظهر أثر ذلك فى التابع (قوله وقد يجاب) أى من طرف من يقول ان محل ان وصلتها بعد
حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) أى لان تكون (قوله بأن القواعد) أى كقولنا
محل ان وصلتها بعد حذف الجار جر (قوله بالهتات) أى لان هذا البيت محتمل (قوله وهو
تحويل حركة العين) أى تحويلها لفتح بعد الكسر أى بأن تكون عين الفعل مكسورة
فاذا قصتها تعدى الفعل (قوله كسى زيد) أى صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد
على كون مكسور العين قاصرا (قوله وان يعرین) أى أخاف بعد موافق ان يعرین ان
كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم والجوارى فاعل وفى نسخة ضبط بفتح الهمزة
أى أخاف أن يعرین وقت ان كسى فحذف المضاف (قوله ان كسى الجوارى) أى صرن
ذا كسوة (قوله فتنبو) أى تجافى وتتباعدا ولا تنظراهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف
وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان ما ذكرنا وموثقا وصف من الكرم
أى كرام والبيت لابي خالد الخارجي وقيله

لقد زاد الحياة الى حيا * بناتى انهن من الضعاف

أحاذر ان يرین البؤس بعدى * وان بشر بن رقا غير صاف

والرقيق يسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رقيق الماء تكثر وبعد البيت

ولولا هن قد سومت مهري * وفى الرحمن للضعفاء كاف

أى كفاية بمعنى هذا الشاعر ان حيا للحياة وتخلنى عن الحرب انما هو لاجل بناتى فافى ان

قلت لم يبق لهن من يقوم بأمرهن فيعرين ويجهن وتنبوعين من تزوجهن عنهن ولولا هن

مع الله أحد الا ان المساجد لله
وقاعبدون لان هذه ولا يجوز تقديم
منصوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت
وقوله

وما زرت ليلي ان تكون حبيبة
الى ولادين بها أنا طالبه

رويه بخفض دين عطف على محل

ان تكون اذا أصله لان تكون

وقد يجاب بأنه عطف على توهم

دخول اللام وقد يعترض بأن

المحل على العطف على المحل أظهر

من المحل على العطف على التوهم

ويجاب بأن القواعد لا تثبت

بالمحتملات وهما معدتان من ذكره

الكوفيون وهو تحويل حركة

العين يقال كسى زيد بوزن فرح

فيكون قاصرا قال

وان يعرین ان كسى الجوارى

فتنبو العين عن كرم عجاف

عجاف فاذا فقت السين صار معنى
ستر وغطى وتعدي الى واحد كقوله
وأركب في الروع خيفانة

كسا وجهها سنف منتشر
أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب
فيتعدي لاثني نحو كسوت زيدا
جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر
الطاء فاصرب معنى انقلب جفنها وشر
الله عينه بفتحها متعدي معنى قلبها
وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال
شتره فشر كما يقال ثمره فثرم وثله
فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسبه
ومنه البيت ولكن حذف فيه
المفعول

(الباب الخامس من الكتاب)
في ذكر الجهات التي يدخل
الاعتراض على العرب
من جهتها

وهي عشرة * (الجهة الاولى) *
أن يراعى ما يقتضيه ظاهر
الصناعة ولا يراعى المعنى
وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك
وأقول واجب على العرب أن يفهم
معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ولهذا
لا يجوز أعراب فواتح السور على
القول بأنها من التشابه الذي
استأثر الله تعالى بعلمه ولقد حكي
لي أن بعض مشايخ الاقراء أعرب
لتليذه بيت الفصل

لا يبعد الله التلب والغاران
اذ قال الخبيس نعم

سومت مهري للعرب أي جعلت له علامة (قوله عجاف) أي هزيلات جمع عجاف على غير
قياس لأن أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال (قوله فاذا فقت السين) أي من كسى (قوله
وغطى) أي اذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوله) أي امرئ القيس (قوله خيفانة) هي
الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أي فهو متعدي لواحد أي كسا وجهها شعر
كالسنف (قوله أو بمعنى أعطى) أي اذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى
ستر (قوله سنف الخ) هو شعر الناصية واحترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية
واجتماعه على وجه الفرس فهو غم مذموم في الخيل فقد خصص بقوله منتشر عن ذلك
العيب (قوله وهذا) أي ما ذكر من الثامن ليس مما نحن فيه بل من المطاوعة فاذا كان
متعديا لواحد فطاووعة فاصروا الذي يتعدي لاثني مطاوعة يتعدي لواحد فستريته ذي
لواحد فطاووعة فاصروا كسامتعد لاثني فطاووعة متعديا لواحد (قوله ومنه البيت)
أي ان كسى الجوارى فالمفعول محذوف أي ان كسى الجوارى اثوبا (قوله ولكن
حذف فيه المفعول) تقديره كسا وجهها جالا أو نحو ذلك اه د ما بيني

(الباب الخامس من الكتاب)

(قوله من جهتها) أي من سيم أي بسيمها وقوله يدخل الاعتراض أي موجب الاعتراض
كذا حرر والظاهر أنه لا حاجة له لأن العرب مثلا اذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى
دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ما تزل الاقدام) أي ما تزل الاقدام وكفى بهذا
عن الخطا (قوله بسبب ذلك) أي بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة
المعنى (قوله ان يفهم معنى ما يعربه) أي ما يريد اعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء)
وفي نسخة المشايخ الاقراء (قوله الاقراء) أي الذين يقرؤون الناموس وقوله بيت الفصل
أي البيت الذي استدلل به في الفصل على جواز حذف المبتدأ وابقاء خبره فأعربه هذا
الشيخ وقال لانا فيه ويعد فعل مضارع والله فاعل والتلب مفعول والغارات عطف
عليه واذ ظرف والخبيس فاعل قال ونم حرف فلم يوجد حينئذ في البيت خبر من المبتدأ
الذي حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدأ محذوف أي هذه نعم وقوله
الخبيس اسم للجيش لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهي الطائفة المتقدمة منه وساقة
وهي الجماعة المتأخرة منه وقاب وهي الطائفة التي في الوسط وميمنة وهي الطائفة
التي جهة اليمين وميسرة وهي الطائفة اليسرى ويقال لها جناحان والكل يسمى خيما
وجيشا (قوله لا يبعد الله التلب الخ) البيت للمرقش الأكبر وهو عمرو بن سعد بن
مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأقول
القصيدة

هل بالديار ان تجيب صمم • لو كان بهم ناطقا بكم

كذلك فان مراده انه ما يصاحب
قوما فيذكر قومه اهلهم الا ويزيد
هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما
يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة
في حماسة ابي تمام ولا يحسن
تخريج ذلك على ظاهره كما قيل في
قوله

قدبت أحسنى وحدي ويعني
صوت السباع به بضجن والهام
لان ذلك الشعر وقد يستهل فيه
مثل هذا ولا على قول ابن الانباري
ان الى قد تردا بما يقال انصرف
من اليك كما يقال غدوت من
عليك لانه ان كان ثابتا فني غاية
الشذوذ ولا على قول ابن عصفور
ان اليك في وضمم اليك اغراء
والمعنى خذ جناسك أي عمالك
لان الى لا تكون بمعنى خذ عند
البصريين ولان الجناح ليس بمعنى
العصا الا عند الفراء وشذوذ من
المفسرين (عن) على
ثلاثة أوجه (أحدها) ان تكون
حرفا جارا وجميع ما ذكرها عشرة
معان * أحدها المجاوزة ولم يذكر
البصريون سواء فهو سافرت عن
البلد ورغبت عن كذا ورغبت
السهم عن القوس وذكرها في
هذا المثال معنى آخر وسيأتي
* الثاني البدل نحو وانقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي
الحديث صومي عن أمك * والثالث
الاستعلاء فهو فانما يضل عن

كذلك) أي بل هم المميزين متغايرين (قوله فان مراده انه ما يصاحب الخ) أي فالضمير
الفاعل عائد على القوم المذكور عندهم والضمير المفعول عائد على قومه فاختلف مسمى
الضمير فيكون الاصل يزيدونهم والواو عبارة عن القوم المصاحبين والهاء عبارة عن
قومه فالضمير المنفصل المتأخر هو الفاعل واما الاول فمفعول ولا يصح العكس لانهم
الاول ضمير متصل بحسب الاصل (قوله الا ويزيد هؤلاء القوم) أي الذين صاحبهم (قوله
في حماسة ابي تمام) هو ديوان جمع فيه الاشعار المتعلقة بالحماسة أي الشعبة (قوله ولا
يحسن تخريج ذلك) أي الذي تلوناه من الآيات من قوله وضمم اليك وهزي اليك وامسك
عليك واما البيت السابق وهو قوله هون عليك فيصح الحمل فيه على ظاهره كما قيل في هذا
البيت كما انه يصح فيه التأويلان السابقان والحامل ان الشعر يجوز بقاؤه على ظاهره
ويجوز فيه التأويلان بخلاف الآيات (قوله على ظاهره) أي من غير ان يكون هناك تأويل
(قوله كما قيل في قوله الخ) أي انه قيل ان احسنى فعل رافع للضمير المتصل أي انا وتعدى
الى الضمير المتصل وليس من باب ظن وقد وُعدم فقالوا هذا البيت محمول على ظاهره من
غير تقدير فيه لانه شعر بخلاف الآيات السابقة فانما اثر فلا يستهل فيها (قوله بضجن)
بالياء بعد الضاد المعجمة (قوله مثل هذا) أي فقبل تعدى الفعل المتصل لضميره المتصل
(قوله ولا على الخ) أي ان الآيات السابقة التي فيها الى لا تخرج على ما قاله ابن الانباري
في الى من انها اسم أي ان الآيات التي فيها الى بدون من تقاس على ما قاله في الى المقرونة
بمن واعترض على المصنف بأنه لا يتوهم صحة القياس أصلا لانه لا جامع بين المقرونين
وغير المقرون بها وحده فلا يحتاج لالتص على نفسه فقوله ولا على الخ أي ولا يتخرج ما سبق
من الآيات التي فيها الى على ما قال الخاء تقرير شيخنا دردير (قوله فني غاية الشذوذ)
أي فكيف يخرج فصيح الكلام عليه (قوله اغراء) أي بمعنى خذ (قوله لا تكون بمعنى
خذ) أي وانما تكون بمعنى تنح في قولك اليك وبمعنى انتح في قولك الى (قوله وشذوذ من
المفسرين) أي والمشهور انما يعني البدل لان يد الانسان بمنزلة جناح للطائر والمعنى هنا
وادخل يمينك تحت ابطيسرال (عن) (قوله المجاوزة) وهي بعد شي عن الجور وبها
بسبب اتحاد مدرك الفعل المتعدى بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر
(قوله ولم يذكر البصريون سواء) أي لان عادتهم لا يذكرون للحرف الاعمى واحدا
وما عداه يرتكبون فيه التضمن أو التجوز (قوله وذكرها) أي لعن في هذا المثال أي
الاخير (قوله معنى آخر) أي وهو الاستعانة وسيأتي ذلك عن ابن مالك (قوله عن نفس)
أي بدل نفس (قوله صومي عن أمك) أي بدلها ويمكن ان تكون متعلقة بمحذوف أي
نيابة عن أمك فينبذ لا شاهد فيه (قوله فانما يضل عن نفسه) أي على نفسه ويحتمل التضمن
أي فانما يبعد الخير من نفسه بالضل والضل في الشرع منع الواجب وعند العرب منع
السائل عما يفضل عنده كما في المصباح (قوله ذي الاصبع) هو من ثاب العدواني اقرب بذلك

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
 عني ولا أنت ديان قنزون
 أي الله در ابن عمك لا أفضلت في
 حسب علي ولا أنت مالكي
 قنسوني وذلك لان المعروف أن
 يقال أفضلت عليه قيل ومنه قوله
 تعالى اني أحببت حب الخير عن
 ذكر ربي أي قدمته عليه وقيل
 هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة
 أي منصرفا عن ذكر ربي
 وحكي الرماني عن أبي عبيدة أن
 أحببت من أحب البعير أحبا إذا
 بركة فلم يرفع من متعلقة به باعتبار
 معناه التضمني وهي على حقيقتها
 أي اني تثببت عن ذكر ربي وعلى
 هذا الخبيرة من قول لاجله
 والرابع التعليل فهو ما كان
 استغفار ابراهيم لآبيه الا عن
 موعدة وهو ما نحن بآركي
 آلهتنا عن قولك ويجوز أن يكون
 حالا من ضمير تارك أي ما تتركها
 صادرين عن قولك وهو رأي
 الزمخشري وقال في فآزاله ما
 الشيطان عنها ان كان الضمير
 للشجرة فالمعنى جعلهما على الزلة
 بسببها وحقيقته اصدار الزلة عنها
 ومنه ما فعلته عن أمرى

لان أفعي ضربت ابهام رجليه فيبست أوقطعها فارسي جاهلي قديم أحد حكماء الشعراء
 (قوله لاه ابن عمك) أصله الله در ابن عمك فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا وحذف
 المضاف وهو الدر وهو في الأصل مصدر در ابن بدر را أطلق وأريد به الابن أو انه أراد به
 هذا الخير لانهم كانوا يعتقدون أن الابن منسأل الكل خبر لانه من غالب أقواتهم وكانوا يسمونه
 للخيل ويقرون به الضيف (قوله أي الله الخ) أي فحذف لام الجر واللام الاولى شذوذا
 وحذف در والدر هو الابن (قوله الله در ابن عمك) أي الله دري فابن عم المخاطب هو الشاعر
 أي الله در نفسي لا أفضلت يا مخاطبي ويا منازعي (قوله في حسب) هو ما يعتقه الانسان من
 مفاخر آباءه (قوله مالكي) تفسير لدياني (قوله قنسوني) من السياسة وهي الامارة وهو
 تفسير لقنزون من الخبز وبالخاصة في السياسة وأما خبري من الخزي فمعناه الذل وهو ضارعه
 قنزون بالياء (قوله وذلك) أي بيان كون عن بمعنى علي (قوله أنضات عليه) أي فافضلت
 يتعدى بملي فعلم ان عن في البيت بمعنى علي (قوله أفضلت عليه) أي زدت عليه في الفضل
 (قوله حب الخير) المراد به الخيل والذكر صلاة العصر حتى غربت الشمس وهو مشغول
 بالخيل (قوله أي قدمته عليه) تفسير لقوله أحببت حب الخير الخ أي قدمت حب الخير
 عن ذكر ربي وهذا فيه تضمين حسب معنى الاشارة والتقديم وجعل عن بمعنى علي وهو بعيد
 (قوله وقيل هي) أي في الآية (قوله علي بابها) أي للمجاورة لا للاستعلاء (قوله فلم يثر) أي
 فلم يقم (قوله التضمني) وهو التثبيط لا المعنى الحقيقي وهو بركة البعير فالخامس ان أحببت
 الحقيقي هو بركة البعير فنقل الى التثبيط وهو التعود عن الخير وهو معنى تضمني لاحقي
 (قوله وهي) أي عن علي حقيقة الخ (قوله تثببت) أي شغلت (قوله الا عن موعدة)
 أي لاجل موعدة ويحتمل أن المعنى الامادرا عن موعدة (قوله عن قولك) أي لاجل
 قولك (قوله ويجوز أن يكون حالا) أي متعلقا بحال فالحال هو صادرين وهو الحال من
 الياء في تاركى وعليه فتكون عن باقية على حالها (قوله صادرين عن قولك) انظر ما معنى
 الصدور عن قولك فلو جعل عن قولك متعلقا بمصدر محذوف أي تركا صادرا عن قولك لكان
 أحسن والظاهر أن معنى صادرين معرضين اه تقرير در دير (قوله فالمعنى) أي المراد من
 هذا الكلام وقوله وحقيقته أي ومعناه الحقيقي والضمير في اصدار الشيطان وفي عن الشجرة
 ولما كان هذا المعنى الحقيقي لا يصح لان الشيطان لا يخلق شيئا والخالق للطاعات والمعاصي
 كلها والمصدر افعالها هو الله قيل المعنى جعلهما على الزلة بسببها اه تقرير در دير (قوله
 جعلهما) أي آدم وحواء (قوله بسببها) أي فعن التعليل (قوله وحقيقته) أي حقيقة فآزالها
 الشيطان أي حقيقة هذا التركيب وهذا الكلام (قوله اصدار) أي الشيطان الزلة فيهما
 عنها أي عن الشجرة (قوله ومثله) أي مثل آزالهما الشيطان في معناه الحقيقي ما فعلته عن
 أمرى أي ما صدر ما فعلته عن أمرى أي عن اجتهادي ورأيي وانما فعلته بأمر الله تعالى
 وان كان المعنى الحقيقي في الاولى غير مراد ومراد في الثانية (قوله وان كان) أي الضمير

في فازلها (قوله فازلها) أي أذهبها ما عنها كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى إذا
ذهب عنك (قوله مرادفة بعد) أي موافقتها لا حقيقة المرادفة لأن المرادفة لا تكون
من نوعين والموافقة أن يكون معنى الكلامين واحدا والمرادفة كون اللفظين معناه ما
واحد ولا شك أن معنى الاسم غيره معنى الحرف لأن البعدية تفهم من الاسم بمجرد ذكره
وهي بعدية مطلقة بخلاف معنى الحرف فإنها بعدية جزئية ولا تفهم إلا بعد ذكر المتعلق
فالمعنيان متوافقان في اللفظ وهو أن هذا بعدية وهذه بعدية اه تقرير دردير (قوله عما
قليل) أي فبعد قليل فالبعدية انما تستفيد من انضمام مجرورها بخلاف اللفظ بعد قليل
عليها بدون انضمام شيء وهذا هو الفارق بين الحرف والاسم (قوله بدليل ان في مكان آخر
الح) اعترض بان معنى يحذفون الكلام عن مواضعه يغيرون مدلول الكلام عن الكلام فاللفظ
باق في موضعه والتعريف انما جاء من جعل اللفظ على معنى ليس مدلوله المراد منه وأما
معنى يحذفون الكلام من بعد مواضعه انهم يزيلون اللفظ عن موضعه بحيث يبقى الموضع
خاليا عن اللفظ وحده لا يصدق أن تكون إحدى الآيتين دليلا للآخرى وأيضا يقال
لاي شيء أولنا في آية عن مواضعه والآية الأخرى ولم يعكس ويؤقل قوله من بعد مواضعه
بان المعنى عن مواضعه اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومنهل الح) تمامه * فقربه الاعطان
لم تسهل * (قوله وآس الح) بالهمزة المدودة يقال آساه من ماله اذا دفع له شيئا منه من
المواساة وأصلها المواساة قلبت الهمزة واوا والسرا جمع مري بمعنى شريف أي أنفلهم
من مالك واجعلهم فيه اسوة لك (قوله الرابعة نجوم الجمالة) النجوم ما قسط على الاوقات
من الجمالة والجمالة ما يحمله الانسان ويتم كفل به أعم من الدين والدية والعرافة وقال
السيوطي الرابعة الرجل فخذها التي هو منها يقول اذا جلاوا فاجل معهم وفي القاموس
المعنيان النجوم والقبيلة (قوله قبل) أي في بيان كون عن في البيت بمعنى في (قوله ولا
تداني ذكرى) فقد عدى فعل الوفي بنى فيحمل ما في البيت عليه (قوله والظاهر الح)
اعترض على قوله قبل لأن وني الح وحاص له أن عندنا تعديتين تعديتين بعن والمعنى عليهما
مجاوزة الشيء وعدم التلبس به أصلا والثانية تعديته بنى وبعناها التلبس بالشيء مع التراخي
فبين التعديتين فرق وجبئ فلا تحمل احداها ما على الأخرى فالبيت وارد على التعديتين
الأولى والآية الواردة على التعديتين الثانية (قوله ولم يدخل فيه) أي لم يلبس به (قوله
دخل فيه) أي تلبس به وتراخي فيه (قوله دخل فيه وقتر) أي ولبس هذا المراد من البيت
بان يكون خطا بالن تحمل وقتر في الاعطاء وانما ونهى لمن لم يتحمل عن عدم التحمل (قوله
دخل فيه) أي فعن الآيات ولا تدخل في ذكرى مع الفتور والكمال (قوله عن عباده)
أي منهم (قوله الشاهد في الأولى) فيه أن الآية لا تصلح شاهدا لاحتمال أن التقدير وهو
الذي يقبل التوبة صادرة عن عباده وكذا الآية الثانية يحتمل أن المعنى أولئك الذين
يقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم نعم هما يكفيان في مقام التمثيل (قوله بدليل فتقبل

وان كان للجنة فالعنى فحاهما عنها
والخامس مرادفة بعد فهو عما
قليل ليصحب نادمين يحذفون الكلام
عن مواضعه بدليل ان في مكان آخر
من بعد مواضعه وهو ان تركب
طبقة عن طبق أي حالة بعد حالة *
وقال
* ومنهل وردنه عن منهل *
والسادس من الطرفية كقوله
وآس سراة الحى حيث لقيتهم
ولأنك عن جل الرابعة وانما
الرابعة نجوم الجمالة قليل لأن وني
لا تعدى الابن بدليل ولا تنباني
ذكرى والظاهر ان معنى وني عن
كذا جاوزه ولم يدخل فيه وني فيه
دخل فيه وقتر * والسابع مرادفة
من نحو وهو الذي يقبل التوبة
عن عباده ويعفو عن السيئات
الشاهد في الأولى أولئك الذين
يقبل عنهم أحسن ما عملوا بدليل
فتقبل

من أحدهما ولم يتقبل من الآخر (٢٢٠) تقبل منا والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر

انها على حقيقة وان المعنى وما
يصدر قوله عن هوى والتاسع
الاستعانة قاله ابن مالك ومنه
برميت عن القوس لانهم يقولون
أيضاً رميت بالقوس - كما هما
الفرأه وفيه رد على الحريري في
انكاره أن يقال ذلك الا اذا
كانت القوس هي المرمية وحكي
أيضاً رميت على القوس - والعاشر
أن تكون زائدة للتعويض من
أخرى محذوفة كقوله

أفجزع ان نفس أنا حاميها

فهذا التي عن بين جنبيك تدفع
قال ابن جني أراد فها لا تدفع عن
التي بين جنبيك فحذفت عن من
أول الموصول وزيدت بعده
(الوجه الثاني) أن تكون حرفاً
مصدرياً وذلك ان بني تميم يقولون
في نحو أفجزع ان تفعل عن تفعل
قال ذو الرمة

أعن تومت من خرقاء منزلة

ماء الصبابة من عينيك مسجوم
يقال تومت الدار أي تأملت لها
وسجم الدمع سال وسجمته العين
أسالته وكذا يفعلون في أن
المشدة فيقولون أشهد عن محمد
رسول الله وتسمى عفة تميم
(الثالث) أن تكون اسماء بمعنى
جانب وذلك تبين في ثلاثة مواضع
أحدها أن تدخل عليها من وهو
كثير كقوله

فلقد أراني للرماح دريشة

من أحدهما) أي فإداة تقبل انما تعدي عن لابعن (قوله وما ينطق عن الهوى) أي
ما ينطق به - هذا هو المراد (قوله انها على حقيقة) أي للمجازاة (قوله وان المعنى)
أي الحقيقي (قوله الاستعانة) أي بأن تكون داخلية على آلة الفعل (قوله ومثله برميت
الخ) والمعنى رميت السهم - مستعينا بالقوس (قوله لانهم يقولون أيضاً رميت
بالقوس) أي رميت السهم - بالقوس فقد صرح جواباً للباء مع كون المرمى هو السهم
فيردبه على قول الحريري لا يتعدى بالباء الا اذا كانت القوس مرمية وحاصل الرد يقال
انه مع الباء مع كون المرمى هو السهم والقوس آلة (قوله - كما هما الفرأه) فيه انه ليس
في - كما يتما ما يقتضي الترادف بل واز أن يكون كل من الحرفين على - معناه المعروف
له - رميت بالقوس على - معني ان القوس آلة للرمى فالباء للاستعانة ورميت عن القوس
على معني أصدرت الرماية عن القوس فعن للمجازاة (قوله - كما هما) أي المثالين
الفرأه أي متواردتين على معني واحد فلا يتم الرد على الحريري الا بهذه المعونة (قوله
وفيه) أي فيما حكاه الفرأه من المقال الثاني وهو رميت بالقوس (قوله في انكاره)
أي في درة الغواص (قوله ذلك) أي رميت بالقوس (قوله الا اذا كانت القوس
الخ) أي والباء للاستعانة أي رميت رمياً ملاصقاً للقوس فهو المرمى والباء زائدة أي
رميت القوس (قوله وحكي أيضاً رميت على القوس) أي بالقوس فتكون على للاستعانة
كالباء (قوله زائدة للتعويض) ظاهره أن شرط زيادتها التعويض واللام تزدد ولكن وقع
في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يسألونك عن الانفال فقيل عن علمها
وقيل من الانفال وقيل عن صلته وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد
بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاء اه وقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب
لزيادتها بدون تعويض اه دما بيني (قوله أفجزع الخ) أي لا ينبغي أن يحصل لك جزع من
موت غيرك مع كونك لا قدرة لك على دفع الموت عن نفسك التي بين جنبيك (قوله نفس)
من النفوس (قوله حاميها) أي موتها (قوله تدفع) وفي نسخة تجزع (قوله حرفاً
مصدرياً) أي بمعنى ان (قوله في نحو الخ) أي انهم يقولون عن تفعل بدل قولهم ان تفعل
(قوله عن تفعل) أي ان تفعل - فأبدلت الهمزة عينا (قوله أعن الخ) الهمزة للاستفهام
وعن أصلها ان ولام عن - مقدرة والمعنى أما الصبابة مسجوم من عينيك لان تومت
من خرقاء أي لاجل تومتك في محبوبتك خرقاء (قوله وسجم الدمع سال) أي فهو لازم
(قوله وسجمته العين أسالته) أي فهو - تعد (قوله الثالث) أي من أوجه عن (قوله
تبين) الاولى حذفها لانه سيأتي رد الثالثة اللهم الا أن يكون رخي العنان بالنظر لكونه
منضجاً عند قتاله اه تقرير دردير (قوله دريشة) كصيفة وهي حلقة يتعلم فيها الطعن
وهو بالمدال المهمة والمعنى واقداً رأني الحلقة المذكورة تضرب فيها الرماح (قوله من عن
يعني) أي من جانب يعني (قوله ويحمله عندي) أي وعند غيره معطوف على من بين بقاها

من عن يعني مرة وأما ويحمله عندي فلا تبينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيانهم وعن شمائلهم (قوله

(قوله فتقدر) أي عن معطوفة على مجرور من أي الاقل او الثاني (قوله لا على من
ومجرورها) أي كما قاله الجماعة وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مجرورها) وهو بين (قوله زائدة)
أي فلا تتعلق بشئ ويلزمه زيادة من في الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش ينعه
ولكن ابن مالك يرى ما يراه الاخفش في المسئلة (قوله قالوا) أي النحاة غير ابن مالك (قوله
فاذا قيل الخ) أي بدون من (قوله فالمعنى في جانب يمينه) أي سواء كان قريبا أم لا وهذا
معنى قوله محتملا الملاصقة أي القرب وان كان أصل عن عدم الملاصقة لأن معناها
المجاورة لكن تسمي فيها (قوله فالمعنى في جانب يمينه) أي لان المعنى قعدت مجاوزا يمينه
واذا جاوز يمينه فقد قعدت في الجانب الذي في يمينه مع كون المعنى في جانب الخ وان دفع
ما يقال ان عن حرف فلا تغيد الجانب (قوله ملاصقا لاول) أي لان المعنى قعدت مبتدئا
العود من جانب يمينه واذا ابتدأ العود من اول الجانب كان ملاصقا لاول الناحية
(قوله والثاني) أي من المواضع الذي يتعين فيها الاسم (قوله بيت واحد) هو نصف
بيت من الطويل وعجزه * وكيف سنوح واليمين قطع (قوله سنح الخ) السخ بضم السين
المهمله وتشديد النون جمع سانح كراكع والسانح ما يمر من اليد الى اليمين والبارح
بالعكس والعرب تتقابل بالاول وتشاءم بالثاني (قوله والثالث) أي من محال تعين
اسميته (قوله ودع عنه الخ) فاعل دع ومجرورها ضميران عائدان على المخاطب فيتعين
ان عن اسم والالزم تعدي الفعل الرافع للمتمصل الى ضمير منفصل في غريباب ظن وفقد
وعدم وهو باطل فبطلت الحرفية وتعينت الاسم (قوله صبح في ججراته) تمامه
* ولكن حديث ما حديث الواحد * وبعده

كان دنارا علفت بلبونه * عقاب تنوف لاءقاب القواعل

(قوله ججراته) بقصات النواحي جمع ججرة بكسرة وججرات (قوله ابي نواس) بضم النون
وفتح الواو مخففة (قوله دع عنك لوى الخ) تمامه * وداوئي بالتى كانت هي الداء *
وكان في كانت زائدة (قوله وقد تقدم الجواب عن هذا) أي عن نظير هذا في على وهو
اتما على تعليق الحرف بمحذوف أي دع تر كأنشاء عنك واما ان يخرج على حذف
المضاف أي دع عن نفسك او انه ضرورة (قوله انها لا يصح الخ) انما ما المانع من صحة
قوله دع جانبك لوى (قوله لا يصح لول الجانب محلها) أي كما هو شان المترادفين
(عوض) (قوله ظرف لاستغراق المستقبل) أي موضوع لكل فرد من افراد
الزمان المستقبل أي موضوع للدلالة على ذلك (قوله مختص بالثني) أي بخلاف ابداء
فانها لا تختص به تقول لأكله أبدا والمؤمنون في الجنة أبدا (قوله وهو معرب ان أضيف)
أي لان الاضافة من خواص الاسماء فتضعف شبه الحرف ان قلت من اين الاعراب مع انه
سيأتي في عوض لغة البناء على الفتح عند عدم الاضافة فن ابن لثاني هذه الفتحة الموجودة
في سالة الاضافة انما فتحة اعراب وأجاب المصنف في حواشي التسهيل بما حاصله انه لو كان

فتحة تدر معطوفة على مجرور من
لا على من ومجرورها ومن الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك
ولا ابتداء النجاة عند غيره قالوا
فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى
في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة
ولخلافا فان جئت بمن تعين كون
العود ملاصقا لاول الناحية
* والثاني ان تدخل عليها على
وذلك نادر والمخفوف منه بيت
واحد وهو قوله
* على عن يميني مرت الطير سحفا *
* والثالث أن يكون مجرورها
وفاعل متعلقه ضمه يمين لسمى
واحد قاله الاخفش وذلك كقول
امرئ القيس
* ودع عنك نهم باصبح في ججراته *
وقول ابي نواس
* دع عنك لوى فان اللوم اغراء *
وذلك لا يؤدي الى تعدي فعل
المضمر المتصل الى ضميره المتصل
وقد تقدم الجواب عن هذا وما
يدل على انها ليست هنا انما
لا يصح حلول الجانب محلها
(عوض) ظرف لاستغراق
المستقبل مثل أبدا الا انه مختص
بالثني وهو معرب ان أضيف
كقوله

مبني حال الاضافة لجازفيه لغات البناء الثلاث الكائنة عند عدم الاضافة فالترام الفتح
 دليل على انه ظرف معرب خصوصاً والاضافة من خواص الاسماء فتضاهى به الطرف
 (قوله لا أفعله عوض العائضين) أي في زمان فيه العائضون أي الاجسام التي عوضت
 خلاف ما بليت ولا شك أن الدنيا مادامت موجودة لا تخلو عن العائضين فكانت قبل
 لا أفعله مادامت الدنيا موجودة (قوله مبني ان لم يضاف) هذا يفيد أن آلة البناء تضمنه
 معنى الاضافة حيث قطع عنها لفظا لا معنى (قوله كقبل) أي تشبيهه بالغايات كقبل
 لحذف المضاف اليه في كل ونية معناه (قوله أو على الكسر) أي لانه الاصل في التخلص
 من التقاء الساكنين كما مس (قوله عوضه) أي خلفه جزء آخر أي من بعده فكان الثاني
 عوض عن الاول (قوله أولان الدهر) وفي نسخة وقيل بل ان الدهر (قوله في زعمهم)
 مثلث الزاي والمراد قولهم الباطل أي زعم الجاهلية (قوله يسلب ويعوض) أي يأخذ
 ويعطي (قوله في قول الاعشى) أي في عوض في قول الاعشى (قوله رضي ليان) قبله
 لعمري لقد لاحت عيون كثيرة * الحى ضوء نار في بقاع تحرق

تشب لمقرورين بصـ طليانها * وبات على النار الندي والخلق

رضي لي الخ (قوله رضي لي) حال من قوله في البيت قبله * وبات على النار الندي والخلق
 حال كونهما رضي ليان أي كان العطاء والخلق الذي هو المدوح رضي ليان
 (قوله ندي) معمول لمخدوف أي رضعا ندي أو منصوب على نزع الخافض أي من ندي
 أو بالجر على البدل اذا جر من لسان (قوله تحالفا) أي الندي والخلق (قوله بأهم)
 أي في أنهم أي ايسل مظلم داج أي شديد السواد وقيل المراد به الرحم أي تحالفا في ظلمة
 الاحشاء وقوله لا تتفرق جواب القسم وهو تحالفا (قوله ظرف لتتفرق) أي لا تتفرق أبدا
 ان قيل هذا الوجه يمنع لافان الصحيح ان لها الصدر في جواب القسم بل قيل مطلقا
 والجواب أن الرضى قال لما شاع استعمال عوض في القسم صار بمنزلة فعل القسم في افادته
 فاعتقر تقديرها على أن الظروف يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها خصوصاً الشعر (قوله
 قسم) أي مقسم به لانه اسم ضم أي انه ما تحالفا في النيل الاسودجـ هذا الصم (قوله
 عوض) أي الصم المعلوم (قوله وانصاب) جمع نصب وهو ما نصب له عبد من دون الله فهو
 بمعنى صم (قوله وانصاب) جمع نصب وهو الصم الصغير الذي يترك عند السعد وهو الصم
 الكبير (قوله لعنة) بعين فنون فزاي مفتوحات أبو حى وهو ابن ربيعة بن زرار أحد أجداد
 النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لم يتجه بناؤه) أي لانه ليس ظرفا ولا اسماء المشبهة
 للحرف وانما هو علم فالاولى اما جره أو نصبه على نزع الخافض وقد يقال يمكن أن التقدير
 عوض مبني ومنعه للصرف للضرورة (عسى) (قوله ولا حين تتصل بالضمير)
 أي ولا هي حرف ان اتصل بها الضمير لانها بمنزلة لعل فالاقوال ثلاثة (قوله ومعناه) أي
 معنى عسى بقطع النظر عن الخلاف فيها (قوله التبرجى في المبوب) كما في عسى زيد أن

لا أفعله عوض العائضين مبني ان
 لم يضاف وبنائه اما على الضم كقبل
 أو على الكسر كما مس أو على الفتح
 كما ين وسمى الزمان عوضا لانه
 كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر
 وقيل أولان الدهر في زعمهم يسلب
 ويعوض واختلف في قول الاعشى
 رضي ليان ندي أم تحالفا
 بأهم داج عوض لا تتفرق
 فقبل ظرف لتتفرق وقال ابن
 الكاكي قسم وهو اسم صم كان
 ليكر بن وائل بدليل قوله
 حلفت بمنازات حول عوض
 وانصاب تركن لدى السير
 والعباس صم كان لعنة انتهى
 ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في
 البيت (عسى) فعل
 مطلقا لا حرف مطلقا خلافا
 لابن السراج وثعلب ولا حين
 تتصل بالضمير المذهب كقوله
 يا أيها الملك أو عسا كما
 خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي
 ومعناه التبرجى في المبوب

يقوم وعسى البدوها كاخلافا لمن جعل هذا مثلا للاشفاق (قوله والاشفاق) أي الخوف
من الهلاك فهو عسى زيد أن يفتر بنى أي أخاف من ضربه (قوله وعسى أن تكروها شيئا)
عسى هنا لترجي فهو أي هذا الشيء وهو الجهاد محبوب بحسب ما يترتب عليه من الثواب
وان كان مكروها في الظاهر وقوله وعسى أن تحبوا شيئا أي الخوف من الجهاد وهو شر
لكم بحسب نفس الامراء تقرير دردير (قوله انه مثل كان زيد يقوم) أي فهو فعل ماض
ناقص أي لا تدل على الحدث ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها ويقوم في محل نصب
على انه خبرها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا الجواب بعيدا عن هذا المقدر لم يظهر ولا في
تركيب وايضا التنظير لا يسلم لان المولى اولا قال ليس البر أن تولوا أي التولية وانما البر من
آمن أي بر من آمن فالاية فيها دليل على المحذوف بخلاف ما هنا فانه لا دليل عليه ولا يصرح
بهم في تركيب ويمكن أن يقال ان عدم الصفة في التركيب دليل على التقدير فهو من دلالة
الاقتضاء (قوله عسى أمر زيد القيام) أي ولا شك ان الامر معنى فاللزم حينئذ الاخبار
بالمعنى عن المعنى وهو جائز (قوله عسى زيد صاحب القيام) أي فالأخبار انما هي وذات
عن ذات وهو جائز (قوله ومثله) أي في حذف المضاف من الاول والثاني (قوله من
باب زيد عدل) أي فهو من باب المبالغة ولا يقال انه مثله من حيث انه على تقدير مضاف
لان هذا الجواب تقدم (قوله ومثله وما كان هذا القرآن) ان كان مراده انه من باب
اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل فظاهر وان اراد انه مثله في المبالغة فلا يظهر لانه قبل
البنى هذا القرآن كونه مفترى مبالغ فيه فاذا دخل النفي انما أفاد نفي القيد وهو الكثرة
فيفيد ان أصل الافتراء باق وقيد محباب بأنه من باب نفي التقييد أي اتنى الافتراء نفيها بالمعنى
فيه (قوله زائدة) أي فكأنك قلت زيد يقوم فهو من باب الاخبار بالجهل له وهو صحيح
لتأويلها بقاسم (قوله لاسم) أي ان قد نصبت أي والزائد لا ينصب خلافا لالاختصار
(قوله ولانها لا تسقط) أي كما في تسمع بالمعدي خير من أن تراه (قوله والقول الثاني)
أي في اعراب عسى زيد أن يقوم (قوله بمنزلة قارب) أي معنى عسى زيد أن يقوم قارب
زيد القيام فخرجنا حينئذ عن كون الأصل المبتدأ والخبر وعلى هذا لا يكون معنى عسى
الترجي (قوله أو قاصر) أي لازم وهذا من تنمة القول الثاني فهو يقول انه فعل متعد أو
لازم وعلى كل حال فعناها المقابلة (قوله توسعا) أي لكثرة الاستعمال وحاصل هذا القول
الثاني انها اقام معناها المتعارفة فتكون فعلا متعديا أو بمعنى قرب فتكون فعلا لازما وأن
يفعل مجرورين المحذوفة (قوله وأن يفعل بدل اشتمال) أي ولا يحتاج الى خبر لان قرب
لازم (قوله من قاءها) أي وهو زيد (قوله انه يكون حينئذ) أي حين اذ كان بدلا من
الفاعل فيكون مصب الحكم على البديل فالفائدة لا تحصل الا بالبدل واعتراض بان
الكلام يتم بقولك قرب زيد كما أنه تم الكلام في قولك نفعني زيد بحذف علمه وبعضهم نقل
مذهب الكوفيين بدون تأويله بقرب وحينئذ فلا اشكال اه تقرير دردير (قوله لازما)

والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا
في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا
شيئا وهو شر لكم وتعمل
على اوجه (احدها) ان يقال عسى
زيد ان يقوم واختلف في اعرابه
على اقول احدها وهو قول
الجمهور انه مثل كان زيد يقوم
واستشكل بأن الخبر في تأويل
المصدر والخبر عنه ذات ولا يكون
الحدث عين الذات واجيب بأمور
احدها انه على تقدير مضاف اما
قبل الاسم أي عسى امر زيد
القيام او قبل الخبر أي عسى زيد
صاحب القيام ومثله ولكن البر
من آمن بالله أي ولكن صاحب
البر او ولكن البر بر من آمن بالله
والثاني انه من باب زيد عدل
وصوم ومثله وما كان هذا القرآن
ان يفترى والثالث ان زائدة
مصدرية وايس بشئ لانها قد نصبت
ولانها لا تسقط الا قليلا والقول
الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب
معنى وعلا او قاصر بمنزلة قرب
من ان يفعل وحذف الجار توسعا
وهذا مذهب سيبويه والمبرد
والثالث انها فعل قاصر بمنزلة
قرب وان والفعل بدل اشتمال من
فاعلهما وهو مذهب الكوفيين
وبرده انه يكون حينئذ بدلا لازما
يتوقف عليه فائدة الكلام

أى لا يصح حذفه (قوله وليس هذا شأن البديل) أى لانه تابع والتابع ليس لازما ذكره ولا يتوقف عليه أصل فائدة الكلام لانه فضله بل يحصل بدونه وان كان هو المقصود بالذات وقد حذر بعض هذا المذهب وقال ان كونه بدلا لازما في بعض التراكمات لا يضر شيئا (قوله وان والفعل بدل اشغال) أى فهذا القول ملغى من مذهبين (قوله وان والفعل بدل اشتمال الخ) أى ويرد على هذا القول ما ورد على الكوفيين (قوله مسد الجزأين) أى الاسم والخبر وفيه أن الاسم مذكور وهو زيد والجواب انه لما كان مبدلا منه وهو في نية الطرح فكانه لم يذكر الا البديل اذ هو قائم مقامه فصح حينئذ قوله مسد الجزأين وفي هذا الجواب شئ وهو أن المبدل منه قد يكون مقصودا وليس في نية الطرح وهذا القول بعيد لما علمت من بعده هذا الجواب ومن الاراد عليه مما يرد على الكوفيين (قوله في قراءة حمزة ولا تحسب الخ) أى نقوله الذين كفروا مفعول أول وقوله انما على بدل من الذين ساد مسد الجزأين وفيه ما في ما قبله من أن الجزء الأول مذكور وجوابه انه لما كان في نية الطرح فكانه لم يذكر (قوله بالخطاب) أى وأما بالغيبة فالذين فاعل وانما على مسد المفعولين (قوله الاستعمال الثاني) أى من الواجهة التي تشمل عليها (قوله ان تسند الى أن والفعل) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله ان تسند) أى بدون ذكر اسم ظاهر بعدها نحو عسى ان يقوم زيد والمعنى عسى قيام زيد (قوله فتكون فعلا تاما) أى وان يقوم زيد مؤول بمصدر فاعلها (قوله سدت ان وصلتها الخ) والظاهر أن المحل رفع فقط باعتبار ارباب الاشرف (قوله ولكن سدت الخ) أى فان يقوم ساد مسد اسمها وخبرها أى انها وقعت في محل اسمين لوجوبهم ما كان أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا (قوله أحسب الناس) أى فالناس فاعل وقوله أن يتركوا ساد مسد المفعولين (قوله اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت في ذلك عن أصلها) فكذلك عسى ان تكرر هو اشياء لم تخرج عن أصلها بل قد يقال في الموضوعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق (قوله خرجت في ذلك) أى التركيب عن أصلها أى من تعديتها لمفعولين (قوله الثالث والرابع والخامس) أى من الواجهة التي تشمل عليها (قوله ان يأتي بعدها المضارع) أى الفعل المضارع المجزى من ان حلالها على ما (قوله او المقرون بالسين) أى لمشاركته لان في الدلالة على الاستقبال (قوله او الاسم المفرد) أى لتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه والمراد بالافرد ما قابل الجملة وان كان جمعا (قوله الكرب) أى الحزن (قوله فرج) هو كشف الغم (قوله اكثرت في اليوم) في نسخة في العدل والعدل هو الملامة والاسلاح الملازمة والدوام (قوله الغوير) اسمها وأبوسا خبرها والغوير اسم ما لبني كاب وهذا المثل للزباوعسى هنا للاشفاق أى اخاف ان ياتي الشر من جهته وقالته حين جاءها قصير بالرجال في الغرار وكان الغوير في طريقه وصارت الجمال تنشى بالهوى نافي صورة هدية لاجل قتلها حتى

وليس هذا شأن البديل * والرابع
انها فعل ناقص كما يقول الجمهور
وان والفعل بدل اشتمال كما يقول
الكوفيون وان هذا البديل مسد
مسد الجزأين كما ساد مسد
المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسب
الذين كفروا انما على له - م
خبر بالخطاب واختاره ابن مالك
(الاستعمال الثاني) ان تسند الى ان
والفعل فتكون فعلا تاما هذا هو
المفهوم من كلامهم - م وقال ابن
مالك عندي انها ناقصة ابدأ ولكن
سدت ان وصلتها في هذه الحالة
مسد الجزأين كما في احسب الناس
ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب
خرجت في ذلك عن أصلها (الثالث
والرابع والخامس) ان يأتي بعدها
المضارع المجزى والمقرون بالسين
أو الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم
وعسى زيد يقوم وعسى زيد قائما
والأول قليل كقوله
عسى الكرب الذي أميت فيه
يكون وراءه فرج قريب
والثالث أقل كقوله
أكثرت في اليوم ملحدا دائما
لا تكثرن اني عسيت صائما
وقولهم في المثل عسى الغوير أبوسا
كذا قالوا

كما فسر مد هاتمان فجعله له صفة لغناء كعمل قما صفة لغناء لوجا وانما الواجب أن تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب القواصل
 الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فأخرجنا منه نبات كل شيء فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حيا متراكبا ومن النخل
 من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب فيها رفع جنات انه ٢٢٥ عطف على قنوان وهذا يقتضي

أن جنات الاعناب تخرج من
 طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير
 وهناك جنات أولهم جنات
 وتطهيره قراءة من قرأ وحور عين
 بالرفع بعد قوله تعالى بطاف عليهم
 بكأس من معين أي ولهم
 حور وأما قراءة السبعة وجنات
 بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء
 وهو من باب وملائكته وجبريل
 وميكال السادس عشر قول ابن
 السكيت في قوله تعالى من استطاع
 اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر
 ويرده ان المعنى حينئذ ولله على
 الناس أن يحجج المستطيع فيلزم
 تأنيب جميع الناس اذا تخلف
 مستطيع عن الحج وفيه مع فساد
 المعنى ضعف من جهة الصناعة
 لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة
 المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل
 انه ضرورة كقوله

أفنى تلادى وما جعت من تشب
 قرع القواقيز أفواه الاباريق
 فمن رواه برفع أفواه والحق جواز
 ذلك في التثنية ثرا لانه قليل ودليل
 الجواز هذا البيت فانه روى
 بالرفع مع التمكن من النصب وهي
 الرواية الاخرى وذلك على أن
 القواقيز الفاعل والافواه مفعول
 وصح الوجهان لان كلامهما

في ظهره خيطان من سواد وبياض (قوله كما فسر مد هاتمان) أي فانه فسر بسودا وان
 من شدة خضرتها (قوله فجعله صفة لغناء كعمل الخ) أي لانه ينخل المعنى فجعله يابسا
 شديدا الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الاول فجعله جافا أسود من الجفاف واليبس
 (قوله وانما الواجب) أي على التفسير الثاني (قوله فأخرجنا به) أي بسببه أي الماء
 المتقدم في قوله وهو الذي أنزل من السماء ماء (قوله فأخرجنا منه خضرا) أي زرع
 نخرج منه أي من الزرع الخضر وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل
 وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضي أن جنات الاعناب تخرج من طلع
 النخل) أي لان المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنات من الاعناب كائنات من طلع النخل
 (قوله بعد قوله تعالى بطاف عليهم) الاولى بعد قوله تعالى بطوف عليهم ولدان مخلدون
 الخ فقوله بعد قوله بطاف عليهم الخ هذا اخذنا اذ ليست التلاوة كذلك في الآية التي فيها
 وحور عين وانما التلاوة فيها بطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من
 معين لا يصعدون عنهار لا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور
 عين بالرفع وفي قراءة بالجر عطف على الأكواب (قوله وهو من باب الخ) أي أنه من عطف
 الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد
 ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس
 حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالزام مبنى على ان الالف واللام في الناس للاستغراق
 وهو ممنوع لجواز كونها لعمد الذكرى وانما هو المستطيعون نعم يكون من استطاع من
 قبيل الاظهار في موضع الانحمار (قوله أفنى تلادى) هو المال القديم الاصل الذي
 ولد عنده والنشب العقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة والاباريق جمع ابريق فارسي
 معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدي وقوله

أقول والكاس في كفي ألقها * اخاطب الصيدا ببناء العماليق
 لا تشرب أبدا راحا مسردة * الامع الشم أبناء البطاريق
 الصيدا جمع أصيد وهو الملك والعلم اليق الجبارة أولاد عملاق والمسردة المتوالية
 والبطريق كبير الروم (قوله مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك في تفسير
 الضرورة وهي ما ليس للشاعر عنه مندوحة (قوله ومن مجيئه) أي الاتيان بالفاعل بعد
 اضافة المصدر للمفعول (قوله في النثر) روى عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده
 زكريا بضم الدال والهزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) أي وحذف الرابط

فارع ومقروع ومن مجيئه في النثر ٢٩ في الحديث وجح البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتأني فيه ذلك
 الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور في الآية انها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي
 كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخيرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهم ما من استطاع فلجج

وعليهن قاله عموم مخصوص اما
 بالبدل أو بالجملة السابع عشر
 قول الزمخشري في قوله تعالى
 يا ويلتنا أعجزت أن نكون مثل
 هذا الغراب فأورى سواة أخى
 ان اتصاب أو ارى في جواب
 الاستفهام ووجه فساد ان
 جواب النفي سبب عنه والموارة
 لا تتسبب عن العجز وانما اتصا به
 بالعطف على أكون ومن
 هنا امتنع نصب تصبج في قوله
 تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء
 ماء فتصبج الارض مخضرة لان
 اصباح الارض مخضرة لا يتسبب
 عن رؤية انزال المطر بل عن
 الانزال نفسه وقيل انما لم ينصب
 لان ألم تر في معنى قد رأيت أى
 انه استفهام تقريرى مثل ألم
 تشرح وقيل النصب جائز كما في
 قوله تعالى أفلم يسروا في الارض
 فتكون لهم قلوب ولكن قصد
 هنا الى العطف على انزل على
 تأويل تصبج بأصبحت والصواب
 القول الاول وليس ألم ترمثل
 أفلم يسروا لما ينهى الثامن عشر
 قول بعضهم في قولنا نصرهم الذين
 اتخذوا من دون الله قربانا آلهة
 أن الاصل اتخذوهم قربانا وان
 الضمير وقربانا فعولان والآلهة بدل
 من قربانا وقال الزمخشري ان
 ذلك فاسد في المعنى وان الصواب
 أن آلهة هو المفعول الثاني وان
 قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى
 ووجهه انهم اذا ذموا

لفهمه أى من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي
 وهو المبتدأ (قوله وعليهن) أى على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية
 (قوله أن اتصاب أو ارى في جواب الاستفهام) أى فقال القاسمية وأورى فعل
 مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعنى أعجزت (قوله لا تتسبب عن العجز) اذا العجز
 انما يتسبب عنه عدم الموارة والموارة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية
 الكشف بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه الانكار لا البطالى فيفيد النفي وهو سببه أى
 ان لم أعجز فواريت (قوله ومن هنا) أى ومن أجل أن جواب النفي سبب عنه (قوله
 لا يتسبب عن رؤية انزال المطر) أى واذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب
 والجازم (قوله وقيل انما لم ينصب) أى قوله فتصبح وحاصل هذا القول ان عدم
 النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينصب في
 جواب الاستفهام الحقيقي (قوله وقيل النصب) أى في قوله فتصبح (قوله فتكون لهم
 قلوب) أى فنصب تكون بعدفاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقى فكذلك هنا في قوله
 فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لاجل قصد العطف (قوله على تأويل الخ)
 أى فهو ماضى في المعنى وان كان مضارعاً فلذا صح عطفه على الماضى (قوله القول الاول)
 أى وهو أن عدم اتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لان اصباح الارض
 مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعدفاء السببية الا ما كان جوابا وجواب النفي
 ما كان متسببا عنه (قوله لما ينهى) أى من أن اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن
 رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسببية فيها صحيحة لان كون القلوب تفقه يتسبب عن
 السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزرع (قوله الذين الخ) صفة لمحذوف أى
 الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذ قربانا الاصنام فيجاب بأن المفعول الاول
 محذوف أى اتخذوهم (قوله قربانا) أى متقربا بهم (قوله وان قربانا حال) فيه أنه يرد
 عليه أن الحال مقيدة لما ملها فيفيد أن توحيهم لا اتخاذهم الا آلهة في وقت التقرب بهم
 مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما الا أن يقال انما حال مبنية أى ان من شأن الآلهة
 عندهم أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زانين (قوله ووجهه
 الخ) قد وجهه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضى انهم لا يعترفون بالوحيته تعالى
 لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم
 يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا قريين بالهبة المولى تعالى مع
 قولهم ان الاصنام آلهة تقربنا اليه والمفهوم من قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من
 دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالهبة الاصنام ولم يقولوا بالهبة تعالى وهذا بخلاف
 ما اذا كان قربانا حالاً لان المعنى انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه

على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا كما إنك إذا قلت أنتخذ فلانا معلدا ونى كنت أمرا له أن يتخذك معللا دونه والله تعالى يتقرب إليه بغيره ولا ٢٢٧ يتقرب به إلى غيره سبحانه * التاسع عشر

قول المبرد في قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم أن يجله حصرت صدورهم بجله دعائية وردة الفارسي بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحد البتة * متم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى ولبشوا في كفههم ثلاث مائة سنين فمين نون مائة أنه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث أو مجرورا بدلا من مائة والثاني مردود فانه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى * الحادي والعشرون قول المبرد في لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أن اسم الله تعالى بدل من آلهة ويرده أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب الحكم أما الأول فلان الاستثناء إخراج وما قام أحد الأزيد مقصدا لإخراج زيد وأما الثاني فلانه كلما صدق ما قام أحد الأزيد صدق قام زيد واسم الله تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم أما الأول فلان الجمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا وذلك يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهما

لا يفهم من هـ ذاتي الهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) أى الأصنام قربانا (قوله أوجاؤكم الخ) قبله ودوا أى المنافقون أى تنووا لتكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم سواء في الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم وإن أظهروا الايمان حتى يهاجروا في سبيل الله هجرة صحيحة تحقق ايمانهم فان تولوا وأقاموا على ما هم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولياء توالون ولا نصيرا تنتصرون به على عدوكم الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أى عهد بالامان لهم ولان وصل اليهم كما عاهد النبي هـ لال بن عويمر الاسلمى أو الذين جاؤكم وقد حصرت أى ضاقت صدورهم عن أن يقاتلواكم مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم أى محسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) أى صدور الكفار الجاثين لكم (قوله بجله دعائية) أى لا حالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) أى الكفار أى بل المطلوب أن يدعى بكونهم يقعون في بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بأن يسلبوا) أى بالمرض (قوله إذا أقيم مقام الخ) أى لان المنظورة البديل والمبدل منه في نية الطرح وهذا مذهب الجمهور وقال الزمخشري المنظورة كل من الامرين (قوله فسد المعنى) أى لانه يصير المعنى ولبشوا في كفههم ثلاث سنين (قوله ويرده الخ) أى وحينئذ فالأولى جعل الاسماء بمعنى غير صفة لا آلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكان حال تفسدا فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد الذى سبقت الآية لبيان وعلم من هذا أنه لا يشترط في جعل الا بمعنى غير صفة الاستثناء (قوله أما الأول) أى كونه مستثنى (قوله فلان الاستثناء إخراج) أى بالآخر واحد أو أخواته أو البدل مخرج بالافهم مستثنى (قوله وأما الثاني) أى وهو كونه موجبا للحكم (قوله صدق قام زيد) أى لان زيدا مخرج ممن نفي عنه القيام ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الأول) أى كون اسم الله ليس مستثنى وقوله فلان الجمع أى مثل آلهة (قوله فيستثنى منه) أى حتى يستثنى منه لان الاستثناء معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان ما بعد لوم ثبت لفظا والاستثناء من الاثبات نفي فلو كانت الا للاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدتا لكان حال تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منها وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها فلا يحصل التوحيد الذى سبقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أى ليس بثابت له الحكم أى الفساد اعترض بأن البدل في باب الاستثناء ليس ما بعد الابل الامع ما بعد هـ دليل قولهم في مقام أحد الأزيد أن الأزيد ابدل اذ لو كان البدل زيدا فسد المعنى اذ يكون المعنى مقام أحد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع أن زيدا موجب له القيام واذا أقمته مقام أحد المبدل منه كان القيام منفيًا عنه بخلاف ما قام الا

الله لم يفسد * وانما المراد أن الفساد يتقرب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما آلهة لفسدتا لم يستقيم وهذا البحث يأتى في مثال سيبويه لو كان معنار رجل الأزيد اغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنار جماعة مستثنى عنهم زيد اغلبنا

اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو ان زيدا اوجبه كلف فان قيل
 لانسلم ان الجمع في الآية والمفرد في
 ٢٢٨ المثال غير عامين لانهم ما وافقوا في سياق لو وهي للامتناع والامتناع

اتشفاء قلت لو صح ذلك لصح ان
 يقال لو كان فيه جاني فأكرمه
 بالنصب لكان كذا واللازم
 ممنوع * الثاني والعشرون قول
 أبي الحسن الانخفاض في كتمه
 فاه الى في ان اتصاب فاه على
 اسقاط الخافض أي من فيه ورده
 المبرد فقال انما يتكلم الانسان
 من في نفسه لان في غيره وقد
 يكون أبو الحسن انما قال ذلك في
 كتمني فاه الى في أو قاله في ذلك وحله
 على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه
 سؤال أبي العباس فلنعدل الى
 مثال غيره هذا حكى عن الزبدي
 أنه قال في قول العرجي
 أظلم انما صابكم رجلا

رد السلام تحية ظلم

ان الصواب رجل بالرفع خبر الان
 وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى
 المراد في البيت ولا يتحصل له معنى
 البتة وله حكاية مشهورة بين أهل
 الادب روي عن أبي عثمان المازني
 أن بعض أهل الذمة بذل له مائة
 دينار على أن يقرئه كتاب سيويه
 فامتنع من ذلك مع ما كان به من
 شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد
 فأجابه بأن الكتاب مشتمل على
 ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب
 الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذي من
 قراءتها ثم قد وان غنت جارية
 بحضرة الواثق بهذا البيت

زيد ونحن هنا لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيه ما الا الله افسد تالكان المعنى صحيحا (قوله
 اقتضى) أي بفهمه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان
 معنى صحيحا حال والخبر محذوف أي ليس مراد ابدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع
 (قوله انما هو ان زيدا وحده) أي فالتكلم به اذا مراده ان زيدا وحده هو الذي يقع
 وحده (قوله والامتناع اتقاء) أي والنكرة أي جمعا ومفردا في سياق النفي تفيد
 العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله ان لولا تعطى حكم النفي من كل
 وجه (قوله لو صح ذلك) أي السؤال من ان لوللنفي فتكون النكرة بعدها عامة
 (قوله لكان) كذا جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو أي
 لكان لي ثواب مثلا (قوله واللازم ممنوع) أي لانهم قالوا ان من لا تزايد الا بعد نفي صريح
 وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعده فاه السببية انما ينصب بعد
 النفي المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لو فدل هذا على أن لو ليست موضوعة لنفي
 وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد
 لو منفي فيدل على انما موضوعة للنفي قلت ممنوع وذلك لان لو موضوعة لتعليق شيء على
 شيء غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعده غير موجود
 فنفي ما بعده ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير ردي (قوله
 على اسقاط الخافض) لما كان المشهور ان نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب
 على أبي الحسن (قوله لامن في غيره) أي فكيف يقول ان المعنى كتمه من فيه (قوله وقد
 يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن أبا الحسن انما قال ان النصب
 على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كتمني فاه (قوله وحله على القلب) أي فالاصل
 كتمه من في الى فيه ثم انه قلب ضمير التكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) أي على
 كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعدل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحا
 لا فاسدا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو أي العرجي عبد الله بن عمرو
 ابن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة أهدي السلام (قوله ولا يتحصل له معنى)
 أي صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو ان رجل خبر وجهه رد صفة
 وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم أي الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة
 كضرب الأمير وعلى هذين الاعرابين فصاب اسم مفعول أي ان هذا الذي أصبتموه بما
 فعلتم به من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك أي بكونه رد السلام تحية وتوددا
 وهذا أي اصابكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أجنبته وتودد باعداء السلام اليهم جدير بأن
 لا يجني وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفيتين وكلام المصنف مبني على أن مصابكم
 مصدر والمعنى ان اصابكم رجل مظلوم فأخبر باسم لذات عن المعنى (قوله بحضرة
 الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويج بالخلافة بعد موت

على أبي عثمان كذلك فأمر الوائق
باشخاصه من البصرة فلما حضر
أوجب النصب وشرحه بأن
مصابكم بهني أصابتكم ورجلا
منعوله وظلم الخبر ولهذا لا يتم المعنى
بدونه قال فأخذ الزبيدي في
معارضتي فقلت له هو كقولك ان
ضربك زيد اظلم فاستحسنه الوائق
ثم أمره بأن يدبر ورده مكرما
فقال للمبرد ترك الله مائة فعوضنا
ألفا

• (الجهة الثانية) •

أن براعي المعرب معنى صححا ولا
يتطرق في صحته في الصناعة وهما أنا
مورد لك أمثلة من ذلك • أحدها
قول بعضهم في غودا فأتيت ان
غودا مفعول مقدم وهذا يمنع
لأن النافية الصدر فلا يعمل ما
بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف
على عادا أو هو بتقدير واذلك
غودا وانما جاء

• ونحن عن فضلك ما استغنيانا •
لأنه شـ مرمع أن المعمول ظرف
وأما قراءة عمرو بن فائد ومن شر
ما خلق يتوبين شر فابدل من شر
بتقدير مضاف أي ومن شر شر
ما خلق وحذف الثاني للدلالة
الاول • الثاني قول بعضهم في اذ
من قوله تعالى ان الذين كفروا
ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم
أنفـكم اذ تدعون الى الايمان
فتكفرون انما ظرف للعت
الاول أو الثاني وكلاهما ممنوع
أما متناع تعليقه بالثاني

أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خالدة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء
لست بقين من ذى الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولم مات ترك وحده واشتغل الناس
بالبيعة للمتوكل فجاء خبر ذاي فأرقاستل عينيه وأكله • افسحان المعز المذل (قوله
على أبي عثمان) أي المازني (قوله باشخاصه) أي باحضاره بشخصه (قوله ورجلا
منعوله) أي واصابة مصدر مضاف افعاله وقوله اظلم الهمزة فيه للنداء أي يا ظلم ان
اصابتك فهو نداء للمحبوبة أي يا شديدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدي
لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أي لاجل كون ظلم خبر لا يتم المعنى بدونه أي بحذفه (قوله
معنى صححا) أي وهذه الجهة عكس الجهة الاولى (قوله ولا يتطرق في صحته) أي في صحة
الاعراب أي فيفسد الاعراب صناعة وقوله في الصناعة أي الى الصناعة (قوله وهما أنا
مورد الخ) فيه ادخال ما التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة
وهو شاذ كما ذكره المصنف في حواشي التسهيل (قوله من ذلك) أي من الامور التي راعى
المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحذف فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما
النافية الصدر الخ) أي ولوجود الفاء العاطفة وهي تمنع من عمل ما بعدهما فيما قبلها
فالمع لامرين وقد يقال لساحب هذا القول أن يجعل اما محذوفة وهو من مظان
حذفها فيما سأل وأما غودا فأتيت وحذف فلا يمنع التقديم لغرض الفصل بين أما
والفاء بجزء مما في خبرها ولو كان عاملا مقترنا بما له الصـدر نحو اتمانـي افاني ضارب على
ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والقراء واختاره ابن الحاجب وغيره اه دما ميني
(قوله على عادا) أي من قوله قبل وانه أهلك عادا الا الى وعلى هذا الوجه فالعطف من
عطف المفردات (قوله أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث
أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالاولى الاقتصار على ما قبله (قوله
ما استغنيانا) أي فان قوله عن فضلك معمول استغنيانا فقد عمل ما بعد النفي فيما قبله (قوله
ومن شر ما خلق) الاول حذف الواو من هنا ومن التقدير اذا الآية من شر ما خلق دون
واو (قوله فابدل من شر) قال الدماميني يحتمل أن يكون ما في هذه هي الابهامية وهي
التي اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطني كتابا متريدا
أي كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية
اه د ميني (قوله فابدل الخ) أي فهي اسم موصول وليست نافية خلا لما فهمه
المعتزلي مستدلا به على أن الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف) أي وفي الحقيقة
ان البديل هو المضاف (قوله ينادون) أي من قبل الملائكة وهم يعقون أنفـهم عند
دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ أو كبر خبر وقوله لمقت
الله من اضافة المصدر افعاله والمفعول محذوف أي لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى
الايمان) أي في الدنيا (قوله فلهذا المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة

فلفساد المعنى لانهم لم يعقوا
أنفسهم ذلك الوقت وانما يعقونهم في
الآخرة وتطيره قول من زعم في يوم
تجد أنه ظرف ليحذركم حكاة مكي
قال وفيه نظروا الصواب الجزم
بأنه خطأ لأن التحذير في الدنيا
لا في الآخرة ولا يكون مفعولاً به
ليحذركم كما في وأنذرهم يوم الآخرة
لأن يحذروا استوفى مفعول به
وانما هو نصب بمحذوف تقديره
اذكروا أو احذروا أو أمانتاً
تعلقه بالآول وهو رأى جماعة منهم
الزمخشري فلا ستلزامه الفصل
بين المصدر ومعموله بالاجنبي
ولهذا قالوا في قوله

وهن وقوف ينتظرن قضاءه
بضاحي غداة أمره وهو ضامن
ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف
ولا ينتظرن لئلا يفصل بين
قضاءه وأمره بالاجنبي ولا حاجة
الى تقدير ابن السجري وغيره
أمره معمولا لقضى محذوف الوجود
ما يعمل وتطير ما لزم الزمخشري
هنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر
بالرجوع من قوله تعالى انه على رجهه
لقادر واذ علق أياماً بالصيام من
قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما
كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون أياماً معدودات

الاولى مراعاة المعرب الصناعة دون المعنى واما تعلقه بالوقت الاول الذي فيه المعنى فصحيح
الا أنه مخالف للصناعة وهو الذي من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله فافساد
المعنى) أى لأن المعنى حينئذ ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت
دعائكم الى الايمان وهذا لا يصح لأن مقتهم أنفسهم انما يكون في الآخرة ودعائهم
للايمان في الدنيا وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف والاصل اظهر صحة دعائكم للايمان
أى أكبر من مقتكم أنفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للايمان ومن المعلوم أن ظهور
صحة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعائهم اليه في الدنيا (قوله ذلك
الوقت) أى وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يعقونهم في الآخرة) أى عند دخولهم
النار ودعائهم للايمان في الدنيا (قوله وتطيره) أى من جهة فساد المعنى لاختلاف
الزمان وان كان مخالفاً وعكساً للاول من جهة أن المعمل الطرفي هنا مقدم بخلاف
الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أى تردد وتخير (قوله لأن التحذير في الدنيا) أى
واليوم الذي تجد كل نفس ما عملته من محضر ايوم القيامة فكيف يكون الامر الواقع في
الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أى يوم تجد وقوله أو احذروا أى يوم تجد
الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) بمعنى اذ تدعون وقوله بالاول أى بالوقت الاول (قوله
فلا ستلزامه) أى وهذا ممنوع عند غير الزمخشري وذلك الغير هو السعد والزمخشري
جوز الفصل اذا كان المعمول ظرفاً كما هنا (قوله بالاجنبي) أى وهو أكبر الواقع خبراً
ان قلت الخبر ليس أجنبياً من المبتدأ لانه معمول له قلت جعلوه أجنبياً لاختلاف جهة
العمل لأن عمل المبتدأ في الخبر من حيث انه مبتدأ وعمله في الطرف من حيث انه مصدر
(قوله بالاجنبي) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدأ واعلم أن الاجنبي هنا ما كان غير
معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الاجنبي ما كان معمولا له فيشمل
الفاعل والمفعول والطرف والجار والمجرور والصفة لأن هذه منزلة مع المصدر كالجزء
فاذا قلت ضربى في الدار زيد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وانما
فصلت بينهما ما يتعلق به داخل في حيزه بخلاف ضربى حسن زيد افا نك فصلت بينهما
بالخبر المستقل الذي لا يصلح أن يكون تمة لما قبله في الجزئية وانما نزلوا الجمل الاعترضية
منزلة العدم لانه أتى بها الغرض فلذا نزل الفصل بها كالعدم وأيضاً لانه لا يتوهم أنهم من
متعلقات الاول ولان متعلقات الثانى لا تستقلها بنفسها اه تقرير رددير (قوله
ولهذا) أى ولا جل كون الفصل بالاجنبي من المصدر ومعموله بأجنبي مضراً قالوا في قوله
الخ (قوله وهن) الضمير للاتن والقضاء الحكيم والضمير في قضاءه وأمره للعمار والغداة
ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحياً وقت ضحاها وهى تشرق والضامن بالضاد
والزاي المعجمين أى الساكت (قوله وهو ضامن) أى ساكت عن التيق (قوله بالاجنبي)
أى وهو ممنوع الآن يكون الاجنبي جملة معترضة (قوله ما لزم الزمخشري هنا) أى في

فان في الاولى الفصل بخبران وهو اصادرو في الثماني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذورا آخر وهو اتباع المصدر ٢٣١ قبل أن يكمل معموله وتظير اللازم له على هذا التقدير ما رزقه اذ قال في قوله

تعالى وصدق من سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف أي مقتكم اذ تدعون وصوموا أياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره وتظيره في التعلق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لوعاق بشرى لم يصح من وجهين أنه مصدر وانه اسم للا وأما اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بياء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الحار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المحذوف الا باعادة الحافظ ومن أمثلة ذلك قول المتنبي وفاؤ كما كالربع أشجاء طاسمه بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجه وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه فاعرب وفاؤ كما كالربع مبتدأ

جعله اذ تدعون متعلقا بالمتى الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي (قوله فان في الاولى الفصل بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل مفتقر في الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفعول بينه وبين عامله بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أي في الجواب عن الرخشي (قوله قبل أن يكمل معموله) أي بقوله أياما (قوله اللازم له) أي للرخشي (قوله على هذا التقدير) أي تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أي المسجد الحرام وقوله حينئذ أي حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذي هو صدق كونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أي فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكمال مع أنه لا يتبع قبل استكمال (قوله قبل مجيئه) أي ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أي اذ في قوله اذ تدعون وأياما في قوله أياما ودوات ويوم في قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجعه يوم تبلى السرائر فقد رنه على رجوعه قبل البلاء باب أولى تأمل (قوله يوم يرون) أي احذروا يوم أواذكروا يوم (قوله انه مصدر) أي ومعموله لا يتقدم عليه وقوله وانه اسم للا أي ولاها الصدارة فلا يعمل ما بعد ها فيما قبلها (قوله وأما اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) أي فانه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أي فجواز تعلق يوم بمصروفا وعدمه جار على الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أي الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي فقوله وفاؤ كما مبتدأ وقوله كالربع خبر وقوله بأن تسعدا متعلق بالمصدر أعني وفاؤ كما وقد علمت أن الخبر أجنبي من المصدر وقوله أشجاء أي أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفاضل والسائل الذي لا مانع له (قوله أشجاء) أي أحزنه طاسمه أي دارسه أي انما يكون باعشا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بأن تسعدا) أي بأن تسعداني وتعاوناني بالبكاء عند ربح الاحبة والحال أن الدمع الهامل أشجاء أي أحزنه (قوله وقد سأل أبو الفتح) أي ابن جني وقوله المتنبي هذا هو المفعول فهو المسؤول (قوله اياد) بكسر الهمزة هي من معد أي لسنا كقبيلة اباد التي جعلت دارها تكريت بمناذ فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فثناة فتحية ساكنة فثناة فوقية بالدمع تكريت بنت وائل وقوله تمنع أي تلك القبيلة أي ان هذه القبيلة ليجعلها تبقى الزرع في تلك الارض ولا تحصد اهلنا كل منه فيذهب (قوله أي ان اباد بدل الخ) أي وكما جازا اتباع الموصول قبل تمام

وخبره وعاق الباء وفاؤ كما فقال له كيف تخبر عن اسم ليتم فأنشده قول الشاعر
لسنا كن جعلت اباد دارها • تكريت تمنع جها أن يحصدا • أي ان اباد بدل من من قبل مجيئهم • ول جعلت وهو داردا

والصواب تعليق دارها وبأن تسعد بمحذوف أي جعلت ووفيتما ومعنى البيت وفاؤكم أي صاحبكم بما وعدتكماني به من
الاسعاد بالكاه عند ربيع الاحبة انما ٢٣٢ يسلمني اذا كان بدمع ساجم أي هائل كما أن الربيع انما يكون أبعد على

الحزن اذا كان دارسا الثالث
تعليق جماعة الظروف من قوله
تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله
لا تريب عليكم اليوم ومن
قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع
لما أعطيت ولا معطي لما منعت
باسم لا وذلك باطل عند البصريين
لأن اسم لا حينئذ مطول فيجب
نصبه وتنوينه وانما التعليق في
ذلك بمحذوف الا عند البغداديين
وقه مضى الرابع وهو عكس ذلك
تعليق بعضهم الظرف من قوله
تعالى ولولا فضل الله عليكم
بمحذوف أي كائن عليكم وذلك
ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق
بالمذكور وهو الفضل لأن خبر
المبتدأ بعد لولا واجب الحذف
ولهذا الحذف المعرى في قوله
فولولا الف محذوف كما لسالا

الخامس قول بعضهم في ومن
ذر يتنا أمة مسلمة لك ان الظرف
كان صفة لامة ثم قدم عليها
فانتصب على الحال وهذا يلزم
منه الفصل بين العاطف والمعطوف
بالحال وأبو علي لا يجيزه بالظرف
فما الظن بالحال التي هي شبيهة
بالمفعول به ومنه قول أبي حيان
في فاذا كروا الله كذا كذا كذا
أو أشد ذكر أن أشد حال كان في
الاصل صفة لذكره السادس قول
الحواري أن الباء من قوله تعالى
فناظرة بهم يرجع المرسلون متعلقة

صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله والصواب تعليق دارها وبأن تسعد
بمحذوف) على هذا فايد بدل من من وجعلت منزلة منزلة الا لازم أي لسنا كهذه القبلة
التي حصل منها جعل ثم أبدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أي
بيت المتنبى (قوله من الاسعاد) أي المساعدة (قوله انما يسلمني) أي يذهب الحزن من
قلبي (قوله مطول) أي شبيهه بالماض وهو واجب النصب وليس مبتدأ على الفتح اذا لا
يكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أي خبر المبتدأ الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم
عاصم اليوم لا تريب تريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله بمحذوف) أي
دل عليه المذكور أي مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله الا عند البغداديين)
الذين يقولون ان اسم لا اذا كان شبيهاً بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقد
مضى) أي مذهب البغداديين (قوله ممتنع عند الجمهور) القائلين ان خبر المبتدأ بعد
لولا واجب الحذف ولا يكون الا كوناً عاماً وقيل ان كان كوناً عاماً حذف وجوباً وان
كان ~~كوناً~~ خاصاً وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دل عليه دليل جاز ذكره
وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أي فقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة
عطف على نامن قوله اجعلنا وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذريتنا وأول الآية
ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا هذا يلزم عليه ما قاله المصنف من الفصل المذكور
فالاولى أن يجعل قوله ومن ذريتنا متعلقاً بمحذوف أي واجعل من ذريتنا الخ (قوله ان
الظرف) أعني قوله ومن ذريتنا (قوله في الظن بالحال) أي وحينئذ فالاولى أن يجعل
الظرف متعلقاً بمحذوف دل عليه المذكور أي واجعل من ذريتنا الجملة عطف على
الجملة قبلها (قوله التي هي شبيهة بالمفعول به) أي من حيث ان العامل مسلط عليها بدون
واسطة حرف ملاحظ لفظاً ولا تقديراً (قوله ومنه قول أبي حيان الخ) أي فقد فصل بين
المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولى أن يجعل قوله وأشد ذكر حال
معمولة لمحذوف أي أو اذكر حال كونكم أشد ذكر أمتكم لا بآتكم وهو من عطف الجمل
لأن عطف المفردات كما عند أبي حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله
لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو وبين المعطوف وهو ذكر الحال لأن
جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسماً والظرف أو
الجزء فالشرط الاقل وجد والثاني فقد لا نأقول ان الحال شبيهة بالمفعول فيه لأن قولك
جاه زيدا بكافي قوة جاه زيد في وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف رده بأن الحال
شبيهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه اه تقرير دردير (قوله كان في الاصل صفة) أي فالاصل
أو ذكر أشد من ذكركم لا بآتكم وهو عطف على محذوف أي اذكر والله ذكر كذا كذا
لا بآتكم أو ذكر أشد فهو من عطف المفردات عند أبي حيان (قوله أن الاستفهام
له الصدر) أي فلا يعمل ما قبله فيه والاخرج عما ثبت له (قوله وأيضاً) أي أنه يرد على ما سبق

بناظرة ويرده أن الاستفهام له الصدر ومنه قول ابن عطية في قائلهم الله أنى يوفقون ان أنى ظرف لقائلهم الله من
وأيضاً يلزم كون يوفقون

المفسرين في ثم اذا دعاهم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون
ان المعنى اذا انتم تخرجون من
الارض فعلة وما قبل اذا بما
بعدها حكى ذلك عنهم أبو حاتم في
كتاب الوقف والابتداء وهذا
لا يصح في العربية وقول بعضهم
في ملعونين أينما ثقفوا أخذوا
والمعونين حال من معمول ثقفوا
أو أخذوا ويرد أن الشرط له
الصواب والصواب أنه منصوب
على الذم وأما قول أبي البقاء أنه
حال من فاعل يجاورونك فردود
لان الصحيح أنه لا يستثنى بأداة
واحدة دون عطف شيان وقول
آخر في وكانوا فيه من الزاهدين
ان في متعلقة بزاهدين المذكور
وهذا يمنع اذا قدرت الواصل
وهو الظاهر لان معمول الصلة
لا يتقدم على الموصول فيجب
حينئذ تعلقها بما عني محذوفة أو
بزاهدين محذوفة فامدلول عليه
بالمذكور أو بالكون المحذوف
الذي تعلق به من الزاهدين وأما
ان قدرت ال للتعريف فواضح
* السابع قول بعضهم في بيت

المتنبى يخاطب الشيب

ابعد بعدت يا ضالا يياض له

لانت اسود في عيني من الظلم

أن من متعلقة باسود وهذا

يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك

يمنع في الالوان والصحيح أن من

الظلم صفة لا سود أي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قولهم

من أن أنى له الإدارة فلا يعمل ما قبله فيه ويرد بأنه يلزم الخ (قوله لا موقع لها) أي لا محل
لذكره ولا وجه له وذلك لأن المقصود الدعاء عليهم بقتل الله لهم في أي حال لافي حالة أفكهم
وصرفهم عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد لا موقع له من
الاعراب لانه في محل جربا لاضافة (قوله تعلقه ما بما بعدهما) أي فالعنى قاتله هم الله
كيف يصرفون عن الحق بعد ما تبين لهم وجهه يرجع المرادون بأي شيء (قوله فعلقوا
ما قبل اذا) أي وهو من في الارض (قوله وهذا لا يصح في العربية) أي لان اذا الفجائية
لها الصدارة وإعمال ما بعدها فيما قبلها بخبرها عن ذلك وأجيب بأن تقديرهم هذا لا يفيد
ان ما قبلها متعلق بما بعده لاحتقال أن مرادهم أن ما بعده اذا له متعلق محذوف جار
ومحذوف والاصل تخرجون منها أي من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم
الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق
بدعاهم تقرير دردير (قوله من معمول ثقفوا) أي الفاعل وهو الواو (قوله لا يستثنى
بأداة واحدة دون عطف شيان) اذ لا يجوز أن تقول قام القوم الازيدا عرابل الازيدا
وعمر والحال اذا وقعت بعد مستثنى وهي مما قبل الا كما هنا كانت الامسالة عليها
فتكون الامسالة على الحال فالعنى هنا حينئذ لا يجاورونك الا قبله لا من الرجال
الاملعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أي نظيره قول بعض
المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممنوع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول
الصلة على ال مقتضو ذلك لان على صورة الحرف فهي كال المعرفة فليست كالأصولات
غيرها من كل وجه ألا ترى ان صلته بخالفة اسائر الصلات لان الصلة بجملة وصاتم صفة
صريحة اه تقرير دردير (قوله أعني) فيه ان أعني متعدي بنفسيها لا بحرف وتقديره
هذا يفيد انهم اغبر متعدي بنفسيها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون
محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكانوا كائنين فيه من الزاهدين ولا معنى لكونهم
كائنين فيه (قوله ابعده) بكسر الهمزة وفتح العين أمر من بعد بكسر هاء أي اهلك يقال
بعدي بعد بعدا كفرح بفرح فرح بمعنى هلك وبياضا تمييز محمول عن الفاعل أي بعدي بياضك
ولا يياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار
لنفس أي بعدت بياضا لا يسر وقبل البيت

ضيف الم برأسي غير محتشم * والشيب أحسن فعلا منه باللام

(قوله ابعده) أي اهلك هلكت من جهة كونك بياضا احسن فيه ولا سرور (قوله لانت
أسود الخ) أي أنت بياض في الظاء عرقطة وأما في نفس الامر فانت بياضا لانك توجب
النم (قوله وهذا يقتضي الخ) فيه أن المتنبى كوفي وهم يجيزون بناء أفعول التفضيل من
الالوان اما مطلقا كما قاله جهورهم أو من الابيض والاسود كما قاله الكسائي وهشام
فالمتنبى كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل

يقال مرتديا بأجر من دم * ذهبت بخضرتي الطلي والاكبد من دم اما تعليل أي أحر من أجل التباسه بالدم أو صفة كان
 السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما * الثامن ٢٣٤ قول بعضهم في سقيالك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا القيل سقيا
 اياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل
 اللام للتقوية مثل مصدقا للماء معهم
 فلام التقوية لا تلزم ومن هنا
 امتنع في والذين كفروا فاعمالهم
 كون الذين نصبا على الاشتغال
 لان لهم ليس متعلقا بالمصدر
 * التاسع قول الزمخشري في ومن
 آياته منامكم بالليل والنهار
 وابتغوا لكم من فضله انه من الف
 والنشر وان المعنى منامكم
 وابتغوا لكم من فضله بالليل والنهار
 وهذا يقتضي أن يكون النهار
 معمو لا لا ابتغاء مع تقديمه عليه
 وعطفه على معمول منامكم وهو
 بالليل وهذا لا يجوز في الشعر
 فكيف في أفصح الكلام وزعم
 عصري في تفسيره على سورتي
 البقرة وآل عمران في قوله تعالى
 يجادلون أصابعهم في آذانهم
 من الصواعق حذر الموت أن
 من متعلقة بحذر أو بالموت
 وفيهما تقديم معمول المصدر في
 الثاني أيضا تقديم معمول المضاف
 اليه على المضاف وحامله على ذلك
 أنه لو علقه يجادلون وهو في موضع
 المفعول له لزم تعدد المفعول له
 من غير عطف اذ كان حذر الموت
 مفعولا له وقد أجيب بأن الاول
 تعليل للجعل مطلقا والثاني
 تعليل له مقيدا بالاول والمطلق
 والمقيد غير ان فاعل متعدد
 في المعنى وان اتحد في النقط

على مذهبه الكوفي والمعنى ان يياض الشيب عنه أشد سوادا من سواد الظلم وحينئذ
 فالتنظير من حيث ان له الصدارة ولو في الجملة (قوله يقال مرتديا الخ) الارتداد ليس
 الرداء وهو هنا استعارة شبهة تقلده بالسيف بذلك والظلي بضم الطاء الميم حلة الاعناق
 واحدها طلية أو طلالة على الخلاف والا بكاد جمع كبد وباء بخضرتي للتعبية أي أذهبت
 الطلي والا كبد خضرتي بما كسبه من دمها (قوله بأجر) أي بسيف أحر (قوله اما
 تعليل) أي ولا نجعل من متعلقة بأجر لئلا يلزم بناء أفعل التفضيل من الالوان (قوله
 أو صفة) أي أو انه متعلق بمحذوف صفة لا أحر (قوله كان السيف الخ) انما احتاج لهذا
 لانه على الصفة ينحى المعنى مرتديا بسيف أحر ذلك السيف كائن من الدم مع أنه من حديد
 لا من دم (قوله اللام للتقوية) أي انما متعلقة بسقيا على أنها للتقوية لا على أنها للتعبية
 (قوله فلام التقوية لا تلزم) أي وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على انها ليست
 لتقوية واذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بمحذوف أي ارادني لك هذا وقد تقدم
 ان ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه يقال سقيالك وسقيا اياك (قوله ومن هنا)
 أي من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) أي فليس
 العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بيبه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هذا
 وقد سبق أن ابن الحاجب قال انما للتقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيالك (قوله
 بالليل) راجع لقوله منامكم وقوله والنهار راجع لقوله وابتغوا لكم من فضله لان الابتغاء
 أي طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أي تقديم معمول المصدر وعطف ذلك
 المعمول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمول لا لذلك المصدر الآخر الذي عطف
 على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشري من باب الالف لا يلزم عليه
 أن يكون مراده العمل الذي قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط بمعنى المنام وقوله
 والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل
 والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصري) أي شخص منسوب للعصر الذي
 كنت فيه وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبي حيان
 وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيهما تقديم معمول المصدر) أي لان حذر
 مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلا وكذلك الموت مصدر أيضا (قوله لزم تعدد
 المفعول له) أي وهذا ممنوع لان الشيء لا يعمل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله
 غير ان) كان المصنف نسي ما قدمه في الباب الرابع في أواخر الامور التي يكتبها الاسم
 بالاضافة من أن قولهم غير ان واغبار ايس بعربي اه دما ميني (قوله غير ان) استعمل
 المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين والافق قد سبق له أنه ليس بعربي (قوله
 والصواب الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصري
 (قوله ان ما يعني من) أي لان الايمان من أوصاف العقلاء والذي يستعمل للعقل من

والصواب أن يحمل على ان المنام في الزمان والابتغاء فيهما العاشر قول بعضهم في فقيل لا ما يؤمنون ان ما يعني من فتعين

ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر الخادى عشر قول بعضهم في وما هو بمنزلة من العذاب أن يعمران هو ضمير الشأن وأن يعمر مبتدأ وبمنزلة خبره ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي ما أتيا بقارى أن ما استهامة مفعولة لقارى ودخول الباء في الخبر يأتى ذلك الثاني عشر قول ٢٣٥ الزمخشري في أيها تكونوا يدرككم الموت فحين

رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلا بما قبله أى ولا تطلون قتيلًا أيها تكونوا يعنى فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله ثم يتدى يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بأن سيويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط ما مضى تقول أنت ظالم ان فعلت ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا في الشعر واما قول أبي بكر في كتاب الاصول انه يقال آتيتك ان تأتني فقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لاهل الحذف بل على أن المتقدم هو الجواب وهو خطأ عند أصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم في بالاخسرين أعمالا ان أعمالا مفعول به ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنعيبه ربح ووافقه الصغار مستندًا بقوله تعالى كثره خاسرة اذ لم يرد أنها خسرت شيئا وثلاثتهم ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد في التنزيل الذين خسروا أنفسهم خسر الدنيا والآخرة واما خاسرة فكأنه على النسب أى ذات خسر وربح أيضا يتعدى فيقال ربح دينارًا

فتعين أن تكون ما يعنى من (قوله لرفع الخ) أى وهو منصوب على أنه مفعول ليؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أى يؤمنون إيمانًا قليلًا وأما مصدرية وقلة لا منصوب على الظرفية خبر مقدم أى إيمانهم كائن في قليل من الزممة (قوله على أنه خبر) أى لما الموصولة الواقعة مبتدأ (قوله وبمنزلة خبر) والمضى أى شئ هو التعمير بمنزلة من العذاب أى مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء في الخبر) أى الموجب كما هنا لان ما استهامة أمان كان الخبر منفيًا فانه تدخل عليه الباء وسواء كان خبر ما أو خبر المبتدأ المنفى بما بناء على أنه لا تعمل أو بليس أو المنفى بلا (قوله في الخبر) أى فدخول الباء في الخبر يدل على أن مانافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد لالشأن وأن يعمر مبتدأ ثان وبمنزلة خبر الثاني والجملة خبر الأول أى وما ذلك الا احد تعميره بمنزلة من العذاب أى عن النار قد دخلت الباء على خبر المبتدأ المنفى بما وهو جائز (قوله ودخول الباء في الخبر) أى الخبر الموجب وقوله يأتى ذلك أى فتعين ان مانافية ويقارى خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فيمن رفع يدرك) أى وهو ملحق بن سليمان (قوله يعنى) أى باتصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله ثم يتدى يدرككم) أى فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا مردود) أى وحينئذ يخرج على اضممار الفاء أى يدرككم أى فهو يدرككم الموت (قوله وهم يجيزون ذلك) أى ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) أى حذف الجواب (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله لان الشرط) أى الاداة الصدر أى واذا تقدم عليها الجواب خرجت عماله من الصدارة (قوله مفعول به) أى للاخسرين (قوله لا يتعدى) أى وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثتهم) أى البعض القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصغار القائلين ان خسر لا يتعدى (قوله متببه بالمفعول به) أى لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) أى فلا يكون منصوبه مشابهة لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة فانها المماثلة اسم الفاعل في الحاق التانيث والتذكير والتثنية والجمع كان منصوبها مشابهة للمفعول به الذى هو منصوبه (قوله الا بشرط) أى خلوه عن من فاذا خلا عنها الحقة العلامات كان تارة وجوبًا وذلك بان دخلت عليه أل أو أضيف وقصد التفضيل كالهندات الفضليات وهند فضلى النساء وأما ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة فى المطابقة وجهان (قوله والصواب أنه تميز) أى تميز نسبة من الضمير المستتر فى الاخسرين (قوله أن يخرج) أى المعرب الكلام على ما شئ (قوله قول أبي عبيدة) كلام غير المسنف قال أبو عبيدة الكاف

وقال سيويه أعمالا متببه بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات القروغ الا بشرط والصواب أنه تميز (الجهة الثالثة) أن يخرج على ما ثبت فى العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة قلند كرمه أمثلة (أحدها) قول أبي عبيدة فى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الاتقال لله والرسول

والذي أخرجك وقد شنع ابن الشجرى على مكى في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن فائلا قال كالله لا فعلن لاستحق
أن يمتق في وجهه ويظل هذه المقالة أربعة أمور ٢٣٦ أن الكاف لم تجبى بمعنى وإرا القسم وإطلاق ما على الله سبحانه وربط

بمعنى وإرا القسم وما معنى الذى واقعة على ذى العلم والجواب يجادلونك (قوله والذى
أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أى الانفصال لله والرسول وهذا
غير ما يأتى له من أن أباعبدة يقول أن الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق
كلام أبى عبدة (قوله وسكوته عنه) أى وعدم سكوتة عنه بأن يتركه بالمرّة ويحقل
وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو فاعل أخرج) أعنى قوله
ربك (قوله ووصله) أى الموصول أى ربطه بأول السورة وذلك ظاهر التقدير الذى
قدره وهو مع ما سبق يقتضى أن أول السورة أعنى الانفصال لله والرسول دليل لجواب
القسم المحذوف (قوله يجاب عن الثانى) أعنى إطلاق ما على الله (قوله والسماء
وما بناها) أى أقسم بالسماء وأقسم بالذى بناها فهدأ وقع ما على الله لانه هو الذى بناها
(قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخصيص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب يجادلونك)
أى وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لاعتراضه ذامن القسم (قوله عدم
توكيده) أى مع أن جواب القسم إذا كان مضارعا منفيما يجب توكيده (قوله أقوال
آخر) أى مغيرة لهذا القول (قوله ثانيا) أى ثانى الأقوال بقطع النظر عن قوله آخر
والا كان هذا أولها (قوله أن الكاف مبتدا) أى والمعنى مثل إخراج الله لك من بيتك
في الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله وإصلاح ما بينهما بالموتة (قوله وخبره فأتقوا
الله) أى الواقع قبله وهذا الأعراب لا معنى له لأن تقدير الكلام مثل إخراج الله لك من
بيتك فأتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالقاء) أى والخبر لا يقترن بالقاء إلا إذا كان
المبتدا أشبه الشرط في العموم (قوله انها) أى الكاف نعت الخ فهى اسم بمعنى مثل على
جميع الأقوال (قوله وهو أقرب) أى لكونه ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه (قوله مثل
ثبوت إخراج ربك إليك من بيتك) أى ثبوت الإخراج معلوم لهم فشبّه به ثبوت الانفصال
لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ بعد ما بينه ما (قوله كما أخرجك) أى مماثلا
لاخراجك (قوله والذي سهل هذا) أى الوجه أى جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله
من تنفيلك الغزاة) أى إعطاء بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم
في كراهية خروجك من بيتك للحرب) وذلك أن أباسفيان قدم بعير من الشام فخرج النبي
وأصحابه ليغزوهم فاعتق قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلوكه ليدبوا عنها وهم النفير
واخذ أبوسفيان بالعبر طريق الساحل فحجبت فقبل لابي جهل أرجع فأبى وسار الى بدر
فناور النبي أصحابه وقال إن الله وعدنى إحدى الطائفتين العبراً والنفير فوافقوه على
قتال النفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم نستعدله كما قال تعالى يجادلونك في الحق أى القتال
بعد ما تبين أى بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك إحدى الطائفتين كما تمساقون
الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا فى كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) أى كالتاء

الموصول بالظاهر وهو فاعل
أخرج وباب ذلك الشعر كقوله
وأنت الذى فى رحمة الله أطمع
ورصد له بأول السورة مع تباعد
ما بينهما وقد يجاب عن الثانى بأنه
قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه
انه قال الجواب يجادلونك ويرده
عدم توكيده وفى الآية أقوال
آخر * ثانيا أن الكاف مبتدا
وخبره فأتقوا الله ويفسده اقترانه
بالقاء وخلاؤه من رابط وتباعد
ما بينهما وثالثها أنها نعت مصدر
محذوف أى يجادلونك فى الحق الذى
هو إخراجك من بيتك جدا المثل
جدال إخراجك وهذا فيه تشبيه
الشئ بنفسه ورابعها وهو أقرب
مما قبله أنها نعت مصدر أيضا ولكن
التقدير قل الانفصال ثابتة لله
والرسول مع كراهيتهم ثبوتها مثل
ثبوت إخراج ربك إليك من بيتك
وهم كارهون * وخامسها وهو أقرب
من الرابع انها نعت لحقا أى
أولئك هم المؤمنون حقا كما
أخرجك والذي سهل هذا اقاربها
ووصف الإخراج بالحق فى الآية
سادسها وهو أقرب من الخامس
أنه أخبر محذوف أى هذه الحال
كحال إخراجك أى أن حالهم
فى كراهية ما رأيت من تنفيلك
الغزاة مثل حالهم فى كراهية

خروجك من بيتك للحرب وفى الآية أقوال آخر منتشرة (المثال الثانى) قول ابن مهران فى كتاب
الشواذ فمن قرأ أن البقر تشابهت بتشديد التاء أن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فى أول الماضى

وأشده تنقطع في ذلك الأسباب ولا حقيقة لهذا البيت ولا هذه ٢٣٧ القاعدة وإنما أصل القراءة أن البقرة تشاء

الوحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت
فهو ادغام من كلمتين (الثالث)
قول بعضهم في ومالنا أن لا نقاتل
في سبيل الله أن الأصل ومالنا
وأن لا نقاتل أي مالنا وترك
القتال ككلمات قول مالك
وزيد ولم يثبت في العربية حذف
واو المفعول معه (الرابع) قول
محمد بن مسعود الزكي في كتابه
البديع وهو كتاب خالف فيه
أقوال النحويين في أمور كثيرة
أن الذي وأن المصدرية يتقارضان
فيقع الذي مصدرية كقوله
أتقرح أ بكاد المحبين كالذي

أرى كبدي من حب مية يقرح
وتقع أن بمعنى الذي كقوله -م
زيد أعقل من أن يكذب أي من
الذي يكذب انتهى فأما وقوع
الذي مصدرية فقال به يونس
والفراء والفارسي وارضاه ابن
خروف وابن مالك وجعلوا منه
ذلك الذي يبشر الله عباده وخضم
كالذي خاضوا وأما عكسه فلم
أعرف له فائلا والذي جراه عليه
اشكال هذا الكلام فإن ظاهره
تفضيل زيد في العقل على الكذب
وهذا لا معنى له ونظائر هذا
التركيب كثيرة مثله هورة
الاستعمال وقيل من ينسبه
لأشكالها وظهري فيها توجيهان
أحدهما أن يكون في الكلام
تأويل على تأويل فيسوق أن
والفعل بالمصدر

في أول تشابه (قوله وأشده الخ) أي استدل على أن الماضي قد ترادف تاء على التاء
المزيدة في أوله وحذف فيكون الأصل في الآية تشابهت بتحرك التاءين مثل هذا
الفعل الموجود في البيت ثم أدغمت التاء في التاء (قوله ومالنا أن لا نقاتل) أي
فما استقامية مبتدأ وانا خبره وأن لا نقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفي الكلام
حذف واو المعية (قوله أي مالنا) أي شيء ثبت لتسامع ترك القتال لجمالوت وقومه
وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافسة
(قوله ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه) أي فالحق أن الكلام على حذف
في أي مالنا في ترك القتال أي شيء ثبت لتساخي نتركه (قوله قول محمد بن مسعود
الزكي) وفي نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهي التي حل الشارح عليها وفي نسخة عدة
بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوي من نسخته (قوله يتقارضان) بالقاف
أي تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أتقرح الخ) القرح الجرح والضعف
أي كالقرح الذي أرى كبدي تقرحه والذي موصول اسمي وعائدها محذوف هـ ذاهو
الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله أتقرح الخ) ينبغي أن تكون صلة الذي على جعلها
مصدرية هي الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية تقرح وقوله أرى جملة معترضة بين
الصلة والموصول فالمعنى أتقرح أ بكاد المحبين مثل قرح كبدي من حب مية فيما أراه
وإنما لم يجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لأن المعنى حينئذ أتقرح أ بكاد المحبين
قرحاً مثل رؤية كبدي ويحتمل أن يجعل الذي موصولا اسمياً وصلته أرى وما بعده
والعائد محذوف أي أراه وقوله يقرح في موضع نصب على أنه مفعول ثان لا ترى وكبدي
مفعول به منصوب يقرح فهو بالياء التحتية والذي وصف لمحذوف والمعنى أتقرح أ بكاد
المحبين كالقرح الذي أراه يقرح كبدي من حب مية اهـ دما يعني ويصح أن يكون بالتاء
الفوقانية والمعنى كالقرح الذي أرى كبدي تقرحه (قوله كالذي أرى كبدي) أي
كقرح كبدي والحامل على أنهم مصدرية عدم وجود ما في الكلام لأن ضمير أرى
عائد على المتكلم وكبدي مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثان (قوله ذلك الذي يبشر
الخ) أي ذلك تبشر الله عباده وقوله خضم كالذي خاضوا أي خضتم كنحوضهم
(قوله فلم أعرف له فائلا) أي ويرده أيضا قولهم أنت أعقل من أن تكذب بالفوقية وأنا
أعقل من أن أكذب فانه لو جعل أن بمعنى الذي لم يكن الفعل المذكور متحملاً لضمير
الغيبية العائد على الموصول بل لضمير المخاطب في الأول والتكلم في الثاني فيستعين أن
تؤول أن والفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جراه) أي جملة عليه أي على
القول بان أن بمعنى الذي في المثال المذكور (قوله وهذا المعنى له) أي لا معنى لقولك
هو أكثر عقلا من الكذب (قوله توجيهان) أي في ذلك التركيب وما مثله (قوله
تأويل على تأويل) أي تأويل بعد تأويل فأولا يؤول أن والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر
والفعل بالمصدر

ويؤثر المصدر بالوصف فيؤثر الى المعنى ٢٣٨ الذي أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء الا ترى أنه قيل في قوله تعالى

باسم الفاعل فتؤثر أن يكذب ثم تؤثر الكذب بالكاذب ولا شك أن قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله ويؤثر المصدر بالوصف) أي اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤثر الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل من الذي يكذب (قوله الى المعنى الذي أراده) أي ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أي بخلاف التوجيه الذي ذكره ابن مسعود نفسه فإنه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أي التأويل (قوله الى القول نفسه) أي من أنت على كظهر رأي (قوله كما يقول أهل الظاهر) أي القائلين أنه إذا قال لها أنت على كظهر رأي لا تجب عليه الكفارة الا اذا كرر هذا اللفظ مرارا وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود والظاهرى أو الفرقة الضالة (قوله وبعد) أي وأقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبه فهذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه أي تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) أي فقولك زيد أفضل في العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا البلاغة فيه (قوله الثاني الخ) فيه نظر فان الفعل الذي ينسب بك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في أعجبني ما صنعت المعنى أعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك أي في البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بعزل ثم في كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك أن التوجيهين اللذين ظهرا له لا معقول عليهما اه دما ينبغي قال الشمني والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسب بك من أن والفعل لا تجب اضافته ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن الثاني قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بمفضل ومن بمعنى على ولا يصح أن يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل بمن واندفع اعتراض الدماميني (قوله من المعنى الوضعي) أي التفضيل (قوله هذا) أي الذي ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أي الاكثر والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أي من الجهات الموجبة لقساد الاعراب (قوله أن يخرج) أي المخرج الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أي للجنس لا جـ ل أن يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) أي القوي والضعيف (قوله الا ذلك) أي الوجه الضعيف (قوله فان قصديان المحتمل) أي الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شيء) أي فان لم يغلب على الظن ارادة شيء من الالوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أي ولا ينبغي أن يذكر الالوجه البعيدة التي فيها تعسف (قوله وسأضرب لك أمثلة) أي أذكر لك أمثلة

وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال أبو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول في تأويل المقول أي يعودون للمقول فيمن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جـ هور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله اذا أنت فضلت امرأ اذا براعة على ناقص كان المديح من النقص * التوجيه الثاني أن أعقل ضمن معنى أبعد فحق المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره في المذكورة ليست الجارة للمفضل بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك أبدا مع أفعل هذا قصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لا وردد لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجيب (الجهة الرابعة) *

أن يخرج على الامور البعيدة والالوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذلك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصديان المحتمل أو تدرب الطالب فحسن الا في الفاظ التنزيل

فلا يجوز أن يخرج الاعلى ما يغلب الظن ارادته فان لم يغلب شيء فليذكر الالوجه المحتملة من غير تعسف وان أراد مجرّد الاعراب على الناس وتكثير الالوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها

وأما لها أحدها قول جماعة في وقيله أنه عطف على لفظ الساعة ٢٣٩ فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما

من التباعد وأبعد منه قول أبي عمرو في قوله تعالى إن الذين كفروا بالذکر ان خبره أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى ص والقرآن ذی الذکر ان جوابه ان ذلك الحق وقول بعضهم في ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشري في وكل أمر مستقر فيمن جر مستقران كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله في وفي موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وأبعد من هذا قوله في فاستفتهم الربك البنات انه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا قال هو معطوف على مثله في أول السورة وان تباعدت بينهما المافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فأما وقيله فيمن خفض فقبل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري وأما من نصب فقبل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول يكتبون أو يعلمون أي يكتبون ذلك أو يعلمون الحق وأنه مصدر لقال محذوفا ونصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري وأما ان الذين كفروا بالذکر فقبل الذين بدل من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري

وليس المراد ضرب المثال الذي هو معلوم من تشبيهه بشئ لاجل التقريب للافهام كأن يقال مثل العالم الذي لا يعمل مثل الجار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأما لها) عطف على الضمير في نجيبتها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أي فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قبله أي قبل النبي يارب (قوله فيمن خفض) أي خفض قبله وهما عاصم وحزرة وقوله فيمن نصب قبله أي وهم ماعدا عاصم وحزرة وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أي وعلم قبله فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محلها) أي لان الساعة مضاف للمصدر الذي هو علم فهو من إضافة المصدر للمفعول فجاء له نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبي يارب (قوله قول أبي عمرو) أي ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزمخشري) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والالزم ان هذا أبعد مما في فصلت مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن جر مستقر) أما من رفع مستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أي اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر وثابت (قوله قوله) أي قول الزمخشري وقوله وأبعد من هذا قوله أي قول الزمخشري (قوله قال) أي الزمخشري هو أي قوله فاستفتهم الربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتهم أهم أشد خلقا (قوله خلاف ذلك كله) أي لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه في هذه الآيات وحينئذ فيجئنا هذه الامور (قوله الواو للقسم) أي فالمعنى أقسم بقول النبي يارب الخ (قوله وما بعده الجواب) هو ان هؤلاء قوم الخ أي وقيل الجواب محذوف أي اتصرفت أو لا فعلت فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده في توجيهه نصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين نعم جعل قبله مصدر لقال محذوفا وكون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفا هذا قريب (قوله أول يعلمون) أي من قوله ولا يعلم الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفا) أي فالمعنى قال قبله يارب على حذف ضرب ضربا زيدا ثم حذف الفعل اقيام المصدره قامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعني الباء والواو الموجدودة للاستئناف والمعنى أقسم بقبله يارب (قوله بدل من الذين) أي مع إعادة العامل فكان أنه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر في الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله في تعيينه) أي تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أي في شأنهم) هذا تقدير للربط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أي كفروا به) إشارة لجواب لما قال الخبر على هذا القول الجملة الشرطية أي ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد المبتدأ وقد يختلف هنا

وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقبل هو ما يقال لا في شأنهم وقيل هو لما جاءهم أي كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أي لا يأتيه منهم وهو بعيد

لأن الظاهر أن لا يأتيه من جملة عليه بقوله ذى الذكر أو أنك لمن المرسلين بدليل وعجبوا أن جاءهم منذر منهم أو ما الأمر كما زعموا بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال لا تخف من كل الكذب الرسل وقال القراء وتعلب ص لأن معناه صدق الله ويرده أن الجواب لا يتقدم فان أريد أنه دليل الجواب فقريب وقيل كم أهل الكفاية وحذفت اللام للطول وأما ثم آتينا نطف على ذلك وماكم به وثم ترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان أي ثم أخبركم بأننا آتينا موسى الكتاب وأما وكل أمر مستقر فببدا حذف خبره أي وكل أمر مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو كمة بالغة وما بينهما اعتراض وقول بعضهم الخبر مستقر وخفصر على الجوارح لعل على ما لم يثبت في الخبر وأما في موسى فعطف على فيها من وتر كفاية آية للذين يخافون العذاب الأليم * الثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه أن يطوف به ما أن الوقف على فلا جناح وأن ما بعده اغراء ليفسد صريحاً مطلوبية التطوف بالصفة والمروة ويرده أن اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن انساناً يده عليه رجلاً ليسنى أي ليلزم غيرى والذي فسرته به عائشة رضي الله

فلا يستقيم الاخبار كما في قولك ان الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بمجن المجى وقع في الخبر والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستقيم ما لم يكن فاستقام الاخبار وأفاد ذمهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرد المجى من غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبر انه) أي من جملة خبرانه الكتاب عزيزاً أي أنهم من جملة الخبر في المعنى لانها علة له أي انما كان الكتاب عزيزاً أي منه ما لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أي ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذى الذكر) أي ذى البيان أو الشرف (قوله أو ما الأمر كما زعموا) أي كما قالوا أي كما قال كفار مكة من تعدد الاله (قوله بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) أي إلى آخره لأن محل الدلالة قوله بعد جعل الالهة الهوا واحداً حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله أي كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على أن هذه الحروف الواقعة في أوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لالترتيب الزمان) أي لان زمن إصاء الله المخاطبين من أمة النبي بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) أي واقع عند الله فعند خبره مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة (قوله أو ذكر) عطف على حذف (قوله وخفصر على الجوار) أي لجوارته الأمر المجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيها من وتر كفا) أي فالهني وتر كفاي موسى أي جعلنا في قصة موسى آية ثم بينها بقوله إذا أرسلناه الخ (قوله وتر كفا فيها آية) أي جعلنا في قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية أي علامة على اهلاكمهم للذين يخافون العذاب الأليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وأن ما بعده) أي وهو قوله عليه أن يطوف به ما وقوله اغراء أي طلب وأمر بحث أي على الحاج والمعتمر أن يطوف به ما أي يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) أي السعي بين الصفا والمروة لانه بدون هذا رعيته وهم أن التطوف به ما ليس مطلوباً بل مباح فقط مع أنه ركن (قوله عليه رجلاً الخ) هذا مقول قول الرجل الذي بلغه أن انساناً يده (قوله خلاف ذلك) أي خلاف كون عليه اغراء على السعي بينهما (قوله وقصتها الخ) هي ما روى هشام عن أبيه عروة أنه قال قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فاعلى الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلاً لو كان كما تقول لكأت الآية فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ما أنزلت هذه الآية في الانصار كانوا يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها وهو صنم كان لهم وقديداً كانوا يخرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة لانه كان على الصفا صنم يقال له اساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال انهم كانوا رجلاً وامراًة زنيا في الكفرة فخرجوا من موضعاً ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبد من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن ذلك وقالوا له أنطوف محل الأصنام فأنزل الله تبارك وتعالى إن الصفا
 والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فاعرود رأي
 دلالة الآية على إباحة السعي لأعلى وجوبه ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الإثم
 في السعي ونفي الإثم يجامع فعل المطلوب فعله والمكروه والمباح فلو كان واجباً لما اكتفى
 بذلك بل كان يذكر أخص منه وهو إثبات الأجر لأنه إذا كان للحقيقة اعتباران
 أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالإلغة أن يعبر عنها بما هو خاص
 بها فأمّا جواب عائشة فهو من بديع فقهها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال
 فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لأن هذا يتضمن سقوط الإثم عن ترك الطواف
 بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصاً في انتفاء الوجوب
 ثم ينت له أن الإقتصار هنا على نفي الإثم بسبب خاص وهو أنهم توقعوا الإثم بخفاء الكلام
 منطبقاً على سؤالهم ففيل لهم لأنهم فيه خلافاً لما توقعوه وكونه واجباً ولا فشيء آخر
 فلم ترد عائشة إلا كتنفاء في إثبات الإيجاب بما ذكرته وإنما أرادت نفي دلالة الآية على
 كونه مباحاً وأما وجوب السعي بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضي ذلك مطلقاً) أي
 جعلت أغراء أولاً (قوله وبه يتخلص من أشكال الخ) الأشكال هو أن ما من قوله ما حرم
 موصولة وإن لا تشركوا بديل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاماً مشكلاً لأن المحترم الأشرار
 لا عدمه وأن الأمر الوارد بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الانشاء على
 الخبر وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محترمة فيحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لازمة
 لنافيه والمعنى على القول بالأغراء حسن سالم من تلك التكاليف كلها وعطف الأمر
 على المحترمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم
 أن لا تشركوا به شيئاً أي الزموا ترك الشرك به وقدمت الكلام على ذلك في لامن حرف اللام
 (قوله فلا تجعلوا لله أنداداً) لانهية ونهيها عما يجزوم بلا الناهية وهذا الأعراب هو
 الوجيه (قوله في جواب الترجي) أي ولانافية وقوله في جواب الترجي أي على مذهب
 الكوفيين المجوزين للنصب في جواب الترجي (قوله على حد قوله ولبس عباءة) أي فهو من
 عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أي فهو من العطف على
 التوهم أي توهم أن أن موجودة (قوله ولا سابق) أي فهو عطف على معنى ما يقع موقع
 مدرك في قوله * بدالي أني لست مدرك ماضى * ولا سابق الخ والذي يقع موقع
 مدرك مدرك (قوله قول القراء) أي الذي هو كوفي وقوله إن جواب أي من أن جواب
 بيان أقول القراء أي أن ثبت قول القراء مع من وافقه من الكوفيين والافهوليس
 منفرداً بهذا القول (قوله فهو قليل) أي فنصب جواب الترجي قليل (قوله وهذا) أي
 التخريج على النص في جواب الترجي مثل تخريج الزمخشري قوله تعالى الخ أي مثله في
 كون كل قليلاً (قوله منقطع) إنما جله على ذلك توهم حلول استقرار المولى في السموات أو

ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا
 به شيئاً أن الوقف قبل عليكم وإن
 عليكم أغراء فحسن وبه يتخلص
 من أشكال ظاهري الآية محجوج
 للتأويل (الثالث) قول بعضهم
 في أنما يريد الله ليذهب عنكم
 الرجس أهل البيت أن أهل
 منصوب على الاختصاص وهذا
 ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب
 مثل بك الله نرجوا الفضل وإنما
 الأكثر أن يقع بعده ضمير التكلم
 كالحديث نحن معاشرا الأنبياء
 لأنورث والصواب أنه مننادي
 (الرابع) قول الزمخشري في فلا
 تجعلوا لله أنداداً أنه يجوز كون
 تجعلوا منصوباً في جواب الترجي
 أعني ~~عليكم~~ تتقون على
 حد النص في قراءة حفص فأطلع
 وهذا لا يجيزه بصرى ويتأولون
 قراءة حفص أما على أنه جواب
 للأمر وهو ابن لي صرحاً وعلى
 العطف على الأسباب على حد قوله
 * ولبس عباءة وتقرعيني *

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو
 أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيئاً
 ثم إن ثبت قول القراء أن جواب
 الترجي منصوب بجواب التمهني
 فهو قليل فكيف تخرج عليه
 القراءة المجمع عليها وهذا كتحريمه
 قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
 والأرض الغيب إلا الله على أن
 الاستثناء منقطع وأنه جاء على
 البديل الواقع في اللغة التعمية
 وقد مضى البحث فيها

وتطير هذا على العكس قول
الكرماني في ومن يرغب عن ملة
ابراهيم الامن سفة نفسه ان من
نصب على الاستثناء ونفسه تؤكد
فحمل قراءة السبعة على النص
في مثل ما قام أحد الازيد كما حمل
الزنجشري قراءتهم على البدل
في مثل ما فهم أحد الاجارا وانما
تأتي قراءة الجماعة على أفصح
الوجهين ألا ترى الى اجماعهم
على الرفع في ولم يكن لهم شهاد الا
أنفسهم وأن أكثرهم قرأه في
ما فعلوه الا قليل منهم وأنه لم يقرأ
أحد بالبدل في وما لاحد عنده
من نعمة تجزى الابتغاء وجه
ربه الا على لانه منقطع وقد قيل
ان بعضهم قرأه في ما لهم به من
علم لا اتباع الظن واجماع الجماعة
على خلافه ونظير حمل الكرماني
النفس على التوكيد في موضع لم
يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله
تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ان الباء زائدة وأنفسهن تؤكد
للنون وانما اللغة الاكثرين في توكيد
الضمير المرفوع المتصل بالنفس
والعين أن يكون بعد التوكيد
بالتفصيل نحو فتم أنتم أنفسكم
(الخامس) قول بعضهم في لتستو
على ظهوره ان اللام للامر والفعل
محذوم والصواب أن اللام العلة
والفعل منصوب لضعف أمر
المخاطب باللام كقوله

في الارض وهو لا يصح فلذا جعل منقطعا ولم يجعله متصلا فان قيل ان الرابع في الاستثناء
المنقطع بعد النفي النص على الاستثناء فما وجه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على البدل
الخ أي والتخريج على اللغة التسمية ضعيف لان اللغة ضعيفة وحينئذ فالأولى أن الظرف
أعني قوله في السموات الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكر في
السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا الله بدل من من لان الرابع في المتصل الابدال
بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع أو أن من مع مول يعلم والنصب بدل
اشتمال والا لله فاعل وهو من الاستثناء المقترن وهذا الوجهان سبقت للمصنف (قوله
وتطير هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل
منه ما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الرابع فيه (قوله الامن
سفة نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو
استفهام معناه الانكار ومن سفة في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب
ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير
موجب واتصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء يجوز لحيثه معرفة أو على التشبيه
بالمفعول به على قول بعض الكرفيين وأما الجمهور فيجعلون النص على التشبيه المذكور
خاصا بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه
واما على أنه مفعول به اما لكون سفة يتعدى بنفسه كسفة المضعف واما لكونه ضمن معنى
ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني وأهلك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط
حرف الجر والاصل سفة في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فحمل) أي الكرماني
قراءة السبعة الخ وهذا بيان لحقيقة العكس المشار به بقوله وتطير على العكس (قوله في
مثل ما قام أحد الازيد) أي فالأولى الابدال لا النص والنصب بخلاف الرابع وحينئذ
فيتعين أن محلهما رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفة بناء على أنه يتعدى
لتضمنه معنى أهلك أو جهل (قوله الاجارا) أي فجعل حارا بالرفع بدلا لخلاف الرابع
(قوله وانما تأتي الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخريجين غير صواب لانه انما تأتي قراءة الخ
(قوله على الرفع) أي على البدل من شهاد وقوله الا قليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه
(قوله الابتغاء وجه ربه الا على) لانه منقطع لان طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي
التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وانه يقرأ اتباع بالنصب
أي لانه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل
أو لان متصل مذهب الاكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول ان مطلق فاصل يأتي فاندفع قول
الشارح ان الباء فاصل ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وان كان كافيا الا أنه ليس
الغاية الاكثر والمصنف انما قال لغة الاصكثرين كذا اقر شيخنا (قوله اضعف أمر
المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أن اللام العلة لا لام الامر لضعف الخ (قوله كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمين (السادس) قول ٢٤٣ التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تمام على الذي

أحسن بالرفع ان أصله أحسنوا
حذفت الواو واجتزأ عنها بالضممة
كما قال

إذا ما شاء ضررهم من أرادوا
ولا يألوهم أحد ضرارا
 واجتماع حذف الواو واطلاق
الذي على الجماعة كقوله
* وان الذي حانت بخلج دماؤهم *
ليس بالسهل والاولى قول الجماعة
انه بتقدير مبتدأ أي هو أحسن
وقد جاءت منه مواضع حتى ان أهل
الكوفة يقيسونه والاتفاق على
أنه قياس مع أي كقوله

* فسلم على أيهم أفضل *
وأما قول بعضهم في قراءة ابن
محجن لمن أراد أن يتم الرضاعة
ان الأصل أن يتوابع الجمع فحسن
لان الجمع على معنى من مثل
ومنهم من يستعملون ~~وا~~ كن
أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء
على اجمال أن الناصبة جلاء على
اختتام المصدرية (السابع) قول
بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا
وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا فبين
قرأ بتشديد الراء وضمها انه على
حذفه

* انك ان بصرع أخوك تصرع *
نخرج القراءة المتواترة على شيء
لا يجوز الا في الشعر والصواب أنه
محزوم وأن الضمة اتباع كالضمة
في قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى
عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل
إذا اهتديتم إذا قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل فان قدرا استغنا فافالضمة اعراب

(الخ) هذا مثال لامر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ابروج له دعوى الضعف
ولا يستنكر لكن قد ذكره في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتقر حوا في الحديث
لتأخذوا مضافكم قلت من قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة
إذا صحح في الشاذ أنه ما وراء القراءات العشر وقراءته من العشر اهدم ما بيني (قوله
فلقض) بضم التاء لانه رباعي من قضى (قوله شاء) أي فاصله شأوا فاجتري بالضممة عن
الوار (قوله ولا يألوهـم الخ) يألوا أي يستطيع قال الجوهري تقول أله يألوه ألو
استطاعه والضرار المضاررة يريد الشاعر ان أحد لا يستطيع أن يضارهم ولا يقاومهم
في المضاررة (قوله كقوله) تنظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والاولى الخ) أي لانه
لا يلزم عليها أمر ان قليلان حذف الواو والاجتزأ بالضممة واطلاق الذي على الجماعة
(قوله وقد جاءت الخ) هذا استئناف مقول لما قبله وقوله منه أن من هذا الباب وهو
حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الأصل أن يتوابع الجمع) أي حذفت الواو
واجتري عنها بالضممة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهرية من جهة مخالفة الاقل للرسم
من غير واو اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظرم وجهين
أحدهما أنه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية في الاهمال
قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كـ كبير
ووقعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في آخر الكلام على المثال الثاني من
أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف
لقوله هنا بأن القول ان الأصل أن يتوابع الجمع جلاء على معنى من حسن ويان المناقاة أن
كون هذا حـ ما يقتضى سداده كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن
الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره الى الذهن وهذا لا يتنافى أنه غير قياسي وعن الثاني أن
هذا المحل مما وقع في المصنف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا يعلم امكان
الأصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الصاد فهو
جواب ان (قوله على شيء لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا
وهذا هو المشار له بقول الخلاصة * ورفع بعد مضارع وهن * (قوله اتباع) أي
والقياس فتح الراء لان المضارع المجزوم اذا كان آخره مثـ قد افتح آخره للتخلص من
التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للنفقة وقوله اتباع أي لحركة الصاد قبلها فبضر كم
محزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم يشد ولم يرد)
بضم الدال فيهما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله في قولك لم
يشد (قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم محزوم وضمته للاتباع فسكونه مقدر (قوله
جوابا لاسم الفعل) أي فهو جواب للامر فيكون محزوما (قوله فالضمة اعراب) أي

إذا اهتديتم إذا قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل فان قدرا استغنا فافالضمة اعراب

بل قد امتنع الزمخشري من تخرج
التنزيل على رفع الجواب مع
مضى فعل الشرط فقال في قوله
تعالى وما علمت من سوء تودلا يجوز
أن تكون ما شرطية لرفع تود هذا
مع نصريحه في المفصل بجواز
الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم
ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا
لم يستعمل تخرج القراءة المتفق
عليها عليه بوضع لك هذا أنه
جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون
فعل الشرط مضارعا وذلك على
تأويله بالماضي فقال قرئ أينما
تكونوا يدرككم الموت برفع
يدرك فليل هو على حذف الفاء
ويجوز أن يقال انه محمول على
ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما
حمل ولا ناعب على ما يقع موقع
ليسوا ومصليين وهو ليسوا بمصليين
وقد يرى كثير من الناس قول
الزمخشري في هذه المواضع
متناقضا والصواب ما بينت لك
قال ويجوز أن يصل بقوله ولا
تظلمون انتهى وقد مضى رده
(الثامن) قول ابن جيبان بسم
الله خبر والحمد مبتدأ والله حال
والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر
وبسم الله على ما تقدم في أعربها

رفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله بل قد امتنع الزمخشري الخ) هذا ترق على
ما استفيد من قوله فخرج القراءة الخ أي ان رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا
ضعيف لا يجوز إلا في الشبه فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشري من
تخرج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا مع كونه كثيرا في نفسه
(قوله هذا) أي وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أي جزم الجواب بحيث يقال اقم
ورفعه ليكون الاداة لم تعمل في لفظ الشرط مع قرينه منها فلا تعمل في لفظ الجواب (قوله
لم يستعمل الخ) أي فكيف يصح تخرج القراءة على ما هو خاص بالشعر كما تقدم
(قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله بوضع لك هذا) أي عدم استعماله تخرج
القراءة المتفق عليها عليه أنه أي الزمخشري جوز ذلك في الشاذة فالحاصل أن القراءة
المتفق عليها لم يخرجها إلا على الوجه الافصح بخلاف الشاذة فجوز تخرجها على خلافه
فلما جوز في الشاذة ومنع في المتفق عليها لم أن المتفق عليها انما تخرج على الافصح
بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أي رفع الجواب (قوله على تأويله بالماضي) أي
في قول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا واقعا فيفرض أينما تكونوا واقعا (قوله على
حذف الفاء) أي مع المبتدأ أي فالجمله اسمية أي فأنتم يدرككم (قوله ويجوز أن يقال
الخ) وهذا هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أي فيدرككم مرفوع لكونه جواب
شرط ماض تأويله فيقول تكونوا بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه هو أينما كنتم
(قوله كما حل ولا ناعب) أي فتعاب مجرور عطف على مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله
بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه الا بين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت
* مشائيم ليسوا بمصليين عشيرة * ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله
والصواب ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشري أنه امتنع من جعل ما شرطية
لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما أجازته في أينما
تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال
بالسمع فيها وفيه نظرفانه يرى أن القراءات كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق
عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبال بما يقول لظنه أن
القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره
المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان
يرى ان القراءات كلها احاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمع فيها بالقوتها
بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمع فيها القلة القارئ بها اه شني
(قوله ويجوز أن يصل الخ) أي بأن يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم
مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا قتيلا (قوله وقد مضى رده) أي بأن جواب الشرط
لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أي والمعنى

(التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال ٢٤٥ سم أو سم ثم سكنت السين لثلاثي توالي كسرات أولئك لا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يتبدئون اسماءهم بالوصل (العاشر) قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى سا كان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقاءهما ومن جوز ذلك ابن عطية وتطير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما في ألم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب ان كسرة الميم اعرايية وأن حركة الراء ضمة اعرايية وليس الهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنتقل حركتها الى في دور (الحادي عشر) قول الجماعة في قوله تعالى تبين الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسائهم وهذا معنى حسن الآن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليه ما والاولى ان تبين بمعنى وضع وأن وصلته ابدل اشغال من الجن أي وضع للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثاني عشر) قول

الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شيء وقد ذكر المصنف في دياحة الكتاب أنه يجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه أن يتجنب ذلك في كتابه رأاه دمايني (قوله لثلاثي توالي كسرات) راجع لقوله سم وقوله أولئك الخ راجع لقول سم (قوله لثلاثي يخرجوا من كسر) الخ وهو أثقل من توالي كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أي فالميم ساكنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع بنية الوقف عليها مع سكونها باللام الساكنة من الحمد وحذفت الالف من الحمد لانها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى سا كان فخرت الميم بالكسر لاجل التخلص من التقاءهما (قوله لالتقاءهما) أي لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله وتطير هذا) أي كون الكسر في الميم لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ان حركة الخ) أي لان ألفاظ الاذان جزم وكل جملة آخرها ساكن فالراء من أكبر ساكنة ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى سا كان فخرت الراء للتخلص (قوله حركة الساكنين) أعني الراء ولام الله أي حركة التخلص منهما (قوله وانما يكسروا) أي مع أن الاصل في التخلص من الساكنين يكون بالكسر (قوله حفظا لتفخيم اللام) أي مع خفة الفتح والافتخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا في التخلص (قوله لتفخيم اللام) أي من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها فتحة فحمت لان كان ما قبلها كسرة اذهى حينئذ ترقى (قوله حركة الهمزة) حاصله نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعده بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا في الاذان لان الاذان لم يسمع الا موقوفا في نقل الحركة ايدان بأنه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلمة من السنة في الاذان من اراد كلمته موقوفا على آخرها فهو ان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع بنية الوقف ولو حرك الراء بالضممة الاعرايية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلمة اه دمايني (قوله فتنتقل حركتها) أي حتى تنتقل حركتها (قوله قول الجماعة) أي المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبين (قوله معنى حسن) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد اذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خسر سليمان ميثا (قوله لم يظهر الدليل عليه) ما وقد يقال الدليل عليه ما توقف المعنى عليه ما فالدليل عقلي ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانا نقول انه بعيد ومتى كان بعيدا عقلا أو عادة ارتكب خلافه (قوله بمعنى وضع) أي لاجل علم فهو وكقولك تبين جهل زيد أي انضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الاولى هذا على تسمى ويكون على تسمى يانا هنا (قوله أي اسأل طريقا موصلة) أي اسأل في بعضهم عينا فيا تسمى ان الوقف على تسمى هنا أي عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا لجهل أمرية أي اسأل طريقا موصلة اليها

ودون هذا في البعد قول آخر انه علم مركب كائناً بشر أو لا ظهر أنه اسم مفرد مبالغته في السلسال كما أن السلسال مبالغته في السلسل ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم ٢٤٦ منقول وصرف لانه اسم لما وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيته كما تقول هذه واسط

بالصرف ويعد أن يقال صرف للتناسب كقوارير الاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكي وغيره في قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجنا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء به أو من ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله • ولاذا كرا الله الا قليلا •

وان جزا الحياة على أنه بدل من ما والصواب أن زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ودليل ذلك ذكر التبع أو بتقدير أدم لان المقام يقتضيه أو بتقدير أعني بياناً لما للضمير أو بدل من أزواج اما بتقدير ذوى زهرة أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة وقال الفراء هو تميز لما أولها وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بأن لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي وبيان الموصول لا يتبع قبل كمال صلاته وبأنه لا يقال مررت بزيد أخاك على البديل لان العامل في المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد وبعضهم ينعنه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقدمت

العلماء طريقاً موصلة اليها وأن المعنى الزم طريقاً موصلة اليها وقد شنع الزمخشري في الكشف على من قال بهذا القول ومن نسب له على بن أبي طالب وقال ان هذا من الاحداث في كتاب الله (قوله السلسال) بفتح السين لانه في الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه ألفاظ مكسورة العين الا التبيان والتلقا (قوله مبالغته في السلس) بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب سلس وسلسال وسلسيل وكل واحد أبلغ مما قبله في اساعة الشراب لان كل واحد أزيد حروفاً مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أي على كونه مفرداً وقوله نكرة أي قصره ظاهر لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصلة أنه اذا كان علماً فقد وجد فيه العلتان العلية والتأنيث اذ هو اسم للعين كما سبق عينا فمما نسمي الخ فلا ي شئ منصرف والجواب انه صرف نظر الكونه اسماء للماء الذي هو مذكر فلو روي كونه اسماً للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يقيد أنه اسم للعين فينتدب منصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لان اسماً لمعين لمنع بل وازملاحظة كونه علماً للماء (قوله هذه واسط) أي فالصرف للملاحظة أنها اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظر الكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) أي في هذه الآية أي لاتفاق السبعة فلا ينافي أن هنالك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أي ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعية بالمنع من الصرف لان المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوى تأمل (قوله أزواجاً) أي أصنافاً منهم زهرة الحياة الدنيا أي زينتها وبيجتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولاذا كرا الخ) أي فالاصل ذا كرا فحذف التنوين للساكنين (قوله بدل من ما) أي والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجنا منهم حالة كون ذلك الممتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أي وأما قول مكي فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي لان لنفتنهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولانه يلزم عليه أيضاً اتباع الموصول قبل كمال صلاته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أي والمعنى لا تمدن عينيك الى زهرة الحياة الدنيا التي متعنا بها أزواجنا منهم (قوله على البديل) أي بدل المنصوب من الجرور نظر العمل (قوله بنفسه) أي بل بحرف الجز فيجب تعديده أيضاً للبديل بحرف الجز لان البديل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أي مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذي يأتي هنا انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثاني فلا يأتي هنا لانه ليس في هذا الوجه ابدال من الموصول (قوله وردناه عليه) بان المضرب بل الموصول فلا عائد في اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر)

أن الزمخشري منع في أن اعبدوا الله أن يكون بدلاً من الهاء في أمر تنبي به وردناه عليه ولولزم اعطاء منوى الطرح أي حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر

أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول في نية التأخير فلو كان في حكم المؤخر بالفعل للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة اجعت على جوازها (قوله كقراءة ابن عامر) أى فانه اخرجت على أوجه ثلاثة وكل منها لا يخلو عن ضعف ولا يتأتى تخريجها على غير ما ذكر (قوله وعاصم) أى من رواية شعبة قال في الحرز في الانبياء ونجى احذف وشد كذى صلا (قوله وكذلك نجى المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصحة لكونها لا تخرج الاعلى وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله اهـ دما مبنى قال الشننى أقول ليس في كلام المصنف اعتراف بأن هذه القراءة غير فصحة غاية الامر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحة عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أى ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضى) أى مع انه مبنى على الفتح وفيه أنه لا بد في تحذف الياء بالاسكان ولا بعد أضافى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل متعد أو لازم لابد له من مصدر الا ما شذف فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولاً به صريحاً والتقدير ونجى النجاء المؤمنين اهـ شنى (قوله وانابة ضمير المصدر) أى مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) أى فاسناد الفعل له لا يفيد (قوله بسكون ثانيه) أى فادغمت النون الثانية في الجيم (قوله تخنى) أى بأن تسكن وتغير وقوله ولا تدغم أى وهنا ادغمت في الجيم (قوله وقد زعم الخ) أى وزعمهم لا يسلم وما ذكره من اجاصة وما معها فهو من ادغام المثليين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول انه لم يجئ مثله عن العرب مشيراً الى أنه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجيراً واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه بلهله أو اعدام عدالتهم أو لجهالة علمه وتركه الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عن ثبت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انما نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون فان قلت القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمدة والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره قلت نعم لكن لا يكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يجئ مثله ومن أين عرف أنه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبولهم فتبول هذا أولى اهـ شنى (قوله ادغمت فيها قلباً) أى وما هنا من القلب (قوله واجانة) هى حريم النخلة (قوله ونحوه) أى من كل ماض مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) ونحوه ونزل وتقب (قوله أن يترك) أى المعرب بعض

فكان يمنع ضرب زيداً غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم ربه والاجماع على جواه* (تبيينه)* وقد يكون الموضع لا يفتخرج الاعلى وجه مرجوح فلا حرج على مخترجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين فقبل الفعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقبل مضارع أصله تنجى بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد زعم قوم أنها ادغمت فيها قلباً وأن منه اخرج واجاسه واجانة وقبل مضارع وأصله تنجى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذف النون الثانية وبضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبات ونقبت ونزلت ونحوه اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في ندر كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلاً

* (الجهة الخامسة)*

أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الالوجه الطاهرة والنور مسائل

من ذلك ليعتبر بها الطالب مرتبة على الابواب ٢٤٨ ليسهل كشفها * (باب المبتدا) * مسألة يجوز في الضمير المنفصل

ما يحتمل له اللفظ أي فيعرض عليه بأنه قد ترك بعض الأوجه الظاهرة التي يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أي من الأمور التي يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر في باب كان ونحوها أوجهها ضعيفة (قوله باب المبتدا) أي باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالا ظاهرا (قوله أضعفها) أفعال التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابها والا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتدأ إذا تعين فيه الفصل وذلك فيما إذا احتل كون المرفوع صفة لولا الضمير فنحو زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لزم أنهم أن الفاضل صفة وأنى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما أن لم يتعين الضمير للفصل كما في الآية فليس فيه ضعف إذا علم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر اه تقرير دردير (قوله ويختص بلفظة تميم) فيه أن الأنظمة لا أن يكون مرة ذلك إذا زالت أن واختلف الأعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بني تميم ورفعه عندهم (قوله لكن في هاتين بقدر الفعل مؤخر) أي وأما في المثال الأول فيقد رفقما (قوله ومثله ما رب رجل صالح لقبيته) أي مثل كم رجل لقبيته ومن أكرمه في جواز الوجهين وفي تقدير الفعل مؤخر ما رب رجل صالح لقبيته وإن كان بينهما وبين رب رجل لقبيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المحرور ورب وقد تقدم في رب أنها تنفرد بالزيادة في الأعراب دون المعنى وأن محل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل لقبيته نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقبيته رفع أو نصب كما في قولك هذا لقبيته اه شئني (قوله الابتدائية والفاعلية) أي لأن الطرف اعتمد على الاستفهام في الآية وعلى الثاني في المثال (قوله لان الأصل عدم التقديم والتأخير) أي وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أي في جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كلما غرغ) أي في قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف (قوله على المخبر عنه) أي وهو قوله لكن الذين اتقوا لان الذين مبتدأ أولهم غرف خبر (قوله والثاني على الموصوف) أعني الغرف الأول أي غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) أي يجوز الوجهان والفاعلية أريج والطرف معتمد على الموصوف أعني علم (قوله ومثله) أي في جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أي من أن الأصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أي لان الصفة مع مرفوعها في حكم المفرد وهذا التوجيه الثاني كما يأتي هنا يأتي في نار وفي غرف الثاني اه تقرير دردير (قوله فكذلك) أي يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الأصل عدم التقديم والتأخير (قوله في ذلك) أي الضمير (قوله على ذلك) أي على وجوب الابتدائية ووجه الوهم أن البصريين يجوزون الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله ووجههم) أي ووجه الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير (قوله لا يجاوره) أي لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منقوصا لا عن الفعل أي لانه متى

من نحو أنك أنت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو أريجها والابتداء وهو أضعفها ويختص بلفظة تميم والتوكيد * (مسألة) * يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قولك هذا أكرمه الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقبيته ومن أكرمه لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخر ومثله ما رب رجل صالح لقبيته * (مسألة) * يجوز في المرفوع في نحو أفي الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهو أريج لان الأصل عدم التقديم والتأخير ومثله كلما غرغ في سورة الزمر لان الطرف الأول معتمد على المخبر عنه والثاني على الموصوف اذ الغرغ الأول موصوفة بما بعدهما وكذلك نار في قول الخنساء

* كأنه علم في رأسه نار *

ومثله الاسم التالي للموصوف في نحو زيد قائم أبوه وأقام زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الأصل في الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات لان الأصل في الصفة الأفراد فان قلت أقام أنت فكذلك عند البصريين وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب وهم انقل في أماليه الاجماع على ذلك ووجههم أن الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام أنا

والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون ٢٤٩ معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا

أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال أى ومثل الفعل الوصف اذا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك خرج على التقديرين والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما يجب الوصل في الوصف لانه لو وصل لاستتر الضمير ولو استتر لم يعلم مرجعه هل هو للمتكلم أو للمخاطب بخلاف الضمير الذي في الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فقوله في التوجيه لا فرق بين الوصف والفعل لا يـ لم اه تقرير دردير (قوله لئلا يجهل معناه) أى المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب (قوله احتمل معه) أى اغتفر معه الفصل (قوله مستد واجب الفصل) أى فلذا جاز فصله (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أى من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير في الآية والبيت يمنع جعله مبتدأ (قوله مؤذ الخ) قال الدماميني ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان وقوله عن آلهى يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أى ترغب عن آلهى وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفى أى أتما اذا لم تكن ونالى بما واف بعهدى موجود لان غير كما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر فلا يتم ما ذكره المصنف من أنهم اقاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشئنى بأن مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحيث فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شأن أن غالب الظن في الآية تعلق عن آلهى براغب وفي البيت أن المعنى اذا لم تكونالى على من أقاطعه فائتما وافيان بعهدى (قوله فصل العامل) أعنى راغب وقوله من المعمول أعنى آلهى وقوله بالاجنبى أعنى المبتدأ الماعلم سابقا ان الاجنبى مالميس معمولا لما قبله ومن المعلوم ان المشهور ان المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعنى أتما وقوله بالواحد أعنى واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أى تعيين كون الضمير فيهما فاعلا (قوله لاعتماده على ذى الحال) أى فالمعنى زيد ضرب هو فى حال كون أخيه فى الدار (قوله على تقديره) أى فالمعنى زيد ضرب أخوه فى حال كونه فى الدار وقوله خاليا من الضمير أى فالضروب على هذا الاخ (قوله وأن يكون مبتدأ خبره الطرف) مرجع هذا فى المعنى الاول من حيث ان المضروب فى كل زيد لكن الحال على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الطرف (قوله ويوجب ان الفاعلية) أى كون الاسم فاعلا للطرف كما انه مبتدأ والطرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وائس كما زعمنا) أى لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو ونحو جاء زيد على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير فى الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة ~~لكن~~ اجتماعهما أولى احتياطا فى الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ونحو جاء زيد وهو راكب قصص در بالواو ايدانا من أول الامر يكون الحال

كقمت أو وقت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد فى اللفظ مستد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهى وقول الشاعر
* خليلي ما واف بعهدى أتما *
فان القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الرمنخسرى فى الآية مؤذ الى فصل العامل من المعمول بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مؤذ الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز فى نحو ما فى الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن أكثر البصريين وهو أن يكون المرفوع اسما لما الجازية والظرف فى موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا * (مسئلة) * يجوز فى نحو أخوه من قولك زيد ضرب فى الدار أخوه أن يكون فاعلا بانظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير زيد المقدر فى ضرب وأن يكون نائب عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وأن يكون مبتدأ خبره الطرف والجملة حال والفراء والمنخسرى يريان هذا الوجه شاذارد بالخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجب ان الفاعلية فى نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعمنا

والاوجه الثلاثة في قوله تعالى
وكاين من نبي قتل معه ربيون
كثير قيل واذا قرئ بتشديد قتل لزم
ارتفاع ربيون بالفعل يعني لان
التكثير لا ينصرف الى الواحد
وليس بشئ لان النبي هنا متعدد
لا واحد بدليل كائين وانما افرد
الضمير بحسب لفظها (م- مثله) *
زيد نعم الرجل يتعين في زيد
الابتداء ونعم الرجل زيد قيل
كذلك وعليه ما فالرابط العموم أو
اعادة المبتدأ بعناه على الخلاف في
الالف واللام الجنس هي أم للعهد
وقيل يجوز أيضا أن يكون خبرا
محذوف وجوبا أي الممدوح زيد
وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه
ثالث وهو أن يكون مبتدأ محذوف
خبره وجوبا أي زيد الممدوح ورد
بأنه لم يسد شي مسده (م- مثله) *
حبذا زيد يحتمل زيد على القول
بأن حب فعل وذافاعل أن يكون
مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط
الإشارة وان يكون خبر المحذوف
ويجوز على قول ابن عصفور
السابق ان يكون مبتدأ محذوف خبره
ولم يقل به هنا لانه يرى أن حبذا اسم
وقيل بدل من ذا ويرده أنه لا يحل
محل الاقل وانه لا يجوز الاستغناء
عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله
* وحبذا انفعات من يمانية *

جملة وان أردت مع- في المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير
فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء زبيده على رأسه وكلمته فوه الى في أو خبرا
نحو خرجت مع البازي على سواد ف- لم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط
في أول الجملة- له نعم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير في
آخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامرة * فلا شك في ضعفه وظاهر كدام الزمخشري
أن انفراد الضمير في الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والاوجه-
الثلاثة) أي ويجوز الاوجه الثلاثة (قوله وكائين الخ) كائين مبتدأ ومن نبي تمييزه
وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبي وريون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب
الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قتل أو انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قيل
واذا قرئ) أي فاسبق من الاوجه الثلاثة اذا قرئ بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون
بالفعل) أي على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التكثير الخ) انه محذوف أي لا بالظرف
ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كائين) أي لان كائين يدل على
الكثرة كما هو الغالب فيها اه شئني (قوله وانما افرد الضمير) أي في معناه العائد على نبي
وقوله بحسب لفظها أي لفظ كائن والاولى مراعاة للفظه (قوله يتعين) أي عند تنقيد
المخصوص وقوله الابتداء أي والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد أي اذا آخر
المخصوص (قوله قيل كذلك) أي يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر
(قوله وقيل يجوز أيضا) أي في المخصوص اذا تأخر (قوله ورد بانه لم يسد الخ) لم يورد
هذا على ما قبله لانه انما يعرف في الجزء المتم الفائدة لافي المبتدأ وهذا اخبر عما قاله الشئني
فانه قال قوله وقيل يجوز أيضا أن يكون خبر المحذوف وجوبا الخ ان قيل يرد على هذا ما
سيورده المصنف على ابن عصفور من أن شرط المحذوف وجوبا أن يسد شي مسده أجيب
بأن هذا شرط في المحذوف قياسا وحذف المبتدأ وجوبا ليس قياسا ولو سلم فنعمل المدح مع
فاعله ساد مسده اه كلامه (قوله لم يسد الخ) أي والخبر المحذوف وجوبا لا بد أن يسد
مسده شئ (قوله على القول) أي المشهور (قوله وذافاعل) أي لازم الافراد والتذكير
لانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يفرده ولم يذكرك في الاحوال كلها نحو حبذا زيد
والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف)
أي الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أي وجوبا ويرد عليه ما مر (قوله اسم) أي تغليبا
للاشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل)
أي لان فاعل حب انما يكون اسم إشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أي فلا يقال حبذا فقط
وهذا بخلاف البدل فانه يسد معنى عنه في نحو جاء زيدا أخوك وقوله فلا يستغنى عنه أي
وحينئذ فلا بد من ذكره أو كرماء غيره اذا حذف (قوله من يمانية) بتخفيف الباء وأصله
يمنية عوضت الالف عن احدى ياهي النسب وتعامه * تأتيك من قبيل الريان احبانا

والريان جميل يلا دني عامر والبيت لجرير والتفحات جمع نفحة يقال نفح الطبيب ينفع اذا
 فاح (قوله ولاتين المعرفة بالنكرة باتفاق) أي ولو جعل نفحات يا نالزم بيان المعرفة
 بالنكرة وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطاق عطف
 البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقا عن الزمخشري في بعض المواضع وحينئذ فلا
 يضر التخصيص بالتعريف والتذكير اهـ دماميني (قوله واذا قيل الخ) فانه المبرد (قوله
 حبذا اسم للمحبوب) أي فالاصل أن حب فعل وذا اسم لكن جعلاهما كالمحبوب
 (قوله عندهم من يجزى قولك زيد الفاضل وجهين) أي وأما على القول بأنه يتعين جعل
 الاعرف وهو زيد مبتدأ فلا يصح هنا أن زيد خبر عن حب ذامعني المدح لأن زيدا أعرف
 من المعترف بأل (قوله واذا قيل الخ) فانه الاخفش (قوله كانه فعل) أي تغليب السابق
 (قوله لجواز حذف المخصوص) أي فقد حذف في البيت المخصوص وهو قولنا صاحب
 لا اسمه فهذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا لاسميه أخذنا من قول الشاعر لولا الحياء
 (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول أن الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف
 لانه فاعل مع أنه قد حذف في البيت (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد وليس المراد
 كلام من صبر وجعل اذ لا يصح اذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا أن
 الصبر الجليل لما كان شيئا واحدا وهو أحد ركني الاسناد فلا بد من شيء آخر فالمقام دال
 عليه (قوله كل منهما) أي من ركني الاسناد المذكور والمحذوف ولا ضرر في الاجمال بين
 معنيين كل منهما كاف في المقام دفعي وسيأتي في الخاتمة بيان الاولى منهما (قوله شأني صبر
 جميل) شأني مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ)
 أي وهو كل تركب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع
 (قوله وهو أضعفها) أفعول التفضيل ليس على بابيه ولا يقال أنه كيف يخرج القرآن على
 أضعف الاوجه مع أنه ممنوع كما سبق له لأن غرضه بيان الوجوه المحتملة وتبيان الضعيف
 منها لا جعل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه أنهم اتفقوا على زيادتها بعدما
 التجميعية وفي الوسط قياسا وفي الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدم ما والمراد
 بالوسط وسط الامرين المتلازمين وبالاخر آخر الكلام الملازم ببعضه لبعض اهـ تقرير
 دو ديرا أي ولا فرق بين شعرو غيره (قوله مرفوع) أي ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده
 وقوله ومنصوب أي ذلك الاستقرار أي لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر
 المبتدأ) أي والجملة خبر كان الثانية (قوله يحتمل في كان الاوجه الثلاثة) فان كانت
 ناقصة فكيف خبرها مقدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ
 مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أي وذلك أن ضمير
 الشأن لا يفسره الاجلة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشأن لا يتدفى مفسره
 أن يكون متأخرا عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أعني كيف قد تقدم وذا معني
 على الزيادة

ولاتين المعرفة بالنكرة باتفاق
 واذا قيل حبذا اسم للمحبوب
 فهو مبتدأ وزيد خبرا وبالعكس
 عندهم من يجزى قولك زيد الفاضل
 وجهين واذا قيل بأن حبذا كانه
 فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل
 لجواز حذف المخصوص كقوله
 ألا حبذا لولا الحياء وربما
 منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
 والفاعل لا يحذف * (مسئلة)
 يجوز في نحو فصر جميل ابتدائية
 كل منهما وخبرية الاخرى شأني
 صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره
 * (باب كان وما جرى مجراها) *
 * (مسئلة) * يجوز في كان من
 نحو ان في ذلك لذكرى لم كان له
 قلب ونحو زيد كان له مال نقصان
 كان وغامها وزيادتها وهو أضعفها
 قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر
 والظرف متعلق بهاء على التمام
 وباستقرار محذوف مرفوع على
 الزيادة ومنصوب على النقصان
 الا ان قدرت الناقصة شأني
 فالاستقرار مرفوع لانه خبر
 المبتدأ * (مسئلة) * فانظر كيف
 كان عاقبة مكرهم يحتمل في كان
 الاوجه الثلاثة الا ان الناقصة
 لا تكون شأني لاجل الاستفهام
 ولتقدم الخبر وكيف حال على التمام
 وخبر لكان على النقصان والمبتدأ
 على الزيادة

قوله ولتقدم الخبر (قوله وما كان لبشر أن يكلمه) فتأمل كان الوجه الثلاثة أي فتأمل
 أنها تامة وأنما زائدة وانما ناقصة وهو الظاهر فعلى التمام فإن يكلمه فاعل ولبشر تبين
 أي ارادني كائنة بشروا على الزيادة فإن يكلمه مبتدأ ولبشر خبره أي ما تكلم الله ثابت
 لبشر الا في حالة الایحاء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكلم الله ارادني لبشر الا في حالة
 الایحاء الخ ومعنى ارادني أي قصدني بالتكلم للبشر وعلى النقصان فإن يكلمه اسمها والخبر
 لبشر أو وحيًا ومن المعلوم أن لبشر إذا كان خبرا كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه
 كما يجوز مجيئه من المصدر (قوله الخبر ما لبشر) أي واسمها قوله أن يكلمه الله أي تكلم
 الله (قوله فعناء موحيا) أي ان جعلته استثناء مفرغا من الاحوال المقدرة في فاعل
 يكلمه وهو الله وقوله او موحى اليه أي بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدرة من
 مفعول يكلمه وهو الضمير في يكلمه وتظهر هذا ما ضربت الدابة الاركو بافركو بان جعلته
 حالا من الاحوال المقدرة في الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة في حال من الاحوال الا
 في حال كونها مركوبة فركوبها مراد منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال
 المقدرة في فاعل ضربت كان ركوبها مراد منه اسم الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة في
 حال من الاحوال الا في حال كوني راكبا فالمعنى في الآية على الاول ما كان لبشر ان
 يكلمه الله في حال من الاحوال الا في حال كونه موحيا وعلى الثاني ما كان لبشر أن يكلمه
 الله في حال من الاحوال الا في حال كون البشر موحى اليه فقوله او موحى اي اليه وكذا
 تقول في موصلا بكسر الصاد وفصحها وعلى الفتح فأصله موصلا اليه ولم يكرر موصلا بأن
 يقول موصلا او موصلا لانه لم يتغير اللفظ (قوله اي أو ذا ارسال) اي منه على أنه حال
 من الداعل أو ذا ارسال اليه على أنه حال من المفعول (قوله في الاخبار) أي اخبار كان
 نحو ما كان زيدا قائما وفيه أن الخبر عين المبتدأ في المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيًا
 لأن الایحاء هو الالهام وهو غير التكليم وكذا الارسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار
 له المصنف بقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف أي ذا ایحاء الخ أو تكليم ایحاء
 أو تكليم ارسال من اضافة الشيء الى شيء (قوله وجعل ذلك) أي الطرفان الایحاء
 والارسال واما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج
 الى تقدير فاسم الإشارة راجع للطرفين أو انها راجعة الى بعده مذكور في كلامه وهو
 الایحاء فيدخل الارسال بالطريق الاولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله الاتكليم
 الالهام فالمراد بالوحي الالهام والايصال الكلام من وراء حجاب والاتكليم ارسال رسول
 وهو الملك والمراد بالايصال من وراء حجاب أن يسمع النبي كلام الله وهو محبوب عن الله
 كما وقع لموسى فالمنوع تكليم الله الشخص وهو براه (قوله تبين) أي متعلق بمحذوف
 أي ارادني أو أعني والمعنى ارادني ذلك لبشر وهذا أولى لأن أعني لا تعدي بنفسه اه
 تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالمعنى على الاول ما ثبت تكليم الله حال

• (مسئلة) • وما كان لبشر أن
 يكلمه الله الا وحيًا او من وراء
 حجاب أو يرسل رسولا فتأمل كان
 الوجه الثلاثة فعلى الناقصة
 الخبر ما لبشر ووحيا استثناء
 مفرغ من الاحوال فعناء موحيا
 أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير
 او موصلا ذلك من وراء حجاب
 وأو يرسل بتقدير او ارسالا
 أي أو ذا ارسال واما وحيًا
 والتفريع في الاخبار أي ما كان
 تكليمهم الایحاء أو ايصالا من
 وراء حجاب أو ارسالا وجعل ذلك
 تكليما على حذف مضاف ولبشر
 على هذا تبين وعلى التمام والزيادة
 فالتفريع

في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في بشر * (مسئلة) * اين كان زيد قائما يحقل الالوجه الثلاثة وعلى النقصان فان خبرا ما قائما
واين ظرف له أو أين فيه علق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام ٢٥٣ فقائما حال واين ظرف له ويجوز كونه ظرفا

لكان ان قدرت تامة * (مسئلة) *

يجوز في نحو زيد عسى أن يقوم
نقصان عسى واسمها مستتر وقائما

فان والفعل مرفوع المحل بها

* (مسئلة) * يجوز الوجهان

في عسى أن يقوم زيد فعلى

النقصان زيد اسمها وفي يقوم

ضميره وعلى التمام لا ضمير وكل شيء

في محله ويتعين التمام في نحو عسى

أن يقوم زيد في الدار وعسى أن

يعملك ربك مقاما ثلاثا يلزم فصل

صلة أن من معمولها بالاجنبي وهو

اسم عسى * (مسئلة) * وما ربك

بغافل تحقل ما الحجازية والتسمية

وأوجب الفارسي والزمخشرى

الحجازية ظنا أن المقتضى لزيادة

الباء نصب الخبر وانما المقتضى

نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما

وجوازها في لم أكن بأعلمهم وفي

ما ان زيد بقائما * (مسئلة) * لا

رجل ولا امرأة في الدار ان رفعت

الاسم ففهم مبتدأ ان على الارجح

أو اسمان للا الحجازية فان قلت لا

زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول

لان لانما تعمل في النكرات فان

قلت لا رجل في الدار تعين الثاني

لان لا اذالم تتكرر يجب أن تعمل

ونحو فلا رفعت ولا فسوق ولا جدال

في الحج ان قصت الثلاثة فالظرف

خبر للجميع عند سيبويه ولو واحد

عند غيره ونقدر للاخرين ظرفان

لان لا المركبة عند غيره عاملة في

الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول

اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية

كالاولى وخبر واحد ان قدرت لها وقدرت الرفع بالعطف

كونه كائن للبشر في حال من الاحوال الا في حال كونه ايحاء او ايصالا او رسالا وعلى
الثاني ما تكلم الله كائن لبشر في حال من الاحوال الا في حال كونه ايحاء أو رسالا أو
ايصالا (قوله في الاحوال) أي الحوية وقوله في الضمير أي منه (قوله وعلى الزيادة والتمام
فقائما حال واين ظرف له) اعترضه الدماميني بأنه على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه
واين ظرف لغو متعلق بكان أو بقائما أو ما على الزيادة فزيد مبتدأ واين خبره قطع فكون
ظرفا مستقرامة لقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن
يكون ظرفا لقائما هذا مما لا سبيل اليه اللهم الا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبه
بالنصب (قوله في نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أي وينبئ عليهم ما ابراز ضمير التثنية والجمع
فيها وعدم الابرار (قوله واسمها مستتر) أي والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظرا
للفظ الجملة (قوله لا ضمير وكل شيء في محله) أي وان وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها
(قوله ثلاثا يلزم فصل صلة أن) أي وهو يقوم ويعملك (قوله من معمولها) وهو في الدار
ومقاما (قوله بالاجنبي) أي وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسي الخ) عبارة
الزمخشرى في المنفصل ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطوق انما يصح على لغة
أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطوق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر ان ما انما
أوجب ذلك في القرآن لانه لم تقع فيه ما الاجازية فيحمل وما ربك بغافل على المتيقن وحكم
المصنف عليهما انما فعلا ذلك لظنهما ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن
بهما بغير ثبوت (قوله ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) أي ولا ينصب الخبر بعد ما
الا اذا كانت حجازية (قوله وانما المقتضى نفيه) أي ونفيه كما يتحقق بعد الاجازية يتحقق
بعد التسمية (قوله لامتناع الباء الخ) أي اعدم في الخبر (قوله وفي ما ان زيد بقائما) أي
فان الخبر منفي وغير منصوب لبطلان عمل ما (قوله على الارجح) أي ولا غير عاملة (قوله
للا الحجازية) أي وهي التي لني الوحدة وهي العاملة عمل ليس (قوله عند سيبويه) أي لانه
يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخولها وهي مع مدخولها في محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما
في قولك زيد وبكر وخالد في الدار أي كائنون في الدار وكذا في الآية التقدير كائنة في الحج
وفتح جميع هذه الاسماء هي قراءة من عدا أباعرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين)
أي وفحت الثالث كما هو قراءة المكي وابي عمرو (قوله حجازية) أي نافية للوحدة عاملة
عمل ليس أي وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر للا الاولى وخبر
للا الثانية اذا جعل الخبر المذكور للا الثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر
لا الحجازية في محل نصب وخبر لا الثالثة في محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أي
وفحت الثالث على أن لا عاملة عمل ان (قوله كالاولى) أي في كون كل منهما اجازية
(قوله وخبر واحد الخ) خبرا منصوب بفعل محذوف أي واضمرت أو قدرت خبرا

واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لاهما حجازية تعين عند الجميع
كالاولى وخبر واحد ان قدرت لاهما وكذا قدرتها الرفع بالعطف

وانما وجب التقدير في الوجهين
لاختلاف خبري الجازية والتبرئة
بالنصب والرفع فلا يكون
خبر واحد لما وان قدرت الرفع
بالابتداء فيهما على انهما مهملتان
قدرت عند غير سبويه خبرا
واحد الاولين أو اللتان كما تقدر
في زيد وعمر وقائم خبرا للاول
أو الثاني ولم يحتج لذلك عند سبويه
• (باب المنصوبات المتشابهة
ما يحتمل المصدرية والمفعولية) •
من ذلك نحو ولا تظلمون فتبلا ولا
تظلمون فقيرا أي ظلماتا وخيراتا
أي لا تنقصونه مثل ولم تظلم منه
شيئا ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا
أي نقصا أو خيرا وأما ولا تضروه
شيئا فأصدر للاستيفاء ضرورة مفعوله
وأما فن عني له من أخيه شيء فشي
قبل ارتفاعه مصدر أيضا لامفعول
به لان عني لا يتعدى • (ما يحتمل
المصدرية والظرفية والحالية) • من
ذلك سرت طويلا أي سيرا طويلا
أوزمنا طويلا أو سرتنه طويلا
ومنه وأزلقت الجنة للمتقين غير
بعيد أي أزالها غير بعيد أوزمنا
غير بعيد أو أزلقتها الجنة أي
الأزلاف في حالة كونه غير بعيد
الآن هذه الحال مؤكدة وقد
يجعل حالا من الجنة فالأصل
غير بعيدة وهي أيضا حال مؤكدة
ويكون التذكير على هذا مثله

واحد وقد يقال إذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالمعطف كما صرح به كانت
زائدة لتأكيدها فلا ينافي تفريعه على كون لامعهما جازية وقد يجاب بأنه إذا كانت
الاولى جازية والثانية مؤكدة لهما كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار جازية اعطاء للمؤكد
حكم المؤكد ويحتمل أن يكون قوله وأضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لامعهما
جازية فيكون قسما له ولا يكون من التفريع في شيء (قوله وانما وجب التقدير) أي
تقدير خبرين إذا قدرت أن الثانية كالاولى وإلى تقدير خبر إذا كانت الثانية مؤكدة
أي وقد رتبا مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله
فان قدرت لامعهما جازية (قوله قدرت عند غير سبويه خبرا واحدا) أي لان
لا في الاولين مهملتان والاسم بعدهما مبتدأ وفي الثالث عاملة في خبرها فلو قدرت الطرف
خبر عن الكل لزم أن يكون معهما عاملين مختلفين المبتدأ بالنسبة لكونه خبرا عن
الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سبويه) أي لانه
لا يرى للاعمال في الخبر فلا مانع عنده من جعل الطرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل
المصدرية والمفعولية) أي كونه مفعولا به (قوله فتبلا) هو ما يكون في شق النواة وقيل
ما يكون بين الاصبعين من الوسخ والنقير ما يكون في النقرة التي في ظهر النواة والمراد هنا
أقل قابل كما أشار له بقوله أي ظلماتا أي أي ظلم فهو مفعول مطلق (قوله أو خيرا) إشارة
إلى كونه مفعولا به فالمراد بالقتيل والنقير الخيل لكن على تأويل تظلمون وتضمينه
بتنقصون (قوله ولم تظلم منه شيئا) أي تنقص (قوله ومن ذلك) أي المحتمل (قوله أي نقصا)
بيان لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء ضرورة مفعوله)
يحتمل أن يكون الضمير المنصوب من قوله تعالى ولا تضروه عائدا على المصدر المفهوم من
الفعل وشيئا مفعول به أي ولا تضروا الضرر شيئا من الاشياء وتعبير المصنف بضر غير
مناسب لان المذكر في الآية مضارع لا ماض اه دما يعني (قوله فن عني له من أخيه)
هو وني المقتول وقيل له أخوه لانه لا يسه من جهة انه ولي الدم وطالبه وقوله شيء أي من
العفو (قوله أي سيرا طويلا) أي فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف
الظرف وهو زمننا (قوله أو سرتنه) أي السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة
لعاملها واصحابها أيضا كما يوضحه ما بعده (قوله ومنه وأزلقت الخ) أي فيحتمل وأزلقت
أزالها غير بعيد أو أزلقت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أي أزالته غير بعيد (قوله أوزمنا
غير بعيد) أي فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان أو على معنى النسب أي غير ذات بعد
(قوله الآن هذه الحال مؤكدة) أي لعاملها وهو أزالقت ولصاحبها وهو الأزلاف لان
الأزلاف معناه القرب وأزالقت معناه قربت ولا شك أن معنى قوله غير بعيد انما ظريفة لان
غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أي قوله غير بعيد (قوله غير بعيدة) أي باتمام
لان الحال وصف في المعنى والوصف للمؤث مؤث (قوله حال مؤكدة) أي لعاملها

فقط وهو زالت لا صاحبها لان الجنة لا تفيد قربا (قوله في لعل الساعة قريب) اي
 فتد كير قريب نظرا للمعنى الساعة أعنى الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسيب أي
 ذات قرب (قوله أي يركض ركضا) أي فهو مفعول مطلق عامله محذوف موافق له في
 لفظه (قوله أو عامله جاء) أي ان عامله من معناه (قوله على حد قدمت جلوسا) أي على
 قياس الاختلاف الواقع في قدمت جلوسا أي الواقع بعد فعل غير موافق له في الاشتقاق
 وان وافقه في المعنى فقال سيدي به انه نصب بفعل متمد من معنى ذلك المصدر وقال المازني
 والمبرد انه نصب بالمدكور والتحقيق الثاني اذ لا ضرورة للتقدير اه (قوله او التقدير
 جاء راكضا) أي فهو حال (قوله فجاءت الحال الخ) يعني ان اتيينا طائعين لما كان جوابا
 لا تينا طوعا وكرها كان طائعين في موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال فلما اتى
 بالحال في الجواب علم ان المصدر في السؤال حال فقوله في موضع المصدر اي في مقابلة
 المصدر لان طائعين في الجواب مقابل طوعا في السؤال (قوله اي فتخافون) اي من افساد
 المطر ومن الصواعق (قوله الا فيما استثنى) اي بأن حذف عامله قياسا جوارزا نحو انت
 سيرأ ورجوبانحو ما زيد الا يسيرا وسما عا في نحو سقيا وجدعا وحاول المصنف بهذا
 الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول ابيه * وحذف عامل المؤكد ما منع *
 بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد في نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان الكلام في مجرد
 المصدر المؤكد من غير هذه الصور لاني ما ناب المصدر المؤكد فيه من باب الفعل وجعل
 عوضا منه كهذه الصورة اه شئني (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله
 (قوله فواضع) اي جعل خوفنا وطعامنا مفعولا لاجله او فاعل الارادة هو الله وفاعل
 الخوف والطمع مخاطبون (قوله فوجهه) اي مع ان فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف
 والطمع هو المخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) اي وفاعل الرؤية المخاطب
 كما ان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف في يركم
 مفعول الآن وفي الاصل فاعل فنظر افعال الفاعل الاصل فاصل يركم ترون من رأى
 ثم دخلت الهمزة فصارت رأى ثم اخذ منه يركم فصارت الكاف مفعولا لبعده ان كانت
 فاعلا فالاعتداد في الفاعل الاصل كاف (قوله لا الارادة) اي التي فاعلها المولى (قوله
 او الاصل اخافة واطماعا) اي وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه فاعل الارادة
 (قوله يمنع الاول) أي التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد
 وهو ممنوع عنده (قوله يمنع الثاني) أي التقدير الثاني لان تقديره كذلك يؤدي الى
 اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية
 لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثاني (قوله بلا دليل) المناسب بلا فائدة بدليل
 التعليل والا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى
 الهوى اسف الخ) تمامه * وفرق الهجر بين الجفن والوسن

في لعل الساعة قريب * (ما يحتمل
 المصدرية والحالية) * جاء زيد
 ركضا اي يركض ركضا او عامله
 جاء على حد قدمت جلوسا او
 التقدير جاء راكضا وهو قول
 سيدي به ويؤيده قوله تعالى اتينا
 طوعا وكرها فاتينا تينا طائعين
 فجاءت الحال في موضع المصدر
 السابق ذكره * (ما يحتمل المصدرية
 والحالية والمفعول لاجله) * من
 ذلك يركم البرق خوفا وطمعا
 اي فتخافون خوفا وطمعاً هون
 طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل
 المصدر المؤكد الا فيما استثنى
 او خافين وطمعاً بين اول اجل
 الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط
 اتحاد فاعل الفعل والمصدر
 الماهل وهو اختيار ابن خروف
 فواضع وان قيل باشتراطه فوجهه
 ان يركم بمعنى يجعلكم
 ترون والتعليل باعتبار الرؤية
 لا الارادة او الاصل اخافة واطماعا
 وحذفت الزوائد ونقول جاء زيد
 رغبة أي يرغب رغبة او محي رغبة
 او رغباً او للرغبة وابن مالك يمنع
 الاول لما تروا ابن الحاجب يمنع
 الثاني لانه يؤدي الى اخراج
 الابواب عن حقائقها اذ يصح في
 ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب
 يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل
 اذ لم تدع اليه ضرورة وقال المتنبي

كفى بجسمى نحو لا أنى رجل • لولا مخاطبتي أياك لم ترني

(قوله أبلى الهوى) يقال أبلاه إذا جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن النعاس
(قوله آسف) مضارع أسف = فرح وآسف بفتح السين أصله آسف (قوله اتحاد
الفاعل) أى فاعل المصدر المنصوب على أنه مفعول له مع فاعل عامله (قوله والمفعول به)
أى بدنى والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لأنه تارة يتقدم وتارة
يتأخر وتارة يتوسط (قوله آسف اسفا) وقوله أو ابلاه أسف كلاهما ما إشارة للمفعول
المطلق وقوله أو لاجل الاسف إشارة إلى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع أن الترجمة
لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أى أسفا وأما المصدر فهو رخصى لأن تحته وجهين والمفعول
لاجله فيه خفاء ولذا قال فن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاه أسف) أى حذف المضاف
واقیم المضاف إليه مقامه (قوله يغونها) أى يغنون لها أو جاجا (قوله أولان الهوى
الخ) عطف على قوله أما على أن الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أى لأن العطف على ضمير
الرفع المتصل لا يصح إلا إذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل أو فاصل ما (قوله وقد
أجيز) أى الأعراب الأول ذهب إليه الزجاج وابن عطية والزحشرى قائلين إن حسب
اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بناءية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيد مفعول معه
وذهب غيرهم إلى أن حسب اسم فاعل بمعنى كافى فالضمة اعراية وهو مبتدأ والكاف
في محل جر به مضافا إليها ودرهم خبر المبتدأ وزيد مفعول به بتقدير فعل هو يحسب
بمعنى يكفى والواو عاطف جملة على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لنقطة
رتبة اه دما مبنى (قوله باضممار يحسب) بضم اوله و كسر ثالثة اه شئى وعلى
هذا قالوا ولعطف الجمل ودرهم في نية التقديم (قوله وهو الصحيح) أى وكونه منزهولا
به هو الصحيح أى والمفعول معه غير صحيح لأنه لا يعمل الخ وقوله إلا ما كان من جنس الخ
أى وجنس الذى يعمل في المفعول به الفعل مطلقا وما جرى مجراه وحسب أى فاعل
وليس جار مجراه وحينئذ فلم يكن وزيد مفعولا معه لعدم وجود العامل في المفعول
به وقد ظهر لك أن المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل وما أشبهه أى اسم
الفاعل والمفعول ونحوه من الأوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره
أن الفعل اللازم لا يعمل في المفعول معه مع أنه يعمل نحو سرت والنبل وهذا الإيراد
مبني على أن المراد بجنس العامل في المفعول به هو الفعل المتعدي وبعد هذا فريد
على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لأن اسم الفعل في التعدي وال لزوم
حكمه حكم فعله للموافقة في المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أى يكفى وهو متعد
فيكون اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه انما على فيه ما جرى مجرى الفعل
وهو من جنس ما يعمل في المفعول به فان قالوا أن حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم
فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بل لا ريب ثم إن القول الذى صححه المصنف العطف على

أبلى الهوى اسفا يوم النوى بدنى
والنقدير آسف أسفا ثم اعترض
بذلك بين الفاعل والمفعول به أو
ابلاه أسف أو لاجل الاسف فن
لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال
وأما من اشترطه فهو على استناط
لام الهلة توسعا كما في قوله تعالى
يغونها عوجا أو الاتحاد موجود
تقدير اما على أن الفعل المعلن
مطاوع أبلى محذوف أى قبلت
أسفا ولا تقدر فبلى بدنى لأن
الاختلاف حاصل إذا لاسف فعل
النفس لا البعدن أولان الهوى
لما حصل بتسبيه كان كأنه قال
أبليت بالهوى بدنى • (ما يحتمل
المفعول به والمفعول معه) • نحو
أكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا
على المفعول به وكونه مفعولا معه
ونحو أكرمتك وهذا يحتملها
وكونه معطوفا على الفاعل
لحصول الفصل بالمفعول وقد أجيز
في حسبك وزيد درهم كونه زيد
مفعولا معه وكونه مفعولا به
باضممار يحسب وهو الصحيح لأنه لا
يعمل في المفعول معه إلا ما كان
من جنس ما يعمل في المفعول به
ويجوز جره

فقبل بالعطف وقبل باضمار حسب
أخرى وهو الصواب ورفعته بتقدير
حسب حذف وخلفها المضاف
اليه ورووا بالوجه الثلاثة قوله
إذا كانت الهجاء وانشقت العصا
في يدك والضمك سيف مهند
(باب الاستثناء)

يجوز في نحو ما ضربت أحدا لا
زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه
وهو ارجحها وكونه منصوبا على
الاستثناء وكون الا وما بعده انعتا
وهو أضعفها ومثله ليس زيد شيا
الاشياء لا يعبا به فان جئت بما كان
ليس بطل كونه بدلا لان لا تعمل
في الموجب *(مسئلة)* يجوز في
نحو قام القوم حاشاك وحاشاه
كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا
فان قلت حاشا تعين الجراو
حاشاني تعين النصب وكذا القول
في خلا وعدا *(مسئلة)* يجوز
في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد
كون زيد بدلا من احد وهو المختار
وكونه بدلا من ضميره وأن ينصب
على الاستثناء فارتفعه من
وجهين واتصاه به من وجه فان
قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك
الا زيد فبالعكس ومن محبته
مرفوعا قوله

في ليله لا ترى بها أحدا

يحكي علينا الا كواكبها
وعلى هنا جعني عن أوزن يحكي
معنى ينم أو يشنع

الجملة قبل أن تكمل أجزاؤها والقول الاقل سالم من ذلك فيخرج على الثاني اه تقرير
شيخنا دردير (قوله فقبل بالعطف) أي على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو جائز
عند يونس والاختصاص والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثاني الذي استصوبه
المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين بنوع العطف في الصورة المذكورة (قوله
باضمار حسب) أي حذف المضاف وبقى المضاف اليه على جرء والشرط موجود (قوله
وروا بالوجه الثلاثة) أي بالنصب في النحاة على وجهين أن يكون مفعولا معه
أو مفعولا به وجرء على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفع
بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف أي وحسب الضمك وانشقاق العصا كتابة
عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة (قوله مهند) أي مطبوع من حديد الهند
(قوله وهو ارجحها) أي لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام منفيًا ترجح البديل على
الاستثناء (قوله وهو أضعفها) أي لان كون الانعتاء خلاف الاصل فيها فالضعف لما فيه
من خروج الاعن اصلها من الحرفية والاستثناء وتحلى اللفظ بغير اعرابه (قوله وهو
أضعفها) فيه تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضي رجحان الجميع وأرجحية البديل وقوله
وهو أضعفها يقتضي ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك أن البديل ارجح
وضعيف وان النعت أضعف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعل فيها ليس على بابه
(قوله ليس زيد شيا) زيد اسم ليس وشيا خبرها (قوله بطل كونه بدلا) أي وتعين
الوجهان الاولان (قوله لان لا تعمل في الموجب) أي والبديل يقتضي اعمالها فيه فان
البديل على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفي بالا (قوله كون الضمير
منصوبا) أي مفعول حاشي (قوله وكونه مجرورا) أي بحاشا على أنها حرف جر (قوله
تعين النصب) أي لان نون الوقاية لا تلحق حروف الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا
بدلا من ضميره) اما وجه الثاني فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى لان معنى
ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد فاندفع ما يقال كيف الابدال من
الضمير مع أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاقل فلان الابدال من صاحب
الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب (قوله فارتفعه
من وجهين) أي البديل من أحد أو من ضميره (قوله الا زيد) أي فرفعه انما هو من
وجه وهو الابدال من الضمير واتصاه به من وجهين الابدال من أحد والاستثناء (قوله
فبالعكس) يعني فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير واتصاه به من وجهين وهما
البديل من أحد والاستثناء قال الرضي ولولم يرجع الضمير للمبتدأ في الحال أو الاصل لم يجوز
الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير
يقول لان القول ليس بمنى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول
ذلك الا زيد اورأيت بمعنى أيسرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا

كلامه قال الرضى وأنا لا أرى بأسا في غير نواسخ الابداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي على عامل ذلك الضمير نحو ما كتبت أحدا ينصفني الا زيد الان المعنى ما أنصفني أحد كلمته الا زيد او منه قول عدى بن زيد

في ليله لا نرى بها أحدا • يحكي علينا الا كواكبها

ونرى من رؤية العين وفي جمع - له من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا لكونه مخالفا لمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منضيان معنى ولو قلت لا أؤذى أحدا بوجه الله تعالى الا زيد الم يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط اه شئني (قوله يمنع ان يدخل عليه من) أى لانها البيان (قوله وان قدر نفسه) أى وان قدر ان الضيف نفس زيد (قوله احتمل الحال والتمييز) أى ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحول كامتلاء الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان محمدا الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم في كل محذور وقع عن النسبة في الجملة أن يكون في الاصل مسندا اليه تكان اذ هو غير متأت في نحو قوله سم امتلاء الاناء ماء ونحو طاب زيد أبا حيث يراد أن زيد انفس الاب كما في مثلنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أى لما في ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله للسلامة به من جود الحال) أى والاصل في الحال الاشتقاق وان تكون منتقلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أى من النصب والجري من اه دما ميني وقال الشئني قوله منهما أى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التمييز (قوله وخير منهما) لعله لكثرة بحسب الاستعمال وقال الدما ميني لسلامته من الامر المكروه والحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة (قوله ادخلوا في السلم) أى الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالا من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بمن يعقل) أى وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف في الاول والامر ان متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أى والسلم أى الاسلام لا يعقل (قوله ووجهه) مبتدأ وقوله أشد خير (قوله اذ قدر كافة نعمنا المصدر محذوف الخ) انما قدره الزمخشري كذلك فرارا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين بمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجارة فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبي علي وابن الدهان الجواز استدلالا بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف اه نهني (قوله أشد وأشد) أى أشد من الاول وأشد من الثاني (قوله أشد وأشد لاخر اجه الخ) في الباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهب ابريزا كتبه عمر بن الخطاب

• (ما يحتمل الحالية والتمييز) *

من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل يمنع أن يدخل عليه من وان قدر نفسه ما احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديد والارجح التمييز للسلامة به من جود الحال ولزومها أى عدم انتقالها ووقوعها من نكرة وخير منه - ما الحذف بالاضافة

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول

نحو ضربت زيد اضا حكا ونحو وقاتلوا المشركين كافة ونحو جزى الرحمن الوجوهين في ادخلوا في السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووجهه في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعمنا المصدر محذوف أى ارسالة كافة أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووجهه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لاخر اجه اياه عن النصب البتة

ختمه كفى بالموت واعظا باعمر وهذا الخط موجود في آل بني كاهلة الى الآن فلا وجه
 للتخطة اه ما في شرح الباب قال الدماميني ان صح هذا سقطت الواجهة الثلاثة
 بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغز العاقل وعدم نصبه على الحال واخرجه عن النصب
 البتة قال الشمني وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر
 كفى بالموت واعظا باعمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذي يلبسه وهم كانوا يحتمون به اه
 كلامه (قوله يحتمل أن عامله الخ) ان قيل ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
 واذا كان العامل في الحال معنى التشبيه أو الإشارة لا يكون كذلك لان بعلي خبر
 والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ وأجيب بأن اتصاف الحال عن بعلي ليس باعتبار أنه خبر
 المبتدأ بل باعتبار أنه فعل محذوف أي أنه أو أشير والاصل هذا بعلي أشير إليه أو أنه
 عليه شيئا قاله عامل هنا في الحال وفي صاحبها واحد اه شمني (قوله معنى التنييه) هو
 الأولى بالعمل عند الكوفيين اسبقة (قوله معنى التنييه) أي ما في ها التنييه من معنى
 الفعل وهو أنه وقوله أو معنى الإشارة أي وهو الأولى بالعمل عند البصريين لقربه من
 الحال وقوله أو معنى الإشارة أي ما في اسم الإشارة من معنى الفعل وهو أشير (قوله ها بينا
 الخ) تمامه ووطع فطاعة مهد نصحه رشده (قوله ذا سر يح) الصريح الخالص وقوله
 فاصغ له أي فله (قوله يمتنع) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله فيمتنع على كل
 تقدير) أي لتقدم الحال على عاملها المعنوي (قوله نحو جاء زيدا بكاضحا) اعلم أنهم
 نصوا على أن الحال اذا تعددت وتعد صاحبها لا تجعل لغير الأقرب الابدال قليلا للفصل
 فينبغي أن يكون هنا كذلك لان كونها للأقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم
 للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع في موضع واحد وهناك وان كان يسيرا بقدر
 الفصل هنا لأنه واقع في موضعين (قوله وذلك) أي التداخل واجب عند من منع
 تعدد الحال أي مطلقا أي كانت متضادة نحو اشترت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة
 نحو اخرج منها مذؤمامد حورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان
 والمكان فان الحال في المعنى ظرف اذ معنى جاء زيدا بكاء في حالة الركوب فكما
 لا يتعدا ظرف الزمان أو المكان والمظروف واحد لا يتعدا الحال وصاحبها واحد قال
 الرضي ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو
 جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فتوجئت بالواو لم يزل لانه على تكرير
 الفعل وأما تقييد الفعل بقدين مختلفين كما في قوله تعالى اخرج منها مذؤمامد حورا فلا
 بأس به اه دماميني وسواء كان القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين
 نحو اشترت الرمان حلوا حامضا (قوله ويستحيل التداخل) أي لعدم امكان تقييد الحال
 الأولى والثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذي ذكره الرضي أن الحال اذا
 تعددت وتعد صاحبها الا كثر فيه ان تجعل كل حال بجانب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا

من الحال ما يحتمل
 باعتبار عامله وجهين

نحو وهذا بعلي شيئا يحتمل ان
 عامله معنى التنييه أو معنى
 الإشارة وعلى الأول فيجوزها
 قائما زيدا قال

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له
 وعلى الثاني يمتنع وأما التقديم
 عليهم ما معا فيمتنع على كل تقدير

من الحال ما يحتمل
 التعدد والتداخل

نحو جاء زيدا بكاضحا
 قاله تعدد على أن يكون عاملها
 جاء وصاحبها زيد والتداخل
 على أن الأولى من زيد وعاملها جاء
 والثانية من ضمير الأولى وهي
 العامل وذلك واجب عند من
 منع تعدد الحال وأما القسمة مصعدا
 منحدرا فن التعداد لكن مع
 اختلاف الصاحب ويستحيل
 التداخل ويجب كون الأولى
 من المفعول والثانية من الفاعل

تقليل الفصل ولا يحمل على
العكس الابدليل قوله
خرجت بها أمشي تجزوراها
ومن الاول قوله
عهدت سعاد ذات هوى معنى *
فزدت وعاد سلواناها

(باب اعراب الفعل)

(مسئلة) ما تاتينا فجد ثناك
رفع تحدث على العطف فيكون
شريكا في النفي أو الاستئناف
فتكون مثبتا أي فأتت تحدثنا الآن
بدلا عن ذلك ونصبه باضمار أن وله
معنيان نفي السبب فينتفي المسبب
ونفي الثاني فقط فان جئت بلن
مكان ما فللنصب وجهان اضممار
أن والعطف والرفع وجه وهو
القطع وان جئت بلم فللنصب وجه
باضمار أن والرفع وجه وهو
الاستئناف ولك الجزم بالعطف
فان قلت ما أنت أت تحدثنا فلا
جزم ولا رفع بالعطف لعدم
تقدم الفعل وانما هو على
القطع *(مسئلة)* هل تأتيني
فأكرمك الرفع على وجهين
والنصب على الاضمار وهل
زيد أخوك فتكرمه لا يرفع على
العطف بل على الاستئناف وهل
لك التفات اليه فتكرمه الرفع
على الاستئناف والنصب اما
على الجواب أو على العطف على
التفات واضمار أن واجب على
الاول وجائز على الثاني

منحدر أو يجوز على ضعف أن يجعل ل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو اقيمت
زيدا مصدا منحدر والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة
الحال أخرت الحالان وقد تمت حال المفعول اذ لا أقل أن يكون أحد الحالين بجنب
صاحبه لما يمكن كل واحد بجنب صاحبه اه كلامه وانظر كيف حكم على ما جعله
المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد (قوله تقلب لاللفصل)
أي لان الفصل حيثنذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو
جعل الاول من الفاعل والثانية من المفعول فانه حيثنذ فصلان أحدهما بين الفاعل
وحاله بالمفعول والثاني بين المفعول وحاله بحال الفاعل (قوله خرجت بها أمشي الخ)
تمامه * على أثرنا ذيل مرط مرحل * والبيت لامرئ القيس من علقته المشهورة
ويروى على أثرنا أذبال مرط والأثر والأثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم
وسكون الراء كساء من خرا وصف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال
الابل يقول اخرجتها من خدرها في حالة كوني ماشيا وكونها تجر على آثار أقدامنا ذيل
مرطها الخفي الأثر على القافة قصد الاستراة دما ميني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى
حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى من عني بالكسر
يعني تعب ونصب وعاد من اخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والقرن يقول كنت
أنا وسعاد متحابين فأما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هي فصارت الى السلوان ونسيان
المودة وفي الصحاح السلوانة بالضم خزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه
العاشق سلا قال

شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجد العيش يامى ما أسلو

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا عن ذلك) أي عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله تني
السبب) فالعنى أنت لم تأتينا فكيف تحدثنا (قوله ونفي الثاني فقط) أي ما تاتينا فجد ثناك
غير تحدث (قوله وهو القطع) أي الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل
الجزوم الذي يتبعه تحدث في الجزم والفعل المرفوع الذي يتبعه في الرفع لان الاعراب
بالتبعية يقتضى متبوعا شمل على مثل ذلك الاعراب اه شئني (قوله وانما هو على القطع)
أي ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأتيني
والاستئناف (قوله لا يرفع على العطف) لا يظهر ان هناك مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية
والفعلية وليس يمانع على الصحيح وأما من جهة المانع فلا يمنع اذ يمكن الاستفهام عن أخوة
زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه
على اضممار أن والظاهر ان سكوتة عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على
العطف فنعه معلوم مما مر قبله وفيه ما مر (قوله أو على العطف على التفات) أي فهو من
باب * وليس عبادة وتقرعيني * (قوله واضمار أن واجب على الاول الخ) قال ابن

الحاجب انما وجب اضماراً على الاول اقسام القرينة الدالة على المحذوف مع كون
الحذف اخصرو وقال غيره لانها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن
وانما جاز اضماراً على الوجه الثاني لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبني
ضرب زيد فغضبه فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله على الاول)
أى لان أن تضم وجوباً في جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو دلل التفات اليه
فتكرمه وقيد المشابهة بكون لولائق لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال
في اعرابه لعدم تأني نصب على الجواب فيها وتأنيبه في المثال (قوله ان سلم الخ) اما ان لم
تجعل للتقني بل جعلت شرطية لم يكن فيه الاوجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على
العطف على المصدر الصريح أى كرهة أو على تقدير انه في جواب النفي (قوله يمنع الرفع
على العطف) أى لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار
أن (قوله فتكرمه) بالنون لا بالياء لان امر المخاطب قليل الا أن يقال يغتفر في
الثواني (قوله على القطع) أى الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أى في جواب
الامر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذي يشاركه
هذا التابع في اعرابه (قوله على الاضمار) أى في جواب الاستفهام (قوله ونحو وان
تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل
الشرط وقبل الجزاء نحو ان تأتني فتكرمني آتتك ونحو الآية التي تلاها على وجه
والمصراع الذي أنشده والتقدير ان يك منك اتيان فإكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى
يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لسانه واهله والشرط والجزاء
نحو ان تدوا ما في أنفسكم أو تحقوه بحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب
وانما جاز النصب في هذه الصورة شابهة الشرط في الاول والجزء في الثاني التقني اذ
الجزء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف
بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعاً بعد ذلك على نصبه واقعاً في جواب النفي اهـ
دما ميني (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار في الالفية بل واز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم أو نصب لفعل اثرفا • او واوان بالجمتين اكتفا

(قوله باضماراً) أى تنزيلاً للشرط منزلة التقني (قوله ماضى شرحه) أى في الباب
الثاني فيما يجب على المسؤول عنه أن يفصل فيه وهو ان ما اسم استفهام وذا موصول
خبر وصنعت صلة الموصول والعائد في الاول محذوف ويجوز ان تكون ما ذا برمتها
اسم استفهام وهى اما في محل نصب على المفعولية وفي الثاني الجملة مفسرة للعامل
المحذوف واما في محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والتفاعل خبر وهذا ان
الوجهان أحدهما وجه ستة تقدمت (قوله ما ذا مفعول مطلق) أى اسم استفهام مفعول
مطلق أى أجبتهم أى اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أى وجهين ثم فلا يصح

وكالمثال سواء فلو أن لنا كرهة
فتكون ان سلم كون لولائق
• (مسئلة) • ليتنى اجد ما لا فائق
منه الرفع على وجهين والنصب
على اضماراً وليتلى ما لا فائق
منه بمنع الرفع على العطف
• (مسئلة) • ليقم زيد فتكرمه
الرفع على القطع والجزم بالعطف
والنصب على الاضمار
• (مسئلة) • فحو أفلم يسيرا
في الارض فينظروا ويحتمل الجزم
بالعطف والنصب على الاضمار
مثل أفلم يسيرا في الارض فتكون
لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم يحتمل
تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح
والنصب باضماراً على حد قوله
ومن يقترب منا ويخضع ثوره
• (باب الموصول) •

• (مسئلة) • يجوز في نحو ما ذا
صنعت وما ذا صنعت ماضى
شرحه وقوله تعالى ما ذا أجبت
المرسلين ما ذا مفعول مطلق
لامفعول به لان أجاب لا يتعدى
الى الثاني بنفسه بل بالباء
وابقاط الجار ليس بقياس

ولا يكون ما ذا مبتدا وخبر الان
التقدير حينئذ ما الذي أجبت
به ثم حذف العائد المجرور من غير
شرط حذفه والاكثر في نحو من
ذا لقيت كون ذا الإشارة خبرا
ولقيت جملة حالية ويقل كون
ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم
لا يجيزه ومن الكثيرين ذا الذي
يشفع عنده اذ لا يدخل موصول
على موصول الا اذا كقرائة زيد
ابن علي والذين من قبلكم بفتح
الميم واللام (مسئلة) فاصدع
بما تؤمر ما مصدرية أي بالامر
أو موصول اسمي أي بالذي
تؤمره على حذف قولهم أمرتك
الخبر وما من قال أمرتك بكذا
وهو الاكثر فيشكل لان شرط
حذف العائد المجرور بالحرف أن
يكون الموصول مخفوضا بمثل
معنى ومتعلقا بنحو ويشرب مما
تشربون أي منه وقد يقال ان
اصدع بمعنى أو مروا ما ما كانوا
ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف
فيحتمل أن يكون الاصل بما
كذبوه فلا اشكال أو بما كذبوا
به ويؤيده التصريح به في سورة
يونس وانما جاز مع اختلاف
المعلق لان ما كانوا ليؤمنوا
بمنزلة كذبوا في المعنى وأما ذلك
الذي يشر الله عباده فقليل الذي
مصدرية أي ذلك تبشيرا لله
وقبل الاصل يشر به ثم حذف
الجار توسعا فانتصب الضمير

جعل ما ذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدا وخبر) أي ما اسم استفهام مبتدا وذا خبر اسم
موصول وأجبت صلة الموصول (قوله كون ذا الإشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد
ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وما الواقعة بعد من الاستفهامية فالأكثر أنها اسم
إشارة بدليل دخولها كثيرا على الذي نحو من ذا الذي وخلاف الأكثر أنها تكون
موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ في مبتدا وذا اسم إشارة
خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما في الإشارة من معنى الفعل أي من ذا أشير اليه حال
كونه لا قبالك (قوله أي بالذي تؤمره) أي لحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على
حذف قولهم) أي من كون أمر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وهذا قليل (قوله
أمرتك بكذا) أي من كون أمر يتعدى للمفعول الثاني بالباء وهذا هو الأكثر (قوله
معنى ومتعلقا) أي وهنا الجار ان اختلغا في المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة
باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أي منه) أي فالعائد مجرور عن
كل موصول واتفقا متعلقا لان الاول متعلق بتشرب والثاني متعلق بيشربون والمعنى
فيهما أي في الحرفين واحد أي التعدي (قوله بمعنى أو مر) أي فكل من الجارين متعلق
بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا وهذه طريقة والحق أنه لا بد في الحذف
من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل
بما كذبوه) أي فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أي كاشي الذي كذبوه
من قبل (فلا اشكال) أي لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة
كذبوا في المعنى) أي فقد اتفق المتعلقان في المعنى وقد علمت أنها طريقة والحق أن ما في
هذه الآية مصدرية والباء اسمية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك
والكوفيين ان الذي قد يأتي حرفا مصدريا أي موصولا حرفيا لا يحتاج لعائد وهذا القول
مردود لانه لم يثبت أن الذي يأتي حرفا مصدريا واستدلوا لهم بقوله تعالى وخضتم كالذي
خاضوا اذ المعنى كغوضهم مردود لجواز كون الذي موصولا اسما مفعولا لمصدر محذوف
أي وخضتم كالغوض الذي خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد
المنصوب على القياس فالحاصل أن الذي قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الابدليل
وما استدله على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أي بناء على ان الذي اسم
موصول وهذا القول مردود لانه يؤدي الى فتح باب حذف الجار توسعا فكل ما يوجد
مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أو لا توسعا وذلك مؤد إلى عدم
اشتراط الشروط المذكورة في حذف العائد المجرور وحينئذ فالوجه ان الذي هنا صفة
لمصدر محذوف أي ذلك التبشير الذي يشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله
وقيل الاصل يشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشري كما ذكر ما قلناه من أنه
الاولى ~~الكون~~ ما قلناه انه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يقدم لفظ التبشير

ثم حذف (مسئله) يجوز في نحو تمام على الذي أحسن كون الذي ٢٦٣ . وموصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائذ أي زيادة

على العلم الذي أحسنه وكونه
موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائذ
أي تمام على احسانه وكونه نكرة
موصوفة فلا يحتاج الى صلة
ويكون أحسن حقيقيا اسم
تفضيل لا فعلا ماضيا وقصته
اعراب لآبناء وهي علامة الجر
وهذان الوجهان كوفيان
وبعض البصريين يوافق الثاني
(مسئله) . نحو أعجبتني
ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى
الذي وكونها نكرة موصوفة
وعليه ما فاعائذ محذوف وكونها
مصدرية فلا عائذ ونحو حتى تنفقوا
مما تحبون يحتمل الموصولة
والموصوفة دون المصدرية لأن
المعاني لا يتفق منها وكذا وما
رزقناهم يتفقون فان ذهبت
الى تأويل ما تحبون وما رزقناهم
بالحب والرزق وتأويل هذين
بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت
من غير محجوج الى ذلك وقال ابو
حيان لم يثبت محجج مانكرة
موصوفة ولا دليل في مررت
بما معجب لك لاحتمال الزيادة
ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك
لثبت ذلك اه ولا أعلمهم زادوا
ما بعد الباء الا ومعناها السببية
نحو فبما نفضهم ميثاقهم لعناهم
فبما رجعة من الله لنت لهم
(مسئله) . اذا قلت أعجبتني من
جاءك احتمال كون من موصولة أو
موصوفة

ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة قال دليل بكني
ولو متأخرا اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أي فهو من باب حذف العائذ
المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء (قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه)
أي أجاد معرفته من قولك أحسن الشيء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء
على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الرخشي حيث قال ثم آتينا
موسى الكتاب تماما على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع
من أحسن الشيء اذا أجاد معرفته أي آتينا الله كتاب زيادة على علمه على وجه التتميم
(قوله أي تمام على احسانه) على هذا في أحسن ضمير عائذ على موسى أي تمام على
احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن يعود على الله
ومعلق الاحسان الى أنبيائه وإلى موسى وعلى هذا في الآية التفات أي آتينا الكتاب
زيادة على احساننا اليه وإلى الانبياء على وجه التتميم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أي
وأحسن صفة أي تمام على شيء أحسن أي زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالآوامر
والتواهي (قوله وهي علامة الجر) أي فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل
(قوله فاعائذ محذوف) أي لأن كلاما من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائذ انما يختلفان
في أن الاولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أي وعليهما
فاعائذ محذوف (قوله لأن المعاني) أي التي منها المحبة (قوله وكذا وعمارزقناهم
يتفقون) أي تحتمل ما فيه أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة ولا تحتمل
المصدرية (قوله وكذا وعمارزقناهم يتفقون) أي فالمعنى على المصدرية ويتفقون
من رزقناهم والرزق تعالى القدرة ولا يتفق منه (قوله نحو سرني ما معجب لك) أي
فالباء مفعول وما فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفه المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت
نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك) أي لثبت محجج مانكرة موصوفة لا تنفاه احتمال
الزيادة في نحو سرني ما معجب لك لأن ما انما تزد بين الجار والمجرور وفيه نظر فقد مضى في
ما الزائدة أنها تقع بعد الرفع كقولك شتان ما زيد وعمر وأيضاً يحتمل أن تكون موصولة
حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف اشعار بواقعة أبي حيان على أنه لو مع
سرني ما معجب لك لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال أن
تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب بأن كلام أبي حيان انما هو على الأصل
وهو عدم الحذف والحاصل أنه لا يلزم من ثبوت سرني ما معجب لك ثبوت كون مانكرة
موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل
موصول اسمي وحذف صدر صلتها اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أي
مجبئها نكرة موصوفة لأن هذا الاحتمال فيه (قوله ولا أعلمهم الخ) هذا رد من المصنف
على أبي حيان في قوله انما في قولهم مررت بما معجب لك تحتمل أن تكون زائدة وحاصله

وقد جرت في ومن الناس من
يقول وضعف أبو البقاء الموصولة
لأنها تتناول قوما بأعيانهم والمعنى
على الإبهام وأجيب بأنها نزلت
في عبد الله بن أبي وأصحابه

(باب التوابع)

(مسئلة) نحو وإنما رب العالمين
رب موسى وهرون يحتمل بدل
الكل من الكل وعطف البيان
ومثله نعبد الهك والدة آباءك
إبراهيم واسماعيل وأحق فاطر
كيف كان عاقبة مكرهم أنادمرناهم
فحين فتح الهمة ويحتمل هذا تقدير
مبتدأ أيضا أي هي أنادمرناهم
(مسئلة) نحو سجع اسم ربك
الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة
للإسم أو صفة للرب وأما نحو جاءني
غلام زيد الطرف فالصفة للمضاف
ولا تكون للمضاف إليه الإبدليل
لأن المضاف إليه انما جى به
اغرض التخصيص ولم يوث به
لذاته وعكسه * وكل فنى يتقى فائز
فالصفة للمضاف إليه لأن المضاف
انما جى به لقصد التعميم لا للحكم
عليه ولذلك ضعف قوله
وكل أخ مفارقة أخوه

لعبر أهلك إلا الفرقدان

(مسئلة) نحو هدى للمتقين
الذين ومررت بالرجل الذى فعل
يجوز في الموصول أن يكون
تابعاً أو باضمراً أعنى أو أمدح
أو هو على التبعية فهو نعت
لا بدل

ان ما انما تزداد بعد الباء اذا كانت الباء السببية وهنا في قوله مررت بما معجب لك للاصاق
للسببية فدل على ان ما غـير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ)
اعتراض بأنه لا فائدة في هذا الاخبار اذا من المعلوم ان من يقول آمنا الخ من الناس
وأجيب بأن الفائدة حصلت من الاخبار بالبعضية أي أن الذى قال ذلك بعضهم لا كلهم
(قوله بأنها نزلت الخ) أي وحيتئذ فليس المعنى على الإبهام (قوله وعطف البيان) هذا
مبنى على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لأن عطف البيان في الجوامد كالنعت في
المشتقات (قوله إبراهيم الخ) يجوز أن يكونوا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فاطر كيف
كان عاقبة مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة
فكيف حال وعاقبة فاعل وان تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أي الآية
الآخرة وقوله أي هي الضمير للعاقبة (قوله سجع اسم ربك) أي نزه اسم عن الإلهاد
فيه بالتأويلات الزائغة وإطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتزنيه فاندفع
ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق
التسبيح بالاسم وأجيب بعضهم عنه بأن الاسم صلة ورد بأن زيادة الاسماء لم تثبت وأجيب
عنه أيضا الغزالي بأنه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لأن التعظيم اذا وجب
للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تزنيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب
تزنيه اللفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أي الغلام
وانما جازى في الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أول الرب المضاف إليه لان المضاف
إليه في الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف إليه في المثال كذلك
(قوله انما جى به لغرض التخصيص) أي ولم يوث به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية
وهذا المثال حيث جازى في الآية أن يكون الاعلى صفة للاسم المضاف أول الرب المضاف إليه
وهذه في المثال أن يكون الظرف صفة للغلام المضاف أجيب بأن المضاف إليه في الآية
مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وايس المضاف إليه في المثال كذلك
اه نعتي (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف إليه وجملة مفارقة أخوه خبر وقوله إلا
الفرقدان حقه أن يقول إلا الفرقدين بالجر صفة لا لاخ فالاسم بمعنى غير ظهر اعرابها
فما بعده أي كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ انه صفة للمضاف وهو
كل فرغ ويحتمل أنه أتى على قصر المثني (قوله ان يكون تابعا) أي على النعت لان
الموصول مع صلتته في قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال
الدمايني ينبغي أن يتظر في وجه تعيين النعت وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين
يؤمنون بالغيب وفي نحو مررت بالرجل الذى فعل وقد يقال لعله اقتصار على الاقرب
للذهن من تعيين السابق لا طرحه وقال الشعمى وجه تعيين النعت ان كل موصول فيه
الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعماله كما صرح به

الاذا تذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لان النكرة لا توصف بالمعرفة * (باب حروف الجر) * * (مسئلة) * نحو زيد
كهمر وتحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فيتعلم باستقرار ٢٦٥ وقيل لا يتعلق والاسمية فتكون مرفوعة

المحل وما بعدهما جريا بالاضافة
ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء
الذي كزيد يتعين الحرفية
لان الوصل بالمتضايين يمنع
* (مسئلة) * زيد على السطح
يحتل على الوجهين وعليهما فهي
متعلقة باستقرار محذوف
* (مسئلة) * قيل في نحو
والضحى والليل أن الواو والثانية
تحتمل العاطفة والقسمية
والصواب الاول والاحتياج
كل الى الجواب ومما يوضحه
مجى الفاء في أوائل سورتي
المرسلات والنازعات

* (باب في مسائل مفردة) *

* (مسئلة) * نحو يسبح له فيها
بالغد وفي فتح الباء يحتمل كون
النائب عن الفاعل الظرف الاول
وهو الاول أو الثاني أو الثالث
ونحو ثم نفخ فيه أخرى النائب
الظرف أو الوصف وفي هذا ضعف
اضعف قولهم سير عليه طويل
* (مسئلة) * تجلى الشعر يحتمل
كون تجلى ماضيا تركت التاء
من آخره لمجازية التأنيث وكونه
مضارعاً أصله تجلى ثم حذف
احدى التائين على حذف قوله
تعالى نارا تلتظى ولا يجوز في
هذا كونه ماضيا والاقيل
تلتظ لان التأنيث واجب مع
المجازي اذا كان ضميرا متصلا
وبما ذكرنا من الوجهين في المثال
الاول تعلم فساد قول من استدل

الرضى في باب الصفة وسينقله عنه المصنف في الجهة السادسة فالوصول الذي فيه الالف
واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مذكور فاذا وجد في اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين
جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله
نعتا يغني عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكروا كسر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره
الشمي حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها أنه نعت والثاني أنه بدل والثالث
عطف بيان اه كلامه (قوله الا اذا تذر) أي بأن وقع الوصول بعد نكرة والذي
في الآية بدل من لمزة لانعت اذا لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على
أن كاف التشبيه حرف جر شبه بالزائد فلا يتعلق بشيء (قوله لان الوصل الخ) أي ولو
جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لم يلزم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه مع أنها انما
تكون جملة (قوله يحتمل على الوجهين) يعني كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى
فوق وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف لانها مع ما بعدها في موضع الخبر (قوله
والاحتياج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله
مجى الفاء في أوائل سورة المرسلات) أي لان الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين
أن تكون الواو هنا كذلك

* (باب في مسائل مفردة) *

(قوله في مسائل) مراده بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الامسئلتان (قوله في فتح)
أي في قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاول) أي لانه القائم مقام المفعول
لان الفعل يتعدى باللام وأيضا لقربه من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل لمحذوف
أي يسبحه رجال والجملة مستأنفة جوابا للسؤال مقدرة تقديره من يسبحه (قوله لضعف
قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف ان سير عليه الاول فيه أن يكون نائب الفاعل الجار
والمحروور لانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وجار ومحروور كان الجار
والمحروور أحق بالنسابة وحذف فعلية نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف
محذوف أي سير أطويلا (قوله لمجازية التأنيث) أي لان مجازي التأنيث اذا كان
اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم أنه انما علم
الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل مضارعا محذوفاً منه احدى التائين
لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبين الفساد
أصلا اه دمايني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أي
من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا أو مضارعا فالسقوط جاء من جوازهما
(قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيقى التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء
اذا كان في الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله نمت ابتأى وحاصله أنه يحتمل أن

٣٤ في ني على جواز نحو قام هذا في الشعر بقوله * تنى ابتأى أن يعيش أبوهما بل وازان يكون أصله تنى

أصله تنمى وأن أصله نمت والدليل إذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال
 * (الجهة السادسة) * أى من الجهات التى يدخل على المغرب الفساد فيها (قوله
 ويشترطون) أى يلتزمون (قوله نقيض ذلك الشئ) مثلاً عطف البيان لتوضيح ذات
 الشئ فالحكمة تقتضى جوده وصحح القياس على التفسير والنعت لبيان رسم الشئ
 فالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحح قياسه على الحال (قوله فإذا لم يتأمل العرب) أى فى تلك
 الشروط (قوله اختلطت عليه الأبواب) أى فبعض ما لا يكون بدلاً ولا وهكذا (قوله
 اعطف البيان) أى فن أعرب المشتق بياناً فقد أخطأ ومن أعرب الجاهل نعتاً فقد أخطأ
 (قوله والصواب أنهم مانعتان) أى لأن ملك والهم مشتقان لاجامدان (قوله مجرى
 الجوامد) أى فى كونهما قد لا يقعان نعتاً لشيء وفى أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد
 وحينئذ صح جعلهما ما يانا (قوله اذ يستعملان غير جاريتين على موصوف) لنحو الله الخلق
 وما لكم (قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فأنفع ما يقال أن الجواب إنما
 يظهر على قراءة ملك لا مالك (قوله ومن الخطأ فى الثانى) أى وهو النعت (قوله أن
 الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان (قوله يقلد بعضهم بعضاً
 فى ذلك) أى فى جعل الرجل نعتاً لاسم الإشارة (قوله والحامل لهم عليه توهمهم الخ)
 لأنهم لم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت
 الاصطلاحي عليه مع عدم التسكاف وذلك لأن النعت عندهم تابع يدل على معنى فى
 متبوعه فإذا وجدت هذه الدلالة فى لفظ صح وقوعه نعتاً ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل
 المذكور عند المحققين صفة لهذا وإن كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع وإنما استعمل
 هنا صفة لأن ما تقدم من اسم الإشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها
 وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الإشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعترف باللام لانه
 لدلالة فى اسم الإشارة على حقيقة الذات المشار إليها فاحتج إلى بيان حقيقة ما أتى باسم
 الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فإن قيل لم يجوز أن يوصف بأسماء الأجناس بأقيامها
 على ما وضعت له كسائر المهمات التى هى فى غير أسماء الإشارة كما جاز وصفها بما فيها
 مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذا الأسد فإن شخصاً وسبعاً
 بهما من كاسماء الإشارة فالجواب أن ذلك لم يجوز تكرر الموصوف فى مثله من فائدة على
 ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد
 يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معنا كذا
 قرره الرضى اه دماينى (قوله الأخص) أى الا أعرف أى وهما المبين أعرف لأن
 اسم الإشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله بياناً بل جعله نعتاً وقوله من متبوعه أى
 لاجل أن يصح تبيينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هـ ذامطابقة للواقع (قوله بمنزلة
 النعت) أى فى أفادة تخصيص المتبوع أن كان نكرة وتوضيحه أن كان معرفة والتأرق

* (الجهة السادسة) * أن لا يراعى
 الشروط المختلفة بحسب الأبواب
 فإن العرب يشترطون فى باب شيا
 ويشترطون فى آخر نقيض ذلك
 الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم
 وصحح أقيستهم فإذا لم يتأمل
 العرب اختلطت عليه الأبواب
 والشرايط فلزود أنواعاً من ذلك
 مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم
 للمعربين (النوع الأول) اشتراطهم
 الجود لعطف البيان والاشتقاق
 للنعت ومن الوهم فى الأول قول
 الزمخشري فى ملك الناس اله
 الناس أنهم ما عطفوا بياناً والصواب
 أنهم مانعتان وقد يجاب بأنهم ما
 أجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان
 غير جاريتين على موصوف وتجرى
 عليهم ما للصفات نحو قولنا اله
 واحد وملك عظيم ومن الخطأ
 فى الثانى قول كثير من النحويين
 فى نحو مررت بهذا الرجل أن
 الرجل نعت قال ابن مالك أكثر
 المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً فى
 ذلك والحامل لهم عليه توهمهم
 أن عطف البيان لا يكون إلا
 أخص من متبوعه وليس كذلك
 فإنه فى الجوامد بمنزلة النعت فى
 المشتق

انما هو الجود والاشتقاق (قوله ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت) أى
أومساو ياله وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساويا للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون
المبين أخص من البيان فصفة التبيين تابعة للشهرة لالاخصية والاعرفية (قوله فى
ذلك) أى فى الرجل من مرتبة هذا الرجل (قوله بأن البيان أعرف) أى يجب أن
يكون أعرف من المبين لاجل أن يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لاقلة الأفراد
والشهرة لالاعرفية وقد أجاز سيديويه فى هذا إذا الجملة أن ذا الجملة عطف بيان فكلامه
هذا فى خبر المنع (قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فالاعتراض به مسلم وأما اشتراط
أعرفيته عن المبين فلا نسلم للمسلم من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت)
أى فى رتبة التعريف أومساو له فيها وحينئذ فلا يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك
لأن التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فمقتضاه
أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله للعهد) أى الحضورى أى من غير ملاحظة افادة
الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لدلول اسم الإشارة من حيث أن كل معين حاضر
فال حاضر المعين هو المشار اليه وحينئذ فقول مدخول اللام اما بالحاضر أخذ الـ من اللام
أو بالمشار اليه أخذ من الإشارة وانما قلنا من غير ملاحظة افادة الجنس لأنه لو لوحظ
لكان زائدا على المنعوت مع أنابصد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل التساوى فيما وحصل
الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعنى الرجل (قوله لتعريف الحضور) أى
الحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول الـ اسم الإشارة وهذا لا يكتفى فى جعله بيانا
اذ لا بد أن يكون البيان أخص وحينئذ فيلاحظ مع كون الـ للعضو وافادة الجنس المعين
وحينئذ فالاسم المعرف مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم
الإشارة فإنه انما أفاد حاضرا مبهما وحينئذ فقد حصل الشرط الاول وهو أعرفية البيان
وسكت عن الشرط الثانى وهو الجود لوضوحه (قوله فيساوى) أى الرجل (قوله
فيساوى الإشارة الخ) فيه نظر اذا المعرف بال دون المعرف باسم الإشارة (قوله بذلك)
أى بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويزيد عليها الخ) فيه نظر لان اسم الإشارة
يفيد التعمين بالجنس والقلب وأما التعمين من الـ فهو وتعيين قلبى ولا شك أن التعيين
بالجنس والقلب أقوى من التعيين بالجنس فقط فلا يسلم زيادة المعرف بال وقد علمت
أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجود فقط (قوله الجنس المعين) أى جنس
الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه أنه فسر بالحاضر
أخذ من الـ لامن اسم الإشارة ولا يتم كلام المصنف الا لو كان التأويل أخذناه من
معنى الإشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتج لذلك التأويل
ليصح كونه نعتا وبالجملة له فافاد ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتا يقول بالمشقة
وعند جعله بيانا لا يقول إلا أن اشتراط ابن عصفور الاعرفية فى البيان لا نسلم (قوله

ولا يمتنع كون المنعوت أخص من
النعت وقد هدى ابن السيد الى
الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا
لانها وكذا ابن جنى انتهى قلت
وكذا الزجاج والسهمى قال السهمى
وأما نسبة سيديويه له فمتافقة مع
كلامى التوكيد وعطف البيان
صفة وزعم ابن عصفور أن
التحويين أجازوا فى ذلك الصفة
والبيان ثم استشكله بأن البيان
أعرف من المبين وهو جامد والنعت
دون المنعوت أومساو له وهو
مشتق أو فى تأويله فكيف يجمع
فى الشئ أن يكون يانار نعتا
وأجاب بأنه اذا قد نعتنا فاللام
فيه لاهد والاسم مؤول بقولك
الحاضر أو المشار اليه واذا قدر
يانا فاللام لتعريف الحضور
فيساوى الإشارة بذلك ويزيد عليها
بافادته الجنس المعين فكان أخص
قال وهذا معنى قول سيديويه انتهى
وفيما قاله نظر لان الذى يؤوله
التحويون بالحاضر والمشار اليه
انما هو اسم الإشارة نفسه اذا
وقع نعتا كررت بزيد هذا

فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة ٢٦٨ أو بياناً وربكم الخبر يجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون

العلم نعتاً وإنما العلم نعت ولا ينعى به وجوز نعت الإشارة بما ليس معترفاً بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه (النوع الثاني) اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتذكير للحال والتمييز وأفعـل من ونعت النكرة ومن الوهم في الأول قول جماعة في صديق من ما صديق وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطف بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في نافع من قول النابغة

* من الرقش في أنيابها السم نافع *
انه نعت للسم والصواب أنه خبر للسم والطرف متعلق به أو خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل سورة المؤمن وإن كان من باب الصفة المشبهة وضافتها لا تكون الا في تقدير الانفصال ألا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء اضافته غير محضة فانه يجوز أن تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه جعله على تقدير

فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضاً أي من أل التي للعهد الحضورى والنعت لا بد من تأويله فالجاء مديان لذاته نعت لتأويله (قوله يجوز في الشيء الواحد البيان والصفة) أي وجواب ابن عصفور السابق لا يأتي هنا لأن أل في الله صارت جزاً من العلم لأنهم للتعريف (قوله وجوز كون العلم الخ) أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الأصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود وحينئذ فانه دفع هذا وما بعده وقد أجاز وتعلق الطرف بالاسم الشريف في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم على وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أي فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لأن النكرة غير بيّنة في نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت في الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتذكير للحال والتمييز) أي ولغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف إذا لا يكون الانكارة كما يأتي له (قوله في الأول) أي ما يشترطون فيه التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أي بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين) أي المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون في المعارف والنكرات) أي كما ان النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره * قبت كاني ساورتني ضئيلة * وقوله ساورتني أي طانقتني والضئيلة الحبة الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهي من الحيات المنقطة بسواد وياض والناقع البالغ في القتل (قوله انه نعت للسم) أي وهو خطأ لأن نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجيب عنه بأن السم في معنى النكرة لأن أل للجنس والمعرف بها في حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أي من الخطأ في الأول (قوله كونه صفة لاسم الله تعالى) أي فرد عليه أن شديد صفة مشبهة وضافتها غير محضة لأنها دائماً من اضافة الوصف لمعموله وضافته الى معمله دائماً غير محضة والاضافة الغير المحضة لا تفيد تعريفاً فيلزم وصف المعرفة بالنكرة (قوله في أوائل الخ) أي الواقع في أوائل الخ (قوله وضافتها لا تكون الخ) أي فلا تكون محضة أصلاً إذا لا يمكن قصرها على الماضي حتى تكون اضافتها الغير معمله لا وتكون محضة بخلاف غيرها من الصفات كاسم الفاعل والمفعول (قوله الا في تقدير الانفصال) لانه دائماً من اضافة الوصف الى معمله (قوله كل شيء) أي كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أي بأن يراد منه الماضي فلا يكون حينئذ مضافاً لمعموله إذا لا يعمل إذا أريد منه الماضي (قوله لانه جعله الخ) علة للتأني أعني قوله وليس من ذلك قول الزمخشري الخ (قوله على تقدير أل) أي فالأصل الشديد العقاب (قوله الأزواج) أي الموافقة لما معهما من الصفات في انتفاء أل من كل اه تقريراً (قوله الى باب اسم الفاعل) أي والمراد منه الماضي أي شديد عقابه

في الماضي أي واسم الفاعل إذا كان المراد منه الماضي كانت اضافته محضة لانه من اضافة الوصف لغير معموله (قوله والذي قدمه الزمخشري) أي على غيره من كلامه أي والذي ذكره في كشفه قبل هذا الوجه أن شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أي أما كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتسكيره) أي لانه من اضافة الصفة المشبهة لمعمولها فاضافتها غير محضة لاتفيد تعريفا (قوله فلتسكيره) أي والنكرة لاتكون نعتا للمعرفة ولا يساناها وقوله فلتسكيره أي وحيث كان نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثاني نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل اذ بدل النكرة من المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أي واسم الفاعل اذا أريد به المستقبل كان عاملا واطراف اسم الفاعل لمعمول غير محضة فلا تفيد تعريفا (قوله وأما البواقى) أي وأما كون البواقى أعنى العزيز العليم بدلا فالتناسب أي تناسب ما بعدهما في كونه بدلا اذ جعلهما صفتين وما بعدهما بدلا لا يكون خاليا عن التناسب (قوله وأما البواقى) المراد بهما العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذى الطول ان أريد البواقى من التوابيع في الآية (قوله ورد على الزجاج الخ) أي لانه يكون خاليا عن المناسبة (قوله ورد على الزجاج الخ) فحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل جميع صفات الثاني جعل الجميع أبدالاً والثالث جعل الرابع الاول صفات وجعل الأخير بدلا والاولان للزمخشري والاخير للزجاج (قوله نبوت ظاهر) أي لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال النبي يحتمل أن يكون وجه النبوة وأن هذه النكرة لو كانت بدلا لكان المبدل منه وهو المتبوع في حكم المنفى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم أن لاتكون في حكم المنفى وأيضاً فكونه بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضاً لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنيا من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى ومن الوهم في الثاني أي في اشتراط التسكير في الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوهم في الامر الاول كما هو ظاهره بل من الثاني لانه ذكر من جملة الثاني أفعل من (قوله حصي) أي عددا وتمامه * وانما العزة للكثرة العزة القوة والغلبة والكثرة الكثيرة (قوله جاريا على ظاهره) أي من أن آل معرفة ومن جارة للمفضول متعلقة بالمدكور (قوله ومن متعلقة بأكثر منكر المحذوف مبدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على أنها بمنزلة الخ) أي فهي جارة لغير المفضول عليه والممنوع انما هو متعلقها بأن فعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بأنها لاتدل على الحدث عند من قال في أخواتها أنها لاتدل عليه) ليس لهذا الطرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى أنها لاتدل على

والذي قدمه الزمخشري أنه وجميع ما قبله ابدال أما أنه بدل فلتسكيره وكذا المضافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل وأما البواقى فالتناسب ورد على الزجاج في جعله شديداً العقاب بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبوت ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الاعشى * ولست بالأكفر منهم حصي * انه يطل قول التحوين لانتجمع آل ومن في اسم التفضيل فجعل كلام من آل ومن معتداه جاريا على ظاهره والصواب أن تقدّر آل زائدة أو معرفة ومن متعلقة بأكثر منكر محذوف مبدلا من المذكور أو بالمدكور على أنها بمنزلة الخ في قولك أنت منهم القارس البطل أي أنت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بأنها لاتدل على الحدث عند من قال في أخواتها أنها لاتدل عليه

ولأن فيه فصلا بين أفعال وتمييزه
بالاجنبي وقد يجاب بأن الطرف
يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة
قولك اتنى وبأن فصل التمييز قد
جاء في الضرورة في قوله
على أنى بعد ما قدم مضى

ثلاثون للهجر ولا كميلا
وأفعل أقوى في العمل من
ثلاثون ومن الوهم في الثاني
قول مكى في قراءة ابن أبي عبلة
فانه آثم قلبه بالنصب أن قلبه
تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول
به كمن وجهه أوبدل من اسم
ابن وقول الخليل والاختف
والمازى في إياى وإياك وإياه أن
إيا ضمير أضيف إلى ضمير تحكما
للضمير بالحكم الذى لا يكون إلا
للكرات وهو الاضافة وقول
بعضهم فى لا اله الا الله أن اسم الله
سبحانه خبر لا التبرئة وبرده أنها
لا تعمل إلا فى نكرة منفية واسم
الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح
أن يقال خبر لا مع اسمها فأنهما فى
موضع رفع بالابتداء عند سيبويه
وزعم أن المركبة لا تعمل فى الخبر
لضعفها بالتركيب عن أن تعمل
فمما تبعها منها وهو الخبر كذا قال
ابن مالك والذى عندى أن سيبويه
يرى أن المركبة لا يعمل فى الاسم
أيضا لأن جزء الشئ لا يعمل فيه
وأما لا رجل ظر يفا بالنصب فانه
عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع

الحدث عند من لم يقل فى أخواته انتهى بتدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما
قولان أحدهما أن أخوات ليس دالة على الحدث الثانى انها غير دالة عليه وأما ليس فلا
دلالة لها عليه قول واحد فان قلت فافادة التقييد اذن قلت التبيين على أن اتقاء تعلق
الطرف بليس عند من لا يقول بأن أخواته بتدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم
موافقة أه دما مبنى (قوله بالاجنبي) أى والفصل بين المميز والتمييز لا يجوز (قوله
يتعلق بالوهم) أى بما يتوهم فيه رائحة الفعل (قوله للهجر) متعلق بضمي وحول لا تميز
للعدد وهو ثلاثون (قوله وأفعل أقوى فى العمل) أى لانه وصف وثلاثون جامد وكل
منهما عامل فى التميز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لما يشابهه الفعل من حيث أن كلا
طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبي عبلة) بالعين المهملة والباء الموحدة (قوله تميز) أى
فهو وهم لا شراطينه بما التميز وقلبه معرفة ويمكن أن هذا القائل مشى على طريقة
الكوفيين من جواز تعريف التميز (قوله والصواب أنه مشبه بالمفعول به) أى ويكون
آثم على هذا صفة مشبهة مما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو أخى ثقة * أو عدو شاحط دارا

(قوله وقول الخليل) هذا عطف على قول مكى وانما جعل هذا من الوهم فى الثانى
لأن الاضافة بشرط فيها تكثر المضاف (قوله الال للكرات) قد يقال اعمل
مذهبهم جواز اجتماع معرفتين على معرف واحد من وجهين مختلفين ولا يتماشون من
ذلك كما قال به الرضى فى أيهم الموصولة وغيرها اه تقرير رددير (قوله واسم الله تعالى
معرفة) هذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالإيجاب حاصل أيضا
(قوله فأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدمامبى كيف يجعل الكلمتان
معاً مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية
غير الزائدة مسند إليه أو صفة معقدة على نفي أو استقها م رافعة لظاهر أو ضمير منفصل
وليس مجموع لا اله مجزأ ولا صفة معقدة الخ قال الشمنى وأقول لا نسلم أن مجموع لا اله
ليس اسما مجزأ بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر فى قولك عندى خمسة
عشر اه أو يقال لعل سيبويه أراد إلحاقهما بالمبتدأ تأمل (قوله لأن جزء الشئ لا يعمل
فيه) كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يعمل فى جزئه الا لأن الشئ مصدوقه مجموع
المركب الا أن يقال أراد بالشئ مدخول لا وانما فى حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أى
فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل الامن اعتبار العمل فى الاسم وحاصل
الجواب أن ظر يفا بالنصب مثل يازيد الفاضل من جهة أن حركة التابع فيه اعراية
محمولة على حركة لفظ الاول العارضة لأنها محمولة على محله وتوضيحه أن سيبويه يرى أن
هذا اللفظ مراعى فيه لفظ المنادى وانما روى حركة البناء لكونه عارضة لأنها
مشابهة للحركة الاعراية فى العروض وقواهم حركة البناء لا تراعى محله ما لم تكن

وكذا البحث في لاله الا هو والتعريف والايجاب أيضا وفي لاله الا اله واحد ٢٧١ للايجاب واذا قيل لاستحقاق العبادة الا اله

واحد أو الا الله لم يتجه الاعتذار
المتمم لان لا في ذلك عامله في
الاسم والخبر لعدم التركيب
وزعم الاكثرون أن المرتفع بعد
الاف في ذلك كله بدل من محل اسم
لا كما في قولك ما جاءني من أحد
الازيد ويشكل على ذلك أن البدل
لا يصلح هنا لخلوله محل الاول
وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا
فانما كالشيء الواحد ويصح أن
يختلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ
فيقال الله موجود وقيل هو بدل
من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم
المنحصر في كشافه على المسئلة
اكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم
فيه ان الاصل الله اله المعرفة
مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة
ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على
الخبر والايجاب على المبتدأ
وركت لامع الخبر فيقال له فما
تقول في نحو لا طالعاجب لا الا
زيد لم انتصب خبر المبتدأ فان قال
ان لا عامله محمل ليس فذلك ممنوع
لتقدم الخبر ولا تقاض النفي
ولتعريف أحد الجزأين فاما قوله
يجب كون المعرفة المبتدأ فقدمت
أن الاخبار عن النكرة المخصصة
المقدمة بالمعرفة جائز نحو ان أول
بيت وضع للناس للذي ببكة ومن
ذلك قول الفارسي في مررت
برجل ماشئت من رجل ان ما
مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل

حركة البناء عارضة بأن كانت لازمة لاتشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فظرفها منصوب
مراعاة للفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منه ما مبتدأ في محل
رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز ما اذا كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا
البحث) أي القول في لاله الا هو مثل القول في لاله الا الله (قوله لم يتجه الاعتذار)
أي المشاركة بقوله نعم يصح (قوله لعدم التركيب) أي لانه في حالة التركيب يكون
ما بعده ما مبنيا على الفتح لانه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقا معرب لانه
مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أي قبل دخول الناصخ وفيه انه زال بالناسخ
(قوله ما جاءني من أحد الازيد) أي فز يبدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله
ان البدل لا يصلح هنا لخلوله محل الاول) قال الدماميني انما يتم هذا الاشكال أن لو كان
هذا امرا لا يتم اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما في فتنتي هذا حسنهما وأكلت
الارغفة جزء منها (قوله وقد يجاب الخ) هذا لا يصلح أن يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع
بدل من محل اسم لا ولم يقلوا بدل من محل لامع اسمها وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك
وتجاوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فما هذا البدل من الاقسام المذكورة
في باب البدل قال الشمني وأقول انه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى
(قوله على المسئلة) أي مسئلة لاله الا الله (قوله أن الاصل) أي أصل لاله الا الله
(قوله على القاعدة) أي من انه اذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ والخبر
بالنكرة (قوله وركت لامع الخبر) أي فلا اله خبر مقدم والا اله مبتدأ مؤخر (قوله في
نحو لا طالعاجب لا الخ) أي مما كان الواقع بعد لامضافا وشبهها بالمضاف (قوله عمل ليس)
أي فطالع الخبر بها مقدم وزيد اسمها مؤخر وانه لا تركيب لانه انما يكون اذا كان خبر
المبتدأ مفردا (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كالمس في الاعمال وتقدم خبرها
على اسمها يمنع من اعمالها (قوله ولا تقاض النفي الخ) أي وشرط عمل لأن يبقى خبرها
منفيا وقوله وتعريف الخ أي وشرط عمل لأن يكون الجزآن نكرتين (قوله فاما قوله
الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدأ) أي والنكرة
خبر ولا يجوز العكس وظاهره مطلقا ولو كانت النكرة مخصصة فبذلك المنع حينئذ الذي ذكره
المصنف بقوله فقدمت الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان أول بيت) أي بيت نكرة
والماض اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله الذي يؤول ذلك لتخصيصه
بالوصف وظاهر المنحصر في جعل المعرفة مبتدأ مطلقا ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلا
(قوله ماشئت من رجل) أي برجل مشيتك واعترض بأن اللفظ في كلام الفارسي
لا يحمل على ظاهره بل لا يتم تقدير أي مثل مشيتك أي برجل مماثل مشيتك بمعنى
أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بأن الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا
حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيتك أي مشي لك وعلى وفق مرادك

وتبعه على ذلك صاحب الترشيع قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك أي في أي صورة مشيته أي يشاؤها

وقول أبي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء ٢٧٢ يبتنا وينكم أن لا نعبد الا الله أن وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة

والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو وكذلك والصفة الجملتان معا وأما الآية الاولى فقال أبو البقاء ما شرطية أوزائدة وعليه ما قاله صفة لصورة والعائد محذوف أي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى كلامه وكان حقه اذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بأن ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب أن يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله أو بعد ذلك أي وضعك في صورة أي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديره عليها وتكون في حيز متعلقة بعد ذلك أي عدك في صورة أي صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدأ وفي الثالثة أن الذي بدل أو صفة مقطوعة بتقدير هو أو أذم أو أعنى هذا والصواب خلافا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن أجاز بشرط

ووجه الوهم ما ياتي للمصنف من ان حرف المصدرى مع صلته معرفة فـ قط ما في الدماميني والشمي (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعد ما مسندا الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقتدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدرى أن وأن لأنـ ما مع صلته ما يحكم لهما بحكم الضمير (قوله والحرف المصدرى) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملتان معا) أي جملة الشرط والجواب بشرطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما أي مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئت فهو كذلك أي من تشاؤه أو أي رجل شئت فهو كذلك أي فهو مثل من تشاؤه أي فجميع صفات الرجال المدروحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) أي في أي صورة ما شاء ركبك (قوله وعليه ما) أي قاله مني في أي صورة شاء ركبك عليها أو ان شاء ركبك عليها (قوله اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الاولى اذ لا يتقدم معمول الجواب على اداة الشرط وهذا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجواز المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما اه دماميني وأجاب الشمني بأن هـ ذا من باب تني الشيء لنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه واذا اتنى كون الشرط الجازم معمولاً لجوابه اتنى كون ما قبله معمولاً لجوابه قال وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولا حتم ان يقال أن غير الجازم كذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه اه كلامه (قوله ولا تكون الخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معا والحاصل أنه أجل في الجملة على الاحتمالين فظاهره اتحادهما (قوله والتقدير شاءها) أي لا عليها كما زعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أي حال كونه كائنا (قوله ثم استؤنف ما بعده) أي وهو الجملتان الشرطية والجوابية وهـ ذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة في صورة مقول فيها ما شاء الله ركبك الا أن يقال انه وصف في المعنى استئناف لفظا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف ما بعده) مراده أن ما بعده وهو ما شاء ركبك كلام منقطع عن قوله في أي صورة بمعنى أنه غير عامل في ذلك الجواز والمجرور بل أنه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزء صفة لصورة كما أسلفه أي صورة مقول فيها ما شاء ركبك عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله في الآية الثانية) وهي قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدأ) أي هي أن لا نعبد الا الله (قوله وفي الثالثة) وهي قوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولمن أجاز بشرط الخ

(قوله)

وصف النكرة أو لا بنكرة وهو قول الاخفش

أى معناها وهو الزجر فهي تفيد الوعيد والزجر بقوة لأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله بقاء معنى الكلمتين) أعنى التشبيه والتشبيه أى لأن تغيير لفظ الكلمة دليل على تغيير معناها (قوله وهي عند سيبويه الخ) هذا شروع في بيان معناها بعد أن تكلم على لفظها من حيث البساطة والتركيب (قوله معناه الردع الخ) كان يمكن أن يكون اسم فعل بمعنى ارتدع وانزجر لأن تأدية المعاني بالحروف أولى لا كثرية (قوله حتى انهم الخ) حتى هنا كالاتية تفريعية إذ لا امتداد لما قبلها حتى تكون غائبة (قوله والابتداء بما بعدها) لأنهم انزجروا ورددوا لما قبلها وما بعدها منقطع عنها (قوله والابتداء بما بعدها) هذا ليس بلازم للوقف عليها إذ قد يقف الانسان ثم يرجع ولا يجوز له الابتداء بما بعده للوقف (قوله وحتى قال جماعة الخ) حاصل الدعوة أن كل سورة فيها كلاً فهي مكية ودليلها أنها تدل على الوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتوقها فقال له المصنف أن الدليل لا ينبج الدعوة ولا ينتجها إلا لو كان كل عتوق صادر من الكفار كان بمكة لا احتمال أن السورة مدنية وكذا زجروا وعيدوا للعتوق الواقع بالمدينة بقوله على أننا لو سلمنا أن جميع العتوق كان بمكة فلا نسلم أن كل سورة فيها كلاً مكية لا احتمال أن أمدينة والإشارة بكلاً إلى عتوق سابق في مكة (قوله لأن فيها) أى لأنهم ادأله على معنى التهديد أى معنى هو التهديد وحصل التعليل قوله وأكثر ما نزل وقوله لأن أكثر العتوق له لقوله أكثر ما نزل الخ (قوله وفيه) أى في قول هؤلاء الجماعة متى سمعت الخ ومصب النظر على قوله لأن أكثر العتوق وحاصلها أن أكثرية العتوق لا تنتج أن كل سورة فيها كلاً مكية لا احتمال أن أمدينة وكلاً للعتوق القليل الواقع في المدينة (قوله لأن لزوم المكية) أى لكل سورة فيها كلاً أنما يكون ناشئاً عن اختصاص العتوق الخ (قوله ثم لا تمنع الخ) حاصله أننا لو سلمنا أن كل عتوق بمكة لا نسلم أن كل سورة فيها كلاً مكية لا احتمال أن تكون مدنية وكلاً للزجر عن العتوق السابق في مكة قال الشافعي وأقول وأيضاً أنما يلزم أن تكون الآية التي فيها كلاً مكية لا السورة بتمامها التي هي فيها كلاً هو المدعى لأن من السور ما نزل آيات منها بمكة وآيات بالمدينة ولك أن تقول هذا الاعتراض لا يرد لأن قصده هؤلاء الجماعة بقولهم فاحكم بأنهم مكية أى فاحكم بأنهم انزلت بمكة قبل الهجرة للمدينة لأن ذلك زمن العتوق ومعنى نزلت افتتح نزولها لأن ذلك كاف في كونها مكية إذ لا شك أن كون آية من السورة نزلت بمكة يلزمه افتتاح تلك السورة بمكة قطعاً (قوله ثم لا يظهر الخ) رد أقوله لا معنى لها عندهم إلا ذلك وهو هذا على التزامهم الزجر عما قبلها ولا مانع من توسيع الدائرة وانها للزجر عما قبلها أو ما بعدها أو ما عهد من المخاطب وإن لم يفده الكلام وإن كان خلاف ما سبق من اجازة الوقف عليها دائماً والابتداء بما بعدها (قوله وقولهم المعنى أنه عن ترك الإيمان بالتصوير) بما بالتصوير متعلقة بالإيمان وكذا الباء في قوله بالبعث لانه عطف على قوله بالتصوير وفي القرآن متعلق بالعجلة ولا يخفى ما في

ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي ببساطة وهي عند سيبويه والتحليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لأنه معنى لها عندهم إلا ذلك حتى انهم سيجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فاحكم بأنهم مكية لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتوق كان بها وفيه نظر لأن لزوم المكية أنما يكون عن اختصاص العتوق بالاعتناء غائبة ثم لا تمنع الإشارة إلى عتوق سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلاً المسبوقه بخوفي أى صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانهم وقولهم المعنى أنه عن ترك الإيمان بالتصوير في أى صورة ما شاء الله

وبالبعث وعن العجالة بالقرآن
 تعسف اذ لم يتقدم في الاولين
 حكاية تنفي ذلك عن أحد واطول
 الفصل في الثالثة بين كلا وذكر
 العجالة وأيضا فان أول ما نزل
 خمس آيات من أول سورة العلق ثم
 نزل كلا ان الانسان ليطغى فجاءت
 في افتتاح الكلام والوارد منها
 في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا
 كلها في النصف الأخير ورأى
 الكسائي وأبو حاتم ومن
 وافقه ما أن معنى الردع والزجر
 ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى
 تأنيب يصح عليه أن يوقف دونها
 ويتبدأ بها ثم اختلفوا في تعيين
 ذلك المعنى على ثلاثة اقوال
 أحدها للكسائي ومتابعيه قالوا
 تكون بمعنى حقا والثاني لأبي حاتم
 ومتابعيه قالوا تكون بمعنى ألا
 الاستفتاحية والثالث للنضرب
 شميل والقراء ومن وافقه ما قالوا
 تكون حرف جواب بمنزلة أي ونعم
 وجاءوا عليه كلا والقمر فقالوا
 معناه أي والقمر وقول أبي حاتم
 عندي أولى من قولهم لأنه أكثر
 اطرادا فان قول النضر لا يتأتى
 في آتي المؤمنين والشعراء على
 ما سبى أي وقول الكسائي لا يتأتى
 في نحو كلا ان كتاب البرار كلا ان
 كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم
 يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر
 بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر

بعد حقا

كلامه من الف والنشر المرتب (قوله وبالبعث) أي يوم يقوم الناس (قوله وعن
 العجالة بالقرآن) أي ان علينا بيانه (قوله تنفي ذلك) أي تنفي الايمان بالتصوير ونفي الايمان
 بالبعث حتى انه يمدد ويرجع عن ذلك وقوله عن العجالة بالقرآن أي في قوله لتعجل به (قوله
 واطول الفصل) أي لقوله ان علينا جمعه وقوله اطول الفصل الخ قد يقال الفاصل من تمة
 السياق لا أجنبي ثم الزجر تأديب وتربية له صلى الله عليه وسلم حيث غلبه الحرص
 والشوق في تلقي الوحي والاخبار به (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله ثم لا يظهر الخ
 (قوله وأيضا فان أول ما نزل) قد يقال الرقيم - ذا على التزام انها للزجر عما قبلها وأول
 لا يقال انها للزجر عما قبلها أو ما بعدها من المخاطب وان لم يفد الكلام
 وان كان هذا خلاف ما سبق في اجازة الوقف عليها أبدأ والابتداء بما بعدها (قوله ثم نزل)
 أي ثانيا وقوله كلا ان الانسان الخ أي لا آخر السورة (قوله فجاءت في افتتاح الكلام)
 أي الذي نزل معها أي والردع والزجر يقتضى سبق ما يزرع عليه فتأمل (قوله والوارد
 منها) هذه فائدة لا دخل لها في الرد (قوله يصح عليه الخ) أي بخلاف المعنى الاول الذي هو
 الردع فانه يوجب لها صحة الوقف عليها والابتداء بما بعدها (قوله عليه) أي بناء عليه أي
 على المعنى الثاني أو لاجله أو معه (قوله أن يوقف دونها) أي قبل كلا (قوله ومتابعيه)
 أي الكوفيين (قوله والثاني) أي من الاقوال (قوله والثالث) أي والقول الثالث
 (قوله بمنزلة أي ونعم) أي فهي جواب تصديق لقوله قبل وما يعلم جنود ربك الا هو وما هي
 الا ذكرى للبشر وأما قوله والقمر والليل اذا برهنه وقسم - متأنف (قوله لانه) أي قول
 أبي حاتم وهو علة لقوله أولى وقوله فان الخ لانه لانه (قوله من قولهما) في نسخة من قول
 الكسائي والنضر (قوله لا يتأتى الخ) أي وانما يتأتى فيها كونها للاستفتاح مثل الا والزجر
 عن المقالة - مستحق فيهما في هاتين الآيتين ما قاله أبو حاتم دون ما قاله الكسائي والنضر
 وحينئذ فاقاله أبو حاتم أكثر اطرادا (قوله في آتي المؤمنين) أي وهو رب ارجعون الخ
 وآية الشعراء قال أصحاب موسى ان لم ندر كون قال كلا ان معي ربي الخ وقوله على ما سبى
 أي من انها لا يصح أن تكون بمعنى نعم وقوله لان ان تكسر بعد ألا أي فيأتى قول أبي حاتم
 وقوله ولا تكسر أي فلا يتأتى قول الكسائي (قوله ولا تكسر بعد حقا) هو مسلم اذا
 وقعت حقا في ابتداء الكلام نحو حقا انك فاضل أي أحق حقا انك فاضل فانك نائب
 فاعل الفعل محذوف هو العامل في حقا والهمزة للاستفهام وقد يقال لا تقدر الهمزة وانما
 تقدر حق أو ان - قام منصوب على نزع الخافض خبر عن قوله انك فاضل أي أي في حق انك
 فاضل وأما ان وقعت حقا متعلقة بكلام قبلها فيجب كسر ان لو وقعها في ابتداء الكلام
 نحو أكرمت زيدا حقا انه فاضل بالكسر على الاستئناف ومعناه التعديل وكافي قوله تعالى
 اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدأ قرئ بالفتح وقامر تبطة بما قبلها وقرئ
 بفتحها بناء على ان حقا مر تبطة بما بعدها اذا علمت ذلك فلا يتم رد المصنف لاحتمال ان كلا

مر تبطة

مرتبطة بما قبلها فتكسر ان هكذا اعترض الدماميني (قوله ولا بعدما كان معناها) أي
وهو كلا التي نحن فيها (قوله ولا ن نفس بحرف) كتف يركلا بالأعلى ما قال أبو
حاتم وبأى ونم على ما قال الفضل والفراء وقوله باسم أي كتفسير كلا بحق كما قال الكسائي
فان قلت هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لان كل واحد من الردع والزجر
اسم ويمكن أن يقال انما يتوجه على الجمهور ولو قالوا كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال
الكسائي حرف بمعنى حقولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الزجر والردع أي الجزئي
ضرورة ان الحروف تدل على معان جزئية فهو بمنزلة قولهم من معناها الابتداء ولا يتأتى
حمل كلام الكسائي على هذا الا لو قال معناها التحقق (قوله وأما قول مكى الخ) أي قوله
جوابا عن الكسائي (قوله اذا كانت بمعنى حقا) أي وحينئذ فلا يلزم تفسير حرف باسم
(قوله ومخالف) عطف على قليل وقوله للاصل أي لان الاصل عدم الاشتراك خصوصا
اذا تبين نوعا المعنيين (قوله ومحج) عطف على قليل (قوله دعوى علة الخ) أي وهي
مشابهة كلا الالسمية لكلا الحرفية لفظا ومعنى من حيث ان من ردع شخصاً عن شئ فهو
متحقق لضد ذلك الشئ فهناك مناسبة في المعنى (قوله والافلم لا توت) قال الدماميني
أدخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى لان المراد فلم لا توتها العرب بتدوين
التمكين مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا توت أي في المستقبل
تنوينه اجاريا على قواعد العربية فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا اه شمي (قوله
جازا لوقف عليها) أي على احتمال انها للردع أي او على ما قبلها وقوله والابتداء بها أي
على احتمال انها بمعنى ألا الاستفتاحية أو غيره (قوله وذلك) أي والموضع الذي تكون
فيها الردع وغيره نحو اطع الخ (قوله وقد تتعين للردع) الفاعل ضمير عائد على كلا
وأنت باعتبار الكلمة (قوله والاستفتاح) أي ولا تكون بمعنى حقولا بمعنى نعم بل لا يجوز
فيها إلا أحد هذين الأمرين اما الاستفتاح او الردع (قوله كلا) يحتمل ان تكون للردع
أي انته وانزجر عن قولك رب ارجعون أي انته عن طلب الرجوع وحينئذ فتقف عليها
ويحتمل انها للاستفتاح أي الا انها كلمة وحينئذ فتقف على ما قبلها وتبدأ بها (قوله لانها)
علة لكونه لا يصح هنا نعم ولا حقا (قوله لما كسرت همزة ان) لان ان لا تكسر همزتها
بعد حقا ولا بعدما معناها (قوله لما كسرت) أي مع انها كسرت فتعين أن لا تكون بمعنى
حقا (قوله لكأن لا وعد بالرجوع) أي لان نعم تفيد الوعد لانه لو قيل لك اعط كذا غدا
وقلت نعم فقد وعدت بالا عطاء لذلك الشئ غدا أي لو وعدت بالرجوع لا يصح لان المولى
لا يرجعهم للدين في يوم القيامة حتى انه يعدهم بالرجوع فبطل كونها بمعنى نعم (قوله لانها
بعد الطلب) أي تفيد الوعد (قوله فتقول نعم) أي فعناها أكرم (قوله ان معي ربي) هي
للردع عن قولهم انما مدركون أو انها للاستفتاح فعلى الردع تقف على كلا وعلى الاستفتاح
تبدأ بها (قوله وذلك الكسر ان) أي انما لم تكن بمعنى حقا لكسر ان ولو كانت بمعنى حقا

ولا بعدما كان معناها ولا ن نفس بحرف أولى من تفسير
حرف باسم وأما قول مكى ان كلا
على رأى الكسائي اسم اذا كانت
بمعنى حقا فبعد لان اشتراك اللفظ
بين الالسمية والحرفية قليل ومخالف
للاصل ومحج لتكلف دعوى علة
لبنائها والافلم لا توت واذا صلح
الموضع للردع ولغيره جازا لوقف
عليها والابتداء بها على اختلاف
التقديرين والارجح جمها على
الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو
أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن
عهدا كلا سنكتب ما يقول
واتخذوا من دون الله آلهة ليكفروا
لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم
وقد تتعين للردع أو الاستفتاح
نحو رب ارجعون اعلى أعمل صالحا
فما تركت كلا انها كلمة لانها
لو كانت بمعنى حقا لما كسرت
همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكأن
للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب
كما يقال أكرم فلانا فتقول نعم
ونحو قال أصحاب موسى انا
لمدركون قال كلا ان معي ربي
سعيدين وذلك لكسر ان ولان نعم
بعد الخبر للتصديق وقد يمنع كونها
للزجر فهو وما هي الا ذكرى للبشر
كلا والقمر

اذ ليس قبلها ما يصح رده وقول
الطبري وجماحة انه لما نزل في
عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر
قال بعضهم اكفوني اثنين وأنا
اكفكم سبعة عشر فنزلت كلاً
زجر الله قول متعسف لان الآية لم
تتضمن ذلك * (تنبيه) * قرئ كلاً
سبع كفرون بعبادتهم - م بالتنوين
اما على انه مصدر كل اذا أعيا أي
كلوا في دعواهم وانقطعوا أو من
الكل وهو الثقل أي جلاوا كلاً
وجوز الزمخشري كونه حرف
الردع وتون كما في سلاسل ورده أبو
حيان بان ذلك انما صح في سلاسل
لانه اسم أصله التنوين فرجع به
الى أصله لتناسب أو على لغة من
يصرف ما لا يصرف مطلقاً أو
بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل
انتهى وليس التوجيه منحصر
عند الزمخشري في ذلك بل يجوز
كون التنوين بدلاً من حرف

لفتح ان وانما لم تكن بمعنى نعم لان نعم بعد الخبر لاتصديق وهذا لا يصح التصديق لانه ينحل
المعنى انتم مدركون و ليس هذا مراداً (قوله اذ ليس قبلها الخ) فيه انه ان لم يكن قبلها
ما يصح رده فبعدها ما يصح الرد على انكاره وهو قوله انها لا إحدى الكبر وقد جوز
الزمخشري ذلك فقال يجوز ان يكون رد عال من ينكر ان يكون إحدى الكبر وعلم ان الردع
لا يجب ان يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها ا ه د ما بيني (قوله ما يصح)
أي حتى تكون للزجر لان التي للزجر يجب ان يكون قبلها ما يصح رده ويبرزه عليه (قوله
قال بعضهم) هو عمرو بن هشام أبو جهل (قوله متعسف) أي فيه وهو خبر عن قوله
وقول الطبري (قوله لان الآية لم تتضمن ذلك) أي لم تذكريها تلك الواقعة التي هي سبب
النزول والتي للردع لابد ان يتقدمها صراحة ما يصح رده وهذا بناء على ان المراد بكونها
للردع أي عما قبلها ولم لا يقال انها للردع عما قبلها أو عما بعدها أو عما هـ من مخاطب
وان لم يتضمنه الكلام على ان أسـ باب النزول تعتبر وان لم يتضمنه الكلام (قوله كلوا في
دعواهم) الاولى أي كلوا كلاً في دعواهم ان الاصنام التي اتخذوها آلهة من دون الله
تكون لهم عزاً أي شفيعة من العذاب (قوله أو من الكل) عطف على قوله اما على انه
صدر (قوله وجوز الزمخشري) اعلم ان الزمخشري جوز في كشافه في سلاسل ان يكون
تون بدلاً عن ألف الاطلاق اجراء للوصل مجرى الوقف وأن يكون تنوينه جرياً على لغة
من يصرف ما لا يصرف ولا يخفى بشاعة هـ ذين الوجهين في كلام الله اذ ألف الاطلاق
خاصة بالشعر فلا تجوز في الكلام فضلاً عن القرآن ولان صرف الممنوع من الصرف
لغة ضعيفة فلا يخرج القرآن عليها (قوله ونون كما في سلاسل) هذا نقل لعبارة الزمخشري
بالمعنى والا فالزمخشري قال و نون كما في قوارير او لما كان سلاسل يقال فيه ما قبل في
قوارير صرح بذلك (قوله و نون) أي كلاً كما في سلاسل والمناسب ان يقول كما في قوارير
فقلب ألفها تنويناً وأثبتته في الوصل بنية الوقف (قوله كما في سلاسل) أي كالتنوين
في سلاسل (قوله ورده) أي رد ذلك القياس (قوله لتناسب) أي لتناسبه لقوله وأغلا لا
وسعيراً (قوله أو على لغة الخ) أي أو لبناء على لغة الخ (قوله لانه اسم أصله التنوين)
أي وكلاً حرف لا يدخله تنوين فكيف يقاس الحرف على الاسم (قوله أو على لغة من
يصرف الخ) عطف على قوله لانه اسم الخ (قوله مطلقاً) أي سواء كان المنع من الصرف
لصيغة منتهى الجموع أو غيرها أي وكلاً ليس فيها ما يقتضي منع الصرف لانها حرف
(قوله وليس التوجيه الخ) رد على ما قاله أبو حيان وحاصل الرد ان توجيه التنوين في
سلاسل لا ينحصر فيما عده الزمخشري فيما قاله أبو حيان من انه لتناسب أو انه على لغة من
يصرف الممنوع من الصرف بل الاول لم يرج عليه الزمخشري وعرج على الوجه الثاني
وزاد وجهاً آخر في سلاسل لم يذكره أبو حيان يتأني في كلاً ويصح به شبهها بسلاسل وهو
كون التنوين عوضاً عن حرف الاطلاق وهو المسمى بتنوين الترم (قوله من حرف

(الاطلاق) أى وهو متأت في الاسم والفعل والحرف فصع ما قال من أن كلاتنوين
 كنوين سلاسل فان قلت ان الالف في كلا أصلية وهى لا تعامل معاملة الف الاطلاق
 من ابد الهانونا قلت له يتكاف حذف الأصلية وطرو حرف الاطلاق وقد يجاب عن أبي
 حيان بأنه لم يراع هذا الوجه أعنى **ككون** هذا التنوين للترنيم بدل عن حرف الاطلاق
 لكونه لا يخلو عن شيء لانه غالب في الشعر فلا يخرج القرآن عليه وحينئذ فلا يصح ما قاله
 الزمخشري من القياس وحينئذ فالاولى أن يكون كلام مصدر كل اذا أعيا وثقل فهو اسم
 معرب تنوينه للتمكين (قوله المزيدي) أى من اشباع الحركة فاذا أشبعت الفتحة تولدت
 ألف فاصل سلاسل سلاسل ثم انه أشبعت الفتحة في اللام فصار سلاسل ثم قلبت الالف
 نونا واذا أشبعت الكسرة تولدت ياء كما في وكان قدى فالاصل وكان قد ثم أشبعت الكسرة
 فصار قدى ثم قلبت تلك الياء نونا فصار قدن اه تقرير دردير (قوله انه) أى القارى وصل
 بنية الوقف أى لان ابدال الاطلاق نونا انما يكون في الوقف للتغنى بالغنة (قوله وفي قراءة
 بعضهم) أى وجزم به هذا الوجه في قراءة بعضهم (قوله وهذه القراءة) أى قراءة بعضهم اذا
 يسر بالتنوين **(كان)** (قوله حتى ادعى الخ) غايه لما أفهمه قوله عند أكثرهم
 من انتشار القول بالتركيب وخفاء مقابله وقوله حتى ادعى الخ غايه لمخذوف أى وفشا ذلك
 القول حتى ادعى الخ (قوله وليس كذلك) أى ليس بمسلم بحكاية الاجماع بل قيل انما بسيطة
 كما يأتى (قوله اهتمامه) أى ليؤذن الكلام من أقول الامر بالتشبيه فعلة الاهتمام هو
 الايدان خلافا لقول الدماميني وليؤذن الخ فانه لا يصح لان الاهتمام امر كل فلا بد أن يبين
 له علة وسبب اه تقرير دردير (قوله لدخول الجار) أى وهو الكاف (قوله ما بعد الكاف)
 أى وهو أن واسمها وخبرها وقوله جزمها أى في محل جزمها (قوله ما بعد الكاف جزمها)
 أى فالعامل في المعمولين أن والكاف عاملة في محل أن ومعمولها وايست كأن بتمامها
 عاملة في المعمولين (قوله قال ابن جنى الخ) أى ان ابن جنى بعد ان اتفق هو والزجاج على
 انها جازمة لما بعدد هاختلفا فان جنى يقول انها حرف والزجاج يقول انها اسم (قوله
 لمفارقة الموضع) أى حيث قدمت عن مكانها (قوله لمفارقة الموضع الخ) أى لان
 الكاف داخله على الخبر فتعلق بالاستقرار فلما قدمت الكاف صارت لا تتعلق بشئ (قوله
 ولا يقدر له) أى للكاف مع مدخولها عامل غير الاستقرار بحيث يقدر له عامل خاص (قوله
 لتمام الكلام بدونه) أى بدون العامل (قوله ولا هو زائد) عطف على قوله حرف لا يتعلق
 بشئ فالخاصل انه حرف جزأصلى ولا يتعلق بشئ وهو بعيد لان الشأن ان الاصل متعلق
 فتكونه أصليا ولا يتعلق بعيد (قوله وايس قوله) أى قول ابن جنى أى ومع كون كلام
 ابن جنى بعيد اليس بأبعد من قول الاخفش بل كلام أبى الحسن الاخفش أبعد لانه جعل
 الحرف الاصليا الواقع في موضع يصح فيه الاستقرار ليس متعلقا به كقولك زيد كالاسد
 فان الخبر شأنه يتعلق بكأن وقد ادعى انه لا يتعلق بشئ (قوله ولما رأى الزجاج الخ) عطف

الاطلاق المزيدي في رأس الآية
 ثم انه وصل بنية الوقف وجزم به هذا
 الوجه في قوارير وفى قراءة بعضهم
 والليل اذا يسر بالتنوين وهذه
 القراءة معجمة التاويله في كلا
 الفعل ليس أصله التنوين **(كان)**
 حرف مركب عند أكثرهم حتى
 ادعى ابن هشام وابن الخطيب
 الاجماع عليه وليس كذلك قالوا
 والاصل في كأن زيد أسدان زيدا
 كما سد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما
 به ففقت همزة ان لدخول الجار
 ثم قال الزجاج وابن جنى ما بعد
 الكاف جزمها قال ابن جنى وهى
 حرف لا يتعلق بشئ لمفارقة الموضع
 الذى يتعلق فيه بالاستقرار ولا
 يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه
 ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس
 قوله بأبعد من قول أبى الحسن ان
 كاف التشبيه لا تتعلق دائما ولما
 رأى الزجاج أن الجار غير الزائد
 حقه يتعلق قدر الكاف هنا اسما
 بمنزلة مثل فليزمه أن يقدر له موضعا
 فقد ربه مبتدأ فاضطر الى ان قدر له
 خبر الم ينطق به قط

ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى
كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد
ايك كائن وقال الاكثرون لا موضع
لان وما بعدها لان الكاف وان
صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر
لان ذلك في التركيب الوضعي لافي
التركيب الطارئ في حال التركيب
الاسنادي والمخلص عندي من
الاشكال ان يدعى انها بسبب مطه
وهو قول بعضهم وفي شرح
الايضاح لابن الجباز ذهب جماعة
الى ان فتح همزتها طول الحرف
بالتركيب لانهم معموله للكاف
كما قال ابو الفتح والالكان الكلام
غير تام والاجماع على انه تام انتهى
وقدمت على ان الزجاج يراه ناقصا
وذكر والكان اربعة معان : أحدها
وهو الغالب عليها والمتفق عليه
التشبيه وهذا المعنى أطلقه الجمهور
لكائن وزعم جماعة منهم م ابن
السيد البطليوسي انه لا يكون الا
اذا كان خبرها اسما جامدا نحو
كان زيد اسدا بخلاف كان زيدا
قائم وفي الدار وعندك أويقوم
فانها في ذلك كله للظن والتماني
الشك والظن وذلك فيما ذكرنا
وحمل ابن الانباري عليه كلف
بالشك ما مقبل أي أظنه مقبلا
والثالث التحقيق ذكره الكوفيون
والزجاجي وأنشدوا عليه
فأصبح بطن مكة مقشعرا

على قوله قال ابن جني (قوله ولا المعنى مفتقر اليه) هذا بعد ثان وقوله لم ينطق به بعد أول
(قوله ولا المعنى مفتقر اليه) وذلك لان أن المفتوحة تسبب بمصدر (قوله وقال الاكثرون)
مقابل لقول ابن جني والزجاج المتفقين على أن ما بعدها معمول لها (قوله لافي التركيب
الطارئ) أي كما هنا واعترض بأننا لانسلم ان كان تركيبها طارئ بل هو وضعي أي وضعها
الواضع للتشبيه بدليل أنهم يقولون كان كلمة واحدة وضعها الواضع للتشبيه بعمل عمل ان
غاية الامر أنهم في الاصل مركبة ولا يقولون انها الا ان كلمتان ضمت احدهما للآخرى
حال الاسناد حتى يرد عليهم ما ذكره وقولهم ان الاصل ان زيدا كان سدا ثم قد مضى أي تقدير
لانه نطق به ثم ركب كما في قال أصله قول فالحق ما قاله الاكثر (قوله من الاشكال)
وهو استبعاد كلام ابن جني والزجاج والتقدير الذي أبداه في كلام الاكثرين أي والمخلص
من الاستبعاد والتقدير وتصحج الكلام في كان فقوله والمخلص الخ ليس المراد انه تصحج
لقوله م (قوله وفي شرح الايضاح) هو في المعنى يوافق الاكثرين ممن قال بالتركيب
(قوله لطول الحرف الخ) هذا جواب عن الاكثر القائل ان الكاف وان صار كلمة
واحدة وحاصله لا شيء فتح همزة ان مع أن الاصل الكسر فاجاب بانه فتح اطول الحرف
وهو كان بالتركيب أي لثقله بالتركيب تخفف بالفتح (قوله وقد مضى أن الزجاج الخ) هذا
تعقب على الاجماع الذي في قوة الاستثنائية والمراد ناقص في التركيب وان تم في المعنى
والتقدير كما سبق وفي قوله والالكان فيه ادخال اللام على جواب ان وقد سبق أنه موله
حمله على لو (قوله وهو الغالب عليها الخ) أي وهو الغالب عليها أي على تقدير ان لو قلنا
بغيره أما ان لم نقل ذلك فليس لها معنى الا هو (قوله أطلقه الجمهور) ظاهر كلامه أنها
للتشبيه مطلقا كان خبرها جامدا أو مشتقا (قوله أنه) أي التشبيه لا يكون اي معناها
الا اذا كان (قوله بخلاف كان الخ) أي بخلاف ما اذا كان الخ بمشتق سواء كان
مفردا أو ظرفا أو جارا أو مجرورا أو جملة (قوله فانها في ذلك كله للظن) أي ولا يصح أن
تكون للتشبيه لان الخبر الذي هو قائم أو مشتق مثل نفس الاسم الا ترى أن القائم نفس
زيد وكذلك المستقر عندك أو في الدار نفس زيد وحيث يميز اتحاد التشبيه والتشبيه به وهو
لا يصح وأجاب الرضي بأن الكلام على حذف والاصل كان زيد ارجل قائم كما تقول كاني
رجل قائم فقد شبه زيد بالرجل القائم فلما حذف الموصوف وهو رجل تنوسى وصار خبر
قائم لزيد (قوله أي أظنه مقبلا) أي اليك لان الاقبال لا بد له من صلة وأشار بهذا التقدير
الى أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة وهذا هو الاقنى عن القاري غاية الامر أن
ابن الانباري يخالف القاري من حيث انه جعلها للظن والقاري جعلها للتقريب (قوله
وأنشدوا عليه) أي دليلا عليه (قوله بطن مكة) يحتمل أن المراد بطن مكة جوف أرضها
الذي تدفن فيه الاموات أي انه اقشعروا بعد من عظمة هشام حيث حل فيه بالدفن
ويحتمل أن المراد بطن مكة سطح أرضها ومعنى مقشعرا جردا محلا لا خصب فيه ولا يمتلئ

أن المناسب لقول المصنف الآتي فالمعنى أنه **كان ينبغي** الخ المعنى الثاني (قوله كان
 الأرض الخ) لو كانت كانت للتشبيه لكان المعنى في الأرض حين اقشعراها الموت تشبه
 الأرض التي خلا منها هشام مع أن الأرض خلا منها هشام حقيقة (قوله لأنه ليس
 في الأرض حقيقة) أي ولو كان تشبيها لاقتضى أنه فيها غاية الأمر أنه لا اشتغاله مثلا شبت
 الأرض التي هو بها الأرض التي ليس هو بها (قوله جواب عن سؤال الخ) أي فكانه قبل
 لم أصبح وجه الأرض مقشعرا جند بافصيل لأن الأرض الخ (قوله ومثله) أي في كون
 الكلام جوابا عن سؤال عن العلة مقدر فكانه قبل لا يثني ربا فقبل أن زلزلة أي
 لأن زلزلة الخ (قول وأجيب) أي من طرف البصريين القائلين أنها لا تكون للتحقيق
 (قوله بالظرفية) أي في قوله ليس بها أي ليس فيها والمعنى كان الأرض حالة كون هشام
 مدفون فيها تشبه بنفسها عند عدم كونه مدفون فيها فقد شبه به الأرض حيث اقشعرت مع
 وجوده فيها بنفسها عند عدمه والحاصل أن الأرض لما لم تر هشاما على ظهرها اقشعرت
 وأجدبت وما كان ينبغي لها أن تقشعرا إذا دخلت عن غيبتها هشام وهي ليست خالية عنه
 لكونه مدفون فيها وعدم الانبعاث مأخوذ من قوة الكلام (قوله فالمعنى) أي أنه كان الخ
 حاصله أنه شبه الأرض حيث اقشعرت مع وجوده فيها بنفسها عند عدمه فقوله **كان**
 الأرض أي مع وجوده فيها ليس بها هشام أي شبهة بالأرض التي ليس هو فيها (قوله لأنه
 الخ) علة لقوله ينبغي الخ وقوله كالغيث أي فنفعه حاصل سواء كان على ظهرها أو في بطنها
 (قوله أنه يحتمل الخ) والمعنى أصبح بطن الأرض مقشعرا مشبه الأرض التي ليس بها هشام
 أصلا لا حقيقة ولا حكما مع أن هشاما بها حكما من حيث أن له ولدا فأقام مقامه فما كان ينبغي لها
 الاقشعرا وروى على هذا فيكون فيه رثاء للميت ومدح لحيته (قوله فكانه لم يمت) أي فساغ
 التشبيه وحاصله أن معنى قوله ليس بها هشام أي ليس بها هشام أصلا لا حقيقة ولا خلافا
 فشبه الأرض حالة عدم هشام بالأرض الخالية عنه أصلا حقيقة وخلفا (قوله أن
 الكاف للتعليل) أي فالمعنى لعدم هشام بها (قوله لا كلمة) أي وهذا مما يدل على أن
 تركيب كان وضعي لا طارئ عند الاسناد (قوله والرابع) أي من معاني كان (قوله وقول
 الحريري) أي ومثل قول الحريري لأن الكوفيين انقضوا قبل الحريري أو أن المراد
 بالكوفيين متأخروهم أي من بعد الحريري أو أنهم جعلوا قول الحريري حكما وأن ضمير جعلوا
 للنساء الصادق من بعد الحريري (قوله كاني بك تنحط) تمامه

إلى اللحد وتنحط * وقد أسلمك الرهط * إلى الضيق من سم

وتنحط بضم الطاء مضارع انحط إذا انحدر من علو إلى أسفل أي كاني بك تنحدر من
 علو إلى أسفل ير يدنقله من ظاهر الأرض إلى باطنها بعد الموت والحد بفتح اللام وضمها
 القبر وتنحط تغوص وهنا استعارة والرهط قوم الميت والسم بفتح السين الثقب الضيق
 ومنه سم الخياط وهو المراد هنا أه دما صفي (قوله في أعراب ذلك) أي أعراب ما ذكر

كان الأرض ليس بها هشام
 أي لأن الأرض إذا لا يكون تشبيها
 لأنه ليس في الأرض حقيقة فإن
 قيل فإذا كانت للتحقيق فن أين جاء
 معنى التعليل قلت من جهة أن
 الكلام معها في المعنى جواب عن
 سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا
 ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم
 وأجيب بأمور أحدها أن المراد
 بالظرفية الكون في بطنها لا الكون
 على ظهرها فالمعنى أنه كان ينبغي أن
 لا يقشعرا بطن مكة مع دفن هشام
 فيه لأنه أه كالغيث الثاني أنه يحتمل
 أن هشاما قد خلف من يسد مسده
 فكانه لم يمت الثالث أن الكاف
 للتعليل وأن التوكيد فهو ما
 كلمتان لا كلمة وتطيره وي
 كأنه لا يفعل الكافرون أي أعجب
 لعدم فلاح الكافرين * والرابع
 التقريب قاله الكوفيون وجعلوا
 عليه كأنك بالنساء مقبل وكأنك
 بالفرج آت وكأنك بالدينام تكن
 وبالأخرة لم تزل وقول الحريري
 * كاني بك تنحط *

وقد اختلف في أعراب ذلك

من الامثلة (قوله الكاف حرف خطاب) اي ولا يصح أن تجعل اسم كأن لان اسمها
مبتدأ في الاصل والكاف لا تكون مبتدأ لانهم ليست من ضمائر الرفع (قوله الكاف
حرف خطاب) أي في قوله كأنك بالشتاء الخ وفي قوله كأنك بالفرج آت وكأنك بالدينا
وقوله الكاف حرف خطاب أي وقياسه ان الباء في قول الحريري حرف تكلم (قوله والباء
زائدة) والمعنى قرب زمن اقبال الشتاء فالشتاء اسمها منصوب بفحة مقدرة ومقبل خبرها
(قوله وقال بعضهم) هو لا يظهر في كلام الحريري (قوله وفي المثال الاقل) أي والباء
بمعنى مع متعلقة بمقبل وقوله في المثال الاقل أي وكذا الثاني فعناء كأن زمانك آت مع
الفرج أي قرب اتيان زمانك مع الفرج (قوله أي كأن زمانك مقبل) أي قرب اقبال
زمانك مع الشتاء أي البرد (قوله كأن زمانك مقبل بالشتاء) أي مع الشتاء أي البرد
(قوله والباء زائدة في المبتدأ) واعراب = أن حرف تقرب لا عمل له والكاف حرف
خطاب وبالشتاء مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال
المحل بحركة حرف الجر الزائد ومقبل خبر والمعنى قرب اقبال الشتاء (قوله والظرف) أي
الجار والمجرور خبرها فقوله كأنك بالدينا لم تكن معناه كأنك ملتبس بالدينا حاله كونها
لم تكن أي معدومة (قوله والجملة بعده) أي بعد الظرف حال هذا ظاهر في قوله لم تكن
وتنحط وأما مقبل وآت فيجعل خبر مبتدأ محذوف والجملة حال أي هو مقبل وهو آت (قوله
والجملة بعده حال) أي مقبل وآت وتنحط خبر لمحذوف والجملة حالية (قوله ما زلت يزيد
أي ملابس الزيد) (قوله وكأنني أبصر الدنيا) الاولى أن يقول وكأنك تبصر الدنيا
لم تكن لانه أوفق بالعبارة وقال في نحو كأنك بالدينا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك
بالشتاء قد أقبل الاولى أن يقال يقاء كأن على معنى التشبيه ولا تحكم بزيادة شيء ونقول
التقدير كأنك تبصر الدنيا أي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعده
المجرور حال أي كأنك تبصر الدنيا وتشاهدها غير كأنه أي كأنك رجل يبصر الدنيا
ويشاهدها غير كأنه كما تقدم ويكون التقدير في كلام الحريري كأنني أبصرك أي كأنني
رجل يبصرك تنحط أي أشاهدك في هذه الحالة (قوله ثم حذف الفعل وزيدت الباء) أي
والجملة بعده المجرور حال وكان للتقريب أي عن قرب أبصرك تنحط واختار الرضي انها
للتشبيه أي أنت في هذا الحال تشبه من يبصر الدنيا غير كأنه والاصل كأنك رجل يبصر كما
مر (قوله قد تنصب الجزأين) أي الاسم والخبير (قوله كأن أذنيه) أي القرس (قوله
اذا تشوقا) الظرف يتعلق بما في كأن من معنى التشبيه أي تشبهه أذناه وقت تشوقه كذا
(قوله تشوقا) أي تطالع ونظر (قوله قادمة) واحد قوادم الطير والقوادم عشر ريشات
في مقدم كل جناح (قوله أو قل) أي آلة كاتب (قوله محترفا) أي مقطوطا لا على الاستواء
بحيث يكون أحد طرفي الشق أعلى من الآخر (قوله فقبل) مفرع على محذوف أي
وأجيب عن ذلك بأننا لا نسلم أن قادمة اسمها بل قيل الخبر الخ (قوله فقبل الخ) أي

فقال القارسي الكاف حرف
خطاب والباء زائدة في اسم كأن
وقال بعضهم الكاف اسم كأن وفي
المثال الاقل حذف مضاف أي
كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا
حذف في كأنك بالدينا لم تكن بل
الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى
في وهي متعلقة بشكن وفاعل تكن
ضمير الخطاب وقال ابن عصفور
الكاف والباء في كأنك وكأنني
زائدان كافتان اكان عن العمل
كما تكفيها ما والباء زائدة في المبتدأ
وقال ابن عمرو المتصل بكأن اسمها
والظرف خبرها والجملة بعده حال
بدليل قواهم كأنك بالشمس وقد
طلعت بالواو ورواية بعضهم لم
تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال
مقدمة لمعنى الكلام كالحال في
قوله تعالى فخالهم عن التذكرة
معرضين وكفى وما بعده في
قولك ما زلت يزيد حتى فعل وقال
المطرزي الاصل كأنني أبصرك تنحط
وكأنني أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف
الفعل وزيدت الباء (مسألة)
زعم قوم أن كأن قد تنصب
الجزأين وأنشدوا
كان أذنيه اذا تشوقا
قادمة أو قلما محترفا
فقبل الخبر محذوف أي يحكيان

ان مثل هذا قول صاحب اللوامح وهو أبو الفضل الرازي فانه قال في قوله تعالى أم من خلق السموات والارض لا بد من اضمار جملة معادلة والتقدير كن لا يخلق انتهى وانما هذا مبني على تسمية جماعة منهم ٢٨١ الزمخشري في مفصلة الطرف من نحو زيد في الدار

جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الطرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة (النوع السابع) اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو لولا ولوما والجلتان بعد لما والجل التالية أحرف التخصيص وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المقروحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعه نحو ولوا أنهم آمنوا ومن الثاني الجملة بعد اذا الفجائية وليتعالى الصحيح فيهما ومن الوهم في الاول أن يقول من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين في نحو وان امرأة خافت وان أحدهم من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا وأما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفي فلا بعد ذلك الاعراب خطأ لأن هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محولا على اضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو فممن رفع مشيها وذلك عند الجماعة

سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) أي مثل التقدير الثاني والمثلية المتوهم في البطلان ووجه بطلانه أن قوله لا بد من اضمار جملة معادلة أن أراد بها جملة من الافاظ فهو صحيح وان أراد الجمل المصطلح عليها في النحو فليس كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أي التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللوامح كتقدير ابن مالك في البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) أي والاصل يكون واستقر (قوله ومن الاول) أي الذي اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) أي وكذا شرط لوما لأن كل جملة شرطية فهي فعلية الا شرط لولا ولوما فان شرطها جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) أي جوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية وأما لولا ولوما فجوابها لا يكون الا جملة فعلية وشرطها لا يكون الا اسمية (قوله والجلتان بعد لما) أي لا يكونان الا فعليتين نحو ولما جاء زيد أكرمته (قوله والجل التالية أحرف التخصيص) أي لا تكون الا فعلية فحولا أكرمته زيدا والا اكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيد أن كل حرف من أحرف التخصيص يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) أي وجميع أخبار أفعال المقاربة فلا يكون الا جملة فعلية (قوله أفعال المقاربة) أي فلا يكون الا جملة فعلية لا يقال ان من جملتها عسى وخبرها مفرد لانه غالباً مقرون بأن قال في الخلاصة • وكونه بدون أن بعد عسى • نزرا لئلا المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند الزمخشري الخ) أي القائلين أن وما بعد هاء مؤولة بمصدر فاعل محذوف لان لو عندهم مختصة بالافعال فشرطها لا بد أن يكون جملة فعلية أي ولو ثبت إيمانهم (قوله ومن الثاني) أي الذي اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتعالى) أي لان ليت اذا دخلت عليها لا يزول اختصاصها عن العمل في الاسماء على الصحيح بخلاف أخواتها فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال (قوله على الصحيح فيهما) أي من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم في الاول) أي اشتراط الجملة الفعلية في الشرط (قوله الى قول الاخفش) أي من أن المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصري (قوله وان امرأة) أي بأن يقول ان امرأة مبتدأ وخافت خبر وكذا وان أحد (قوله ان المرفوع مبتدأ) أي والجملة بعد خبر (قوله وذلك خطأ) أي للزوم دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) أي من أن جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما قاله سهوا) أي عن القواعد البصرية (قوله وأما اذا قال ذلك الاخفش) أي أو من قلده أيضا (قوله وأجازوا) أي الاخفش والكوفيون (قوله وأجازوا) أي ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فممن رفع) أي أما من جرفه وبدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشيها ما أن

وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي ٢٨٢ معمول الخبر أي مشيها يكون ويبدأ أو يوجد ويبدأ ولا يكون بدل بعض من

الضمير المستتر في الظرف كما كان
فمن جزمه بدل احتمال من الجمال
لأنه عائد على ما الاستفهامية
ومتى أبدل اسم من اسم استفهام
وجب اقتران البدل بهمة
الاستفهام فكذلك حكم ضمير
الاستفهام ولأنه لا ضمير فيه راجع
إلى المبدل منه ومن ذلك قول
بعضهم في بيت الكتاب

وقلناه وصال على طول الصدود يدوم
أن وصلا مبتدأ والصواب أنه
فاعل يدوم محذوف فاعضرا
بالمذكور وقول آخر في نحو
أتيتك يوم زيدا تلقاه أنه يجوز في
زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ
عند سيبويه لأن الزمن المهم
المستقبل يحمل على إذا في أنه
لا يضاف إلى الجملة الاسمية وأما
قوله تعالى يوم هم يارزون فقد
مضى أن الزمن هنا محمول على
إذا على إذا وأنه لتحقيقه نزل منزلة
الماضي وأما جواب ابن عصفور
عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك
في الظروف واليوم هنا بدل من
المفعول به وهو يوم التلاق في قوله
تعالى لتندري يوم التلاق فردود
وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفا
كان أو غيره ثم هذا الجواب لا يتأني
له في قوله

وكن لي شفعاء يوم لا ذو شفاع
بمخن قبلا عن سواد بن قارب

يكون بالتبعية أو بالاصالة ولا يتأني هنا بالتبعية الأعلى أنه بدل من الضمير المستكن في
الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين أن يكون الرفع أصليا ولا وجه له إلا أن يكون
مبتدأ أو فاعلا لا سبيل إلى الأول إذ لا خبر له من حيث المعنى الأول يبدأ وهو منصوب
فامتنع كونه خبرا للمبتدأ وتعين أن يكون مرفوعا على أنه فاعل ويبدأ الذي هو حال من
الجمال أي أي شيء ثبت للجمال في حال كونهما زيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود
بما ذكره في المتن من تقدير الخبر يكون أو يوجد (قوله ويبدأ) الويد الزانة والتأني
أي على تأن (قوله بدل من الضمير المستتر في الظرف) أي أي شيء ثبت هو للجمال فهو عائد
على الشيء (قوله ولأنه لا ضمير فيه) أي وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل
منه (قوله في بيت الكتاب) أي كتاب سيبويه وهذا الذي أنشده بحزب البيت للمراور صدره
مددت فاطوات الصدود وقلناه الخ (قوله أن وصلا مبتدأ) أي وجهه يدوم بعده
خبره وهو خلاف الصواب لأن قل المصنف فوقف بما الزائدة لا يليها إلا الجملة الفعلية
لا الاسمية وكان على المصنف أن يزيد قلنا في الأول المشروط فيه الجملة الفعلية لاجل
أن يبنى عليه ما ذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل أن يقول لم لا يجوز
أن يكون هذا المعرب لوصل مبتدأ بئني على أن ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب
إليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به في التسهيل قاله
الدمايني قال الشمني وأقول لما لم يذكر هذا القائل أنه مبني على مذهب ذلك البعض وعلى
مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه مبني على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه
ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمني أقول إن المصنف لم يخطئ ذلك
القائل مستند إلى قول سيبويه وإنما أخبر بأن قول هذا القائل خطأ عند سيبويه وبفهم
منه أنه صواب عند غيره وبما يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لأن الزمان المهم)
أي كيوم أعم من أن يكون ظرفا أو غيره (قوله لا يضاف إلى الجملة الاسمية) بل
لا يضاف إلا إلى الفعلية واعتراض بأنه وإن كان خطأ عند سيبويه إلا أنه صواب عند غيره
وهو قول مشهور وإذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن أن المعرب مقلد لذلك القول
القوي فالحق أن هذا الأعراب ليس وهما (قوله وأما قوله الخ) هذا وارد على قول
سيبويه فإن يوم قد أضيف في الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى أن الرسن) أي اسم
الزمن (قوله محمول على إذا على إذا) أي فلما حمل على إذا جازت إضافته للجملة الاسمية
(قوله وأنه لتحقيقه) هذا على الجملة على (قوله نزل منزلة الماضي) أي الموضوع له إذا قلنا
صح جملة عليها (قوله بأنه إنما يوجب ذلك) أي إضافة الزمن المهم للجملة الفعلية (قوله
في الظروف) أي فيما إذا وقعت أسماء الزمان المبهمة ظرفا أي وليس كلامه في مطلق
الزمن المهم سواء كان ظرفا أو لا (قوله وإنما ذلك) أي كلام سيبويه (قوله ثم هذا
الجواب) أي جواب ابن عصفور وإنما لم يتأت لأن يوم هنا ظرف قطعاً وأضيف إلى الجملة

ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى ٢٨٣ من رأسه بعد ما جزم بأن من شرطية أنه

يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرد أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على أنه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله

فإن لا مال أعطيه فاني

صديق من غدا وأرواح

وقول آخرين في قول الشاعر

ونبت ليلى أرسلت بشفاة

إلى فهل أنفس ليلى شفيها

أن ما بعد أن لا وهلا جملة اسمية

نابت عن الجملة الفعلية والصواب

أن التقدير في الأولى فإن أكن

وفي الثاني فهل لا كان أي

الامر والشأن والجملة الاسمية

فيها خبر ومن ذلك قول جماعة

منهم الرمنخري في ولو أنهم

آمنوا واتقوا المثوبة من عند الله

خبر الجملة الاسمية بحواب لو

والأولى أن يقدر الجواب محذوفا

أي لكان خيرا لهم أو أن يقدر

لوعنزة ليت في أفادة التثنية فلا

تحتاج إلى جواب ومن ذلك قول

جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى

فما تنجاهم إلى البر فمنهم مقتصدان

الجملة جواب لما والتظاهر أن

الجواب جملة فعلية محذوفة أي

انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم

غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجوز كسر من النصيرين

الاسمية فلا يجاب عنه إلا بالجواب الأول من أنه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحققه فهو حينئذ محمول بعد التقرب إلى أذوهي تضاف إلى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريجه على حذف يكون أي يوم لا يكون ذو شفاعات بمن فتبلا فتكون الإضافة للجملة الفعلية وحينئذ فتم جواب ابن عصفور فيه (قوله ~~كون~~ الجملة الاسمية) أعني أوبه أذى (قوله على أنه) أي ذلك البعض القائل بما تقدم من أن أوبه أذى من رأسه عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على أنه لو قدر من موصولة) أي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله أيضا أي بأن يجعل أوبه أذى عطف على كان وإنما لم يصح لأن المبتدأ الذي هو الموصول أعني من كان خبره قوله ففدية والموصول لا يقترن خبره بالفاء إلا إذا كانت صلته فعلية لأن الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط إلا إذا كان صلته كذلك وهنا الموصول صلته جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب رجل وأخيه مع امتناعهم من أن يقولوا رب أخيه وقال الشاعر أن تركبوا فر كواب الخيل عادتنا * أو تنزلون فإنا مشر نزل

قال يونس أرادوا أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله أن ما بعد أن لا الخ) حاصله أنه يقول أن شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة أعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لأن وجملة فاني صديق جواب أن وهذا وهم لأن جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله أن هلا حرف تضييق ونفس مبتدأ مضاف إليه ما بعده وشفيعها خبر المبتدأ وهذا وهم لأن حرف التضييق لا يليه إلا الجملة الفعلية (قوله فإن أكن) أي فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطا (قوله فهل كان) أي وحينئذ فالجملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله أي الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) أي ومن الوهم في الأول المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الرمنخري) فيه أن هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا لا وهو مذهب أهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالأولى في الرد عليهم أن يقال والصواب خلاف قوله هم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك أنه مما بيني (قوله أن الجملة الاسمية جواب لو) أي وهو وهم لأن لجوابها كشرطها لا يكون إلا جملة فعلية (قوله أن يقدر الجواب محذوفا) أي لأن جواب لو لا يكون إلا فعلية (قوله بمنزلة ليت في أفادة التثنية) أي وعليهما فاللام في المثوبة موطئة للقسم (قوله أن الجملة) أي الاسمية جواب لما وهو وهم لأن جواب لما وشرطها لا يكونان إلا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) أي كون الجواب محذوفا لا فتم مقتصد أن جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع

غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجوز كسر من النصيرين

الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه ٢٨٤ عمرو ومن المحجب أن ابن الحجاج أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث

الظروف وقد تكون للمفاجأة
فيلزم المبتدأ بعدها وأجاز ابن أبي
الربيع في ليمزيداً أضربه أن
يكون انتصاب زيد على الاشتغال
كالنصب في انما زيداً أضربه
والصواب أن انتصابه بليت لأنه لم
يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام
زيد (تنبيه) * اعترض الرازي
على الزمخشري في قوله تعالى
والذين كفروا بآيات الله أولئك هم
الخاسرون ان الجملة معطوفة على
وينجي الله الذين اتقوا بان الاسم
لا تعطف على الفعلية وقد مر أن
تخالف الجملتين في الاسم
والفعلية لا يمنع التعاطف وقال
بعض المتأخرين في تجويز أبي
البقاء في قوله تعالى منهم من كم
الله انه يجوز كون الجملة الاسم
بدلاً من فعلية بعضهم على بعض
هذا مردود لان الاسم لا تبدل
من الفعلية انتهى ولم يقدم دليل على
امتناع ذلك (النوع الثامن)
اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية
وفي بعضها الانشائية فالأول كثير
كالصلة والصفة والحال والجملة
الواقعة خبر المكان أو خبرا لان
أول ضمير الشأن قيل أو خبرا
للمبتدأ أو جواباً للقسم غير
الاستعطاف ومن الثاني جواب
القسم الاستعطاف في كقوله
* ربك هل ضمت اليك ليلي *
وقوله
* بعيشك يا سليلي اوجني ذا صباية *

(قوله الاشتغال) أراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وانما كان
هذا وهما لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن المحجب الخ)
هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحجاج التفسير عنه بما لا يظهر فقال وكان
قياس وقوع المبتدأ والخبر بعد اذا المفاجأة أن يمنع النصب فيما أضمر عامله اذا وقع بعدها
كقولك فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدأ والخبر مناف للنصب وانكهم
جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظراً للصورة المبتدأ والخبر أي انه لما كان
بعد اذا مبتدأ وخبر والخبر مشتغل عن المبتدأ بضميره أجرى هذا الكلام مجرى
غيره مما لم يقع بعد اذا الفجائية نحو زيد يضربه فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم
قطعوا النظر عن اذا وروى مجرد صورة المبتدأ والخبر فجواز النصب انما نشأ عن قطع
النظر عن اذا ولا يخفى أن قطع النظر عما هو موجود مراد الغاء لما حقه عدم الالفاء
فالنصب الناشئ عنه يكون باطلاً (قوله لانه لم يسمع الخ) أي لان ما لا تكف ليت عن
الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما زالت اختصاصها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن
التناسب أولى ولا يقع التخالف الا للكنة تقتضيه فقد يقال أريد في قضية الكافرين
الدلالة على ثبات خسراهم فناسبه الاثبات بالاسمية وأريد في قضية المؤمنين تصوير فجاتهم
بما نال غيرهم من السوء اشارة بانهما رابطة عليهم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاثبات بالفعلية
ذات المضارع اه دما يعني (قوله هذا) أي مقول قول بعض المتأخرين مردود لان
الاسمية أي كهم من كم الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية) أي كفضلنا ونحوها
(قوله ولم يقدم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء في الآية
(قوله على امتناع ذلك) أي الابدال (قوله قبل أو خبر المبتدأ) الصحيح أن المبتدأ يجوز
أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان
وأخواتها وان وأخواتها الا اذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جواباً للقسم) قال بعض
جملة القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى هي جملة الجواب فان كانت الاخرى خبرية
فهو غير استعطاف وان كانت انشائية فهو الاستعطاف فعلى هذا القسم الاستعطاف
ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطاف هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو
والعطف (قوله ربك هل ضمت اليك ليلي) أي نقول ربك قسم وقوله هل ضمت الخ
جواب القسم ونعم البيت كما في نسخة * قبيل الصبح أوقبت فاها * وهو للعجنون
وبعد * وهل رفت عليك قرون ليلي * رفيف الاخوات في نداها
قرونها شهورها خاطب به زوجها وهو يصطلي في يوم شات فقال اللهم اذ حلقتني نعم
فقبض المجنون على النار وخر مغشياً عليه ورقته معناه برقت وتلا لآت والاخوانه بضم
الهمزة واحدة الاخوان والافاحي بنشيد الباء وتخفيفها زودة يشبه به الاسنان
(قوله بعيشك الخ) هذا صديقت وعجزه * أبي غير ما يرضيك في السر والظهر * (قوله

وما ورد على خلاف ما ذكره مؤول فمن الاول قوله ٢٨٥ وانى لراج نظرة قبل التى

على وان شطت نواها أزورها
وتخريجه على اضممار القول أى
قبل التى أقول لعلى أو على أن
الصلة أزورها وخبر لعل محذوف
والجمله معترضة أى لعلى أفعل
ذلك وقوله

• جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط •
وقوله

• فانما أنت أخ لانعدمه •

وتخريجهما على اضممار القول أى
أخ مقول فيه لاجعلنا الله نعدمه
ومدق مقول عند رؤيته ذلك
وقول أبى الدرداء رضى الله عنه
وجدت الناس اخبر تنقله أى
صادفت الناس مقولا فيهم ذلك
وقوله

وكونى بالمكارم ذكرينى

ودلى دل ما جادة صناع

والجمله فى هذا مؤولة بالجمله الخبرية
أى وكونى تذكرينى مثل قوله
تعالى قل من كان فى الضلالة
فليمدده الرحمن ماذا أى فيمتد
وقوله

ان الذين قتلتم أمتس سيدهم

لا تحسبوا بلهم عن ليلكم فاما
وقوله

• انى اذا ما القوم كانوا أنجييه •

واضطرب القوم اضطراب الارشيه
هناك أوصنى ولا توصى ييه
وينبغى أن يستثنى من منع ذلك
فى خبرى ان وضمير الشأن خبر
أن المفتوحة اذا خفت فانه
يجوز أن يكون جملة دعائية

على خلاف ما ذكره) أى من مجيء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد
من تأويله ورده للخبرية (قوله والجمله) أى جملة لعلى وقوله معترضة أى بين الموصول
وصلة له وكذا جملة وان شطت وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر لعل عليه (قوله
لانعدمه) جملة انشائية لانها ادعاء وليس المراد بها وصف الاخ بأنه غير معدوم اهدما مبنى
(قوله مقول عند رؤيته ذلك) أى هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس)
الناس مفعول لوجدوا وخبر بضم الهمزة والباء لانه من باب نصر فعل أمر أى استخبر
وتنقله فعل مضارع مجزوم محذوف الاصل تنقله أى تنفضه أو يحذف الباء لوقوعه
فى جواب الامر وهو اخبر ومفعول اخبر محذوف أى اخبرهم وقول المصنف أى صادفت
الناس يشير الى ان وجدتامة كقولك وجد رضالته وحينئذ جملة اخبر حال على اضممار
القول وهذا محل الشاهد فان الجملة انشائية ووقعت حالا لكن على اضممار القول والهاء
فى تنقله للسكت أو انهم بالناس وأفرد نظر الكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس
مقولا فيهم استخبر عن حال كل واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تنقله) يقال قلاه
يقليه بغضه وقلى من باب رمى فاللام مكسورة وطى تفتح فيقولون قلاه يقلاه (قوله
وكونى الخ) قبله

الاباؤم فارغ لا تلومى • على شئ رفعت به مسمى

أى صيتى وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والمأجدة الشريفة الكريمة
والصناع بفتح الصاد الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله والجمله) أى ذكرينى (قوله
مؤولة بالجمله الخبرية) أى والالزم أن خبر كان يكون جملة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ)
أى فلا بد من تأويلها بخبرية لانها خبر ان أى والاصل لا تحسبوا بتأويل لا الناهية
بالنافية والنهى واقع موقع النفى والنفى خبر واسناد انام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم
أهله أى لا تحسبوا هم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بشا سيدهم منكم جعل تركهم الاخذ
بالشاربوا على سبيل الاستعارة اه تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجييه) جمع نجى
على صيغة فاعيل وهو الذى تسارره من النجوى وهى المساررة والارشيه جمع رشاء
بكسر الراء وبالمدة وهو الحبل الذى فى الدلو يريد أن الناس اذا سارر بعضهم بعضا
واضطربت آراؤهم كاضطراب الاحبال فى الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الراى
لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جديرا لاجل ذلك بأن يعصى على غيره ولا
يعصى غيره عليه اه دما مبنى (قوله هناك) متعلق بأوصى وهو جملة انشائية وقع
خبر الان فلا بد من تأويلها بخبرية والمعنى انى أستحق أن أكون وصيا على غيرى فى تلك
الحالة (قوله ولا توصى ييه) أى على قالبا بمعنى على والهاء للسكت وجواب اذا محذوف
لدلالة خبر ان عليه (قوله من منع ذلك) أى من منع وقوع الجملة الانشائية خبر بالضمير
الشأن ولان (قوله أن يكون) أى خبر ان وخبر ضمير الشأن (قوله دعائية) أى وهى

كقوله تعالى والخامسة أن
غضب الله عليها في قراءة من قرأ
أن بالتخفيف وغضب بالفعل
والله فاعل وقولهم أما ان جزاء
الله خيرا فمن فتح الهمزة واذالم
نلتزم قول الجمهور في وجوب كون
اسم ان هذه ضميرشان فلا استثناء
بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن
أن يقدر والخامسة انها وأما انك
وأما نودي أن بورك من في النار
فيجوز كون أن تفسيرية ومن
الوهم في هذا الباب قول بعضهم في
قوله تعالى وانظر الى العظام كيف
نشرها ان جملة الاستفهام حال
من العظام والصواب ان كيف
وحدها حال من مفعول نشر وان
الجملة بدل من العظام ولا يلزم من
جواز كون الحال المفردة استفهاما
جواز ذلك في الجملة لان الحال
كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف
زيد واختلف في نحو زيد كيف هو
وقول آخر ان جملة الاستفهام
حال في نحو عرفت زيدا أبو من هو
وقد مر وعلم أن النظر البصري
يعلق فعلة كالنظر القلبي قال
تعالى فليتنظر أيها أركي طعاما
كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا
بعضهم على بعض ومن ذلك قول
الامين الهلي فيمارأيت بخطه ان
الجملة التي بعد الواو من قوله
* أطلب ولا تضجر من مطلب *
حالية وأن

انشائية (قوله ان غضب) أي انه أي الحال والشان غضب الخ (قوله اما ان جزاء الله
خيرا) أي فالاصل انه جزاء الخ (قوله واذالم نلتزم الخ) أي ان محل كونه يغتفر في خبر ان
المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية اذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لا بد
أن يكون ضمير الشأن (قوله كون اسم ان هذه) أي المخففة ضميرشان أي بل يجوز أن
يكون ضمير الغير الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن) بل خبره
يمنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة الى ضمير الشأن أي والاستثناء انما هو بالنسبة لان
فقط (قوله انها) أي المرأة غضب (قوله انك) أي المخاطب جزاء الخ فخير ان وقع
جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير بالاشياء لا اصولها فلذا شدت ان (قوله وأما
نودي ان بورك الخ) جواب عما يقال ان أن المخففة في هذه تبين ان اسمها يكون ضمير
الشان اذ لا يصح غيره وحينئذ قد وقع خبر ضمير الشأن جملة انشائية فكيف يقال اذا
مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين في هذه الآية أن
تكون ان مخففة اسمها ضمير الشأن بل يجوز أن تكون غير مخففة وحينئذ فلا يراد
(قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أي ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة
دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان الاستفهام انشاء
والجملة الحالية لا تكون الاخبارية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل
محل المبدل منه وهو شرط في صحة البدل لانه يلزم عليه تعليق حرف الجزا لأن يلتفت
للمعنى أي الى العظام كيفية نشرها أو يقال انه يغتفر في التابع على أن هذه القاعدة أغلبية
كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف في نحو زيد
كيف هو) أي فقبل ان جملة كيف هو يصح أن تكون خبرا وهو الصحيح وقبل لا يصح
لان جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو مبتدأ ثان والجملة
خبر عن زيد (قوله وقول آخر ان) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا أبو من
هو) زيد مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد
المفعول الثاني لا حال كما قاله بعضهم لان الحال لا تكون الاخبارية (قوله واعلم ان النظر
البصري الخ) قال الدماميني ساق المصنف الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري
مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه مع أنه قد قال في الباب الثاني من الكتاب
ولم أقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري اه قال الشمني أقول كونه لم
يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضي أن غير الزمخشري يتقنه ثم
بعد هذا يقال على المصنف ان مقتضى كون النظر البصري يعلق يرد ما تقدم له في كيف
في الآية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصري) أي الذي يتعدى الى مفعول واحد
وقوله يعلق فعلة أي عن العمل في ذلك المفعول (قوله كالنظر القلبي) أي كما ان
النظر القلبي المتعدى لاثنين يعلق اتفاقا (قوله فليتنظر الخ) هذا مثال للنظر البصري
وقوله انظر كيف الخ مثال للنظر القلبي (قوله ومن ذلك) أي من الوهم (قوله وأن

لأنها هبة والصواب أن الواو

للعطف ثم الأصح أن الفتحة

اعراب مثلها في لانا كل السمن

وتشرب اللبن لانا لاجل نون

توكيد خفيفة محذوفة (النوع

التاسع) اشتراطهم لبعض الاسماء

أن توصف ول بعضهم أن لا توصف

فمن الاول مجرور رب اذا كان

ظاهرا أو أي في النداء والهاء

في قولهم جاؤا الهاء الغيبة

وطى به من خبر أوصف

نحو زيد رجل صالح

الرجل صالح ومنه بل أنتم قوم

تق حنون ولقد ضربنا للناس في

هذا القرآن الى قوله تعالى قرآنا

عرييا وقول الشاعر

أأكرم من ليلى على قبة في

به الهاء أم كنت امرأ لا أطيعها

ومن ثم أبطل أبو علي كون

الظرف من قول الاعشى

رب رفته رفته ذلك البو

م وأسرى من معشر أقبال

متعلقا بأسرى لا لا يخلو ما عطف

على مجرور رب من صفة قال فأما

قوله

فيا رب يوم قد لهوت ولبلة

بأنسة كأنها خط شمال

فعلى أن صفة الثاني محذوفة

مدلول عليها بصفة الاول ولا

يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا

لان الازالة انلاف فقد تجعل

دلالة عليه ومن الثاني فاعلانم

وبش

لأنها هبة) أي والفتحة فتحة بناء لاجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو
للعطف) أي ولا فتحة لانا هبة وقوله أن الواو للعطف أي لأن الجملة الحالية لا تقع انشائية
(قوله أن الفتحة اعراب الخ) أي فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الامر
(قوله محذوفة) أي والاصل لا تضجرن فهو مبني على الفتح فحذفت النون لاجل الحقة
فبقى الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله
رأي في النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجاء بالمد والغدير) أي السائر الارض
لكثرته (قوله والهاء في قولهم الخ) في الصحاح يقال جاؤا وجاء غفيرا بمدودا والهاء
الغدير أي جاؤا بجملة الشريف والوضيع ولم يتخاف منهم أحد والهاء الغدير اسم
وليس بفعل الا انه ينصب كما تنصب المصادر التي في معناه كقوله جاؤا في جمعا وقاطبة
وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها في قولهم أوردوا العراك أي
أوردوها عراكا ههنا (قوله وما وطى به) أي ما جعل تهيدا للغيره مثل رجل في المثال
الاول فانه لا فائدة للاخبار برجل زانعا أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا واذا كان هذا
الخبر أو الصفة أو الحال التي به لاجل كونه موصوفا بأمر فلا ينبغي أن يقطع ذلك الوصف
لانه المقصود لانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت
للصمة وقيل لقيس بن الملاح قال الدماميني وأظن أن هذا البيت بعد قوله
ونبت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيها

وتبني بمعنى تطلب وهو نصب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب الاستفهام ولكنه سكن
الياء وليس بضرورة لثبوت مثله في السعة وان كان قاصلا كما في قراءة أبي جعفر من أوسط
ما تطعمون أهاليكم يكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبني به الجاء) أي فتطلب منه الجاء
بأن تسوقه على (قوله رب رفته الخ) الرفة بفتح الراء القدح الضخم أو الدلو وبكسر الراء
العطاء وهرفته أرقه أبدلت الهمزة هاء بمعنى صبيته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من
الناس والاقبال ان كان بالثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان
بالثناة التحتية فهو جمع قبل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقبل الملك من
ملوك حير وقيل هو دون الملك الاعلى بمعنى به لانه يقول ما شاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل
منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير أو قد كان يطعم فيه الناس
صبيته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول
أبي علي أنه لا يصح تعلق من معشر بأسرى مبني على شيئين أحدهما أن مجرور رب
الظاهر لا بد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر
المتأخرين وخالف فيه الاخفش والقراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثاني أن
حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثواني يفتقر فيها ما لا يفتقر
في الاوائل فكلا الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أي
والمعنى وأسرى ألقاهم أو قتلهم (قوله ومن الثاني) أي ما اشترط فيه عدم الوصف

والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما ذكرنا من فائهما بوصفان فهو مرتب بمن معجب لك وبما معجب لك والحق بهما
 معربة ومن ذلك الضمير وجوز
 الكسائي نعتة ان كان لغائب
 والنعت لغير التوضيح فهو قل ان
 وي يذف بالحق علام الغيوب
 ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم
 فقد رعلام نعتا للضمير المستتر
 في يذف والرحمن الرحيم نعتين
 لهو وأجاز غير القارسي وابن
 السراج نعت فاعلى نعم ورتس
 تمسك بقوله

(قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أي الاسماء المنبئة لمشابهة الحرف (قوله)
 لانها معربة) أي والمعرّب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن
 ذلك) أي من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم
 والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح
 يحصل الحاصل وأما وصف مفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيه ما لانه امتنع فيهما ما هو
 الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب انظري فصار
 بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حل على ضمير
 المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعتة الخ) كما في قوله تعالى
 لا اله الا هو العزيز الحكيم وهو مرتب به المسكّن والجمهور يحملون مثل هذا على
 البديل اه شئني (قوله والنعت لغير التوضيح) أي بأن كان للمدح أو الذم (قوله نعتا
 للضمير) وحله الجمهور على البديل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير القارسي الخ)
 تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه
 بأن المانع انما هو الجمهور ولا ابن السراج والقارسي وهما القائلان بالجواز وهذا
 الامر ارض بعينه يرد على المصنف اه دمايني (قوله تمسك بقوله نعم الفتى المرى الخ)
 المرى نسبة لمزة والبيت لزهر بن أبي سلى يدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر
 القاف وتمسكوا أيضا بقولي تعالى بشئ الرعد المرفود (قوله وحله القارسي وابن السراج)
 الاولى وحله الجمهور على البديل لمالك وهذا مبني على أن الصفة تخصه والمقصود
 العموم والابهام قال الرضى وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا باق اذا تخصص لابعين
 فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن (قوله يمتنع نعتة) أي فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل
 مقام الجنس) أي مع كون الفاعل مراد منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أي لان
 ارادة الجنس تخصص الابهام (قوله اذا تؤول) أي الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت)
 أي فالمعنى نعم الجامع لكل الحصول المنسوب لمزة (قوله ان الجملة بعدكم) المراد به الجملة هم
 أحسن (قوله والصواب انما صفة اقرن) أي لان كم متوغلة في شبه الحرف فلا توصف
 وفيه أن هذا لا يكتفى في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم
 من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الطرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع
 صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضى واذا
 انجز المميز عن وجب تقدير كم منونة يعنى أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور
 صفة لها والمعنى مساعد عليه اه دمايني (قوله تخصيصهم الخ) حاصله أن بعض
 الاسماء ككلم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوصاً جواز وصفها بعبء العمل
 ومنعوه قبله وكذلك الموصول خصوصاً جواز وصفه بعد الصلة ومنعوه قبل عائنها
 (قوله بمكان) هو البعدية كما يأتي (قوله كالعامل) أي كالوصف العامل من اسم فاعل

نعم الفتى المرى أنت اذا هم
 حضروا لدى الجرات نار الموقد
 وحله القارسي وابن السراج على
 البديل وقال ابن مالك يمتنع نعتة
 اذا قصد بالنعت التخصيص مع
 اقامة الفاعل مقام الجنس لان
 تخصيصه حينئذ مناف لذلك
 القصد فاما اذا تؤول بالجامع لا كل
 الحصول فلا مانع من نعتة حينئذ
 لا مكان أن ينوى في النعت ما نوى
 في المنعوت وعلى هذا يحمل
 البيت انتهى وقال الزمخشري
 وأبو البقاء في وكم أهلكنا قبلهم
 من قرن هم أحسن ان الجملة بعدكم
 صفة لها والصواب انما صفة
 لقرن وجع الضمير جلاء على معناه
 كما جمع وصف جميع في وان كل
 لما جمع لا يناسخضرون (النوع
 العاشر) تخصيصهم جواز وصف
 بعض الاسماء بمكان دون آخر
 كالعامل من وصف ومصدر فانه
 لا يوصف قبل العمل ويوصف
 بعده وكل موصول فانه لا يوصف
 قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها

أو فعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أي أن بعض الاسماء جوزوا وصفها مطلقا قبل عمله وبعبارة (قوله الخطبة) بالحاء المهملة (قوله أزمعت الخ) قبله لما بدى منكم عيب أنفسكم * ولم يكن لجراحي فيكم آس أزمعت الخ أي جزمت وعرفت والباس القنوط ومبيننا اسم فاعل من أبان بمعنى بان أي ظهر واضمح والنوال العطاء (قوله أزمعت) قال الكسائي يقال أزمعت الأمر ولا يقال أزمعت عليه وقال القراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى (قوله أن من متعلقة بأسا الخ) إنما كان هذا وهما لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتي معموله (قوله قبل أن يأتي معموله) أي ولو جعل متعلقا بأسا كان المصدر أعني بأسا وصوفاً مبيناً قبل عمله (قوله إذا وصف لم يعمل) ظاهره أن وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعده تمامه (قوله جواز الوصف) أي جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل أصح الأقوال في المسئلة وهو قول البصريين والقراء ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك إنما يتحقق قبل العمل لا بعده إذ لا يتبع إيقاع ما وقع ثانيها قول الكسائي وباقي الكوفيين جواز الوصف مطلقاً وثالثه ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب المنع مطلقاً واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أي وذلك كان واخواتها قال في الخلاصة وفي جميعها توسط الخبر * أجز (قوله ومنع ذلك في البعض) وهو أن واخواتها قال في الخلاصة

وراع هذا الترتيب الألفي الذي * كليت فيها أو هنا غير البدي

وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لتوسعه * في الطرف ما لا يتوسع في غيره لأن كل شيء من المحدثات لابد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقرينه ولم يكن أجنداً منه فدخل حيث لا يدخل غيره وأجرى الجار والمجرور مجرراً لمناسبة بينهما ما إذا كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج إلى الفعل ومعناه كاحتياج الطرف اه دما ميني (قوله أن يتقدم) أي على العامل (قوله كالأستفهام) أي وذلك المعمول كالأستفهام والشرط وك الخبرية إنما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتعني مما يغير معنى الكلام التصدير لأن السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سمي بعده من الكلام فيشوش لذلك ذهنه وك الخبرية متضمنة لإنشاء المتكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيرهما من قبيل الإنشاء اه دما ميني (قوله أي منقلب يتقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام في الأقل معمول به وفي الثاني منقول مطلق (قوله أيما الأجلين) أي شرطية مفعول قضيت أي أن قضيت أي الأجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) أي لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام وأسماء الشرط (قوله ولهذا اقتدر الخ) إنما جاز حذف ضمير الشأن

أزمت بأسا مبيناً من نوالكم وإن ترى طارداً للحجر كالأس ان من متعلقة بأسا والصواب أن تعلقها بئست محذوفاً لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله وقال أبو البقاء في ولا أمين البيت الحرام يتغون فضلاً لا يكون يتغون نعتاً لا تميز لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل * (النوع الحادي عشر) * أجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو كان قائماً زيد ومنع ذلك في البعض فهو أن زيد قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في قواهم أن من أفضلهم كان زيدا أنه لا يجب أن يعمل على زيادة كان كما قال سيدي به بل يجوز أن تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لأنه متقدم رتبة أذهواسم ان ومن أفضلهم خبر كان وكان ومعمولاً ها خبر ان فلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع أنه ليس ظرفاً ولا مجروراً وهذا لا يجيزه أحد * (النوع الثاني عشر) * أجازهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالأستفهام والشرط وك الخبرية نحو فأي آيات الله تشكرون وسب علم الذين ظلموا أي منقلب يتقلبون أيما الأجلين قضيت ولهذا اقتدر ضمير الشأن في قوله

أن من يدخل ~~الكنيسة~~ يوما
ونائبه ومشيئه أو لضعف الفعل
كفعلول التعجب نحو ما أحسن
زيدا أو عارض معنوى أو لفظي
وذلك كالمفعول في نحو ضرب
موسى عيسى فان تقديمه يوهم أنه
مبتدأ وإن الفعل مسند إلى ضميره
وكالمفعول الذي هو أى الموصولة
نحو سأكرم أيهم جاءني كأنهم قصدوا
الفرق بين أي وبين أى الشرطية
والاستفهامية والمفعول الذي هو
أن وصلتها نحو عرفت أنك فاضل
كرهوا الابتداء بأن المفتوحة لئلا
يلبس بأن التي بمعنى اعمل وإذا كان
المبتدأ الذي أصله التقديم يجب
تأخره إذا كان أن وصلتها نحو وآية
أهم أنا جلنا ذريتهم فإن يجب تأخر
المفعول الذي أصله التأخير نحو
ولا تخافون أنكم أشركتم أحق
وأولى وكعمول عامل اقترن بلام
الابتداء أو القسم أو حرف
الاستثناء أو ما النافية أو لا في جواب
قسم ومن الوهم في الأول قول ابن
صفور في أول يهد لهم كم أهلكتا
أن كم فاعل يهد فان قلت خرج
على لغة حكاهما لا خفي وهي
أن بعض العرب لا يلتزم صدرية
كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها
فتخرج التنزيل عليها بعد ذلك
رداءة والصواب أن الفاعل مستتر
راجع إلى الله سبحانه وتعالى أى
أولم يبين الله لهم أو إلى الهدى
والأول قول أبي البقاء والثاني
قول الزجاج

منصوبا هنا مع أن حذفه ضعيف أصيرورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام
عليه ووجهها هنا أن نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دما مبنى (قوله أن
من يدخل) من اسم شرط جازم له المصدر فلا يصح أن يكون اسم أن لئلا يخرج عماله
من الصدارة فوجب أن يقدرا اسمها ضمير الشأن وقوله من مبتدأ ويدخل فعل الشرط
ويلق جوابه والجملة خبران والمتفتل في خبرية أن الجملة (قوله ولبعضها) أى وإيجابهم
لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشيئه) المراد بمشيئه الفاعل اسم كان
النافية واخواتها (قوله كفعلول التعجب) أى فهو لضعفه من حيث عدم إتيان
المصدر منه واسمى الفاعل والمفعول يشبه الأسماء (قوله فنحو ضرب موسى الخ) موسى
فاعل وعيسى مفعول والمدح هنا معنوى لأنه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لأنه يفيد أن
موسى هو المضروب والقرض أنه الضارب ومن ثم لا يجب التأخير عند وجود القرينة
المعينة للمراد نحو كل موسى الكثرى فلو قلت الكثرى كل موسى لم يحصل لبس
لما فيه من القرينة الدافعة لئلا يشك أن موسى آكل والكثرى مأكولة سواء
قدمت أو أخرت (قوله فان تقديمه) أى المفعول أعنى عيسى على العامل (قوله
وكالمفعول الذي هو الخ) أى فالمتاع انما هو أمر لفظي وهو زوال النكتة اللفظية وهي
الفرق بين أى الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم أن
وجوب تقديم عامل أى الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل
حيث قال في أى الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه
شعنى (قوله كأنهم قصدوا) أى بتأخير أى الموصولة (قوله والمفعول الذي هو أن
الخ) هذا مما عارض فيه معنوى وذلك لأنه عند التقديم يتوهم أن أن بمعنى لعل فتكون
الجملة حينئذ انشائية مع أن الغرض الخبر (قوله وكعمول الخ) هذا مثال للعارض
اللفظي وذلك لأن مفعول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل في المعنى وانما يلزم
خلل في الصناعة فاذا قلت أن زيد أعمر البضرب لم يحصل خلل في المعنى وانما يفتوت
الأمر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالأولى حينئذ أن زيد البضرب أعمر
(قوله أو ما النافية) أى لأن لها الصدارة مطلقا في قسم أولا فنحو والله ما ضرب زيد
عمر ونحو ما ضرب زيد عمر فلا يجوز تقديم عمر على العامل في المثالين بخلاف لا فانها
لا تستحق الصدارة إلا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد عمر فلا تقدم عمر
على لا (قوله أو القسم) فنحو والله لا يضرب زيد عمر وقوله الاستثناء نحو ما جاء إلا
الضارب زيد فلا يجوز أن يقدم زيد على لا (قوله ومن الوهم في الأول) أى في القسم
الأول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله أن كم فاعل) ووجه
الوهم أن كم الخبرية يجب تقديمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلا لأن الفاعل
يجب تأخره عن عامله (قوله أو إلى الهدى) أى المفهوم من يهد أى فالأصل أولم يهد

الهدى أى أولم يبين لهم البيان أى أولم يحصل لهم البيان أو أن الفاعل ضمير العلم فهي
احتمالات ثلاثة كما مر (قوله الفاعل الجملة) أى لأن المراد منها معناه أى مضمونها
والتقدير أولم يبين لهم كثره أهلا كما هكذا كلام الزمخشري وإذا كان المراد من
الجملة معناه فإيراد اعتراض المصنف عليه بأن الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من أن
الزمخشري قد رد هذا التقدير تعلم أن اعتراض الدماميني والشمني على المصنف لا يصح
لأنهما قالوا لا يمكن أن الزمخشري مراده أن الفاعل لفظ الجملة أى وإذا أريد لفظ الجملة
صح جعلها فاعلا اتفاقا لأنهما جئنا مفرده ومثله قول لا اله الا الله فالحق أن اعتراض
المصنف على الزمخشري ظاهر (قوله وقد مر الخ) هذا اعتراض على الزمخشري أى
لا يكون جملة على الصحيح وقد مر أنه قيل إنه اتسكون فاعلا مطلقا وقيل إنه يجوز أن تكون
فاعلا أن لم تقترب بماله الصدارة (قوله وكما مفعول أهلكا) هذا على وجهي الصواب
السابقين (قوله والجملة مفعول به) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين به معنى بين
فتكون الجملة في محل مفعول مصرح أى يتعدى إليه الفعل بنفسه أى لم يبين الله لهم
ذلك (قوله وهو معلق عنها) أى عن العمل في لفظ الجملة (قوله خلافا لا كثرهم) أى وغير
الاكثر القائل بأنها تعلق إنما هو الزمخشري وقد سبق للمصنف في الباب الرابع وجوز
الزمخشري كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن في كلام
المصنف شيء وذلك أنه أولا اعترض على الزمخشري وهناسله إلا أن يقال أولا اعترض
عليه لعدم ظهوره ثم ظهر له وهو مجتهد لكن قوله خلافا لا كثرهم يقيد أن كثر
النحويين مصرح بالمنع وظاهر ما سبق أنه لم يصرح بالمنع أحد منهم إذ ليس بمجرد سكوت
النصاة عن كونها تعلق مسوقة للنقل عنهم إنما لا تعلق فإن كان المصنف ظفر بنقل من
جهتهم صريح في ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكك على قواهم أن لها الصدارة أمل
اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومن الوهم في الثاني) أى وهو إيجابهم تأخير بعض
المعمولات عن العامل (قوله وفي بيت الكتاب أيضا) صدره فانك لم تنال به دخول
(قوله والصواب الخ) أى لأن الفاعل وكذا مشبهه لا يتقدم على عامله ولا يجوز أن يكون
وصال مبتدأ وجه له يدوم خبر لأن قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل الأعلى الجمل الفعلية
كما مر (قوله والصواب أن وصال فاعل يدوم الخ) قد يقال أنه لا وهم فيه على مذهب
سبويه فإنه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر (قوله وأن ظلي اسم لكان محذوفة)
أى وأما خبر لكان المحذوفة أو المذكرة وحذف مثله من الآخر (قوله وعليهما)
أى وعلى أن ظلي اسم كان محذوفة أو مبتدأ (قوله راجع إليه) أى إلى الظلي
(قوله وقول سبويه) أى في هذا البيت أى قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على
الثاني) أى جعل ظلي مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أى فقد أخبر بالتمكينة عن
النكرة أى فكلام سبويه لا يتجه على الأعراب الثاني (قوله والجمل نكرات) يعنى

وقال الزمخشري الفاعل الجملة
وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة
وكما مفعول أهلكا والجملة مفعول
به وهو معلق عنها وكما الخبرية
تعلق خلافا لا كثرهم ومن الوهم
في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب
وقال وصال على طول الصدود يدوم
أن وصال فاعل يدوم وفي بيت
الكتاب أيضا
أظني كان أنك أم حارة
أن ظلي اسم كان والصواب أن وصال
فاعل يدوم محذوفاً مدلولاً عليه
بالمذكور وأن ظلي اسم لكان محذوفة
مفسرة بكان المذكرة أو مبتدأ
والأول أولى لأن حمزة الاستفهام
بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية
وعليه أقامه كان ضمير راجع
إليه وقول سبويه أنه أخبر عن
النكرة بالمعرفة واضح على الأول
لأن ظلياً المذكرة أو اسم كان وخبره
أما وأما على الثاني فظلي
إنما هو الجملة والجمل نكرات

في حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب أبوه
أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول في مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت
برجل كائن أبوه زيد وبهذا اندفع ما يقال ان التعريف والتسكير من عوارض الاسم
والجملة من حيث هي جملة ليست اسما وحينئذ فلا يتم قول المصنف والجل نكرات
(قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب عن اتجاهه على الاعراب الثاني وكأنته قال
لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام سيبويه في قوله كان
أمك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذي له ان ضمير النكرة نكرة (قوله
لا على ان الاسم مقدم) أي بناء على ان الضمير الخ لا على ان الخ كلفهم الواهم (قوله
وقول بعضهم) عطف على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤولا) أي واسم كان
ضمير الكل (قوله وان لم يجز له ذكر) أي لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤولا خبر كان
(قوله وان عنه في موضع نصب) أي على انه مفعول ثان لمسؤولا لانه يتعدى لمفعولين
ثانيهما بعن هذا ويجوز ان يكون هذا القائل أراد ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا محذوفا
مدلولاً عليه بالمدكور وحينئذ فلا يتم رد المصنف فاه الدماميني ولا يجتري بعده وقلة مثله
ان وجد له مثل اه شمني (قوله آليت الخ) غلظه * والحب يأكله في القرية السوس *
(قوله آليت) أي حلفت (قوله الدهر) ظرف معمول لما بعده ويتوسع في الظروف ما لا
يتوسع في غيرها والافتقار لا ينافي تقديم المفعول أو ان الدهر معمول لمحذوف (قوله
كما قال سيبويه) راجع للمعنى والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على واضع من جعله
من باب الاشتغال مع انه قياسي بخلاف حذف الجار لان أفعمه بتقدير لا أفعمه ولا
النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أداة الصدر كلام الابتداء وما النافية
وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أفعمه) أي
ولا لها الصدر فلا يعمل ما بعده فيما قبلها وما هو كذلك لا يفسر عاملا وحينئذ يتعين
تقديره على أي حلفت على حب العراف (قوله بتقدير لا أفعمه) أي لان حرف النفي
يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لامع المضارع في قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الخ) فيه نظر أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الان
تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما متضادتان في الاحكام وأما ثانياً فن
المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعا فكل منهما عامل في الخبر فيلزم أن
يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم عاملا في زيد مع وقوعه بعد الافخاكية الاجماع على هذا
مشكلة اد دماميني (قوله مع قوله ان اللام) أي في لما بمعنى الا والمعنى ليوفين كلالا
الذي ليوفينهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا رد على الفراء وقوله أن يعمل ما بعده
الا فيما قبلها أي وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أي وحينئذ

ولكن يكون محل الاستشهاد قوله
كان أنك على ان ضمير النكرة
عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم
وقول بعضهم في قوله تعالى ان
السمع والبصر والفؤاد كل أولئك
كان عنه مسؤولا ان عنه مرفوع
المحل بمسؤولا والصواب ان اسم
كان ضمير المكلف وان لم يجز له
ذكر وان المرفوع بمسؤولا مستتر
فيه راجع اليه أيضا وان عنه
في موضع نصب وقول بعضهم في
قوله

* آليت حب العراق الدهر أفعمه *
انه من باب الاشتغال لاء على
اسقاط على كما قال سيبويه وذلك
مردود لان أفعمه بتقدير لا أفعمه
وقول الفراء في وان كلاما ليوفينهم
ربك أعمالهم فمع حذف ان انه
أيضا من باب الاشتغال مع قوله
ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا
يجوز بالاجماع أن يعمل ما بعده
الا فيما قبلها على أن هنا ما ناعا آخر

فالصواب ان أن محققة وكلا اسمها ولا ملام للابتداء وما موصولة خبر ان وجله ليوفينهم
 جواب لقسم دلت عليه والقسم وجوابه في محل نصب مقول لقول محذوف صلة لما أي
 وان كلالذي يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو لام القسم) أي فانه تمنع
 من عمل ما بعده فمما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أي من تقديم الطرف
 نوسما (قوله لها المصدر في جواب القسم) أي فلا يبعد مل ما بعده فمما قبلها لكن
 جاز تقديم الطرف المعمول لما بعده ما عليها لتوسعهم في الطرف (قوله فن الاول
 الفاعل) أي فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله فن الاول الفاعل ونائبه) يريد
 ما هو مرفوع بغير المصدر وأما ما هو مرفوع به كما في قولك أعجبني ضرب الأمير اللص
 بتوئين ضرب ورفع الأمير على أنه فاعل به فلا نزاع في أنه يجوز حذفه فته قول أعجبني ضرب
 اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكم هو حذف
 ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد
 الازيد وما قام وقعد الا أنت بأنه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف والتقدير ما قام
 الازيد وما قعد الازيد وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا
 على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول
 بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بأن المنوع حذف
 الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان
 الا أنت متلا فاعل له - ما معنى وان كان من حيث اللفظ لا حدهما وادعى بعضهم انه من
 باب التنازع ورد ابن الحاجب بأنه لو كان منه لوجب أن يضر في أحدهما لانهما
 موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه
 ينتفي أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا في
 مواضع) أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه ذكر موضعين الاول ما اذا كان الباقي
 بعد الجار المحذوف مقسمابه والثاني ما اذا كان مجزا لكم الاستفهامية (قوله
 الا في مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولي لات) أي اما الاول أو الثاني
 (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أي قاموا ليس بعضهم زيدا أو قاموا ما خلا بعضهم
 زيدا أي نقدر على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع التي يحذف فيها (قوله
 على البنات المفهومة من الاولاد) أي فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن
 للبعض والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن خالص لذكور معهن وحينئذ
 فاندفع ما يقال ان الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيد الخبر عنه ولا شك أن الضمير اذا جعل
 عائدا على البنات وهن نسائهم يفيد شيئا غير ما أفاده الخبر عنه (قوله المفهوم من
 الفعل) أي الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو
 معتبر بأنه لا يطرأ في نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجري مجراه

وهو لام القسم وأما قوله تعالى
 ويقول الانسان أنذامات اسوف
 أخرج حيا فان اذا ظرف لا خرج
 وانما جاز تقديم الطرف على لام
 القسم لتوسعهم في الطرف ومنه
 قوله

رضي لي ان ندي أم تحالفا
 بأجمع داج عوض لا تتفرق
 أي لا تتفرق أبدا ولا النافسة لها
 الصدر في جواب القسم وقبل
 العامل محذوف أي أنذامات
 أبعث اسوف أخرج * (النوع
 الثالث عشر) * منهم من حذف
 بعض الكلمات واجبا بهم حذف
 بعضها فن الاول الفاعل ونائبه
 والجار الباقي علمه الا في مواضع
 نحو قواهم الله لا فعان وبكم
 درهم اشتريت أي والله وبكم من
 درهم ومن الثاني أحد معمولي لات
 ومن الوهم في الاول قول ابن مالك
 في افعال الاستثناء نحو قاموا ليس
 زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا ان
 مرفوعهم من محذوف وهو كلمة
 بعض مضافة الى ضمير من تقدم
 والصواب انه مضمرة عائدا على
 البعض المفهوم من الجمع السابق
 كما عاذا الضمير من قوله تعالى فان
 كن نساء على البنات المفهومة من
 الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم
 واما على اسم الفاعل المفهوم من
 الفعل أي لا يكون هو أي القائم
 زيدا كما جاء لا يرني الزاني حين يرني

وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو ٢٩٤ مؤمن واماعلى المصدر المفعول من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون

وقد يجاب بأنه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أى الكائن أمثلا
(قوله وهو مؤمن) أى وهو أى الزانى وقوله حين يشربها وهو أى الشارب المفهوم من
يشرب والشاهد في هذا فى الزانى لأنه مصرح به والمراد نفي الايمان الكامل لانه يرفع
حال العصيان ثم يعود كما قبل والالزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله واماعلى
المصدر المفهوم من الفعل) أى من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك)
أى من الوهم فى الاول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع بقاء
مجروره (قوله فى غير ليس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غيره لم يقيد به لان المستثنى
ليس ولا يكون خبر فلو كان المستثنى فيها ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات
عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنالك مضاف
محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو أى قيامه - م قيام زيد أجيب بأن
دعوى مضاف محذوف لم يافظه قط تكلف اه شئنى (قوله بأن ذلك) أى حذف حرف
القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أى اجعل ذلك الكتاب (قوله
وحذفت اللام) أى من جواب القسم (قوله المقدر) أى للمقدر كائن (قوله هذا مقام)
أى لهذا مقام (قوله لان ذلك) أى حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص
باستطالة القسم) أى المقسم به فان لم يكن هنالك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل
انه عند عدم الاستطالة يمتنع الحذف ويقل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف
وصرح ابن مالك بأن حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة قليل
كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أعظم منه قال وأما ان كان فى المقسم به استطالة
فالحذف حسن كما فى البيت وكما فى كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أى ولا استطالة
هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم فى الثانى) أى وهو ايجاب حذف
أحد معمولي لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كوبار والبيت لشيب بن
جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معين فى حرب وعلمه
وبد الذى كانت نوار أجنحت لما رأت ماء السلاش بالها والفرث بعصر فى الاء أرفق
حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنحت أى الذى سترته فى جنبينها من المحبة والسلا
بالقصر وعاء المولود وأرت صاححت (قوله أى وقت حنت) أى وليس هذا الوقت وقت
حنت أى وقت حنين (قوله واعمال لات فى معرفة ظاهرة) أى وهو هنالك اسم اشارة
(قوله وفى غير الزمان) أى مع انما لاتعمل الا فى الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت
مبتدأ مؤخر بتقدير أن) أى والمعنى وليس الحنين هنا أى كائن فى هذا الوقت (قوله
وعكسه) أى تجوزهم فى النثر ما لا يجوز فى الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق
بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط
أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطاً لان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين

تقول قاموا خلازىدا أى جانب هو
أى قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير
من العربيين والمفسرين فى فواتح
السورانه يجوز كونها فى موضع
جتر باسقاط حرف القسم وهذا
مردود بأن ذلك مختص عند
البصريين باسم الله سبحانه وبأنه
لا أجوبة للقسم فى سورة البقرة
وآل عمران ويونس وهود ونحوهن
ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب
فى البقرة والله لا اله الا هو فى آل
عمران جوابا وحذفت اللام من
الجملة الاسمية كحذفها فى قوله
ورب السموات العلا وبروجها
والارض وما فيها المقدر كائن
وقول ابن مسعود والله الذى لا اله
غيره هذا مقام الذى أنزل عليه سورة
البقرة لان ذلك على قلته مخصوص
باستطالة القسم ومن الوهم فى
الثانى قول ابن عصفور فى قوله
* حنت نوار ولات هنا حنت *
ان هنا اسم لات وحنت خبرها
بتقدير مضاف أى وقت حنت
فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها
واخراج هنا عن الظرفية واعمال
لات فى معرفة ظاهرة وفى غير
الزمان وهو الجملة النائية عن
المضاف وحذف المضاف الى
الجملة والاولى قول الفارسى ان
لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت
مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل
نسمع بالمعبدى خير من أن نراه
(النوع الرابع عشر) تجوزهم
فى الشعر ما لا يجوز فى النثر وذلك

كثير وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدلا الغلط والنسيان بعد

بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل من اللفظ الذي ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان
قلت قد استدلت المثبتون لوقوع بدل الغلط في كلام العرب بقول ذي الرمة
لماء في شفتيها حوة العس * وفي اللغات وفي أيامها شذب

فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وفي استدلالة - بذلك دليل على وقوع
البديل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك المتقدم قلت لادليل في هذا البيت على
ذلك اذ هو محمول على التقديم والتأخير كما قال بعضهم - أي في شفتيها حوة وفي لثامها العس
وردد ذلك الجواب بأنه يلزم عليه نقه - ثم ما في حيز الواء والعاطفة عليها وهو باطل فصح
الاستدلال (قوله أنه) أي المذكور من البدلين لا يجوز الخ (قوله فالاول قدم مضى) أي
بجمله الخبر والصفة والصفة والحال (قوله والثاني الجملة المضاف إليها الخ) عمل ابن
مالك ذلك بأن المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر من معناها وكالا
يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا بد وادايه ضمير من الجملة المذكورة فان
سمع عند ذلك نادرا اه شئني (قوله نحو يوم قام الخ) أي من كل ظرف زمان مهمم كيوم
وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المشنة الفوقية وضم الخاء
المججمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون - يباحه وهريره صوته
دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله ليله لا يستطيع الخ) أي فقد أضاف
الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضمير لها (قوله لا يستطيع) نصف البيت الباء (٣)
وآخره الباء من هريرا وزاد سببا خفيفا لترقيق الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة
والعام والجملة بكسر الخاء المهملة بمعنى واحد وقوله

ومن يك سائلا عني فاني * من الفتيان أيام الختان

وأيام الختان وقعة لهم - قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنهم بالرماح (قوله لعام
ولدت فيه) أي فقد أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر)
الحكم بالنسبة دور اذ الملاحظ التصويب المذكور والافعلية لا يوجد مثل ذلك
(قوله فنادر) صفة لمحدوف أي فشي نادرا والافعال واجب التنبيه للمطابقة اه
دما بيني (قوله وهذا الحكم) أي جعل الجملة فيما ذكر مضافا إليها مما خفي على أكثر
النحويين لان الجملة حينئذ أي حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف الى
صفته (قوله في مثل قولك الخ) أي من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة
التي فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له) أي حينئذ فيكون الاتيان
بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك اجمع) عطف على الجملة
المضاف إليها وقوله وما تنصرف منها أي مثل جمع وجماء واجعون (قوله لا يفتقها)
نقل الحلبي في شرح الازهرية عن النووي جواز فتحها (قوله وهو جمع) أي لأنه

زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في
الشعر لانه يقع غالبا عن تزويف فكر
(الذ - وع الخامس عشر) *
اشتراطهم وجود الربط في بعض
المواضع وفقده في بعض فالاول
قدم مضى مشروحا والثاني الجملة
المضاف إليها نحو يوم قام زيد فأما
قوله

وتسخن ليله لا يستطيع
نباحها الكلب الا هريرا

وقوله

مضت سنة لعام ولدت فيه

وعشر به - وذلك وجنان

فنادر وهذا الحكم خفي على أكثر
النحويين والصواب في مثل قولك
أعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم
وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك

أجمع وما تنصرف منه في باب التوكيد

يجب تجريده من ضمير المؤكد

وأما قوله - م جاء القوم بأجمعهم

فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع

اقولك جمع على حذف قولهم فلس

وأفلس

(٣) قوله نصف البيت الخ البيت

من التقارب فالعين آخر النصف

الاول ولا ترقيق اه

والمعنى جاوا بجماعتهم ولو كان تو كيدا ٢٩٦ لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله * هذا وجدكم الصغار بعينه *

فكان يصح اسقاطها * (النوع السادس عشر) * اشتراطهم ابتداء بعض الاسماء أن تقطع عن الاضافة قبل وبعد وغير ابتداء بعضها أن تكون مضافة وذلك أي الموصولة فانها لا تنبئ الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمير محذوف نحو أيهم أشد ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة هم أشد مبتدأ وخبره أي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصنف ولاجماع التحوين

الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شئ ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه

وله أمثلة * أحدها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي أنه عطف على فائق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على مخرج الحي من الميت لأن عطف الاسم على الاسم أولى ولكن مجي قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ما يدل على خلاف ذلك * الثاني قول مكى وغيره في قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة للمثلا ومستأنفة والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المذثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء

من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الاولى بجماعتهم اي بين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دردير (قوله هذا وجدكم الخ) يروى هذا العمر كم الصغار الخ وقوله هذا وجدكم هذا مبتدأ والما خبره وبعبينه توكيده مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجزاء وقوله وجدكم الواو حرف قسم وبتو وجدكم مقسم به مجرور وجعله القسم معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) اي وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة وحينئذ لم يكن بأجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصالتها اذ كم من زائد لازم كالباء في فاعل كنى (قوله أن تقطع عن الاضافة) أي لفظا (قوله ومن الوهم في ذلك) أي الثاني (قوله وأي مبنية مقطوعة عن الاضافة) أي في محل نصب مفعول تنزع (قوله وهذا مخالف لرسم المصنف) أي العثماني فان فيه أي متصلة بالضمير ومقتضى كون أي مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير (قوله ولاجماع التحوين) أي ومخالف لاجماع التحوين من ان أي في هذه الآية مضافة للضمير

* (الجهة السابعة) * أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل) أي المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أي بخلاف ذلك المحل أي وحينئذ فالذي ينبغي للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الاعراب في المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر (قوله وله أمثلة) أي كثر الخطأ فيها بمعنى خلاف الاولى (قوله ولم يجعله معطوفا على مخرج الحي من الميت) أي الذي هو خبر ثان (قوله يدل الخ) أي لأن العطف فيها على مخرج اذ ليس فيها اسم وحينئذ فيجعل مخرج هنا عطف على مخرج لاجل أن يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدماميني في كلام الزمخشري ما يدفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبنية لقوله فائق الحب والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كالمبنية له لأن فائق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي في حكم الحيوان واذا كان يخرج الحي من الميت في موضع البيان لفائق الحب والنوى لم يأت عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالأول فلذلك جعل عطف على فائق الحب في تلك الآيات وجدها بين العطف على مخرج وفي هذه الآية وجدها يربح العطف على غيره فعمل في كل مقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه (قوله كذلك يضل الله الخ) أي فهذا لا يصح أن يجعل صفة لا مثل وحينئذ فليكن في آية البقرة كذلك وفي هذا شئ لأن تعيين الاستئناف في آية المدثر لا يعينه في آية البقرة بل هو الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لأن ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا أولى فلا ينبغي أن يعد هذا من جملة الجهات التي يلحق المعرب الخلل منها

وأجيب بجواب بعيد وحاصله أن المراد بالصواب ما يشمل الأولى ومراده بالخطأ ما يشمل خلاف الأولى اهـ تقرير دردير وقال الشنخي أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فإذا تكررت لفظ منه وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره محمل في الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرقة من شارحي المختصرات التي لها مطولات لا يعدلون عن حلهما بما في مطولاتهم وان احتملت غير ما في المطولات احتمالا ظاهرا اهـ كلامه (قوله) ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة (أى فان فيه فيما علقه برب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله) ويتبدأ فيه هدى) أى والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله) ان الرابط الاشارة) أى لان الجملة خبر من (قوله) مباغة) أى لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور الكسبية (قوله) والصواب أن الاشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولما صبر وغفر ان الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه أن الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف لكل منهما الى ضمير من فكأنه قال ان صبره وغفرانه فصل الربط به ذا الاعتبار وأما الآية الثانية فيستعين أن تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقى لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقبل انكم اهـ دعائى (قوله) ان التقدير تزعمونهم) أى فأن خبر مقدم وشركاى مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أى تزعمونهم وكذلك المفعول الثانى محذوف (قوله) بدليل وما ترى معكم شفعاكم الذين زعمتم أنهم الخ) أى والأولى التناصب (قوله) في التنزيل الا كذلك) أى الاعلى ان وصلتكم (قوله) ومثله في هذا) الأولى ومثله في هذا الحكم وهو الوقوع على أن وصلتكم اهـ لم كفاى قوله وقد وجد هذا في بعض نسخ (قوله) تعلم الخ) هو لسارية بن زعيم. عتذرا للنبي صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر • على كل حى من تهاوم ومن نجى
تعلم رسول الله انك مدركى • فان وعيد امنك كالاخذ باليد
تعلم بان الركب الاعورى • هم الكاذبون الخلفوكل موعد
ونبي رسول الله أنى هجونه • فلا رعت سوطى الى اذابدى
وما حلت من ناقة فوق ظهـرها • أبر وأوفى ذمة من محمد

(قوله) تعلم الخ) أى فاعلم ليس واقعا على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتكم اهـ سادة المفعولين (قوله) ومن القليل فيهما) أى فى زعم وتعلم (قوله) زعمتى شيئا) أى فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتى شيئا الخ هو لابي أمية أو من الخنفي وبعده • انما الشيخ من يدب ديبا

انما الشيخ من يستر الحسى ويمسك فى يده محجوبا

(الثالث) قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويتبدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (الرابع) قول بعضهم في ولما صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعل سلام من عزم الامور ومباغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان نصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم (الخامس) قوالهم في أن شركاى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاى والأولى أن يقدر تزعمون انهم شركاى بدليل وما ترى معكم شفعاكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاى ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتكم ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا كقوله

• تعلم رسول الله انك مدركى •
ومن القليل فيهما قوله •
• زعمتى شيئا ولست بشيخ •
وقوله

تعلم شفاء النفس قهر عدوها *
وعكمهم بما في ذلك هب بمعنى
ظن فالغالب تعديته الى صريح
المفعولين كقوله
فقلت أجري أبا خالد

والافهني امرأها لكا
ووقوعه على ان وصلتها نادى حتى
زعم الحريري ان قول الخواص
هب أن زيدا قائم لحن وذهل عن
قول القائل هب ان أبانا كان
سجارا ونحوه (السادس) قولهم
في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم
تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون
مستأنف أو خبر لان وما بينهما
اعتراض والاولى الاقل بدليل
وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
لا يؤمنون (السابع) قولهم في نحو
ومارك بظلام وما الله بغافل ان
المجرو في موضع نصب أو رفع على
الجازية والتميم والصواب الاول
لان الخبر بمدا لم يجز في التنزيل
محذو من الباء الا وهو منصوب
نحو ما هن أمهاتهم ما هذا
بشرا (الثامن) قول بعضهم في ولئن
سألهم من خلقهم لم يقولوا الله
ان اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ
أو فاعل أي الله خلقهم أو خلقهم
الله والصواب الجمل على الثاني بدليل
ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم (التاسع) قول أبي البقاء في
أفن أسس بنيانه على تقوى ان
الظرف حال أي على قصد تقوى
أو مفعول أسس وهذا الوجه
هو المعتمد عليه عندي

ان أراد الخروج خاف من الذئب وان كان لا يرى الحي ذيبا
كيف يدعى شيخا أخومضامات * ايس يثنى قلبا وركوبا
يدب بالكسر يدرج في المشي ويبدأه مضامات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء
النفس الخ) تمامه * فبالغ بلطف في التحيل والمكر * (قوله في ذلك) أي فهي تقع
كثيرا على صريح المفعولين وقليل على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظن) كون هب
من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وأنشد عليه هذا البيت
(قوله أجري) أي انصرتني وامنع ظالمي من أن يظلمني (قوله ان قول الخواص) أي
في كتابه درة الغواص في لحن الخواص أي العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند
في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا أي احسبني واعددني ولا يقال هب
اني كذا نقله المصنف في حواشي التسميل (قوله وذهل عن قول القائل) أي قوله لعمر
ابن الخطاب في المسئلة الجارية وهو زوج وأم واخوان لام واخوان لاب وأم حكم فيها
عمر بن الخطاب بالثلاث للاخوين للام ولم يجبه ل للاخوة الاشقاء شيئا فقالوا له يا أمير
المؤمنين هب ان أبانا كان سجارا فأشركنا بقراءة أمنا فأشركهم (قوله لان) أي في قوله
ان الذين كفروا (قوله والاولى الاقل بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح
أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على
كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المغرب الخلل من جهتها
والمصنف قد اعترف بأن ما ارتكبه من خلاف الاول فلا يكون خطأ فليس ثم خلل
دخل على المغرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع
بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمل اه دما ميني قال الشنخي أقول
ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاول كما ان مراده بالصواب ما غلب على
الظن (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) أي في هذه لم يوجد أدنى حتى يكون
لا يؤمنون خبرها فحينئذ تعين أن تكون مستأنفة فجعل آية البقرة كذلك لاجل
الموافقة (قوله الا وهو منصوب) أي وحينئذ فليكن الذي فيه حرف الجزاء كذا كذلك
لاجل التوافق (قوله نحو ما هن الخ) الاول حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما
الجازية المنصوبة الخبر انما سوى الآيتين اللتين تلاهما اه دما ميني (قوله من
خلقهم) مفعول ثان لسأل على حذف عن (قوله والصواب الجمل الخ) هذا معارض
بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى أن قال قل الله ينجيكم منها
ومن كل كرب قاله الدما ميني قال الشنخي وأقول لا يمارضه لان الكلام انما هو في خصوص
الجواب الذي سنده خلق لاني كل جواب (قوله ان الظرف حال) أي من ضمير أسس
أي قاصدا بيبانه التقوى (قوله وهذا الوجه) أي الذي أخره وقوله لتعينه الخ فيه انه
لا وجه لتعين كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حال من الضمير

لتعينه في مسجد أسس على التقوى * (تنبيه) * وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلامنا فيستظر في أولها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك وعدا فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له ٢٩٩ لا تخافه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له قال

موعدهم يوم الزينة والمكان ويشهد له مكانا سوى وإذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظر فالخلافه تعين ذلك

الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه

وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في أن هذان ساحران انها ان واسمها أي أن القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم أن منفصلة وهذان متصلة (والثاني) قول الاخفش ونعمه أبو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كسار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيات لا مرفوع بالابتداء والذي جالهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبته لقوات زمن التكليف ويمكن أن يدعى لهما أن الالف في لازائدة كالالف في لا اذبحنه فانها لازائدة في الرسم وكذا في لا اوضعوا والجواب أن هذه الجملة لم تذكر لفاد معناها بمجرد بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما تنفي الائم عن التأخر في

المستكن في أسس (قوله تعينه) أي المفعول وإذا تعين ذلك في هذا الموضع حل في الآخر عليه للموافقة (قوله مسجد أسس على التقوى) قبل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلامنا من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل للمصدر) أي وهو الوعد وقوله ويشهد له لا تخافه أي لأن الذي يصف بالاختلاف وعدمه الوعد لازمانه ولا مكانه (قوله وللزمان) أي زمان الوعد (قوله قال موعدهم) أي زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) أي الكلام على شيء (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع حله (قوله وهذا أصعب من الذي قبله) أي لأن الدافع إذا كان في المحل أصعب مما إذا كان الدافع في محل آخر (قوله انها ان واسمها) أي فهو يقول أن الأصل انها ان ساحران فان حرف تو كيد ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدأ وقوله لساحران خبر والجملة خبران (قوله رسم أن منفصلة) أي رسمها في المصنف الامام (قوله والجملة بعده) أي وهي قوله أو تلك أعندنا لهم عذابا أليما وأما جملة يموتون وهم كفار فصله (قوله وذلك) أي ورسمه بالالف وقوله يقتضي أنه مجرور بالعطف أي بالواو ولا تأكيدا لتنفى وقوله على الذين يعملون السيئات أي من قوله وأبست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أي وأن اللام لام الابتداء بل هي فاقية مؤكدة للتنفى قبلها (قوله لا توبته) أي وتنفى الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه أن الرسم ولا وقوله أن الالف في لازائدة أي وأن اللام للابتداء (قوله فانها لازائدة في الرسم) أي واللام للابتداء (قوله وكذا في لا اوضعوا) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا اوضعوا خلا لكم يغيثكم الفتنه (قوله والجواب) أي عن قوله والذي جالهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شئ (قوله لم تذكر لفاد معناها بمجرد) أي حتى يرد الاعتراض بأن تنفي الشيء فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تنافي توبته فكيف تنفي عنه (قوله مع أن حكمه) أي المتأخر معلوم وهو عدم الائم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثانية مسوقة لأجل التسوية بينها وبين ما قبلها في عدم الائم لانها ذكرت لأجل افادة معناها بمجرد لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لأجل التحقيق وقيل أن أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل التعجل آثما ومنهم من جعل التأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفي الائم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس

فن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع أن حكمه معلوم لانه أخذ بالهزيمة بخلاف التعجل فانه أخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم الائم من يتعجل ومن لم يتعجل

حمل الرسم على خلاف الأصل مع
 امكانه غير سديد (والثالث) قول
 ابن الطراوتي في أيهم أشد هم أشد
 مبتدأ وخبر وأي مضافة لمحذوف
 ويدفعه رسم أيهم متصلة وإن أي
 إذا لم تنصف أعربت باتفاق (والرابع)
 قول بعضهم في وإذا كانوا هم أو وزنهم
 يخسرون إن هم الأولى ضمير رفع
 مؤكد للواو والثانية كذلك أو مبتدأ
 ما بعده خبره والصواب إن هم
 مقول فيهم الرسم الواو بغير ألف
 بعدها ولأن الحديث في الفعل
 لافي الفاعل إذا المعنى إذا أخذوا
 من الناس استوفوا وإذا أعطوهم
 أخسروا وإذا جعلت الضمير
 للمطففين صار معناه إذا أخذوا
 استوفوا وإذا تولوا الكيل أو
 الوزن هم على الخصوص أخسروا
 وهو كلام متنافر لأن الحديث في
 الفعل لافي المباشر (الخامس) قول
 مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو
 الفضل الكبير جنات عدن
 يدخلونها إن جنات بدل من الفضل
 والأولى أنه مبتدأ لقراءة بعضهم
 بالنصب على حذو زيد اضر به
 (السادس) قول كثير من النحويين
 في قوله تعالى إن عبادي ليس لك
 عليهم سلطان إلا من اتبعك أنه دليل
 على جواز استثناء الأكثرين
 الأقل والصواب أن المراد بالعباد
 المخلصون لا عموم المملوكين وإن
 الاستثناء منقطع بدليل سقوطه
 في آية سبحان إن عبادي ليس لك
 عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا

لأجل التحقيق بل لأجل نفي الائم المتوهم على التقديرين فكل من الجملة بذكر لفادة
 معناه بجزءه (قوله وحمل الرسم الخ) هـ ذارد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى إيمانا
 الألف في لازائدة (قوله وإن أي إذا لم تنصف) أي لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك)
 أي والمعنى وإذا كانوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم (قوله ما بعده) وهم جملة يخسرون
 وحذف خبر أحد المبتدئين دلالة الآخر وقوله خبر أي خبر مبتدأ والجملة جواب إذا
 (قوله لرسم الواو بغير ألف) أي فهـ ذابدل على أن الضمير متصل بالفعل لأن الفعل
 إذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولأن الحديث) أي لأن الحديث
 عنه وهو الذي ذموا من أجله وقوله في الفعل أي الأخذ والإعطاء وهو المشار به بقوله
 إذا كانوا على الناس يستوفون وإذا كانوا هم الخ وقوله لافي الفاعل أي وحيث
 فلا وجه لتأكيده (قوله إذا أخذوا من الناس) راجع لا كانوا وفيه إشارة إلى أن على
 بمعنى من وقوله وإذا أعطوا راجع لكانوا هم أو وزنهم (قوله استوفوا) أي أخذوا
 حقهم بكامله (قوله وإذا أعطوهم) أي وإذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم حقهم
 (قوله أخسروا) أي وحيث نقصهم كالوهم ووزنهم للناس (قوله وإذا جعلت
 الضمير) أي هم في قوله كانوا هم أو وزنهم (قوله إذا أخذوا استوفوا) أي من الناس
 بأن كال أو وزن لهم هم غيرهم وقوله استوفوا أي حقهم وقوله وإذا تولوا الكيل أي
 وأخذوا لأنفسهم أخسروا أنفسهم أي وهـ ذابعدا لكون الشأن إنهم إنما يخسرون
 إذا لم يتولوا الكيل وإذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم
 (قوله متنافر) أي لخالفته للطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال إن المعنى
 وإذا كانوا بأنفسهم أو وزنوا بأنفسهم أخسروهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص
 حقه وحيث فلا تنافر (قوله لافي المباشر) أي الذي هو الفاعل (قوله لقراءة بعضهم
 بالنصب) أي وكل ما جاز أن يكون منصوبا على الاشتغال إنما يكون رفعه على الابتداء
 (قوله على جواز استثناء الأكثرين الأقل) الأولى حذف الأقل ويقول استثناء
 الأكثر فقط لأن الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاءني عشرة الأسبعة وظاهر قوله
 من الأقل أنه يجوز قولك جاءني ثلاثة الأعشرة لأنه حيث استثناء الأكثرين الأقل
 مع أنه لا يصح (قوله والصواب أن المراد الخ) أي بدليل الإضافة للباء المفيدة للتشريف
 ولا شك أن الباء من نفس الموضع لأن الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التي قبل
 هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعاً طاع النظر عن كون المراد
 بالعباد المخلصين وهذا في الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التي قبلها والمنصف
 لم يذكر هنا لأنه من هذه الجهة وإنما ذكره لكونه لازماً لكون المراد بالعباد المخلصين
 أول كونه دفعا لسؤال مقدروها إذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء أهـ
 تقرير شيخنا دبر وجه مستطابحت الله ما بيني (قوله والصواب أن المراد بالعباد المخلصون

(الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف
 الأصل من غير ضرورة لا مكان حل الاستثناء على الاتصال وهو الأصل ويكون المراد
 بالعباد عموم المملوكين ولا يضر في ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه ارى بالعباد فيها
 المخلصون فترك الاستثناء وقد يجاب بأن القرآن يفسر بعضه بعضاً فاذا تكررت لفظ فيه
 وكان له في موضع محل واحد وفي آخر ذلك المحل وغيره حل في الآخر على ذلك المحل دون
 غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الأصل الا أنه فصيح شائع اه قال الدماميني ثم
 هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شيء وفي ذلك الموضع
 ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده له ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهي الدالة على أن
 المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شيء
 وبشهاد استعمال في مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله المثال الآتي) أي في السابع
 في قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتي والذي أجزم به أن الخ (قوله قدر)
 أي جعل الاستثناء من فأسرياً لك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لان المختار الاتباع
 بعد التني وشبهه ولا ينبغي تخرج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره)
 أي جعله أي الاثنا عشر من ولا يلتفت منكم أحد أي فهو يدل من أحد بدل بعض من كل
 (قوله ويرد) أي ذلك القول وهذا لان الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أي لان
 المعنى لا يلتفت منكم أحد أي السارون الا امرأتك فانهم امن السارين وتلفت (قوله
 على قراءة الرفع) أي لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ تكون مسرى بها (قوله
 وفيه نظر) أي في الرد الذي قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشري نظر بل كلام الزمخشري
 رجيح ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب بنجم الأئمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر
 وهو أن الاسراء المأمورية مقيدة بعدم الالتفات معنى أي أسرا اسراء غير ملتفت فيه
 بأهلان الامر أنك فان اسراءهم مع التفاتهم وحينئذ فقراءة النص تدل على انها مسرى
 بها كقراءة الرفع فخاصه منع أن قراءة النص تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب
 المصنف فخاصه منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير
 مسرى بها كقراءة النص اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أي
 قصد ابل على أنهم مهم أي حال الاسراء (قوله وقد روى) سند للمنع أي فيه نظر لانه
 قد روى الخ (قوله انها تبعهم) أي وليست مسرى بها قصداً (قوله وبه يقول
 الزمخشري) أي وأقول لك بعد ما تقدم من البحث في كلام الزمخشري والجواب عنه تنبه
 فقول الزمخشري الخ (قوله على الوجه المرجوح) أي لان الاستثناء من الكلام الغير
 الموجب الارجح فيه الابدال ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أي
 على الوجه المرجوح (قوله فان النص فيها الخ) فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه
 المرجوح وحينئذ فليكن هنا كذلك مخرجة عن الوجه المرجوح ولا ضرر فيه (قوله

وتطير المثال الآتي (السابع) قول
 الزمخشري في ولا يلتفت منكم
 أحد الامر أنك ان من نصب قدر
 الاستثناء من فأسرياً ذلك ومن رفع
 قدره من ولا يلتفت منكم أحد
 ويرى باسئلامه تناقض القراءتين
 فان المرأة تكون مسرى بها على
 قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة
 النص وفيه نظر لان اخرجها
 من جملة التني لا يدل على انها
 مسرى بها بل على انها معهم وقد
 روى أنها تبعهم وانما التفتت
 فرأت العذاب فصاحت فأصاحها
 فمرفقتها وبعده فقول الزمخشري
 في الآية خلاف الظاهر وقد سبقه
 غيره اليه والذي جلهم على ذلك
 ان النص قراءة الاكثرين فاذا
 قدر الاستثناء من أحد كانت
 قراءتهم على الوجه المرجوح
 وقد اتزم بعضهم جواز مجي قراءة
 الاكثر على ذلك مستنداً بقوله
 تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر

فإن النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ أنا كل بالرفع وهذه القراءة
 يحتمل أن يكون خلقناه مفعلة لشيء مخصوصة وبقدرة خبر وهذا لا يفيد عموم القدر في جميع
 المخلوقات فيهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بخلق له وذلك لان المعنى على هذا
 الاحتمال أنا كل شيء مخلوق لنا كأنه بقدر فيفيد أن الشيء الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا
 قول القدرية وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر خبر ثان والمعنى كل شيء
 مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خلق الاشياء
 بقدر خبرا كان او شرا كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تشمل الامذهب
 أهل السنة اذ لا يتوهم عند نصب كل شيء كون خلقناه مفعلة لكل شيء لانه اذا نصب كل
 شيء لزم أن يكون خلقناه مفسرا للناسبه واذا كان مفسرا فلا يكون مفعلة وحينئذ
 يفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شيء بقدر (قوله زيد اضربه) أي ونصب
 زيد على الاشياء تغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين في شذوه فانه من افراد قول ابن مالك
 والرفع في غير الذي مر ربح (قوله ولم ير) أي سيبويه وحاصله أن نصب كل شيء عند
 سيبويه في الآية من قبيل النصب المرجوح لامن قبيل النصب الراجح فان قيل ليس
 النصب في الآية مرجوحا وانما هو راجح لانه في الرفع في الآية يخاف التباس المفسر
 بالصفة أي يخاف التباس ما جعل مفسرا في حالة النصب بالصفة وهو ترجيح للنصب
 اذ لا التباس فيه وأجيب بأن سيبويه لم ير خوف التباس المفسر بالصفة اذ ارفع الاسم
 مرجحا للنصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس في العربية فلا تكون
 السلامة منه مرجحة (قوله مرجحا) أي افراد النصب أي انه يجعلها من باب الاشتغال
 المرجوح ولم يرتزجها بخلافها عن الالباس اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع
 الالباس في العربية وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب (قوله نحو خفت)
 اعلم أنه يحتمل أنه مبنى للفاعل وأصله خوفت نقات حركة الواو والخاء بعد سلب حركتها
 ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم
 (قوله وطلت) يحتمل أنه مبنى للفاعل فأصله طوات بفتح الطاء وضم الواو فهو مبنى
 للمفعول فأصله طوات بضم الميم وكسر الواو وفعل الاوّل نقلت حركة الواو لما قبلها بعد
 سلب حركتها ثم حذف لالتقاء الساكنين وعلى الثاني استقلت الكسرة على الواو
 فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله محتمل لهما) لانه ان كان الاصل
 نضار بفتح الراء الاولى فهو مبنى للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبنى
 للفاعل (قوله محتمل لوصفهما) أي لوصف المبني للفاعل بأن يكون اسم فاعل ووصف
 المبني للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك لانه ان كان أصله مختبر بكسر الباء فهو اسم
 فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله في النسب) أي محتمل لاحد الوصفين من
 اشترى فيجتمل أنه نسبة لمشتري بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشتري بفتحها

فإن النصب فيها عند سيبويه على حد
 قواهم زيد اضربه ولم ير خوف
 التباس المفسر بالصفة مرجحا كما
 رآه بعض المتأخرين وذلك لانه
 يرى في نحو خفت بالكسر وطلت
 بالضم أنه محتمل له على الفاعل
 والمفعول ولا خلاف ان نحو نضار
 محتمل لهما وان نحو مختار محتمل
 لوصفهما وكذلك فهو مشتري
 في النسب

وقال الزجاج في غايات تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثاني خبر أي دعواهم ان
 الزمخشري قال ان الحلاج وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فاعلية الاول
 انما هو بعض المتأخرين والالباس واقع في العربية بدليل أسماء الاجناس ٣٠٣ والمشتركات انتهى والذي أجزم به ان

قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة
 وان الاستثناء في الآية من جملة
 الامر على القراءة بتبديل سقوط
 ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن
 مسعود وان الاستثناء منقطع
 بدليل سقوطه في آية الحجر ولان المراد
 بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من
 اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا
 مؤمنين يؤيده ما جاء في ابن نوح
 عليه الصلاة والسلام يا نوح انه
 ليس من اهلك انه عمل غير صالح
 ووجه الرفع انه على الابتداء
 وما بعده الخبر المستثنى الجملة
 وتطيره است عليهم عسيطر الامن
 تولى وكفر فبعذبه الله واختار
 ابوشامة ما اخترته من أن الاستثناء
 منقطع ولكنه قال وجاء النص
 على اللغة الجازية والرفع على
 التسمية وهذا يدل على انه جعل
 الاستثناء من جملة التهي وما قدمته
 أولى لضعف اللغة التسمية ولما
 قدمت من سقوط جملة التهي في
 قراءة ابن مسعود حكاه أبو عبيدة
 وغيره

الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند
 وجود المشتبهات ولذلك أمثلة

(أحدها) نحو زيد أحصى ذهنا وعمرو
 أحصى مالا فان الاول على ان
 أحصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز

مثل أحسن وجهها (والثاني) على ان أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل وأحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول بعضهم
 في أحصى لما بنوا أمدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعال كونه فاعلا في المعنى
 كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مالا

اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثاني خبر أي دعواهم
 (قوله والالباس واقع في العربية بدليل الخ) أي لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة
 ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابرار الضمير في مسئلة تجريان
 الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو يا مسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء
 فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبني للمفعول (قوله والمشتركات) جمع
 مشتركة في كلمة مشتركة (قوله أن قراءة الاكثرين) وهي نصب امرأتك
 (قوله وأن الاستثناء في الآية من جملة الامر) أي من أهلك الواقعة في جملة الامر
 (قوله وأن الاستثناء منقطع) أي لكن امرأتك انه الخ فالمراد بأهلك المأمور بأسرته
 بهم غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أي والمتصل لا يقطع وكل هذا من باب
 وخبر ما فسرته بالوارد (قوله في آية الحجر) وهي فأسر بأهلك بقطع من الليل وامضوا
 حيث تؤمرون (قوله يا نوح انه ليس من أهلك) أي الناجين (قوله ووجه الرفع) أي
 مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النص (قوله على اللغة الجازية) حاصله
 ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير واجب بأن تقدمته نفي أو نهي فان كان متصلا
 فالارجح الاتباع ويجوز النص على الاستثناء وان كان منقطعا تهي النص على
 الاستثناء عند الجازين وجاز الاتباع أيضا عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ)
 أي لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النص عند الجازين والتميميين جميعا
 على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة التهي) أي من أحد الواقع في جملة
 التهي ووجه الانقطاع أن الخطاب في منكم للمؤمنين (قوله وما قدمته) أي من
 كون الاستثناء من جملة الامر على القراءة بتبديل (قوله من سقوط جملة التهي) أي فان
 سقوطها في بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الامر اذ لا يجوز حذف المستثنى
 منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قد يتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة
 ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحدا لذهنان والا كان مثل أحصى مالا والذهن
 قوة للنفس معدة لا كتساب الآراء وشذتها هي الذكاء وجودة تهيئتها تصورها ما يرد
 عليها هي الفطنة اه شئني (قوله تمييز) أي محمول عن الفاعل (قوله فان الامد الخ)
 هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أي ففاعل الكثرة في المعنى المال لازيد اه
 تقرير دردير (قوله كونه فاعلا في المعنى) أي كما قال في الخلاصة

والفاعل المعنى انصب بافعلا مفضلا كانت اعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز فموض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا في

الثاني فهو زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر اوصفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراد لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية (٣٠٤) صفة فيهما والمشهور فيهما الجواز كما ان ذلك جائز في الصفات وعليه قول بعضهم

في فاذا هم فربما يحتمل - مون
ان يحتمل - مون خبر ثان اوصفة
ويحتمل الجملة أيضا أي فاذا
مسترقون مختصين وأوجب
الفارسي في كونها قرينة خاسية
كون خاسية خبرا ثانيا لان جمع
المذكر السالم لا يكون صفة لما
لا به قبل (الثالث) رأيت زيدا
فقيهها ورأيت الله لال طالعا فان
رأى في الاول عاية وفقيهها مفعول
ثان وفي الثاني بصرية وطالعا
حال وقت - ول تركت زيدا عالما
فان فسرت تركت بصيرت فاعلم
مفعول ثان أو بخلافه حال واذا
حمل قوله تعالى وتركهم في
ظلمات لا يبصرون على الاول
فالظرف لا يبصرون مفعول
ثان ترك كما يتكرر الخبر
أو الظرف مفعول ثان والجملة
بعده حال أو بالعكس وان حمل
على الثاني لخالان (الرابع)
اعترف غرفة بده ان فحمت العين
فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول
به ومثلهما حسوت حسوة
وحسوة

الجهة العاشرة أن يخرج على
خلاف الاصل أو على خلاف
الظاهر لغير مقتض

كقول كي في لا تطلوا صدقاتكم
بالمز والاذى كالذي الآية ان الكاف نعت لما مدر محذوف أي ابطالا كالذي ويلزمه أن يقتدر ابطالا كابطال
اتفاق الذي يتفق

المعنى لان فاعل الكثرة مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله اعدم الفائدة)
أي لان من المع - لوم ان زيدا رجل - بشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيد الخبر عنه اما بنفسه
او بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أي فالجملة اما خبر ثان اوصفة للخبر وقوله
وزيد رجل يفعل الخير أي فهي صفة لا غير اعدم اقادة الاول على انفراده (قوله صفة
فيهما) أي في المثالين وقوله والمشهور فيهما أي في المثالين (قوله الجواز) أي جواز
كون الجملة خبرا كما يجوز ان تكون صفة (قوله ذلك) أي تعدد الخبر (قوله جائز
في الصفات) أي اذا كان كل منهما صفة فنحو زيد عالم فاضل (قوله وعليه) أي على
ذلك المشهور يخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل)
أي فلا يجوز ان يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقيهها مفعول ثان) فان قيل لم لا
تكون رأى في الاول بصرية وفقيهها حالا أجب بأن الغالب في الحال أن تكون منتقلة
وفقيهها ليس كذلك اه ثمنى (قوله على الاول) أي بأن جعل تركه - في صير (قوله
فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان يتكرر) وفي عبارته بحث وذلك أن الاخبار عن مجموع
الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه منافي لغرضه من جعل كل
منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذا لم يجمع لم يتكرر قالوا
أن يقول ان الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرار أي ذكر ثانيا لا من جهة
خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أي ~~كونه~~ مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الامرة
واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان يتكرر) معناه ان أصلها خبران
متعددان وهما مفعولان بعد دخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها
فعل متعددا لثنتين مثلا صار له مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا فكثر تقول ظننت زيدا فقيهها عالما
شاعرا كاتبا ظريفا فلا امتناع في ذلك اذا كانت تلك المفاعيل في الاصل اخبارا وقيل
يجوز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثاني) أي بأن جعل تركه - معنى خلق (قوله
فمفعول مطلق) أي لان الغرفة بالفتح اسم للفعل (قوله مفعول به) أي لان غرفة بالضم اسم
للمغروف وكذا تقول في حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله
لانهما قد يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثاني فيما اذا احتل الكلام
اعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أي في
قوله كالذي (قوله ويلزمه أن يقتدر الخ) أي لان الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات
فلذا اقتدر دخول الكاف ابطال (قوله كابطال اتفاق الخ) انما اقتدر اتفاق لان الابطال
حكم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال (قوله اتفاق الذي يتفق) ماله رتاء الناس

والوجه أن يكون كالذي حال من الواو أي لا تطلوا صدقاتكم مشبهين ٣٠٥ الذي يتفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول

بعض العصريين في قول ابن
الحاجب الكلمة لفظ أصله
الكلمة هي لفظ ومثله قول ابن
عصفور في شرح الجمل أنه يجوز
في زيده والقاضل أن يحذف مع
قوله وقول غيره أنه لا يجوز حذف
العائد في نحو جاء الذي هو في الدار
لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف
ورده على من قال في بيت الفرزدق
* واذما مثلهم بشر *

ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان
محذوف خبره واذما بشر مكانا
مثل مكانهم بأن مثله لا يختص
بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول
الزمخشري في قوله

* لانسب اليوم ولا خله *

ان النسب باضمار فعل أي ولا
أرى وإنما النسب مثله في لا حول
ولا قوة وقول الخليل في قوله

* أالأرجل اجزاء الله خيرا *

ان التقدير ألا تروني رجلا مع
امكان أن يكون من باب
الاشتغال وهو أولى من تقدير فعل
غيره مذكور وقد يجاب عن هذا
بثلاثة أمور أحدها ان رجلا نكرة
وشرط المنصوب على الاشتغال أن
يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب
بان النكرة هنا موصوفة بقوله
* يدل على محله تبيت

الثاني أن نصبه على الاشتغال
يستلزم الفصل بالجملة المفسرة
بين الموصوف والصفة ويجاب

ولا يريد باتفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشري
في الكشف كلام من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذي يتفق) أي وإنما
كان هذا الاعراب هو الوجه لأنه لا حذف في الكلام عليه اذهو والاصل اه تقرير
ردبر (قوله وقول بعض العصريين) بالجر عطف على قول مكي والمراد بذلك البعض
ابن الاكفاني الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلميذ المصنف (قوله أن يحذف)
أي ذلك الضمير (قوله لأنه لا دليل الخ) أي وإذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف
في زيده والقاضل وفي الكلمة لفظ مع أنه لا دليل عليه (قوله ورده) أي ومع رده
(قوله واذما مثلهم بشر) * هذا مجزيت ومصدره

* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريبش وقوله لانسب الخ هذا صدر بيت بحره
* اتسع الخرق على الراقع * (قوله بأن مثله) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) أي
بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) أي على ذلك الخبر المحذوف أي وحينئذ فالاولى
أن يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف ومثلهم حال أي اذما بشر في الوجود مما ثلثهم ولا
يجوز أن يكون منهم خبر ما وبشر اسمها لان شرط اعمال ما عند الجازين ترتيب
معمولها (قوله ان النسب) أي في خلة (قوله أي ولا أرى) أي والتقدير خلاف
الاصل فالنصب انما هو مثله الخ (قوله وانما النسب مثله) أي فهو على الغاء الثانية
والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجاب عنه بأنه انما ارتكب
خلاف الاصل لمقتض ذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على
الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على أن الشاعر لم يرد أن يدعول رجل هذه
صفته وانما قصده طلبه وجهه فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله الأرجل اجزاء
الله خيرا) هذا صدر بيت وتعامه * يدل على محله تبيت * (قوله وهو) أي أن نصب
رجلا في هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف فسر بمذكور أولى من نصبه
بمحذوف غيره فسر بمذكور لأنه خلاف الظاهر (قوله وقد يجاب عن هذا) أي
الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير
مفسر بمذكور (قوله نكرة) أي خالصة عن مستوعات الابتداء (قوله قابلا للرفع
بالابتداء) بأن يكون معرفة أو نكرة اها مسوقة وهما ليس كذلك وحينئذ فيكون تقدير
الخليل أي جعله منصوبا بمحذوف غيره فسر بمذكور أولى (قوله بأن النكرة هنا
موصوفة) أي وحينئذ فهي قابلة للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد) أي فقد
فصل بالجملة المفسرة وهي هلك بين الموصوف أعني امرؤ وصفته أعني ليس له ولد (قوله
هذه صفته) يعني يدل وأما جملة جزاء الخ فهي معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد
الشاعر انهم يرونه رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محله تبيت وليس قصده
الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول اهم من الثاني وحينئذ فالجمل عليه أولى

بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ٣٩ في ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء

فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيبويه في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه أن أصله آليت على حب العراق فضع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسي بخلاف ٢٠٦ حذف الجار فجوابه أن أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية في جواب القسم

لها الصدر لخلولها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماه الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وإنما قال في قل اللهم فاطر السموات والأرض أنه على تقديرها ولم يجعله صفة على الحمل لأن عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات فلم يجوزعه وإنما قال في قوله

اعتاد قلبك من سلى عوائده وهاج أحزانك المكنونة الطلل وربع قواء أذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل أن التقدير هو ربع ولم يجعله على على البديل من الطلل لأن الربع أكثر منه فكيف يبذل الأكثر من الأقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر إذ البديل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافي تضمينا ولأن أسماء الديار قد كثرت فيها أن تحمل على عامل مضمير يقال دارمية وديار الاحباب رفعا باضمار هي ونسبا ضمرا بازكر فهذا موضع ألف فيه الحذف وإنما قال الاخفش في ما أحسن زيدا أن الخبر محذوف بناء على أن ما معروفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة مع أنه إذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا كما قال

(قوله فكان الحمل عليه أولى) أي والحمل عليه يكون بجعل النصب محذوف غير مفسر بذكر كونه بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فإنه يفيد أن المقصود الدعاء لرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شروع في جواب عن أمور ربما يتوهم تخريجها على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر فأحب أن يجيب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أي فيقدر أن الأصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر فلذا كان قياسيا بخلاف تقدير على فإنه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وإنما قال) أي سيبويه في قل اللهم فاطر السموات أي وكذا قال ذلك في قل اللهم مالك الملك (قوله أنه) أي فاطر وقوله على تقدير يأ أي أنه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على الحمل) أي مع أنه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فإنه خلاف الظاهر إذا كان الأصل عدم الحذف ولا دليل على حذف (قوله أشبه الأصوات) فقد صار مثل هلا إذا الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم الله مع بقائه سماعيا على معنيهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المتزل الذي لا أنيس به وأذاع أفشى ومفعوله محذوف أي إذا عاصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصرها الرياح فتطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخصل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبات الذاعم اه شحني (قوله وكل حيران) أي في سيرة من السحاب لنقله وعدم الريح التي تسوقه فهو يرتد في الذهاب لا جهة (قوله أن التقدير الخ) أي إذا رفعت وأما إذا نصبت فالتقدير اذكر ربعا فقد جوز سيبويه فيه الرفع والنصب إلا أن الرسم لا يساعد الثاني (قوله ولم يجعله على البديل من الطلل) أي مع أنه ليس خلاف الأصل بخلاف جعله ضمرا للاحتياج إلى تقدير (قوله لأن الربع أكثر منه) أي لأن الدار أعنى الربع أكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبذل الأكثر الخ) اعترض بأنه كما يمنع بديل الأكثر من الأقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمنع الأخبار بالأكثر عن الأقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح سيبويه بأن الأخبار هنا يصح ولا بدله من مصحح وأي شيء فرض مصححا للأخبار كان بعينه مصححا للبديهة قال الشنقي وأقول مصحح الأخبار بالأكثر عن الأقل المبالغية وهي لا معنى لها في الإبدال (قوله أن يحمل) أي يخبر بها عن عامل أي عن مبتدأ محذوف وجوبا ولا يجوز أن يظهره وكذا لا يجوز إظهار الفعل العامل فيها النصب وإنما لم يجوز إظهار الرفع ولا النصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى في أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المنزل والأمثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها اه دمايني (قوله لم يحتج إلى تقدير خبر) أي بخلافه على كلامه لأن المعنى على الذي حسن زيد أشي عظيم أو شيء حسن زيد عظيم (قوله أن ما التامة) هي التي لا تحتاج لصفة أو صفة وقوله الحمل عليه أي حمل ما أحسن

سيبويه لم يحتج إلى تقدير خبر لأنه رأى أن ما التامة غير ثابتة أو غير فاشية وحذف الخبر فاش فخرج عنده الحمل عليه زيدا

وانما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا ٣٠٧ المحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة

قبله خبر الان نعم وبش موضوعان
للمدح والذم العامين فناسب
مقامهما الاطناب بتكثير الجمل
ولهذا يجيزون في نحو هدى
للمتقين الذين يؤمنون أن يكون
الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعا
بتقديرهم مع امكان كونه صفة
تابعة على أن التحقيق الجزم بأن
المخصوص مبتدأ وما قبله خبر
وهو اختيار ابن خروف وابن
الباذش وهو ظاهر قول سيبويه
وأما قولهم نعم الرجل عبد الله
فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله
مع قوله وإذا قال عبد الله نعم
الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب
أخوه فسوى بين تأخير المخصوص
وتقديمه والذي غزا أكثر النحويين
أنه قال كأنه قال نعم الرجل
فقبل له من هو فقال عبد الله ويرد
عليهم أنه قال أيضا وإذا قال
عبد الله فكانه قيل له ما شأنه فقال
نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم
المخصوص وانما أراد أن تعلق
المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا
تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت
أو أخرت وجوز ابن عصفور في
المخصوص المؤخر أن يكون
مبتدأ حذف خبره ويرده أن الخبر
لا يحذف وجوبا الا ان سدد شي
مسده وذلك وارد على الاختص
في ما أحسن زيدا وأما قول
الزمخشري في قول الله عز وجل

زيدا على حذف الخبر (قوله وانما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب
المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد
خبر المحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبر المحذوف) أي الممدوح زيد (قوله
العامين) أي في صفات المدح والذم فعني نعم الرجل لأمده الرجل بجميع صفات المدح
ومعنى بش الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتكثير
الجمل) أي وحيث أنه يكون هذا الاعراب الذي أجازة كثير من النحاة مخالفا للظاهر
لمقتضى وهذا غير خطأ والخطأ انما هو مخالفة لغرض مقتضى كما مر (قوله ولهذا) أي لاجل
كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أي لان المقام
مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم
من أن ما أجازة كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتضى (قوله وأما قولهم الخ) هذا
مقول قول سيبويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ
والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيبويه (قوله وإذا قال) أي القائل (قوله
فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه (قوله
فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو
متأخرة عنه (قوله والذي غزا أكثر النحويين) أي في جعلهم المخصوص اذا تأخر عن الجملة
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبرا لمبتدأ محذوف (قوله أنه) أي سيبويه (قوله
كانه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص
بالمدح أو الذم اذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثابتين ما جواب سؤال مقدور وحذف
مبتدأها وبقي خبرها (قوله انه قال أيضا) يعني أنه يرد على أكثر النحاة أن سيبويه كما قال
هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخرا
جملتان ثابتتين ما جواب عن سؤال مقدور وحذف مبتدأها وبقي خبرها قال أيضا عبارة
ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثابتتين ما جواب عن سؤال مقدور ولم
يقبل أحدان المخصوص اذا تقدم يكون خبر المحذوف (قوله وانما أراد) أي سيبويه
بالعبارتين وهذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر
محذوف فذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله الا بالمجموع) أي
مجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص وقوله قدمت أي المخصوص أو أخرته وهذا يفيد
أن المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله
في ما أحسن زيدا) حيث قال ان الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة
وما بعدها صفة أو صفة لها (قوله وأما قول الزمخشري) الخ جواب عما يقال كيف يكون
الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزمخشري قد اذنه في هذه الآية وحاصل
الجواب أنه انما ارتكبه لمقتضى وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعده مخالفة للظاهر

قل هو الذين آمنوا هدى وشفاه والذين لا يؤمنون في آذانهم وقرانه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقره حذف المبتدأ
أوفي آذانهم منه وقر والجمله خبر الذين مع ٣٠٨ إمكان أن يكون لاحذف فيه فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجمله
ومابعدا حـ ديشافي القرآن

قد رما بينهما كذلك ولا يمكن أن
يكون حـ ديشافي القرآن الاعلى
ذلك اللهم إلا أن يقدر عطف الذين
على الذين وقر على هدى فيلزم
العطف على معمولي عاملين
وسبويه لا يجيزه وعليه فيكون
في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه
فصار حالا وأما قول الفارسي في
أول ما أقول اني أحمد الله فحين
كسر الهمزة ان الخبر محذوف
تقديره ثابت فقد خولف فيه
وجعلت الجمله خبرا ولم يذكر
سبويه المسئلة وذكرها أبو بكر
في أصوله وقال الكسر على
الحكاية فتوههم الفارسي أنه
أراد الحكاية بالقول المذكور
فقد ر الجمله منصوبة المحل فبقى
له المبتدأ بلا خبر فقد ر وانما أراد
أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي
يفتح به قوله (خاتمة) واذ قد
انجز بنا القول الى ذكر الحذف
فلنوجه القول اليه فانه من
المهمات فنقول ذكر شروطه وهي
ثمانية ١ احدها وجود دليل حالي
كقولك لمن رفع سوطا زيدا
باضمارا ضرب ومنه قالوا سلاما
أي سلمنا سلاما أو مقالي كقولك
لمن قال من أضرب زيدا ومنه وإذا
قبل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا
وانما يحتاج الى ذلك اذا كان

لمقتض غير خطا (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاه وقوله للذين
آمنوا متعلق بالخبر أو بمحذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم
وقر) أي فهو مبتدأ وفي آذانهم حال من وقر بعده الواقع خبرا عن هو والجمله خبر الذين
لا يؤمنون (قوله أوفي آذانهم منه وقر) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره
في آذانهم منه وقره وقوله في آذانهم خبر مقدم وقر مبتدأ مؤخر ومنه حال من وقر أي
حالة ككون الوقرا ثمان القرآن (قوله حـ ديشافي القرآن) أي كلاما في شأن القرآن
وقوله ما قبل هذه الجمله هو قوله ان الذين كفروا بالاذكر الى قوله هدى وشفاه وقوله وما
بعدها هو قوله وهو عليهم عني (قوله قد رما بينهما) أي وهو وقوله والذين لا يؤمنون في
آذانهم وقر وقوله كذلك أي كلاما في شأن القرآن (قوله الاعلى ذلك) أي التقدير
بأن يقدر في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده واعرابه وان
كان مخالف للظاهر لكن لمقتض وحينئذ فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون
حـ ديشافي شأن القرآن من غير تقدير في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي
عاملين) أي لان العامل في الذين الاول لام الجرو والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير
القرآن (قوله في أول ما أقول) أي أول قولي أو أول القول الذي أقوله (قوله وجعلت
الجمله خبرا) أي والمعنى أول قولي هذا اللفظ (قوله وانما أراد الخ) يعني أن أبا
بكر لم يريد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا
الكلام اللفظ الذي يفتح به قوله (قوله واذ قد انجز الخ) كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف
بجري كلمة الشرط نحو واذ لم يته دوابه فسبق قولون واذ اعترلتموه هم وما يعبدون الا الله
فأروا الى الكهف لكن يصح عن ذلك وجود قد لا متناع دخولها في الشرط اه
دما ميني قال الشنخي وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي
اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك لمن رفع سوطا زيدا) أي فالدليل
حالي (قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدور حالهم وهو مجيبهم ودخولهم
عليه (قوله من أضرب زيدا) أي أضرب زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا
(قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مقالي (قوله ومبتدأ الثانية) أي والدليل
فيهما حالي (قوله أو لفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لا في الآية يفيد ذلك اللفظ
معنى وهو النفي مبنية الجمله عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجمله)
أي معناها (قوله أي لا تقتض) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلا)
أي كما اذا قبل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله
ولكن بشرط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي أو صناعي أنه لا يجوز الحذف
ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصد أنه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء

المحذوف الجمله بأسرها كما مثلنا أو احذر كتبها نحو قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون من
حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو قال الله تقتض أي لا تقتض وأما اذا كان المحذوف فضلا
فلا يشترط حذفه وجدان الدليل ولكن بشرط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي

من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أي ولو حذف هذه الفضة
 لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا مع أن القصد في الضرب عن غير زيد (قوله زيد
 ضربته) أي فلو حذف الضمير وأبقيت زيدا على الرفع لكان فيه تهينة العامل للعمل
 وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه أعمال العامل الضعيف وهو لا يتدأدون الفعل وهو
 ممنوع (قوله وسياقي شرحه) أي شرح المانع الصناعي من هذا المثال أي في الشرط
 السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أي فيما إذا كان المحذوف جملة أو
 ركنا منها أو فصلة ولكن كان في حذفها ضرر معنوي أو صناعي (قوله امتنع حذف
 الموصوف) أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوي (قوله امتنع حذف الموصوف)
 أي فهو وإن كان فصلة لكن حذفه يحصل عليه خلل معنوي إذ لو حذف رجل لم يعلم هل
 الأبيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات إذ الأبيض يصلح وصف لكل منها فإن
 قلت كيف يقول ولا شرائط الدليل مع أنه لم يشترط حذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء
 الضرر المعنوي أو الصناعي قلت قد سلف أن قوله ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه
 ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاقل فكأنه قال ولا يشترط حذفه وجدان الدليل
 الا عند حصول ضرر معنوي اه شمني (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتباً) أي فلو حذف
 رجل لم يلبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف
 شخص أو إنسان وهو يصدق بالذكر والأنثى والصغير والكبير مع ان الموصوف الرجل
 بخصوصه الا أن يقال انه لا يحصل ابهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما هو
 الرجل والصغير لا يراد غالبا والرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث الحقوا الفرائض بأهلها
 فبأبى فلا ولي رجل ذكر (قوله وحذف المضاف في نحو الخ) أي وامتنع حذف المضاف
 في نحو الخ لما يترتب على حذفه من الخلل المعنوي ولا دليل عليه (قوله في نحو جاءني
 غلام زيد) أي فلو حذف غلام لم يعلم هل الجاني نفس زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك)
 أي فان الأصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالي وهو استحالة مجيء
 الرب (قوله وحذف العائد) أي وامتنع حذف العائد في نحو الخ لما فيه من الخلل
 مع عدم الدليل الدال عليه (قوله جاء الذي هو في الدار) أي فلو حذف العائد لم يعلم
 هل الصلة جملة اسمية أو هي الجارة والمجرور ولذا قال ابن مالك وأبو ان يختزل
 ان صلح الباقي لوصل مكمل (قوله أيهم أشد) أي لان صلة أي يجوز فيها الحذف وان لم
 يحصل استتالة (قوله وحذف المبتدأ) أي وامتنع حذف الخ لوجود الخلل وعدم
 الدليل الذي يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) أي
 فلو حذف ضمير الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهي هند
 مليحة (قوله ومن ثم) أي من أجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيدا أخوذ) زيد
 مبتدأ وما أخوذ خبر ورفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعده ان دليل على أن اسم ان
 محذوف لان بك متعلق بما أخوذ ولا يكون اسمها (قوله وحذف الجارة) أي وامتنع

كما في قولك ما ضربت الا زيدا
 او صناعي كما في قولك زيد ضربته
 وقولك ضربني وضربته زيد
 وسياقي شرحه ولا شرائط الدليل
 فيما تقدم امتنع حذف الموصوف
 في نحو رأيت رجلا أبيض
 بخلاف رأيت رجلا كاتباً وحذف
 المضاف في نحو جاءني غلام زيد
 بخلاف فهو وجاء ربك وحذف
 العائد في نحو جاء الذي هو في الدار
 بخلاف نحو لتزعم من كل شيعة
 أيهم أشد وحذف المبتدأ اذا كان
 ضمير الشأن لان ما بعده جملة تامة
 مستغنية عنه ومن ثم يجوز حذفه
 في باب ان نحو ان بك زيدا أخوذ
 لان عدم المنصوب دليل عليه
 وحذف الجارة

في نحو رغبت في أن تفعل أو عن
 أن تفعل بخلاف عجب من أن تفعل
 وأما ورغبون أن تمكحوهن فأنما
 حذف الجارة فيها القرينة وأنما
 اختلف العلماء في المقدّر من
 الحرفين في الآية لاختلافهم في
 سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة
 في القرينة وكان مردوداً قول
 أبي الفتح أنه يجوز جلست زيدا
 بتقدير مضاف أي جلوس زيد
 لاحتمال أن المقدّر كلمة إلى وقول
 جماعة أن بنى نعيم لا يثبتون خبر
 لا التبرئة وأنما ذلك عند وجود
 الدليل وأما نحو لا أحد أغبر من
 الله وقولك مبتدأ من غير قرينة
 لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر
 فيه إجماع وقول الأكثرين أن
 الخبر بعد لولا واجب الحذف وأنما
 ذلك إذا كان كونا مطلقا نحو
 لولا زيد لكان كذا يريد لولا
 زيد موجوداً ونحوه وأما لا كوان
 الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت
 فواجبة الذكر نحو لولا زيد سلمنا
 ما سلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام
 لولا قومك حديثه عهد بآسلاف
 لآسست البيت على قواعد إبراهيم
 وقال الجمهور لا يجوز لاتدن من
 الأسد بآكل بالجزم لأن الشرط
 المقدّر أن قدر مثبتاً أي فان تدن
 لم يناسب فعل النهي الذي جعل
 دليلاً عليه وإن قدر منقضى أي فلا
 تدن فسد المعنى بخلاف لاتدن
 من الأسد سلم فان الشرط المقدّر
 منقضى وذلك صحيح في المعنى والصناعة
 ولك أن تجيب

حذف الجارة (قوله في نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل) أي لانه إذا حذف
 في لم يدريها هل هو في أو عن لاحتمال كل منهما لأن رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل
 على عینه (قوله بخلاف عجب الخ) أي فيجوز حذف الجارة فيه لأن عجب انما يتعدى
 بمن وأما رغب فيتعدى بنى للمرغوب فيه وبين للمرغوب عنه فإذا حذف الجارة لا يدري
 عینه (قوله لقرينة) أي معلومة عند من نزلت في شأنهم -م الآية (قوله فالخلاف
 في الحقيقة في القرينة) أي فقبل هي المحبة في نكاحهن وقبل الكراهية له فعلى الأقل
 تقدّر في وعلى الثاني تقدّر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقاً امتنع أي ولا شرط
 الدليل امتنع وكان مردوداً الخ (قوله بتقدير مضاف) أي فحذف المضاف وأقيم
 المضاف إليه مقامه فاتصّب اتصّابه (قوله لاحتمال أن المقدّر الخ) أي فلا دليل على
 ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبي الفتح وكذا قوله وقول الأكثرين (قوله
 لا يثبتون الخ) أي وظاهر هذا الإطلاق أي وجد دليل يدلّ عليه أو لم يوجد دليل كان
 كونا عاماً أو خاصاً وقوله وأنما ذلك الخ أي وهو مردود لأن حذفهم للخبر أنما هو عند الخ
 أنما عند عدم الدليل كما في الحديث وكفى قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وأنما
 ذلك) أي عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه إجماع) يعني من التميميين وغيرهم
 أي ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا منافي لما يأتيه وذلك أن
 قوله اثبات الخبر في مثل هذا إجماع يقتضي أن هذا تركيب عربي وأن اثبات الخبر على
 هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتي ولك أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضي أن الجمهور
 قائلون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في
 باب لا وأنه إذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو
 اسم لا وأضيف إلى ما كان مبتدأ في الأصل وجعل الخبر كونا عاماً محذوفاً على سبيل
 الوجوب فتقول في مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل أه كلامه
 قال الشمني وأقول لاتنافي بين كلاميه فان مراده من الإجماع على اثبات الخبر ليس إجماع
 النحاة بل إجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من أن يكون على أنه خبر كما هو مقتضى كلامه
 أولاً هو قول بعض أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً وهو قول الجمهور (قوله
 أن الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهره مطلقاً كان كونا عاماً أو خاصاً دل عليه دليل
 أم لا (قوله موجود) أي ولا شك أن الوجود كون عام (قوله لولا زيد سلمنا سلم) أي فلو
 قيل لولا زيد سلم لم يعلم سلمنا بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل
 والمراد بالجمهور ماء هذا الكسائي والانسب في التعبير وقول الكسائي أنه يجوز الخ
 أي وكان مردوداً قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهي) أي لان النهي تقي في المعنى
 (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله أن قول الجمهور أن بنى نعيم لا يثبتون خبر لا التبرئة أي
 مطلقاً سواء كان كونا عاماً أو خاصاً دل عليه دليل أم لا سلم لانه إذا كان عاماً أو خاصاً

ودل عليه دليل يحذف اصالته وان كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر
بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما للاداء وأضيف
لما كان اسما لها بحسب الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوف فاعلى سبيل الوجوب ولا شك
أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أى على أنه خبر وهذا
لا ينافي اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال في قول الاكثرين ان خبر المبتدأ بعد لولا واجب
الحذف مطلقا هذا محصله ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم
يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح به غير عربي وهو ينافي قوله سابقا
وقولك مبتدأ من غير قرينة لا رجل يفعله كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضى أن
الاثبات بالخبر الخاص الذي لم يدل عليه دليل على أنه خبر عربي وان اثبات الخبر على هذه
الصورة واجب وهذا محصل بحث الدماميني السابق اه تقرير دردير (قوله عن الجمهور)
أى الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر
عنهم بالجماعة القائلين بأن بنى نعيم لا يثبتون خبر لا التبرئة (قوله بأن الخبر) أى خبر لولا
وخبر لا التبرئة (قوله اذا كان مجهولا) أى بأن كان كونا خاصا لم يدل عليه دليل
فالمحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر
الخاص الذى يجهل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس الخبر عنه فلا يقولون
في محول لا زيد كرم اذا أرادوا النطق به الا لولا كرم زيد أى موجود مثلا (قوله فلهذا الخ)
فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذى فتحه أبو حيان فكان يرد على
ابن مالك في كل حديث استدلال به بذلك الرد (قوله فلهذا مما يروى بالمعنى) أى له من جملة
الاحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا اللفظ عليه
الصلاة والسلام وهذا مما يؤدى الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام
التحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذکور الى كل
حديث استدلال به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزراره في الرد على ابن مالك حيث
استدل على بعض أحكام النحو بالفاظ الحديثية اه دماميني (قوله وعن الكسائي)
أى ويجاب عن الكسائي (قوله الصناعة) أى صناعتهم (قوله لا أقسم)
هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فقف ساكنة ولكن ترسم اللام لام الف
بزيادة ألف بعدها والهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير
اشباع فتحة اللام اذا الاستشهاد انما هو على هذه القراءة (قوله ان التقدير لا تألخ) أى
فاللام لام الابتداء داخل على مبتدأ محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لان الفعل للمحال
والفعل الذى للمحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام الاعلى جمعها لام الابتداء فالصناعة
دلت على حذف المبتدأ (قوله لان فعل الحال) أى الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم
عليه) أى لا يقسم به فعلى معنى الباء وقوله لان الخ علة لمحذوف أى واللام لا ابتداء

عن الجمهور بيان الخبر اذا كان مجهولا
وجب أن يجعل نفس الخبر عنه عند
الجميع في باب لولا وعند نعيم في باب
لا يقال لولا قيام زيد ولا قيام أى
موجود ولا يقال لولا زيد ولا لولا
ويراد قائم انما يلزم المحذور المذكور
وأما لولا قومك حديثه عهد فلهذا مما
يروى بالمعنى وعن الكسائي في اجازته
الجزم بأنه بقدر الشرط مثبتا
مد لولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً
للقريضة المعنوية على القرينة
اللفظية وهذا وجه حسن اذا
كان المعنى مفهوما * (نبيهان)
أحدهما ان دليل الحذف نوعان
أحدهما غير صناعي ويتقسم الى
حالتين ومقالتي كما تقدم والثاني
صناعي وهذا يختص بعرفته
التحويين لانه انما عرف من جهة
الصناعة وذلك كقولهم في قوله
تعالى لا أقسم يوم القيامة ان
التقدير لا نا أقسم وذلك لان فعل
الحال لا يقسم عليه في قول
البصريين وفي وقت وأصل عينه
ان التقدير وانا أصل لان واو الحال
لا تدخل على المضارع المثبت الخالي
من قد وفي انما لا بل أم شاء ان
التقدير أم هي شاء لان أم المنقطعة

لا تعطف الابل والابل في قوله ان من لام في بني بنت حساء ان الله وأعصه في الخطوب ان التقدير انه أي الشأن لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يصبر جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله ان التقدير ولكن كان رسول الله (٣١٢) لان ما بعد لكن ليس معطوفا بل دخول الواو عليه ولا بالواو لانه مثبت وما قبلها

متنى ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد الا وهو شريكه في التثنية والاثبات فاذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول ما قام زيد وقام عمرو وزعم سيبويه في قوله ولست بجلال التلال مخافة

ولكن متى يسترفد القوم أرفد ان التقدير ولكن انا ووجهوه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبيان كونها داخلة عليه ان متنى منصوبة بفعل الشرط فالفعل مقدم في الرتبة عليه ورده القاري بأن المشبه للفعل هو ولكن المستدرة لا المحققة ولهذا لم تعمل المحققة لعدم اختصاصها بالاسماء وقيل لانما يحتاج الى التقدير اذا دخلت عليها الواو لانها حينئذ تخلص لمعناها وتخرج عن العطف (التبعية الثانية) شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أي ضارب وتر يدبضارب المحذوف معنى يخالف المذكور بأن يقدر أحدهما بمعنى السقر من قوله تعالى واذا ضربتم في الارض والآخر بمعنى الايلام المعروف ومن ثم أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو

لا القسم لان الخ (قوله لا تعطف الابل) لو قال لا يقع بعدها الابل لكان أحسن لان كثيرا من النحاة لا يرى ان ام المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله لان اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله) نعم ما قبله يعمل في جملته بتمامها كما هنا لانها خبر ان (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى * مجال لاسمع المقابلة المتفرقة واحلى الهوى ما شئت في الوصل ربه * وفي الهجر فهو الدهر يرجو ويتنى وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وجزمه سكونه مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروي (قوله ولكن) أي ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أي في التثنية والايجاب وان كانا متفقين في الصدق والتحقق كما هنا في ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبه الفعل) أي لان معناها أستدرك (قوله فلا تدخل عليه) أي على الفعل (قوله فالفعل مقدم في الرتبة عليه) أي على الشرط وحينئذ فلكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المستدرة مشبهة للفعل لفظا ومعنى وأما المحققة فهي مشبهة في المعنى وحينئذ فيمكن ان سيبويه اكتفى بالشبه المعنوي ووجه كون المستدرة مشبهة للفعل لفظا لبنائها على الفتح كالماضي وأما معنى فلانها بمعنى استدركت (قوله اعدم اختصاصها بالاسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أي الاستدراك (قوله اللفظي) أي المقالي (قوله أن يكون طبق المحذوف) أي موافقا لفظا ومعنى كما في زيد اضربه أو معنى فقط نحو زيد اضربه وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لان الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب في محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا الوجه لا يضرب فلانا فضربه بعدموته لا يمحنت اقوات معنى الايلام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو) أي قائم فقام المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمرو مطابق له في اللفظ والمعنى وكذا يقال في ان زيدا قائم وعمرو والواو في المثالين عاطفة جملة على جملة (قوله متنى) قال الشمني كذا في نسخة وفي أخرى متنى عنه وهو الذي رأيته بخط المصنف (قوله لانه خبر المبتدا) فالمحذوف وان طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالف في المعنى ثم ان في حكاية الاجماع على منع ذلك في ليت وامل وكان أمرا غريبا لا يحتمل مثله من المصنف فان

الخلاف

وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متنى أو مترجى أو مشبهة والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا

فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة (٢١٣) من رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني

أي ان الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطف على الموضع ويصلون خبرا عنهما لثلاثي وارء عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحدوفة بمعنى الرحمة وقال القراء في قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى قادرين ان التقدير بلى يحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى الظن والمحدوف بمعنى العلم اذا التردد في الاعادة كقوله لا يكون مأثورا به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها ولو تأملت الا

واها في مفارق الرأس طبيا ان ترى المقدرة الناصبة لطبيا قلبية لا بصرية لثلاثي يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تمدح النساء بالخضر والتصون لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة بصرية قلت الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبمعيد من جهات احداها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس حتى ان قوما نقوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره بما يخالف الاصل كالحجاز قدم عليه

الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله وملائكته يصلون) أي مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لثلاثي وارء عاملان) ان والمبتدا وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أي والحال ان الصلاة الخ وهو ذا مرتب بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحدوفة في المعنى فلم يتطابقا معنى (قوله وقال القراء) الاولى وبقول القراء أي وكيف يصنع بقول القراء الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الامر وقوله والحسبان الواو والحال وقوله والمحدوف بمعنى العلم أي فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا في اللفظ (قوله اذا التردد) أي وليست المحدوفة بمعنى الظن لان الخ (قوله وقال بعض العلماء) الاولى وبقول بعض الخ (قوله الاواما) أي الا ترى لها في المفارق طبيا (قوله بالخضر) هو بالخاء والفاء المتحركين (قوله مع ان رأى المذكورة بصرية) أي بحينئذ فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى (قوله الصواب عندي الخ) هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بفتايج الفكرة قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تنظم القطة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم جل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأني على وجه الحقيقة اذا الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أي وحينئذ فالدليل مطابق للمحدوف في آية الاحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ) هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لا يجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسيم بهم فيما ذكر وحينئذ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع اذا ارتباط في أن يقال ان الله يرحم النبي وملائكته يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا الكلام من غاية الركعة والانفكال فعمل أنه لا بد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا فالمراد ان الله يدعوه وذاته يا يصل الخير للنبي ثم من لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشنقي فتلا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد يقال ان اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء والتعظيم أسهل من هذا أو في مطلق العطف كما قال المصنف (قوله وهو العطف) أي الحق (قوله قول الجماعة) أي ان الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس) أي لتعدد الوضع (قوله نقوه) أي قالوا به عدم وجوده (قوله قدم عليه) يعني واذا حلت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطى أو التشكيك وهو أولى من الاشتراك والجاز وجوابه ان ذلك انما يكون أولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لا حدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو الجاز بخصوصه

الثانية انا لانعرف في العربية فعلا
واحدا يختلف معناه باختلاف
المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا
والثالثة ان الرجة فعلها متعد
والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن
تفسير القاصر بالتعدى والرابعة
انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه
انعكس المعنى وحق المترادفين
صحة حلول كل منهما محل الآخر
واما آية القيامة فالصواب فيها
قول سيبويه ان قادرين حال أى
بلى فجمعهما قادرين لان فعل الجمع
أقرب من فعل الحسبان ولان بلى
ايجاب للمتنى وهو في الآية فعل
الجمع ولو سلم قول القراء فلا يسلم
ان الحسبان في الآية ظرف بل
اعتقاد وجرم وذلك لا فراط
كفرهم واما قول المعرب في البيت
فردود وأحوال الناس في اللباس
والاحتشام مختلفة فحال أهل
المدر يخالف حال أهل الوبر وحال
أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب
الزمخشري عن ارسال شعيب عليه
الصلاة والسلام ابقية اسنى
الماشية وقال العادات في منال
ذلك متباينة وأحوال العرب
خلاف أحوال الجعم (الشرط
الثاني) أن لا يكون ما يحذف كالجزء
فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا
مشبهه وقده مضى الرد على ابن
مالك في مرفوع أفعال الاستثناء
وقال الكسائي وهشام والسهيلي
في نحو ضربني وضربت زيدا

فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر
الذهن اليه عند الاطلاق اه دما ميني (قوله انا لانعرف في العربية الخ) قال
الدمامي بلى ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أو زكم وأرض الجذع بمعنى
أكلته الأرضة وهي دويبة تأكل الخشب ومنه شأ بثلثة وهمزة فان أسندته الى
اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان أسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال
وان أسندته الى القدر كان معناه ازبد ومنه قو أن أسندته للرجل كان معناه ذل
وصغر وان أسندته لشي من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الأفعال في اللغة وجد
من هذا القبيل شيئا كثيرا اه (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله
ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) في هذه
المسئلة وهي انه هل يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب
أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثاني أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب
وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره
البيضاوي والصفي الهندي والمسئلة مبسطة بأدلتها في أصول الفقه (قوله بلى فجمعهما
قادرين) أى وليس مفعولا ثانيا ليجب بنا محذوف (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل
الجمع أقرب لقادرين في العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف
(قوله وهو) أى المتن في الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا لفيكون المقدّر فجمعهما
(قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعد موته لا فراط
أى شدة كفرهم (قوله واما قول المعرب في البيت) أى ان ترى المقدرة قلبية وقوله فردود
بل هو بصرية كالمذكورة (قوله فحال أهل المدر) أى البناء واحد مدرة تطلقها
العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش وقوله وحال أهل الوبر مختلف فجمهم من يرى
كشف رأس المرأة ابتذالا ومنهم من لا يراه ابتذالا (قوله عن ارسال شعيب) أى عن
اقتضاء ارساله لهما عدم المرواة وحاصل ما قاله الزمخشري ان قلت كيف سألني الله
شعيب ان يرضى لابنته بسقى الماشية قلت الامر في نفسه ليس يحفظور فالدين لا بأبائه واما
المرواة فالناس مختلفون في ذلك والعادات متباينة وأحوال العرب فيه خلاف أحوال
الجعم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضرة اه كلامه (قوله لسقى الماشية) أى
فقال انهم عرب وليس هذا عندهم محلا للمرواة (قوله الشرط الثاني) أى من شروط
الحذف الثانية (قوله ولا مشبهه) أى ولا مشبهه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك
في مرفوع أفعال الاستثناء) أى القائل انه محذوفه وأن نحو قام القوم خلا زيدا
تقديره خلا به ضمهم زيدا افا لفاعل فقط بعض محذوف فاجوبا (قوله وقال الكسائي وهشام
الخ) يهتم في ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافي والديار البلاقع

وذلك أنه على تقدير أعمال الثاني يجب أن يقول يرجع على تقدير أعمال الأول يجب أن يقول يكشف ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل أمام الأول أو من الثاني أه دما ميني (قوله ان الفاعل) أي لضر بني وقوله محذوف أي دل عليه المذكور (قوله ان الفاعل انظر المثل محذوف) أي وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فردود أي لان الفاعل لا يحذف (قوله فأين تفسيره) يعني فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبش ضمير مستتران يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام المصنف السؤال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شمني (قوله وهذا) أي عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأين تفسيره ويحتمل وهذا أي ما ذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزمخشري لانه قد مر مثلاً اه تقرير دردير (قوله وهذا لازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلو فاعل بش اذا كان ضميراً من محيز اه شمني (قوله بش مثلاً) أي فتقديره مثلاً يفيد ان فاعل نعم ضمير وهذا الذي قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لا يحذف (قوله وقد نص سيبويه على أن تميز فاعل نعم وبش لا يحذف) أي لان الحذف ينافي التمييز قال الدماميني مجتزئاً من سيبويه لذلك لا ينهض رداعلى الزمخشري فله أن يقول الحذف لا ينافي التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه في باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أي عشرون رجلاً وقال تعالى عليها تسعة عشر أي ملكاً وقد سمع حذفه في نعم في الحديث من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادعاه شذوذه ممنوع قال الشمني أقول ان أراد أن الحذف لا ينافي التمييز في الجملة فسلم ولا يضر قالان الكلام في منافاته في محل مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لا ينافية في باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لا يحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أي حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أي أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أي أو حذف مضافاً أي مضافاً الى الذين أي اما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته واما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا امر يتب بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نافية وقوله ولا خلاف الخ أي والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا امر يتب بقوله الثاني الخ لانه مرتبط بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله) أي اذرب شئ جازبها ومنع استقلالاً (قوله أن لا يكون) أي المحذوف مؤكداً أي لان التأكد يقتضي التطويل والحذف ينافية (قوله لان المؤكد) أي لان الشخص المؤكد (قوله والحذف) أي والشخص الحذف (قوله الحذف) أي للمبتدا (قوله

ان الفاعل محذوف لامضمر وقال ابن عطية في بش مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بش مثل القوم فان أراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفاً فردود وان أراد تفسيره المعنى وان في بش ضمير المثل مستترا فأين تفسيره وهذا لازم للزمخشري فانه قال في تقديره بش مثلاً وقد نص سيبويه على ان تميز فاعل نعم وبش لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيراً وباعبد الله وزيده اضربته (الثالث أن لا يكون مؤكداً) وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع في نحو الذي رأيت زيداً ان يؤكده العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مرید للطول والحذف مرید للاختصار وتبعه القارمي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان ان التقرير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام

متنافيان وتبع أبا علي أبو الفتح
فقال في الخصائص لا يجوز الذي
ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام
نحو واقف نس لما فيه مما جيعا من
نقض الغرض وتبعهم ابن مالك
فقال لا يجوز حذف عامل المصدر
المؤكد كضربت ضربا لان
المقصود به تقوية عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لذلك وهو لا
كلهم مخالفون للخليل وسيبويه
أضافا نسيبويه سأل الخليل عن
نحو مروت يزيد واتاني أخوه
أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد
فأجاب بأنه يرفع بتقديرهما
صاحباي أنفسهما وينصب
بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقه
على ذلك جماعة واستدلوا بقول
العرب ان محلا وان مرتحلا وان
مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع أنه
مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد
نسبة الخبر الى الاسم لان نفس الخبر
وقال الصغار انما قرأنا خفض من
حذف العائد في نحو الذي رأيت
نفسه زيد لان المقضى للحذف
الطول ولهذا لا يحذف في نحو
الذي هو قائم زيد فاذا قرأوا من
الطول فكيف يؤكدون وأما
حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا
تنافي بينهما لان المحذوف للدليل
كالثابت ولابد الدين بن مالك مع
والده في المسئلة بحث اجاد فيه

(الرابع)

متنافيان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنسبة المبتدأ الى المبتدأ فلا محذور حينئذ (قوله
وتبع أبا علي) أي الفارسي في عدم جواز تأكيده المحذوف (قوله أبو الفتح) أي فقال
لا يجوز توكيد المحذوف (قوله كما لا يجوز ادغام نحو واقف نس) أي بحيث تقول واقف نس
(قوله من نقض الغرض) أي والغرض في الاول التطويل وفي الثاني الحاقه بالآخر فنجح
اه تقريره (قوله وسيبويه أيضا) أي من حيث انه رضى بحجاب الخليل ولما كان
الجواب للخليل قال في الثاني أيضا (قوله ووافقه) أي وافق الخليل وسيبويه وقوله على
ذلك أي على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أي في استدلالهم على تأكيده المحذوف
بما ذكره نظر (قوله فان المؤكد) أي فيما ذكر من قول العرب ان محلا وان مرتحلا وما بعده
(قوله وقال الصغار) أي في شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقضى للحذف) أي حذف
العائد الطول أي طول الصلة بك المفعول (قوله وهذا) أي لكون المقضى للحذف
الطول لا يحذف في نحو الذي الخ لعدم الطول بك كما هو زائد على ركني الجملة (قوله فاذا
قرأوا من الطول) أي بحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما
حذف الشيء الخ) هذا هو ربط بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكدا أو كانه قال وهذا
عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أي جمال الدين
صاحب الالفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ
يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله
قال لان المصدر المؤكد يقصده تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز ان
أراد أن المصدر المؤكد يقصده تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف
لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد قد يقصده التقرير
والتقوية وقد يقصده مجرد التقرير فسلم ولكن لان سلم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه
اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيد المصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل
المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن هذا القياس كافيا في دفع ما قاله لكان
في دفعه بالسمع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جازاً اذا كان خبراً عن اسم عين
من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا وحذفاً واجبا في مواضع نحو سقيا ورعياء وحدا وشكرا
لا كقرا فنع هذا اما سهو عن وروده واما البناء على أن المستوع لحدف العامل فيه
التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيها نحوى الكلام اه وحاصله أن حذف
عامل المؤكد جائز نقل كما في أنت سيرا أي تسير سيرا وعقلا لان المحذوف أحوج للتأكيد
ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكدا بالفتح كاد أن يكون مكابرة حيث قال في دفع هذا
الاعتراض بجمع الامثلة المذكورة ليست من باب التأكيده لان المصدر ثابت فيها
مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع
بينهما ولا شيء من المؤكدات ينتج الجمع بينهما وبين المؤكد (قوله الرابع) أي من شروط

المحذوف

الحذف أن لا يؤدى حذفه أى المحذوف الى اختصار المختصر أى حذف المختصر (قوله) لانه اختصار للفعل أى وحذفه يؤدى الى اختصار المختصر (قوله أيم المانع) المانع بالتحية هو الذى ينزل البر ويلا الدلو يده لقله ماء البر وأما بالقوية فهو الذى يجذب الدلو على رأس البر (قوله ودونك دلو) أى فدلوى مفهول المحذوف دل عليه المذكور (قوله ودونك دلو) أى فظاهره أن اسم الفعل قد حذف وبقي معنوه (قوله فقالوا) يحتمل التبرى منه ويحتمل أنه عزاء لا تفاء اعتماده والظاهر أنه أراد التبرى بدليل أن ابن مالك عزى لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله وحينئذ فإنا له سيبويه تفسير صناعى (قوله) وإنما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج (أى فهى مفعولات لأفعال محذوفة) (قوله ودونك خبره) أى وعلى هذا فدونك ظرف بمعنى قد أمك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لا يكون) أى المحذوف (قوله الا فى مواضع) أى كن بعدكم الاسمة فهامة ولا م الطلب فان حذفها مطرد عند بعض ومنها حذف أن النامية فى مواضع مخصوصة بعد فاء السبية وواو المعية نحو بكم درهم اشريت ونحو قوله يفعل ونحوات زيدا قائم فأقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى وقوله ولا يجوز القياس عليها أى فلا يجوز أن يحذف مطلق جاز قياسا على من فى هذا الموضع أو فى غيره ولا مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق فاصب قياسا على ان (قوله أن لا يكون) أى المحذوف عوضا عن شئ والالزم حذف العوض والموضوع (قوله فلا تحذف ما فى أمانت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا) قال الدمامينى نص المصنف فى الباب الاول فى فصل ما من حرف الميم على ان ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والاخر غير عوض فالعوض فى موضعين أحدهما نحو قولهم أمانت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا تقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجاز وكان للاختصار وجى بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثانى نحو قولهم افعل هذا امالا وأصله ان كنت لا تفعل غيره فهذا نصريح منه بأن العوض فى المثال الثانى كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا لافيه عوض وأجاب الشئى بأنه لا مخالفة لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المتنى وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أى فانها عوض من الفاء (قوله وإقامة) أى فان التاء عوض عن عين افعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتمزكت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا أن قلبت الفاءم حذفت للساكنين وعوض عنها تاء (قوله فما يجب الوقوف عنده) أى فلا يجوز أن يعتدى ويجهل أمر يقاس عليه (قوله فما يجب الحج) أى فهو مسموع لا يقاس عليه أى انه شاذ وفيه شئ والاحسن ان محمل عدم جواز حذف التاء العوض ما لم يحصل بدل التاء شئ يستمدتها كالمضاف اليه والاجاز اه تقرير دردير (قوله من مصدرها) أى لان المقصد من نسبة الافعال للذات مصادرهما أى المكون

أن لا يؤدى حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وأما قول سيبويه فى زيدا فاقتله وفى شأنك والحج وقوله
 • أيا المانع دلوى دونكا •
 ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوى فقالوا إنما أراد تفسير المعنى لا الاعراب وإنما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره (الخامس) أن لا يكون عاملا ضيفا فلا يحذف الجازم والجازم والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها (السادس) أن لا يكون عوضا عن شئ فلا تحذف ما فى أمانت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة وإقامة وإقامة فاما قوله تعالى وأقام الصلاة فما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان

ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادى لاجازتهم حذفها (السابع والثامن)
أن لا يؤدى حذفه الى تهينة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى أعمال العامل الضعيف مع امكان أعمال العامل
القوى وللأمر الأول منع البصريون حذف (٣١٨) المفعول الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لا يتسلط على زيد

ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو زيد ضربته لأن في حذفه تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وأعمال الابتداء مع التمكن من أعمال الفعل ثم جلاوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل ضربته فنهوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعو ارفع رأسها في أكلت السمكة حتى رأسها الآن يذكر الخبر فتقول مأكول ولا اجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو زيد قام وانتقاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فأجازوا زيد أجهل أحرز وقال البصريون في قوله

• بما كان أياهم عطية عودا •
ان عطية مبتدأ وأياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هر بوا من محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها مع موصول خبرها فوقعوا في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله

(قوله ومن هنا) أي من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول في ومن هنا الثاني (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أي بل بالم تكن عوضا عن شيء بل هي أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثاني) اللاحق حذف مفعول العامل الثاني وهو الضمير الثاني من ضربته (قوله لا يتسلط على زيد) أي أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلا يرفع فنهوا الحذف عن العمل ورفع بالاول (قوله ثم جلاوا على ذلك الخ) يعني أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسلط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه والى أعمال الابتداء مع التمكن من أعمال الفعل لأن ما وهل أصدر بينهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبله - ما لأن ذلك يستلزم إخراجهما عن الصدورية ووقوعهما محذورا (قوله ثم جلاوا على ذلك) أي أن علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع جلاوا على نظيره (قوله وكذلك منعو الخ) الإشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول في زيد ضربته والحاصل أن البصريين منعوا رفع رأسها في هذا المثال اذ الميزكر له خبر لأن في رفعه تهينة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه وأعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان أعمال الأقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولا اجتماعهما) أي الأمرين المذكورين وهما تهينة العامل للعمل وقطعه عنه وأعمال العامل الضعيف مع امكان أعمال القوى القوي أمما الاول فلان في تقديم قام على زيد تسلطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعلمته في ضمير زيد لاني زيد وأما الثاني فلا أعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ بالقرض مع التمكن من أعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقديم هل الجملة اسمية أو فعلية اه دماصيني (قوله منع الجميع) أي جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أي الفعل في نحو زيد ضرب عمرا أي فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله زيد أجهل أحرز) أي فالاصل أجهل أحرز زيدا فأجله مبتدأ وزيدا معمول لأحرز والجملة خبر (قوله بما كان أياهم الخ) هو للقرز قد صدره • قنافة هذا جون حول يوتهم • والقنافة جمع قنفة بالمجعة والهداجون جمع هداج بتشديد الال المهملة بمعنى متحرل من هديج الظليم اذ أمشي في ارتعاش وعطية والدجر يرى أنه علم قومه السرقة (قوله هذه النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم الخبر (قوله لمعنى مفقود) أي وذلك المعنى هو مجموع تهينة العامل للعمل مع قطعه عنه وأعمال الضعيف

مع
في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك المعنى مفقود في تقديم معموله

وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت زيداً فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشواً * (تنبيه) * ربحاً خوفاً (٢١٩) مقتضى هذين الشرطين أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام فالأول كقوله

* وخالد يحمده ساداتنا *

وقوله كاه لم أصنع وقيل هو في صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسن والثاني كقوله

بعكاذ يعشى الناظر يحسن

إذا هم لمحوا شعاعه

فإن فيه تهمة فهو العمل في شعاعه

مع قطعه عن ذلك بأعمال يعشى

فيه وليس فيه أعمال ضعيف دون

قوى وذكر ابن مالك في قوله

عمتهم بالندي حتى غواتهم

فكنت مالك ذي غي وذو رشد

أنه يروى غواتهم بالأوجه الثلاثة

فإن ثبت رواية الرفع فهو من

الوارد في النوع الأول في الشذوذ

إذا لا ضرورة تمنع من الجر والنصب

وقد روي

* (بيان أنه قد يظن أن الشيء

من باب الحذف وليس منه) *

جرت عادة الخويعين أن يقولوا

يحذف المفعول اختصاراً

واقصاراً ويريدون بالاختصار

الحذف للدليل وبالاقصار الحذف

لغير دليل ويمثلونه بنحو كوا

واشربوا أي أوتعوا هذين

الفعلين وقول العرب فيما يتعدى

إلى اثنين من يسمع يخل أي تكن

منه خيلة والتحقيق أن يقال أنه

تارة يتعاقب الفرض بالاعلام بمجرد

وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستنداً إلى فعل

مع إمكان أعمال القوى والبأس المبتدأ بالفاعل (قوله فانه) أي المنع (قوله هذين الشرطين) يعني السابع وهو تهمة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو أعمال الضعيف مع إمكان أعمال القوى (قوله فالأول) أي مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدي الحذف إلى تهمة العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدي إلى أعمال الضعيف مع التمكن من أعمال القوى ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فإن الأصل وخالد يحمده ساداتنا حذف هذا الضمير يؤدي إلى تسلط يحمده على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الأمران اه دما ميني (قوله وخالد الخ) تمامه * والحق لا يحمده بالبطل * (قوله يحمده ساداتنا) أي فقد هباً يحمده للعمل وقطعه والأصل يحمده فساداً تنا فاعل يحمده (قوله كاه لم أصنع) صدره قد أصبحت أم الخبر تردعي * على ذنب أي فالأصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدي إلى تهمة أصنع للعمل في كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو في صيغ الخ) أي القطع عن العمل بعد التهمة في صيغ العموم أسهل لأنه سمع (قوله وليس فيه أعمال ضعيف الخ) أي لأن العامل في البيت فعلاً فلا قوة لأحدهما بالنسبة إلى الآخر بل هما مستويان في أصل العمل وإن ترجح أعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند البصريين (قوله فإن ثبت رواية الرفع) قال الدما ميني شك المصنف في ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الإمام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وإضافته ومناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله عمتهم البيت قال الشنخي وأقول تصريح ابن مالك برباية الرفع وحزم المصنف به لا يقتضي ثبوتها بجمع في صحتها لكم من مروى ليس بصحيح والشك انما هو في الصحة (قوله في النوع الأول) يريد به ما خواف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الأول لأن الخبر بعده حتى غير مذكور فيه تهمة حتى للجر مع قطعهما عنه وأعمال الضعيف وهو الابتداء مع إمكان أعمال القوى وهو حتى

* (بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه) *

(قوله أي أوقعوا هذين الفعلين وقوله أي تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلهما منزلة اللازم كما يأتي في التحقيق لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصاراً الحذف لغير دليل لأنه تنزيل المتعدي منزلة اللازم لا يسهى المفعول الغـير المذكور حينئذ محذوفاً إلا أن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله والتحقيق) أي تحقيق ما يقال في مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أي وهو حرق أو غيب لا حريق وفي عبارته قلب تقديره فيجاء بفعل كونه عام مستنداً إلى مصدره فإن المصدر هو المستند إليه والفعل هو المستند (قوله فيقال) أي في مقام قصد فيه الأخبار بمحصل حرق

وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مستنداً إلى فعل

وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع
 الفاعل للفعل فيقتصر عليها
 ولا يذكّر المفعول ولا ينوي
 اذ المنوي كالناتج ولا يسمى
 محذوفا لان الفعل ينزل له هذا
 القصد منزلة ما للمفعول له ومنه
 ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون
 وكأوا واشربوا ولا تسرفوا واذا
 رأيت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل
 الاحياء والاماتة وهل يستوي من
 يتصف بالعلم ومن يتقنى عنه العلم
 وأوقعوا الاكل والشرب وذروا
 الاسراف واذا حصلت منك رؤية
 هنالك ومنه على الاصح ولما ورد
 ما مدين الآية الا ترى أنه عليه
 الصلاة والسلام انما رجعها
 اذ كانتا على صفة الزياد وقومهما
 على السقي لا لكون مذودهما غنما
 ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود
 من قولهما لا نسقي السقي لا المسقي
 ومن لم يتأمل قد يسمون ابلاهم
 وينزودان غنمهما ولا نسقي غنما
 وتارة يقصد اسناد الفعل الى
 فاعله وتعليقه بفعوله فيذكر ان
 فهو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا
 الزنا وقولك ما أحسن زياد وهذا
 النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل
 محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى
 وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه
 فيحصل الجزم بوجوب تقديره

أو نيب من غير ارادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله بمجرد ايقاع الفاعل للفعل)
 أي ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله
 ولا يسمى) أي المفعول الغير المذكر (قوله ومعه) أي من الذي قصد منه
 الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشري
 وقد راى السكاكي المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما والمسقي غنما لم يأت الترحم (قوله
 ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجاني وصاحب الكشف الى أن حذف
 مفعول الافعال المذكورة في هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي
 يصدر منهم السقي ويصدر منهم الذود وقالوا لا يصدر مناسقي وأما كون المسقي ابلا والمذود
 غنما فخارج عن المقصود بل تقديره يوههم خلاف المقصود اذ لو قيل يسقون ابلاهم
 وينزودان غنمهم مالا وهم أن الترحم عليهم ليس من جهة كونهم ما يصدر منهم ما الذود
 ويصدر من الناس السقي بل من جهة أن مذودهما غنم ومسقي الناس ابل الا ترى أنك
 اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للامنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ
 ومن المعلوم أن كون مذودهما غنما ومسقي الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهم (قوله
 أنه) أي موسى عليه السلام (قوله اذ كانتا على صفة الزياد) وهو امتناعهما من السقي
 وليس الترحم على منع سقي الغنم فليس القصد المفعول فالآية من الذي نزل منزلة اللازم
 (قوله على صفة الزياد) أي لاجل كونهم ما متصفين بالزياد كان المذود غنما وأبلا وقومهما
 متصفين بالسقي كان المسقي ابلا وغنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكاكي حيث
 قال في المفتاح ان المفعول في هذه الآية حذف لجزم الاختصار والمراد انهم يسقون
 ابلاهم وينزودان غنمهما وكذا ما ترا لافعال المذكورة في هذه الآية لان الترحم لم يكن
 من جهة صدور الذود عنهم ما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما
 وسقي الناس وما شيعهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيعهم
 مثلاً لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك أن الشيعين اعتبرنا أن المفعول هو الابل والغنم
 واحد هما يقابل الآخر وجعلنا ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه
 فلو قدر في الآية المفعول لا أدى الى فساد المعنى فانهم لو كانتا تذودان ابلا لهما على
 سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم
 المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدّر المفعول
 في الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأصح معنى اه (قوله وما قلى) أي ما قلا لا أي
 ما ترك عادة احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أي ما يقتضي ذلك المفعول
 وبطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل مراده التأكد والافاضل الجزم يحصل بمجرد
 قصد اسناد الفعل للفاعل وتعليقه بفعوله (قوله فيحصل الجزم بوجوب تقديره) قال
 الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بفعوله فاذا لم يذكر

فهو هذا الذي بعث الله رسولا وكل وعد الله الحسنى * وما شئ حيث عمتباح * (٢٢١)

* (بيان مكان المقدّر) *

حينئذ جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يستدعيه
فحووكل وعد الله الحسنى * ولم يوجد فحوو ما ودعك ربك وما قلى أى وظاهر المصنف
أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد في اللفظ ما يستدعيه وليس كذلك وأجاب
الشمى بأن قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعليقه بفعله مع حذف المفعول أمر قائم
بالتكلم غيب عن السامع فان كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول جزم السامع به
والا لم يجزم (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أى به منه اذ لا بد من العائد (قوله وكل
وعد الله الحسنى) أى وعده الله فالجمله خبر حذف منها الرابط (قوله حيث) أى حيث
والجمله صفة لحذف منها الرابط وصدر البيت * حيث حتى تهامة بعد نجد *

* (بيان مكان المقدّر) *

(قوله وانما يرتكب ذلك) أى التأخير اعترض بأن البيانيين انما قالوا بالتأخير
عند وجود المقتضى لذلك كهذين الامرين لا مطلقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال
وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك وحينئذ فلا وجه
للاعتراض عليهم وأجاب الشمى بأنه عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف عند فقد
الامرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانيون يجيزونه (قوله أمر معنوي) أى كفاية
الاختصاص (قوله وأما غود فهديناهم) أى فلا يقال وأما هديناهم (قوله اذ لا يلى
أما فعل) أى لانه يجب الصاق أما بالاسماء (قوله وكذا قد منا) أى فى آخر الباب الثالث
(قوله مؤخرا) أى وجوبا (قوله أنه يحتمل) أى يجوز (قوله فى مثل هذا) احترازا
مما اذا دخلت كان كما بأتى (قوله وجب تأخير المتعلق) أى وجب تأخيره عن الاسم
وهو زيد (قوله فعلا كان) أى المتعلق (قوله جازا الوجهان) أى تأخير المتعلق بعد الاسم
وتقديمه على الطرف (قوله اذ لا تلبس الخ) يعنى ان المانع من تقديم الخبر انما على
فى نحو زيد قام هو - صول الالباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذ لو
قدم الخبر فى هذا المثال وقيل قام زيد لم يدر هل الجمله اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية
ان قدر فاعلا ولا شك ان مقام الجملةين مختلف فارتكاب ما يلبس بينهما محذور وهذا
بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجمله فعلية سواء قدمت زيدا أو أخرته فالمانع منتف فثبت
الجواز واقتضى أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع
تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جلة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت
عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعل المقسمة عليه
وهى يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملةين قبل دخول الناسخ عليهما ما ثبت بعد
دخوله ودخوله لا يغير ما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجوز التقديم
يوقع فى الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اه دما ميني (قوله اذ لا تلبس الجمله) أى

القياس أن يقدر الشئ فى مكانه
الاصلى لتلايخالف الاصل
من وجهى الحذف ووضع
الشئ فى غير محله فيجب أن يقدر
المفسر فى نحو زيد ارايته مقدما
عليه وجوز البيانيون تقديره
مؤخرا عنه وقالوا لانه يفيد
الاختصاص حينئذ وليس
كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند
تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر
معنوى لذلك فالاول نحو أيهم
رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام
ما قبله ونحو وأما غود فهديناهم
فمن نصب اذ لا يلى أما فعل
وكذا قد منا فى نحو فى الدار زيد أن
متعلق الطرف بقدر مؤخرا عن
زيد لانه فى الحقيقة الخبر وأصل
الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر
لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضه
أصل آخر وهو أنه عامل فى الطرف
وأصل العامل أن يتقدم على
المفعول اللهم الا أن يقدر
المتعلق فعلا فيجب التأخير لان
الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ
فى مثل هذا واذا قلت ان خلفك
زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا
كان أو اسمالان مرفوع ان لا يسبق
منصوبها واذا قلت كان خلفك
زيد جازا الوجهان ولو قدرته فعلا
لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا
على الصحيح اذ لا تلبس الجمله
الاسمية بالفعل

* والثاني فهو متعلق باسم البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخر أعني لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى
 تقول كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر (٣٢٢) ما اتخذوه معبودا لهم تفخيماً لثأته بالتقديم فوجب على الواحد أن يعتقد

ذلك في اسم الله تعالى فانه الحق
 بذلك ثم اعترض باقرا باسم ربك
 وأجاب بأنهما أقل سورة نزلت
 فكان تقديم الامر بالقراءة فيها
 أهم وأجاب عنه السكاكي بتقديرها
 متعلقة باقرا الثاني واعترضه
 بعض العصريين باستلزامه الفصل
 بين المؤكد وتأكيد كيد بهـمول
 المؤكد وهذا سهو منه اذ لا تو كيد
 هنا بل أمراً أولاً بايجاد القراءة
 وثانياً بقراءة مقيدة وتطهير الذي
 خلق خلق الانسان ومثل هذا
 لا يسميه أحد تو كيداً ثم هذا
 الاشكال لازم له على قوله ان الباء
 متعلقة باقرا الاولى لان تقييد
 الثاني اذا منع من كونه تو كيداً
 فكذا تقييد الاول ثم لو سلم فصل
 الموصوف من صفته بعمل
 الصفة جائز بانفاق كسرت برجل
 عـراضارب فكذا في التوكيد
 ثم قد جاء الفصل بين المؤكد
 والمؤكد في ولا يحرز ويرضـين
 بما آتينن كاهن مع أنهم مفردان
 والجل أجل للفصل وقال الرازي
 * اذن ظلت الدهراً بكى أجمعاً *
 * (تنبيه) * ذكر وأنه اذا اعترض
 شرط على آخر نحو ان أ كات
 ان شربت فانت طالق فان الجواب
 المذكور السابق منهـما وجواب
 الثاني محذوف مدلول عليه
 بالشرط الاول وجوابه كما قالوا
 في الجواب المتأخر عن القسم والشرط

لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كها فعلية (قوله والثاني) أي تقدير المتعلق
 مؤخر الامر معنوي مقتض لذلك (قوله لان قريشا) أي الكفار منهم (قوله
 تفخيماً) أي اهتماماً واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) أي بالتفخيم والاهتمام
 (قوله ثم اعترض) ضميراً عارضاً وأجاب للزمخشري (قوله باسم ربك) أي فقد قدم
 المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقبيل باسم ربك اقراً (قوله أهم) أي
 في خصوص عارض المقام فقدم على المقام وهذا لا يتأتى أن اسم الله أهم في حد ذاته
 (قوله متعلقة باقرا الثاني) أي ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
 لمقروبه كما يقال فلان يعطى أي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح كذا
 في المفتاح وهذا مبني على أن تعلق باسم ربك باقرا الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء
 للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن اقراً الاول والثاني منزلان منزلة اللازم أي
 افعلا القراءة وأوجدها والمفعول محذوف من كليهما أي اقرا القرآن والباء للاستعانة
 أو للملازمة أي مستعينا باسم ربك أو متبركاً أو مبتدئاً باسم ربك أو أنهم التعدية على حد
 أخذت الخطام وأخذت بالخطام (قوله بعض العصريين) هو شهاب الدين الحلبي المشهور
 بالحمين (قوله بين المؤكد) وهو اقراً الاول وقوله وتأكيد كيد بهـمول هو اقرا الثاني وقوله
 بهـمول المؤكد بكسر الكاف أي بهـمول الثاني ولو قال بعمله أي التأ كيداً أو قال
 بعمل التأ كيداً كان أحسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن أنه لاحظ أصول معنى القراءة
 (قوله بل أمراً أولاً بايجاد القراءة) أي كأنه قيل له اقرا فقال ما الذي أقرؤه فقال اقرا
 باسم ربك الذي خلق أي اوجد الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيد بخلاف الاول
 (قوله ثم هذا الاشكال) يعني لزوم الفصل بين المؤكد وتأكيد كيد بهـمول وقوله لازم له أي لهذا
 المعارض على قوله ان الباء متعلقة باقرا الاول فانه أثبت ذلك في أعراجه ولم يعترض عليه
 وانما كان لازماً لان اقراً الثاني اذا منع من كونه تو كيداً فكذا تقييد اداقرا الاول
 يمنع من كون اقراً الثاني تو كيداً (قوله فكذا تقييد الاول) أي يمنع من كون
 اقراً الثاني تو كيداً (قوله ثم لو سلم) يعني لو سلم أن مثل هذا يسمى تو كيداً (قوله ضارب)
 صفة لرجل وفصل بعمر والمعمول لضارب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا نزول في الرد وقوله
 كاهن تو كيد لنون النسوة في ويرضين وفصل بقوله بما آتينن (قوله اذن ظلت الخ)
 لا يعلم قائله وقوله

بالتنى كنت صبيها مرضعاً * تحملني الذلفاء حولاً كتعا * اذا بكيت قبلتني أربعاً
 اذن ظلت الخ فقوله أجمعاً تأكيداً للدهر وفصل بأبكي (قوله اذا اعترض) أي ورد
 وأتى بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أي والشرط الاول وجوابه متأخر معنى لكونه
 دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) أي فانهـم جعلوه للاقول وجعلوا جواب

الثاني محذوف فامدلوله عليه بجواب الاول (قوله وله) اذا قال محققو الفقهاء (أى من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أى ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما فى قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أميتت • يغرس الودى فى فؤاد الكتيب

قال الدماميني ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين بمجموع الامرين فى وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوف فامدلوله عليه بجواب الثاني أى ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني (قوله وله) اذا قال محققو الفقهاء (الخ) توضيحه أنه قد وجد فى هذه الصورة شرطان وإسره فيهما يصلح للجواب الاشئوا - فلا يخلو أتما أن يجعل جوابا له - ما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل وأتما أن لا يجعل جوابا له ما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا مدخل له فى الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عبث وأتما أن يجعل جوابا للاخير دون الاول وهذا السبيل اليه لانه يلزم عليه أن يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالقاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شربت فان أكلت فأنت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذا ما هو بمعناه (قوله حتى تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامرين مقدمة للمؤخر (قوله اذ لم يتوال شرطان) أى كما هو الموضوع (قوله اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أى وانما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو وجواب فى المعنى للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقلة جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الملبأ وزانها زينها من الزين خلاف الشين (قوله ان تدعروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أى تخوفوا وقوله تجددوا هذا هو الجواب (قوله فان عثرت) أى زلت بالتكلم بعدها أى الواقعة (قوله وأنت نفسى) أى طابت النجاة وقوله من هاتا أى من هذه القضية وقوله لالعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا عليك وهو دعاءه بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغى أن يقدر الى جانبه) أى ويجعل ذلك الشرط وجوابه دليلا على جواب الثانى (قوله وأتما أن يقدر) أى وأتما تقدير الخ

(بيان مقدار المقدّر)

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالف للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله كان تقدير الاختصاص الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معمولاته أعنى الحال وهو لا يجوز اذ المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا أن يقال بجواز اذ دل دليل على ذلك المحذوف

ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فأنت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا يتفعكم نصيحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما فى المثال وكما فى قول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تدعروا وتجددوا
منما معاقل عززانهم اكرم
وقول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان وأنت

نفسى من هاتا نقولا لالعا
اذ لا آية الكريمة لم يذكر فيها
جواب وانما تقدم على الشرطين
ما هو جواب فى المعنى للشرط
الاول فينبغى أن يقدر الى جانبه
ويكون الاصل ان أردت ان انصح
لكم فلا يتفعكم نصيحى ان كان الله
يريد أن يغويكم وأتما أن يقدر
الجواب بعدها ثم يقدر بعد ذلك
مقدما الى جانب الشرط الاول
فلا وجه له والله أعلم

(بيان مقدار المقدّر)

ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة
الاصل ولذلك كان تقدير الاختصاص

في ضرب ي زيد قائما ضربه قائما
أولى من تقدير باقي البصريين
حاصل اذا كان أو اذا كان قائما
لانه قدر اثنين وقدر واحد
ولان التقدير من اللفظ أولى وكان
تقديره في أنت مني فرسخان بعدك
من فرسخان أولى من تقدير
الفارسي أنت مني ذومسافة
فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج
معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به
الطرف والفارسي قدر شيئين
يحتاج معه الى تقدير ثالث
وضعف قول بعضهم في وأشربوا
في قلوبهم العجل ان التقدير حب
عبادة العجل والاولى تقدير الحب
فقط وضعف قول الفارسي ومن
وافقه في واللاه ينسن الآية ان
الاصل واللاه لم يحضن فعدهن
ثلاثة أشهر والاولى أن يكون
الاصل واللاه لم يحضن كذلك وكذا
ينبغي أن يقدر في فهو زيد صنع
بعمرو وجيلا وبخالد سوا وبكر
أي كذلك ولا يقدر عين المذكور
تقديره للمحذوف ولان الأصل
في الخبر الافراد ولانه لو صرح
بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم
لنقل التكرار ولك أن لا تقدر
في الآية شيئا البتة وذلك بأن
تجعل الموصول معطوفا على
الموصول فيكون الخبر المذكور
له مامعا وكذا تصنع في فهو زيد
في الدار وعمرو ولا يتأتى ذلك
في المثال السابق لان افراد فاعل
الفعل

كما فعل سيبويه في قوله مالك وزيدا فانه قدر أن زيد مفعول للمصدر المحذوف أي مالت
وملا بستك زيدا (قوله ضرب ي) هو مصدر مبتدأ وزيد مفعول للمصدر وقائما حال من
الهاء الواقع مفعولا محذوفا أي ضربه قائما أي ضرب ي زيد ضربه قائما أي ضربه حال
كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله أو اذا كان) أي فعله هذا قائما حال من اسم كان
التامة (قوله أو اذا كان الخ) يريد به تقدير اذا كان اذا أريد المضي واذا كان اذا أريد
المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدر واحد) أي لان حاصل
فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أي من جنس اللفظ (قوله أنت مني الخ) أنت
مبتدأ ومني متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر به في
في التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحل لان الخبر نفس المبتدأ
فقدرا لا يخفى أن الاصل بعدك مني فرسخان ففرسخان خبر بعدك وحذف البعد
وانفصل الضمير فقبل أنت (قوله أنت مني ذومسافة الخ) أي فهو قدر في الخبر وبقي
المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أي وهو البعد وقوله الطرف وهو مني وقوله
الى تقدير ثالث أي يتعلق به الطرف وهو مني فقوله أنت مني ذومسافة أي أنت كائن مني
ذومسافة فرسخين فقوله كائن مني خبر أول وذومسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا
لا يحتاج الخ) الضمير في لانه وفي قدر عائد على الاخفش ان قلت قول المصنف قدر مضافا
وهم لانه قدر بعدك وهو مضاف ومضاف اليه قلت لا وهم لان الاخفش يقول التقدير
بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدماميني
أما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الطرف فصحيح
لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس
البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف يصح معه الاخبار أي مسافة
بعدك مني فرسخان وأجاب الشنقي بأن البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه
بفرسخين وتعلق مني به لان الطرف يكفيه رائحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أي
لان الكلام مستقيم عليها ونحن في غيبة عن تقدير عبادة وفيه ان التشنيع عليهم انما هو
من حب عبادة لانه لا من حيث حبه تأمل اه تقرير رددير (قوله وبكر) أي وبكر
كذلك أي صنع بعمرو وجيلا وبخالد سوا (قوله ولا يقدر) أي في الآية والمثال (قوله
لو صرح بالخبر) أي بأن قبل واللاه لم يحضن فعدهن ثلاثة أشهر وصنع بعمرو وجيلا
وبخالد سوا (قوله بأن تجعل الموصول) أي واللاه لم يحضن أي تجعل العطف عطف
مفردات لاجل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول أي اللاه ينسن (قوله
فيكون الخبر المذكوراه مامعا) أي وان تقديره على المبتدأ الثاني (قوله زيد في الدار
وعمر) أي تجعل عمرا عطف على زيد وفي الدار خبرا عنه ما وان تقدم (قوله في المثال
السابق) يعني به زيد صنع بعمرو وجيلا وبخالد سوا وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل

بأباه) أي لانه لو كان منزع خبرا عنهم ما وكان بكر عطف على زيد لقال منعا (قوله أن تقدر العطف) أي عطف بكر على ضمير الفعل أي المسمى متراى والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صح ما ذكرته) أي من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدأ المتقدم والمتأخر عنه وقوله في الآية أي واللام يشن الخ (قوله والمثال السابق) أي وهو قوله زيد في الدار وعمر وبخلاف المثال السابق فإن المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان وعمر) أي لكن هذا اللازم لم يصح (قوله قلت ان سلم منعه) أي قلت لأنسلم أنه غير صحيح بل جازمنا أنه ممنوع فذعه لفتح اللفظ من حيث أن فيه الاخبار بالمتنى عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدأ الثاني والفتح هنا منتف (قوله ففتح اللفظ) أي من حيث أن فيه الاخبار بالمتنى عن المفرد صورة (قوله فيما نحن بصدده) أي الآية والمثال أعني زيد في الدار وعمر وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالمتنى عن المفرد صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) أي لأن الصفة قريبة من الخبر أي ولا جل ككون الاكرمان في البيت صفة والذي فيه الكلام هو الخبر قال ويشم - د الخ (قوله أبي ذالك) يحتمل أن أبي فعل ماض أي امتنع وأنه مضاف لباء المتكلم أي أبي هو ذالك المعلوم بالحسب وقوله عني الخ جملته أخرى والاصل عني وخالي هما الاكرمان (قوله وخاليا) أي فالأكرمان صفة للعلم والخال وان تقدم على خالي

* (بيان كيفية التقدير) *

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله الى الرابط) بأن كان مبتدأ أو صاحب حال (قوله فالاول) أي وهو ما اذا كان الكلام مستدعيا لتقدير اسماء متضايفة (قوله كدوران) الاولى أي دورانا كدوران عين الخ الآن يقال انه نظر للعين المراد من المقدرة تأمل (قوله كدوران الخ) أي لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصارت دورا عين - م كعين الذي ثم حذف المضاف اليه فصارت دور أعينهم كالذي وقد يقال يمكن أن يكون قوله كالذي حالا من فاعل تدورا ومن المضاف اليه لأن المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثاني) أي استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله اذا قامت الخ قبله

كدأبلك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بما سئل

والدأب العادة والماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسر هاء ما بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أي كنسيم وهو حال من المسك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامت) أي المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين في البيت قبله وقوله يذوع أي يتشعر وقوله برأى برأى برأى والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تذوع الخ) أي فقد حذف الموصوف أي تذوعا ثم حذف الصفة ثم حذف المضاف اليها على التدرج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير

ولست مقر للرجال ظلامه
أبي ذالك عني الاكرمان وخاليا
وقد جوزوا في أنت أعلم وزيد كون
زيد مبتدأ حذف خبره وكونه
عطف على أنت فيكون خبرا عنهم ما
* (بيان كيفية التقدير) *

اذا استدعى الكلام تقدير أسماء
متضايفة أو موصوف وصفة
مضافة أو جاز وبجور مضمرة عائد
على ما يحتاج الى الرابط فلا تقدر
أن ذلك حذف دفعة واحدة بل
على التدرج فالاول نحو كالذي
يغشى عليه أي كدوران عين
الذي والثاني كقوله

اذا قامت بضوع المسك منها

نسيم الصبا جات برأى القرنفل
أي تذوعا مثل تذوع نسيم الصبا
والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي
لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار
لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا
لا محقوضا

هذا قول الاخفش وعن سيبويه
أنه ما حذف فادفعه ونقل ابن
الشجري القول الاول عن
الكسائي واختاره قال والثاني
قول نحوي آخر وقال أكثر
أهل العربية منهم سيبويه
والاخفش يجوز الامر ان انتهى
وهو نقل غريب

*(ينبغي أن يكون المحذوف من
لفظ المذكورهما أمكن)*

فيقدر في ضرب زيد قائما ضربه
قائما فانه من لفظ المبتدأ وأقل
تقدير ادون اذا كان أو اذا كان
ويقدر اضرب دون أهـن في
زيد اضربه فان منع من تقدير
المذكور معنى أو صناعة قدر
مالا مانع له فالاول نحو زيد اضرب
أخاه يقدر فيه أهـن دون اضرب
فان قلت زيدا أهـن أخاه قدرت
أهـن * والثاني نحو زيد امر
به تقدر فيه جاوز دون امر لانه
لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل
ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار
نحو نصح في قولك زيد انصحت له
جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو
أولى من تقدير غير الملفوظ به وما
لا يقدر فيه مثل المذكور للمانع
مناعى قوله

أي المانع دلوى دونكا
اذا قدر دلوى منصوب بالماقدر
خذ لا دونك وقدمضى وقوله
وأضرب منابا بالسيف القوانا

جارو مجرور مضمرة عائدا على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أى حذف الجار وأولاً ثم حذف
الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيبويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجري فيما قبل
الجار والمجرور وان كان النقل أنه في الجار والمجرور (قوله فيقدر) أى كما قال الاخفش
(قوله قائما) أى ضربى له قائما (قوله اذا كان) أى فانه ليس من لفظ المبتدأ وأيضا
أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى أنه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى
أو الصناعة قدر ما لا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى
ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول) نحو زيد اضرب أخاه
يقدر فيه أهـن دون اضرب أى لان تقدير اضرب في هذا المثال يودى الى خلاف
المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير
اضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع للمصنف
في حواشى التسهيل أنه قال لو قدرت العامل في زيد من قولك زيد اضرب أخاه لفظ
ضربت لم يكن عندي به عيب او يكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور
كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما قرره في المعنى من أن شرط الدليل اللغوى
أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر فتأمل وفي قوله والضرب المذكور كناية
عن الضرب الحقيقي نظر اهـ دما بينى (قوله يقدر فيه أهـن) أى لان القصد الامر باهانة
زيد لا ضربه (قوله قدرت أهـن) أى لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثاني) أى ما اذا
كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيدا) أى فالمعنى
نصحت زيدا نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو أرشدت أى أنك لا تقدر
أرشدت زيدا نصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله
وقدمضى) أى بأنه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار
المختصر ولا يجوز أن يكون دلوى معمو لا دونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم
معمو له عليه (قوله واضرب من الخ) القوانس جمع قونس يطلق على يضة الحديد وعلى
عظم بين اذنى القرس قال أبو عبيدة فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورتبهم عباس
ابن مرداس السلمي مراد اجمع له عمرو بن معد يكرب فاقتلوا قتلا شديدا حتى كره كل
واحد منهم ما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاهامغارنا * لاعدائنا نرجو والبقال الكوانا
فلم أر مثل الحى حيا مصجعا * ولا مثلنا يوم التقينا فوارنا
أكثر فأحى للحقيقة منهم * وأضرب منابا بالسيف القوانا
اذا ماشد دنا شدة نصـبـوا لها * صدور العوالى والرماح المداعا
اذا الخيل هالت عن صريع فكرها * عليهم فما يرجعن الاعوابا
والكوانس المستترات والمراد بالحق اعداؤه والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح

الناسب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لا تافرنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول
نكيف به - مل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيدا مس (٣٢٧) دره - ما التقدير أعطاء ولا يقدر اسم فاعل لانك

انما فررت بالتقدير من اعمال اسم
الفاعل الماضي المجرد وقال
بعضهم في قوله تعالى لن نؤثر
على ما جاءنا من بينات والذي
فطرنا ان الواو للقسم فعلى
هذا دليل الجواب المحذوف
جملة التي السابقة ويجب أن
يقدر والذي فطرنا لا نؤثر لان
القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة
كقول أبي طالب

والله ان يصلوا اليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفينا
وقال الفارسي ومتابعوه في
واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن
ثلاثة أشهر وهذا لا يحسن وان كان
ممكنا لانه لو صرح به اقتضت
الفصاحة ان يقال كذلك ولا تعاد
الجملة الثانية

* (اذا دار الامر بين كون
المحذوف مبتدأ وكونه خبرا
فأيها أولى) *

قال الواسطي الاولى كون
المحذوف المبتدأ لان الخبر محط
الفائدة وقال العبدى الاولى
كونه الخبر لان التجوز في أواخر
الجملة أسهل نقل القولين ابن اياز
ومثال المسئلة فصبر جميل أي شأني
صبر جميل أو صبر جميل أمثل من
غيره ومثله طاعة معروفة أي الذي
يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب
فيها لايمان باللسان لا بواطنه

القلب أو طاعتكم طاعة معروفة أي عرف أنها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الايمان الكاذبة

للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحمله وصف قومه
المغار عليهم بصدرا البيتين أي لم أر مثل الخي الذي أغرنا عليهم صبا حاول أنكر أمثل كرههم
ووصف قومه بهجز البيتين أي لم أر فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر ضرب منا بالسيوف
يضرب القوانس (قوله القوانس) لا يصح نصبه بأضرب لانه أفعال تفضيل وهو لا ينصب
المفعول به فهو حقيقته معمول المحذوف لكن يقدر فعلا أي يضرب القوانس او لا يقدر اسم
تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أي اسم التفضيل المقدر
(قوله من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد) أي واذا كان اسم الفاعل الماضي المجرد
المذكور لا يعمل فاولي المقدر لانه ضعيف (قوله دليل الجواب) أي جواب القسم
وقوله جملة التي أي قوله لن نؤثر أي أن هذه الجملة دليل لجواب القسم لأن الجواب
اتقدمها (قوله ويجب أن يقدر الخ) أي أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل لكن
لا من كل وجه لانا لا نقدر لن في الجواب بل نقدر لان القسم لا يجاب الخ فهنا انما خوفا
المذكور للصناعة (قوله ويجب أن يقدر الخ) أي كما يجب أن يقدر جواب لما في قوله
تعالى ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ماضيا مجردا من قد وان كان دليل الجواب
مقتربا بها الماثبت من أن لما لا يقترن جوابها بقدر هذا ان قلنا انهم احرف وجود لوجود وان
قلنا انهم اطرف بمعنى حين كان عاملها أهلكنا المذكور ولا جواب مقدر (قوله والله لن
يصلوا اليك الخ) قد مر الكلام على هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام
ومر أنه يحتمل أن يكون محذوف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أي والله انك لا تن
على نفسك فلا دليل فيه على أن الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق اه دما ميني

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيها أولى) *

(قوله اذا دار الامر) أي لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بأيهما فلا تلزم قرينة
بأحدهما على الخصوص (قوله الاولى كون المحذوف المبتدأ) أي وهو لا يرجح (قوله
وقال العبدى الاولى كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه لا بد في الحذف من استحضار صورة
المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك
فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة
والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فيما عتبار كل قرينة تبين محذوف اه
دما ميني (قوله لان التجوز) أي التساهل والحذف وقوله أسهل أي من الحذف في أولها
(قوله طاعة معروفة) أي في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله الذي يطلب
منكم) أي أيها المنافقون (قوله لايمان) بكسر الهمزة يعني التصديق أي لا تصدق
باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدأ (قوله أو طاعة معروفة)
إشارة لتقدير الخبر (قوله الايمان) أي الحلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا بالله جهد

ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به
كأنى نعم الرجل زيد على القول بأنهما
جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا
الا اذا شئى مسدده ومثله حبذا
زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير
من النحويين في نحو عمر لا فعلن
وايمن الله لا فعلن بأن المحذوف
الخبر وجوز ابن عصفور كونه
المبتدأ ولذلك لم يعدده فيما يجب
فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده
لذلك قال والتقدير اما قسمي أيمن
الله أو أيمن الله قسم لي انتهى
ولو قدرت أيمن الله قسمي لم يمنع اذ
المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب
كونها الخبر على الصحيح

* (اذا دار الامر بين كون
المحذوف فعلا والباقي فاعلا
وكونه مبتدأ والباقي خبرا
فالثاني أولى) *

لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين
الثابت فيكون الحذف كالحذف
فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم
الا ان يعتضد الاقول برواية أخرى
في ذلك الموضع أو بموضع آخر
يشبهه أو بموضع آخر على طريقته
فالاول كقراءة شعبة يسجد له فيها
بفتح الباء وكقراءة ابن كثير
وكذلك يوحى اليك والى الذين من
قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء
وكقراءة بعضهم وكذلك زين
لكثير من المشركين قتل أولادهم
شركاؤهم ببناء زين لامفعول
ورفع القتل والشركاء وكقوله
* ليسك يز يضارع لخصومة *

أيمنهم (قوله ما يوجب التعيين) أي تعيين المحذوف (قوله اذ لا يحذف) علة لمحذوف
أي فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لانه لا يحذف الخ (قوله على الحذف) أي
فهو محتمل لحذف المبتدأ وزيد الخبر والاصل حبذا المدح وزيد أو لحذف الخبر وزيد
مبتدأ والاصل حبذا زيد المدح وهذا كله بناء على أن حب فعل وذافاعل لان الحذف
انما هو على هذا القول لا على القول بأن حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر
ولا حذف (قوله بأن المحذوف الخبر) أي لسد جواب القسم مسدده (قوله لم يمنع) أي
لم يمنع كون قسمي خبرا (قوله والباقي) أي الاسم الموجود بلا حذف (قوله فالثاني
أولى) أي كون المحذوف مبتدأ والموجود خبرا وذلك نحو زيد جوابا لمن قام فان اعرابه
خبر المبتدأ محذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير
قام زيد (قوله الا أن يعتضد الاقول) أي كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا فان
تعضد كان أولى (قوله أو بموضع آخر على طريقته) هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتي (قوله
فالاول) أي ما اذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع (قوله يسجد له فيها)
الشاهد في قوله بعد رجال أي يحتمل أنه خبر والاصل هم أي المسجونون له بالقدور والاصل
رجال ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أي يسجد رجال وهذا أولى لانه يعتضد بقراءة كسر
الباء فان رجال فيها فاعل (قوله بفتح الحاء) أي قاله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبرا
لمحذوف تقديره هو أي الموحى وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أي يوحى به الله وهذا أولى
لانه يعتضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لا خبر (قوله ورفع القتل) أي على أنه نائب
الفاعل وأما رفع الشركاء فمحتمل لكونه خبرا للمحذوف تقديره هم أي المزينون ومحتمل
لكونه فاعلا للمحذوف أي زينه شركاؤهم وهذا الثاني أولى لانه يعتضد بقراءة البناء للفاعل
فان الشركاء فيها فاعل لزين مؤخر وقتل أولادهم مفعولة مة تم (قوله ليسك يز يضارع الخ) هذا
صدور بيت عجزه * ومختبط مما تطيح الطوايح * والبيت للعرب بن ضمرار النهشلي وقيل
للعرب بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلي ويزيد المذكور في البيت هو يزيد بن نهشل
والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار
والمحذور يكفيه راحة الفعل أي ييكبه من بذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا
للأذلاء والضعفاء والمختبط من ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي
الاذهاب والاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع
على حذف الزوائد كل واقع جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط ومما صدرية أي يسأل من أجل
اذهاب الوقائع ماله أو يبيكي المقدر أي يبيكي لاجل هلاك المتأيا يزيد وتطيح على التقديرين
بمعنى الماضي عدل اليه استحضار الصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لا يكون
البيت من الحذف بالكلية بأن يكون يزيد منادى أي ليسك يا زيد لافقدك ويكون ضارع
هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليسك أو النائب عن الفاعل ان كان بضمها ورد بأن

فمن رواء مبنيا للمفعول فان التقدير يسجد له رجال ويوحى به الله وزينه شركاؤهم ويكبه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات
مبتدآت حذف أخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعلمتها في رواية (٣٢٩) من بنى الفعل فيمن للقاعل * والثاني كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلقهم لم يقولن

المعروف مع بناء لبيك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية
الرفع نائباً عن الفاعل لامنادى اهدد ما بيني (قوله فيمن رواه مبنيا للمفعول) أي ويزيد
بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر لمحذوف تقديره هم أي الباكون عليه ويحتمل
أنه فاعل لمحذوف أي يكيه ضارع وهذا أولى لأنه تعذر برواية البناء للفاعل فإن ضارع
فيهما فاعل لبيك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات متبدآت) الصواب
ولا تقدره هذه المرفوعات أخبارا حذفت مبتدآت في الكلام قلب (قوله لأن هذه
الاسماء) على التقدير المرفوعات فواعل لا أخبارا (قوله قد ثبتت فاعليتها) أي فتعين
الفاعل في هذه الرواية بعض الاحتمال الفاعلية في الرواية الأخرى (قوله والثاني)
وهو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقول الله خلقهم) أي

بحيث يجعل الله مبتدا والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف المبحث لأن أصل المبحث أن
الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل فالأولى أن
يقول فلا يقدر اية قوائمه الله بل يقدر خلقهم الله (قوله ليقوا أن خلقهن العزيز العليم)
أى فلم يقل هو العزيز الخ

• (إذا دار الأمر بين كون المحذوف أقولاً وثانياً فكونه ثانياً أولى) •

(قوله أولى) أى لأن الحذف فى الآخر أسهل منه فى الاول (قوله نون الوقاية) أى مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أى بدون تشديد وهى نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لأنها الثانية (قوله وهو قول الخ) أى كون المحذوف هو الثانى وهو نون الوقاية (قوله أن المحذوف الاول) أى نون الرفع (قوله بسوء الفاليات الخ) جمع فالبة وهى من تفتش الشعر لخراج القمل وهذا عجيزيت لعمر بن معد يكرب صدره

تراه كالثغام يعلى مسكاه والضمير المنصوب في تراه للشيء والثغام نبت يكون في الجبال
أبيض اذا يبس يشبهه الشيب ومعنى يعلى مسكاه يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من
العلل وهو الشرب الثاني يقال عليه بعله بالضم والكسر اذا سقاه السقية الثانية ويسوء
الغاليات يفعل بهن ما يكرهنه (قوله اذا فلينى) أى فهذه التون نون الاناث وحذفت
نون الوقاية (قوله هذا) أى كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى) وهى
نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه
لا يجوز حذفه عنده ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضى) أى التاء التى فى الماضى قبل
جعله مضارعاً تلتطى فعلاً ماضياً اذا جعل مضارعاً قيل فيه تلتطى بدخول تاء المضارعة
فاذا أريد حذف احدى التامين كان المحذوف هى الثانية وهى تاء الماضى (قوله نحو ناراً
تلتطى) أى فهو مضارع حذفته منه تاء الماضى ولو كان ماضياً لقل تلتطى لاسناده الى
ضمير المؤنث (قوله فعلاً مضارعاً) أى وانما هو ماض للغائبين (قوله لان المحذوف) أى

• (إذا دار الأمر بين كون المحدث
أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى) •

وفيه مسائل * احداها نون الوقاية
في نحو أحتاجوني وتأمروني
فمن قرأ بنون واحدة وهو قول
أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي
وأبي الفتح وأكثر المتأخرين وقال
سيبويه واختاره ابن مالك ان
المحذوف الاولى * الثانية نون
الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله
* يسوء الفالما ت اذا فليني *

هذا هو الصحيح وفي البسيط أنه
مجمع عليه لأن نون الفاعل لا يليق
بالحذف ولكن في التسهيل
أن المحذوف الأولى وأنه مذهب
سيبويه • الثالثة تأء الماضي مع تأء
المضارع في نحو نارا تلتطى وقال
أبو البقاء في قوله تعالى فان تولوا
فان الله علم بالفسدين يضعف
كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف
المضارعة لا يحذف انتهى وهذا

فاسد لان المذوف الثانية وهو قول الجمهور

على تقدير كونه مضارعا الثانية أي وهي تاء الماضي لا الأولى وهي تاء المضارعة (قوله
والمخالف في ذلك هشام) أي فجعل المحذوف تاء المضارع (قوله ثم إن التنزيل) هذا ترق
في الاعتراض على أبي البقاء القائل أنه يضعف كونه فعلا مضارعا وحاصله أنه يلزم حينئذ
أن لا يكون فعل مضارع في القرآن حذفت منه التاء لأن القرآن ليس فيه ضعف (قوله
مشتل على مواضع كثيرة) أي محذوف منها التاء (قوله لاشك فيها) أي لاشك في كون
الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) أي تمنون فحذفت الثانية فهو مضارع
أذلو كان ماضيا لما لحقته نون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة الرابعة
والخامسة من مسائل الصرف فلا مدخل لهما في الأعراب فالأولى حذفتها (قوله نحو
مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقول ومبيع ونقل حركة الواو والياء إلى
الفاء فالتساق كان أحدهما عين الكلمة والآخرة حرف المد وهو واو مفعول فحذف
أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لأنها زائدة
وقريبة من الطرف وبديل لبقاء الياء في مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب
الاخفش أن المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول جي مبهام الغرض ولأن الساكنين إذا
التقاء في كلمة حذف الأول منهما (قوله خلافا للاخفش) أي القائل أن المحذوف عين
الكلمة (قوله والباقي) أي وهو الألف المنقلبة عن الواو لأن الأصل اقوام واستقام
نقلت حركة الواو والساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب
الآن فقلت ألقاها لتساق كان حذف أحدهما (قوله باز يد زيد العملات) هذا بعض
بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعد * تطاول الليل عليك فانزل * والذبل بضم
المججمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة (قوله العملات) جمع بعملة وهي
الذاقة النجبة المذلة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم في المفرد والظاهر أن الجمع
كذلك أيضا إذ لا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم في الجمع تأمل (قوله بفتحهما)
أي بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعي وجهه الأسد) أي فكل فيه الحذف من الثاني
لدلالة الأول والأصل باز يد العملات باز يد العملات وبين ذراعي الأسد وجهه الأسد
ثم حذف من الثاني ووسط زيد وجهه بين المضاف والمضاف إليه وعلى هذا الأعراب
فيقال إن زيد الأول مضاف والعمليات مضاف إليه وزيد الثاني فصل بينهما وهو مضاف
محذوف (قوله وبين ذراعي وجهه الأسد) الواو الأولى من المصنف للعطف وما بعدها
عجزيت للفرزدق صدره * بامن رأى عارضا أسرت به * والمنادي محذوف أي يا قوم ومن
استفهامية ويحتمل أن تكون موصولا وهي المنادي فلا حذف والعارض السحاب
الذي يعترض في الأفق وأسر مضارع مبني للمفعول أي أجعل مسرورا فرحابه وذراعا
الأسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجهه الأسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا
(قوله خلافا للمبرد) أي القائل أنه حذف من الأول لدلالة الثاني لأنه لا يلزم الفصل بين

والمخالف في ذلك هشام الكوفي
ثم إن التنزيل مشتل على مواضع
كثيرة من ذلك لاشك فيها نحو نارا
تلقى ولقد كنتم تمنون الموت
* الرابعة نحو مقول ومبيع
المحذوف منهما واو مفعول
والباقي عين الكلمة خلافا
للاخفش * الخامسة نحو إقامة
واستقامة المحذوف منهما
ألف الأفعال والاستفعال والباقي
عين الكلمة خلافا للاخفش أيضا
* السادسة نحو باز يد زيد
العمليات بفتحهما
و * بين ذراعي وجهه الأسد *
وهذا هو الصحيح خلافا للمبرد

المضاف والمضاف اليه بالاجنبي وهذا وجيه ولكن الاول أرجح (قوله زيد وعمرو قائم)
 أي فقام خبر عن الاول وحذف من الثاني وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذي مشى
 عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه من الاول) أي وأن قائم المذكور خبر عن عمرو وقوله
 لسلامته من الفصل أي بين المبتدأ والخبر وقوله ولأن فيه اعطاء الخبر أي المذكور
 للمجاورة أي المجاورة وهو عمرو (قوله مع أن مذهب الخ) أي فقد وقع في كلامه
 تعارض على أن الفصل بين المبتدأ والخبر أسهل من الفصل بين المتضامين الذي قال به
 (قوله قال ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع في كلام سيويه (قوله ليبقى
 المضاف الخ) حاصل كلامه أنه لو لم يوسط زيد الثاني بين المتضامين لمكان في اللفظ قبح
 بخلاف ما لو قدم خبر المبتدأ وذكرا المبتدأ بعده بلا خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم
 الخبر علم أنه لا ثاني (قوله عوضا مذهب) أي لا أجل دفع قبح نصب زيد الثاني من غير
 تنوين (قوله عوضا مذهب) بيانه أن سيويه والجماعة قالوا في يزيد زيد البعـملات أن
 الحذف من الثاني فزيد الاول مضاف للبعـملات المفعول بها وزيد الثاني مضاف
 للبعـملات محذوفة وخالف المبرد دفعكس حيث ذهب الى أن الحذف من الاول لأن الثاني
 وشبهته أنه يلزم على المذهب الاول محذوران أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة
 والاخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن الجماعة ارتكبو ذلك لاستقامة
 الكلام فلا يضروا بيانه أنه لما حذف المضاف اليه من الثاني وزيد الاول مضاف للبعـملات
 المذكور صار التركيب هكذا يا زيد البعـملات زيد في زيد الثاني غير تام لأن تمام الاسم
 إذا لم تكن أل بالتنوين أو الإضافة فأخر البعـملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام
 زيد الثاني وتم الاول بما بعده وهكذا القول في بين ذراعي وجهة الاسد (قوله إذا كان)
 كان زائدة وهذا على ما قبله أي لأن الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أي بخلاف
 حذف التنوين من غير إضافة ولا سادـمـm
 التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالاولي الخ) أي لأن المذهب البصري يرجح أعمال
 الثاني في باب التنازع (قوله في مـm
 اليه وأعمل الثاني اقربه (قوله في مـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـm
 لافي الإضافة فيقاس عامه (قوله الخلاف) أي في المسئلة السابقة (قوله عند التردد)
 أي الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله نعين (قوله في أن الحذف من الاول) أي
 لأن افراد الخبر وهو راض بعين أنه خبر عن المبتدأ الثاني وخبر الاول محذوف أي
 راضون (قوله هل طب) أي طبيب فاني أي دنف وقوله دنفان أي هالكان من العنق
 (قوله ومن الثاني) أي ولا ترد في أن الحذف من الثاني في قوله الخ (قوله لئن اجتمعت
 الانس والجن الخ) اللام موطئة للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا
 يأتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله

السابعة فحوز زيد وعمرو قائم
 ومذهب سيويه أن الحذف فيه
 من الاول لسلامته من الفصل
 ولأن فيه اعطاء الخبر للمجاورة
 أن مذهب في نحو يا زيد زيد
 البـمـلـات أن الحذف من
 الثاني قال ابن الحاجب انما
 اعترض بالمضاف الثاني بين
 المتضامين لبقى المضاف اليه
 المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب
 وأما هنا فلو كان قائم خبرا عن
 الاول لوقع في موضعه اذا ضرورة
 تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر
 يحذف بلا عوض فحوز زيد قائم
 وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى
 وقيل أيضا كل من المبتدأين
 عامل في الخبر فالاولى أعمال
 الثاني اقربه ويلزم من هذا
 التعليل أن يقال بذلك في مسئلة
 الإضافة (تنبية) الخلاف
 انما هو عند التردد والافلا تردد
 في أن الحذف من الاول في قوله
 نحن بما عندنا وأنت بما
 عندك راض والرأي مختلف
 وقوله
 خليلي هل طب فاني وأنتما
 وان لم تنوحا بالهوى دنفان
 ومن الثاني في قوله تعالى قل
 لئن اجتمعت الانس والجن على أن
 يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
 بمثله

اذ لو كان الجواب للثاني (هو الشرط) (قوله فقلنا بذلك) أي يجعل الجواب للثاني في نحو
 ان أكلت الخ قياسا على ما سبق مما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدماميني ظاهره ان
 القول بذلك في هذه اليمين انما هو بطريق القياس على ما سبق فقط مع ان في اليمين
 دليل على ذلك غير القياس لان الجواب لو كان للثاني وهو وجوبه جواب الاول
 لدخول الفاء على الشرط الثاني ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا (قوله
 وفي أما الخ) المقصود التنظير في مطلق أن الحذف من الثاني لأن الاول وجوبه
 جواب الثاني (قوله فروح) جواب أما لا جواب ان لأن أما سبق (قوله ولولا رجال
 مؤمنون الخ) هذا يقتضي أن يكون لعذبتنا جوابا للولا ولولا وجوبه دليل على
 جواب لولا المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهذا مشكل في هذا والظاهر ان هذا
 ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا أي لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين
 بيز ظهرا في المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلا كههم مكروه ومشقة لما كف
 أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفي الكشف يحتمل أن لوتز يلو أي
 تمزوا من الاختلاط كالتأكيده لما قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا اذا ما أهما واحد
 فقوله لعذبتنا جواب لولا وانما كان ما أهما واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء
 لوجود غيره ولولا تدل على امتناع الشيء لا امتناع غيره لان لودخات هنا على وجود معناه
 العدم اذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوته ومن هذا تعلم ان قول البوصيري ان لم
 يكن في معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والأتا كيد لما قبله وقد زعم ذلك
 الرضي في نحو يازيد زيد العملات فقال الثاني غير مضاف كما ان الفعل المؤكد لا فاعله
 (قوله لعذبتنا) أي فهو جواب لولا وأما جواب لوفيه محذوف لدلالة جواب لولا عليه
 وليس لولا وجوبه دليل على الجواب في لوله عدم استقامة الكلام فهو من الحذف من الثاني
 لدلالة الاول (قوله على ذلك) أي على الحذف من الثاني (قوله على اسم الشرط) الاولى
 على اداة الشرط لان المذكور حرف لا اسم (قوله لغريب) خبراني لا خبر عن قياس لان
 خبر المبتدأ لا يقترب باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بأن مثله محفوظ
 بدليل قول الشاعر

والمسجدان وبيت نحن عامره • لنا وزمزم والاركان والستر

والجواب أن هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامره فحذف الواو اجتزاء عنها
 بالضمه كما في قوله

اذا ما شاء ضر وامن سواهم • ولا يألولهم أحد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أي بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وانا نحن الصافون) فيه
 ان الضمة للملائكة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التثنية بقوله ونحن الوارثون
 لان الضمة لله وحده (قوله فأفرد) أي لانه قال يارب فأفرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال

اذ لو كان الجواب للثاني لجزم
 فقلنا بذلك في نحو ان أكلت ان
 شربت فانت طالق وفي فاما ان
 كان من المقربين فروح ونحو
 ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى
 لوتز يلو لعذبتنا وابتني على ذلك
 المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر
 المقدم وتقدم المؤخر اذ التقدير
 ان أكلت فانت طالق ان شربت
 وجواب الثاني في هذا الكلام
 من حيث المعنى هو الشرط الاول
 وجوابه كما أن الجواب من حيث
 المعنى في أنت ظالم ان فعلت ما تقدم
 على اسم الشرط بل قال جماعة انه
 الجواب في الصنعة أيضا ومن
 ذلك قوله

• فاني وقيارهم الغريب •

وقد تكلف بعضهم في البيت
 الاول فنزعم أن نحن للمعظم نفسه
 وأن راض خبر عنه ولا يحفظ مثل
 نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة
 فنحو وانا نحن الصافون وانا نحن
 المسجون وأما قال رب ارجعون
 فأفرد ثم جمع

فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما (٢٢٢) * (ذكر أما كن من الحذف يترن بها المعرب) *

ارجعون فجعل المسند اليه جمعا (قوله فلان) جواب أما (قوله فلان غير المبتدأ والخبر) مراده بالخبر غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافي ان الحال والصفة مثل المبتدأ والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غيرهما اثنان المنادى والمسند اليه الفعل

* (ذكر أما كن من الحذف يترن بها المعرب) *

(قوله أي أمره) راجع للأمرين وقوله لاستحالة الحقيقي أي المعنى الحقيقي (قوله أي أمره) فيه أن الأمر معنى لا يوصف بانجي ولا بالاتبان وأجيب بأننا قد رخصنا فائنا أي جاء رسول أمر ربك وأنى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجي بمعنى الحصول والتحقيق بعد عدم نحو أنى أمر الله تأمل (قوله قالبا للتعدينية) أي لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسند الله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله لان الطلب) الأولى لان الحكم لاجل أن يشمل الإباحة لانها حكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أي فتقدير الأكل لا يتناول ذلك بخلاف تناول (قوله أي منافعها) أي منافع ظهورها ولا بقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التمهيل (قوله وأحلت لكم الانعام) أي منافعها (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه المضاف وقوله ما أي الكلام الذي (قوله بما قد وقع) أي بما قد انقضى (قوله فانهم) أي العقود والعهد قولان لان كلامهم ما قول مؤكك بالقسم (قوله وهو أولى) أي تقدير المرادة أولى (قوله لانه) أي ما ذكر من المرادة أو ذكر نظر الخبر (قوله لانه فعلها) أي الاختياري وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أي فانه أمر قهري لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطى أسبابه كالتكليف بالإيمان والحاصل أن المرادة فعل لها خاصية لا يتساها فهي قادرة على دفعها فينتأى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لان القرض كونه مفرط بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطبق ان يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير في مرادته متعينا لأولى كما ادعاه قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله واسأل القرية) عطف على فذلك (قوله أي وإلى أهل مدين) أي لان مدين بلد (قوله أي أهل القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها مجازا مرسل لا علاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيها انظر اللفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهري عن بعض أهل اللغة كما في عروس الافراح لابن السبكي (قوله بدليل أخاهم) أي ولم يقل أخاها وأيضا الاخ انما هو للاهل للبلاد (قوله وقد ظهر) أي المقدر في الآية قبل (قوله لان القرية تهلك)

(حذف الاسم المضاف)
وجاء ربك فأتى الله بيناهم أي أمره لاستحالة الحقيقي فأما ذهب الله بنورهم قالبا للتعدينية أي أذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالأفعال نحو وحرمت عليكم أمهاتكم أي استمتاعهن حرمت عليكم الميتة أي أكلها حرمنا عليهم طيبات أي تناولها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الابل حرمت ظهورها أي منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله وأحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو وأفوا بالعقود وأفوا بعهد الله فانهم ما قولان قدوة عا فلا يتصور فيه ما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاها ومنه فذلك الذي لمتنى فيه اذا الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا وفي مرادته بدليل تراود فتاها وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب واسأل القرية التي كافيها والعبر التي أقبلنا فيها أي أهل القرية وأهل العبر وإلى مدين أخاهم شعبا أي وإلى أهل مدين بدليل أخاهم وقد ظهر في وما كنت تأوياني أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر التصويرون الأهل بعد من وأهلكناها وجاء

وخالفهم الزمخشري في الأولين لان القرية تهلك ووافقهم في فجاء لاهل أوهم قائلون اذا لا ذناله ضعف الحياة وضعف الممات

أى ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجو الله أى رحمة يخافون ربهم أى عذابه بدليل ويرجون رحمته ويخافون عذابه يضاهون قول الذين (٢٣٤) كفروا أى يضاهى قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى

* ألم تغمض عينك ليلة أرمدا *
 فحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه ليلة وأقام صفته مقامه أى اغتمض ليلة رجل أرمدا وعكسه نيابة المصدر عن الزمان جئتكم طلوع الشمس أى وقت طلوعها فتاب المصدر عن الزمان وأيس من ذلك جئتكم مقدم الحاج خلافا للزمن مخشري بل المقدم اسم زمن القدوم * (تنبيه) * اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتنبيهه مع الثاني أولى نحو الحج أشهر ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر بر من آمن أولى من أن يقدر أشهر الحج أشهر وذال البر من آمن لأنك في الأول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولأن الحذف من آخر الجملة أولى

(حذف المضاف اليه)
 يكثر في باب المتكلم مضافا اليه المنادى نحو رب اغفرلى وفي الغابات نحو لله الامر من قبل ومن بعد أى من قبل الغلب ومن بعده وفى أى وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فمع ضم ولم يتون أى فلا خوف شئ عليهم م ومع سلام عليكم فيجتمعا ذلك أى

أى بدورها (قوله أى ضعف عذاب الحياة الخ) أى لأن الحياة والممات لا يتضاءلان بل عذابهما (قوله ألم تغمض الخ) هذا مصدر بيت من افتتاح قصيدة وبجزءه * وبت كبات السليم مسهدا * ومن هذه القصيدة يذكرنا قوله وقصده الوفاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامرأه الله فآليت لأرئى لها من كلاله * ولان من حتى تلاقى محمدا السليم اللديغ كأنهم تقاء لواله بالسلامة والمسهة اسم مفعول من قولك سهدته اذا جهته قليل النوم وآليت حلفت ولأرئى لأرق والكلاله الاعياء والتعب والحنى رقة اخفافها من كثرة المشى (قوله أى اغتمض ليلة رجل أرمدا) أى فحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف اليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمن مخشري) أى حيث جعل مقدم مصدر راجع الى القدوم وحينئذ فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني أولى) قال العلامة الخيالى ان التأويل فى الأوائل بمنزلة قطع الخلف قبل الوصول الى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) أى فالجمل لا يصح لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان (قوله أولى من أن الخ) أى وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة الى التقدير) أى لأن المسند اليه وقع في محله والخبر لم يصح فاحتاج فيه لتقدير لاجل صحته (قوله رب) الاصل ياربى (قوله الغابات الخ) انما سميت بذلك لانها تصير غاية وآخر عند الحذف وتبنى عند ملاحظة المعنى (قوله وفى أى الخ) نحو يعجبني أى قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ايس غير (قوله فلا خوف) لانافية لاعمل لها مثلهما في قراءة من تون (قوله فيجتمعا ذلك الخ) قال الدمامبى لوجه اتفرق المصنف بين الاثنتين حيث جزم فى الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محققة للتخريج على أمرين مع أن الاولى كذلك اذ يحتمل أن يقدر فلا الخوف عليهم (قوله فانها) أى شعائر الله (قوله من أفعال ذوى تقوى القلوب) الشاهد في الحذف من الثانى وهو حذف أفعال وذوى وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من يرتبط به واعترضه أبو حيان بأن ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من ألا ترى أن قوله فان تعظيها من أفعال ذوى تقوى القلوب ليس فى شئ منه ضمير يعود الى من يرتبط جملة الجزاء بجملة الشرط الذى أداته من فالاولى أن يكون التقدير فان تعظيها منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من يرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه قات الذى يظهر لى أن فى تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع من جهة أن المصدر من قوله فان تعظيها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيها اياها فالرابط ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى

سلام الله أو ضمير آل (حذف اسمين مضافين) فانها من تقوى القلوب أى فان تعظيها من وأضيف أفعال ذوى تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر فرس الرسول كالذى يغشى عليه أى كدوران عين الذى

وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا لا يخرج فيه وبعد هذا كله فالظاهر
أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أي فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية
أي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليها فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين
فان قلت فلم جمع القلوب وأفرد الضمير قلت جلا على معنى من واقظها اه دما ميني (قوله
جعلني) أي العرادة وهي الفرس المذكورة في صدر البيت (قوله وقد جعلتني الخ)
نسبة هذا الرؤية سهو فانه من أهل الرجز وهذ ليس برجز ونسبه في المفصل لاسودين
يعفرو صدره * فأدرك ارفال العرادة ظلعها العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس
الشاعر والارقال بالكسر نوع من السير والظلع العرج وحزبة اسم رجل وغلط من قال
قبيلة من باهلة لقوله

• فان تنج منها يا حزم بن طارق • فقد تركت ما خلف ظهري بلقعا

اذا المرء لم يغش الكريهة أو شكت • حبال الهوى بنا بالنسي أن تقطعا

وحزبة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد
أدتني من هذا الرجل أو القبيلة وبقي بيني وبينه مقدار مسافة اصبع (قوله فكان
مقدار مسافة قربه) أي من الله (قوله من اسم كان) أي المستمر وهو البارز عند التقدير
الذي أضيف اليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب قوسين
(قوله القدر) أي وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أي المقدار الذي
بين (قوله وطرفها) أي الطرفين الذين يشذ الوتر فيهما (قوله فقبل هي على القلب)
أي لان كل قوس له قوس له قايان لأن القوسين له ما قاب واحد كما هو صريح الآية فلذا كان
مقلوبا أي قاي قوس ومعلوم ان القايين هما نفس القوس فلو أريد ذلك لقال فكان قوسا
ويحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قابا من قوسين وهو كناية عن القرب
(قوله لا غنى عنه ذكر القوس) كيف الاغناء مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد
القايين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجرّدا عن اضافة القايين اليه
لا يفيد ذلك المراد بل اغناء بقيد الثاني ثم ان هذا تحديد القرب به عليه السلام من جبريل أو ان
هذا التحديد تقرب للقرب المعنوي من الله (قوله آمنوا بالذي أنزل البنا الخ) صوابه
آمنوا كما هو التلاوة في سورة العنكبوت وقولوا آمنوا بالذي أنزل البنا وأنزل اليكم
(قوله ما الذي دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشأن وقد تفتح
همزته والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر (قوله أي والذي أنزل الخ)
الدأى للتقدير في الآية أن القرآن المنزل البنا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والدأى
للتقدير في البيتين الاخبار عن المبتدأ بمادة التسوية وهي انما تكون بين متعدّد (قوله
والذي أطاع هواه) أي فهو في البيت مفعول مقدم (حذف العلة)
(قوله يجوز قلبا) أي يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلّة (قوله وعند الذي) خبر

وقال روبة

• وقد جعلتني من حزبة اصبع •
أي ذام مسافة اصبع (حذف
ثلاث متضائفات) فكان
قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة
قربه مثل قاب قوسين فحذفت ثلاثة
من اسم كان وواحد من خبرها
كذا قدره الزمخشري (تنبيه) •
لقاب معنيان القدر وما بين
مقبض القوس وطرفها وعلى
تفسير الذي في الآية بالثاني فقبل
هي على القلب والتقدير قاي
قوس ولو أريد هذا لا غنى عنه
ذكر القوس (حذف
الموصول الاسمي) ذهب
الكوفيون والاختصاص الى اجازته
وتبهم ابن مالك وشرط في بعض
كتبه كونه معطوفا على موصول
آخر ومن حجتهم آمنوا بالذي أنزل
البنا وأنزل اليكم وقول حسان
أمن بهجور رسول الله منكم
ويجده وينصره سواء

وقول آخر

ما الذي دأبه احتياط وحزم
وهو أطاع يستويان
أي والذي أنزل ومن يمدحه
والذي أطاع هواه (حذف
الصلة) يجوز قلبا لدلالة
صلة أخرى كقوله
وعند الذي والمالات عندك احنة
عليك فلا يفرك كيد العوائد

الأولى عرفوا بالشجاعة وقال
بعد الدنيا والنيا والنيا والنيا

إذا علمتها أنفس تردت
فقبل يقدر مع التباين - ما نظير
الجملة الشرطية المذكورة
وقيل يقدر التباين وقت والتبا
دقت لان التصغير يقتضى ذلك
وصلة الثالثة الجملة الشرطية
وقيل يقدر مع التباين ما عظمت
لادقت وانه تصغير تعظيم كقوله

• دويبة تصغر منها الانامل •
(حذف الموصوف)

قوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف أى حور قاصرات وألناله
الحديد أن اعمل سابقات أى دروعا
سابقات فيلصصكوا قليلا ويبكوا
كثيرا أى ضحكوا قليلا وبكاء كثيرا
كذا قيل وفيه بحث سياتى وذلك
دين القيمة أى دين الملة القيمة
ولدار الآخرة خير أى ولدار
الساعة الآخرة قاله المبرد وقال
ابن الشجري الحياة الآخرة بدليل
وما الحياة الدنيا الامتاع الغرور
ومنه حب الصيد أى حب
النبت الصيد وقال سميم

• أنا ابن جلا وطلاع الشيا •
قبل تقديره أنا ابن رجل جلا
الامور وقيل جلا علم محكى على
أنه منقول من نحو قولك زيد جلا
فيكون جملة لامن قولك جلا زيد
ونظيره قوله

• نبئت أخوالى بنى يزيد •

مقدم واحدة مبتدأ مؤخر وقوله - ذلك من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة بكسر
الهمزة وسكون الحاء المقد ويجمع على احن بكسر الهـ - مزة وقع الحاء المهمة قال
الدمامىنى وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذا العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع
من تقدم ذكره وفيه مذكور دخوله فى ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على
حذف عاطف ومعطوف أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشئبى واقول الوجه
هو الثانى لان المصنف ذكر فى السادس عشر من الباب السادس أن تغليب المؤنث على
المذكر انما هو فى مـ - ثنتين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله أى الذى عادك) أى
بدليل اللات عدك (قوله او دلالة غيرها) أى غير الصلة كالقام (قوله بعد الدنيا)
يفتح اللام باجماع النفاة الا لا خفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التى والشاهد فى التبا
الأولى والثانية (قوله تردت) أى سقطت (قوله نظير الخ) أى فيكون من حذف الصلة
لدلالة صلة مثلهامثل • وعند الذى واللات عدك احنة • (قوله المذكورة) أى اذا علمتها
(قوله لان التصغير يقتضى ذلك) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة علمها مثل

نحن الأولى فاجمع جوعك * عك ثم وجههم إلينا

(قوله - يأتى) أى فى الباب السادس والمراد بالبحث كلام أى أن فيه كلاما - يأتى
وحاصله أن بعضه - م نقل عن سيدي به ان قليلا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل
وعليه فالتقدير فالبضكوه أى الضحك فى حال كونه قليلا ويبكوه أى البكاء فى حال
كونه كثيرا وسياتى الكلام فيه هناك (قوله أى دين الملة القيمة) • كذا وقع فى غالب
النسخ وهو تقدير الزمخشري وجعاعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة وضافة دين
للملة بيانية وفى بعض النسخ أى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل
أنه قال سألت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه
وذلك دين القائم بالتوحيد (قوله وقال سميم) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سميم
خلاف الصواب ونعمام البيت • متى أضع العمامة تعرفونى • وقد تقدم الكلام عليه
فى غير (قوله علم محكى) أى علم على أبيه وقوله على أنه منقول أى وحيث أنه علم محكى
من جملة وحيث أنه لم يصرف بل هو مبنى (قوله لامن قولك جلا زيد) انما منع نقله عند
هذا القائل من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا وهذا الوزن
غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور لانه وزن لا يخص الفعل بل يسـ - توى فيه الفعل
والاسم وأما اذا جعلناه جملة كان مبنيا لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى
على بناءه قبل الكتابة لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان
كانت اجزاؤها معربة (قوله جلا زيد) أى بحيث يكون منقولا من مفرد والالتوة
لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله نبئت أخوالى الخ) التصديد الصوت يقال
فذا الرجل يفقد فديدا اذا صوت وبني يزيد منصوب على البدل من أخوالى ولهم فديدا جملة

ظلمنا عليهم فديده * فزيد منقول من محو قولك المال يزيد لامن قولك يزيد المال والا لا عرب غير منصرف فكان
يفتح لانه مضاف اليه * واختلف في المقدّر مع الجملة في نحو منّا (٣٣٧) ظعن ومنّا أقام فأصحابنا يقتدرون

في موضع المفعول الثالث والهم متعلق بمحذوف أي كائن وعليهما متعلق بهم ولا يمنع
تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقا بديده لانه مصدر
كالميق فلا يتقدم عليه معموله وظلمنا في موضع الحال من الضمير في علينا أو أنه مفعول له
والعامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديده والتقدير جعلوا علينا أو شدوا
علينا أو يصحون علينا ظلما ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا ثالثا ويجوز أيضا جعل ظلما
مفعولا ثالثا أي ذوى ظلم ويحكون لهم فديده على هذين الوجهين في موضع الحال
كالتفسير لقوله ظلما ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علينا
لهم فديده موافقا لقوله نبئت أخواني بني يزيد في الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر
بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذا الثاني من مخلع البسيط قطعان سكنت الميم
والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطو السربيع المكشوف ومثل ذلك
محذور عندهم (قوله المال يزيد) أي فهو منقول من جملة فلذا لم يتون وحكي (قوله
يزيد المال) أي حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والا لا عرب غير منصرف) أي غير
متون لانه على وزن يخص الفعل (قوله واختلف في المقدّر الى قوله حذف الصفة)
موجود في بعض النسخ (قوله فأصحابنا) أي البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لأن
المراد المصاروة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لأن المقابلة تأتي
ذلك (قوله لتلازمهما) علة لقوله أشد أي اذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما
وقوله قدما هم أي الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة أي وهذا بخلاف
كلام الكوفيين فانهم لما قدروا من في قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمن به لزم
أن تكون الصلة قسمية وقوله وردة أي القراء وقوله وان منكم لمن ليبطئن أي فقه
وقوت الجملة القسمية صلة (حذف الصفة) (قوله أي صالحة)
أي لا يبرفها (قوله فلا فائدة فيه) أي في التعيب الحامل على عدم أخذها فوجب أن
يقدر الوصف لاجل أن يكون التعيب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) أي في تعييبها حين
عدم تقدير الصفة بمعنى وتعيبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير
الصفة فيجب تقديرها انتهى (قوله والا لا كان مفهوما) وهو أنه كان قبل الآن على
الباطل (قوله وليست دارنا بالخ) هذا مجزيت صدره * وليس اهبطنا هذامهاة *
أي صننا ولذا وقوله هاتنا أي دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن) أما التناقض
في قوله دارنا فيفيد أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيئا
ظاهره أنه لم يحصل له أعطاشي وقوله ولم أمتع يفيد أنه أعطى شيئا وهو تناقض وأما
الآية فقوله الا هي أكبر من أختها من المعنى لوم أن مفساد الآية أن كل آية توصف بكونها
أكبر وغير أكبر لانه اذا كان كل آية أكبر من غيرها فتكون هذه أكبر وغيرها مفضولا

موصوفا أي فريق والكوفيون
يقدر من موصولا أي الذي أو من
وما قدرناه أقبس لان اتصال
الموصول بصلته أشد من اتصال
الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله
* مامن - مامات حتى لقيته *
نقدته بأحد ويقدرونه بمن وان
من أهل الكتاب الا يؤمن به
أي الا انسان أو الامن وحكي
القراء عن بعض قدمائهم أن الجملة
القسمية لا تكون صلة وردة بقوله
نعمالي وان منكم لمن ليبطئن
(حذف الصفة) يأخذ
كل سفينة غصبا أي صالحة بدليل
أنه قرئ كذلك وأن تعييبها
لا يخرجها عن كونها سفينة فلا
فائدة فيه حيث قد تدمر كل شيء أي
سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء
أتت عليه الآية قالوا الآن
جنت بالحق أي الواضح والا كان
مفهوما كفرا وما نريهم من آية
الاهي أكبر من أختها وقال
* فلم أعط شيئا ولم أمتع *
(وقال)
* وليست دارنا هاتنا *
أي من أختها السابقة وبدار طائلة
ولم أعط شيئا طائلا دفعا للتناقض
فيهن قل يا أهل الكتاب لستم على
شيء أي نافع ان تظن الاظنا أي
ضعيفا (حذف المعطوف)
ويجب أن يتبعه العاطف فهو
الفتح وقائل أي ومن أنفق من بعده

دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ودليل المقدر أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا لأنفرت بين أحد من رسله والذين آمنوا بآله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم أي بين أحد وأحد منهم وقيل أحد فيهم ما ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله أحد بل هو الموضوع للعموم وهمزة أصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير وردبانه يقتضى حينئذ أن المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير وأن المقدر بين أحد وبين الله دليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله وهو سرايل تقيمكم الحرأى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه في أول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن أي وما تحرك وإذا نسر سكن باستقر لم يحتج إلى هذا فان أحصرتم فما استيسر من الهدى أي فان أحصرتم فخلتم فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية أي خلق فدية لا ينفع نفساً إيماناً لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً أي إيمانها وكسبها والآية من ألف والنسر وبهذا التقدير تندفع

والغير أيضاً كبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو تناقض فإذا قلنا أكبر من آخرها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أي الدليل على أن الكلام لا ينفيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أي والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أي بين أحد وأحد منهم) أي بين واحد وواحد منهم (قوله فيهما) أي اليمين (قوله مثله في قل هو الله أحد) أي فانه بمعنى واحد فأصله وحد أبدت الواو همزة (قوله مثله في قل هو الله أحد) أي خلافاً للقول الأول الذي يقدر بين أحد واحد فانه يجعل أحد من الذي همزته منقلبة عن الواو وهذا أي أحد هو الذي لا يلزم النفي بخلاف أحد الذي همزته أصلية الموضوع للعموم كدبار (قوله فلا تقدير) أي لأن المعنى ولم يفرقوا بين أحد أي أي أحد (قوله وفي لزوم هذا نظر) أي لأن اللازم من نفي التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل إما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله وفي لزوم هذا) أي الرد على هذا القول نظر أي لأن السلب الكلي يكفي في مناقضته الإيجاب الجزئي وحينئذ فنفي التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقا بين الكل وانما هو تعرض بمن لم يفعل ذلك فيه صدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أي ولا يقدر بين أحد واحد (قوله وأن المقدر بين أحد وبين الله) أي بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بداهة ليريدون الخ) أي فهذا التقدير أرجح مما ذهب إليه القائل بأن أحدها هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكره من الدليل لأن القرآن يفسر بعضه ببعض ويستدل على التقدير في بعض مواضعه من بعض (قوله أن يفرقوا بين الله ورسوله) أي بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسول (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أي عن ذكر هذا هنا وحينئذ فلا حذف هنا (قوله أي وما تحرك) أي لأن الموجود اما متحرك أو ساكن وكل منهما مملوك لله (قوله لم يحتج إلى هذا) أي لأن المسألة متضمنة للساكن والمتحرك (قوله أي خلق) أي بدليل ما قبله وهو ولا تخلقوا رؤوسكم (قوله أو كسبت) أي ولم تكن كسبت وقوله في إيمانها أي تصديقه فإلزامه بالإيمان التصديق الذي هو إيمان لغوي وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله إيمانها من قوله لا ينفع نفساً إيمانها (قوله والآية من ألف والنسر) أي فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله لا ينفع نفساً إيمانها وقوله أو كسبت في إيمانها خيراً راجع لقوله وكسبها أي ان التي لم تؤمن من قبل لا ينفعها إيمانها أي يوم طلوع الشمس من مغربها والتي لم تكن كسبت خيراً قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيراً اذ ذلك تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أي لأن قوله لم تكن راجع لقوله إيمانها وقوله أو كسبت راجع لمحذوف أي وكسبها والمعنى لا ينفع نفساً إيماناً لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفساً كسبها لم تكن كسبت فالمنفي هو النفع بالكسب وحينئذ فالآية في الآية اغاها بين

عدم النفع بالايان وعدم النفع بالكسب لا بين عدم الايمان والايان الذي لم يقترن
 بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أى فى قوله -م ان الايمان
 لا ينفع اذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزمنى) حاصله
 أن الزمنى جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت فى ايمانها
 خيرا عطف على آمنت والمعنى ان أشرط الساعة اذا جاءت ذهب أو ان التكليف عندها
 فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها
 غير كسبة خيرا فى ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت فى غروقت
 الايمان وبين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب
 المصنف عن التمسك بالآية بأنها من قبيل الآيات التقديرية فتقدر محذوف ما عطفها على
 فاعل ينفع وهو ايمانها أى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها أى لا ينفع نفسا ايمانها فى التى
 لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا فى التى آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل
 فتنى نفع الايمان راجع للنفس التى لم يصدر منها الايمان قبل ذلك ويكون نفع
 الكسب راجعا الى النفس التى صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت
 فى ايمانها خيرا وبهذا التأويل توافقت الآيات والحديث الشاهدة على أن مجرد
 الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو به -دحين (قوله اذا قالوا الخ) حاصل الشبهة
 أن الله سوى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع
 فيكون الايمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع
 وهذا مبنى على ما فهمه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت
 فى ايمانها خيرا (قوله الذى لم يقترن بالعمل الصالح) أى وتمسكوا بظاهر الآية على أن
 الايمان مجردا عن العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أى أنه يكثر فى العاطف
 أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فإنه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أى
 قول أبى ذؤيب الهذلى -دحه * دعانى اليها القلب انى لا مره -دحيع (قوله وقدمت
 الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحذف فلا حذف
 (حذف المعطوف عليه) (قوله أى فاضرب فانفجرت) أى تحذف المعطوف
 عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون
 عاطفة للجملة انفجرت على جملة اضرب ولوعلى القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لانه
 لا يترتب على مجرد الامر بالضرب الانفجار (قوله هى فاضرب) أى فالمحذوف حينئذ
 هو المعطوف عليه والعاطف معا (قوله أن ذلك يقتضى الخ) أى لان الجزاء اذا صدر
 بالفاء وقد لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن -دحيع
 معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب (قوله يقتضى تقدم الانفجار على الضرب) أى
 مع أنه فى الواقع متأخر عنه (قوله الا ان قيل الخ) هذا استثناء مما يفيد الرذأى وتقدم

شبهة المعتزلة كالزمنى وغيره
 اذا قالوا سوى الله تعالى بين عدم
 الايمان وبين الايمان الذى لم
 يقترن بالعمل الصالح فى عدم
 الانتفاع به وهذا التأويل ذكره
 ابن عطية وابن الحاجب ومن
 القليل حذف أم ومعطوفها
 كقوله

* فما أدري أرشد طلابها *
 أى أم غى وقد مر البحث فيه
 (حذف المعطوف عليه)
 ان أضرب بعصا الحجر فانفجرت
 أى فاضرب فانفجرت وزعم ابن
 عصفور أن الفاء فى فانفجرت
 هى فاء اضرب وأن فاء فانفجرت
 حذفت ليكون على المحذوف
 دليل يبقا بعضه وليس بشئ
 لأن لفظ الفاء من واحد فكيف
 يحصل الدليل وجوز الزمنى
 ومن تبعه أن تكون فاء
 الجواب أى فان ضربت فقد
 انفجرت ويرد أن ذلك يقتضى
 تقدم الانفجار على الضرب مثل
 ان يسرق وقد سرق أخ له من قبل
 الا ان قيل المراد

فقد حكمنا بترتيب الانفجار على ضربك (٣٤٠) وقيل في أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أن أم متصلة والتقدير أعلمتم

أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم
(حذف المبدل منه)
قيل في ولا تقولوا لما تصف
ألسنتكم الكذب وفي كما
أرسلنا فيكم رسولا منكم أن
الكذب بدل من مفعول تصف
المحذوف أي لما تصفه وكذلك في
رسولا بناء على أن ما في كما موصول
اسم ويرد أنه فيه إطلاق ما على
الواحد من أولى العلم والظاهر
أن ما كفاة وأظهر منه أنها
مصـذرية لبقاء الكاف حيث
على عمل الجز وقيل في الكذب
أنه مفعول ما تقولوا والجمتان
بعده بدل منه أي لا تقولوا الكذب
لما تصفه ألسنتكم من البهائم
بالحل أو الحرمة واما المحذوف أي
فتقولون الكذب واما تصف على
أن ما مصدرية والجمتان محكيتهما
القول أي لا تحلوا وتحرموا المجرد
قول تنطبق به ألسنتكم وقرئ
بالجريد لا من ما على أنها اسم
وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً
لكذب صفة للفاعل وقد مر أنه
قيل في لا اله الا الله أن اسم الله
تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف
(حذف المؤكد وبقاء توكيده)
قدم أن سيويه والخليل أجازاه
وأن أبا الحسن ومن تبعه منه
(حذف المبتدأ) يكثر
ذلك في جواب الاستفهام نحو
وما أدراك ما الخطة نار الله أي
هي نار الله وما أدراك ما هي نار حامية

الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت في حكمنا وترتيبنا لا في الخارج ولا شك
أن الحكم بالانفجار وترتيبه على الضرب سابق عليه وإن كان الانفجار بالفعل متأخراً
عندهم ثم أن الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لافصاحها عن المقدر ولو غير شرط ويقال
فيها أيضاً فاء الفصيحة بالمجعة لفصحها المقدر وكشفه ومن أمثلتها دالة على شرط قول
الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا * ثم الققول فقد جئنا خراسانا

أي أن كان الأمر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح أنها فصيحة على التقدير الأول وهو كونها
للعطف على محذوف والاكثر أنها فصيحة على التقديرين (قوله فقد حكمنا بترتيب
الانفجار) أي والحكم بالترتيب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب (قوله أن أم
متصلة) أي عاطفة على محذوف (قوله وكذلك في رسولا) أي وكذلك يقال في رسولا أي
أنه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف (قوله موصول اسمي) أي كالذي أرسلناه حال
كونه فيكم رسولا (قوله من أولى العلم) أي مع أنها غائبات كونها لا يعقل (قوله من
أولى العلم) أي وهو خلاف الظاهر (قوله والظاهر أن ما كفاة) أي والكافة تبطل تعين
الدخول على الأسماء وقوله والظاهر أن ما كفاة أي للكاف عن عمل الجز وحيث فلا
داعي لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا (قوله أنها مصدرية) أي ورسولا مفعول
أرسلنا ولا داعي لتقدير الضمير (قوله والجمتان بعده) أي هذا حلال وهذا حرام
(قوله أي لا تقولوا الخ) هذا حل معنى والاخلل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال
وهذا حرام في شأن البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة
حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أي لا تقولوا هذه
البهيمة حلال وهذه حرام كذباً وافتراء على الله (قوله واما المحذوف) أي والاصل
ولا تقولوا في شأن البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فتقولون
الكذب (قوله على أن ما مصدرية) أي لا على أنها موصول والا كان العائد أعني
المفعول محذوفاً (قوله أي لا تحلوا الخ) هذا حل معنى إشارة إلى أن في الكلام هذا
وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم البهائم بالكذب
(قوله وقرئ بالجر) أي لا الكذب وكذا تقول فيما بعد (قوله وقرئ بالجر) أي والمعنى
لا تقولوا لاجل البهائم التي تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة أي لا تقولوا الكذب هذا
حلال الخ (قوله صفة للفاعل) أي وهو ألسنتكم (قوله وقدمت) أي في النوع الثاني
من الجهة السادسة (قوله قدمت) أي في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة
للمحذف في الخاتمة (قوله منعه) شرط وفي المحذف أن لا يكون المحذوف مؤكداً
بالفتح لأن المحذف ينافي التوكيد (قول الآيتين) المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب
الشمال ما أصحاب الشمال في سموم أي هم في سدرهم في سموم (قوله هل أنبئكم بشر

من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء ٣٤١ فعليه أي فعله لنفسه وأساءته عليها وان

تخالطوهم فإخوانكم أي نهم
إخوانكم فإن لم يصبها وأبل فطل
وان مسه الشر فيؤس قنوط
فإن لم يـ كونا رجاين فرجل
وامرأتان أي فالشاهد وقرأ ابن
مسعود أن تعذيبهم فعبادك وبعد
القول نحو وقالوا أساطير الأولين
الافالواساحر أو مجنون سيقولون
ثلاثة الآيات بل قالوا أضغاث
أحلام وبعد ما الخبر مفعلة في المعنى
نحو التائبون العابدون ونحو صم
بكم عي ووقع في غير ذلك أيضا نحو
لا يغرنك تقاب الذين ~~كفر~~وا
في البلاد متاع قليل ولا تقولوا
ثلاثة لم يبينوا الساعة من ثم ار
بلاغ أي هذا بلاغ وقد صرح به
في هذا بلاغ للناس سورة أنزلناها
أي هذه سورة وثله قول العلماء
باب ~~كذا~~ وسبويه يصرح به
(حذف الخبر) وطعام
الذين أوتوا الكتاب حل لكم
وطعامكم حل لهم والمحصنات
من المؤمنات والمحصنات من
الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
أي حل لكم أكلاها دائم وظلها
أي دائم وأما أنتم أعلم أم الله فلا
حاجة إلى دعوى حذف كما قيل
أصح كون أعلم خبرا عنهما وأما أنت
أعلم ومالك فشكل لأنه أن عطف
على أنت لزم كون أعلم خبرا عنهما
أو على أعلم لزم كونه شريكة
في الخبرية أو على ضمير أعلم لزم

من ذلكم) صوابه أفأنتنكم لانه التلاوة وقوله من ذلكم النار أي هي النار (قوله
فطل) أي فالمصيب طل (قوله فيؤس) أي فهو يؤس (قوله فان لم يكونا رجاين) أي
الشهيدان (قوله أي فالشاهد) أي للجنس الصادق بالشاهدين وهم ما يعني الشاهدين
فلا حاجة للاعتراض بأن الأولى أي فالشاهدان (قوله أي فالشاهد) قال الدماميني
المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أي
فليست شهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزخشي فعلا من الشهادة فقال
فليست شهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى إذا المأمورهم المخاطبون لا الشهاداء وعلى
تقدير أن يكون الله - ذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشاهدان لا فالشاهد اه
قال الشنقي وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدأ وانما لم يقدره فالشاهدان
لان الشهيد هنا يعني الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أي فهم
عبادك (قوله الا قالوا ساحر أو مجنون) أي هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير
الاولين) أي هو أساطير الاولين قال الدماميني ويحتمل ان أساطير الاولين مبتدأ وجملة
اكتبها خبر وحيد فلا حذف أصلا (قوله سيقولون ثلاثة) أي هم ثلاثة (قوله
أضغاث) أي هو أضغاث (قوله وبعد ما الخبر الخ) أي وبعد شئ كالمؤمنين والقوم
الذين أشيروا الضلالة بالهدى في الآيتين الخبر مفعلة لذلك الشئ في المعنى ولا شك أن
التائبون هم المؤمنون ولا يصح أن يقال بعدم مبتدأ لان المبتدأ دائما كذلك (قوله متاع
قليل) أي هو متاع أي تعلقهم متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أي لا تقولوا هم أي
مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أي مستوون في استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة
الخ الأولى حذفه لان هذا في الامثلة المذكورة للحذف بعد القول وقد سبق والكلام هنا
في حذف المبتدأ واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أي بذلك المبتدأ (قوله أي
هذه سورة) أي جملة أنزلناها صفة سورة ويحتمل أن سورة مبتدأ وجملة أنزلناها صفة
والخبر محذوف أي فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها (قوله وسبويه يصرح به) أي
بالمبتدأ في ذلك فيقول هذا باب (قوله والمحصنات من المؤمنات) أي حل لكم وقوله
أي حل لكم أي يتدر في الموضعين (قوله إلى دعوى حذف) أي أم الله أعلم (قوله أصح
كون أعلم خبرا عنهما) أي فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قدم على أحدهما (قوله
لزم كون أعلم الخ) أي وهذا لا يصح نظرا لالامال لانه لا يعلم (قوله لزم كونه شريكة) أي
فيلزم أن المخاطب نفس المال لان المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أي إلى المال أي
ونسبة العلم للمال لا تصح (قوله وان قدر) أي مالك أي وجعل من عطف الجمل (قوله
لزم كون المحذوف أعلم) أي بدليل المذكور أي ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله
والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق ما قاله الرضي أن الاصل أنت أعلم
بمال مالك فانت ومالك أي مقترنان لعلقة لئلا يكافأ فلا تشبه عليك فيه بشئ فحذف بحال

أيضا نسبة العلم اليه والعطف على ضمير المرفوع المتصل من غير تركيد ولا فصل وأعمال الفعل في الظاهر وان قدر مبتدأ حذف
خبره لزم كون المحذوف أعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم أنشئت الواو من باب الباء

مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدأ الثاني وهو أنت المعطوف عليه مالك انقسام
القرينة عليه فصارت أنت أعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعينة ومالك عطف على أنت
المحذوفة وجهه فأنت ومالك عطف على الجملة الاولى وأما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو
عاطفة على الوجوه مشتركة في المعنى والاعراب التقديرى والخفض انما جاء من الجوار
لان المجاورة تؤثر وأما قوله ودرهـ ما فاصله دفعت شاة وأخذت درهـ ما حذف الفعل
المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الآتى لا بما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار
هو دليل على أن الواو عاطفة على وجوهكم لأنهم عاطفة على الرأس حتى تكون الواو
للتشريك اللفظي والمعنوي (قوله قصد التشاكل) أى التشابه فى أن كلام من المتعاطفين
مرفوع أى فالواو حرف عطف صورة وفى المعنى نائبة عن الباء وقوله للتشاكل اللفظي
أى فى الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) أى الاشتراك المعنوي (قوله على
القول) أى بناء على القول الخ (قوله ونظيره) أى نظير المثال فى كون الواو نائبة فيه
مناب الباء قصد التشاكل اللفظي (قوله فحذفت كان وخبرها) أى وهو محل الشاهد
لان المراد بالخبر فى الترجمة المحذوف الخبر الذى للمبتدأ والخبر غيره (قوله فى عليك)
اللفظ بفتح الهاء مصدر لاهف بكسر هاء عنى حزن وتحسروة قولهم بالهف فلان كلمة
يتحسرونها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة يكون بها جارك فتعيره
اه شئى وهذا يفيد أن الهاء فى الهفى مفتوحة ولكن فى نسخ عدة سكونها أى أتلهف
عليك لاجل الهفة من خائف واليت لشمر دل اليتى بن شريك بن عبد الله بن ربيعة شاعر
اسلامى فى ايام جرير والفرزدق يرى منصور بن زياد وبعده

أما القبور فانهم أوانس • بجوارقـ برك والديار قبور
عمت فواضله فعم مصابه • فالناس فيه كلهم مأجور
يقنى عليك لسان من لم توله • خير الانك بالشاة جدير
ردت صنائعه اليه حياته • فكانه من نشرها منشور
والناس مأتمهم عليه واحد • فى كل دار أنة وزفير
محب الاربعة أذرع فى خسة • فى جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس مجبر) الذى فى توضيح المصنف حين لات مجبر مستشهد بذلك على اجمال
لات لعدم دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أى أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) أى أن
يخطئ فقد حذف خبر كاد فى الموضعين (قوله ان ما لا وان ولدا) أى ان لنا ما لا وان لنا
ولدا (قوله وقد مر البحث الخ) الآية الاولى لم يتقدم فيها كلام أصلا وما الاية الثانية
فتقدم فى المثال الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف أى هالكون أو هومذكور
وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض وقوله فى ان الذين كفروا الخ قال
الزمخشري خبر ان فى هذه الآية محذوف أى فنديقهم العذاب بدليل جواب الشرط

قصد للتشاكل اللفظي
للاشتراك المعنوي كما قصد
بالعطف فى نحو وأرجلكم فمين
خفض على القول بأن الخفض
للجوار ونظيره بعث الشاة شاة
ودرهـ ما والأصل شاة بدرهـم
وقالوا الناس مجزون بأعمالهم
ان خبر خبرى ان كان فى عالمهم
خبر فحذفت كان وخبرها وقال
لهفى عليك الهفة من خائف
يعنى جوارك حين ليس مجبر
أى ليس له وقالوا من تأنى اصاب
أو كاد ومن استعجل أخطأ أو كاد
وقالوا ان ما لا وان ولدا وقال الاعشى
ان محلا وان من تحلا
أى ان لنا محلا فى الدنيا وان لنا
ارحما لا عنها وقد مر البحث

في ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذکر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا اضربوا اي علينا ولونرى
اذ فرعوا فلافوت اي لهم وقال الحماسى من صد عن نيرانها * ٣٤٣ فان ابن قيس لابرأح وقد كثر حذف خبر لا

هذه حتى قيل انه لا يذکر وقال آخر
اذا قيل سبروا ان ليلي لعلها جرى
دون ليلي مائل القرن أعضب
اي اعلها اقريبة (ما يحتمل النوعين)
يكتر بعد الفاء نحو فقصر بر رقبة
فعدة من أيام آخر فاستيسر من
الهدى فنظرة الى ميسرة أي
فالواجب كذا أو فعليه كذا أو
فعليكم كذا ويأتى في غيره نحو فصبر
جبل أي امرى أو أمثل ومثله
طاعة وقول معروف أي امرنا
أو أمثل وبديل للاول قوله فقالت
على اسم الله أمرك طاعة وقدمت
تجوير ابن عصفور الوجهين
في لعمرك لأفعلن واين الله
لأفعلن وغيره جزم بان ذلك من
حذف الخبر وفي نعم الرجل زيد
وغيره جزم بأنه اذا جعل على
الحذف كان من حذف المبتدا
(حذف الفعل وحده أو مع مضمير
مرفوع أو منصوب أو معهما)
يطرد حذفه مفسرا نحو وان
أحدم من المشركين استجارك اذا
السما انشقت قل لو انتم تملكون
والاصل لو تملكون تملكون فلما
حذف الفعل انفصل الضمير قاله
الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان
وعن البصريين انه لا يجوز لوزيد
قام الا في الشعر أو الندو ونحو
لوزات سوار لطمتهنى وقيل الاصل
لو كنتم فحذفت كان دون اسمها
وقيل لو كنتم أنتم فحذف امثل القس

بعد (قوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أي ويصدون
عن المسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال
الحماسى) أي الشاعر المذکور شعره في ديوان الحماسة وهذا الشاعر هو سعد بن
مالك (قوله لابرأح) أي بالرفع كما سبق في لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أي النافية
للجنس (قوله ان ليلي) خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب
اذا والقرن بالنون والاعضاب مكسورة شبه المانع بكبش كذلك يجامع القبح (قوله
ما يحتمل النوعين) أي حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكتر بعد الفاء) أي عقيبها
من غير فاصل بينه وبينها اه شئنى (قوله أي فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله
كذا هو المذکور من التحرير وماتمه (قوله أو فعليكم الخ) هذا ناظر لا خيرا اذا لا يصح
فيه الا ذلك أي فعليكم نظرة (قوله ويأتى في غيره) أي في غيره هذه الفاء (قوله ويأتى في
غيره) أي في غيرها هو بعد الفاء بالمعنى الذي ذكرناه فلا يرد فصبر جبل لان احتمال
للتوعين وان كان بعد الفاء الا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شئنى (قوله وبديل
للاول) أي تشدير المبتدا قوله أمرك طاعة أي فقد وقع لفظ الطاعة في كلام العرب خبرا
عن مبتدأ مذکور هو لفظ الامر فترجح بذلك أنه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا
محذوف تقديره أمر (قوله وبديل للاول) قال الدماميني فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ
طاعة في تركيب ما خبرا عن مبتدأ مذکور هو لفظ الامر أن يكون كذلك في كل
تركيب ثم الظاهر أن الامر في البيت واحد الاوامر وهو ضد النهى أي أمرك ذو
طاعة أي مطاع ممتثل والامر المقدر في الآية واحد الامور وهو بمعنى الشأن فكيف
يجعل الاول دالا على الثاني قال الشئنى لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما عقليا وانما يريد
أنه لما وقع في كلام العرب لفظ طاعة في تركيب خبرا عن مبتدأ مذکور هو لفظ الامر
ولم يقع في كلامهم مبتدأ حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر المبتدا محذوف
(قوله الوجهين) أي فيجوز له أمرك بمعنى امرى لكذا ايعن (قوله كان من حذف
المبتدا) أي ولو جعل من حذف الخبر لشدنى مسده ولم يوجد (قوله وان أحدم
المشركين استجارك) أي وان استجارك أحد حذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب
(قوله اذا السماء انشقت) أي اذا انشقت السماء انشقت حذف الفعل وحده (قوله
والاصل لو تملكون تملكون) أي فقد حذف الفعل وحده (قوله لوزيد قام) أي انهم
يقولون انه لا يجوز أن تدخل لوالاعلى فعل ظاهرا لا على مقدرا لا ندورا ورت عليهم بقوله
تعالى لو انتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم أنتم) أي فحذف الفعل مع مرفوعه وبقى
التوكيد (قوله مثل القس ولو خاتم من حديد) أي ولو كان الملقم خاتما من حديد فقد
حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) عطف على يطرد (قوله ويكثر في جواب
الاستفهام) وكذا جواب التثنية نحو زيد ردألى من قال ما قام أحد وبعد فعل يستلزمه نحو

ولو خاتم من حديد وبقى التوكيد ويكثر في جواب الاستفهام نحو ليقول الله أي ليقولن

• ليسك يزيد ضارع لخصومة • على البناء لا نهول أي يكيه ضارع وتطم بعضهم مواضع
حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال

عند النيابة مصدر وتجب • ومفرغ يتقاس حذف الفاعل

والفعل بعد اذا وان مستلزم • وجواب نفي أو جواب السائل

والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتي ولا يرد نحو
اغزن لأن المحذوف لعله تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أي حذف الفعل مع
الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أي قالوا أنزل خيرا حذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله
حذف القول) أي حذفه إذا كان قولاً وقوله وأكثر من ذلك أي من حذفه إذا كان
مفسراً أو واقعاً في جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أي يقولون سلام عليكم وسيذكر
المصنف في حذف الحال أنه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه ثم في فعل
الاحتمال الثاني لا تكون الآية محذوف فيه الفعل لكنها على كل حال محذوف فيه
القول (قوله من حديث البصر) أي من الحديث الذي ينقل من البصر فهو مأخوذ من أمر
متسع فيكون متسعا (قوله أي وأخيرا) الدليل على تقدير انتك نيت في الأول
عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهي عنه بل هو مما يؤثر به فيجب أن يتصب بائت أو قصد
أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضي (قوله جملة واحدة) أي لاجلئان كما هو على
القولين الأولين (قوله يكن الانتهاء خيرا) أي فالمحذوف على هذا كان واسمها (قوله أي
واعتقدوا الإيمان) أي فالإيمان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل
ويجوز أن يكون من عطف المفردات على أن يكون التجوز وانها في الإيمان على طريق
الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الإيمان من حيث أن المؤمنين من الانصار يمكنوا منه
تمكن المالك في ملكه بدنية من المدائن الحصينة وادعى أن المشبه فرد من افراد المشبه به
واستعير اسم المشبه به للمشبه في النفس وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شيء من لوازمه
وهو النبوة على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات النبوة تخييل اه تقرير شيخنا دردير
(قوله عانت الخ) لا يعرف قائله تمامه • حتى مشت هائلة عيناها • وروى غدت وبنت
واله في واحد (قوله وألزموا) أي من قال بالتضمن الزموا بذلك فالترموم واستدلوا
لجواز بنحو الخ (قوله اهاسب الخ) صدره • أعمر بن هند ما ترى رأي صرمة • الهمزة
للنداء والصرمة بكسر الميم • حلة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين من الابل والشاهد
أنه ضمن ترعى معنى تناول فصيح تسلطه على الماء (قوله أي ما ثبت الخ) راجع لكل من
المثاليين أي ما ثبت استقرار حرام مكانه وما ثبت استقرار نجم في السماء (قوله يكتر بعد
لوشئت) أي بعد فعل المشبهة الواقع شرطا وكذا به • دلوا أردت ولوا خرت ونحو ذلك فان
فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف وبينه نحو فلوشاء لهذا كم أجمعين أي لوشاء
هدايتكم لهذا كم أجمعين فانه متى قيل لوشاء علم السامع أن هنالك شيئا تعلقت المشبهة

خلقهن الله وادأقبل اهم ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك
كه حذف القول نحو والملائكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام
عليكم حتى قال أبو علي حذف
القول من حديث البحر قل ولا
خرج ويأتي حذف الفعل في غير
ذلك نحو وانتموا خيرا لكم أي وأنتموا
خيرا لكم وقال الكسائي يكن
الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام
جملة واحدة وخبر انتعت لمصدر
محذوف أي انتهاء خيرا والذين
تبوا الدار والإيمان من قبلهم أي
واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم
وقال عافتها تبنا وما بارد اقبل
التقدير وسقيتها وقيل لاحذف بل
ضمن عافتها معنى انتهت وأعطيتها
والزموا صحة نحو عافتها ما باردا
وتبنا فالترموم محتملين بقول طرفة
لهاسب ترعى به الماء والشجر
وقالوا الحمد لله أهل الحمد باضمار
أمدح وفي التنزيل وامرأته جملة
الخطب باضمار اذم ونظائره كثيرة
وقالوا أمانات منطلقا انطلقت
أي لان كنت منطلقا انطلقت
وقالوا الأكله ما ات حرام مكانه
وما ان في السماء نجما أي ما ثبت
ويروى نجم بالرفع فان فعل ماض
بمعنى عرض وأصله عن
(حذف المفعول) يكتر بعد
لوشئت نحو فلوشاء الله لهذا كم
أجمعين أي فلوشاء هدايتكم

وبعد ثنى العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفةها ولكن لا يعلمون أى انهم سفةها ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائدا
على الموصول نحو هذا الذي بعث الله رسولا وحذف عائدا الموصوف ٢٤٥ دون ذلك كقوله وما شئى حيث يستباح

وعائدا المخبر عنه دون ما كقوله
على ذنبا كله لم اصنع وقوله
فثوب لبست وثوب أجر

وجاء فى غير ذلك نحو فن لم يجد فصيام
شهرين فن لم يستطع فاطعام
ستين مسكينا أى فن لم يجد الرقة
فن لم يستطع الصوم ومن
غريبه حذف المقول وبقاء القول
نحو قال موسى اتقولون للحق لما
جاءكم أى هو سحر بدليل أسحر هذا
ويكثر حذفه فى القواصل نحو وما
قلى ولا تخشى ويجوز حذف
مفعولى أعطى وفأما من عطى
وثانيم ما فقط نحو واسوف
يعطيك ربك واوله ما فقط خلافا
للسهلى نحو حتى يعطوا الجزية
(حذف الحال) أكثر ما يرد
ذلك اذا كان قولا غنى عنه
المقول نحو والملائكة يدخلون
عليهم من كل باب سلام عليكم أى
فانما ذلك ومثله واذا رفع ابراهيم
القواعد من البيت واسمعى ربنا
تقبل منا ويحتمل ان الواو والحال
وان القول المحذوف خبر
اى واسمعى يقول كما ان القول
حذف خبر الموصول فى والذين
اتخذوا من دونه اولياء ما تعبدونهم
الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا
ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف
نصب أو رفع خبر اول هذا كله
أولا موضع له لانه يدل من الصلة

لكنه مبهم عنده فاذا جىء بجواب الشرط صار بيننا اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشبهة
ونحوه بالمفعول غريبا فلا بد من ذكر المفعول لانه يقرر فى نفس السامع ويأنس به كقوله
ولو شئت ان أبكى دما بكيتة عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
فان تعلق فعل المشبهة يكاد الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يقرر فى نفس السامع
ويأنس به (قوله ونحوه) أى وبعد ثنى نحو العلم كالا بصار (قوله ولكن لا يعلمون) الا باغ
فى الذم أن هذا منزل منزلة اللازم وحذف فلا حذف قاله الدماميني (قوله ولكن لا تبصرون) أى لا تبصرون القرب أو الاصل لا تبصروننا (قوله وعائدا على الموصول)
عطف على قوله بعد لو شئت (قوله أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بهمه (قوله وحذف
عائدا الموصوف الخ) أى المفعول وحذف مبتدأ وقوله دون ذلك خبره أى ان حذفه أقل مما
قبله (قوله وما شئى حيث) أى حيث وهذا عجزيتم صدره حيث جىء تهامة بعد نجد
(قوله على ذنبا) هذا عجزيتم لابي النجم صدره قد أصبحت أم الخيارات تدعى أى كاهل
أصنعه (قوله لبست) أى لبسته وروى نسبت وصدره

فأقبلت زحفا على الر كبتين وهو لا مرئ القيس (قوله وجاء) أى حذف المفعول
(قوله فى غير ذلك) أى ما ذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) أى من غريب حذف
المقول (قوله نحو قال موسى الخ) ما ذكره المصنف أحدا ووجه ذكرها فى الكشف
وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا السحر مبين على أنه سحر فكيف قيل لهم
أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أنه يسونه وتطعنون
فيه وكان عليكم أن تدعوا له وتعلموه من قولهم فلان يخاف القالة أى التعيب والطعن
فيه ثم قال أسحر هذا فانما ذكر ما قالوه فى عيب والطعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون
وهو ما دل عليه قولهم ان هذا السحر مبين كأنه قيل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا
(قوله أى هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تخفيرا من تجاهل العارف وان
جرموا بالسحر وأنه توابع محطه ولا يقلع السحرون فسكانهم قالوا أتأوتونا بما لا فلاح فيه
على انها حال من مقولهم (قوله وما قل الخ) أى قلا ولا تخشاه (قوله فأما من أعطى)
فيه ان هذا لم يقصد تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يثمل بنحو أعطيت
جوابا له أعطيت زيدا (قوله واسوف يعطيك) أى خبرا وقوله حتى يعطوا أى يعطوكم
(قوله ربنا تقبل منا) أى فائلين ربنا الخ (قوله أى واسمعى يقول) أى والحال
أن اسمعى يقول (قوله ما تعبدونهم) أى يقولون ما تعبدونهم فانه بعدهم مقول القول الواقع
خبر الماذين (قوله فالقول المحذوف نصب) أى على الحال أى فائلين ما تعبدونهم (قوله
هذا) أى ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة فى جملة القول (قوله تسعة عشر) أى ملكا
(قوله ان يكن منكم عشرون) أى رجلا (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل
ضميره متترفا بميزة شكره محذوفة يدل عليه السياق أى نعم كريما وشجاعا ووفقى فأنتم هو

٤٤ فى ان كان الذين للكفار والعائدا الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائدا محذوف أى
اتخذوهم فالتحريك ان الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل (حذف التمييز) نحو كم صمت أى كم يوما وقال تعالى طمأنينة عشر أن
يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ فى باب نعم نحو من وضأ يوم الجمعة فمما ونعمت أى فى الرخصة أخذ ونعمت رخصة

(حذف الاستثناء) وذلك بعد الاو غير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ايس الا وليس غير وقد تقدم واجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس بمسحوع (حذف حرف ٣٤٦ العطف) بابه الشعر كقول الخطيب * ان امرأه طه بالشام منزله •
يرين جار شت ما اعتريا

أى ومنزله برمل يبرين كذا قالوا
ولك أن تقول الثانية صفة ثانية
لامعطوفة وحكى أبو زيد أكانت
خبز الجاغر اقبل على حذف الواو
وقبل على بدل الاضراب وحكى
أبو الحسن اعطه درهمادرهمين
ثلاثة وخرج على اضمارا ويحتمل
البدل المذكور وقد خرج على ذلك
آيات احداها وجوه يومئذ فاعمة
أى ووجوه عطف على وجوه يومئذ
خاشعة والثانية ان الدين عند الله
الاسلام فحين فتح الهمة أى وان
الدين عطا على انه لاله الا هو
ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين
المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين
بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى
وصلتها او من القسط أو معمول
للمحكم على ان أصله الحاكم ثم
حول للمبالغة والمثالة ولا على
الذين اذا ما أتوا لتعلمهم قلت
لا اجد اى وقلت وقيل بل هو
الجواب وتولوا جواب سؤال
مقدركا انه قيل فباحا لهم اذ ذلك
وقيل تولوا حال على اضمارة قد
واجاز الزمخشري ان يكون
استنفا فأي اذا ما أتوا لتعلمهم
تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين
فقيل قلت لا اجد ما املككم عليه
ثم وسط بين الشرط والجزاء
(حذف فاء الجواب) هو مختصر
بالضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها •

المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أى المستثنى (قوله قبضت عشرة ايس الا)
أى ليس المقبوض الاهى وقوله ايس غير أى ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر)
أى المسموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه
قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأه طه بالشام منزله • يبرين)
كذا فى بعض النسخ ووقع فى بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من بحر
البيسط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو بابه مشاة تحتية مفتوحة
فى أوله ويبرين كنصيبين اسم بلد فيه للعرب مذاهب من يجهل اسماء واحد او يلزمه
الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف ومنهم من يجزى الجمع فتقول على
الاول هذه يبرين ونصيبين ورأيت يبرين وتقول على الثانى هذه يبرون ورأيت يبرين
ومررت يبرين (قوله الثانية) أى الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) أى لامرأى ان
ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله وقيل
على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثانى
وجعل فى حكم المتروك فخرج مالم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط
وماتين فيه فساد القصد الاول وهو بدل التسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أى على
حذف حرف العطف (قوله ويبعده) أى حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين
المتعاطفين المرفوعين) أى فقد وسط بين المنصوبين وهما انه لاله الا هو وقوله ان الدين
عند الله الاسلام مرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب
وهو قوله انه لاله الا هو (قوله وصلتها) أى قاله فى شهادته والملائكة ان الدين عند الله
الاسلام فهو بدل اشتغال على الظاهر (قوله أو من القسط) أى ان القسط هو كون الدين
الحق الاسلام أى انه بدل اشتغال (قوله على ان أصله الخ) أى ولا يصح أن يكون معمولاً
للمحكم بدون ذلك لان الصفة المشبهة لاتعمل الا فى السبب أى المتصل بضمير الموصوف
افظا فحوزيد حسن وجهه أو معنى فحوزيد حسن الوجه أى منه والمعمول هنا غير
سببى (قوله أى وقلت) أى وعلى هذا الجواب اذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أى قلت
لا اجد ما املككم عليه (قوله وقيل تولوا) أى كما سيأتى ان الماضى اذا وقع حالا كان
على اضمارة قد (قوله على اضمارة قد) أى وقلت لا اجد الخ جواب اذا والحاصل انه على
جعل قلت لا اجد الخ جوابا فى تولوا احتمالا لان امانه مستأنف جواب لمقدرا وانه حال
(قوله أن يكون) أى قوله قلت لا اجد (قوله ثم وسط) أى ذلك الاستئناف (قوله وقد
مر) أى فى الكلام على الفاء المفردة فتمت له لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة
وقوله ان ابا الحسن اى الاخفش (قوله ان ترك خبرا) المراد بالخبر المال الكثير وقوله
الوصية اى فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف
أى فليوص (قوله تقدم الخ) أى فى مجت الاشياء التى تحتاج الى رابط فى الباب

وقدم ان ابا الحسن خرج عليه ان ترك خبر الوصية للموالدين (حذف واو الحال) تقدم فى قوله • نهى النهار الماء الرابع
غامره • أى اتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص (حذف قد) زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا

لا بد منه من قد ظاهرة نحو وما
لكم أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله
عليه وقد فصل لكم أو مضمة نحو
أنؤمن لك واتبعك الأرذلون أو
جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم
السكرانيون واشتروا ذلك
في الماضي الواقع خبر الكان
كقوله عليه الصلاة والسلام
لبعض أصحابه اليس قد صليت
معنا وقول الشاعر

وكان حينا كل بيضاء شحمة
عشيرة لا قينا جذا ما وجر
وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم
أن زيد القام على أضمار قد وقال
الجميع حق الماضي مثبت المحاب
به القسم أن يقرن باللام وقد نحو
تالله لقد آثر الله علينا وقبل في
قتل أصحاب الأخدود أنه جواب
للقسم على أضمار اللام وقد جميعا
للطول وقال

حلفت إله بالله حلقة فاجر
لناموا فما أن من حديث ولا مال
فاضمة دوما ولئن أرسلنا ريحا
فرأوه مصفر الظلوم بعده يكفرون
فزعم قوم أنه من ذلك وهو سهولان
ظلوا مستقبل لأنه مرتب على الشرط
وسادس - تجوابه فلا سبيل فيه
إلى قد إذا المعنى ليظن ولكن
النون لا تدخل على الماضي
(حذف لا التبرئة) حتى الاختص
لأرجل وامرأة بالغفغ واصله
ولا امرأة فحذفت لا وبني البناء
لتركيب بحاله (حذف لا النافية
غيرها)

الرابع والشاهد في البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه بمعنى انتصف على ما في الصحاح
فالجملة الحالية حينئذ خالية من ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتج إلى تقدير الواو محذوفة
ليحصل الربط وقد يقال أنه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود إلى النهار أي غامر فيه
ويروى بنصب النهار على أن نصف من قولك نصفت الشيء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف
ضمير متصرفه عائد على الفاعل وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف الواو والحال
إذا الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال (قوله لا بد منه من قد) عال كثير هذا
الحكم بأن الفعل الماضي يحتمل كل جزء من أجزاء الزمان الماضي فإذا دخلت عليه قد
قربت من الحال واتت عنه ذلك الاحتمال فصالح الحال وهو مشكل من أن كلمة قد تقرب
الماضي من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما بين هيئة الفاعل
أو المفعول فإن الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عام لها قد يكون ماضيا
أو حالا أو مستقبلا فهذا غلط نشأ من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) أي وقد
اتبعك (قوله حصرت صدورهم) أي وقد حصرت (قوله واشتروا ذلك) أي الاقتران
بقد ظاهرة أو مقدرة (قوله في الماضي الواقع خبر الكان) أي واحد من أخواتها وأما
الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقدم عندهم (قوله حينا) أي قد حينا (قوله
جذا ما) بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من البن تنزل بجبال حسمى وترزعم نسبة مضر أنهم
من معد وحسمى بجماعة مكملة مكور اسم أرض بالبادية فيها جبال شواحق ملس
الجوانب لا يكاد القمام يفارقها وجبرابو قبيلة من البن ومراد الشاعر أنهم طمعوا في
هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعافا فاذا هم أقوياء (قوله وخالفهم البصريون) أي فلا
يقدر أن في خبر كان الماضي قد (قوله أن زيد القام الخ) أي أضمار قد في خبر كان
الماضي (قوله أن يقرن الخ) أي فإن لم يكونا مذكورين قدرا (قوله أنه جواب القسم)
أي والسما ذات البروج (قوله لا طول) أي أن المسهل لحذف اللام وقدم من جواب
القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره في الجملة
(قوله حلفت لها الخ) تقدم انشاد هذا البيت في فصل قد من حرف القاف ومثله أن
ابن عصفور ذكر أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قرييا من الحال جىء
باللام وقد نحو تالله لقد آثر الله علينا وإن كان بعيدا جىء باللام وحدها وانشاد هذا
البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك إله دما ميني (قوله لناموا) أي لقد ناموا
(قوله ولئن أرسلنا) أي والله لئن أرسلنا (قوله أنه من ذلك) أي من الماضي مثبت
المجاب به القسم فتكون قد مقدرة (قوله لأن ظلوا مستقبل) أي ولا يقرن بقدم واللام
الاجواب القسم الماضي لفظا ومعنى (قوله لأنه مرتب على الشرط) أي وهو أرسلنا أي
والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) أي غير لا التبرئة وفي
بعض النسخ وغيرها بالواو أي وغيرها النافية وهو النافية والصواب القسمة الأولى إذ

كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بيعهم • يلاقونه حتى يؤب المتخسل • وقد قيل به في بيتي الله
لكم ان تضلوا اي لتلاوقيل المحذوف مضاف اي ٣٤٩ كراهة ان تضلوا (حذف ما

النافية) ذكر ابن معطي ذلك في
جواب القسم فقال في القيت
وان اتى الجواب منفيا بلا
او ما كقولي والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف

ان من الالباس حال الحذف
قال ابن الجباز وما رأيت في كتب
النحو الا حذف لا وقال لي شيخنا
لا يجوز حذف ما لان التصرف في
لا اكثر من التصرف في ما انتهى
وانشد ابن مالك

فوالله ما نلت وما نيل منكم

بعندل وفق ولا متقارب

وقال امس له ما ما نلت ثم في بعض
كتبه قدرا المحذوف بما النافية
وفي بعضها قدره ما الموصولة

(حذف ما المصدرية) قاله ابو الفتح
في قوله • بآية تقدمون الخيل شعنا
والصواب ان آية مضاف الى الجملة
كما ترى وعكسه قول سيبويه في قوله
بآية ما تحبون الطعاما

ان ما زائدة والصواب انها
مصدرية حذف كي المصدرية
اجازه السيراني في نحو جئت
لتكرمني وانما قدر الجمهور هنا
ان بعينها لانها ام الباب فهي اولى
بالتجوز (حذف اداة الاستثناء)

لا اعلم ان احدا اجزه الا أن السهيلي
قال في قوله تعالى ولا تقولن لشي
الاية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذا
لم يسه عن ان يصل الا ان يشاء الله
بقوله ذلك ولا بالنهاي لانك اذا

وقولي الخ) هذا البيت للبر بن تواب قال في الصحاح والمختل بفتح الخاء المعجمة مشددا الميم
شاعر يقال لا أفعله حتى يؤب المختل وهو أحد الفارطين اللذين خرجا في طلب القرط فلم
يرجعا فقالوا لا آتين أو يؤب الفارطان وفي شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت
المصنف ارادوا الله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة اه كلامه
وجماعة من النحاة يرونه محذوف فيه لا النافية بدون اضممار القسم ومنهم من المصنف
والظاهر ان رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا في
جواب القسم والله أعلم اه دماميني (قوله عن بيعهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أي
لاتلاقونه (قوله ذكر ابن معطي ذلك) أي جواز حذفها (قوله قال ابن الجباز) أي
في شرحها (قوله الاحذف لا) أي الاجواز حذف لا في جواب القسم دون جواز حذف
صاحبه (قوله وانشد ابن مالك) أي دليلا على جواز حذف ما في جواب القسم (قوله
فوالله الخ) قال في الصحاح الوفق من الموافقة بين الشئتين يقال حلوته وفق عماله أي
لها ابن قدر كفايتهم لافضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بمعنى بدل مفعولا به والباء زائدة
وما المذكرة نافية في الموضعين والفعلان تنازعا وحذف المفعول من أحدهما فلا
يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة اه دماميني (قوله بآية تقدمون) أي ما تقدمون
أي اقدامكم (قوله ونكسه) أي من جهة انه في هذا البيت الثاني صرح بما دون الاول
فانها حذف وجعله عكسا بناء على مقابل الصواب (قوله لانها ام الباب) اه ذبيان
لوجه تنبيه الجمهور وفيه اشارة لوجه الرد على السيراني (قوله فهي أولى بالتجوز) أي
بالحذف الذي هو خلاف الاصل (حذف اداة الاستثناء) أي وحدها لان الكلام في
حذف الحروف (قوله لا اعلم ان احدا اجزه الخ) قال الدماميني هذا عجيب كيف لا يعلم
المصنف احدا اجزه الا السهيلي والمثله مذكورة في التسهيل وقد كتب عنه نسخا
وملا بمجواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الازيد محمول على الحذف لا على
التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الازيد وما قعد الازيد فهل هذا شئ غير
حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمثله أيضا واختار فيها
ذلك أي انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشمني وأقول هذا لا يرد على المصنف
فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها اه كلامه ولك أن تقول انه قد صرح في بحث
الاية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أي لان المعنى لا تقولن لشي
اني فاعل الا أن يشاء الله أي بل قل اني فاعل ذلك بدون الا ان يشاء الله وهو لا يصح (قوله
ولا بالنهاي) أي المنهى عنه لان المعنى لا تقول اني فاعل ذلك الخ ما لم يشاء الله ذلك الامر
فلك القول وحده لا يكون مخاطب منه • اعني شئ لا يمكن ان يقول اني أفعله • ذلك
ويبدو أن الله شاء ذلك الامر (قوله الا أن يشاء الله) أي القيام وقوله فلست بمنهي أي
فلاتنه عنه (قوله فقد سلطته الخ) أي لانه أن يقوم ويدهي أن الله شاء القيام (قوله

قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهي فقد سلطته على ان يقوم

ويقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك
ان الاصل الاقائلا الا ان يشاء الله
وحذف القول كثيرا انتهى فتضمن
كلامه حذف اداة الاستثناء
والمستثنى جميعا والصواب ان
الاستثناء مفرغ وان المستثنى
مصدر او حال اى الاقولا معصوبا
بأن يشاء الله او الا ملتبسا بأن
يشاء الله وقد علم انه لا يكون
القول معصوبا بذلك الاعم حرف
الاستثناء فطوى ذكره لذلك
وعليه ما قاله الباء محذوفة من أن
وقال بعضهم يجوز أن يكون أن
يشاء الله كلمة تأييد أى لا تقوله
أبدا كما قيل فى وما يكون لسان
نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا لان
عودهم فى ملتزم بما لا يشاءه الله
سبحانه وجوز الزمخشري أن يكون
المعنى ولا تقوان ذلك الا أن يشاء
الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ولما
قاله مبعد وهو أن ذلك معلوم فى
كل أمر ونهى ومبطل وهو أنه
يقضى النهى عن قول انى فاعل
ذلك غدا مطلقا وبهذا يراد أيضا
قول من زعم أن الاستثناء منقطع
وقول من زعم أن الا أن يشاء الله
كناية عن التأييد (حذف لام
التوطئة) وان لم يفتوا عناية قولون
ليستن وان أطعموهم انكم
لمشركون وان

ويقول) أى اذا صدر منه ذلك ولتمه (قوله وحذف القول كثير) أى لحذف قائلا لذلك
فبقى الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اداق الاستثناء فبقى الا أن يشاء الله فتكون الآية
على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج
فى حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلي بأنه قرر الآية من حذف
الاداة وحدها بما تضمنه انهم من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله حذف اداة
الاستثناء) اى فالمحذوف همامعا لا حذف الاداة التى الكلام فيها وحينئذ فالذى تحصل
ان حذف الاداة لم يقل به احد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلي الذى
جعل هذا اشارة الى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذف همامعا (قوله
والصواب الخ) مفاده ان كلام السهيلي ليس فيه الاستثناء مفترغا وليس صوابا مع
انه أيضا مفترغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر او حال) اى وحذف هذا
المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لان معناه الا بأن يشاء الله (قوله الاقولا
معصوبا الخ) اشارة الى جعله مصدرا (قوله ملتبسا) اشارة الى جعله حالا أى أو الاحال
كونك ملتبسا الخ (قوله معصوبا بذلك) اى بأن يشاء الله وقوله الاعم حرف الاستثناء
اى مقرونا به اى بأن تقول انا فاعل ذلك الا ان يشاء الله وقوله وطوى ذكره اى
ذكر اداة الاستثناء وقوله لذلك اى للعلم اى وحينئذ فالمحذوف انما هو اداة الاستثناء وقوله
وقد علم أى من خارج (قوله معصوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الاعم حرف الاستثناء اى
داخلا على ان يشاء الله نحو لا فعلن الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف
الاستثناء الداخلى على ان يشاء الله وهو اداة الاستثناء وحدها اه شئنى (قوله فطوى
ذكره) أى غير مقدرفى الكلام لغير كلام السهيلي (قوله وعليه ما) أى على جعل
المستثنى مصدرا او حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الاولى أن يقول أن يكون الا
أن يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم فى كل أمر ونهى) أى فالتشئ الماء وبفعله انما يفعل
مالم يشاء الله عدم فعله والنهى عن فعله انما يترك اذا لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص
النهى عن القول المذكور بهذا المعنى (قوله مطلقا) أى سواء قبله بشئ أو لم يقبله وهو
خلاف الاجماع فانه لا يختلف فى جواز قول القائل لا فعلن غدا ان شاء الله (قوله وبهذا
يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أى لانه يؤدى الى النهى كل أحد عن أن يقول
انى فاعل ذلك غدا مطلقا قبله بشئ أو لم يقبله وهو خلاف الاجماع اذ لا يختلف فى جواز
قول القائل لا فعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا بدرجة فى النهى (قوله كناية
عن التأييد) أى وليست الاستثناء أصلا لا متصلا ولا منقطعا ووجه الرد ان هذا لا يصح
اذا لا يصدر مثل هذا الا عن جهل (حذف لام التوطئة) (قوله وان لم ينتهوا) أى ولئن
لم ينتهوا أى والله لئن الخ فنقول ليس جواب قسم محذوف (قوله وان أطعموهم) أى ولئن
أطعموهم أى والله ان أطعموهم فنقول انكم لمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان

لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وان لا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين * (حذف الجارة) * يكثر ويترد مع أن وأن نحو عيون عليك أن أسلموا أي بأن ومثله بل الله يمين عليكم ان هذا كم ٣٥١ والذي أطمع أن يغفر لي ونطمع أن يدخلنا ربنا وأن المساجد لله أي

ولان أبعدهم أنكم اذامتم أي بأئسكم وجاء في غيرهما نحو قد رناه منازل أي قدرنا له ويغفونهم عوجا أي يغفون لهم العماذ لكم الشيطان يخوف أولياءه أي يخوفكم بأوليائه وقد يحذف مع بقاء الجزاء كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله وقوله بكم درهم اشتريت ويقال في القسم الله لا فعلن * (حذف أن الناصبة) * هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ الصل قبل يأخذك ومعه يحفرها ولا بد من تتبعها وقال به سيدي في قوله

ونمت نفسي بعدما كدت أفعله وقال المراد الأصل أفعلهما ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء لما قبلها وهذا أول من قول من لانه أضمران في موضع حقها أن لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتمدت مع ذلك ببقاء عملها واذا رفع الفعل بعد أضمران سهل الأمر ومع ذلك لا ينقاس ومنه قل أفغبر الله تأمروني أعبد ومن آياته يريكم البرق وتسرع بالمعبدى خير من أن تراه وهو الأشهر في بيت طرفة

ألا يهد الزاجري أحضر الوغى وان أشهد الذات هل أنت مخلدى وقرئ أعبد بالنصب كما روى أحضر كذلك واتصاب غيري

لم تغفر لنا وترحمنا أي والله ان لم تغفر لنا فتدله انكونن من الخاسرين جواب القسم محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم محذوف (قوله أن هذا كم) أي بأن هذا كم أي بسبب ذلك (قوله والذي أطمع أن يغفر لي الخ) أي في أن يغفر لي وفي أن يدخلنا (قوله وجاء في غيرهما) أي وجاء حذف الجار مع غيران وأن (قوله أولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله كقول رؤبة الخ) صرح ابن مالك بجواز حذف الجارة قياسا في مثل قولك زيد جوابا لمن قال لك بمن مررت قال وهذا هو الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما منك بابا بالجزء في جواب قوله ان لي جارين فالي أيهما أهدي وقول العرب خير بالجزء قال كيف أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دايلا عليه فلو اقطبه كانت الدلالة أقوى وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغي أن تثبت في القياس على ذلك اه دما مني (قوله خير) أي أصبحت على خير (قوله بكم درهم) أي من درهم (قوله الله لا فعلن) أي والله لا فعلن * (حذف أن الناصبة) * (قوله في مواضع معروفة) هي تسعة مواضع أربعة أضمران فيها واجب وخسة أضمران فيها جائز فتضمروا ووجب بعد لام الجود وبعد حتى وبعد أو التي بمعنى حتى وتضمروا بعد لام التعليل وكى التعليلية وبعد فاء السببية وواو المعية في الأجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) أي من أن تتبعها (قوله ونهت) أي كفت وصدره * فلم أر مثلها حباسة واحدة * والحباسة الظلامة وزناومعنى ونسبه الرمحشري لا مرئ القيس ونسبه العيني لعامر بن جوين الطائي وجعل صدره * أردت بهما فكافم أرغض له * (قوله بعدما كدت أفعله) أي فقال ان الأصل ان أفعله (قوله ونقلت حركة الهاء لما قبلها) أي بعد سلب حركتها (قوله في موضع) أي وهو خبر كاد أي انه قدر أن في خبر كاد مع انه محل لا تقع فيه الا نادرا وأيضا اعتمدت المحذوفة فنصب بها الفعل وهذا أمران خلاف الأصل (قوله ومع ذلك) أي ومع كونهم مضمر في محل حقها أن لا تقع فيه صريحا وقوله ببقاء الباء سببية (قوله بعد أضمران) أي بعد حذفها (قوله أفغبر الله تأمروني أعبد) أي تأمروني أن أعبد فحذف ان ورفع الفعل أي قل تأمروني بعبادة غير الله (قوله يريكم البرق) أي أن يريكم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي التقدير ان ان من آياته خبر مقدم ويريكهم مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر (قوله وتسرع) أي فاصله أن تسرع فحذفت ان فارتفع الفعل والداعي التقدير ان أن تسرع مؤول بمصدر مبتدأ خبره خير (قوله احضر الوغى) أي فالأصل عن أن احضر الوغى أي الحرب فحذفت عن لوجودان ولما حذفت ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ أعبد بالنصب) أي فقد اعتمد بأن المضمة (قوله واتصاب غيري الآية الخ) أي أفغبر الله (قوله لا تعمل فيما قبل الموصول) أي لان أعبد على تقدير أن الموصولة الحرفية (قوله في نحو قل الخ) أي من كل فعل مضارع

في الآية على القراءتين لا يكون بأعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وان أعبد بدل اشتمال منه أي تأمروني بغير الله عبادته * (حذف لام الطلب) * هو مطرد عند بعضهم في نحو قل

محزوم واقع بعد طلب (قوله قل له يفعل) أي ليفعل (قوله جواب لشرط) أي ان تقل لهم يقيموا ويقولوا (قوله أو جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) أي حذف لام الطلب أي وحذفها لآية ليست مخترجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها ما بآداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابي طالب وعجزه

اذا ما خفت من أمر تبالا وتة - ثم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى في مجت اللام (قوله وشذ في اسمي الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يارب رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يارب رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شيئا بالماضف نحو يا ضارب يا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا والسر في امتناعهم من حذفه في النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى قبلا عليك متبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة وأما المعرفة المتعرفة بغير حرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعروف بها وحرف النداء أول منها بعد دم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف والتنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أي نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) ان المقصود بالنداء هو وصف أي كما تقر وهو معرف قبل النداء باللام فجاء حذفه لذلك وأما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للخطاب الى شيء وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أي مخاطبا تافرا ظاهرا فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء ثم ان تقييدا المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكره من اسم الجنس والاشارة ظاهرا في أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فبرده عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة في الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأي أو باسم الاشارة فلما حذف الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون ابحافا اه دما ميني (قوله اصبح ليل) معناه بالليل ادخل في الصباح وصر صبحا فالتة أم جندب زوجة امرئ القيس تبر ما به وكان مفتركا أي تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريق النساء له فقالت له انك ثقيل الصدد وخفيف العجز مريع الارقاة بطي الافة (قوله بمثلك الخ) صدره اذا همت عيني لها قال صاحبي وهو لذي الرمة وأول القصيدة

عليكن يا اطلال بي بشارع * على ما مضى من عهد كن سلام

ولا زال نوء الدلو ينغق ودقه * بكن ومن نوء السماء نغم

(قوله هذا لوعة) أي يا هذا لوعة ولوعة مبتدأ وبمثلك خبر (قوله ولكن الخ) قد يقال

قل له يفعل وجعل منه قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادي
يقولوا وقيل هو جواب لشرط
محذوف أو جواب للطلب والحق
ان حذفها مختص بالشعر كقوله
محمد فقد نكس كل نفس
(حذف حرف النداء) ونحو أيها
الثقلان يوسف أعرض عن هذا
ان أدوا الى عباد الله وشذ في اسمي
الجنس ولاشارة في نحو أصبح ليل
وقوله
بمثلك هذا لوعة وغرام
وكن بعضهم المتبني في قوله

هذي برزت انما فهجت رسيسا وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة وردة ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر
الامن عوتنا بالمصدر المشار إليه كضربته ذلك الضرب ويردته بيت أنشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي
وصحابتيك أخال ذلك قليل * (حذف همزة الاستفهام) * قد ذكر في أول الباب الأول من ٢٥٣ الكتاب حذف نون التوكيد يجوز
في نحو لا فعلت في الضرورة كقوله
فلا وأبي انما تبها جميعا

ولو كانت بهم أعرب وروم
ويجب حذف الخفيفة إذا قلها
ساكن نحو اضرب الغلام بفتح
الباء والاصل اضربن وقوله
لاتهم بن الفقير علك أن تر

كع يوما والدهر قد رفعه
وإذا وقف عليها تالية ضمة أو
كسرة وبعاد حنة ثما كان حذف
لأجلها فيقال في اضربن يا قوم
اضربوا وفي اضربن يا هند
اضربني قبل وحذفها في غير ذلك
ضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارقه
ضربك بالسيف قونس القرس
وقيل ربما جاء في النشر وخرج
بعضهم عليه قراءة من قرأ ألم
نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم
ينصب بلم ويجزم بلم ولك أن تقول
لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاء
بأن تقليل المحذف والحمل على
ما ثبت حذفه أولى * (حذف نوني
التمنية والجمع) * تحذفان للإضافة
نحو تبت يدأبي لهب وانا مرسلو
الناقة ولشبهه الإضافة نحو
لا غلامي لزيد ولا مكرمي لعمر وإذا
لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة
نحو الضارب زيدا والضارب عمرا
واللام الساكنة قليلا نحو لذا تقو
العذاب فيمن قرأه بالنصب

ان المتبني كوفي وهم يجوزون حذف حرف النداء من اسم الإشارة (قوله هذي) أي يا هذي
والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الإشارة (قوله فهجت رسيسا)
الرئيسية - بدء الحب وتمامه * ثم انشيت وما شفيت رسيسا * والنسب بقية الروح
(قوله هذه البرزة) أي فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أي
وهنا لم يذكر المصدر الواقع نعتا المشار إليه (قوله انشده هو) أي ابن مالك (قوله يا عمرو
الخ) الذي يظهر لي أن ذلك إشارة إلى الملال المفهوم من قوله مللت أو إلى الأمر الذي
تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك أياي وصحبتي أياك فيما أخاله وأظنه وهذا
الأمر قليل في الأصحاب فقوله ذلك مبتدأ أخبر عنه بقايل وقوله أخال جلة ألقى فعلها وأنى
بم بعد الجلة السابقة لبيان أن الأخبار بما تقدم عليها نشأ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد
قام أظن وحينئذ فليست الإشارة بذلك إلى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن
مالك بهذا البيت اه دما يعني قال الشمني وأقول وجهه ان ذلك إشارة إلى المصدر الذي
هو صحبتك ولم ينع اسم الإشارة بالمشار إليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من
التعليق بلام الآية - المقتدة حذف ضرورة كما قال سيبويه في * اني وجدت ملاك
الشمة الادب * وفي قوله * وما أخال لدينامك تنويل * ان الأصل ملاك ولدينا واما
أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر في أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها على أي
أو تلك نعمة وكقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة وكقراءة أبي جعفر
سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة واحدة للوصل (قوله يجوز الخ) أي في الثقيلة (قوله
لنأتيناها) أي لنأتيناها (قوله بفتح الباء) أي ولو قيل بكسر الباء لعلم انه ليس هنا نون توكيد
لان الكسرة حينئذ للتخلص على الأصل (قوله وإذا وقف عليها) أي على الخفيفة (قوله
ما كان حذف لأجلها) أي الواو والياء لانها ما يحذفان عند التبان بها وقال يونس الواو
والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الأصل اضربن ويرى اصرف
قال العيني وليس بصحيح والسوط بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين
الاذنين (قوله ألم نشرح) أي فالأصل لم نشرح فان قيل هلا جعلتها الثقيلة قلت
لأجل قلة الحذف لان الثقيلة بحرفين وأيضا الذي ثبت حذفه وجوبا انما هو الخفيفة
(قوله ينصب بلم) أي فعلى هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أي على القول
الأول (قوله تبت يدأبي لهب) الأصل يدان (قوله وانا مرسلو الناقة) أي مرسلون
الناقة (قوله واشبه الإضافة) أي بأن يذكر بعد النون اللام التي الإضافة على معناها
وهذا بناء على ان اللام أصلية اما إذا جعلت زائدة فالحذف للإضافة حقيقة لا شبهها
(قوله لذا تقو العذاب) أي لذا تقو فحذف النون لالتقاء الساكنين (قوله فيمن
قرأ الخ) اما لو قرئ بجرا العذاب فالحذف انما هو للإضافة (قوله ما خطبا) الأصل

وللضرورة فهو قوله ما خطبا ٤٥ في نى اسارومنة * وامادم والقتل بالحراجدر فيمن رواه برفع اسارومنة واما
فيمن خفض فبالإضافة وفصل بين المتضامين بما لم ينقل البيت عن ضرورة واختلاف في قوله

خطتان خذفت النون للضرورة اذا لاضافة حيث نزلان اساسا مبتدأ والخطة الخصلة
والامر وقد ثلثها ما بخصلة أخرى بقوله بعد

وأخرى أصادى النفس عنها وانها * لمورد حزم ان فعلت ومصدر

فرشت لها مصدرى فزل عن الصفا * به جؤ جؤ عبل وبتن مخصر

اراد به هذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالجيلة والمصاداة تدبير الشيء واتقان رأيه والخذاء
الجحر الاملس والجؤ جؤ بجيمين وهمزتين الصدر وعبل ضخم والمتن الظاهر ومخصر دقيق
(قوله لا يزالون الخ) صدره * رب حتى عرندس ذى مالل * (قوله ضاربين) أى فالاضافة

موجودة ولم تحذف النون (قوله ضاربى القباب) أى فحذف المضاف وأبني المضاف

اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أى وقيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وبقى

ما بعده على حاله (قوله معرب اعراب مساكين) أى انه معرب بالحرركات على النون مع

لزوم الياء لانه معرب بالياء فالنون حيث نزلت متلوة بالاعراب لاتالية له والنون انما تحذف

للاضافة اذا كانت تالية له (قوله فنصبه بالفتحة) أى فتحة النون أى فالنون على

هذا متلوة بالاعراب لاتالية له (قوله فهو مضاف) أى والنون حيث نزلت محذوفة

للاضافة (قوله والوقوف في غير النصب) أى واما فيه فلا يحذف بل يدل ألفا (قوله

انه غير مضاف) أى بل في محل نصب على المفعولية وليس في محل جر بالاضافة (قوله

أما سلمى الخ) صدره * وما أدري وظنى كل ظن * وحاصل ما فيه أن الجمهور على أن

النون في مسلمى وضاربى للوقاية دخلت في اسم الفاعل على سبيل الضرورة والياء

في محل نصب على المفعولية لاني محل خفض على الاضافة وذهب هشام الى انه للتثنية

وأجاز في السعة هذا ضاربك وضاربى فالكاف والياء في محل نصب على انه مفعول لاني

محل جر بالاضافة وفي البيت ضرورة أخرى وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله

شراح قال القراء أرا شراحيل فرخم في غير النداء قلت يمكن ان شراحيل منادى

ومسلمى خبر لم حذف أى أنت مسلمى الى قومي يا شراحيل وشراحيل اسم رجل ممنوع

من الصرف عند سيبويه كان معرفة أو نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش

في النكرة اهدما مبنى (قوله فضرورة) كان الاولى أن يقول فنونه للوقاية دخلت على اسم

الفاعل للضرورة لاتنين خلافا لهشام (قوله ثم هونون وقاية الخ) قصد به هذا يبين

مذهب الجمهور في نون مسلمى والرد على هشام فان مذهب ان النون في نحو مسلمى ليست

نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لامضاف اليه كما سبق ولا شك ان هذه الدعوى

لاتأتى له في نحو الموافبي لان ال مائدة عن التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون في كلا

الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذا (قوله اذا لاجتمع التنوين مع ال) هذا التعليل

انما هو في المنظر به (قوله ولكون الاسم علما) مراده بالعلم ما يشتمل الاسم والكنية

واللقب وفي حكم العلم ما كنى به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما) خرج الوصف

لا يزالون ضاربين القباب * فقبل

الاصل ضاربين ضاربى القباب

وقيل للقباب كقوله

أشارت كليب بالاكف الاصابع

وقيل ضاربين معرب اعراب

مساكين فنصبه بالفتحة لالياء

* (حذف التنوين) * يحذف لزوما

لدخول ال نحو الرجل وللضافة

نحو غلامك ولشبهها نحو لامل

لزيد اذا لم تقدر اللام مقعنة فان

قد رت فهو مضاف ولما منع الصرف

نحو فاطمة والوقوف في غير النصب

وللا اتصال بالضمير نحو ضاربك

فحين قال انه غير مضاف فأما قوله

أما سلمى الى قومي شراح

فضرورة خلافا لهشام ثم هونون

وقاية لاتنين كقوله

وليس الموافبي ليرفد خابا

اذا لاجتمع التنوين مع ال

نحو جاءني كريم ابن زيد وقوله موصوفاً خرج ما اذا كان الواقع بعده خبراً فلذا كان
القياس قراءة وقالت اليه ودعزير ابن الله بالتسوين (قوله ولكون الاسم علماً الخ) وذلك
للكثرة استعمال ابن بين عليين وصفاً فطالب التخفيف لفظاً بحذف التسوين من موصوفه
وخطاً بحذف ألف ابن فان لم يكن بين عليين نحو جاءني كريم ابن كريم أو زيد ابن اخينالم
بحذف التسوين لفظاً والألف خطاً لقله الاستعمال وكذا ان لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو
على انه مبتدأ وخبراً لقله استعماله أيضاً مع ان التسوين حذف في الموصوف لكونه مع
الصفة كاسم واحد والتسوين علامة التمام وليست هذه العلة وجودة في المبتدأ وخبره
اه شني (قوله وأضيف الى علم) خرج جاءني زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ)
ظاهره سواء كان هذا العلم الذي أضيف اليه ابن أو ابنة اسمها لا في الاول أو جده وبعضهم
اشتراط أن يكون علماً لا بالجد أو أم وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثر
نسبة الانسان الى أبيه لاجته اه دمايني (قوله جارية من قيس بن ثعلبه) تمامه
كريمة أخوالها والعصبه قال ابن جني الذي أرى انه لم يرد في هذا البيت وما
جرى مجراه أن يجري ابتداءً على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التسوين واكن الشاعر
أراد أن يجري ابتداءً على ما قبله بدلالة منه واذا كان بدلاً لم يجعل معه كالشيء الواحد
فوجب لذلك أن ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب
أن يتدأ به وعلى ذلك تقول كملت زيد ابن بكر كالكلمة كملت زيد ابن بكر
لان ذلك حكم البديل اذا البديل في التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقل بعض
المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كملت زيد ابن بكر بالتسوين كثيراً
في كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فقلته كان الوجه أن يحمل على انه ضرورة
اه دمايني (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف لزوماً (قوله فالفتنة) أي
فوجدته غير طاب رضاي يقال استعنته فاعتني أي استرضيته فأرضاني (قوله ولاذاكر
الله) أصله ولاذاكر عطف على مستعنت واستعنت بالاسم الفاعل لا عطفه على النفي
فقد حذف التسوين لالتقاء الساكنين (قوله وانما أثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله
ذلك أي الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بأثر (قوله للاضافة
لارادة الخ) اللام الاولى لتعليل الحذف والثانية للإيثار وقوله للاضافة الخ أي بأن
كان يقول ولاذاكر الله فيكون حذف التسوين لاجل الاضافة (قوله تمائل
المتعاطفين) أي اذاكر ومستعنت أي ولوارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة
لاضافته الى المعرفة ورد ذلك بأن اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف وأوجب
بأن محل كونهم الاتفد التعريف اذا جعل اسم الفاعل للمحال أو الاستقبال اما ان جعل
للماضى أو للاستقرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أي المعطوف والمعطوف
عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أي يحذف التسوين لالتقاء الساكنين (قوله
وينصب النهار) أي وأما على جزمه فحذف التسوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أي

واكون الاسم علماً موصوفاً بما
اتصل به وأضيف الى علم من ابن
أو ابنة اتفاقاً أو بنت عند قوم من
العرب فأما قوله
جارية من قيس بن ثعلبه
فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين
قليلاً كقوله
فالفتنة غير مستعنت
ولاذاكر الله الا قليلاً
وانما أثر ذلك على حذفه للاضافة
لارادة تمائل المتعاطفين في
التشكيك وقرئ قل هو الله أحد
الله الصمد ولا الليل سابق النهار
بترك تسوين أحد وسابق وينصب
النهار واختلف لم ترك تسوين غير
في نحو قبضت عشرة ليس غير
فقبل لانه مبني كقبل وبعد وقيل
لنية الاضافة وان الضمة اعراب
وغير متعينة

مضاف لغير مذكور بإطراد
الأن أشبه في اللفظ المضاف نحو
قطع الله يدورجل من قالها فان
الاول مضاف الى المذكور
والثاني لجوارته له مع انه المضاف
اليه في المعنى كأنه مضاف اليه
لفظا

* (حذف أل) *

تحذف للاضافة المعنوية وللنداء
نحو يا رحمن الامن اسم الله تعالى
والجل المحكية قبل والاسم
المشبه به نحو يا خليفة هيبه وسمع
سلام عليكم بغير تنوين فقبل على
اضمار أل ويحتمل عندي كونه
على تقدير المضاف اليه والاصل
سلام الله عليكم وقال الخليل
في ما يحسن بالرجل خير منك أن
يفعل كذا هو على نية أل في خبر
ويرد أنها لا تجتمع من الجارة
للمفضول وقال الاخفش اللام
زائدة وليس هذا بقياس والتركيب
قياسي وقال ابن مالك خير يدل
وابدال المشتق ضعيف وأولى
عندي أن يخرج على قوله

واقدا أمر على التميم بسبني

* (حذف لام الجواب) *

وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو
لو نشاء جعلناه أجاوا وحذف لام
لقد يحسن مع الطول نحو قد
أفلم من زكاها وحذف لام لا فعلن
يختص بالضرورة كقول عامر
ابن الطفيل

فهي مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهي محتملة لأن تكون اسم ليس
ومحتملة لأن تكون خبرها (قوله لأنها اسم ليس) أي متعينة لكونها اسم ليس فقوله لأنها
صلة متعينة وليس على شيء (قوله ويرد الخ) حاصل الرذان هذا التركيب مطرد وحذف
المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذ لا يحذف الخ (قوله إلا أن أشبه) أي المضاف لغير
المذكور في اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثاني) مبتدأ وقوله مع أنه أي الثاني مضاف
اليه أي الى المذكور خبرا مبتدأ وقوله لجوارته أي للمذكور علة مقدمة على المعلول
(قوله تحذف للاضافة المعنوية) أي لأن الاضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف
أن كان المضاف اليه نكرة وتعريفه أن كان معرفة فلولم تحذف ال من المضاف اضافة
معنوية لزم تعريف المرف أن كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه أن كان نكرة وكل ذلك
تحصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أي لا للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس
الجاني والضارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو يا الله وقوله والجل
المحكية نحو يا الرجل قائم (قوله بالخليفة هيبه) أي لأن تقديره يا منسل الخليفة
في الهيبه فدخل يافي الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو على نية ال في خبر) أي
لتوافق الصفة موصوفها في التعريف (قوله أنها) أي ال الداخلة على أفعل
التفضيل (قوله الجارة للمفضول) قيد به لأنها تتجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا
بنى أفعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل دم

ويجوز أيضا أن تجتمع من هذه من الجارة للمفضول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو زيد
أقرب من عمرو من كل خير اه شني (قوله اللام زائدة) أي اللام في الرجل (قوله وليس
هذا) أي زيادة اللام وقوله والتركيب قياسي أي ففقد ما قاله الاخفش (قوله وليس
هذا) أي زيادة اللام ليست قياسا وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي فبطل كلام
الاخفش القائل أن ال في الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أي من الجامد كل رجل
وقوله ضعيف أي فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضي والاعلم أن يكون الب بدل جامدا
بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا
كقوله فلا وأبيك خير منك اني * ليؤذي التجمع والصهيل

قدرا الموصوف أي فلا وأبيك خير منك اه شني (قوله وأولى عندي أن يخرج على
قوله) أي على طريقة قوله الخ أي بأن تجعل أل جنسية وما بعده صفة له (قوله أن يخرج
على قوله الخ) أي يجعل التعريف الجنس فيكون مدخولها في المعنى كالتكررة فيصم
نقته بالنكرة اه شني (قوله وحذف لام لقد) أي لام جواب القسم الداخلة على قد
(قوله يحسن مع الطول) أي مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف
لام لا فعان) أي حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالتون (قوله

وقيل مرة أثارت فانه * فرغ وان أخاكم لم يثار * (حذف جلة القسم) * كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قبل لأفعلن أو أوقد فعل أو أئن فعل ولم يتقدم جلة قسم فتم جلة قسم مقدرة نحو لا عذبه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن أخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو ٣٥٧ زيد قائم ونحو ان زيدا قائم أو لقائم هل يجب كونه جواب القسم أولا

(حذف جواب القسم)

يجب اذا تقدم عليه أو اكتشفه ما يغني عن الجواب فالأول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءني زيد والله أكرمه والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم أو لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجلة القسم وجواب الخبر ويجوز في غير ذلك نحو والنازعات غرقا الآيات أي ليعثر بديل ما بعده وهذا المقدور هو العامل في يوم ترجف أوعاله اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لبرة وهو بعيد بعده ومثله في القرآن المجيد أي ليهلكن بدليل كم أهلكنا وأنت لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذ كور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاه ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر أي انه لمعجز أو انك لمن المرسلين أو ما الامر كما يزعمون وقيل مذ كور فقال

وقيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تانيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثارت أي أطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثار يفتح المثلثة والهمز والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالفين المعجمة الهدير يقال ذهب دمه فرغ أي هدر الم يطلب (قوله أثارت) أي لا تثارن (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذا يجوز التصريح بفعله الامعها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجلة قبله عليه (قوله ومنه ان جاءني الخ) هذا المثال الثاني ليس من القسم الا قول قطعا وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في أول الترجمة التي تأتي وهي حذف جلة جواب الشرط فالظاهر أن ما هنا هو قوله الدماميني فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبى وقال الشننى ليس هذا هو وذلك لان الشرط والقسم اذا اجتماعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل في الجواب أن يلي ما هو جواب عنه فيكون أكرمه في المثال مقدما في الرتبة على القسم ويكون المثال محذوف منه جواب القسم المتقدم ما يغني عنه لكن في الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شنى (قوله ان جاءني زيد والله أكرمه) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجلة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أي فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب القسم محذوف لدلالة الجلة التي اكتشفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أي فهو محذوف فيه الجواب لاجل ما اكتشفه أي لدلالته عليه (قوله الخبر) أي خبر المبتدا (قوله ويجوز) أي حذف الجواب في غير ذلك أي في غير ما اذا تقدم عليه أو اكتشفه ما يغني عنه (قوله والنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أي يوم ترجف (قوله بعده) أي من القسم (قوله ومثله) أي مثل المثال المتقدم في كون جواب القسم محذوف فانه لم يتقدم عليه أو يكتشفه ما يغني عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما في العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله ص) أي والقرآن ص وهذا القول مبني على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أي مطلقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جلة الشرط) أي مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبني على ان الجلة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجلة الاداة المقدرة وأما على القول بان الجلة الواقعة بعد الطلب جواب للطلب المتقدم وان الجزم به فلا حذف في الكلام (قوله فاتبعني أهلك) أي فان تتبعني أهلك (قوله فنجب دعوتك) أي ان تؤخرنا لاجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) أي

الكوفيون والزجاج ان ذلك الحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء ونعاب ص لان معناه صدق الله وورده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذفت اللام للطول * (حذف جلة الشرط) * هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعوني يحبيكم الله أي فان تتبعوني يحبيكم فاتبعني أهلكنا أخرنا الى أهل قريب نجب دعوتك وتتبع الرسل وجاء

بدونه نحو ان أرضي واسعة فاي اي فاعبدون أي فان لم يأت اخلاص العباد في هذه البلدة فاي اي فاعبدون في غيرها
 أم اتخذوا من دونه أولياء قاله هو الولي أي ان أرادوا وليا بحق قاله هو الولي أو تقولوا لو أنزل علينا الكتاب لكنا اهدى
 منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فن أظلم عن كذب بآيات الله أي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم
 فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا أحد ٣٥٨ أ كذب منكم فن أظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط

فقط وهي من حذفها وحذف جملة
 الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة
 فائدة مقام الجواب وذلك يسمى
 جوابا تجوزا كما سيأتي وجعل منه
 الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر
 الدين فلم تقتلوهم أي ان اقتضرت
 بقتلهم فلم تقتلوهم ويرد ان
 الجواب المنفي لم لا تدخل عليه
 الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك
 الذي يدع اليتيم أي ان أردت
 معرفته فذلك وهو حسن وحذف
 جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله
 فطلقها فلست لها بكف

والايعل مفرك الجسام
 أي وان لا تطلقها

حذف جملة جواب الشرط
 وذلك واجب ان تقدم عليه أو
 اكتفه ما يدل على الجواب فالاول
 نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو
 هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله
 لمهتدون ومنه والله ان جاءني زيد
 لا كرمه وقول ابن معطي
 * اللفظ ان يفد هو الكلام *
 اما من ذلك ففيه ضرورة وهي
 حذف الجواب مع كون الشرط
 مضارعا واما الجواب الجملة
 الاسمية وجلنا الشرط والجواب

حذف الشرط وقوله بدونه أي بدون تقدم الطلب (قوله في هذه البلدة) أي مكة
 (قوله أي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم) أي وجب عليكم الايمان لانه قد
 جاءكم فهو علة للجواب المحذوف (قوله وان كذبتم فلا أحد أ كذب منكم) لعل الاظهر
 وان كذبتم فأنتم ظالمون اذ لا اظلم الخ تأمل اه تقرير دردير (قوله وهي من حذفها) أي
 والحال انها من حذفها الخ (قوله لانه قد ذكر في اللفظ جملة) أي وهي فن أظلم وقوله فقد
 جاءكم بينة الخ وقوله فائدة مقام الجواب أي وهي تسمى جوابا تجوزا (قوله ويرد الخ)
 وأجيب بأننا لانـ لم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفي بلم بل هي جملة اسمية والتقدير
 فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح بهذا الزمخشري حيث قال
 والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان اقتضرت بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم
 فلامعني للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أي وحيث لا يصح أن
 يجعل قوله فلم تقتلوهم جوابا لشرط مقدر (قوله كثير) أي لكن الاكثر على ان حذف
 جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى أنها لا تحذف الا مع بقاء
 لا النافية أيضا كهذا البيت اه شمني (قوله هو ان فعل ظالم) هو مبتدا وان فعل
 فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدا والجواب محذوف دل عليه ما اكتشفه أي هو
 ظالم (قوله وانا ان شاء الله لمهتدون) أي ان شاء الله انالمهتدون فحذف الجواب
 بدليل ما اكتشفه (قوله وقول ابن معطي) أي في ألفيته (قوله اما من ذلك) أي
 فحيث قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتشفه (قوله مع كون
 الشرط مضارعا) أي لان الجواب لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا كما في الامثلة
 المذكورة وأما ان كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه الا في الضرورة (قوله
 وهي حذف الفاء) أي من الجواب الواقع جملة اسمية (قوله وروهم ابن الخباز)
 أي في شرحه على ألفية ابن معطي (قوله اذ قطع بهذا الوجه) أي فقطعه بهذا الوجه
 يقتضي عدم صحة الاول وهو غلط (قوله في غير ذلك) أي في غير ما اذا تقدم عليه
 الشرط أو أكتفه ما يغني عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) أي عن مضارعا
 وزعزت عن مضارعا وقوله أو قطعت به الارض حتى تتصدع وتترايل قطعاً أو كلم به
 الموتى تسمع وتجييب (قوله لكان هـ ذا القرآن) أي لكونه غاية في التذكير ونهاية
 في الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلناه هـ ذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً

خبر فيه ضرورة أيضا وهي حذف الفاء كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وروهم ابن الخباز اذ قطع بهذا الوجه من
 ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبغى نفقا في الارض الآية أي فافعل ولو أن قرأنا سيرت به الجبال الآية
 أي لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والتخويفون يقدر لكان هـ ذا القرآن

وما قدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أي لا تردتم وما ألهاكم التكاثر ولو اقتدى به أي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة أي لا دركمم وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أي أعرضوا بدليل ما بعده أثن ذكرتم أي تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا أي لنقد ولو ترى إذا المجرمون ناكسوا رؤسهم أي لرأيت أمرا فظيعا ٣٥٩ ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله

تواب حكيم أي أهلكتم قل أرأيتم أن كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره ألسنم ظالمين بدل بلسن أن الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو أن جئتكم إذا تحسن إلى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن إلى * (تنبيه) * التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت لأن الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وإنما الأصل فليبادر العمل فان أجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول أي فاعلم أنه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أي قصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يحسكم قرح أي فاصبر وافقد من القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا أي يغلب فان حرب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه

من خشية الله (قوله وما قدرته أظهر) أي للدليل المذكور وفيه أن ما قدره أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلام من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشري فلم يقدر المصنف شيئا انفرد به عن غيره خلافا لما يشعر به قوله وما قدرته أظهر الخ (قوله بدليل ما بعده) أي وهو قوله وما تأتيتهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره ألسنم ظالمين) هذا صريح في أن الزمخشري جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع في الكشف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه ما يقتضي أن جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل أخبروني ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بني اسرائيل على نزول مثله مع إيمانهم به مع استبكاركم عنه وعن الإيمان به ألسنم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فموقعها قلت وقعها مفعول لا أخبروني والعامل معلق فان قلت فأين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجائتان المكتنفتان له والتقدير ان كان من عند الله فأخبروني ألسنم ظالمين اه دما ميني (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابا) أي وحينئذ فقدره بقوله ألسنم ظالمين لا يصح أن يكون جوابا بل يقدر فأخبروني ألسنم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أي رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لآت جوابا لعدم تسببه عن الشرط (قوله ومثله وان تجهر الخ) قال الدماميني بشكل عليه مضارعة الشرط في هذه الآية والأربعة بعدهم أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وعدوا من الضرورات

لأنك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن يتي واسع وقد يجاب بأنه لما شئ مسد الجواب كانه لم يحذف وقواهم لا يحذف الجواب الا اذا كان الشرط ماضيا مرادهم لا يحذف من غير شئ مسد (قوله ان صدقت النفي) أي فعني نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلي أي وتقول بلي ان أبطلته أي فعني بلي حينئذ انه قام (قوله ما ان تزال) ان زائدة أي لا تزال وقوله منوطة أي معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء أنوطه اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد البأس فهو مادام مترجيا وقوع ما يجب خائف من عدم وقوعه (قوله بعني نعم) أي لانها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غ- يرجأ زفها الماصر حوابه من أن المؤكدة

فان تولوا أي فلا لوم على فقد أباقتكم (حذف الكلام بجملة) يقع ذلك باطراد في مواضع أحدها بعد حرف الجواب يقال أقام زيد فتقول نعم وألم يقدم زيد فتقول نعم ان صدقت النفي وبلي ان أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت فقلت ان وخيفتي * ما ان تزال منوطة برجائي فان ان هنا بعني نعم وأما قوله ويقن شيب قد علا * لوقد كبرت فقلت انه

لا يجوز حذف جزأيهما معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لاكثرهم) أى حيث
قالوا ان المعنى فقلت نعم أى قد علاني فان بمعنى نعم والهاء للسكت (قوله لجواز ان
لا تكون الهاء للسكت) أى وأما لو جعلت للسكت لكان منه (قوله وقيل ان
الكلام جملتان) أى والحال أنا قلنا ان الكلام جملتان أى نعم الرجل جملة والخصوص
مبتدأ أخبره محذوف أو خبر لمحذوف وأما اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف
جزء الكلام (قوله نعم العبد) أى هو أيوب (قوله بعد حروف النداء) أى لان المحذوف
أدعو والمنادى (قوله اذا قيل انه على حذف المنادى) احترز به اذا قيل ان حرف
النداء اذا ولى ما ليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا يحذف فيه وانما
كان هذا المثال من حذف الكلام بحذفه أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان
المنادى عند سبويه وجهور البصريين مفعول به لا يدعو مقدر أو أصل يازيدا يدعو
زيد اذ حذفت أدعول وما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزأ الجملة الفعل
والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملة محذوفاه شئى (قوله
وان كان فقيرا معذما) يروى بدل معذما (٣) عيبا بفتح العين المهملة وكسر أولي
التحيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قيل هذا البيت لرؤية وقوله

قالت سلمى لبت لى زوجا يمن * يغسل جلدى وينسبني الحزن
وحاجة ما ان اها عندى غن * ميسورة قضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ ويمن بتخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجا أرادت
بها الشهوة وما نافية وان زائدة قال الدماميني لا يخفى أنك اذا قلت ان جاء زيدا كرمته
فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجلتاها وليس شئ من الجملتين حال
تعلق ان به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان
كذلك فالمحذوف فى هذا الموضع والذي بعده بعض الكلام لا الكلام بجملة وجوابه ان
المصنف ألقى الحرف لعدم مدخلته فى الاسناد الكلامى والحكم الاعرابى (قوله أى
ان كنت لا تفعل غيره فافعله) انما قدر كان لان المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

(حذف أكثر من جملة) *

(قوله فى غير ما ذكر) أى من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبق)
بالباء الموحدة مثلث الطاء وفى نسخة طبعك وهو بعناه والبيت من أبيت العبيد بن
الأبرص وبعده

كنت يضاء كالمهابة واذا * تيك نشوان مرخبا أدبالي
فاتركى خط حاجبك وعيشى * معنا بالرجاء والتأمال
قد زعمت أنى كبرت وأنى * قل مالى وضن عنى الموالى
ان ترينى تغير الرأس مئى * وعلا الشيب مفرق وقذالى

فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم
لجواز ان لا تكون الهاء للسكت
بل اسم لان على أنها المؤكدة
والخبر محذوف أى انه كذلك
* والثانى بعد نعم وبئس اذا حذف
المخصوص وقيل ان الكلام
جملتان فحوانا وجدناه صابرا نعم
العبد * والثالث بعد حروف النداء
فى مثل ياليت قومى يعلمون اذا
قيل انه على حذف المنادى أى
يا هؤلاء * الرابع بعد ان الشرطية
كقوله

قالت بنات العم ياسمى وان
كان فقيرا معذما قالت وان
أى وان كان كذلك رضىته
* الخامس فى قولهم افعل هذا
أما لا أى ان كنت لا تفعل غيره
فافعله * (حذف أكثر من جملة فى
غير ما ذكر) * أنشدا أبو الحسن
ان يكن طبق الدلال فلو فى
سالف الدهر والسنين الخوالى

(٣) قوله بدل معذما الصواب
بدل فقيرا لانه لا يستقيم الوزن
الابذلك اه

اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا في قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى
التقدير فاضربوه فحي فقلنا كذلك يحيى الله وفي قوله تعالى انا انبئكم بتأويله ٣٦١ فأرسلون الآية التقدير فأرسلون الى يوسف
لاستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه

فبما أدخل الخباء على مهـ ضومة الكشح طفلة كالغزال
فتعاطيت جيدها ثم مالت * ميلان الكنيب بين الرمال
ثم قالت فدا لنفسك نفسي * وفدا المال ثم أهلك مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك) أى فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها
وذلك أكثر من جملة وفيه أن هذا لا يخرج عما تقدم لأن حذف كل من الجواب والشرط قد
تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان المحذوف الامر ان معاً أى وما تقدم حذف واحد
فقط (قوله أو بالعكس) أى بأن يجده مبتدأ بدون خبر وقوله أو بالعكس أى أو جزاء بدون
شرط (قوله فحوليقول ان الله) أى خلقهم الله وقوله قالوا خيراً أى أنزل خيراً وقوله خيراً
على خبر هذه أمثلة لما اذا وجد المعمول بدون عامل (قوله وانما ذلك للمفسر) أى لأن
المعنى لا يستقيم الاعليه (قوله جرباً) علة للمعنى أى لم أذكر ذلك بحيث أكون جارباً
على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذاراً (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوباً بأن
مضمرة عطفاً على المصدر المتقدم وهو قوله جرباً على حذف قولها * وليس عبادة وتقرعنى *
ويحتمل أن يكون مرفوعاً على الاستئناف أى وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزوة
بغين معجمة مفتوحة وزاى قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ما ضم الشين وفتحها يقال رشد
يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر فى كتابه بعض ما أورده
مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتضاء أثر غيره من فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن
ينشد هذا البيت اعتذاراً عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيده من
تعاطى التفسير والعربية جميعاً فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر ادهم مسمى (قوله
بل لاني الخ) الأوضح حذف الاضراب وقوله لاني الخ علة للنفي أى لاني وضعت هذا
الكتاب لافادة متعاطى التفسير والنحو أى وبين الاغراض التي يحذف الفاعل
أو المفعول لاجلها الاتفة بمتعاطيها فافادة لان صناعه النحو لا تتوقف عليهم وكذلك
استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها (قوله لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعاً) بل
لافادة علم الادب أو لطائف العلم وما أحسن قول منجك باشا فى ديوانه
يداوى السقيم بصوت رخيم * وطبع سليم وذات تحب
كمال غريب ولفظ عجيب * ومعنى اليبس بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربت به فقال أغنانى المعنى (قوله طليحان) من
الطلاحة وهى التعب من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أى ولا يكون
التقدير الناقة وراكب الناقة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه لأن
الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخره لا أوله ألا ترى أن كان تزايد وسطاً وآخره لا أولاً
وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكت خبراً سمعنا قراها
نحنى (قوله وهذا) أى حذف المضاف وهو التأويل والناسى وأما التأويل الأول وهو

وقال له يا يوسف وفى قوله تعالى
فقلنا اذهبنا الى القوم الذين كذبوا
بآياتنا فدمرناهم التقدير
فأتياهم فابلاغهم الرسالة
فكذبوه فدمرناهم
(تنبيه) * المحذف الذى يلزم
النحو النظر فيه هو ما اقتضته
الصناعة وذلك بأن يجده خبراً
بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطاً
بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفاً
بدون معطوف عليه أو معمولاً
بدون عامل فحوليقول ان الله ونحو
قالوا خيراً ونحو خبر عافاك الله
وأما قولهم فى نحو سراييل تقيكم
الحران التقدير والبرد ونحو وتلك
نعمة تمنها على أن عبدت بنى
امراييل ان التقدير ولم تعبدنى
ففضول فى فن النحو وانما ذلك
للمفسر وكذا قولهم يحذف
الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو
بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه
أو منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم
على صناعة البيان ولم أذكر بعض
ذلك فى كتابى جرباً على عادتهم وأنشد
وهل أنا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد

بل لاني وضعت الكتاب لافادة
متعاطى التفسير والعربية جميعاً
وأما قولهم فى راس كتاب الناقة
طليحان انه على حذف عاطف
ومعطوف أى والناقة فلازم لهم

٤٦ فى ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أى أحد طليحين وهذا لا يتأتى فى نحو غلام زيد ضرب بينهما

الباب السادس من الكتاب في
التحذير من أمور اشهرت بين
المعربين والصواب خلافها

حذف الواو مع ما عطفت فانه يتأتى فيه بأن يقال الاصل غلام زيد وزيد ضربت بها

(الباب السادس من الكتاب)

وهي كثيرة والذي يحضرني الآن
منها عشرون موضعاً (أحدها) قولهم
في لو انما حرف امتناع لامتناع
وقد بينا الصواب في ذلك في فصل
لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق
اليه (الثاني) قولهم في اذا غير
الفتحية انما ظرف لما يستقبل
من الزمان وفيها معنى الشرط
غالباً وذلك معيب من جهات
احدها أنهم يذكرونه في كل
موضع وانما ذلك تفسير للاداء
من حيث هي وعلى المعرب أن
يبين في كل موضع هل هي
متضمنة لمعنى الشرط أم لا وأحسن
عما قالوه أن يقال اذا أريد تفسيرها
من حيث هي ظرف مستقبل
خافض لشرطه منصوب بجوابه
صالح لغير ذلك * والثانية أن
العبارة التي تلي للمتدرجين يطلب
فيها الایجاز لتخفف على اللسان اذ
الحاجة داعية الى تكرارها وكان
أخصر من قولهم لما يستقبل من
الزمان أن يقولوا مستقبل
* والثالثة أن المراد أنها ظرف
موضوع للمستقبل والعبارة
موهمة أنها محل للمستقبل
كما تقول اليوم ظرف للسفر فان
الزمان قد يجعل ظرفاً للزمان
مجازاً تقول كتبه في يوم الخميس
في عام كذا فان الثاني حال من
الاول فهو

(قوله حرف امتناع لامتناع) أي حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها
وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لا تنفاه الامرين دائماً وليس كذلك
لانها انما تدل على انتفاء الامرين اذا كان الجواب مساوياً للشرط في التحقق كما في لو كانت
الشمس طالعة كان النهار موجوداً فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل
على انتفاء الشرط فقط كما في لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً الا يلزم
من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهو
ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أو لا كما في لو لم يحرق الله
لم يصعبه والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيدها أنها دائماً لامتناع الامرين مع
انها قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقاً وجد الشرط أو لا
(قوله وقد بينا الصواب في ذلك) أي فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تال
يلزم لثبوت ثبوت تاليه أي حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك
الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صواباً لانه لم يتعرض فيها للنفي
الثاني بل للنفي الاول وأن الثاني انما ثبت عند ثبوت الاول وانما امتناع الثاني عند امتناع
الاول فكذلك (قوله أنهم يذكرونه) أي هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أي
التفسير أي كونها ظرفاً لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالباً (قوله من حيث هي) في
نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحمل فيه من
المواضع وحينئذ فلا ينبغي أن يذكرك ذلك التفسير بتمامه في كل موضع بل على المعرب أن
يبين الخ (قوله أم لا) تقدم قول الكتاب أن هل لا يوثق لها بمعادل فقد ثبت كل ارتكاب
المصنف له هنا وجوابه ان أم هنا منقطعة لا متصلة وقد سبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة
(قوله وأحسن عما قالوه) أي من جهة أن هذه العبارة ليست موهمة بخلاف
المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صالحة لتضمن معنى الشرط
ولست متضمنة لعناء بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانهم في بعض المواضع متضمنة لمعنى
الشرط وفي بعضها غير متضمنة لذلك (قوله من حيث هي) أي من حيث ذاتها بقطع
النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أي وأما ظرف لما يستقبل
فهو موهمة خلاف المراد لافادته أن اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف
وقوله ظرف خبر لم حذف أي هي ظرف والجملة قول القول (قوله منصوب بجوابه)
هذا بناء على ما للجمهور والذي اختاره هو أنها منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك)
أي كتضمنها معنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله موهمة (قوله فان الثاني
حال من الاول) أي لان المعنى حالة كون يوم الخميس مظهراً في عام كذا وقوله فهو أي

الثاني طرف له أي للاقل وقوله على الاتساع أي التجوز أي أن الطرفية مجازية لاحقية
لأنها لا بد منها من كون الطرف له احتواء والمطروف له تحيز (قوله ولا يكون) أي الثاني
بدل منه أي من الاقل (قوله على الاصح) أي خلافا لمن أجاز ابدال الكل من البعض
وجعل منه قوله

رحم الله أعظمادفئوها * بهستان طلحة الطلحات

فجعل طلحة بدلا من أعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) أي التطويل (قوله وكونه
للزمان) أي موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أي فقد تخرج عن الطرفية
بحيث لا تضمن معنى في فلا ينافي أنها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها في محل جر بحتى في
قوله تعالى حتى اذا جاءوها أي سيقوا الى وقت مجيئهم اياها وزعم ابن جني في اذا وقعت
الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة أن اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين
حالا من ضمير وقعت وكذا جله ليس ومعمولها والمعنى في وقت وقوع الواقعة متصلة
خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتبي
للماضى كما في واذا راوا تعبارة أولها واقتضوا اليها ولا على الذين اذا ما أولها لتصلهم
(قوله يتبع المنعوت في أربعة من عشرة) أي قطا هره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سيبيا
وقوله من أوجه الاعراب أي الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل) يعني فيفرد النعت على
الاصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله في التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين
أو برجال يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو آباؤهم وكما
يضعف يقومان أبواهما ما ويقومون آباؤهم كذلك يضعف قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم
الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى مفردة في الحركات والسكنات بأن يكون جمع
تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمان وان
ضعف ذلك في الفعل نحو برجل يقعدون غلمان لان اسم الفاعل المشبه للفعل اذا جمع
جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه أيضا
شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمان كما لزم في قاعدون غلمان اه شمي (قوله الظالم
أهلها) أي فقد طابق النعت مرفوعه في التذكير لا المنعوت في التأنيث (قوله غير أن
الصفة الخ) هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع أي لجمع تكسير
(قوله أن تفرد) أي بحيث يقال برجل قائم غلمان وان تكسر بحيث يقال برجل قعود
غلمان أي وأما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أي تكسير الصفة الرافعة ارج أي من
افرادها (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض ندام غمامة * على مقتضيه ما تقب نوافله

وهما من القصيدة التي أولها

صلى القلب عن سلى وأعرض باطله * وعزى أفراس الصبا ورواحله

طرف له على الاتساع ولا يكون بدلا
منه اذا لا يدل الاكثر من الاقل
على الاصح ولو قالوا طرف مستقبل
لسلموا من الامهات والايهام
المذكورين * والرابعة أن قولهم
غالبا راجع الى قولهم فيه معنى
الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضى
أن كونه ظرفا وكونه للزمان
وكونه للمستقبل لا يتخلفن وقد
ينافي بحيث اذا أن الامر بخلاف
ذلك (الثالث) قواهم النعت
يتبع المنعوت في أربعة من عشرة
وانما ذلك في النعت الحقيقي فأما
السيبي فأنما يتبع في اثنين من
خسة واحد من أوجه الاعراب
واحد من التعريف والتشكير
وأما الافراد والتذكير واضدادهما
فهو فيها كالفعل تقول مررت
برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم
آباؤهم وبرجل قائمة أمه وبامرأة
قائم أبوها وانما يقول قائمين
أبواهما وقائمين آباؤهم من يقول
أكلوني البراغيث وفي التنزيل
ربنا أخرجننا من هذه القرية
الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة
لجمع يجوز فيها في القصص أن تفرد
وأن تكسر وهو أرج على الاصح
كقوله

بكرت عليه بكرة فوجدته

فعودا عليه بالصريم عواذله
وصح الاستشهاد بالبيت لأن هذا
الحكم ثابت أيضا للخبر والحال
(والرابع) قولهم في خوف كلامها
رغدا أن رغدا نعت مصدر
مخذوف ومثله إذا ذكر ربك كثيرا
وقول ابن دريد

واشتعل المبيض في مسوده
مثل اشتعال النار في جزل الفضي
أي اكاد رغدا وذكر اكثيرا
واشتعالا مثل اشتعال النار قبل
ومذهب سيويه والمحققين خلاف
ذلك وإن المنصوب حال من ضمير
مصدر الفعل والاصل فكلاه
واشتعله أي فكلا لا كل واشتعل
الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير
عليه طويلا ولا يقولون طويل
ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبديل
أنه لا يحذف الموصوف الا والصفة
خاصة بنفسه تقول رأيت كاتبا
ولا تقول رأيت طويلا لأن الكتابة
خاصة بنجنس الانسان دون
الطول وعندى فيما احتجوا به
نظرا لما الاول فلجواز أن المانع
من الرفع كراهية اجتماع مجازين
حذف الموصوف وتصير الصفة
مفعولا على السعة ولهذا يقولون
دخلت الدار بحذف في توسعا
ومتعوا دخلت الامر لأن تعلق
الدخول

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة باضم الغدوة ويقال بكرت على الشيء واليه وفيه بكورا
ويقال أيضا بكرت بالتشديد واتكرت وأبكرت وبكرت كل ذلك بمعنى أتته بكرة وكل من
بادر الى شيء فقد أبكر اليه في أي وقت كان مثل أن يقال بكرت وبكرت الصلاة المغرب أي صلواتها
عند سقوط القرص كذا في السباح وحينئذ فقوله بكرت اليه بكرة بمعنى بادر
بالاتيان اليه غدوة أي أقول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول
ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أي عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهي
القطعة من الرمل تنقطع من موطئه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار
من أسماء الاضداد لأن كلامهم ما انقطع من الآخر (قوله وصح الاستشهاد بالبيت)
أي مع أن قعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا لوجد (قوله هذا الحكم) أي وهو ربحان
تكسير الصفة الرائعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير أي ثابت للخبر والحال أيضا أي
كما أنه ثابت للنعت ولا شك أن المفعول الثاني لوجد دخري الاصل (قوله والرابع
قوله الخ) قال الدماميني لا ينبغي أن يعتد بهذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه
لأنه آله الامر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب وأن
تخطئهم بما نقل عن سيويه وغيره لم يصادف محلا قال الشنقي وأقول انما عتد المصنف
فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم أن مذهب سيويه والمحققين
خلافه واستدلوا لهم على ذلك لاني بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر مخذوف)
أي اكاد رغدا أي واسعا لا جريه (قوله من ضمير مصدر الفعل) أي حال من
الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله قواه-م) أي العرب (قوله سير
عليه طويلا) أي فثابت القاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو كان) أي
طويلا نعتا للمصدر بل جاز أي أن يقال طويلا لأنه يكون صفة للمفعول المطلق ومن
المعلوم أنه إذا جعل نائب القاعل المصدر فصفتة تكون ثابتة عند حذفه (قوله الا
والصفة خاصة بنفسه) أي والرغدا بمعنى السعة ليس خاصا بالكل والكثرة ليست
خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار في جزل الفضي ليست خاصة باشتعال الشعر
الابيض في الاسود (قوله تقول رأيت كاتبا) أي انسا نا كاتبا وقوله ولا تقول رأيت
طويلا أي انسا نا طويلا (قوله فيما احتجوا) أي سيويه والمحققون (قوله أما
الاول) أي أما النظر في الدليل الاول (قوله أن المانع من الرفع) أي من رفع طويل
في قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) أرادهم ما مخالفة الاصل أما المجاز الباني
فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحبا الارض شباب الزمان (قوله مفعولا) أي نائب عن
الفاعل وقوله على السعة أي على خلاف الاصل لأن النائب حقيقة هو الموصوف فلما
حذف قامت صفة مقامه في النسابة على خلاف الاصل (قوله ولهذا) أي ولا جمل
كراهة اجتماع مجازين أي أمرين على خلاف الاصل (قوله لأن تعلق الدخول

بالمعاني مجاز) أي وتعلقه بالأجسام حقيقة فني دخلت الدار مجازاً واحداً وفي دخلت
 الأمر مجازاً وهم يكرهون الثاني دون الأول (قوله وتوضيحه) أي وحاصله أنهم يفعلون
 ذلك أي الرفع أي بأنون به في صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذي هو
 مستكره عندهم (قوله طويلاً بالنصب) أي على الحال من ضمير المصدر النائب عن
 الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة لمحذوف أي لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو
 مستكره عندهم (قوله وأما الثاني) أي وأما النظر في الدليل الثاني (قوله لا على
 الاختصاص) أي لا على اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله أي دروعاً سابقات)
 أي كوامل يجزها لا بسما على الأرض فالكمال ليس خاصاً بالدروع وقد حذف الموصوف
 لدلالة قوله وأما الحديد عليه لانه يدل على أن تلك السابقات دروع (قوله وما يقدح
 في قولهم) أي أن رعداً أو ما معه حال (قوله السماء) هي أن يلف الثوب على ظهره ويديه
 جميعاً أي فالصماء صفة لمصدر محذوف لا حال تعذر الحال (قوله والحالية متعذرة)
 تعذر الحالية في هذا التركيب لما لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع اهـ
 دما ميني (قوله والخامس) قال الله ما بيني غاية ما فعلوه في هذا والذي بعده أنهم حذفوا
 مضافاً للقيام قرينة عليه ولا محذور في ذلك ولا يقال أن الصواب خلافه في كتاب الله
 وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله أن الفعل مجزوم في جواب
 الأمر) أي فإن المتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الأمر وهو خلاف
 الصحيح (قوله تقريب المسألة) أي والاصل مجزوم في جواب الأمر بما إذا شرط مقدرة
 (قوله والصواب أن يقال مرفوع الخ) أي لأن القائل بأنه انما رفع للتجرد المذكور انما
 هو الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عديم الرفع أمر وجودي وكيف
 يصح أن يكون الأمر عديم الرفع لا وجودي وأجيب بمنع كون التجرد من
 الناصب والجازم عديم الرفع لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً
 عن لفظ يقتضي تغييره واستعماله والجمعي على صفة ما ليس بعديم الرفع ثماني وهذا
 الجواب ككاد أن يكون مكابرة والحق أن العدم المقيد قد يكون علامة لوجودي
 والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائي الرفع للفعل المضارع حرف المضارعة لانها
 لما دخلت في أول الكلمة حدث الرفع بمحدثاتها إذا صل المضارع أما الماضي أو المصدر
 ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من حالته على
 المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين ويدب أن جزء الشيء لا يعمل فيه وقيل الرفع له
 مضارعة للاسم ويدب أن المضارعة اقتضت مطلق الأعراب ولكل عامل (قوله لحلولة
 محل الاسم) كأن المراد حلولة في الجملة والافتقد رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة
 التضيض (قوله لحلولة محل الاسم) أي سواء حل محل اسم مرفوع كما في زيد

بالمعاني مجاز واسقاط الخافض
 مجاز وتوضيحه أنهم يفعلون
 ذلك في صفة الاحيان فيقولون
 سير عليه زمن طويل وإذا
 حذفوا الزمان قالوا طويلاً
 بالنصب لما ذكرنا وأما الثاني
 فلأن التحقيق أن حذف الموصوف
 انما يتوقف على وجدان الدليل
 لا على الاختصاص بدليل وأما
 الحديد أن أهل سابقات أي دروعاً
 سابقات وما يقدح في قولهم
 محي فهو قولهم اشغل الصماء أي
 الشملة الصماء والحالية متعذرة
 لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء
 جواب الشرط والصواب أن يقال
 رابطة لجواب الشرط وانما جواب
 الشرط الجملة (والسادس) قولهم
 العطف على عاملين والصواب
 على معمولي عاملين (والسابع)
 قولهم بل حرف اضرب والصواب
 حرف استدراك واضرب فانها
 بعد التثنية والنهي بمنزلة لكن سواء
 (والثامن) قولهم في نحو اتقني
 أكرمك أن الفعل مجزوم في جواب
 الأمر والصحيح أنه جواب لشرط
 مقدر وقد يكون انما أرادوا
 تقريب المسافة على المتعدين
 (والتاسع) قولهم في المضارع
 في مثل يقول زيد فعل مضارع
 مرفوع لخاؤه من ناصب وجازم
 والصواب أن يقال مرفوع لحلولة
 محل الاسم وهو قول البصريين
 وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة
 التقريب والافعال بهم يحثون
 على تصحيح قول البصريين في ذلك

ثم اذا أعربوا أو عَرَّبوا قالوا
 خلاف ذلك (والعاشر) قولهم
 امتنع نحو سكران من الصرف
 للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية
 والزيادة وانما هذا قول الكوفيين
 فأما البصريون فذهبهم أن المانع
 الزيادة المشبهة لأن التانيث
 ولهذا قال الجرجاني وينبغي أن
 تعد موانع الصرف ثمانية لاتسعة
 وانما شرطت العلمية او الصفة
 لان الشبهة لا يتقوم الا بأحدهما
 ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو
 عفریت علما فان أجابوا بأن المعتبر
 انما هو زيادتان بأعيانهم اسألناهم
 عن علة الاختصاص ولا يجردون
 مصرفا عن التعليل بمشابهة التي
 التانيث فيرجعون الى ما اعتبره
 البصريون (والحادى عشر) قولهم
 في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب
 لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
 ان الواو نائية عن أو ولا يعرف
 ذلك في اللغة وانما يقوله بعض
 ضعفاء المعربين والمفسرين وأما
 الآية فقال أبو طاهر جزة بن
 الحسين الاصفهاني في كتابه
 المسمى بالرسالة المعربة عن شرف
 الاعراب القول فيها بأن الواو
 بمعنى أو مجز عن ذلك الحق فاعلموا
 أن الاعداد التي تجمع قسمان
 قسم يوتى به ليضم بعضه الى بعض
 وهو الاعداد الاصول

يضرب أى ضارب أو مجرورا ومنصوب نحو مرت رجل يضرب ورأيت رجلا يضرب
 وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى أسبق اعراب الاسم
 وأقوام وهو الرفع واعترض بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في قوله نحو
 الذى يضرب وفي نحو سـ يقوم وسوف يقوم لان حرف التنقيس من خواص الانفعال
 وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب
 ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانه تقول الذى ضارب هو على أن ضارب
 خبر مبتدأ مقدم عليه ~~وكذا~~ فاقسمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان
 الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن سـ يقوم بأن يقوم مع
 السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد أجزاء الكلمة وعن نحو كاد
 زيد يقوم أن أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيسا اه شئى
 (قوله اذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله
 المشبهة لأن التانيث) أى من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليه مامعا وقال
 المبرد جهة الشبهة أن النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعته
 وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وردبانه لامناسبة بين الهمزة والنون حتى
 يقال ان النون ابدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاء وبهراء اوى كمرأى
 فابدلوا النون من الواو وشذوذاً للمناسبة التي بينهما ألا ترى الى ادغام النون في الواو
 (قوله ثمانية) أى بأن يراد بالتانيث ما يشمل مشبههما (قوله لاتسعة)
 بمعنى لان هذه الزيادة حكمها حكم التانيث في الاستقلال بمنع الصرف
 فينبغي اسقاطها استغناء بعد التانيث الشامل للألفين أو ما هو بمشابهتهما وفيه
 نظر ظاهر اه دما ميني (قوله وانما شرطت) أى انما شرط الكوفيون ما ذكر في منع
 الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبهة) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق في الواقع
 الا بأحدهما لان هذه الزيادة لا توجد الا في علم أو صفة (قوله نحو عفریت علما) أى
 فان فيه العلمية وزيادة الياء والتاء لانه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجردون مصرفا)
 أى مدفعا يدفع ذلك الالزام الا كون الزيادة من مشابهي التانيث (قوله نائية
 عن أو) أى فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أى جعل الواو
 بمعنى أو خصوصا في هذا المقام الذي فيه العدد معدولا عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى
 الواو فانه موجود في اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذا لم يجعل الواو
 في الآية بمعنى أو بل كانت باقية على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله درك)
 بسكون الراء أى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله الاعداد التي تجمع) أى يراد
 جمعها وضم بعضها لبعض أى والتي لا تجمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) أى غير

(٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص
ذئاب بما بعده لكن لا يظهر الا
ان كان موحدا منصوبا وليس
كذلك بدليل قوله ولك الخ فالمناسب
جعلها ماضيتين فان قدر لهما
متندا فالتقدير ان الجمل بعد
النكرات صفات اه

نحو ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا
رجعت تلك عشرة كاملة ثلاثين
ليلة وأتمناها بعشر فتم مبعثات ربه
أربعين ليلة وقسم يوتى به لا يضم
بعضه الى بعض وانما يراد الانشاد
لا الاجتماع وهو الاعداد الممدولة
كهذه الآية وآية سورة فاطر
وقال أي منهم جماعة ذوو جناحين
جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة
وجماعة ذوو أربعة أربعة فكل
جنس مفرد بعدد وقال الشاعر
ولكننا أهلي بواد أنيسه

ذئاب تنفي الناس منى وموحد
ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون
ثمانية كما قال تعالى ثلاثة أيام في
الحج وسبعة اذا رجعت وللجهل
بمواقع هذه الالفاظ استعمالها
المتنبى في غير موضع التقسيم فقال
أحاد أم سداس في أحاد

ليلتنا المنوطة بالتنادي
وقال الزمخشري فان قلت الذي
أطلق لنا كح في الجمع أن يجمع بين
اثنتين أو ثلاث أو أربع فبما معنى
التكرير في منى وثلاث ورباع
(٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه
انه تفسير للتنادي مع انه سيقسره
بالوصل والمعنى عليه اه

الممدولة (قوله وسبعة) أي فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية)
أي فالقصد انكحوا ما طاب لكم من قسم الثنية والتثنية والتربيع على سبيل الانفراد لا
الاجتماع والحال انه ليس القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة
كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن الواو بمعنى أو فكلام أبي طاهر أفاد أنه لا
حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وآية سورة فاطر) وهي أولى أجنحة منى وثلاث ورباع
وقوله وقال أي أبو طاهر في معنى آية فاطر (قوله تنفي) أي تنفي أي تطلب الناس وقوله
منى وموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولك جعلها ما خبرين لمخدوف أي بعضها منى
وبعضها موحد أي أن هذه الذئاب تطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها
تطلب الناس حال كونه واحد واحد (قوله ويريدون ثمانية) أي بحيث يريدون
الضم أي وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لأن العدد هنا معدول فلا يراد فيه
الضم بخلاف غير المعدول كما في الآيتين الأولىين فانه يراد فيه الضم والحاصل أن
الاعداد الممدولة انما تستعمل في موضع لم يراد فيه ضم الاعداد بعضها البعض وانما يراد فيه
الانفراد والتقسيم بخلاف غير الممدولة (قوله ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعت)
أي فالقصد الضم لأن العدد أصلي (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعني الالفاظ الممدولة
(قوله في غير موضع التقسيم) أي بل استعملها في موضع الشك وطلب التعمين بناء على
ان أم متصلة لأن المعنى أحاد أم سداس أي أو واحدة أم ست في واحدة ليلة فراق (٣)
الاحبة وفي مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنها منقطعة لأن المعنى ليلة فراقنا
الاحبة ليلة واحدة ثم شك فيها طولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنهم استلوا في ليلة
واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أو واحدة
هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعمين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد
حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا تقديمًا
واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس لأن شرط الهمزة المعادلة لأنهم ان يلحقها احد
الامر من المطلوب تعيين أحدها ما ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر
الشيء المطلوب تعيينه وان قدرت أن منقطعة فالمعنى أنه أخبر بحسب جزمه عن ليلة بانها
ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بانها ست في ليلة فأضرب اضربا مجزوا
عن الاستفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هي ست في ليلة أم لا واستمر على شكه فأضرب
واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لأن الكلام خبر محض
ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين
الاتصال لا مورد ذكرها المصنف في الكلام على هذا البيت في مجت أم (قوله المنوطة)
أي المتعلقة بيوم التنادي أي يوم الوصل لتنادي الاحبة فيه (قوله الذي أطلق) أي أبيع
(قوله في الجمع) أي في حالة جمعه (قوله أو أربع) أي لا يزيد من ذلك وحينئذ فبما معنى

قلت الخطاب للجميع فوجب
التكرير ايصيب كل نا كبح يريد
الجمع ما أراد من العدد الذي
أطلق له كما تقول للجماعة اقسمو
هذا المال درهمين درهمين
وثلاثة وثلاثة وأربعة وأربعة ولو
أفردت لم يكن له معنى فان قلت
لم جاء العطف بالواو دون أو قلت
كما جاءها في المثال المذكور ولو
جئت فيه بالواو لعلمت أنه لا يسوغ
لهم أن يقسموه الاعلى أحد أنواع
هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوها
بينها فيجعلوا بعض القسمة على ثنية
وبعضها على تثليث وبعضها على
تربيع وذهب معنى تجويز الجمع
بين أنواع القسمة الذي دلت عليه
الواو وتحريره أن الواو دلت على
اطلاق أن يأخذ النا ككون من
أراد وانكاحها من النساء على
طريق الجمع ان شاؤا مختلفين في تلك
الاعداد وان شاؤا متفقين فيها
محظور عليهم ما وراء ذلك وأبلغ
من هذه المقالة في الفساد قول من
أثبت الواو الثمانية وجعل منها سبعة
وثامنهم كابهم وقدم في باب
الواو أن ذلك لا حقيقة له واختلف
فيها هنا فصيل عاطفة خبرا هو حجة
على خبر مفرد والاصل هم سبعة
وثامنهم كابهم وقيل للاستئناف
والوقف على سبعة وان في الكلام
تقرير الكونهم سبعة وكأنه
لما قيل سبعة قبل ثم وثامنهم كابهم
واتصل الكلامان

التكرير أي لأن معنى اثنين اثنين وثلاث ورباع معناه ثلاثة وأربعة أربعة
(قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه لا يتأتى الاعتراض الا لو كان الخطاب واحدا
والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان متعددا ناسب التكرار في كل نوع لان المختار لكل
نوع متعددا فناسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس النا كين المراد
لجميع العدد الذي أراد من أي نوع من هذه الأنواع الثلاثة ولو أفردت قال اثنين وثلاثة
وأربعة لا حرب اثنين حال من النساء وذلك لا يصح لأن المعنى على الضم فيفيد أن النساء
اللاتي في الدنيا تسعة هذا اذا لاحظت النساء مجزئات عن النكاح فان لاحظت
نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أن اعراب اثنين مفعولا لا مفعول فمفيد لجواز
الجمع بين التسعة وهو باطل وأما التكرير فلا يفيد شيئا من هذا الفساد لانه يعرب معنى
حالا تأمل اه تقريره يدبر (قوله ما أراد) مفعول يصيب وقوله الذي أطلق أي
أيجه (قوله اقسموها هذا المال) أي أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم
ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أي صحيح قال السعد لو أفردت وقلت اقسموها هذا
المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لأن القصد الجمع والضم حيث قد لم يصح جعل
درهمين حال من المال الذي هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كثر فإن القصد فيه إلى
التفصيل والتفصيل في حكم الاقسام وكذا الطيبات في حكم النكاح (قوله قلت كما جاء
الخ) حاصله أنه انما أتى بالواو لأنها الكونهم المطابق للجمع تدل على جواز أخذ النا كين
من أراد وانكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أي ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد
بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد
بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التي لاحد الشئين أو الاشياء لا فادت أنه لا يجوز
لنا كين أخذ من أراد وانكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا بل على وجه الاتفاق
بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثليث أو التربيع وكذا لو أتى بأو في المثال
لا فادت أنه لا يسوغ للخطابين اقسامه الاعلى وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد
اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد
أمر الخطابين بقسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة وقسم
يقسم أربعة أربعة (قوله لا علمت) أي لا فادت وقوله فيجعلوا أي بحيث يجعلون الخ
(قوله ان شاؤا مختلفين) أي بأن يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة
(قوله متفقين فيها) بأن يكون الجميع مشتركين في التثنية أو التثليث أو التربيع
(قوله ما وراء ذلك) أي ما ذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أي أن الواو
بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهي الواو الداخلة على لفظ الثمانية اشارة لتكرير
العدد فاما عدد قبل الثمانية خال منها وأما الثمانية فهي داخله عليها (قوله أن ذلك) أي
القول (قوله واختلف فيها) أي في الواو هنا أي في هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف)

أى فهو ليس من كلام القاتل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقرير الكلام القاتل انهم سبعة
(قوله فان وكذلك يفعلون) أى فالمعنى نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها)
أى وانه أتى به تقرير الكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الزمخشري أن يكون من كلامها
وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عاداتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير
لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أى القول
بأن الواو في وثامنهم كبهم للاستئناف (قوله في المقالتين) أى سيقولون ثلاثة
رابعهم كبهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجبا بالغيب) أى لان رجبا بالغيب راجع لهما
معا وحذف من الاولى دلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أى وحينئذ فلا يكون
رجبا بالغيب أى كذا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أى ولا يرد كون الواو
للاستئناف وأن في الكلام تقرير الكونهم سبعة اذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير
شيخنا دردير (قوله أو قصتهم قبل ان تلوهاعليك الاقليل) وهذا لا ينافي أنه يعرف
عدهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه) أى عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم
(قوله فيندفع الاشكال) أى لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم من قال المقالتين
الاوليين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أى وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم الاقليل يرد
كون الواو في وثامنهم كبهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقرير الكونهم سبعة فان
مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أى ان جملة وثامنهم كبهم صفة
لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أى فأما ابطال
القول بذلك (قوله فأما الواو الاولى) أى واو الثمانية والاولى حذف هذا المسبق قريبا
(قوله وأما الواو الحال) أى وأما ابطال كون الواو هنا واو الحال (قوله من باب الخ)
أى أن العامل في الحال ما في ها التنييه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه
لا يمنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أى زيد فيها قائما لقوة
الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمير عاملها أى الحال جواز الحضور معناه أو تقدم
ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوى وغيره (قوله يجوز معه التذكير
والثانيث) أى فان ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الإشارة كان
المؤنث المجازى المسند اليه الفعل وشبه اسم الظاهر أو ضمير وليس كذلك فالصواب
تقييده بما قال المصنف (قوله في محاوراتهم) أى مخاطباتهم (قوله فعلا) أى لا اسم
إشارة فلا يجوز تذكيره معه (قوله أو شبهه) أى اسم الفاعل واسم المفعول (قوله
وبكون المؤنث) أى الذى يجوز معه تذكير الفعل وتأنينه ظاهرا أى اسم الظاهر
لا ضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أى فكما يقال طلعت الشمس وطلع
الشمس وأطالع الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس
(قوله ولا يجوز الخ) أى لا يجوز تذكير الضمير واسم الإشارة مع مجازى التانيث سواء

من كلامها ويؤيده أنه جاء في
المقالتين الاولى بين رجبا بالغيب
ولم يجز مثله في هذه المقالة فدل
على مخالفتها لهما فتكون صدقا
ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم
الاقليل لانه يمكن أن يكون المراد
ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل
أن تلوهاعليك الاقليل من أهل
الكتاب الذين عرفوه من الكتب
وكلام الزمخشري يقتضى أن
القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع
الاشكال أيضا واصله خلاف
الظاهر وقبل هو واو الحال
أو الواو الداخلة على الجملة
الموصوف به التانيث كيد لصوق
الاسم بالصفة كمرت برجل
ومعه سيف فأما الواو الاولى فلا
حقيقة لها وأما واو الحال فأن
عامل الحال ان قدرت هم ثلاثة أو
هؤلاء ثلاثة فان قيل على التقدير
الثاني هو من باب وهذا على
شيخنا قلنا العامل المعنوى لا يحذف
(الثاني عشر) قولهم المؤنث
المجازى يجوز معه التذكير
والثانيث وهذا يتداوله الفقهاء
في محاوراتهم والصواب تقييده
بالمسند الى المؤنث المجازى ويكون
المسند فعلا أو شبهه ويكون
المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع
الشمس ويطلع الشمس وأطالع
الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا
هو الشمس ولا الشمس هذا وهو
ولا يجوز في غير ضرورة الشمس
طالع خلا فالابن كيسان واحتج بقوله

«ولا أرض أبقل أبقالها»

قال وليس بضرورة لتكنه
من أن يقول أبقلت أبقالها بالنقل
وردنا بالناسم أن هذا الشاعر في
لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره
(الثالث عشر) قولهم ينوب بعض
حروف الجر عن بعض وهذا أيضا
مما يداولونه ويستدلون به ونصحه
بإدخال قد على قولهم ينوب وحيث قد
في تعذر استدلالهم به إذ كل موضع
ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه
لأنهم أن هذا مما وقعت فيه النيابة
ولو صح قولهم لجاز أن يقال
مررت في زيد ودخلت من عمرو
وكتبت إلى القلم على أن البصريين
ومن تابعهم يرون في الأماكن التي
ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق
على معناه وأن العامل ضمن معنى
عامل يتعدى بذلك الحرف لأن
التجوز في الفعل أسهل منه في
الحرف (الرابع عشر) قولهم
إن النكرة إذا أعيدت نكرة
كانت غير الأولى وإذا أعيدت
معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو
نكرة كان الثاني عين الأولى
وجاء على ذلك ما روي أن يغلب
عسر يسرين قال الزجاج ذكر
العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره
فصار المعنى أن مع العسر يسرين
أه ويشهد للصورتين الأولين
أنت تقول اشتريت فرسا ثم بيعت
فرسا فيكون الثاني غير الأول ولو
قلت ثم بيعت الفرس لكان الثاني
عين الأول

وقع مسند الواحد منهما أو وقع واحد منهما مسند المجازي التانيث وقوله ولا يجوز الخ
أي بل يتعين هذه الشمس وهي الشمس (قوله ولا أرض أبقل أبقالها) هذا مجزيت
صدره «فلا حمزة ودقت ودقها» المزة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائذ
على السحابة التي شبه بها الجيش في البيت قبل هذا وأبقلت الأرض خرج بقلها يريد
فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التي يشبهها الجيش ولا أرض أبقلت مثل أبقال أرض
أصابها مطر تلك السحابة المشبهة بها أه دما ميني (قوله بأننا لنسلم أن هذا الشاعر
في لغته الخ) أي وإذا كانت لغته لا تخفف الهمزة بنقل أو غيره فعده أنه عن أبقلت لا بقل
لضرورة الشعر لانه لو عبر بأبقلت ولم ينقل حركة الهمزة لساكن قبلها ينكسر الوزن وهذا
الجواب مبني على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بانها ما وقع
في الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض)
فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها
(قوله ويستدلون به) أي بهذا القول بأن يقال إن في قوله تعالى لا تصلبكم في جذوع
النخل يعني على والباء في قوله تعالى فاستل به خيرا يعني عن لأن حروف الجر ينوب بعضها
عن بعض (قوله بإدخال قد على قولهم ينوب) أي قد ينوب (قوله ولو صح قولهم) أي
بإبقائه على إطلاقه وقوله لجاز الخ أي مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت في زيد الخ) أي
على معنى يزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) أي قد يرون الخ وذلك لأنهم
يقولون إن الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله في معنى غيره إما بسبب التجوز
في الحرف أو ارتكاب التضمن في الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز في
الفعل أسهل منه في الحرف (قوله أسهل منه في الحرف) أي لأن الكوفيين ينكرون
وجوده في الحرف (قوله وإذا أعيدت معرفة) إنما كانت عيننا في هذه بناء على
كون المذكور ثانيا معهودا سابقا في الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة إنما كان الثاني
عيننا في هذه جملة على المعهود الذي هو الأصل في اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة
بجمله عيننا في هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكي في هذه ومشي العلامة السعد
في التلويح على أن المعرفة إذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول الثاني (قوله قال
الزجاج الخ) محمله أن العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب أن يكون
عسر واحد ويسران وهذا معترض فان قول القائل إن مع الفارس سيفان مع
الفارس سيفان لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معنى الحديث أن
يغلب عسر الدنيا اليسر الذي وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذي وعدهم به في الآخرة
وإنما يغلب أحدهما وهو اليسر الدنيا وأما اليسر الآخرة فدانم غير زائل (قوله ذكر العسر)
أي في سورة الانشراح وقوله ثم ثنى ذكره أي معهما (قوله إن مع العسر يسرين) أي
ولاشك أن العسر إذا صاحبه يسران لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أي وهما إعادة

والرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجع من قوما كالذي كانوا وبشكل على ذلك أمور ثلاثة أحدها أن الظاهر في آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرر الأولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين للأولى والثاني أن ابن مسعود قال لو كان العسر في حجر اطلبه اليسر حتى دخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعينا من التأكيد ٢٧١ وعلى أنه لم يستغفرت تكرار اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كأن

النكرة تكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والافتضى قوله الاولين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته أعرضنا عنهم ووليناهم صفحة أعناقنا وجوهنا أي جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجع قوما كالذي كانوا يرددن أمرهم إلى الائتلاف والتواد كالذي كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما في قول الشاعر

وان الذي حانت بفج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قوله قوما) أي أن يرجع القوم الاول (قوله وبشكل) كل على ذلك هذا وارد على الاولى (قوله فالثانية) أي فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) أي أن العسر لا يتقلد عنه اليسر فاذا قرئ قوله (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على أن اليسر الثاني غير الاول وقوله مع أن أي على أن الخ وقوله فدل أي ما ذكر من قراءته وما في مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما في مصحفه يدل على اتحاده وحينئذ تكرر آية في الآية على غير قراءته تأكيد فاعلم فهم تكرار اليسر من غير الآية وحينئذ قد عوى أن النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير المتم (قوله وعلى أنه لم يستغفرت تكرار اليسر) أي في قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكرره أي في الآية (قوله بيسر الدارين) أي لن يغلب عسر الدنيا بيسر الدنيا ويسر الآخرة بل بيسر الدنيا فقط وأما بيسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذي خلقكم من ضعف) أي من ذي ضعف وهو الماء المهيّن وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أي ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أي من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أي ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد في قوة الاول والثاني فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله والثاني عام) يعني فلا يكون الثاني عين الاول لأن المراد من كون الثاني عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن في الاخبار به عنه فائدة) أي لان الخبر يجب مغايرته للمبتدأ معه وما واتحاده معه ماصدا (قوله أي وشعري لم يتغير) أي وكذا يقال في البيت أي اذا الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب في أن هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا حمل

يكون فهمه مما في التنكير من التخصيص فتأوله بيسر الدارين والثالث أن في التنزيل آيات تزد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي خلقكم من ضعف الآية وهو الذي في السماء له وفي الارض له والله له واحد سبحانه وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهم ما أن يصلح ما بينهما ما صلحا والصلح خبر فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ومثله زناهم عذابا فوق العذاب والشئ لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يستلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله

• اذا الناس فاص والزمان زمان • فان الثاني لو ساوى الاول في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعري شعري أي وشعري لم يتغير عن حالته فان ادعى أن القاعدة فيمن انما هي مستمرة مع عدم القرينة فأما أن وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الأمر

وفي الكشف فان قلت ما معنى لن يغاب عسر يسرين قلت هـ هذا اجل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وأن وعد الله لا يحمل
الاعلى أبلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير
معناها في النفس وتكرير المفرد في نحو ٣٧٢ جاء زيد زيدو أن تكون الاولى عدة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة

والثانية عدة مستأنفة بأن العسر
متبوع باليسر لا محالة فهـ ما
يسران على تقدير الاستئناف
وانما كان العسر واحدا لان
اللام ان كانت فيه للعهد في العسر
الذي كانوا فيه فهو هـ ولان
حكمه حكم زيد في قولك ان مع زيد
مالا ان مع زيد مالا وان كانت
للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هـ
أيضا وأما اليسر فنكر متناول
لبعض الجنس فاذا كان الكلام
الثاني مستأنفا فقد تناول بعضا
آخر ويكون الاول ما تيسر لهم
من الفتوح في زمنه عليه السلام
والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء
ويحتمل أن المراد به ما يسر الدنيا
وبسر الآخرة مثل هل تربصون بنا
الا احدى الحسين وهما الظفر
والثواب هـ ملخصا وقال بعضهم
الحق أن في تعريف الاول ما يوجب
الاتحاد وفي التكرير يقع الاحتمال
والقرينة تعين وبيانها هنا أنه
عليه الصلاة والسلام كان هو
وأصحابه في عسر الدنيا فوسع
عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد
عليه الصلاة والسلام بان الآخرة
خير له من الاولى فالتقدير ان مع
العسر في الدنيا يسر في الدنيا وان
مع العسر في الدنيا يسر في الآخرة

الثاني على أنه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى أن المراد غيره أو أرادوا اجل
الثاني على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على أن المراد به نفس الاول هذا ما
لا ينبغي أن يتخيل أصلا قال التفاتاني في التلويح بعد جريان هذه المسئلة واعلم أن المراد
أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة والافتقار لتعدد النكرة نكرة
مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا لولا أنزل
عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من
بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب التأكيد
اللفظي وقد تعدد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال
أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة
كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة
نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الحكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقوله هم
العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دار كذا وكذا ومنه بيت الجاهلي الى هنا كلامه
هـ دما ميني (قوله هذا اجل على الظاهر) من الآية من أن العسر معه يسران (قوله
اجل) في نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) أي في الله حيث وعد بأن العسر يصاحبه
اليسر ووعد به يحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ أن العسر معه يسران
بواسطة تعريف العسرين وتكرير اليسرين (قوله والقول فيه) أي وحاصل القول فيه
أي في ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أي في الآية وقوله لتقرير معناها أي وعلى هذا
فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أي ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة أي
وعدا من الله بأن العسر الخ وقوله والثانية أي والجملة الثانية (قوله على تقدير
الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذي أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا
بأن معه نوعا ثانيامن اليسر (قوله ان كانت فيه) أي في العسر الاول (قوله الذي كانوا
فيه) أي وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هـ) أي
فالثاني عين الاول (قوله وان كانت) أي اللام الداخلة على العسر الاول للجنس
وقوله فهو أي فالثاني هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أي احتمال الاتحاد
واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) أي وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس
عشر) قال الدماميني عده هذا الموضع في هذا الباب مبني على أن قول سيوييه في هذه
المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا قال الامر الى سلامة ما اشتبه بينهم في ذلك
من المعارض وحينئذ فلا ينبغي أن يعد من قبيل ما هو من الخطا قال الشنقي وأقول

للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أن له يسرا في الدنيا ويسرا في الآخرة (الخامس عشر) لم
قوله يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى أسفهم

لم يرد المصنف قول سيبويه وانما رد ما استشهد به له ولا يلزم من رد ما استشهد به له رده
 (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاها عن
 المالقي واختاره ونصه في باب المبتدأ والتزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها لادليل
 لهم عليه ولا ضرورة الجائهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه
 المالقي اه كلامه اه شئني (قوله ويشهد لذلك) أي لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال)
 أي وهو زيد والضمير في صوته (قوله او الجار مقدر) او لحكاية الخلاف لانه اختلف في
 عامل الجري في المضاف اليه ف قيل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر (قوله
 والحال) أي قوله متبسمًا وقارتا وقوله بالفعل هل اى اعجب (قوله فان صاحب
 الحال عند سيبويه النكرة) أي وهي طلل (قوله وليس فاعلا) أي بالجار والمجرور
 اعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أي لانهم لا يشترطون الاعتماد في عمل الطرف
 عمل الفعل وقوله والنائب للحال أعني موحشا وقوله الاستقرار الذي تعلق به الطرف
 أي والاصل طلل كائن لمية موحشا (قوله فان أمة حال) أي فالعامل في صاحب
 الحال هو ان والعامل فيما في الهاء أو ذه من معنى الفعل وقوله من معمول ان أي من
 خبرها (قوله هاينا الخ) هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعة مهد نصه رشده * وقدمت
 انشاده هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة التي
 نصها من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أي في الحال واما العامل
 في صاحبها وهو صريح الواقع خبرا عن ذافه والمبتدأ (قوله لان سلم أن صاحب الحال
 طلل) أي كما قال سيبويه بل ضميره المستتر وحينئذ فالعامل في الحال هو عامل صاحبها
 (قوله لان الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من
 المستتر في الطرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أي عن قول من قال ردا على
 سيبويه لان سلم أن موحشا حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر في الطرف وحاصله
 أن بعضهم رده على سيبويه فجوز أن يكون موحشا حالا من الضمير المستتر في الطرف فأجاب
 ابن خروف عن هذا التجويز بأن الطرف هنا لا مستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا
 تأخر عن المبتدأ واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم
 ولقول أبي الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبي
 الفتح معطوف على لاطلاقهم اه تقرير دردير (قوله اذا تأخر الخ) أي وأما ان تقدم
 عليه فلا يتحمل ضميرا وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلل كما قال سيبويه (قوله
 لاطلاقهم) أي ان ظاهر كلامهم تحمل الطرف للضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه
 (قوله عليك ورجة الله الخ) هذا عجزيت صدره * ألا يا فتحة من ذات عرق * كنى بالفتحة
 عن المرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو يقات أهل العراق (قوله على ضمير الطرف)
 أي عليك هو ورجة الله فقد جعل الطرف المتقدم على المبتدأ محملا للضمير (قوله

وليس بلازم عند سيبويه ويشهد
 لذلك امور أحدها قولك اعجبني
 وجه زيد متبسمًا وصوته قارتا
 فان صاحب الحال معمول
 للمضاف أو الجار مقدر والحال
 منصوبة بالفعل والثاني قوله * لمية
 موحشا طلل * فان صاحب الحال
 عند سيبويه النكرة وهو عنده
 مرفوع بالابتداء وليس فاعلا
 كما يقول الاخفش والكوفيون
 والنائب للحال الاستقرار
 الذي تعلق به الطرف والثالث
 وان هذه أمتكم أمة واحدة
 فان أمة حال من معمول ان وهو
 أمتكم ونائب الحال حرف
 التنبية أو اسم الإشارة ومثله
 وأن هذا صراطي مستقيما وقال
 * هاينا ذا صريح النص فاصغ له *
 العامل حرف التنبية ولك أن
 تقول لان سلم أن صاحب الحال
 طلل بل ضميره المستتر في الطرف
 لان الحال حينئذ حال من المعرفة
 وأما جواب ابن خروف بأن
 الطرف انما يتحمل الضمير اذا
 تأخر عن المبتدأ فخالف لاطلاقهم
 ولقول أبي الفتح في
 عليك ورجة الله السلام
 ان الاولى محملا على العطف على
 ضمير الطرف

لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد ٣٧٤ اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة باخرى وهى العطف مع عدم الفصل

ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه
ان عدم الفصل اسهل لوروده في
النثر كرت برجل سواء والعدم
حتى قيل انه قياس وأما جواب
ابن مالك بأن الجمل على طلل أولى
لانه ظاهر فانهما يصح لوساوى
الظاهر الضمير في التعريف وأما
البواقي فالتحادي العامل فيها
موجود تقدير اذا المعنى أشير
الى أمتكم والى صراطى وتنبيه
لصريح النصح بينا واما مسئلتا
المضاف اليه فصلاحيه المضاف
فيهما للسقوط جعل المضاف
اليه كأنه معمول للفعل
وعلى هذا فالشرط في المسئلة
اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا
(السادس عشر) قولهم يغلب
المؤث على المذكور في مسئلتين
احدهما ضبعان في تشية ضبع
للمؤث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان والثانية التاريخ فانهم
أرخوا بالليالى دون الايام ذكر
ذلك الجرجاني وجاعة وهو سهو
فان حقيقة التغليب أن يجتمع
شيان فيجربى حكم احدهما
على الآخر ولا يجتمع الليل
والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين
بلفظ أحدهما على الآخر وانما
أرخت العرب بالليالى لسبقها
اذ كانت أشهرهم قرية والقمر
انما يطلع املا وانما المسئلة
الصحيحة قولك كتبه لثلاث

لا على تقديم الخ) أى فالاصل عليك السلام ورجة الله (قوله وقد اعترض عليه)
يعنى أنه اعترض على أبي الفتح في قوله أن عطف ورجة الله على المستتر في عليك أولى من
عطفه على السلام بأن ما ذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهى تمام المعطوف على
المعطوف عليه بضرورة أخرى وهى العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل
ولم يعترض على أبي الفتح بأنه ليس في عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك
يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله تخلص عن ضرورة)
وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أى وهو العطف على الضمير
الم متصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) أى والجواب
عما اعترض به على أبي الفتح من أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يخلص من ضرورة
بضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله
وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلل
بل هو الضمير المستتر في الظرف بأن جعل صاحب الحال طلالا أولى من جعله الضمير المستتر
في الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ورد
ذلك الجواب بأنه انما ثبت الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما لو كان
نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم أولى لكونه معرفة كما هو الاصل في صاحب
الحال (قوله ضبع للمؤث) أى فقد غاب المفرد المؤث على الفرد المفعول كلفه الحروف
وحكى ابن الانباري أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للأنثى وعلى هذا فلا تغليب
(قوله وضبعان للمذكر) أى فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله اذ لم يقولوا)
أى في تشية المذكور والمؤث (قوله ضبعانان) أى حتى يكون غلب جانب المذكور
(قوله فانهم أرخوا بالليالى دون الايام) أى فيقولون لخمس خنون ولا يقولون لخمس
خات فلما قالوا خمس يلاتا في العدد كان ذلك ظاهرا في أنهم غلبوا الليالى (قوله ذكر
ذلك الجرجاني) في نسخة الزجاجة (قوله وهو) أى جعل التاريخ بالليالى من قبيل
تغليب المؤث (قوله ان يجتمع شيان) أى كذكر ومؤث والمراد أن يجتمعا
في الوجود كما في المسئلة الاولى وفى اللفظ كالمثال الآتى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار)
اقائل أن يقول ان أراد لا يجتمعان في الوجود فسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله
أن يجتمع شيان الاجتماع في حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان في حكم فممنوع اه
شمى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم يجتمع الليلة واليوم أى لم يجتمعا
في اللفظ ولا في الوجود وقت التاريخ أى بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم والليالى
معابله وقته اما من اليوم أو الليالى فالجزء الذى يقع التاريخ منه الحكم اه تقرير
دردير (قوله اذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله (قوله انما يطلع ليلا) أى
نسبى الليل على الايام بهذا الاعتبار (قوله وانما المسئلة الصحيحة) أى المتعلقة

بين يوم وليلة وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال
قطاقت ثلاثين يوم وليلة * (السابع عشر) قولهم في نحو خلق الله ٣٧٥ السموات ان السموات مفعول به والصواب

أنه مفعول مطلق لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ونحو قولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وأنت اذا قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بأن يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فمقال فالسموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به * ايضاح * اخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غزا أكثر النحويين في هذه المسئلة أنهم يخلون المفعول المطلق بأفعال العباد وهم انما يجري على أيديهم انشاء الافعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجود للذوات والافعال جميعا لا موجود لهما في الحقيقة سواء سبحانه وعن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنوا وعملوا الصالحات وزعم

بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أي ما بين يوم وليلة أي أن بعض الثلاث أيام وبعضها ليال (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في غيره اشترت عشرة من جل وناقة وكافى البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنت لتغليب الليالي وقد علم من هذه الآية أن تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ) أي ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقريضة ما ذكره من البيت والمثال قبله فاندفع اعتراض الدماميني والتمنى على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول الا أن تجعل الاضافه بيانية (قوله بلا قيد) أي بجار ومجرور وأظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح) هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اه دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أي التعليل وهو قوله لان المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه المعارضة ان دليلكم هذا وان افاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بأن يصاغ لنحو السموات) أي يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمر وعمر ومضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله ايضاح آخر) أي يوضح كون السموات مفعولا مطلقا فالايضاح الاول لما كان معادضا أتى به هذا الايضاح الثاني والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أي بذلك المفعول فعلا أي الفعل العامل فيه (قوله فعل ايجاده) أي وحينئذ فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه (قوله في هذه المسئلة) أي حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بأفعال العباد) نحو الضرب في ضربته ضربا (قوله أنه) أي المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أي بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لان الله تعالى موجود للذوات والافعال جميعا) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة اليجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيق ذلك ان سرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى ايجادا ومقدور للعبد كسبا اه شمني (قوله وعن قال بهذا الذي ذكرته) أي من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد عمر ومنطلق) أي جملة عمر ومنطلق في محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده

ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمر ومنطلق

وقدم مضى رده وزعم أيضا في أنبات زيدا عرافا ضللا أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس
 النبا قال بخلاف الثاني والثالث في أعلمت زيدا عرافا ضللا فانهما متعلقا العلم لأنفسه وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بهما
 لأنفس النبا وهذا الذي قاله لم يقله أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم في كاد اثباتي ونفيها اثبات
 فاذا قيل كاد يفعل فعناه أنه لم يفعل واذا قيل ٣٧٦ لم يكففعناه أنه فعله دليل الأول وان كادوا ليفتنونك عن الذي

أوحينا اليك وقوله

* كادت النفس أن تفيض عليه *

ودليل الثاني وما كادوا يفعلون

وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله

المعري لغزا فقال

أنعوى هذا العصر ما هي لفظة

جرت في لسان جرهم وعمود

إذا استعملت في صورة الجحد أثبت

وان أثبت قامت مقام جحد

والصواب أن حكمها كم

سائر الأفعال في أن نفيها تني

واثباتها اثبات وبيانها ان معناها

المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل

قارب الفعل وأن معنى ما كاد

يفعل ما قارب الفعل فخيرها

منى دائما ما اذا كانت منفية

فواضح لانه اذا اتفت مقاربة

الفعل اتنى عقلا حصول ذلك

الفعل ودليله اذا أخرج يده لم يكد

يراه وللهذا كان ابلغ من أن

يقال لم يرها لان من لم يرقد يقارب

رؤية وأما اذا كانت المقاربة مثبتة

فلان الاخبار بقرب الشيء

يقتضى عرفا عدم حصوله والا

لا مفعول به لأنهما نفس القول (قوله وقدم مضى رده) يعنى في الجملة الثالثة من الجمل التي
 لها محل من الاعراب وقوله مضى رده أى بأنها متعلق القول لأنفسه (قوله وان كادوا
 ليفتنونك) أى فان معناه انهم لم يفتنوك (قوله أن تفيض عليه) أى على هذا المرنى
 لمات وصار في كفه لم تفيض نفس أصحابه لاجله اذ لو فاضت لماتوا (قوله ان
 تفيض) بالقامع الضاد المجبة أو الطاء المشالة ونحوه * مذغدا حشور بطة وبرود وهو
 لمحمد بن مناذر شاعر البصرة وقيله

ان عبد الحميد حين توفي * هدر كما ما كان بالمهدود

مادري نعشه ولا حاملوه * ما على النعش من عفاف وجود

(قووما كادوا يفعلون) أى فقد فعلوا الذبح (قوله في أن نفيها تني واثباتها اثبات)
 أى فالنفي الموجود في تلك الحالة مستفاد من المعنى لأن الاخبار بقرب الشيء يقتضى
 عرفا عدم حصوله (قوله أما اذا كانت الخ) أى اما وجه انتفاء خبرها اذا كانت منفية
 (قوله ودليله) أى دليل كون خبرها منفيها اذا كانت منفية (قوله لم يكديراها) أى
 لم يقرب من رؤيتها واذا اتنى مقاربة رؤية البداة انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أى لكونه
 يلزم من نفي مقاربة الفعل انتفاء وقوله كان أى لم يكديراها (قوله وأما اذا كانت الخ)
 أى وأما وجه انتفاء خبرها اذا كانت مثبتة (قوله فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضى
 عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والا الخ دليل عليها وحاصله أنه لو لم يكن الاخبار
 بقرب الشيء يقتضى عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالى وهو كون
 الاخبار بقرب الشيء مقتضيا حصوله باطل اذ لا يحسن أن يقال في العرف لمن صلى
 قارب الصلاة وانما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل التالى بطل المقدم وثبت نفيه وهو
 المطلوب (قوله والا) أى والا بمكن مقتضيا لعدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله
 (قوله والا لكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع الآن يقال
 انه جملة على لو (قوله اذ لا يحسن الخ) دليل للاستثناية المطلوبة (قوله على ذلك) أى
 على ما ذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن حالهم في أول الامر) أى وقوله فذبحوها
 اخبار عن حالهم ثانيا فاولا كانوا امتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك (قوله فبين اتفت

لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان عنه ماضى
 حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرنا بين كادوا يكادون او رد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح
 وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم في أول الامر فانهم كانوا أولا بعدا من ذبحها بدليل ما تبلى علينا من
 نعمتهم وتكرروا لله والهم ولما كثر استعمال مثل هذا فبين اتفت

عنه مقارنة الفعل أو لاثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله (٣٧٧) تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن

حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال * (وهنا تنبيهان) * احدهما ان الزمخشري قال في أولئك سيبرحهم الله ان السين مفيدة وجود الرجعة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرجعة مستفاد من الفعل لا من السين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا إشعار بالسين به وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لفائدة الوقوع ويتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب * (الثاني) * قال بعضهم في استجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها زات بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار اه والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظيراً بما الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم

عنه مقارنة الفعل) أي فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعله (قوله ان هذا الفعل) يعني ما كاد (قوله والاحسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسناً وكل حسن صواب فيلزم ان يكون عد هذا الموضع في هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكرفيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضي أن يكون ما اشتهر بينهم صواباً لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب في شيء اه دمايني (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) أي لان المضارع محتمل للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين أو سوف تخاص بالاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعية في الاستقبال انما تخلص لاصل الاستقبال (قوله وههنا تنبيهان الخ) قد تقدم ما في محث السين ما عدا الاعتراض على الزمخشري والجواب عنه فانه زائد على ما سبق (قوله فهي مؤكدة للوعد) أي لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) أي لانه يدل على الوجود بعد عدم (قوله ويتحقق الوقوع) أي من كونه المقام بشارة ووعد او وعد الكريم لا يتخلف وقوله ويتحقق الوقوع يصل الخ أي وحينئذ تم ما قاله الزمخشري وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثاني قال بعضهم الخ) قد تقدم هذا كله في حرف السين (قوله للاستمرار) أي أنها تجعل الفعل مستمراً ومتجدداً وقتاً بعد وقت وان كان قد مضى فأتى بالسين في الآية إشارة الى أن لعينهم بالموثنيين أمر مستمر وان كان قد مضى وحاصله ان رجالاً من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة أسلوا الاجل أن لا يقاتلوا واذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين في الاخبار عنهم إشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى فقوله ان يأمنوكم أي بالاسلام وقوله ويأمنوا قومهم أي بالكفر وقوله كلما ردوا الى الفتنة أي دعوا الى الشرك أركسوا فيها أي وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) أي لان هذا الخبر عن ما من (قوله اشعاراً بالاستمرار) أي اشعاراً بان مقولهم هذا مستمر لا يتقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى يستمر) أي ركذا استجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يأمنوكم أي فان آمنوا آمنوا) أي فان المعنى استمروا على الايمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) أي فان سؤاله عن ذلك يقتضي ان الآية نزلت قبل قولهم وحينئذ فكون السير للاستقبال ظاهر وكذا يقال في قوله استجدون آخر ين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل لاعما حصل وعبارته فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اه يعني ان قول الكفار ما ولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابه كرب شديد واضطراب في أنفسهم فاذا أعلن الله بذلك قبل صدوره من الكفار اطمانت الانفس

٤٨ في في ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه (تمام العشرين) قواهم في نحو جلست امام زيدان زيداً مخفوضاً بالطرف

والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا * (خاتمة) *
ينبغي للمعرب أن يتخير من العبارات (٣٧٨) او حرها واجمعها لامعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل

وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن الصحيح ان العامل في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قوائنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقوله هم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح به - هذه الحاشية لظهور المراد ردعوا ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء في تحطئة الجماعة عليه واه اه دما مبنى قال الشننى قلت قواهم مخفوض بالظرف بوجه ان لخصوصية الظرف دخل لا في خفضه وليس كذلك فينبغي الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة في قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر في الخامس عشر ان العامل في المضاف اليه المضاف أو الجار المقدور ولم يذكر الاضافة ولم يعتد القول بأنها عامله قولا اه كلامه (قوله خاتمة الخ) لامعنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين العربيين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع اه دما مبنى ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المتبعي من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبنى) اى مسند وقوله لما اى لمفعول (قوله لذلك) اى للطول والخفاء (قوله وحدث الآتى) اى وتقليل حدث الآتى وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه فهو قد قام زيد وقد يصدق الكذب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه فهو قد أفلم المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما افادتھا الشرطية اى التعليق والتوكيد فهو دائم وأما افادتھا التفصيل فقبيل كذلك فيقدر فيها بحمل ومعادلها ان لم يكن قد ذكر وقبيل انه غالب لا دائم (قوله متصلان فيه) اى بالحال (قوله أو لمطلق الجمع) اى للجمع لا بقيد معينة ولا لاحقية ولا سابقة (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع في اللغة معناه ما شئ واحد وانما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا الماهية بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

* (الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب) *

قوله ان كان حرفا واحدا) يعنى وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله او المشترك) اى ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل او الضمير فاعل) الا ولا تعبیر باسم المعبر عنه الخاص به والثانى باسمه المشترك بينهما وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) اى اسم ظاهر وانما قيدناه لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف

ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبنى لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول في المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك واصدق هذه العبارة بالمنصوب من نحو اعطى زيد دينارا الا ترى انه مفعول لا أعطى واعطى لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الاعلى المرفوع وأن يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضى وحدث الآتى وتحقيق حديثه - ما وفى اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفى لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويزيد فى لما الجازمة متصلة لا تنفص متوقعا بثبوته وفى الواو حرف عطف لجبرد الجمع أو لمطلق الجمع ولا تقول للجمع المطلق وفى - حتى حرف عطف للجمع والغاية وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفى الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيهن نقل عاطف ومعطوف ونائب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جاز ومجزور انتهى

* (الباب السابع من الكتاب

في كيفية الاعراب) *

والمخاطب بجمعهم هذا الباب المبتدئون * اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا يعبر عنه باسمه الخاص به أو المشتركة فيقال فى

المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل ولا يقال ت فاعل كما يلقى عن بعض المعين اذ لا يكون اسم واحد

قوله تاء بألف مدودة هكذا بخطه
واعلموه ولان تضعيف حرف
اللين وقابله همزة محله في النسب
اه

هكذا فأما الكاف الاسمية فانها
ملازمة للاضافة فاعتمدت على
المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت
على اعرابها جئت باسمها فقلت
في نحو قوله

* وما عدال الى أرض كعالمها *
الكاف فاعل ولا تقول لفاعل
لزال ما تعتمد عليه ويجوز في نحو
م الله وق نفسك وش الثوب ول
هذا الامر أن تنطق بلفظها فتقول
م مبتدا وذلك على القول بأنها
بعض أيمن وتقول ق فعل أمر
لان الحذف فيهن عارض فاعتبر
فيهن الاصل وتقول الباء حرف
جر والواو حرف عطف ولا تنطق
بانظهما وان كان اللفظ على
حرفين نطق به فمبطل قد حرف
تحقيق وهل حرف استفهام ونا
فاعل أو مفعول والاحسن أن
تعبر عنه بقولك الضمير لثلاث ينطق
بالمصل مستقلا ولا يجوز ان ينطق
باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة
وعلى هذا فتقوله هم أل أقبس من
قولههم الالف واللام وقد استعمل
التعبير بهما الخليل وسيبويه

واحد وهو في هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وليس لاسم ظاهر
على حرف واحد (قوله هكذا) أي موضوع على حرف ولذلك اذا سمى بحرف متحرك
ولم يكن بعض كلمة كل بتضعيف يجانس حرفه فتقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي
التسمية بتاء المخاطب المذكور تاء بألف مدودة بناء على قلب الثانية همزة كما في جراه
وفي التسمية بتاء المخاطبة في قال الدماميني والظاهر رجوا ذلك أي جوازا أن يقال
فاعل اذا أريد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعله أخرى وحينئذ
فقوله اذا لا يكون اسم هكذا ممنوع تامل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن
سؤال وارد على قوله اذا لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر
وهي على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أي لاجل اعتماد الكاف
الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو جلالا لاهم
على المضارع وكذا يقال في ش ول فان أصله أول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله
اوش من الوشي وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أيمن) أي فأصله أيمن تخفف بالحذف
(قوله لان الحذف) متعلق بجوز وقوله فيهن أي في م وق وش ول (قوله ولا تنطق
بالفظهما) أي بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا حرف عطف لان
كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والاكثر فيه الحكاية ويجوز
فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كماه حيث كان علماء على لفظه اما ان جعل علما
غير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق بدوم (قوله نطق به) أي بلفظه أي لان اللفظ
موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون
الى التعبير عنه فلو وضعوا لفظا آخر كان الوضع له ضارعا لثبات نفس اللفظ كاف
في التعبير عنه قال التفتازاني ولا يخفى في أن هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم
منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم
لانا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه
ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لکن مثل هذا
الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا فائز به اه وظاهر كلام
المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضوي وغيره
ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني
منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثر من الكم ومن الهـ لـ ومن اللو
ليكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ أو لم يقصد اعرابها فلا
يشدد ثانيها اذا كان محصيا فنحو جاءني كم ورأيت مناشئ لا يلزم التغيير في اللفظ والمعنى
جميعا اه شئني (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك) أي مما كان على حرفين بأن
تقول في قد القاف والدال وفي هل الهاء واللام (قوله أقبس) هذا مناف لقوله ولا

يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة اه دما ميني (قوله وان كان) أى اللفظ
المعبر عنه أكثر من ذلك أى من حرفين نطق به أى باللفظ لا بأسماء حروفه وقوله أيضا أى
كما أنه ينطق به اذا كان موضوعا على حرفين لا بأسماء حروفه كراهية الاطالة (قوله وضرب
هـ ذا اسم) قال الرضى اعلم أنه اذا قصد بكلمة اللفظ دون معناها كقوله لا أين كلمة
استفهام وضرب فعل ماض فمضى علم وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول
غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اه شئى واعلم ان
الكلمة المبنية اذا جعلت على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ فى الاسم لاسما أو فعلا
أو حرفا فالأكثر الحكاية كقولك من يستفهمهم أو ضرب فعل ماض وسوف حرف
استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا لبت حرف تمن قال الشاعر

لبت شعري وأين منى لبت * ان لبتا وان اتواعنا

ثم ان أولته بعد ذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة أو اللفظة فان كان
ثلاثيا ساكن الوسط كسوف ولبت فهو كهندي في الصرف وتركه وان كان على أكثر
أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا اه دما ميني (قوله يدل على ما ذكرنا) أى
من أن ضرب اسم وقوله لا تدل على ذلك أى وانما تدل على لفظ وقوله ومما يوضح لك ذلك
أى اسمية ضرب (قوله فتدخل الجارة عليه) أى والجارة انما تدخل على الاسماء (قوله
قلت هو نظير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا علم على
ضرب الواقعة فى التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أى وهو
الذات (قوله الذى يدل على الحدث) أى وهو الواقع فى التراكيب من ضرب زيد وضرب
عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أى وهو لفظ ضرب المسند للفاعل مثلا وهذا وضع غير قصدى
لا يوجب الاشتراك والا كانت جميع الالفاظ مشتركة لان الواضع لما استخضره بنفسه
عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد ونعقبه السيد بأنه يلزم فى نحو جسد مومل
ثبوت وضع فى المهملات فلهذا يكفى فى هذا باستحضار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله
كاسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك أنها ألفاظ مسماهها ألفاظ فان آل عمران مثلا
اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا مسماه الحرف المخصوص
وهو جيم وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة اذا قصد لفظها تكون اسما (قوله
وذلك) أى ويبان ذلك (قوله لما نقلت اللفظ) أى لفظ آل (قوله الى الاسم) أى لان
المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله
أجريت عليه قياس همزات الاسماء) أى الصرفة وهى التى ليست جارية مجرى الفعل
ومن المعلوم ان قياس همزات الاسماء الصرفة تقتضى القطع وذلك لان همزة الوصل
انما تكون فى الاسم الصريف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها
فيجب قطع همزته وتقييد الاسماء بالصرفة يدفع ايراد المصدر كالانطلاق والاقتدار

وان كان أكثر من ذلك نطق به
أيضا فقبل سوف حرف استقبال
وضرب فعل ماض وضرب هذا
اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل
ماض وانما فتحت على الحكاية
يدل على ما ذكرنا أن الفعل
مادل على حدث وزمان وضرب
هنا لا تدل على ذلك وأن الفعل
لا يخلو عن الفاعل فى حالة التركيب
وهذا لا يصح أن يكون له فاعل
ومما يوضح لك ذلك أنك تقول
فى زيد من ضرب زيد زيد مرفوع
بضرب أو فاعل بضرب قد دخل
الجار عليه وقال لى بعضهم لا دليل
فى ذلك لأن المسمى بكلمة ضرب
فقلت له وكيف وقع ضرب مضافا
إليه مع أنه فى ذلك ليس باسم
فى زعمك فان قلت فاذا كان اسما
فكيف أخبرت عنه بأنه فعل قلت
هو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم
ألا ترى أنك أخبرت عن زيد
باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه
وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار
مسماه وهو ضرب الذى يدل على
الحدث والزمان فهذا فى أنه لفظ
مسماه لفظ ككأسماء السور
وأسماء حروف المعجم ومن هنا
قلت حرف التعريف آل فقطعت
الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ
من الحرفية الى الاسم

أجريت عليه قياس همزات الاسماء كما أنك اذا سميت با ضرب قطعت همزته وأما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد (٣٨١) المعنوي فلا تحقيق فيه وقال لي بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وعن قوله ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجهه اعرابه كقولك مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فلا اقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم بموقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقبل مفعول مطلق أو مفعول به أو لاجله أو معه أو فيه وجرى اصطلاحهم على أنه اذا قبل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الاعلى المفعول المطلق وان كنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقبل ظرف زمان أو مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقرات

لان ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لانه جار مجرى الفعل اهدما ميني (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) أي لان ال عند التسمية بها تكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم تكن من الاسماء العشرة المحفوظة وال ليست منها (قوله اذا سميت با ضرب قطعت همزته) أي لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود له همزة الوصل في شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ناشئا لها قبل التسمية بها بخلاف ال واضرب اهدما ميني (قوله يكون في الاسماء) فحوزيد ثلاثي أي هذا اللفظ ثلاثي وقوله والافعال فحوزيد فعل ماض أي هذا اللفظ ماض وقوله والحروف أي فحوزيد حرف جر أي هذا اللفظ الواقع في أي تركيب فعل ماض وقوله والحروف أي الاسناد لانه فحوزيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد ومسماه لافظه (قوله فلا تحقيق فيه) أي لان التحقيق ان الاسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم لان الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما كانت في الاصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد اللفظي يكون في الثلاثة وليس من خواص الاسم أي كيف تتوهم أن قول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لا يقتضي تغليب النحاة في ذلك القول وانما يقتضي اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظي المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بالفظه وحده كضرب كلمة أو عبر عنه بالفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بالفظ آخر كالفعل الماضي كلمة اهدما ميني (قوله غلطوا الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيد خطأ فقط ما في الشئ (قوله ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه الخ) أي فان هذا صريح في ان الفعل والحرف لا يستند اليهما الا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناه (قوله لما كان الخ) لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أي لانه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث في كونه مختصا أو غير مختص بقدر كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من اللفاظ التي تتصلح في انتصابها على انها ظرف مكان مع اختصاصها بها أو لا وان كان غير مختص أي به ما فلا كلام وكذا ان كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث في المختص لا تتصلح به من غير شرط اهدما ميني (قوله ولا بد من بيان متعلقه) أي الظرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذي له متعلق) وهو الذي ليس برائد ولا شبيها بالرائد ولا بما يستثنى به (قوله

مفعول أول اهدما ميني أو ثالث وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل فتقول فعل ماض أو فعل مضارع أو فعل أمر

وتقول في نحو تلظي فعل مضارع أصله تلظي وتقول في الماضي مبني على الفتح وفي الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يترصد مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذ مبني على الفتح لمباشرة لنون التوكيد وتقول في المضارع المعرب مرفوع الحالولة محل الاسم وتقول منصوب **بكذا** أو باضمارة أن ويجزوم بكذا ويبنى علامة الرفع والنصب والجزم وإن كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وإن كان المعرب حالا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم مثلا من (٣٨٢) نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي ولا يتطلب مبتدأ

وفي نحو ولوترى اذيتوفى الذين كفروا الملائكة الذين هم فاعل مقتول مقدم لا يتطلب فاعله وإن كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كني بجسمي نحو لا أني رجل

لولا مخاطبتي أياك لم ترني ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما لا إيهما ومثله الحال الموطئة في نحو انزلناهم قرآنا عربيا وإن كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملا فقال مثلا إن حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر إن حرف تني ونصب واسم متقبال أن حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف تني يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجملة ألها محل من الأعراب أم لا

(فصل)

وأول ما يجتز منه المبتدئ

وتقول في نحو تلظي) يعني من نحو نار تلظى وأما في مثل قولك تلظي النار فيحتمل أن يكون ماضيا حذفت منه علامة التأنيث لاستناد الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل أن يكون مضارعا اه دما مبني (قوله علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الألف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أي من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الباء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أي من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كني الخ) كني فعل ماض وجسمي فاعل والباء فيه زائدة وأني رجل مؤنل بمصدره فعول ونحو لا تميز والبيت للمتنبي من قصيدة

أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدني * وفترق الظعن بين الجفن والوسن

(قوله أني رجل) هذا محل الشاهد فإن رجل خبر موطئ لأن من المعلوم أن المتكلم رجل فالقصد به التوطئة للوصف به (قوله ولهذا) أي لكون الخبر موطئا غير مقصود لذاته (قوله لا إيهما) أي والالقبيل يجهلون ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما لأن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) أعني كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفي والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أي بأعرابها وبيان معانيها وعملها

(فصل وأول ما يجتز منه المبتدئ)

(قوله ما يجتز منه) أي يتباعد منه (قوله أحدها) أي أحد الأمور التي يجتز وتباعد منها أولا التباس الحرف الأصلي بالزائد والتجز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة وزوائدها (قوله ألفت وأهيت اسمان) أي لوجود ال فيهما فإذا علم أن ال فيهما أصلية لأنهما من الألفاء وهو الوجود من اللهم يتوهم أنهما اسمان لأن ال المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لهما (قوله مضارعان) أي لوجود الهمزة والتاء في أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم أن الألف والتاء هنا أصليتان لأنهما من الأكرام والتعلم ما توهم ذلك لأن أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة (قوله

في صناعة الأعراب ثلاثة أمور أحدها أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ومثاله أنه إذا سمع أن ال من

علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والقاء

من أحرف العطف وأن الباء واللام من أحرف الجر وأن فعل مالم بسم فاعله مضموم الاو لسبق وهمه إلى ان ألفت

وأهيت اسمان وأن أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وأن نحويت وبين وأهول ولعب

كل منها جاز ومجرب

وأن نحو أخرج مبنى لمالم بسم فاعله وقد سمعت من يعرب ألهام التكاثر مبتدأ وخبر فظنهم ما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نارحامة ألهام التكاثر بجذف الالف كما تحذف في أول السورة في الوصل فيقال لخبر القارعة وذكر عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه (٢٨٢) استشكل قول الشريف المرتضى

أتيت ريان الجفون من الكرى
وأيت منك بليلة الملسوع
وقال كيف ضم التاء من تيت
وهي للمخاطب لا للمتكلم وقتحها
من أيت وهو للمتكلم لا للمخاطب
فبدلت للمعاكى أن الفعلان
مضارعان وأن التاء فيه مالم
الكلمة وإن الخطاب في الأول
مستفاد من تاء المضارعة والتكلم
في الثاني مستفاد من الهمزة
والأول مرفوع لحواله محل الاسم
والثاني منصوب بأن مضمرة بعد
واو المصاحبة على حذف قول الخطيئة
ألم ألك جاركم ويكون بيني

وبينكم المودة والاخاء
وحكى العسكرى في كتاب
التصنيف أنه قيل لبعضهم ما فعل
أبولك بحماره فقال باعه فقيه
له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت
بجـمـاره فقال أنا جـرته بالبـاء
فقال فلم تجرب أوك وباني لا تجر ومثله
من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر
التاريخي في كتاب أخبار
التوحيين أن رجلا قال لسماك
بالبصرة بكم هذه السمكة فقال
بدرهمان فضحك الرجل فقال
السماك أنت أحق سمعت سيويه
يقول ثنادرهمان وقلت يومئذ
الجملة الاسمية الحالية بغير واو
في فصيح الكلام خلافا للزمخشري

وأن نحو أخرج المخرج (هذا ليس فيه التباس أصلي برائد تأمل) قوله وقد سمعت من يعرب الخ قد يقال لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرح بأن ألهام التكاثر مبتدأ وخبر وأما إذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على أن التكاثر مبتدأ وخبر وألهام التكاثر مبتدأ وخبر بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك المعرب قصد أن ألهام التكاثر خبره اه دما ميني (قوله بجذف الالف) توها ما أن هذه الهمزة وصل فأنهمزة أل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وإن ألهي فعل ماض من اللهو قال فيه من بنية الكلمة لازادة على بنيتها التعريف (قوله كما تحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورس (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكرى النوم والملسوع الذي أصابه ذوسم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالرى وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجماع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق من الرى ريان بمعنى تمتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السمر لأن السمر والادق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحاً والسمر المستفاد من العجز كناية (قوله بأن مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حذف) أي طريقة قول الخطيئة في كون المضارع فيه منصوباً بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الخطيئة) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل إلى بنى رفيع وأقول القصيدة

الاقالت املحة هل تعزى * فقلت امام قد غلب العزاء
اذا ما العين فاض الدمع منها * أقول بها قذى وهو البكاء
اعمرك ما رأيت المرء تبقى * طريقته وان طال البقاء
اذا ذهب الشباب فبان منه * فليس لما مضى منه لقاء
الاباغ بنى عوف بن كعب * فهل قوم على خلق سواء
ألم ألك جاركم الخ (قوله بقول ثنادرهمان) أي فقام درهمان في التركيب الأول على الذي في الثاني لأن الذي في الأول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) أي أول الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال الله تعالى الخ) أي ولم يدر أن بائع اسم فاعل من البيع وبائعهم فعل من المبايع (قوله بمعنى هنالك) أي فتوهم

كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما للفقهاء يلحنون في قولهم البائع بغيرهم فقال قائل فقد قال الله تعالى فبائعهم وقال الطبري في قوله تعالى أثم إذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة

ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان (٢٨٤) آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف ا قوله

أن ثم هنا المضمومة التاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان **ككنم** المفتوحة التاء (قوله ان الفـعل ماض) أي مبنى للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أي نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال انه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان في غير الضرورة ولا بعد أيضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان **كل** فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر الا ما شذف كان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصاً في موضع يكون الغرض منوطاً بذكر الفعل وهو التنبية هنا وإذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين مفعولاً به صريحاً وتقديره ونجي النجباء المؤمنين أو نقول نجي فعل مضارع أدغم نونه في الجيم وأصله تنجي ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المجزء بفصاحته وقول من قال انه لم يجز عن العرب مثل هذا مشيراً الى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تعجيراً واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالة ويترك الأخذ والتسك بما ثبت نواتره عن ثبت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى ان نحن نزلنا الذكر وإن الله لعاقلون اه دما ميني (قوله ولو كان وحده) أي بأن لم يكن هناك مفعول به فبالا إذا كان هناك مفعول به كما هنا وحديث بطل كونه فعلاً ماضياً فتعين جعله مضارعاً وأصله تنجي بسكون ثانيه فأدغمت النون في الجيم وضمف هذا التخريج بان النون عند الجيم تخفي ولا تدغم وقد ذكر المصنف في آخر الجهة الرابعة من الباب الختام سر أنه قد يكون الموضع لا يتخرج الاعلى وجهه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم **وكذلك** فجي المؤمنين وذكر هناك التخريج الذي ذكره هنا والتخريج الذي ذكرناه (قوله فان تولوا فاعلم عليه الخ) أي فأصله تولوا (قوله لان النهي لا يدخل على الامر) أي وحديث فأصله ولا تتعاونوا (قوله تالطت) أي لان الفعل الماضي اذا أسند ضمير مجازي التانيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله تنى ابتماي) أي فالأصل تنى اذ لو كان ماضياً لوجب أن يقال تمت لان الفاعل حقيقى التانيث (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) يعنى من باب في حذف تاء التانيث من الماضى الذى وجب طاقها به وان كان تنى مسنداً الى ظاهر مؤنث حقيقى وأبقل مسنداً الى ضمير مؤنث غير حقيقى (قوله وهذا جل على الضرورة الخ) أي لان حذف التاء من الماضى المسند الى ظاهر مؤنث حقيقى أو الى ضمير مؤنث غير حقيقى اضرورة الشعور ولا ضرورة تدعو الى جعل تنى في البيت كذلك لجواز جعله مؤنثاً محذوفاً من قوله احدى التامين اه شمنى (قوله فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً) أي فان زان فاعل ينكها وفي آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطاته لا يدرك الفاعل في الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما

هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممنوعة بل اقامة ضمير المصدر بمنتهى ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشبهه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائين تين فهو في نحو فان تولوا فقل حسبى الله مانس وفي نحو فان تولوا فاني أخاف عليكم فان تولوا فاعلم عليه ما جل وعليكم ما جلتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول أمر والثاني مضارع لان النهي لا يدخل على الامر وتلظى في فأنذرتكم ناراً تلظى مضارع والاقبل تالطت وكذا غنى من قوله * تنى ابتماي أن يعيش أبوهما * وروهم ابن مالك فجعله ماضياً من باب

* ولا أرض أبقل ابقالها * وهذا جل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلبس على المبتدى أن يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك وقد سألني بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجروراً وينت له أن الأصل زانى ياء

فقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال في نحو مرت بقاض جاز ومجرو وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة وفي نحو والفجر والبال عشر والفجر جاز ومجرو ٣٨٥

جزء فحة مقدرة على الياء المحذوفة وانما قدرت الفحة مع خفتها انما يثبت عن الكسرة ونائب الثقيل ثقيل ولهذا حذف الواو في يهب كما حذف في يهد ولم تحذف في يوجل لان فتحته ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل بالكسرة فقياس مضارعه الفتح وماضيه ما فعل بالفتح فقياس مضارعه ما الكسر وقد جاء يهد على ذلك وأما يهب فان الفحة فيه عارضة لحرف الحلق ومن هنا أيضا قال أبو الحسن في ياغلام ياغلام يحذف الالف وان كانت أخف الحروف لان أصلها الياء ومن ذلك أن يبادر في نحو المصطفين والاعيان الى الحكم بأنه شئ والصواب ان ينظر أولا في نونه فان وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى وانهم عندنا من المصطفين الاخيار حكم بأنه جمع وفي الآية دليل ثان وهو وصفه بالجمع وثالث وهو دخول من التبعيض عليه بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع من الاثنين وقال الاحنف

تحلم على الاثنين واستبق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف والهاء في نحو غلامي أكرمني وغلماك أكرمك وغلماك أكرمك

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرو والمذكورين فانهم ما مدر كان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين نائبة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أي لاجل كون النائب عن الثقيل ثقيل (قوله فقياس مضارعه ما الكسر) فأصل مضارعه ما يوجب ويوعد بكسر الهمزة والعين فوقت الواو بين عدوتيهما الفحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الهمزة في يهب لانها ثابتة عن كسرة (قوله ومن هنا) أي ومن أجل ذلك أي من أجل أن النائب عن الثقيل يكون ثقيل (قوله ومن هنا الخ) عطف على قوله ولهذا حذف الواو مشاركا له في الترتيب على كون نائب الثقيل ثقيل (قوله لان أصلها الياء) أي أصل الالف في ياغلاما الياء لان ياغلامي يجوز فيه اسكان الياء وفتحها واذا نحت جازن لب الكسرة فحة فتقلب الياء ألفا (قوله لان أصلها الياء) أي وهي ثقيلة والنائب عن الثقيل ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أي وان وجدها مكسورة كان مثني نحو جاء المصطفين والادنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السبوطي القصيدة لحاتم الطائي الجواد وأولها

أتعرف أطلالا ونو يام هتما * كخطك في ورق كتابا منمنما
اذاعت به الارباح بعد أنيسه * شهورا وأياما وحولا محترما
فنفست أكرمها فانك ان تهين * عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما
أهن في الذي تهوى التلاد فانه * اذامت صار المال نهبا مقسما
ولاتشقين فيه فبعد وارث * به حيز نخشى أغبر الجوف مظلا
قليل لا به ما يحمدك وارث * اذا احتازمما كنت تجمع مغنما

تحلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أي أظهر الحلم لا قاربك واطاب بقاء ودهم (قوله ومن ذلك) أي الذي يلتبس على المبتدئ (قوله اعرابا واحدا) أي بأن يجعلها في الجميع مفعولات أو مضافا اليها في محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أي أو يعربها اعرابا ويعكس الصواب بأن يجعلها عثدا اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهن) أي الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلماك وغلماي (قوله اذا اتصلن بالفعل) نحو أكرمك وأكرمني وقوله كن مفعولات أي في محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أي في محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أي وهو أنهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات (قوله أرايتك) أرايت فعل وفاعل وزيد مفعول أول وما صنع فعل ثان والكاف حرف خطاب أي أخبرني زيد ما صنع أي أخبرني عن صنعه (قوله فان الكاف فيه) ما حرف خطاب أي

وغلماك أكرمه اعرابا واحدا أو يعكس ٤٩ في في الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو أرايتك زيدا ما صنع وأبصر لزيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب

فلا محل لها وفي نسخة فيه اي في نحو (قوله ومن الثاني) أي يستثنى من الثاني وهو
 انهن اذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن (قوله في محل نصب) أي لا في محل جر بالاضافة
 (قوله نحو الضاربك) أي اسم الفاعل المتصل بعموله فان الضمير في محل نصب لا في محل
 جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لا يضاف الالحملى والضمير ليس محلى بال بل خاليا
 (قوله ونحو قوله هم) عطف على نحو الضاربك واللام اذ عمل تفضيل من لوم الرجل او ما
 على وزن فعل (قوله لاعهد لي) لانافية للجنس وعهد اسمها مبنى على الفتح ولى متعلق
 بمحذوف خبر وقوله باللام جار ومجرور معنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق
 بالخبر المقدرو منه متعلق باللام وقفا بغير (قوله ولا اوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد
 النفي و اوضع عطف على الام والمعطوف على المجرور مجرور ووجه النفي نية عن الكسرة
 لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء في محل نصب لشبهها بالمفعول به
 (قوله ولا اوضعه) أي ولا اوضع حقا منه أي ان قفاه دنى (قوله الا ان ذلك) أي
 الهاء في الضاربه (قوله وهذا) أي الهاء في اوضعه (قوله لان اسم التفضيل) علة لكون
 الضمير في اوضعه ليس مفعولا (قوله وليست) أي الهاء مضافا اليها (قوله والالخفض
 اوضع بالكسر) أي لان المعنوع من الصرف اذا اضيف اُدخله لام التعريف انجر
 بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ما هو من خواص الاسماء عليه
 مما يتغير به نفس مدلوله ومقابله شبه الفعل بخلاف كونه مستندا اليه ومفعولا وداخلا
 عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر
 تبعالا لمتناع التنوين للعلتين فاذا زال التنوين بغيرهما زال وجوب المنع من الكسر
 فدخل فيمتنع على هذا ما لم يزل أحد سببه كالساجد والمجرا والجبلى والاجر والكران
 وينصرف غيره اه شئني (قوله فان فتحت الراء) أي لكونه غير منصرف للوصفية
 ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان اجر لا يصب المنعول به وقوله
 فان فتحت الراء أي وكذا يقال في أيض الوجه ان فتحت أيض كان الوجه منصوبا وان
 كسره كان الوجه مخفوضا (قوله منصوبة المحل) أي على التشبيه بالمفعول به (قوله
 وان كسرتها الخ) أي لان ما لا ينصرف اذا اضيف اُدخلت عليه لام التعريف انجر
 بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورته) أي بالاضافة (قوله ومن
 ذلك) أي مما استثنى من الثاني (قوله بجزء طر) أي فهو من اضافة المصدر للفاعل وفعل
 بالمفعول وهو الضمير وما على رفع طرف المصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدا
 اسم فعل) أي ان جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل وقوله وان قدرته مصدرا أي جعلته
 مصدرا بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف أي ارود رويدا
 وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب) أي وزيد اسم مفعول
 والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر للفاعل (قوله

ومن الثاني نوعان نوع لا محل
 فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم
 ذلك وتلك واياى واياك واياه فانهم
 أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع
 هي فيه في محل نصب وذلك نحو
 الضاربك والضاربه على قول
 سيبويه لانه لا يضاف الوصف
 الذى بال الى عارمها ونحو قولهم
 لاعهد لي باللام قفاه منه ولا اوضعه
 بفتح العين فالهاء في موضع نصب
 كالهاء في الضاربه الا ان ذلك
 مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان
 اسم التفضيل لا ينصب بالمفعول
 اجماعا وليست مضافا اليها والا
 لخفض اوضع بالكسرة وعلى ذلك
 فاذا قلت مررت برجل أبيض
 الوجه لا أجزره فان فتحت الراء
 فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها
 فهي مجرورته ومن ذلك قوله

فان نكاحها مظر حرام

فمن رواء مجر مطر فالضمير منصوب
 على المفعولية وهو فاصل بين
 المتضايقين (تنبيه) اذا قلت
 رويدا زيد فان قدرت رويدا اسم
 فعل فالكاف حرف خطاب وان
 قدرته مصدرا فهو اسم مضاف
 اليه ومحل الرفع لانه فاعل

(الثاني) أن يجري لسانه الى عبارة اعتاده فاستعملها في غير محلها كأن يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما ألف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو واصطلاح غير مألف وهو مجاز كسميتهم الصورة الجميلة تسمية والمبتدئ انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه (والثالث) أن يعرب شيئا طالبا

٣٨٧

لشيء ويحمل النظر في ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله أو مبتدأ ولا يتعرض للخبر بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية قد أهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى أن خبره محذوف أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر أن الجملة الاولى خبر وأن الذي سوغ الابداء بالنكرة صفة مقدرة أي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم أي منه أو اعتماده على أو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على النار وسأت كثيرا من الطلبة عن اعراب أحق ما سأل العبد مولا فيقولون مولا مفعول فيبقى لهم المبتدأ بالخبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أي سألته وعلى هذا فيقال أحق

(الثاني) أي من الامور التي يختزنها المبتدئ (قوله الاسم فاعلا) أي اسم كان (قوله مجاز) أي والفاعل الحقيقي مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كسميتهم الصورة الخ) أي مع أنها في الاصل اسم للصورة الحسنة من العاج أو البقص (قوله على سبيل الغلط) أي لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أي من الامور التي يختزنها المبتدئ (قوله طالبا) أي ذلك الشيء (قوله ولا يتطلب فاعله) أي ويحمل النظر في فاعله أي لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أي من المبتدأ (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مفعول قول الزمخشري (قوله أو حال) عطف على صفة (قوله أو استئناف) أي أو أن يظنون استئناف وقوله للجملة قبلها أعني قد أهمتهم الخ (قوله قلت لعله رأى) حاصله أن كلام الزمخشري ليس من هذا القبيل لاحتمال أن الزمخشري رأى أن الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزمخشري ولم يشنع عليه خلافا للشارح في قوله في ايراد هذا من الازدراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاضاغرة فضلا عن الاكبر ورسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعاقبته فيها مما لا ينكره منصف (قوله أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أي أو طائفة طائفة أو فيكم طائفة على أن الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين أو طائفة أخرى لم يفهمهم النعاس (قوله والظاهر أن الجملة الاولى) أي قد أهمتهم خبرا وأن الاولى صفة وجملة يظنون خبر كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) أي فوله وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولا الخبر وتجعل ما مصدرية ويقدر في الآخر أي أحق سؤال العبد لا حد سؤال مولا (قوله فيقال أحق ما سأل العبد ربه) أي فأحق مبتدأ وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف وربه خبر (قوله وعكسه) أي من جهة أن المولى في الاول يتوهم أنه مفعول والصواب أنه خبر وفي الثاني يتوهم أنه خبر والصواب أنه مفعول (قوله يذهب الوهم) أي عند عدم الالتفات لقبيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى أن الذي أصبته المولى (قوله وانما هو مفعول) أي والخبر قبيح وقد يقال لا يجتمع أن يكون المصاب اسم مفعول في هذا المثال وليس مصدر أو المولى هو الخبر وقبيح خبر مبتدأ محذوف والتقدير أن الذي أصبته هو مولا له هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل الى انكاره اه دما ميق (قوله ومن هنا خطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب ايضا على أنه خبر ان وأن مصاب اسم مفعول وظلم خبر محذوف والتقدير

ما سأل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه الى أن المولى خبر بناء على أن المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل محجى الخبر بعده ومن هنا خطأ من قال في ليس الواثق بالله في قوله ظلم أن مصابكم رجلا • أهدي السلام تحية ظلم

انه برفع رجل وقدمت الحكاية * (تنبيه) * قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وشأنك فانهم ما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون ٣٨٨ فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفعه بالفاعلية أو على

أنه اسم لكان وشأنك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالا إذا لاتقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه * وسألت طالبا ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك ما أحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال الممثل عنه ما كان أحسن زيدا وليس في السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما أن قل في قلما يقوم زيد لما استعملت استعمل ما النافية لم تحتاج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند أبي سعيد هي تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ما أحسن ما كان زيدا وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسماء موصولة وأن ينصب زيد

بأظلم ان الذي أصبقوه رجل أهدى السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أي على انه خبر ان والصواب أن مصاب مصدر ورجل المفعول به وظلم خبر ان أي بأظلم ان أصابكم رجلا ظلم (قوله وقدمت الحكاية) أي في آخر الجملة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثالان أي ما أنت وما شأنك (قوله فانهم ما مبتدأ وخبر) أي فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر أي شيء أنت وأي شيء شأنك (قوله فان جئت به) أي وقلت ما أنت وزيدا وما شأنك وزيدا (قوله والاصل ما تصنع الخ) أي وأصل ما أنت وزيدا ما يكون وقوله بعد وشأنك الخ أي وأصل ما شأنك وزيدا بتقدير ما يكون فمأنت وزيدا محتمل احتمالين باعتبار أصله وأما ما شأنك وزيدا فاصله واحد لا يحتمل غيره (قوله وما فيهما) أي في ما شأنك وزيدا وفي ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لما شأنك وزيدا لقوله ما أنت وزيدا ان قدرت تكون (قوله أو مفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله إذا لاتقع مفعولا به) أي وان قدرت تكون كانت كيف خبرا لتكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشيء الخ) مثل كان في المثال الذي ذكره والمراد بأعرابه تطبيقه على القواعد (قوله والصواب الخ) أي وكلام الطالب فيه ما جاز في مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلها ضمير الكون) أي ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ما أحسن ما كان زيدا) أي ما أحسن أكون زيدا وقوله ما كان زيدا الخ أي برفع زيد بناء على أنه فاعل بكان التامة والصواب ما قاله الطالب لان نصبه لزيد في السؤال دليل على أن كان انما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل أنه لا عيب على ذلك الطالب في عدم التفصيل بل اذله أن يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اه دما يعني (قوله على تقدير ما) أي الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

(الباب الثامن من الكتاب) *

(قوله فاما الاقل) أي وهو اعطاء الشيء حكم ما شبهه في معناه (قوله في خبر ان) أي التي عمل فيها فعل مني لانه لا يتأتى لها شبه به بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل في أن فعلا منفيًا فالنفي صير الكلام الذي من جاتمه خبرا منفيًا فشابه خبر ليس من حيث ان كلام مني (قوله لانه في معنى الخ) أي لأن التركيب بتمامه في معنى الخ والشيء يحتمل على ما كان بمعناه (قوله أو ليس الله بقادر) أي بدليل أنه جاء مصرحاً به في قوله

على أنه الخبر أي ما أحسن الذي كان زيدا ورتبان ما أحسن زيد امغن عنه انتهى (الباب الثامن من الكتاب تعالى في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية) * وهي إحدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد بينا في الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيه * فاما الاقل فله صور كثيرة * احدها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى أولم ير الله الذي خلق السموات والارض ولم يبي خلقهن بقادر لانه في معنى أو ليس الله بقادر

والذي سهل ذلك التقدير تباعدا ما بينهما ولهذا لم تدخل في أولم يروا ٣٨٩ أن الله الذي خلق السموات والأرض قادر

على أن يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء في كنى بالله شهيد المادخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله

• قليل منك يكفيني •

وفي قوله

• سوداها جبر لا يقرآن بالسور •

لمادخله من معنى لا يتقر بن بقراءة السور ولهذا قال

السهيلي لا يجوز أن تقول وصل

الى كتابك فقرأت به على حد قوله

لا يقرآن بالسور لانه عار عن معنى

التقريب • والثانية جواز حذف

خبر المبتدأ في نحو ان زيدا

قائم وعمر • وكذا بغير ان

لما كان ان زيدا قائم في معنى زيد

قائم ولهذا لم يجز ان زيد قائم

وعمر • والثالثة جواز ان زيد اغبر

ضارب لما كان في معنى ان زيد لا

أضرب ولولا ذلك لم يجز اذا لا يتقدم

المضاف اليه على المضاف فكذا

لا يتقدم معموله لا تقول ان زيد

أول ضارب أو مثل ضارب ودليل

المسئلة قوله تعالى وهو في الخصام

غير مبين وقول الشاعر

فقي هو حقا غير ملغ بوله

ولا تتخذ يوما سوا خليلي

وقوله

ان امرأه خفي يوما مودته

على التناهي لعندي غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه فذلك

يومئذ يوم عسير على الكافرين

غير يسير ويحتمل تعلق على يومئذ يوم عسير

تعالى أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر (قوله والذي سهل ذلك التقدير)

أي المجوز لدخول الباء في خبر ان (قوله تباعدا ما بينهما) أي ما بين أن والخبر بذكر الجملة

المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر بـ ير أن كأنهم اغبر مذكورة (قوله ولهذا)

أي ولا جـ لكون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل أي الباء في خبر أن في

أولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) أي مثل خبر أن في جواز دخول الباء عليه عند

مشابهته خبر ليس (قوله في كنى بالله شهيدا) أي فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن

لما ضمن معنى اكتف عدي بالباء ولما كان من باب التضمن فاصله وقال ومثله الخ (قوله

قليل منك يكفيني) أي فقد تعدى بنفسه لعدم تضمنه (قوله لمادخله الخ) ذكر المصنف

في حرف الباء أن يقرآن مضمن معنى برقين ويتر كن ولم يذكر هناك تضمنه معنى يتقرآن

وذكره هنا فكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع في البيت وعدم ارادته في المثال (قوله

ولهذا) أي لكون الباء انما دخلت بعد يقرآن لتضمنه معنى يتقرآن (قوله لانه) أي قرأت

به أي لان قراءة الكتاب عارية من معنى التقريب فلا يصح أن يضمه (قوله ليت زيدا قائم

وعمر) أي لان ليت زيدا قائم ليس في معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق

والكذب وزيد قائم يحتملها ما (قوله جواز ان زيد اغبر ضارب) قال السيرافي والزنجشيري

وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمنع مطلقا

وقيل ان كان المعمول ظرفا جازا والامتنع (قوله لا تقول ان زيد اقول ضارب الخ) هذا

عند الجمهور وحكي ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في المثال الاقل وحكي ابن الحاج

عن بعضهم جواز التقديم في الثاني (قوله ودليل المسئلة) أي تعنى تقدم معمول ما أضيف

اليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا أو غيره فالآية دليل على جواز تقديم الجار

والجرور اذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فقي الخ) هذا

البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذي هو معمول لما أضيف اليه غير عليها والحال أن

ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا مفعول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفقي

منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أي قول فقي هو غير ملغ حقا وجملة التفسير

معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذورة لان المحذوفة هي المقصودة بالاصالة

والمذورة انما سبقت لغرض التفسير اه دما ميني (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل

على جواز تقديم الظرف فان عندي متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت

أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا أفردني به بحيث لا مشاركي فيه والتناهي

التباعد وعلى المصاحبة كع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحد

النعمة ويقابله الشكر أي ان امرأه هذه المثابة لغير مجحودا لنعمة عندي وقوله مودته

نصب بخصني على اسقاط الخافض أو منصوب به على تضمنه معنى منح وأعطى أي منحتي

مودته (قوله ويحتمل أن يكون منه) أي من تقديم معمول ما أضيف اليه غير عليها أي

غير يسير ويحتمل تعلق على يومئذ يوم عسير

فعلى الكافرين متعلق يسير (قوله لم يجز التقديم) أى تقديم زيدا على غير في بعض النسخ
 لم يجز التقديم أى غير ضارب زيدا بالأضرب زيدا اه شئنى (قوله لا يحل مكان غير) حكم
 لمصنف يجوز أن يزيد غير ضارب لانه عنده فى معنى أن يزيد الأضرب وجعل لا داخله على
 المضارع ليكون تكريرا غير واجب فلذلك قال لان النافى لا يحل هنا يحل غيرا لوقلت
 جاءنى لا أضرب زيدا لم يجز اه دما مبنى (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ وقائم مضاف اليه
 والزيدان فاعل ستمسد الخبر وكذا يقال فى قوله غير لاه عدالك (قوله ولولا ذلك لم يجز)
 يعنى لولا أن غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوارزه انما هو
 لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يعنى عن الخبر
 وغير فى غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هـ ذا البيت مدرج من بحر
 الخفيف وآخر صدره هاء الله هو وأول بحره الواو منه والاعترا لا تخداع والطمع والعدى
 بمعنى الاعداء فهو جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين
 وقصها الصلح يقول ان أعداءك ليسوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد أنت أيضا
 ولا تله ولا تخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عدالك اما
 أن يرفع على أنه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب فى معنى
 ما لا عدالك لا سبيل الى الاول لان غيرا مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدى الى قولك
 الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثانى فثبت المطلوب ولما منع
 أن يمنع كون لاه مفرد الفضا ومعنى لجواز كونه صفة لقريب أو نحوه فيكون فى معنى الجمع
 ولا يخفى أنك لو قلت عدالك غير قريب لاه لصح فيبطل الاستدلال حيث ذاه دما مبنى
 (قوله وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نواس) تقدم الكلام عليه فى الباب الاول وذكر
 هناك فيه أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ
 لا خبر له والثانى أن غيرا خبر مقدم والمبتدأ محذوف وجملة ينقضى صفته والاصل زمن
 ينقضى بالهم والحزن غيرا أسوف عليه والثالث أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر
 كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما فى ذلك من البحث (قوله
 اعطاهم ضارب زيدا الخ) أى اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذى بمعنى الحال وقوله حكم
 ضارب زيدا أى اسم الفاعل المنون (قوله ولهذا) أى لكونه أعطى حكمه فى التنكير
 (قوله وصفوا به النكرة) فهو هدى بالغ الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) فهو ثانى عطفه
 (قوله وخفضوه برب) فهو رب واجينا (قوله وأدخلوا عليه أل) فهو الضارب زيدا قال
 الدما مبنى ظاهر هذا الكلام ان النجاة والعرب أجازوا إدخال ال على اسم الفاعل من
 نحو قولك ضارب زيدا الآن أو غدا فتقول الضارب زيد يجز زيد ومثل هذا عند الجمهور
 ممتنع لان الوصف المضاف لا تدخل عليه أل الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيفه
 معموله (قوله وأدخلوا عليه أل) أى لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل فى المضاف

لم يجز التقديم لان النافى هنا
 لا يحل مكان غير * والرابعة
 جواز غير قائم الزيدان لما كان فى
 معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك
 لم يجز لان المبتدأ اما أن يكون
 ذا خبر أو ذا مرفوع يعنى عن
 الخبر ودليل المسئلة قوله
 غير لاه عدالك فاطرح اللهم
 ولا تغتر بعارض سلم
 وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نواس
 غير ما سوف على زمن
 ينقضى بالهم والحزن
 * والخامسة اعطاهم ضارب زيدا
 الآن أو غدا حكم ضارب زيدا فى
 التنكير لانه فى معناه ولهذا
 وصفوا به النكرة ونصبوه على
 الحال وخفضوه برب وأدخلوا
 عليه أل

وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتو تشارب السويق كما ٢٩١ يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد الماضي لأنه حينئذ

اليه (قوله تقديم حال مجروره) أي الوصف وقوله كما يتقدم عليه أي على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتو تشارب سويقا (قوله إذا أريد) أي من الوصف (قوله لأنه حينئذ) أي حين إذا أريد به الماضي ليس بمعنى الناصب أي ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً وما الذي بمعنى الماضي فإضافته محضة تفيد التعريف (قوله وقع الاستثناء المقترع في الإيجاب) أي مع أنه إنما يقع في النفي (قوله لما كان المعنى الخ) أي لا يكون الإيجاب هنا في معنى النفي (قوله بولا) فيه تسميح لأن العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفي عند الاجتماع (قوله بعد الإيجاب) أي مع أنه إنما يعطف به بعد النفي (قوله في نحو أبي الله الخ) هذا عن عزيت العامر بن الطفيل وصدره * فحاشاؤدتني عامر عن ورائه * وقبل هذا البيت واني وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور في كل موكب

وبعده

ولكنني أحى جامها وأنتى * أذاها وأرى من وراها بمنسكب

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتني جعلتني سيدا يعني أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر ان محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير واني لا أفخر بنسبي وان كان من العظمة به هذا المحل والقاء في البيت الثاني فصحة أي وإذا كان الأمر كذلك فحاشاؤدتني الخ (قوله ما الذي قال لك) أي ما الأمر الذي قال لك لا تسجد والمانع له إنما هو كبره فلما كان ما منعك في معنى ما الأمر الذي قال لك صح الاتيان بلا (قوله في هـ) أي التقدير الأخير (قوله أن الناهية) أي أن لا الناهية لا تصاحب أن الناصبة وهذا إنما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونه ناهية أو نافية إنما هو باعتبار المحقق به وأما اللفظ الملحق فهي فيه زائدة (قوله أقبل عليه) أي وأقبل يتعدى بعلى (قوله فشر بوا منه الا قبل) بدل من الواو مع أن الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أي لكون ذلك الإيجاب بمعنى النفي فأعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فن شرب منه فليس مني) أي من أتباعي فهذا يدل على ان قوله فشر بوا منه في معنى فلم يكونوا من أتباعه الا قليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله وقيل الا وما بعد هـ صفة) أي للضمير أعني الواو (قوله فقبل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف في هذا الباب) أي فقواهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أي لا يوصف بغيره الا التي بمعنى غير وأما هي فيجوز وصفه بها (قوله في هذا) أي في باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أنا لا نـ لم أن الضمير يوصف في باب الاستثناء وحينئذ فراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أي جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخلص من الاعتراض) أي

يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد الماضي لأنه حينئذ ليس في معنى الناصب السادسة وقع الاستثناء المقترع في الإيجاب في نحو وانها الكبيرة الاعلى الخاشعين وبأبي الله الآن يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الاعلى الخاشعين ولا يريد الله الآن يتم نوره السابعة العطف بولا بعد الإيجاب في نحو * أبي الله أن أسعوا بأم ولا أب * لما كان معناه قال الله لي لا تسم بأم ولا أب * الثامنة زيادة لا في قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشيء أمر للمنع أن لا يفعل فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والاقرب عندي أن يقدر في الأول لم يرد الله لي وفي الثاني ما الذي أمرك بوضعه في هـ أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية التاسعة تعدى رضي بعلى في قوله * اذا رضيت على بنو قشير * لما كان رضي عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده وقال الكسائي إنما جاز هذا حلا على نقيضه وهو محظ * العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشر بوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعد هـ صفة فقبل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض

ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت ٣٩٢ فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشر بواو الحادية عشر

تذكر الإشارة في قوله تعالى
فذا نكبرها نانا مع أن المشار
إليه البد والعصا وهما مؤنثان
ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى
والبرهان مذكور ومثله ثم لم تكن
فتنتهم الآن قالوا فيمن نصب الفتنة
وأنت الفعل الثانية عشر
قوله علمت زيد من هو برفع زيد
جواز لأنه نفس من في المعنى
الثالثة عشر قولهم ان أحدا
لا يقول ذلك فأوقع أحد في
الاثبات لأنه نفس الضمير المستتر
في يقول والضمير في سياق النفي
فكان أحدا كذلك وقال
في ليلة لا يرى بها أحدا

يحكى علينا ألا كواكبها
فرجع كواكبها بدلا من ضمير يحكى
لأنه راجع إلى أحدا وهو واقع في
سياق غير الإيجاب فكان الضمير
كذلك وهذا الباب واسع واشهد
حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع
شخصا من أهل اليمن يقول فلان
لغوب أخته كافي فاحتقرها فقال
له كيف قلت أخته كافي فقال أليس
الكتاب في معنى العفيفة وقال أبو
عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أشد
فيها خطوط من سواد وبلق

كأنه في الجملد توليع البهق
ان أردت الخطوط فقل كأنها
أو السواد والبلق فقل كأنهما
فقال أردت ذلك وبلق وقالوا
مررت برجل أبي عشرة نفسه

وبقوم عرب كلهم وبقاع عرّيج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة وأكدهم لما لخطوا فيها

لأن البيان في الجوامد مثل النعت في المشتقات وحينئذ فلا ينعت كالضمير لا ين
فقول الشارح فلا يتبع الضمير أي ببيان كما لا يتبع نعت (قوله ان كان لازما) أي أن
كان الاعتراض لازما أي والواقع أنه لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه
ان كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا وما قبله ان قليل اما بدل من
الواو في فشر بواو وأنه مبتدأ خبره محذوف وكلاهما يرى أن الأحرف وقيل انها اسم بمعنى
غير وعليه فقل هي صفة للضمير وقيل عطف بيان وظهور اعرابه على ما بعدهما لكونها على
صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أي وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر
باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن البد والعصا وان كانا معرفتين لكن
لما كانا في معنى البرهانين والبرهان مذكرا أعطى حكم المذكر فأشير اليهما بإشارته
(قوله ومثله) أي بطريق العكس لأنه أنت هنا باعتبار الخبر أي أنه أنت الفعل أي تكن
وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من قوله الآن قالوا لكون الاسم مؤنثا في
المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد
والجملة ستدت مستندة فعولي علمت فن لما كانت نكرة زيد في المعنى وهي يجب اها الصدارة
في جملتها والرفع محل زيد عليها وأعطى حكمها برفع فلا يرد أنه مفعول علم فلم فلا ي
(قوله جوازا) أي على أنه مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن هو في
محل المفعول الثاني (قوله نفس من) أي وهي مما يجب اها الصدارة بالابتداء ولا يعمل
فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فأوقع أحد في الاثبات) أي مع أنها لا تقع الا في النفي
(قوله لأنه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات في معنى النفي فلما كان بعناء أعطى
حكمه من وقوع أحد في سياقه (قوله يحكى علينا) أي بيننا (قوله فكان الضمير
كذلك) أي مني هذا اذا كان ما بعد الابدال منه (قوله وهذا الباب) أي اكتساب
الشيء من الشيء حكمه لكونه بعناء (قوله لغوب) أي أحمق (قوله فيها خطوط) الضمير
للخيل (قوله ان أردت) أي بقولك كانه (قوله فقال أردت ذلك) أي وذلك مفرد مذكور
واسم الإشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل
ما ذكر وما تقدم كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل اقصد الاختصار
تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن
ذاك وقد يقع مثل هذا في الضمير لأنه في اسم الإشارة أكثر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك
وأردفه بلفظ وبلق على عادة العرب تحضيرا وتنبها (قوله أبي عشرة) أي
أولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) أي الضمير في أبي وفي عرب وعرفج وقوله الاسماء
أعني أبي والعرب والعرفج (قوله فرفعوا الفاعل) أي فاعل الولادة والفصاحة
والخشونة بالاسماء الجامدة وهي الأب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والخصماء
والخشون وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستتر فيه فاعل له اه شئني (قوله لما لخطوا

فيم المعنى اذ كان العرب بمعنى الضمير والاب بمعنى الوالد (تنبيهان) * الاول انه وقع في كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما في قوله بدالى انى استمدرك ماضى * ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا وقدمضى ذلك (٣٩٣) * (والثاني) * انه ليس بلازم أن يعطى الشئ حكم ما هو في معناه

الاترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أن أو أن وصلتها وبالعكس دليل الاول أنهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما سدهما جزأى الاسناد ثم انهم شرطوا بين أن وأن في هذه المسئلة في باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما سدهما في باب عسى وخصوا الشديدة بذلك في باب لو ودليل الثاني أنهم لم يعطيان حكمه في النجاسة عن ظرف الزمان تقول عجت من قيامك وعجت أن تقوم وأنت قائم ولا يجوز عجت قيامك وشذوقه

فأياك أياك المراء فانه

الى الشر دعاء وللشر جالب فأجرى المصدر مجرى أن يفعل في حذف الجار وتقول حسبت أنه قائم أو أن قام ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومنها في ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلى العصر خلافا لابن جني والزمخشري

فيها المعنى) أى فهمى جوامد فى معنى المشتق فأعطوها حكمها من تحملها للضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله اذ كان) أى لكون العرب (قوله ولا سابق شيئا اذا كان جاثيا) أى فقد جعلوا سابق عطف على خبر ليس على سبيل التوهم أى توهم أن الباء داخله على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو مدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجر (قوله وقدمضى ذلك) أى فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله والثاني) أى من التنبهين (قوله دليل الاول) أى وهو أن المصدر لا يعطى حكم أن وأن وقوله ودليل الثاني وهو أن أن وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) أى فان الجار يحذف معهما اطرادون المصدر فيجوز أن يقال عجت أنك قائم ولا يقال عجت قيامك (قوله ولا فى سدهما الخ) أى أن وأن أن يقومان مقام جزأى الاسناد كقوله وفى ظن بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا فاضل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) أى سدهما مصدر كنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما الخ) انما سدت أن الخفيفة وصلتها بسدهما جزأى فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى أن والفعل (قوله فى باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) أى نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا أى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أى على حذف الجار بخلاف قولك عجت أن تقوم أو عجت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله عجت الخ) تمثيل لقوله انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار (قوله فى حذف الجار) أى فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سدهما سدهما جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أى كأن تقول حسبت قيامك حالا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ (قوله ومنها فى ذلك لعل) يعنى ان اعل مثل عسى فى سدة أن الخفيفة مع صلتهما سدهما جزأى اى ارفى امتناع سدة أن المشتدة مع صلتهما سدهما اى شئ فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثاني أنهم لم يعطيان الخ (قوله لانهم بلفظ ما النافية) أى التى تزدان بعدها (قوله ما ان رأيت) أى مدة رؤيته (قوله ما ان) أى الذى لا يراه (قوله ما ان رأيت) أى لم أرو هذا البيت لدريد بن الصمة وقيل للنساء وبعده

٥٠ فى فى * والثانى وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه صور كثيرة أيضا * احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعدهما التى بمعنى الذى لانها بلفظ ما النافية كقوله ورج الفقى للخير ما ان رأيت * على السن خير الايزال يزيد وقوله يرجى المراء ما ان لا يراه * ويعرض دون أدناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله

ما ان رأيت ولا سمعت بمثله
 كاليوم هاني أنيق جرب
 * الثانية دخول لام الابتداء على
 ما النافية جلالها في اللفظ على
 ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله
 لما أغفلت شكرًا فاصطنعني
 فكيف ومن عطائك جل مالي
 فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك
 لما تصنع حسن * الثالثة تأكيد
 المضارع بالنون بعد لا النافية
 جلالها في النظم على لا النافية
 نحو ادخلوا مساكنكم
 لا يحطمنكم سليمان وجنوده
 ونحو واتقوا فتنه لاتصين الذين
 ظلموا منكم خاصة فهذا محمول
 في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله
 غافلاً ومن أولها على النهي لم يخرج
 الى هذا * الرابعة حذف الفاعل
 في نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر
 لما كان أحسن بزيد مشبهها في اللفظ
 لقولك امرر بزيد * الخامسة
 دخول لام الابتداء بعد ان التي
 بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان
 المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من
 قرأ ان هذان لساحران وقدم مضى
 البحث فيها * السادسة قواهم
 اللهم اغفر لنا أيها العصاة بضم
 أية ورفع صفتها كما يقال يا أيها
 العصاة وانما كان حقهما
 وجوب النصيب كقواهم

متبدلاته - دو محاسنه * يضع الهناء موضع النقب
 والمتبدل بالذال المعجمة غير المصون والهاء بكسر الهمزة والمد القطران والنقب بضم النون
 وسكون القاف بعد - دها بام موحدة جمع نقة وهي أول ما يبدو من الجرب قطعاً متفرقة
 (قوله ما ان رأيت الخ) قال القائل في أماليه - حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبي
 عبيدة قال خرجت تماضروهي الخساء في ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت
 ودريد بن الصمة يراها وهي لا تراه فأنشد

حيواتماضروا ربوا صبي * وقفوا فان وقوفكم حسي
 أخناس قد هام القواد بكم * واعتاده داء من الحب
 فسلم - موعني خناس اذا * غرض الجميع هنالك ما خطبي

ومنها البيت المذكور (قوله هاني) الهاني هو الطالي بالهاء وقوله كاليوم في موضع
 نصب كان في الاصل صفة لهاني أنيق ثم قدم عليه واتصب على الحال منه والتقدير ما ان
 رأيت هاني أنيق كهاني اليوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم
 (قوله انيق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء على القلب (قوله لما أغفلت شكرًا)
 أي فاللام لا ابتداء داخله على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة (قوله لا يحطمنكم)
 أي لا جل أن لا يحطمنكم الخ (قوله ومن أولها الخ) الضمير عائذ اللات في الآيات التي
 أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الآن قوله لاتصين الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله
 بالنهي ان كان صفة لفظة فلا بد من ضمها لقول أي مقولاً فيها لاتصين وان كان غير
 صفة فالنهي وان كان للفتنة الآن المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذي هو سبب
 اصابة الفتنة اه شئني (قوله ومن أولها على النهي) أي والمقصود بالنهي السبب كما مر
 (قوله في نحو الخ) أي في أفعل في التعجب وهو فعل ماضٍ أتى به على صورة الامر لاجل
 التعجب والضمير بعد - د فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لرفع صورة الامر للظاهر
 والشاهد في قوله وأبصر أي بهم فيهم وان كان عدل لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ في قولك
 امرر بزيد والفضلة تحذف فكذلك ما أشبهها (قوله قاله بعضهم في قراءة الخ) حاصله ان
 هذه القراءة مشككة اذ مقتضى القواعد ان هذان لساحران فأجاب بعضهم بان إن حرف
 جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبر وانما دخلت لام الابتداء على خبر المبتدأ
 أشبه ان التي بمعنى نعم بان المؤكدة في اللفظ والمؤكدة تقع بعدها لام الابتداء فاعطى
 هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أي نعم هذان (قوله وقدم مضى البحث فيها) أي
 الكلام على هذه القراءة أو على ان التي بمعنى نعم في الباب الاول في الكلام على ان
 المكسورة المشددة (قوله كما يقال يا أيها العصاة) أي كما يقال ذلك بضم أية وصفها
 لان أية منادى مبني على الضم في محل نصب والعصاة نعت لاى باعتبار اللفظ (قوله
 وانما كان حقهما) أي أية وصفتها في اللهم اغفر لنا أيها العصاة (قوله وجوب النصيب)

أى وجوب نصب الالية وصفقتها لانية معمول المحذوف أى أخص أيتها العصابة
 (قوله نحن العرب) أى أخص العرب (قوله ولكنهما لما كانت الخ) الضمير فى لكنها
 وكانت وأعطيت لآى فى اغفر لنا أيتها العصابة والضمير فى حكمها لآى المستعملة
 فى النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب
 اه شئنى (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان اتقى) أى وان كان
 موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتبها وهذه الجملة طائفة (قوله
 لكونه بأل) أى فلم يشابه المنادى فى اللفظ (قوله فأعطى الحكم الذى يستحقه) أى وهو
 النصب على الاختصاص بعامل محذوف (قوله سواء اعتبر حاله) أى من حيث أنه
 معمول محذوف (قوله أحوال ما يشبهه وهو المنادى) أى لأن معاشر ههنا مضاف
 والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام
 الاعيان المؤنثة سواء كان فى آخره راء أو لا وحذام بالحاء المهملة فالذال المجهمة علم على
 امرأة وانما قال فى لغة أهل الجواز لان أكثر بنى غنم بنى ما كان من ذوات الراء من هذا
 القسم على الكسر كضار وغير ذوات الراء كقطام وحذام يعرب به غير منصرف للعلمية
 والتأنيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من ذوات الراء أو لا
 اه شئنى (قوله تشبها بالهبادرك ونزال) أى فى أربعة أمور الوزن والعدل والتعريف
 والتأنيث وهذا بناء على قول الأكثر نزال اسم للمنازلة لانزل كما قال بهض وذهب
 الرضى الى ان الة بناء باب حذام عند الجوازيين تضمنه معنى هاء التأنيث وذهب المبرد الى
 أنها ثبتت لتوالى العمل لأنها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف
 بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء اه شئنى (قوله وذلك) أى بناء باب حذام على
 الكسر (قوله فى غيرها) أى وهو التكرات (قوله ياليت حظى الخ) الجدا بفتح الجيم
 والذال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصابى الى الم من الكدر وهذاعلى سبيل
 التكم أى ياليت حظى من احسانك وعطائك التى تزعم انه لا شئ يكدره من من وغيره
 أن تتركنى كافا عن اسائك الى أوتركنى ترك كافا من ذلك فلا لى ولا على (قوله
 فالاصل الخ) بيان لكون كافا ههنا نكرة (قوله جاءت الخ) هذا البيت لامرئ القيس
 وصف فرساجعت به لترميه فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميته لقوته
 وثباته وقوله جاءت كذا فى غالب النسخ وفى نسخة المؤلف جالت من الجولان أى تحوات
 كما ان الذى فى نسخة المؤلف قتلى بدل مصرعى وفيها أيضا قصدى بكسر الصاد والذال من
 القصد وهو الرفق بدل اقصرى والذى فى نسخة المؤلف هو الموافق لاكثر روايات
 البيت (قوله مصرعى) مبتدأ وحرام خبر مبني على الكسر عند أبى حاتم فى محل رفع والجملة
 صفة لامرؤ وعليك متعلق بحرام (قوله اذ ليس لفعله) أى وهو حرم فاعل أى وصف على
 زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والذهب بالانسان دقارى)

نحن العرب أقرى الناس للضيف
 ولكنهما لما كانت فى اللفظ بمنزلة
 المستعملة فى النداء أعطيت
 حكمها وان اتقى موجب البناء
 وأما نحن العرب فى المثال فانه
 لا يكون منادى لكونه بأل فاعطى
 الحكم الذى يستحقه فى نفسه وأما
 نحن ونحن معاشر الانبياء لانورث
 فوجب النصب سواء اعتبر حاله
 أحوال ما يشبهه وهو المنادى
 السابعة بناء باب حذام فى لغة
 الجواز على الكسر تشبها بالهبادرك
 ونزال وذلك مشهور فى المعارف
 وربما جاء فى غيرها وعليه وجه قوله
 ياليت حظى من جدالك الصافي
 والفضل أن تتركنى كفاف
 فالاصل كفافا فهو حال أو ترك
 كفاف فصدر ومنه عند أبى حاتم
 قوله

جاءت لتصرعنى فقات لها اقصرى
 انى امرؤ مصرعى عليك حرام
 وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل
 أو فاعلة فالاولى قول القارى ان
 أصله حرامى كقوله
 والذهب بالانسان دقارى •

ثم خفف ولو أقوى لكان أولى وأما قوله طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبتنا أن ليس حين بقاء فعله ببناءه قطعه عن الإضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتسوين على أعرابها كما تقول تنزيها لله وإنما قلنا أنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فاعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يأتي في كل موضع يقال لك أتفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن توهمها أعربها على الغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك * التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وأمنه فأوقع قط بعدما المصدرية كما تقع بعدما النافية * العاشرة إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شيء ولك قصورا وحتى اجتماعا وبين كقوله

بني أن البرثي هين

المنطق الطيب والطعيم

وقول أبي جهل

ما تنقم الحرب العوان مني

بأذل عامين حديث سفي

لمثل هذا ولدتني أمي

وقول آخر إذا ركبت فاجعلوني وسطا * اني كبير لا أطيق العندا

صدره أطربا وأنت قدسرى (قوله ثم خفف) أي بحذف الياء المشددة (قوله ولو أقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروى بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروى منها

عوجا على الطلل المحبل لا تنأ * نسي الديار كما بكى ابن خدام

والطلل ما شخص من رسم الدار والمجمل الذي حال أي أتى عليه حول لا تتابع اللام والهـ مزأى لعلنا وابن خدام بالخاء والذال المهمتين هو أول من بكى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف أن الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروى لما ينشأ عنه من ارتكاب التصريح على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا إلا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لأن كثيرا من قصائد المتقدمين استعمله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روى قوله

فقابلك من ذكرى حبيب وعرفان * ورسم عفت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقية * وأوجههم يرض المسافر غزان

بضم النون وحيث قد فالمر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التصريح اه دما ميق (قوله فعله ببناءه) أي بناء أوان وبقاء وقوله قطعه عن الإضافة أي فالاصل ولات الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبنى أوان وقوله شبهه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فاصل له ان ليس حين بقاء صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبنى وكسر شبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم (قوله ومن نونها الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهمة في الباب الاول أنه يجوز كون هذا التسوين للتنكير لا للتكثير فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أي لالغاء الشبه بنزال (قوله وأمنه) عطف على أكثر أي أكثرأ كواثنا وأمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فإياه قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في دياحة الكتاب قال الشنقي وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه) أي بعد ابدال الاول من الثاني والشأن ادغام التماثلين (قوله وحتى اجتماعا) أي الحرفان المتقاربان في المخرج والروى هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتماعا) أي لكونهم ما كحرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو

الجل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك) أي اجتماع روين متقاربين في المخرج في شعروا حدا كفاء مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لأن الشاعر بقلب الروى ويعمله عن طريقه إلى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الأولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيه سمالا أن تكون روبا اذ هي حرف اطلاق فالروى ما قبلها وهو النون في الأول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الآخرين فان الالف فيه ما لا اطلاق فلا تكون روبا وانما هو ما قبلها وهو الطاء في الأول والdal في الثاني وهما متقاربان وأما آيات أبي جهل فلا نسلم ان فيها كفاء لجواز جعل ياء المتكلم روبا فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم يفتح ما قبلها روبا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وان كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لحاجتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي
تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي *

أه دما ميني (قوله وإفادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله أشبهه بأفعل التفضيل) أحمه فانه يصغرفيه قال زيد أميلج من عمرو وأحسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وإرادة المبالغة (قوله بامأ أميلج) بكسر ما قبل آخره وكذا تقول في بامأ أحسن وتماه من هو لبائكن الضال والسر * يقال شذن الغزال يشدن شدونا اذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفعت رؤسهن لنا وهو لبائكن تصغير هو لبائكن والضال السدر البري والسر بفتح السين المهمله وضم الميم شجر عظيم ذو شوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغير أفعل في التعجب (قوله مع هـ ذا) أي مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب الا في هذين اللفظين (قوله فاسوه) أي فأجازوا أن يقال ما اليطف زيدا (قوله وايس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام التحوين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) أي أفعل في التعجب مصغرا الا ان صغرسنه (قوله حكم الشيء) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذا دخل له في هذا الفن (قوله خرب) صفة لخر فكان حقه الرفع وان كان جريا ورتبه المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة اجتمعت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاينان به انما هو لمجرد أمر استحسان لفظي لا تعلق له بالمدنى (قوله كبير أناس) صدره كان أبانا في عراين وبله * فلفظ مزمل في المثال وان كان محققا لفظا فهو مرفوع

ويسمى ذلك اكفاء (والثالث)
وهو ما أعطى حكم الشيء لمشايبته
له انظاومعنى فهو اسم التفضيل
وأفعل في التعجب فانهم منعوا
أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر
لشبهه بأفعل في التعجب وزنا
وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا
تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل
التفضيل فيما ذكرنا قال
* بامأ أمليج غزلا فاشدن لنا *
ولم يسمع ذلك الا في أحسن وأملج
ذكره الجوهري ولكن التحوين
مع هـ ذا فاسوه ولم يحك ابن مالك
اقتباسه الا عن ابن كيسان وليس
كذلك قال أبو بكر بن الانباري
ولا يقال الا لمن صغرسنه
* (القاعدة الثانية) *
أن الشيء يعطى حكم الشيء
اذا جاوره كقول بعضهم هذا حجر
ضرب خرب بالجسر والاكثر الرفع
وقال
* كبير أناس في جباد من مل *

وقيل به في وحوور عين فيمن جرحهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق اذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم - هم بالحوور وقيل (٣٩٨) العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم

تقدير او العامل انما تسلط على تلك الحركات المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلطه على الحركة اللفظية لانه غير مقتضاه او انما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر المجاورة المجرور (قوله وقيل به) أى بالجر على الجوار (قوله وقيل العطف الخ) أى وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أى من قوله فى جنات النعيم (قوله على أكواب) المراد بها الاقداح التى لا عر الهاء والابريق التى لها عرا وخراطيم (قوله انه عطف على أيديكم) أى وحينئذ فهو منصوب بقصة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) أى بجعر ضرب خرب وبالييت بعده (قوله وفى التوكيد نادرا) أى ولا يكون فى العطف لان العاطف فاصل بين المجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها الفصلة (قوله يا صاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عادية من هاء التانيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراه مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لاداعى اليه (قوله كلهم) هو بالجر لمجاورة المجرور أى الزوجات مع انه فى المعنى توكيد لذوى المنصوب (قوله اذا انمحت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أى بلغ الأزواج انه ان انمحت رأس الذكور تركوا الجماع اضعفهم لا يوجب دحيتنذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أى لكن المسموع عنهم هكذا (قوله ثم استشدنه) أى اعله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون فى النسق) أى لا يكون الجر على المجاورة فى النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال اذا لم يجز الجر بالعطف على المجاورة فغائصة منع بالآية فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أى شأنها ان تغسل وقوله بصب الماء عليها أى وأما الآخر ان فينقل الماء اليهما أى الشأن أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما فى الرجلين الشأن أن يصب عليهما ولا يرفع لهما كما فيما قبلهما (قوله فعطفت على المسوح) أى لا على الأيدي حتى يكون من الجر على المجاورة فى العطف (قوله لا تمسح) أى مسح حقيقة بما (قوله ولكن لينبه الخ) أى وحينئذ فالمسح مستعمل فى حقيقة بالنسبة للرأس وفى مجازة بالنسبة للرجل أو أنه من عموم المجازة بمعنى الانالة (قوله اماطة) أى ازالة (قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ما ذكر من ان الرجل تغسل ولا تمسح لان المسح لم يجعل له غاية فى الشرع وانما جعلت للغسل وحينئذ فعطفها على المسوح انما هو للتنبيه على طالب الاقتصاد فى صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أى فى الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال السراى) أى فى بيان التأويل (قوله الاصل خرب الخرمه) أى فالأصل الاصيل خرب الخرمه فخرب نعت لصب جار على غير من هوله والخرف فاعل بخرب لانها صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه

يطوفون عليهم - هم بالخور وقيل
طبر و خور وقيل على أكواب
باعتبار المعنى اذ معنى يطوف
عليهم ولدان مخلدون باكواب
ينعمون بأكواب وقيل
في وأرجلكم بالخفض انه عطف
على أيديكم لأعلى رؤسكم اذ
الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه
خفض لجمارة رؤسكم والذي عليه
المحققون أن خفض الجوار يكون
في النعت قلد لا كما مثلنا
وفي التوكيد نادرا كقوله
يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل اذا انفلت عرا الذنب
قال الفراء أنشدني أبو الجراح
بمخفض كلهم فقلت له هلا قلت
كلهم يعني بالنصب فقال هو خير
مما قلت - أنا ثم استنشدته اياه
فأنشدني بالخفض ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع من
التجاور وقال الزمخشري لما كانت
الارجل من بين الاعضاء الثلاثة
المغسولة تغسل بصب الماء عليها
كانت مظنة الاسراف المذموم
شرعا فعطفت على الممسوح
لالتمسح ولكن لينبه على وجوب
الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل
الى الكعبيين فجىء بالغاية اماطة
لظن من يظن انها ممسوحة لان
المسح لم تضرب له غاية في الشريعة
انتهى * (تنبيه) * أنكر السيرافي
وابن جني الخفض على الجوار
وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لـ

للعلم به وان كان ضمير الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقبل هذا بحرف ضب خرب الحجر
ثم اضيف فقبل هذا بحرف ضب خرب الحجر ثم أتى بضمير الحجر مكان الحجر وقيل خرب واستتر
الضمير في خرب فقد تحمل خرب ضميرين ضمير الحجر وضمير الموصوف الذي استتر أو لا نقول
المصنف واستتر أي في خرب فعند مجوز فتحمل الوصف لضميرين (قوله بتنوين) أي
خرب وقوله ورفع الحجر أي على الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ) وذلك لان الصفة
انما هي للضب وأجريت على الحجر (قوله لاقاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة لرجل
جارية على غير من هي له وقوله وقول السيراني أي في الجواب عن الالزام وحاصله أنه أن
قاعدتين في المثال صفة لرجل لان المعطوف على الصفة صفة وهي جارية على غير من هي له
لان ضمير قاعدتين للابوين ولم يبرز الضمير فيها واللقيل قاعدتين هما فكذا جاز عدم الابرار
في قاء - دين فليجز في خرب (قوله لان ذلك) أي جعل الوصف الجاري على غير من هو له
غير محتوي على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز في الوصف الثاني) أي لاشتماله على
ضمير الموصوف استلزما فكذا جاز على من هو له - بيان ذلك ان الضمير في قاعدتين عائد
على الابوين المشتمل على ضمير الرجل لان الضمير في أبواه للرجل وضمير قاعدتين عائد على
الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ فقاعدتين مستلزم لضمير الرجل ففعل تعيين ابرار
الضمير في الصفة اذا جرت على غير من هي له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزما
والا لم يجب الابرار (قوله انما يجوز في الوصف الثاني دون الاول) أي وخرب في المثال
ليس وصفا ثانيا مثل قاعدتين فقياس خرب على قاعدتين قياس مع الفارق (قوله
على ماسيأتي) أي في القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أي مما يعطى حكم المجاور
واعلم ان ما ذكره من الامثلة ما عدا قوله سلاسل في الآية الاولى حذفه لانه لا دخل له
في الاعراب الذي وعدته انما يأتي في كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله هنأني)
أي أتاني هنينا بلام شقة وقوله ومرأني أي جعل عيشي مرأيا أي جيد المعيشة
مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند راقترانه بهنأني طلبا للمشاكلة (قوله بقصة
فكسرة) أي فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا للمشاكلة ما قبله (قوله كذا قالوا)
أي قال العلماء ان الكسروا السكون في رجم نجس لاجل المشاكلة (قوله وانما يتم
هذا) أي ما قالوه وقوله أن لو كانوا أي العرب لا يقولون هنأني عند اجتماع رجم
ونجس (قوله وحينئذ) أي وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسروا
وقوله انما هو الالتزام أي التزام الكسروا السكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد
(قوله وأما اذا لم يلتزم) أي الكسروا السكون عند الاجتماع بأن كانوا تارة يكسرون
النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا يكون الكسروا
الاسكان شاهدا للتناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجم (قوله في كل فعل) أي في كل
كلمة على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد

بتنوين ورفع الحجر ثم حذف الضمير
للعلم به وحول الاسناد الى ضمير
الضب وخفف الضمير كذا نقول
مررت برجل حسن الوجه
بالإضافة والاصل حسن الوجه
منه ثم أتى بضمير الحجر مكانه لتقديم
ذكره فاستتر وقال ابن جني الأصل
خرب حجره ثم أتى بضمير المضاف اليه
عن المضاف فارتفع واستتر
ويلزمهما استتار الضمير مع جريان
الصفة على غير من هي له وذلك
لا يجوز عند البصريين وان أمن
اللبس وقول السيراني ان هذا
مثل مررت برجل قائم أبواه
لاقاعدتين مردود لان ذلك انما
يجوز في الوصف الثاني دون الاول
على ما سبأني ومن ذلك قولهم
هنأني ومرأني والأصل أمرأني
وقولهم هو رجم نجس بكسر
النون وسكون الجيم والاصل
نجس بفتح فكسرة كذا قالوا
وانما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون
هنأني بفتح فكسرة
وحينئذ يكون محل الاستشهاد
انما هو الالتزام بالتناسب وأما اذا
لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم
رجم اذ يقال فعل بكسرة فسكون
في كل فعل بفتح فكسرة نحو
كف ولبن وبنق

أو غير حرف حلق كما ذكره من الامثلة والهم في تحقيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين
وابقاء الفاء على الفتح كفتح ذكته في الاسم وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق
فحكمه حكم الاسم الذي عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع
فائه لعينه في الحركة فيكون لك في نحو شهد ونفذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الاول
واسكان الثاني وكسر الاول واسكان الثاني وكسرهما وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو
علم فليس فيه من الفرعية الاوجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى
هذا يخرج اللفز وهو قوله * خليلي دمع العين حزنا كوى القلب * بسكون الميم وفتح
العين من دمع ورفع العين (قوله وقولهم) عطف على قوله سابقا قولهم هنأني (قوله
بضم دال حدث) أي والاصل بفتحها فضمت قصدا للمناسبة الازدواج (قوله بصرف
سلاسل) أي ليناسب ما بعده وهو أغلا لا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأزورات)
أي فهمز الاول لتناسب همز الثاني ومشاكلته أي ارجعن وعليه ~~كن~~ الوزر لا الاجر
وقال النبي صلى الله عليه وسلم اهن ذلك لانهن كن جالسات يتظرن جنازة (قوله
بالهمزة) أي لمجاورة المهموز وهو الاخرة (قوله أحب المؤمنين الخ) البيت لجرير
يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجمعة بنته وكانا يوقدان نار القري (قوله على
اعطاء الواو الخ) أي وكذا يؤقنون في الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أي والوار
اذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قباها همزة ولكن في هذا شيء وذلك لان القاعدة اعطاء
الشيء حكم مجاور ذلك الشيء وهنا ليس الامر كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك
الخ) حاصله أن لام الكلمة اذا كانت واو وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء
وتدغم فأجرى عين الكلمة في ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خير بان هذا خارج عن
القاعدة فأمل اه تقرير دردير (قوله في عصى) أصله عصور وقعت الواو متطرفة فقلبت
ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظا) هذا ظاهر في تغاير المعنيين
فلا يشمل نحو وأحسن بي أي لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاولى ان التضمين
الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناده ولو في الجملة أعني باتحاد وتناسب (قوله ان تؤدى
كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر في أن الكلمة تستعمل في حقيقتها ومجازها الا ترى أن الفعل
من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يتنعون من نسائهم بالخاف وليس
حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب
اطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الايلاء مراد به ذاك المعنيان جميعا وذلك
جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أي الجمع المذكور انما يتأتى على قول الأصوليين
ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانين من اشتراط كونها
مانعة من ارادة المعنى الحقيقي فقبل ان التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقد راسد
العامل مع بقاء الفعل مستعملا في معناه الحقيقي فالفعل المذكور مستعمل في معناه

وقولهم أخذ ما قدم وما حدث
بضم دال حدث وقراءة جماعة
سلاسل وأغلا لا بصرف سلاسل
وفي الحديث ارجعن مأزورات
غير مأزورات والاصل موزرات
بالواو لانه من الوزر وقراءة أبي
حبة يؤقنون بالهمزة وقوله
أحب المؤمنين الى موسى
وجمعة اذا ضاء هما الوقود
بهمز المؤمنين وموسى على اعطاء
الواو المجاورة للضمه حكم الواو
المضمومة فهمزت كما قبل في وجوه
أجوه وفي وقت أقت ومن ذلك
قولهم في صوم صيم جلا على
قولهم في عصى وكان أبو
على يشد في مثل ذلك
* قد يؤخذ الجار مجرم الجار *
* (القاعدة الثالثة) *
قد يشربون لفظا معنى لفظا فمعطونه
حكمه ويسمى ذلك تضمينا وقائده
ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين

قال الزمخشري الا ترى كيف رجع معنى ولا تعد عيناً عنهم الى قولك ولا تقم عيناً بمجاوزين الى غيرهم ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم أى ولا تضموها اليها آكلين انتهى (٤٠١) ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى الرث الى نسايتكم

ضمن الرث معنى الافضاء فعدى
بالي مثل وقد أفضى بعضكم الى
بعض وانما أصل الرث أن يتعدى
بالباء يقال أرفث فلان بامرأته
وقوله تعالى وما تفعلوا من خير فلان
تكفروه أى فلن تحرموه أى فلن
تحرموها وبه ولهذا عدى الى
اثنتين لا الى واحد وقوله تعالى
ولا تعزموا عقدة النكاح أى
لا تنووا ولهذا عدى بنفسه
لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون
الى الملا الاعلى أى لا يصغون
وقولهم سمع الله لمن حمده أى
استجاب فعدى يسمع فى الاول
بالي وفى الثانى باللام وانما أصله
أن يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون
الصيحة وقوله تعالى والله يعلم
المقصد من المصلح أى يميز ولهذا
عدى بمن لا بنفسه وقوله تعالى
للذين يؤلون من نسائهم أى يمتنعون
من رطه نسائهم بالخلف فلهذا
عدى بمن ولما خفي التضمن على
بعضهم فى الآية ورأى أنه لا يقال
حلف من كذا بل حلف عليه
قال من متعلقة بمعنى للذين كما
تقول لي منك مبرة قال وأما قول
الفقهاء آلى من امرأته فغلط
أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق
فى الآية وقال أبو كبير الهذلى
جلت به فى ليلة من ردة
كرها وعقد نطقها لم يحلل
وقال قبله

الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الاخرى معونة القرينة اللطيفة فقولنا أحد
الملك فلاناً معناه أحد منهن الملك حمده ويقاب كذبه على كذا أى نادى على كذا فعنى
الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على أنه قيد لمعنى الفعل المذكر ووزعم بعضهم أن
التضمن بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالاً من فاعل المذكر
يسمى تضميناً يانياً وأنه مقابل للنحوى وقيل ان التضمن من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقى
قديماً وهذا هو الذى اعتبره الزمخشري فعلى مذهب السعد يقال ولاناً كالأموالهم
ضامها الى أموالكم وعلى مذهب الزمخشري تقول ولا تضموها اليها آكلين وقيل ان
التضمن من الكتابة أى لفظاً أريد به لازم معناه فالأقوال خمسة وانظر ما يبان صحة الأخير
منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين الى غيرهم) أى فى حال كونهم مجاوزين
ومنصرفين الى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي أعنى الفقراء (قوله لا الى واحد)
أى فنائب الناعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الاول) أى فى الموضع الاول
وقوله وفى الثانى مراده انه ثان فى المائة والا فالاول يسمعون والثانى سمع (قوله وانما
أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشف فان قلت أى فرق بين سمعت فلاناً يتحدث
وسمعت حمديته وبين قولك سمعت ألى حمديته قلت المعنى بنفسه يفيد الادراك فقط
والمعنى بلى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالخلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمن
معنى يمتنعون مع معناه الاصل وهو الخلف (قوله بمعنى للذين) أى لا بقوله يؤلون
والاوضح متعلق للذين أى التبرص كائن للذين وكان من نسائهم (قوله لي منك مبرة)
أى مبرة كائنة لي وكان منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمه فهما صحيحا
اذ فهموا أن قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أى فى وصف
ربيبة تأبطشرا والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى
على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر الى الارض وانما ذكر ان أمه كانت كرهة لان
ذلك عند العرب من الحالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت ان
تنجب الولد أى تأتى بالولد فنجيبا كرميا فأغضبهم عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان
السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ
كامل ويكون كمال الشهوة لا يبه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل)
أى غير مفكوك وبعده

فأنت به حوش الفؤاد بطننا * شهد اذا ما نام ليل الهوجل

(قوله عن حملن) ضمير حملن للنساء وان لم يجزلهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقب الكتابة
الحال الماضية ولهذا عملته نحو وكلمهم باسط ذراعيه واطافة حبل لانتطاق من اضافة
الصفة للموصوف أى النطاق المحبوك أى المنقوش والحبل شقة تشد به المرأة وسطها
والحبل الطى والطريق فى الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أى فكان فى زمن الشباب

من حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل

غير مهبل أي غير كثير اللحم من قولك جبل اللحم أثقله والضمير في به عائد على من باعتبار
لفظها والمعنى أن هذا الفق من الفتيان الذين حملت بهم الالهات وهن غير مستعدات
للفراس فنشأ محمودا مرضيا (قوله مزودة) بلزاي كما قاله الشمني وقوله ويروي أي
وهو يروي لانه لا يروي الا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أي مثله
في الاسناد المجازي اذا الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس
بقوى) أي ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع انه الحقيقة أي لان الدعور
وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) أي حين نصب مذعورة
على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أي لانه لبيان الواقع فلا دخل له في المدح لان كون
حمله ابلا أو غيرا لا يدخل له في المدح وأما على رواية الجرف فالمعنى قوى لان كونه
حمله في ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد أن أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهم ما) أي
في البيت حيث قال حملت به وقال ممن حملن به (قوله مجنى) المجن يكسر الميم الترس
والجمع مجان بفتحها أخذ من الجنة وهي السترة لان صاحبها يستتر به عما يقصده
من مكروه وقال بالياء المثناة الصيغة أي باغضا وهاجرا وضبطه الشمني بالموحدة
واعمل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق شخصة المثناة أي هاجرا وزياد هو ابن
أبيه الذي استلمقه معاوية بن أبي سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه من أبيه أسلم
في زمان أبي بكر وولد في عام الفتح على فراش الحرث بن كلدة من زوجته سليمة جاريته
وولي العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أي التضمين
كثير وقوله قال أبو الفتح دلي لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا رعا
يؤيد القول بأن التضمين قياسي وقيل الثاني فقط وظاهره انه ليس كل حذف مقبسا وكذا
المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشيء ما غيره) وذلك بأن يطلق
اسمه على الآخر وينتفي بهذا الاعتبار قصد اليه والى الآخر جميعا حتى يكون معنى
الابوين المسمين بالاب قال التفازاني أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من
أى أنواعه لم أر أحدا حمله لكونه أنت خير بأن قول المصنف للتماسب يقتضي
أن الأول أعنى التغليب للتماسب استعارة لا مشابهة والثاني وهو التغليب للاختلاط
مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر في جملة الام بأمتلا وأما ابوين فحقيقة ومجاز
باعتبارين أو انه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير
(قوله تناسب بينهم ما) أي بأن كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلهذا
قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب للتماسب وكذا المشرقين والمغربين والعسمريين
ومثال التغليب للاختلاط ما يأتي بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم أن السدس
للمجموع (قوله وفي الاب والخالة) أي بناء على أن زوجة يعقوب في ذلك الوقت هي خالة
يوسف وان أمه ماتت وقيل ان الموجودة اذ ذاك انما هي أمه وعلى الاول فالتغليب

مزودة أي مذعورة ويروي بالجر
صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى
وبالنصب حالا من المرأة وليس
بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر
الدلة حينئذ لا كبير فائدة فيه
والشاهد فيهم ما انه ضمن حمل معنى
علق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل
حملته أمه كرها وقال الفرزدق
كيف تراني قال يا مجنى
قد قتل الله زياد اعنى

أي صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال
أبو الفتح في كتاب التمام أحسب
لوجع ما جاء منه بل جاء منه كتاب
يكون مثين أو رافاه

* (القاعدة الرابعة) *

انهم يغلبون على الشيء ما غيره
لتناسب بينهما أو اختلاط قلها هذا
قالوا الابوين في الاب والام ومنه
ولا يويه لكل واحد منهما السدس
وفي الاب والخالة

ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب وانما الخافقان المغرب ثم انما سمي
خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي (٤٠٢)

فارتنى القمرين في وقت معا
أي الشمس وهو وجهها وقرأ السماء
وقال التبريزي يجوزانه أراد قرا
وقرا لانه لا يجتمع قران في ليلة
كما أنه لا يجتمع الشمس والقمر
انتهى وما ذكرناه امدح والقمران
في العرف الشمس والقمر وقيل
ان منه قول الفرزدق

أخذنا بآفاق السماء عليكم
لنا قراها والنجوم الطوالع
وقيل انما أراد محمد او الخليل عليهما
الصلاة والسلام لان نسبه راجع
اليهما بوجه وان المراد بالنجوم
الصحابه وقالوا العمرين في أبي بكر
وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب
وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب
ويردبانه قيل لعثمان رضى الله
عنه نسألك سيرة العمرين قال نعم
قال قتادة اعتق العمران فمن
بينهما من الخلفاء أتهات الاولاد
وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا
المجاهدين في روية والحجاج
والمسروتين في الصفا والمسروة
ولاجل الاختلاط أطلقت من
على ما لا يعقل في نحو فتم من
يشى على بطنه ومنهم من يشى
على رجلين ومنهم من يشى على
أربع فان الاختلاط حاصل
في العموم السابق في قوله
فعلى كل دابة من ماء وفي من
يشى على رجلين اختلاط آخر
في عبارة التفصيل فانه يم الانسان والطائر واسم مخاطبين

للمناسبة أي وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الابوين أي وقالوا
المشرقين والمغربين قبل انه لا تغليب في هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء
ومغربهما وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله
وانما الخافقان المغرب) أي وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافقان محل الخفوق أي
الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق
اضطرب لا اضطراب الارباع أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أي
وقالوا القمرين فغلب هنا المذكور على المؤنث اذ لا بد للمغلب من مزية فيغلب المذكور على
المؤنث والاشرف على غيره (قوله واستقبات الخ) قبله

نشرت ثلاث ذوات من شعرها * في ليلة فارت لبالي أربعا
(قوله يجوزانه أراد قرا وقرا) أي وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله
لانه لا يجتمع الخ عليه لانه أراد قرا وقرا وصرح التعجب لانه الخ اه تقرير رددير
(قوله انه أراد قرا وقرا) أي ان القمر انطبع في صفاء وجهها فارتأيتهما كما قال
واذا نظرت الى محاسن وجهه * الفيت وجهك في سناه غريفا

هذا هو الابلغ ويشير بقوله معا لا ما يتبادر من انه نظراهما والقمر في محله والحاصل ان
كلام التبريزي محتمل لامرين وجهه على ما قلناه ابلغ وعلى كل منهما لا تغليب في البيت وما
قاله المصنف من التغليب امدح (قوله امدح) أي لان جعل وجهها شمس ابلغ وأعظم
ولان القمرين في العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجهها واحدا للامدح (قوله
والقمران في العرف) أي كما يشهد له التعريف بال المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزي
التنكير (قوله ان منه) أي من التغليب (قوله لنا قراها) أي الشعر والقمر والمراد
بالنجوم الكواكب (قوله انما أراد) أي بالقمرين محمد او الخليل مجازا (قوله وقالوا
العمرين) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثرا استعماله وقوله فلا تغليب أي
في كل ما ورد فيه العمرين (قوله قيل لعثمان) أي وقد كان قبل عمر بن عبد العزيز
(قوله سيرة العمرين) أي أبي بكر وعمر (قوله وهذا) أي قوله أعنتق الله - مران (قوله
أطلقت الخ) أي على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من
ماء) أي ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فتم من يشى على بطنه الخ وفيه أيضا
اختلاط آخر لان الذي يشى على رجلين يم الانسان وغيره (قوله واسم مخاطبين)
عطف على من من قوله أطلقت من على ما لا يعقل أي لاجل الاختلاط أطلقت من
على ما لا يعقل وأطلق اسم مخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في هذه الآية
ويان ذلك ان لعلكم متعلقة أي لها تعلق رارتباط بخلقكم وخلق واقع على مخاطبين
وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالوصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من

قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلمكم تتقون واعلمهم يتقون لكن غاب المخاطبين على الغائبين فقبل لعلمكم تتقون والمراد بالجميع وإيت لعل متعلقة بأعبدوا ينتفي التغليب اظهروا أنه ليس المراد أعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفيض اليه من تعليل الشيء بنفسه (قوله على الغائبين) أي للعموم السابق (قوله لعلمكم تتقون) أي خالقكم وخالق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل أنه تقى ثم غاب وهو الذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير المخاطب في لعلمكم علم ما (قوله لا بأعبدوا) أي لا يلزم تعليل الشيء بنفسه أي أعبدوا لاجل التقوى والتقوى هي العبادة (قوله والمذكرون) أي ولاجل الاختلاط أطلق اسم المذكورين فهو عطف على المخاطبين أي أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكورين (قوله والمذكرون على المؤث الخ) يعني ولاجل الاختلاط أطلق وصف المذكورين على المؤث وهو ذاهو تغليب المذكور على المؤث في صفة مشتركة بينهما ما نطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الأخرى بعلامة فإذا أريد معها أي بصيغة المذكور كقوله تعالى وكانت أي صريم من القاتنين أي المطيعين فعادت الاني من المذكور حيث جعلت بمنزلة في التعبير بلفظ يخص به المذكور وضعاً أهدم ما بيني (قوله في و) كانت من القاتنين أي فلول يغلب اقال من القاتنات (قوله والملائكة) أي وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من جنس آخر مفرد فمما بين تلك الأفراد بأن يطلق اسم ذلك الجنس متناولاً لذلك الفرد كقوله تعالى واذقنا للملائكة اسجدوا الآية فإن إبليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الأمر بالسجود وكان استثناءه من قوله تعالى فسجدوا متصلاً على ما هو الأصل في الاستثناء (قوله ويجوز أن يكون منقطعاً) وجهه أنه ليس بملك فلا يتناول اسم الملائكة لكن ذكر الآباء والاستكبار يدل على أنه مأور بالسجود تبعاً كالعامة مع العلماء وإن لم يتناول لفظ الملائكة (قوله ويجوز أن يكون منقطعاً) أي بالنظر للمعنى الحقيقي أي نظراً لكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أي فأنهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا في العود عليه وإن كان حقه أن لا يستعمل إلا في قومه وفي الخطاب أي في قوله لتعودن تغليب أيضاً للاختلاط لأن الخطاب في ألتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معه مع أن المخاطب انما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تغليباً أحدهما تغليب اتباعه عليه في نسبة العود إلى تلك الملة وهذا مذكور في المتن والثاني تغليب شعيب في الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع أن المخاطب هو فقط (قوله يذروكم فيه) أي فإن الميم شامل للعاقل والغيره فلولا أنه غلب لقال يذروكم ويذروكم كن وغلب الخطاب على الغيبة لأن الكاف في يذروكم صادق بالانعام الذي هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب في لكم فلولا أنه غلب الخطاب لقال يذروكم وإياهم (قوله فإن الخطاب فيه) أي في قوله يذروكم

على الغائبين في قوله تعالى أعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلمكم تتقون لأن لعل متعلقة بخلقكم لا بأعبدوا والمذكرون على المؤث حتى عدت منهم في وكانت من القاتنين والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في فسجدوا إلا إبليس قال الزمخشري والاستثناء متصل لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ثم قال ويجوز أن يكون منقطعاً ومن التغليب ألتعودن في ملتنا بعد لتخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذروكم فيه فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام

(قوله فغلب المخاطبون والعاقلون الخ) أى ففى الآية تغليبان لأن المعنى جعل لكم أى خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أى من جنسكم أزواجاً أى حلائل أو ذكورا وإناثا وخافوا للانعام من جنسها أزواجاً يذروكم أى يبتكم ويكثر كم أيها الناس والانعام فيه أى فى هذا العمل الذى هو منبع التكثير بالناسل والتوالد فى لفظ كم غلب المخاطبون أعنى الناس على الغيب أعنى الانعام والاقال يذروكم وإياهم وغلب فيه أيضا العقلاء على غيرهم والاقال يذروكم وإياهم قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جى بالكاف لا بالهاء وتغليب العـ قـ لـ جى بالميم لا بالنون اه دما ميني (قوله وهو ان جعل للناس الخ) أى وهو جعل الأزواج للناس والانعام (قوله ولكم فى القصاص حياة) لما كان مشروع عـ القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة لها فلهذا عبر بنى دون الباء (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) أى فائداه مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل أنتم قوم تجهلون) أى أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعنى أن الآية الثانية من قبيل ماروعى فيه المعنى دون اللفظ وذلك لأن تجهلون صفة لقوم فقطضى الظاهر أن يكون ضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لـ كن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة وأما الآية الاولى فروعى فيها اللانظ لأن الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه دما ميني (قوله وانما هذا) أى قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لأن مجهلون وصف لقوم الذى هو من قبيل الغيبة لـ كن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشننى لا يخفى أن مراعاة المعنى لا تدفع التغليب اذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا أى ان الذين فى اللفظ من قبيل الغيبة وان كان فى المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعى اللفظ فقيل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال آمنتم لأن من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى (قوله اهداهم وقوعه) فهو قام زيد وضرب زيد عمرا (قوله أى فشاركنا قضاء العدة) أى لانه اذا مضت العدة فلا امساك (قوله أى لو شارفوا ان يتركوا) أى لانهم اذا ماتوا لم يأت حصول خوف منهم (قوله وقدمت) أى هذه الآية (قوله وزال الراسيات) أى شارفت الزوال لأن الراسيات من الصخر

فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذروكم فيه يبتكم ويكثر كم فى هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جى بنى دون الباء وتطيره ولكم فى القصاص حياة وزعم جماعة ان منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ

• (القاعدة الخامسة) •

انهم يعبرون بالفعل عن أمور
• اهداهم وقوعه وهو الاصل
• والثانى مشاركة نحو واذا طلقتم
النساء فبلغن أجلهن فأمسكن
أى فشاركنا قضاء العدة والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجاً
وصية لأزواجهم أى والذين
يشارفون الموت وترك الأزواج
يوصون وصية وليخس الذين
لو تركوا من خلفهم ذرية أى
لو شارفوا أن يتركوا وقدمت
فى فصل لو ونظائرهما ومما لم تقدم
ذكره قوله

الى ملك كاد الجبال لفقده
نزول وزال الراسيات من الصخر

بمثالث ارادته وأكرما يكون
ذلك بعد أداة الشرط نحو فاذا
قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم
الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى
أمرنا فانما يقول له كن وان
حكمت فاحكم بينهم بالقسط
وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم
به اذا تناجيتهم فلا تتناجوا باللاثم
والعدوان اذا ناجيتهم الرسول
فقدموا الآية اذا طلقت النساء
فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا
أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ومنه
في غيره فأخرجنا من كان فيها من
المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت
من المسلمين أى فأردنا الانخراج
واقدم خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا
للملائكة اسجدوا لان ثم للترتيب
ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر
فاذا حمل خلقنا وصورنا على
ارادة الخلق والتصوير لم يشك
وقيل هما على حذف مضافين أى
خلقنا أبائكم ثم صورنا أبائكم ومثله
وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا
أى أردناها هلاكها ثم تدلى أى
أراد الدنو من محمد عليه الصلاة
والسلام فتدلى فتعلق في الهواء
وهذا أولى من قول من ادعى
القلب في هاتين الآيتين وان
التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا
فأهلكناها ثم تدلى فدنى وقال
فارقنا من قبل أن نقاره
لما قضى من جماعنا وطرا
أى أراد فراقنا

لم تنزل بالفعل (قوله ارادته) أى ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) أى أردت
القراءة ويمكن هنا المشارفة لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) أى أردتم
القيام لها (قوله اذا قضى أمرنا) أى اذا أراد قضاءه وفيه أن القضاء نفس تعلق الارادة
وضعا والمصنف رأى أنه فعل الشئ وامضاؤه اه تقرير رددير (قوله وان حكمت) أى
أردت الحكم (قوله وان عاقبتهم) أى أردتم ذلك (قوله اذا تناجيتهم) أى أردتم المناجاة
وقوله اذا ناجيتهم الرسول أى أردتم ذلك (قوله اذا أتى أحدكم الجمعة) أى اذا أراد
أحدكم الايمان اليها (قوله ومنه) أى من التعبير بالفعل عن ارادته وقوله في غيره أى
في غير الشرط (قوله ولقد خلقناكم) الخطاب للموجودين حين نزول الآية وظاهر
الآية أن القول للملائكة اسجدوا وبعد وجود الصحابة وليس كذلك فيقول بعمل الفعل
على ارادته (قوله وقيل هما) أى خلقناكم وصورناكم أو ان ثم للترتيب الذكرى
لا الربى ففى هذه الآية محامل ثلاثة (قوله أى خلقنا أبائكم) أى آدم أى خلقنا حينما
غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله أردنا
اهلاكها) أى فظاهر الآية أن مجىء البأس بعد الاهلاك مع أن البأس يحصل قبل
الاهلاك (قوله أراد الدنو الخ) أى ان جبريل غفل للنبي على صورته الحقيقية في الافق
أى أفق السماء عند مطلع الشمس فرآه قد سد الافق الى المغرب فخرم غشا عليه وكان
قد سأل أن يريه نفسه على صورته التي خلق عليها فواءه بجرا ثم انه انتقل الى صفته التي
ينزل عليه فيها وأراد الدنو من محمد فتدلى أى تعلق في الهواء الى أن وصل الى النبي
وقرب منه فكان منه قدر قوسين وأدنى من ذلك حتى أفاق النبي وسكن روعه فاوحى
الله الى عبده جبريل ما أوحاه جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق
في الهواء) تفسيرا لتدلى (قوله وهذا أولى الخ) أى لان القلب خلاف الأصل (قوله
في هاتين الآيتين) أى وأن المعنى ثم تدلى النبي محمد من السماء فدنا من بيت المقدس
وحمله على القلب أن المتبادر أن الشخص يتدلى من العلو الى السفلى ثم يدنو فلذا قال
بالقلب وأما المعنى الاقل فليس المعنى عليه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من
جماعنا وطرا) أى اجتماعنا وفي التعبير بجماعنا غش خصوصاً مع قضاء الوطر والعجب
من المصنف في ايراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع أنه في غيبة عن ايراده بما أورده
من الكتاب والسنة وتظهر هذا البيت ما وقع في الحفاصة لابي تمام من قول الربيع
ابن مالك يرى مالك بن زهير العيسى

من كان مسرورا بمقتل مالك • فليأت نسوتنا بوجهه نهار

يجد النساء حواسرا يندبهن • بالصبح قبل تبليغ الامهار

ويروى • يبلطن أوجههن بالامهار • قال الامام المروزى انى لا نحب من ابى تمام مع
تكلفه رم جوائب ما اختاره من الايات كيف نزل قوله فليأت نسوتنا وهي لفظه شنيعة

وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله بدليل أنه قول بل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم * والرابع القدرة عليه (٤٠٧) نحو وعدا علينا أنا كنا فاعلين أي قادرين على الإعادة وأصل ذلك أن الفعل

وأصله المرزوق بقوله فليأت ساحتنا بوجه منار واء ترض على الريح في قوله بالصبح قبل تبليج الأسفار بأن الصبح لا يكون إلا بعد تبليج الأسفار فكيف يقول قبله وأجيب بأن المراد بقوله يندب به بالصبح أي بالمزاييا الواضحة كالصبح (قوله عكس هذا) أي يطلقون الإرادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله) أي فهم يفرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسوله بدليل المقابلة بالموثنيين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الأدباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة عليه) أي أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا أنا كنا فاعلين) قبله كما بدأنا أول خلق نعيده المكاف متعلقة بنعيده وضميره عائدا على أول خلق وما صدرية أي نعيد أول خلق بعد إعدامه كبدايتنا إياه وقوله وعدا منصوب بوعدا نامة تدرا أي ووعدا ناذلك وعدا علينا أنا كنا فاعلين أي قادرين على ما وعدنا به من الإعادة (قوله وأصل ذلك) أي سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن إرادة وقوعه والتعبير بالإرادة عن وقوعه وإيجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الأولى والأخيرة (قوله أي ونعلم) أي بحسب ما عندكم أي تعلموا أننا علمنا (قوله يحصل العلم) أي فإطلاق الابدال وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه شرطه) أي فإطلاق الشرط وهو سبب لغوي وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أي هل ينزل) هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك أي فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أي هل ينزل تفسير لفعل الانزال أي الحاصل المعنى لا للفعل فقط والا كان لا معنى له هل ينزل الانزال تأمل (قوله فعبر عن المؤاخذه الخ) أي أنه أطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوي وأراد المسبب وهو المؤاخذه (قوله وأما قراءة الكسائي) أي هل تستطيع ربك بالخطاب ونصب ربك وإدغام لام هل في تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أي هل تقدر على سؤاله أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تطلب الخ يشير إلى أن السين والتاء في الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثاني) أي إقامة المسبب مقام السبب (قوله أي فاتقوا العناد الخ) أي فقد أطلق المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضي) أي عن الأمر الماضي والأمر الآتي وقوله كما يعبرون عن الشيء الحاضر أي بعبارة مماثلة لما يعبر به عن الشيء الحاضر (قوله قصدا للاحضاره) أي الأمر الماضي أو الآتي (قوله لأن لام الابتداء للحال) أي فإذا دخلت على مضارع صيرته ناصا في الحال وأولى به مع أن الحكم مستقبل قصدا لاستحضار الصورة فاندفع ما يقال أن المضارع صالح للاستقبال (قوله اذ ليس المراد تقريب الرجلين) أي قرهما كما تفيد الإشارة بهما (قوله فخكيت) أي

يتسبب عن الإرادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالأول نحو ونبلو أخباركم أي ونعلم أخباركم لأن الابتلاء الاختبار والاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغمبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه أي هل ينزل علينا ربك مائدة أن دعوته ومثله فظن أن إن تقدر عليه أي إن تؤاخذه فعبير عن المؤاخذه بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أو هل تطاب طاعة ربك في انزال المائدة أي استجابته ومن الثاني فاتقوا النار أي فاتقوا العناد الموجب للنار

(القاعدة السادسة)

أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا للاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الأخبار نحو وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لأن لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي

عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذ وانما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فخكيت

الى النبي صلى الله عليه وسلم بمنزل ما وقعت (قوله قصد الخ) أى والا فمكان مقتضى
الظاهر أن يقال فأنار بحساب (قوله قطعا) أى متفرقة وقوله ثم تتضام أى فتصير قطعة
واحدة (قوله ركما) أى بعضه فوق بعض (قوله أى فكان) أى فهو مجازى الهيئة
عكس أى أمر الله فان التجوز فيه فى المادة (قوله فكانما خرم السماء) أى بخبر
لان يشرك مستقبل (قوله وزيد أن غن) أى وأردنا أن غن الخ وأرينا فرعون الخ
(قوله أى يسط الخ) أى فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع
فى الماضى واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أى من أن
باسط للحال تأويلا وعلى أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج الخ) قبله واذا قلتم نفسا
فاذا رأتم فيها أى واذا ذكرنا أى يابى اسرائيل اذ قلتم نفسا فاذا رأتم أى تخصم
وتدافعتم بسببها والله مخرج أى يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالخراج
مستقبل بالنسبة لوقت التدارى لأنه كان حاصل فى الحال فهو من حكاية الحال
المستقبله حيث فرض الخراج الواقع فى المستقبل حين التدارى واقعا فى الحال وعبر
عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أى يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة
عند موسى لأن الخراج حاصل فى الحال (قوله وقت التدارى) أى الخصم والتدافع
وان كانت ماضية وقت قص ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وانزال هذه الآية عليه
(قوله وفى الآية الاولى) أى باسط (قوله حكيت الحال الماضية) أى لان البسط وقع من
الكذب فيما مضى قبل اعلام النبي بذلك ففرض واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل
(قوله ومثلها) أى مثل الآية الاولى وعى وكلهم باسط ذراعيه فى حكاية الحال
الماضية وقوله جارية بالرفع خبر مبتدأ محذوف يرجع لما تقدم ان كان او المعنى
محبوبتى جارية ويجوز الجز برب محذوفة والايماض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب
(قوله فى رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية الحال الماضية (قوله
يغشون) أى يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلابهم
صارت لم تهز على أحد أى لم تصوت عليه لاعتيادها على مجي الضيفان فقوله لا تهز بمعنى
لم تهز لكنه عبر بالمضارع لحكاية الماضى فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون
الخ هذا مصدر بيت عجزه * لا يسألون عن السواد المقبل * ومز الكلام على هذا
البيت فى مصحف حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل
بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الأنوف من الطراز الاول
(قوله لم يصح الرفع) أى لتهز وقوله لانه لا يرفع أى الفعل الواقع بعد حتى الا اذا كان
للحال حقيقة أو تأويلا كما فى البيت والاية قال فى الخلاصة
وبعد حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبل

ومثله والله الذى أرسل الرياح
فتشير حسابا قصد بقوله سبحانه
وتعالى فتشيرا حضارة تلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة
الباهرة من انارة الحساب تبدو
أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين
أطوار حتى تصير ركما ومنه ثم قال
له كن فيكون أى فكان ومن يشرك
بالله فكانما خرم السماء فخطفه
الطير أو تهوى به الريح فى مكان
محبوب وزيد أن غن على الذين
استضعفوا فى الارض الى قوله
تعالى ونرى فرعون وهامان ومنه
عند الجمهور وكلهم باسط ذراعيه
أى يسط ذراعيه بدليل ونقلهم
ولم يقل وقلبياهم وبهذا التقرير
يندفع قول الكسائى وهشام
ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى
يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم
تكتمون الا ان هذا على حكاية
حال كانت مستقبلة وقت
التدارى وفى الآية الاولى
حكيت الحال الماضية ومثلها
قوله

جارية فى رمضان الماضى
تقطع الحديث بالايماض
ولولا حكاية الحال فى قول حسان
* يغشون حتى لا تهز كلابهم *
لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا هو
للحال

(قوله ومنه) أي ومن الحال الواقع بعد حتى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع في يقول (قوله ان اللفظ) أي كان والفعل مثلاً وتوله **يكون** على تقدير أي بأن يكون مؤقلاً بمصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بأن يؤقلاً باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤقلاً بفتري) قال الدماميني قد تقدم في الباب الاوّل في فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون انه لو قيل بأن كان تامة وأن يفتري في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراءه هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل على تأويل (قوله ان ثبت) أي نيات ثم يؤقلاً بآيات فالمصدر مؤقلاً باسم الفاعل أي ما الفتية نابت اللحي ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل أي ما فتوة الفتية نابت اللحي ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاوّل (قوله اللحي) بكسر اللام وضعها وكلاهما جمع طيبة بالكسر فأما الكسر فيهما فهو مثل قرينة وقرب وأما الضم في الجمع والكسر في المفرد فنزل ذروة وذرى (قوله ند) الندى الجواد يقال ندى اذا اجاد فهو ند (قوله على ذلك) أي على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل باسم الفاعل أي القائم (قوله عدم صلاحيتها) أي صلاحيتها ان وقوله في الا **ن** ترا الذي هو وقوعها بعد عسى فان انما تقع كثيراً بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافاً لابي الحسن) أي الاخذش القائل بعدم الزائدة (قوله وأما قول أبي الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لانه مع انها قد عملت في البيت وهي زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله في بيت الحماسة) هو ايزيد ابن حماد السلقى (قوله حتى يكون عزيز الخ) قبله

اني حدثني شيبان اذ حدثت * نيران قومي وفيهم شبت النار
ومن تكرمهم في المحل انهم * لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون في وقت الجماعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكفون أكثر منه ومن تكادهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه محلاً يشكك به في نفسه هل هو جارهم أو من أنفسهم وضميتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزاً بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم - م انه جار أي يعاملونه بهذه المعاملة الى أن يكون عزيزاً بعناية واحد من أنفسهم أو أن يبين أي يفارق وهو مجتمع الشمل والحال مختار لذلك غير مضطر وقوله في نفوسهم في نسخة من بدل في (قوله أو أن يبين جميعاً) أي أو أن يفارق مجتمع الشمل والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مقول أبي الفتح أي ويجوز أن تكون ان الناصبة كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار بعد - د هـ لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله يجوز كون ان زائدة الخ) أي وأما غير أبي الفتح فيرى أن البيت زائدة في البيت وأنما ظهرت في المعطوف على

ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول بالرفع
* (القاعدة السابعة)

ان اللفظ قد يكون على تقدير
وذلك المقدر على تقدير آخر فهو
قوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفتري من دون الله فان يفتري
مؤقلاً بالافتراء والافتراء مؤقلاً
بفتري وقال

أعمرنا ما الفتية ان ثبت اللحي
ولكنما الفتية كل قى ند

وقالوا عسى زيد أن يقوم فقبل
هو على ذلك وقبل على حذف

مضاف أي عسى أمر زيد أو عسى
زيد صاحب القيام وقبل ان زائدة

ويرده عدم صلاحيتها للسقوط
في الاكثر وانها قد عملت والزائد

لا يعمل خلافاً لابي الحسن وأما
قول أبي الفتح في بيت الحماسة

حتى يكون عزيزاً في نفوسهم
أو ان يبين جميعاً وهو مختار

يجوز كون ان زائدة

فلان النصب هنا يكون بالعطف
لابان وقبل في ثم يعودون لما قالوا
ان ما قالوا بمعنى القول والقول
تأويل القول أي يعودون للقول
فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات
وقال أبو البقاء في حتى تنفقوا مما
تحبون يجوز عند أبي على كون ما
مصدرية والمصدر في تأويل اسم
المفعول انتهى وهذا يقتضي أن
غير أبي على لا يجوز ذلك وقال
السراي اذا قيل قاموا ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فاما مصدرية
وهي وصلت حال وفيه معنى
الاستثناء قال ابن مالك ف وقعت
الحال معرفة لتأولها بالنكرة
انتهى والتأويل خالين عن زيد
ومتجاوزين زيدا وأما قول ابن
خروف والشاويين ان ما وصلت
نصب على الاستثناء فغلط لان معنى
الاستثناء قائم بما بعدهما لانهما
والمصوب على معنى لا يليق ذلك
المعنى بغيره

*(القاعدة الثامنة) *

كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوائل فن ذلك كل شاة
وسخطها بدوهم
* وأي فتى هيجاء أنت وجارها *
ورب رجل وأخيه وان نشأت نزل
عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز
كل سخطها ولا أي جارها ولا رب
أخيه ولا يجوز ان يقيم زيد قام
عمر في الاصح الا في الشعر كقوله
ان يسموا سبة طاروا بها فريحا *

المصوب بعد حتى وان كانت لازمة للاضمار في الاوّل نظر الى أنه يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوائل فمثل البيت من أمثلة القاعدة الثامنة الآية ويمكن وجه ثالث
وهو أن تكون مصدرية كما يراه غير أبي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على
خبر يكون وهو عزيزا على تأويل المصدر باسم الفاعل أي حتى يكون عزيزا أو باثنا فيكون
البيت من أمثلة القاعدة السابعة التي الكلام فيها الآن اه دما ميني (قوله فلان النصب
الخ) أي فلا يرد لان النصب بالعطف لابان (قوله أي يعودون للقول فيهن) أي بالامسالك
لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن الزوجات) وقبل ان المعنى يعودون لضد ما قالوا
(قوله والمصدر) أي حتى تنفقوا من الحب وقوله في تأويل اسم المفعول أي حتى تنفقوا
من الامر المحبوب (قوله أن غير أبي على لا يجوز ذلك) أي وهو كذلك لانه يغني عن هذا
التكلف جعل ما وصلوا اسما محذوفا عائد (قوله وهي وصلت حال) أي قاموا حال
كونهم خلوزيد (قوله والتأويل الخ) أي فقد أوتت ما وصلت بها المصدر وأوّل المصدر باسم
الفاعل (قوله لان معنى الاستثناء) أي وهو الاخراج قائم بما بعدهما وهو زيد في المثال
أي فكيف يقال ان ما وصلت بها نصب على الاستثناء (قوله على معنى) أي على الاستثناء
أي وهو ما بعدهما (قوله لا يليق) أي لا يليق قيام ذلك المعنى أعني الاستثناء
والاوضح لا يقوم وقوله بغيره صدوقه هنا ما وصلت (قوله وسخطها) السخط ولد الشاة
ذكر أو أوتى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع أن كلالا تضاف لمعرفة مفردة
فيجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وأي فتى) مضاف ومضاف اليه
وفتى مضاف وهيجاء مضاف اليه وجارها عطف على فتى والمعطوف على الجرور مجرور
وفيه أنه يلزم عليه تسلط أي على جارها مع أن أي لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب
بأنه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاوّل (قوله وأخيه) عطف على رجل ويغتفر في الثاني
لان رب لا تجر الانكسرة لمعرفة (قوله تنزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له
(قوله ولا يجوز ان يقيم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواقع في الآية الا أنه
تجانب الآية (قوله في الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر
بل يقع في النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقيم ليلة القدر ايمانا واقتسابا
غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسموا سبة) السبة هي ما يسب فاعلها وقبله
كافي الحامسة

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بشر عندهم اذنوا
جهلا علينا وجينا من عدوهم * فثبت الخلتان الجهل والجهن

أي جمعوا جهلا على القريب وجينا من العدو (قوله اذا تضاف الخ) علة لقوله ولا
يجوز كل سخطها الخ وقوله اذا تضاف كل وأي الخ هذا مسلم في أي وأما كل فغير مسلم
لان كلالا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء نحو كل زيد حسن أي كل جز من حسن

من وما يسموا من صالح دفنوا اذا تضاف كل وأي الى معرفة مفردة ويجاب

وبحسب أن المراد إذا لا تضاف كل أي المراد منها استغراق الافراد كما هنا وهذا لا ينافي أن المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه إذا أريد منها استغراق الاجزاء أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فانها تضاف لسكره ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد وان قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم اجزاء فرد واحد (قوله كما ان اسم التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أي لا يجوز اضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون في الترفع فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقوم زيد قام عمرو الا في الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لانه يؤدي للعطف على معمولي عاملين وهو ممنوع في مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا مجزوم بان وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر محذوف أي أو أنتم تنزلون (قوله فعطف الجملة الاسمية الخ) يعني وجملة الشرط لا تكون الافعية فيكون عطف الاسمية عليها جازيا على قاعدة اعتقارهم في الثواني ما لا يغتفرونه في الاوائل وينبغي أن يكون مثل هذا عند الكوفيين والاختلاف جازيا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجوزون في نحو وان امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت (قوله من العطف على التوهم) أي انه توهم ان الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لاقاعدين) عطف على قائم الذي هو صفة فيلزم أن يكون الاخر أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالثني وأجيب بأنه يغتفر في الثاني (قوله على اعمال الثاني) أي وهو قاعد في أبواه فيضرد ويضم في الاول وقوله وربط الاول أي قائمين وقوله بالمعنى أي بالضمير المغتفر في الثواني (قوله فلذلك فصلوا بين الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز ابن السراج والفارسي ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بعامله نحو كان طعامك يأ كل زيد ولا يجوز كان طعامك زيدا كل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقا تمسكا بقوله

قنا فذهذا جون حول يوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن في الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل الناقص ومعموله ومما تمسكوا به أيضا

* وليس كل النوى تلقى المساكين * قال الدماميني ولو صح ما قالوا القيل تلقون فوجب ان كان شانية وفيه ان ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو قيل بلقي بالتحية كان ما قاله منجها (قوله أو عندك زيد جالسا) أي فزيد اسمها وجالسا خبر وقد فصل بعمول الخبر لان في الدار متعلق بجالسا (قوله وبين الحرف الناسخ) أي وفصلوا بين ما بين الحرف الناسخ الخ (قوله فلا تلحنى الخ) هذا خطاب لمذكر أي لا تلحنى أنت اياي فالباء مفعول والنون للوقاية أي لا تلحنى (قوله تقول الخ) أي فالاصل أتقول الدار جامعة

كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجزئ الا النكرات ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فاما معشر نزل فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيويه ذلك من العطف على التوهم قال فكانه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فمن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لاقاعدين ويمتنع قائمين لاقاعد أبواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى

* (القاعدة التاسعة) *

أنهم يتسعون في الطرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بين الفعل الناقص من معموله فهو كان في الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن في الهجاء لقاء زيد وما أثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله فلا تلحنى فيها فان بجها أخل المصاب القلب بجم بلا به وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله

• أبعد بعد تقول الدار جامعة •
وبين المضاف وحرف الجر
ومجرورهما وبين اذن ولن
ومنصوبهما نحو هذا غلام
والله زيد واشترته بوالله درهم
وقوله

• اذن والله ترميهم بحرب •
وقوله

ان مارأيت أبازيد مقاتلا

ادع القتال واشهد الهيجا
وقدموه ما خبرين على الاسم
في باب ان نحو ان في ذلك لعبرة
ومعمولين للخبر في باب ما نحو
ما في الدار زيد جالسا وقوله
• فما كل حين من ثواني موأتيا •
فان كان المعمول غيرهما بطل
عملها كقوله

• وما كل من وافي مني أنا عارف •
ومعمولين لصلة أل نحو وكانوا
فيه من الزاهدين في قول وعلى
الفعل المتني بما في نحو قوله

• ونحن عن فضلك ما استغنيانا •
قبيل وعلى ان معمول لا خبرها في
نحو أو ما بعد فاني أفعل كذا وكذا
وقوله

أبا خراشة أما أنت ذاتقر

فان قومي لم تأكلهم الضبع
وعلى العامل المعنوي في نحو
قولهم • أكل يوم لك ثوب •
وأقول أما مسئلة أما

بعد بعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام
ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثاني نحو
• أجهلا تقول بني لوى • الآن يقال انه تخصيص نسبي أي بالنسبة لتفسير المفعول
الثاني اه تقرير دردير (قوله تقول الدار جامعة) تمامه

• شمل بهم أم تقول البعد محتوما • أي محقا ومقتضا (قوله هذا غلام والله زيد) أي
فقد فصل بين المضافين بالجاء والمجرور (قوله اذا والله ترميهم الخ) تمامه
• يشيب الطفل من قبل المشيب • (قوله لن مارأيت) الاصل لن ادع القتال مدة رؤيتي
أبازيد مقاتلا فقد فصل بين لن ومنصوبها وهو ادع بالطرف وهو ما (قوله وقدموهما)
عطف على قوله سابقا فصولا به ما من قوله ولذا فصولا بهما (قوله ان في ذلك لعبرة) أي انه
يجب الترتيب في باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومعمولين) أي
قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبر (قوله فما كل حين الخ) صدره

• بأهية حرم لذوان كنت آمنا • واعلم أن كلا بحسب ما تضاف اليه وهي هنا أضيفت
لحين وهو ظرف فصح التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذي توافي واليا كل حين
فقد فصل بالطرف وهو كل حين الذي هو معمول للخبر الذي هو موأتيا (قوله توافي)
بالتاء والاشهر في انشاده توافي من الموالة (قوله فان كان المعمول) أي معمول خبر
ما الواليها (قوله وما كل من وافي الخ) أي فقد فصل بقوله كل من وافي وهو مفعول
للخبر أعني قوله عارف وأنا مبتدأ وقوله وما كل من وافي الخ صدره

• وقالوا نعرفها المنازل في منى • وبعد البيت

ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشيت • الى وأصحابي منيخ وواقف

والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا أي في المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان محقق
فلا ينصب على الظرفية (قوله في قول) أي والثاني بقدر للطرف عاملا أي زاهدين فيه
وليس هذا الشئ غالا حتى يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا ولا تقدم الكلام على ذلك في الجهة
الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المتني بما) أي مع ان لها الصدارة (قوله
قبيل وعلى ان) أي قبيل ويقدم ان أي الطرف والجاء والمجرور وعلى ان الخ وقوله معمول لا
خبرها الاولي معمول لا خبرها أي حال كونها معمولين لخبرها (قوله أما بعد) أي فأما حرف
شرط وتفصيل وقوله فاني أفعل كذا جواب الشرط وقوله بعد متعلق بأفعل فقدم الطرف
الذي هو معمول لخبر ان على ان وقوله أما أنت ذاتقر أي فالاصل لان كنت ذاتقرا والجاء
والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذي هو خبر ان فقدم الجاء والمجرور وعلى ان والحال أنه
معمول لخبر ان (قوله أكل يوم لك ثوب) فثوب مبتدأ مؤخر ولك جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجاء والمجرور ولا شك انهما من العامل
المعنوي عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذي يلي اما تارة يكون ظرفا وتارة يكون

فأعلم أنه إذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمنع تقدم معموله عليه نحو أو ما في الدار أو عندك فزيد جالس جاز كونه معمولاً لا ما أو لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو أما زيد أو اليوم فاني ضارب فالعامل فيه عند المازني أما لا ما أو لما بعد الفاء (قوله) فالعامل من وجهين) أي من جهة كونه معمولاً لا ما أو لما بعد الفاء (قوله) واحتج) أي المبرد وقوله على أن الخ أي على شرط أن ما بعد الخ (قوله) وجوز بعضهم) أي يجوز كون الظرف معمولاً لما بعد الفاء أي للجزء كما أجاز كونه معمولاً لا ما وهذا مقابل للكلام السيرافي لأنه يقول أنه ليس الأمعول للشرط للجزء وهذا يقول بجواز كونه معمولاً للجزء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قيل وعلى أن معمولاً للجزء فالمسئلة السابقة فيها خلاف (قوله) وجوز بعضهم الخ) علم من كلامه أنه إذا تلاها ظرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمولاً لا ما وقيل بامتناع مسئلة غير الظرف والظرف يجوز أن يكون معمولاً لا ما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسلتين (قوله) دون المفعول به) أي وبهذا خالف المبرد (قوله) على تعلقه بما بعد الفاء) أي كما قال القول الأول (قوله) ألهذا) أي أنك كونك ذانفر (قوله) وأما على المسئلة الأخيرة) أي تقدم المفعول الذي هو ظرف على العامل المعنوي (قوله) فن أجاز الخ) أي فن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوي فنحوزيد الخ والمعتمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم المفعول على العامل المعنوي خاصاً بالظرف (قوله) لم يكن ذلك عنده مختصاً بالظرف) أي بل مثل الظرف الحال (قوله) كان سيئة) أي خمر سيئة وهو بالهمزة إذا كان المشتري للشرب وإن كان منقولاً من محل إلى محل قبلها بالهمزة وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر اه تقريره (قوله) كان سيئة الخ) هذا البيت لحسان من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو أبا سفيان قبل إسلامه وأولها

عفت ذات الأصابع فالجواء * إلى عذراء منزلها خلاء
ومن جعلتها أمن يهجو رسول الله منكم * وينصره ويمدحه سواء
أتهجوه واستله بكف * فشر كما خسر كما فداء

والسيئة بالهمزة الحرة المشتراة للشرب وأما المحولة من بلد إلى بلد فهي سيئة بالياء لا غير كما صرح به الجوهري وتبعه التفازاني على ذلك في شرح المفتاح ووقع في القاموس أن الجوهري قدوههم في ذلك وإن الصواب عكس ما قلناه وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت

* (القاعدة العاشرة) *

من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه في الشعر كقول حسان رضي الله تعالى عنه
كان سيئة من بيت رأس
يكون من أجهاعسل وماء
فمن نصب المزاج

بحودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أو طعم غصن * من التفاح صر ما جتناه

يقال صرت الغصن بتشديد المهملة إذا أخذت برأسه فأملتة ففقدت به ريق المحبوبة
بضم مزجت بعسل أو بطعم تفاح (قوله فجعل الخ) أي فجعل المبتدأ الذي حقه
التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذي حقه التشكيك معرفة فهو هذا دليل على القلب
حيث خالف الأصل (قوله على الظرفية) أي يكون في مزاجها (قوله وقدرى) أي
البيت كذلك أي برفع المزاج ونصب العسل ورفع الماء وقوله أيضا أي كما روى بالعكس
(قوله فارتفاع ماء) أي على هذه الرواية (قوله ويرى برفعهن) أي الثلاثة (قوله وأما
قول ابن أسد) أي في توجيه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو إلى ذلك) أي إلى
جعلها زائدة أصح جعلها شائبة (قوله ومهمه الخ) المهمة المفاضة والمغيرة المتلونة بلون
الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع رجا بالضم وبعده البيت

وصيحت في ليلة اصداؤه * داع دعا ما أدر ما دعاؤه

(قوله فعكس التشبيه) أي لانه عند الهيجاء انما تغير السماء أي جهتها من الغبار الصاعد
فيصير كالارض (قوله مبالغة) يعني مبالغة في غيرة لون السماء حتى كأنه أصل في الغيرة
وقوله وحذف المضاف أي لسماء (قوله فان أنت لا قيت الخ) المجدة تطلق على الشدة وعلى
القتال والهول والفرع وكل هذه المعاني ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمشاة التحية
مسند إلى أن تقدم أي لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف أنت من الاقدام على ملاقات
العدو والدخول في الحرب والقلب فيه ظاهر اه دما بيني (قوله في نجدة) في زائدة
(قوله أن تقدم) فاعل أي القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله تهيبك أي
يتخوفك أي اذا انت لا قيت شدة فلا تخوفن من الاقدام عليها فظاهر ان الاقدام يتخوف
مع ان الذي يتخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والأصل فلا تخوف أنت من الاقدام
عليها ولذا قال الشارح فلا تهيبها أي الشدة أي لا تهيب القدوم عليها (قوله ولا
تهيبني المومة) التهيب الخوف وأصل تهيبني حذفت إحدى التامين والمومة المفاضة
والاصدا جمع صدى وهو هنا ذكر اليوم أو طير يصفر بالليل والسكر الزمن الذي قبل الصبح
يسير والمعنى ولا تخوف من المفاضة التي أركبها فظاهر ان المفاضة تخاف منه مع انه هو
الذي يخاف من المفاضة فهو مقلوب والأصل تهيب المومة (قوله وقال كعب) أي ابن
زهير في قصيدته بانت سعاد (قوله أوب ذراعيها) أي الناقة وقوله وقد ترفع حال (قوله
اسم لا وائل السراب) أي وظاهر أن الجبال ترفع بالسراب أي تشتمل عليه لان السراب
يترفع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب ما يترأى للظمان في شدة الحر أنه ماء والحال
انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الأصل فديت نفسه بنفسه فالمفدى نفس المحبوب
والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما ألوك أصله ما أمتعك

فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم
وتأوله الفارسي على ان انتصاب
المزاج على الظرفية المجازية والاولى
رفع المزاج ونصب العسل وقد
روى كذلك أيضا فارتفاع ماء
بتقدير وخالطها ماء ويرى برفعهن
على اضممار الشأن وأما قول ابن
أسد ان كان زائدة فخطأ لانها لا تزاد
بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة
تدعو إلى ذلك هنا وقول رؤبة
ومهمه مغيرة أرجاؤه

كان لون أرضه سماؤه

أي كان لون سمائه لغبرتها لون
أرضه فعكس التشبيه مبالغة
وحذف المضاف وقال

فان أنت لا قيت في نجدة

فلا تهيبك ان تقدما

أي فلا تهيبها وقال ابن مقبل

ولا تهيبني المومات أركبها

اذ انجأوت الاصدا بالهجر

أي ولا تهيبها وقال كعب

كان أوب ذراعيها اذا عرفت

وقد ترفع بالقور العساقل

القور جمع قارة وهي الجبل الصغير

والعساقل اسم لا وائل السراب

ولا واحده والتلفع الاشتغال

وقال عروة بن الورد

فديت بنفسه نفسي ومالي

وما ألوك الا ما أطبق

ثم ضمن في البيت معنى المنح والاعطاء فعدي الى اثنين أى وما أمحك الاما أطيعه وأقدر عليه وهو فداء نفسك بنفسى وقال السبوطى المعنى ولا أمتعك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لاني مجبول عليه (قوله فلما أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقاة وجواب لما قوله بعد

أمرت به الرجال أياخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله في وصف قصعة تريد عليه سمن وهو غلط فان قبله ما يعين وصف الناقاة وهو قوله

فلما أن مضت سستان عنها * وصارت حقة تعالوا الجذاعا

عرفنا ما يرى البصراء فيها * فآلينا عليها أن تباعا

وقلنا مهلوا لنبتنها * لكي تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كما طينت أى كتطين السباع بالقدن (قوله والسباع الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب

لان القصر هو الذى يطين ويلبس بالطين لان الطين يطين ويلبس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة فى رأسى) أى

فالأصل أدخلت فى القلنسوة رأسى لان فى انما تدخل على الطرف والطرف القلنسوة لا الرأس (قوله وعرضت الناقاة على الحوض) أى فالأصل عرضت الحوض على الناقاة

لان المعروض عليه ماله ميل كالناقاة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالأصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهري) أى قال بالقلب فى المثالين (قوله على النار) أى فالأصل

ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كانه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذى عنده ميل (قوله

ورد على قول الزمخشري فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بأن عرض الكفار على النار ليس بمقلوب لان الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار

متصرفه فيهم كالمناجى الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزانى على السوط (قوله كيف لا يموت من يعشق)

أى لانه لماذا قه وعلم بشدة توجب من حياة أربابه (قوله أن لا سبب للموت سوى العشق) أى فتوجب من موت من لا عشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا طلعت الجوزاء)

هى نجم يطلع مع القمر فى مبدأ الخريف والحرارة دوية أكبر من ابن عرس لا عظم فيها وهى المسماة بالحرباية وهى ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس

لمحبتها لها (قوله اذا طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل

والى هذا المعنى يشير قول القائل فى وصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها

وقال القطاى

فلما أن جرى سمن عليها

كما طينت بالقدن السباعا

القدن القصر والسباع الطين

ومنه فى الكلام أدخلت القلنسوة

فى رأسى وعرضت الناقاة على

الحوض وعرضتها على الماء قاله

الجوهري وجاعة منهم السكاكى

والزمخشري وجعل منه ويوم

يعرض الذين كفروا على النار

وفى كتاب التوسعة لم يعقوب

ابن اسحق السكيت ان عرضت

الحوض على الناقاة مقلوب وقال

آخر لا قلب فى واحد منهما واختاره

أبو حيان ورد على قول الزمخشري

فى الآية وزعم بعضهم فى قول المتنبي

وعذلت أهل العشق حتى ذقته

فحجبت كيف يموت من لا يعشق

ان أصله كيف لا يموت من يعشق

والصواب خلافه وأن المراد أنه

صار يرى أن لا سبب للموت سوى

العشق ويقال اذا طلعت الجوزاء

انتصب العود في الحرباء أي
انتصب الحرباء في العود وقال
ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة
ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة
وقيل ان منه ركن من قرية
أهلكها فجاءها بأسنا ثم دنا فعدلى
وقد مضى تأويلهما ونقل
الجوهري في فكان قاب قوسين
ان أصله قابي قوس فقلت التثنية
بالافراد وهو حسن ان فسر
القاب بما بين مقبض القوس
وسيتها أي طرفها ولها طرفان فله
قaban وتطير هذا انشاد ابن
الاعرابي

إذا أحسن ابن العم بعد اساءة
فلست لشري فعله بحمول
أي فلست لشرف فعله قبل ومن
القلب اذهب بكتابي هذا الآية
وأجيب بأن المعنى ثم تول عنهم
الى مكان يقرب منهم ليكون
ما يقولونه بسمع منك فانتظر
ماذا يرجعون وقيل في فعميت
عليهم ان المعنى فعميت عنها
وفي حقيق على أن لا أقول الآية
فمن جرب على ان وصلها على أن
المعنى حقيق على بادخالها على ياء
المتكلم كما قرأنا فاع وقيل ضمن
حقيق معنى حريص وفي ما ان
مفاتيحه تسوء بالعصبة ان المعنى
لتسوء العصبة بها أي لتنهض بها

متناقلة

فالشمس بالقوس أمست وهي نازلة * ان لم يرزني وبالجزاء ان زارا
أي ان لم يرزك الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله في الحرباء أي بالحرباء
(قوله أي انتصب الخ) أي تعلق لان الحرباء هي التي تعلق بالعود عند شدة الحر
وقوله في العود أي به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أي ادخلوا فيه أي
في عنقه سلسلة أي طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك
وعنقه مسلك فيه لأن الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد
يقال انه لا قلب في الآية لان في تدخل على الطرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم في
طرف سلسلة فاسلكوه أي فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة طرف وعنقه مظروف (قوله
فجاءها بأسنا) أي لان مجيء البأس قبل الاهلاك أي جاءها بأسنا فاهلكها
(قوله ثم دنا الخ) أي فالاصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبي صلى
الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبي في السماء تدلى في
الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أي بأن المراد من الفعل
الارادة فالمعنى أردنا اهلا كهنا فجاءها وأراد الدنو فدلى وقوله التثنية بالافراد أي
والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أي لان فسر القاب بالقدر فلا يحسن
(قوله ولها طرفان) أي وهو محل ربط الوتر (قوله بحمول) أي بمحمول وحاقد
بل اصرفه عن (قوله لشرف فعله) أي لست متحملا لشرف الفعلين أي للشر من الفعلين
وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يتحمل أحدهما وهو الاساءة حاقد ابل
يصرفها وليس المراد أن فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتابي هذا
الآية) أي فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أي فالاصل فانظر ماذا يرجعون
ثم تول عنهم وارجع الى واخبرني لان النظر انما هو قبل التولي والانصراف عنهم
(قوله فعميت عنها) الاولى فعمه واعنها أي عن الانباء ليناسب الغيبة في عليهم (قوله
وفي حقيق) أي وقيل بالقلب في حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أي
وجب على قول الحق حقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار مجرور متعلق
بحقيق وهذا المعنى قلب المعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول حقيق خبر مبتدأ
مخذوف أي أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فما كان مبتدأ صار مجرورا
بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدأ وهو المقدّر قبل حقيق أي أنا حقيق أي واجب على
قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أي بناء على
أن المعنى أي ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أي لا على
التضمين اذ لا قلب عليه (قوله تسوء) أي تنقل أي تنهض بحملها متناقلة أي ان الجماعة
العصبة أي القوية اذا حملوا المقايح تنهض بحملها متناقلة فقوله تسوء بالعصبة فيه
قلب أي تسوء العصبة بالمقايح أي تنهض بالمقايح متناقلة (قوله تسوء بالعصبة) أي

تنهض

لتنهض المفاتيح بحمل العصبية متناقلة هذا ظاهره وليس مراد او المعنى المراد ان تنهض
العصبية بالمفاتيح أى تنهض العصبية بحمل المفاتيح متناقلة (قوله وقيل الباء للتعدينية) أى
فالماضى أصله ناءت العصبية أى ثقلت فاذا دخلت الباء قلت ناءت أى ثقلت المفاتيح
بالعصبية أى ناءت العصبية أى صيرت العصبية متناقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنى
المفاتيح العصبية أى تجعلها وتصيرها ناهضة بهم على ثقل (قوله ملح) جمع ملحمة كغرفة
وغرف والملمحة ما يستملح وبه يتطرف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين)
من القرض أى السلف فشيء تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين
شيء ما من صاحبه واسم التعر اسم التشبيه به وهو التقارض للمشيء على طريق الاستعارة
التصريحية (قوله اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) أى فى الانخراج بها المابعد لها عما
قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فانها لا تعرب فالنصب لغير ايس ملحوظا فى الحكم
المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أى
فالمراد غير الله أى موصوفون بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والالورد أنه لو كان
هناك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرأ الخ) قبله

يا صاحبي فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتم لا قيمار شدا

ان تحمل حاجة الى خوف محملها * تستوجب انعمة عندي بها ويدا

(قوله الشاهد فى أن الاولى) أى فانها موهلة اذ لو نصب بها الحذف النون (قوله بدليل
ان المعطوفة عليها) أى فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان
المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان وحدها بل هى وصلتها فالاولى أن يقول
المعطوفة مع وصلتها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيه انه يمكن أن تعطف أن المصدرية
وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندي
أن لا تسيء الى محبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسيء على أن ان مخففة من الثقيلة
ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ فلا دليل على أن الاولى مصدرية بل يجوز ان
تكون مخففة واجب بأن هذا دليل على الرجحان لان الاصل المناسب لاعلى تعين
كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أى فلم يقل تكونون وذلك ليس الاعمالها
جلا على أن المصدرية وفيه ان هذا اثبات للحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد فى غير هذا المحل
فالاولى ان النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما وثرافا ما الاول فى قوله

* آيت أسرى وتبقى تدلكنى * فلم يقل تبين تدلكنى لاجل الخفة وأما ثرافكما فى
قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بشديد الظاه فان النون حذفت للخفة اه تقرير دردير
فالاصل انتم ساحران تظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء فى الظاء وفى
الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا (قوله
فان لا تراه) أى فلم يقل تراه قال الدمامبى قد مضى فى لم تخريج ابن السيد البطليوسى

وقيل الباء للتعدينية كالهزمة
أى لتنى العصبية أى تجعلها تنهض
متناقلة

(القاعدة الحادية عشر)

من ملح كلامهم تقارض اللفظين
فى الاحكام ولذلك أمثلة * أحدها
اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها
فحولا يستوى القاعدون من
المؤمنين غير اولى الضرر فممن نصب
غيرا واعطاء الاحكام غير فى الوصف
بها فحولا لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا * الثانى اعطاء أن
المصدرية حكم ما المصدرية فى
الاهمال كقوله

أن تقرأ على أسماء ويحكما

منى السلام وأن لا تشعرا أحدا
الشاهد فى أن الاولى وايت
مخففة من الثقيلة بدليل ان
المعطوفة عليها واعمال ما جلا
على أن كما روى من قوله عليه
الصلاة والسلام كما تكونوا يولى
عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف
فى الرواية كما تكونون (والثالث)
اعطاء ان الشرطية حكم لوفى
الاهمال كما روى فى الحديث فان
لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم
ان فى الجزم كقوله

لو يشاطر بها ذومبعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شايشا بالالف ثم أبدلت
 الالف همزة على حد قول بعضهم
 الموضوع لانه اخبار عمامضى فالمعنى
 لو شاء وبهذا يقدح أيضا في تخريج
 الحديث السابق عنى ماذكر وهو
 تخريج ابن مالك والظاهر أنه
 يتخرج على ابراء المعتل مجرى
 الصحيح كقراءة قبل انه من يتنى
 ويصبر فان الله بآيات ياء يتنى
 وجرم يصبر الرابع اعطاء اذا حكم
 متى في الجزم بها كقوله
 * واذا تصبى خصاصة فتحمل *
 واهـ مال متى حكماها بحكم اذا
 كقول عائشة رضى الله عنها وانه
 متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
 * والخامس اعطاء لم يحكم ان فى عمل
 النصب ذكره بعضهم - مستشهدا
 بقراءة بعضهم - لم تشرح بفتح
 الحاء وفيه نظر اذ لا تحمل لن هنا
 وانما يصح أو يحسن حمل الشئ
 على ما يحمل محله كما قدمنا وقبل
 أصله تشرح ن ثم حذف النون
 الخفيفة وبقى الفتح دال على
 وفي هذا شذوذان تو كيد المتنى
 بلم مع انه كالفعل الماضى فى المعنى
 وحذف النون لغو مقتضى
 مع أن المؤكد لا يليق به الحذف
 واعطاء ان حكم لم فى الجزم كقوله
 لن ينجب الا ن من رجائك من
 حرك دون ياءك الحلقة
 الرواية بكسر الباء والسادس
 اعطاء ما النافية حكم ليس
 فى الاعمال وهى لغة أهل الجواز
 نحو ما هذا بشر او اعطاء ليس
 حكم ما فى الاهمال عند انتقاض النى بالا كقولهم

كان لم ترا قبل أسرا بمانيا * على لغة راء كخاف يخاف حذف الف للساكنين
 وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة الفاف كذا الحديث وتعقبه الشافى بأنه كان
 يقول فانه راء بعد الجمع بين لغتين (قوله مبعة) أى نشاط وتنام البيت
 * لاحق الآطال نهذو خصل * الآطال جمع أطل وهى الخاصرة ونهذ بفتح النون جسيم
 (قوله ذكر الثاني) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل بهذا البيت (قوله ويؤيده) أى
 التخريج الثانى الراد لا قول (قوله فى هذا الموضوع) أى لان لو شرط لافادة المعنى وان
 موضوع لافادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) أى
 البيت اخبار عمامضى أى فلا يصح أن يحمل محل لو ان واذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح
 أن تحمل لو عليها لان الحمل لشي على شئ فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) أى بهذا
 التأيد المقيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس وقوله فى الحديث السابق أعنى
 قوله فان لا تراه الخ ووجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط والمعنى اتنى
 رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أى عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لو لا تدخل
 على لا النافية فلا تحمل لوفى الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على ابراء المعتل مجرى
 الصحيح) أى فى جزمه بحذف الحركة فالجزم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة
 (قوله بآيات ياء يتنى الخ) تقدم فى الكلام على أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه
 القراءة على ان من وضو له لا شرطية فآيات ياء يتنى حينئذ جائز بل واجب واسكان الراء
 ليس جزم بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح (قوله
 اذ لا تحمل لن الخ) أى لان لن لافادة المستقبل ولم لافادة الماضى والقصد تقرير الماضى
 (قوله كقول عائشة) أى فى استنابة أيها فى مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله
 وقيل أصله تشرح ن الخ) يمكن ان فتحة الحاء اتباعا للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل
 الماضى فى المعنى) أى والماضى لا يؤكده (قوله الرواية بكسر الباء) ويحب مجزوم بلن
 وحركه بالكسرة لا لتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول محل لن لان لن للماضى
 ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون لن تفيد
 الاستقبال اذ لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهنا قيد بالان فلم يكن القصد الا للننى
 لا الماضى ولا الاستقبال وحملها على لم فى الننى لان لن يتنى بها الماضى الى الحال ولن هنا
 القصد منها ننى الحال تامل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن حمل
 الشئ على ما يحمل محله ولم لا يصح حلولها هنا لان لن فى المستقبل لا الماضى ولم بالعكس
 اهـ دما ميني وتكلف الشئى بالالتفات لمطلق الننى (قوله والسادس) أى من أمثلة
 تقارض اللفظين فى الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال) أى وان
 كان الاصل فى ما الاهمال ولو كان عملها عند الجواز بين بشرط أربعة أن لا تقع بعدها
 أن وان لا تنتقض بنى وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخبر

الاذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الامل وأهـ ماها بنو تميم مطلقا
ومنه قوله

ومنه فاف اعطاف قلت له اتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

(قوله وهي لغة بني تميم) أي وأما غيرهـ م فيعمل ليس مطلقا (قوله في العمل) أي وهو
نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف في عساك اسمها في محل نصب لاني محل رفع لان الكاف
ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان
المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بخالفة ما تقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه
يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه
الحركة التي جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب
(قوله وعكسه) أي اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القنافذ) بالذال
المجمعة جمع قنفذ وهو الدابة المألومة وقوله هذا جون أي في مشيهم ارتعاش ونجيران اسم
بلد بالين وكذا هجر وقوله سواتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفع لآ من اللبس وسواتهم
منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل
وهو منصوب بالكسرة القـ م مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتعامه
* الافعوان والشجاع الشجعما * الافعوان ذكر الافاعي والشجاع قوى الحيات
والشجعما الجري توكيده (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع
فالا مر ظاهر (قوله هما خطئا) تنبيه خطا بمعنى الامر وتعامه

* واما دم والقتل بالخرأ جدر * والشاهد في خطئا فان أصله خططان حذف نونه للضرورة
(قوله فيمن رواء الخ) أما من رواء بجر اسارومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل
بين المضاف والمضاف اليه بأما (قوله كيف من صاد عققان وبوم) عققان مرفوع
بالالف وبوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول
هذا بأن يجعل قوله وبوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهـ ما وبوم وقوله عققان مفعول
منصوب بفتح مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه
الخ) تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعهـ ما بال الأصل فيها عملها بالجر
وانما نصب المفعول جملا على اسم الفاعل المماثل لها وكذا الأصل في اسم الفاعل
المقرون هو ومعهـ ما بال عمله نصب والجر انما هو بالحل والسرفي ذلك أن الصفة المشبهة
مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذة من المتعدي فالأصل عمله وانما كان الجر غير
أصل فيه لان اضافته لا تفيد تخفيفا بخلاف اضافتها لان الحسن الوجه أصله حسن
وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة حوّلوا الاسم ناد عن الوجهه الى الضمير العائد على
الموصوف كالرجل ثم أتى بالوجه ونصبه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد صيرورته
منصوبا تشبيها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه

وهي لغة بني تميم * والسابع اعطاء
عسى حكم لعل في العمل كقوله
* يا ابتاعك أو عساكا *

واعطاء لعل حكم عسى في اقتران
خبرها بأن ومنه الحديث فاعل
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من
بعض * والثامن اعطاء الفاعل
اعراب المفعول وعكسه عند أمن
اللبس كقولهـ م خرق الثوب
المسحار وكسر الزجاج الحجر وقال
الشاعر

مثل القنافذ هذا جون قد بلغت
نجران أو بلغت سواتهم هجر
وسمع أيضا نصبهما كقوله
قد سالم الحيات منه القدما
في رواية من نصب الحيات وقيل
القدم تنبيه حذف نونه للضرورة
كقوله

* هما خطئا اما اسارومنة *
فمن رواء برفع اسارومنة وسمع
أيضا رفعهما كقوله
ان من صام عققا المشوم
كيف من صاد عققان وبوم

• التاسع اعطاء الحسن الوجه
حكم الضارب الرجل في النصب
واعطاء الضارب الرجل حكم
الحسن الوجه في الجر العاشر
اعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل
التفضيل في جواز التصغير واعطاء
أفعل التفضيل حكمكم أفعل
في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر
وقد مر ذلك ولو ذكرت أحرف
الجر ودخول بعضها على بعض
في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة
وهذا آخر ما تيسر إirاده في هذا
التأليف وأسأل الله الذي من على
بأنشائه وإتمامه في البلاد الحرام
في شهر ذي القعدة الحرام ويسر
على إتمام ما ألحقت به من الروايد
في شهر رجب الحرام أن يحترم
وجهي على النار وأن يتجاوز عما
تحماته من الأوزار وأن يوقظني
من رقدة الغفلة قبل الفوت وأن
يلطف بي عند معالجة سكرات الموت
وأن يفعل ذلك باهلي وأحبائي
وجميع المسلمين وأن يهدي أشرف
صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف
العالمين وإمام العالمين محمد نبي
الرحمة الكاشف في يوم الحشر
بشفاعته الغمة وعلى آله الهادين
وأصحابه الذين شادوا لناقواعد
الاسلام وأن يسلم تسليما كثيرا إلى
يوم الدين اللهم صل وسلم وبارك على
حبيبنا محمد عدد الرمل والقيق
وعدد الموج الدقيق وسلم تسليما

واستتاره في حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفا وإن كانت افضلية فهي
مقيسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه في
قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية إذ الصفة مأخوذة من فعل لازم
لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك الضارب الرجل فأعطى النصب وأما اعطاء الضارب
الرجل حكم الحسن الوجه في الجر فتقرر به أن الاضافة في المجلين لفظية أذهى اضافة
الصفة إلى معمولها وشرطها أن تفيد تخفيفا في اللفظ وهذا متحقق في الحسن الوجه
لأن أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه
بالاضافة وضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل لأنه هو في المعنى فشبهوا أمر فوعه
بالمصوب فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره وأضمر وفيها الضمير
المتصل وحذف الضمير من الوجه وعوض عنه أل لئلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة إليه
فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره في الحسن ومثل هذا في الضارب
الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول في الجر على الحسن الوجه اهـ دما ميني رحمه الله تعالى
(قوله في الجر) أي والاضافة (قوله اعطاء أفعل في التعجب) أي فاعل التفضيل اسم
فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فاعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل (قوله في
جواز التصغير) أي فإن أصله للاسماء (قوله في أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضي أن
الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجب وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق
الزيادة والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل
ولا يستتر في الضمير وجوبا بالأفعال التفضيلية لجملة على أفعل في التعجب بجامع مطلق
الزيادة (قوله الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أي في آخر
القاعدة الأولى (قوله أن يحترم وجهي) مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل
علاقته ببعضية أو الكلية أوهما بناء على الخلاف في أن العلاقة وصف المعبر به أو
المعبر عنه أوهما (قوله من رقدة الغفلة) من اضافة المشبهة للمشبه أي من الغفلة
الشبهة بالرقدة مثل

والريح تعبث بالغصون وقد جرى • ذهب الاصيل على بلين الماء

أي على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أي قبل فوات الاعمال أو التوبة بالموت
(قوله شادوا) أي رفعوا وأوقوا (قوله والدقيق) أي كل شيء دقيق فهو عطف عام
(قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدرديري في قراءته لهذا
الكتاب من أوله إلى آخره من سنة ١٢٧٣ هـ إلى عام ١٢٧٤ هـ ستة سادس سنة من مجاورتي
في الأزهر والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد
الذي على نسخة والدنا ومربي روحنا أسكنه الله في أعلى الجنان صاحب السيد ولد عدنان
ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثاني الذي هو من شهر رنة ثلاث

وثلاثين ومائتين بعد تمام الالف وأسأل الله الكريم المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا
ولو الدنيا وما فيها وأخواننا في الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سببا في أعانتنا
عليه جعلنا الله وإياه من حزب المفلحين وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله
رب العالمين

يقول المتوسل الى الله بالقطب الحقيقى ابراهيم عبيد الغفار الدسوقي
مصمى دار الطباعة بجل الله طباعه

تم التجريد الميمون والدر المكنون الذى جمعه المرحوم الهمام الاوحد والفاضل الكامل
الامجد ذوالهمة والعفة والنصفه الشيخ مصطفى الدسوقي الملقب بعرفه من هامش
نسخة والده العالم العلامة والخبير البحر الفهمه المخلص لله فيما نجاه السالك سبيل
السهولة فيما كتبه وحشاه ذوالمقال الفصل الفاروقى شمس الدين الشيخ محمد عرفه
الدسوقي قدس الله روحه ونور ضريحه على متن المغنى لامام الأئمة وكعبة نجات هذه الأمة
ذى الفضل الشايع الذى لا يرام والشرف الباذخ على كل امام مكسب قواعد العربية
ماتاهت به على اللغات الاجممية جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام عليه
سحائب الرحمة والرضوان على الدوام على ذمة العمدة الفاضل حاوى ماتفرق من
انواع الفضائل ذى الشرف القويم السيد محمد عبد الرحيم مشمول لا ينظر صاحب
الهمة والعزيمة الماضية فى كل مهمه من هو لتسهيل كثير من الصعاب مدنى
حضرة ناظر المطبعة حسين بك حسنى بدار الطباعة العامره ذات الادوات الباهره
المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدا فى ظل من تعطرت الافواه بثنائيه
وبلغ من كل وصف جميل حداثته له صاحب الدولة الميمونه والطلعة التى هى بكواكب
السعد مقرونه من تحلت به مراتب الخديويه وتجلت به كواكب الداوريه وارث
المولود الاما جيد وسلالة السراة الصناديد الجامع بين طارف المجد وتالده المسند
أحاديث الخديويه عن جده ووالده من دلت به مهمه الصعاب وتملك بمنه الرقاب
رب المآثر الشهيرة والعطاء الجزيل جناب عزيز مصر الخديوى اسمعيل متع الله
الوجود بدوام وجوده ولا زالت منه لة على رعاياه سحائب كرمه وجوده ولما حبس
عن تصحيحه أدهم اليراع انطلق يقرظه بما يشرف الاسماع فقال مشيا على مؤلفه
مادحا حسن تحريره مؤرخا تمام طباعه وتصويره

همت ديم الرضى فى كل وقت * على قبر الدسوقي المهيب
وأسكنه المهين دار عز * فراديس الجنان مع الحبيب
فكم فك الصعاب وجمال فيها * بتسهيل وتوضيح غريب
فطورا فى حواشى حررتها * يد الاستاذ فى زمن المشيب

* (فهرسة الجزء الثاني من حاشية الشيخ الدسوقي على مفتي اللبيب لابن هشام الانصاري) *

صفحة	صفحة
٧٢	٢ (حرف النون • النون المفردة)
٧٦	١٠ نم بفتح العين
	١٤ (حرف الهاء • الهاء المفردة)
٧٨	١٥ ها
٨٠	١٦ هل
خبر الخ	٢١ هو وفروعه
٨٤	٢١ (حرف الواو • الواو المفردة)
٨٤	٢٨ وا
غير جازم الخ	٣٩ (حرف الالف)
٨٤	٤٢ (حرف الياء • الياء المفردة)
٨٤	٤٣ يا
أوحرف	٤٣ (الباب الثاني من الكتاب) في تفسير
٨٥	الجملة وذكر أقسامها وأحكامها
٨٦	٤٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام
٨٦	أخص منها لأمر أديها
٨٦	٤٦ انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية
٨٧	وظرفية
٩٦	٤٨ باب ما يجب على المسؤول في المسؤول
١٠٠	عنه الخ
أواذا	٥١ انقسام الجملة إلى الصغرى والكبرى
١٠٢	٥٣ انقسام الكبرى إلى ذات وجه
١٠٤	وإلى ذات وجهين
١٠٨	٥٣ الجمل التي لا محل لها من الأعراب
النكرات	٥٣ الأولى الابتدائية
١١٣	٥٨ الجملة الثانية المعترضة بين شيئين
(الباب الثالث من الكتاب)	لإفادة الكلام تقوية وتسلية
في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو	أوتحسينا
الظرف والجار والمجرور	٦٨ مسألة كثيرا ما تشبه المعترضة
١١٣	بالحال
ذكر حكمهما في التعلق	
١١٧	
هل يتعلقان بالفعل الناقص	
١١٨	
هل يتعلقان بالفعل الجامد	

صفحة	صفحة
وعمادا	١١٨ هل يتعلقان بالحرف المعاني
روابط الجملة بما هي خبر عنه	١٢٢ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
١٨٤ الامور التي يكتسبها الاسم	١٢٤ حكمهما بعد المعارف والنكرات
بالاضافة	١٢٤ حكم المرفوع بعدهما
٢٠٨ الامور التي لا يكون الفعل معها	١٢٦ ما يجب فيه تعلقهما بما يحذف
الاقاصرا	١٢٨ هل المتعلق الواجب الحذف فعل
٢١١ الامور التي يتعدى بها الفعل	أو وصف
القاصر	١٢٩ كيفية تقدير ما اعتبار المعنى
٢١٦ (الباب الخامس من الكتاب) *	١٣٢ (الباب الرابع من الكتاب) *
في ذكر الجهات التي يدخل	في ذكر أحكام يكثر دورها الخ
الاعتراض على المعرب من جهتها	١٣٢ فن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر
٢١٦ الجهة الاولى أن يراعى ما يقتضيه	١٣٤ ما يعرف به الاسم من الخبر
ظاهر الصناعة الخ	١٣٦ ما يعرف به الفاعل من المفعول
الجهة الثانية أن يراعى المعرب	١٣٧ ما افرق فيه عطف البيان والبدل
معنى محصا ولا يتطراخ	١٤١ ما افرق فيه اسم الفاعل والصفة
٢٣٥ الجهة الثالثة أن يخرج على مالم	المشبهة
يثبت في العربية الخ	١٤٤ ما افرق فيه الحال والتمييز وما
٢٣٨ الجهة الرابعة ان يخرج على	اجتماعيه
الامور البعيدة الخ	١٤٧ أقسام الحال
الجهة الخامسة أن يترك بعض	١٤٩ اعراب أسماء الشرط والاستفهام
ما يحتمل اللفظ الخ وفيها مسائل	ونحوها
مرتبة على الابواب	١٥٠ مسوغات الابتداء بالنكرة
باب المبتدأ	١٥٦ أقسام العطف
٢٤٨ باب كان وما جرى مجراها	١٦٦ عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
٢٥١ باب المنصوبات المتشابهة	١٧٠ عطف الاسمية على الفعلية
٢٥٤ ما يحتمل المصدرية والمفعولية	وبالعكس
٢٥٤ ما يحتمل المصدرية والظرفية	١٧١ العطف على معمولي عاملين
والحالية	١٧٣ المواضع التي يعود الضمير فيها على
٢٥٥ ما يحتمل المصدرية والحالية	متأخر لفظا ورتبة
٢٥٥ ما يحتمل المصدرية والحالية	١٧٩ شرح حال الضمير المسمى فصلا

صفحة	صفحة
٣٢٣	والمفعول لاجله
٣٢٥	٢٥٦ ما يحتمل المفعول به والمفعول معه
٣٢٦	٢٥٧ باب الاستثناء
المذكور مهمما أمكن	٢٥٨ ما يحتمل الحالية والتمييز
٣٢٧	٢٥٨ من الحال ما يحتمل كونه من
مبتدأ وكونه خبراً قائماً ما أوى	الفاعل وكونه من المفعول
٣٢٨	٢٥٩ من الحال ما يحتمل باعتبار عامله
فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ	وجهين
والباقي خبراً فالثاني أوى	٢٥٩ من الحال ما يحتمل التعدد
٣٢٩	والداخل
أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أوى	٢٦٠ باب اعراب الفعل
٣٢٣	٢٦١ باب الموصول
المعرب	٢٦٤ باب التوابع
٣٢٣	٢٦٥ باب حروف الجز
حذف الاسم المضاف	٢٦٥ باب في مسائل مفردة
٣٢٤	٢٦٦ الجهة السادسة أن لا يراعى
حذف المضاف إليه	الشروط المختلفة الخ
٣٣٤	٢٩٦ الجهة السابعة أن يحمل كلاماً
حذف اسمين مضافين	على شيء الخ
٣٣٥	٢٩٩ الجهة الثامنة أن يحمل المعرب
حذف ثلاث متضايفات	على شيء الخ
٣٣٥	٢٠٣ الجهة التاسعة أن لا يتأمل عند
حذف الموصول الاسمي	وجود المشتبهات
حذف الصلة	٢٠٤ الجهة العاشرة أن يخرج على
٣٣٦	خلاف الأصل الخ
حذف الموصوف	٢٠٨ خاتمة وإذا قد انجز بنا القول إلى
٣٣٧	ذكر الحذف الخ
حذف الصفة	٢١٩ بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب
٣٣٧	الحذف وليس منه
حذف المعطوف	٢٢١ بيان مكان المقدّر
٣٣٩	
حذف المعطوف عليه	
٣٤٠	
حذف المبدل منه	
٣٤٠	
حذف المؤكد وبقائه مؤكده	
٣٤٠	
حذف المبتدأ	
٣٤١	
حذف الخبر	
٣٤٣	
حذف الفعل وحده أو مع مضمرة	
مرفوعة أو منصوبة أو معهما	
٣٤٤	
حذف المفعول	

صفحة	صفحة
حذف جملة الشرط ٣٥٧	حذف الحال ٣٤٥
حذف جملة جواب الشرط ٣٥٨	حذف التمييز ٣٤٥
حذف الكلام بجملته ٣٥٩	حذف الاستثناء ٣٤٦
حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر ٣٦٠	حذف حرف العطف ٣٤٦
(الباب السادس من الكتاب) ٣٦٢	حذف فاء الجواب ٣٤٦
في التحذير من أمور اشتهرت بين	حذف واو الحال ٣٤٦
المعربين والصواب خلافها	حذف قد ٣٤٦
خاتمة ٣٧٨	حذف لا التبرئة ٣٤٧
(الباب السابع من الكتاب) ٣٧٨	حذف لا النافية غيرها ٣٤٧
في كيفية الاعراب	حذف ما النافية ٣٤٩
فصل وأول ما يجترز منه المبتدى	حذف ما المصدرية ٣٤٩
الخ	حذف كي المصدرية ٣٤٩
(الباب الثامن من الكتاب) ٣٨٨	حذف أداة الاستثناء ٣٤٩
في ذكر أمور كناية الخ	حذف لام التوطئة ٣٥٠
القاعدة الاولى ٣٨٨	حذف الجار ٣٥١
القاعدة الثانية ٣٩٧	حذف أن الناصبة ٣٥١
القاعدة الثالثة ٤٠٠	حذف لام الطلب ٣٥١
القاعدة الرابعة ٤٠٢	حذف حرف النداء ٣٥٢
القاعدة الخامسة ٤٠٥	حذف همزة الاستفهام ٣٥٣
القاعدة السادسة ٤٠٧	حذف نوني التثنية والجمع ٣٥٣
القاعدة السابعة ٤٠٩	حذف التنوين ٣٥٤
القاعدة الثامنة ٤١٠	حذف أل ٣٥٦
القاعدة التاسعة ٤١١	حذف لام الجواب ٣٥٦
القاعدة العاشرة ٤١٣	حذف جملة القسم ٣٥٧
القاعدة الحادية عشرة ٤١٧	حذف جواب القسم ٣٥٧

الذلى التناول من مدام * وأعذب من منادمة الحبيب
 وأحلى من مغازلة الغواني * والطف من أساليب النسيب
 وطوراني هوامش ذات حسن * معدات لتجريد الارب
 تحاكي أنجم الجوزاء وضعا * وتوى للـ ثريا بالمغيب
 تقول لمن يريد النجم بادر * الى حاني ودع طعن المريب
 فتصبح حائرا رتب المعالي * وتسمى فائرا بجلى المحب
 سوى ان التي قد جردتها * يد ابن الشيخ من مغنى اللبيب
 عسرتها العثمان أدركتها * لدى التجريد والنقل المعيب
 تراه مؤخرا طورا وطورا * يتقدم مثل مسرى عن أيب
 وطورا حاذقا منها وطورا * يكرر ما حكاها عن قريب
 فرددتها ليد التجميع طبعا * بتحرير الى نهج مصيب
 بغناء أحب تجريد الينا * وتناه بلفظه تبه الحبيب
 وزائد حبه الى قال أرتخ * بتجريد الاسوقى ثم طيبي

٦١٩ ٢١١ ٤٤٠ ٣١

١٣٠١

وقوله وزائد حبه أى جعل حبه وهو ١٥ اشارة الى أنما زائدة فتطرح من

الحاصل فيكون الباقي (١٢٨٦) وهو التاريخ من هذا وقد وافق تمام

طباعته المستحسنه أو اسطر شهر صفر الخير من هذه السنة

فالحمد لله على نعمة التمام والصلاة والسلام على

من هو الانبياء ختام وعلى آله وأصحابه

الائمة الاعلام ما جلى نور

البدر فحمة الظلام

آمين

